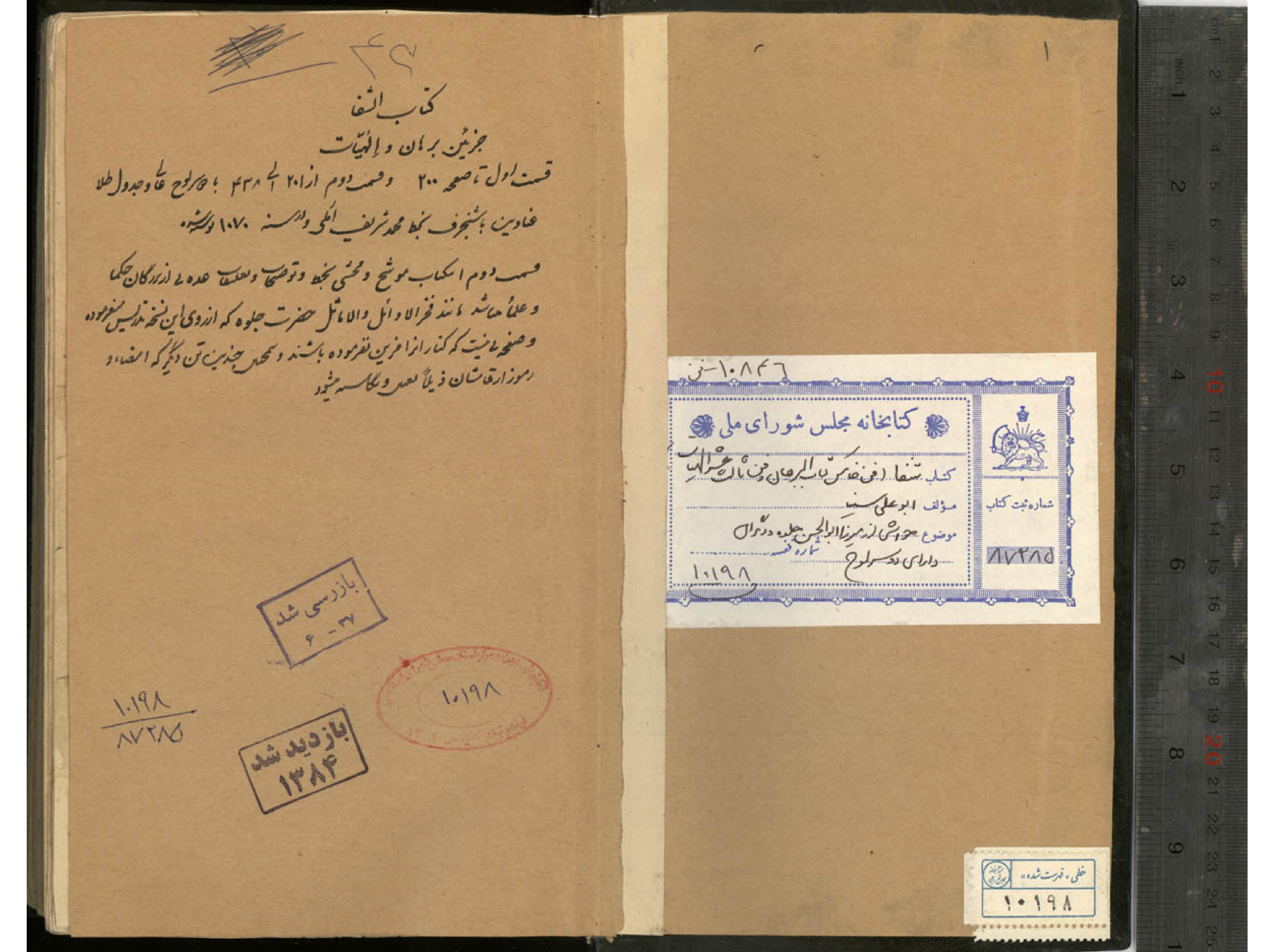


کتاب الشفا

جزئین برهان و الهیات

قسمت اول تا صفحه ۲۰۰ وقسمت دوم از ۲۰۱ الی ۴۳۸ با سرلوح طلا و جدول طلا عناوین با شنجرف بخط محمد شریف آملی در سنه ۱۰۷۰ نوشته شده

قسمت دوم این کتاب موشح و محشی بخط و توضیحات و تعلیقات عده از بزرگان حکما و علماء می‌باشد مانند فخرالاوائل والاواخر حضرت جلوه که از روی این نسخه تدریس فرموده و صفحه‌ای نیست که کنار از افزون تقرموده باشند و بحث چندین تن دیگر که امضاء و رموز ارقامشان ذیلاً تعیین و نگاشته میشود

۱۰۸۴۶ - ن

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب شفا (فن خامس از کتاب البرهان وفن ثالث عشر الهیات)

مؤلف ابوعلی سینا

موضوع محشی از میرزا ابوالحسن جلوه و دیگران

شماره قفسه

دارای یک سرلوح

۱۰۱۹۸

شماره ثبت کتاب

۸۷۲۸۵

بازرسی شد
۳۷ - ۶

۱۰۱۹۸

۱۰۱۹۸
۸۷۲۸۵

بازدید شد
۱۳۸۴

خطی، فهرست شده
۱۰۱۹۸



۴۸ / ۵۰۰

۱۰۱۹۸ / ۸۷۲۸۵

این نسخه کتاب شفا که در سنه ۱۳۱۲ [illegible] در محضر درس مرحوم
مغفور حکیم الهی میرزا ابوالحسن جلوه درس دیده ام و در این باب
درس معمول بوده تمام این کتاب را مرحوم جلوه بخط خود تصحیح
فرموده [illegible]
[illegible]
[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين انه الموفق والمعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه ومظهر لطف حقه محمد وآله الطاهرين المعصومين

المقالة الاولى من الفن الخامس من جملة في البرهان وفيها اثنا عشر فصلا الفصل الاول

في الدلالة على الغرض الفصل الثاني في مرتبة كتاب البرهان الفصل الثالث في ان كل تعليم وتعلم

فبعلم قد سبق الفصل الرابع في تحديد مبادي القياسات بقول عام الفصل الخامس في المطالب

وما يتصل بها وفي ذلك بيان اصناف مبادي العلوم واصناف الحدود والوسطى الفصل السادس في

كيفية اصابة المجهولات من المعلومات الفصل السابع في البرهان المطلق وفي قسمته الى برهان

لم والى برهان ان وتسمية الدليل الفصل الثامن في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب

من جهة سببه ومراعاة سبب حدود البرهان من ذلك الفصل التاسع في كيفية تعرف ما

ليس للمحمول سبب في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها الفصل العاشر في

بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم على ما تحت الاخص وابانة الفرق بين الاجناس والمواد وبين

الصور والفصول الفصل الحادي عشر في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وساير

شرائطها الفصل الثاني عشر في مبدأ البرهان فصل أ في الدلالة على الغرض في هذا الفن

لما كان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري قسمين احدهما التصديق والآخر التصور

وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلا لنا بحد ما

وكما ان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقادا ثانيا اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل

ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذا كان لا يمكن زواله اذ الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين

وهو اما الذي انما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة

من الفعل بل هو بحيث لو عرض على الذهن بطل استحكام التصديق او ان كان معتقدا كان جائز

الزوال الا ان الاعتقاد الاول متقرر لا يعتقد معه بالفعل نقيضه امكانا ومنه اقناعي ظني وهو الذي

يعتقد الاعتقاد الاول ويعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان نقيضه ممكن

فان لم يعتقد هذا فلان الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا

على مراتب فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني ومنها ما يوقع شبيه اليقين وهو اما القياس الجدلي واما

القياس السوفسطائي المغالطي ومنها ما يقنع فيوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما الشعري

فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا محركا للنفس الى انقباض وانبساط بمحاكاة الامور بجميلة او قبيحة

وايضا فكما ان التصور المكتسب على مراتب فمنه تصور للشيء بمعان عرضية لا تخصه بل تعمه

وغيره ومنه تصور له بالمعاني الذاتية على وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذي

يخصه من الذاتيات وحده اما الشيء على كمال حقيقة وجوده حتى تنتقش في النفس صورة معقولة موازية للصورة

الموجودة اذ لم يشذ منها شيء من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا من حقيقته حتى يكون كأنه كذلك العقل

المنفصل المستعمل في تمييزه وتعريفه ربما كان تمييز المعرف تمييزا عن بعضه دون بعض فان كان بالعرضيات

فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان انما يميز عن الكل فان كان بالعرضيات

فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهرين من المنطقيين

حد تام وعند المحصلين لكن ان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام

وان كان يشذ منها شيء فليس حدا تاما وليس الغرض في التحديد ان يحصل تمييز بالذاتيات فقط الا ترى

بل الغرض منه بيان حقيقة ما هو هو

انه لو قال قائل ان الانسان جسم ناطق مائت فليس هذا وان ميز بالذاتيات بحد تام لانه اخل بالفصول

اجناس متوسطة وكذلك لو اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء وحده لا لغيره

فصول كثيرة وكان في واحد منها كفاية في التمييز لكن به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج الى ان يذكر

منفرد

ما يوقع

التصور

قال نز

جميعها حتى يكون الحد الحقيقي فهذا الرسم الحد ما قيل من انه قول وجيز مميز للشي بالذات بل ما قيل
معلم الاول في كتاب الجدل ان الحد قول دال على الماهية يعني الماهية بتمام حقيقة الشي الذي بها هو
بها هو هو اي ذاته فهذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد التي اذا جعلت اجزاء الحد كان الحد موقعا
للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور نوعا ما مبدا للتصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور
يصدق به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة
وليست بمصدق بها والاقوال الجازمة فقد تتصور ويصدق بها ولكن يتقدم فيها التصور واما التصور فمن
جهة ان معانيها قائمة في النفس كقولك الانسان حيوان واما التصديق فلان معانيها المضاف الى حال
الشي في نفسه بانه كما تصور اي انه كما حصلت صورته معقولة من نسبة او وقعت بين حديها كذلك
الكائن بهما في الوجود وفي نفس الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه ان يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور
ويكون سائر اصناف التصورات التي لا تقع في التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم
ما يعتبر في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس من جهة ان يسمى كتاب
البرهان لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا فاذا ذكرنا غرض الكتاب وهو افادة طرق
الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهر وهو التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات
الحقيقية التي فيها نيل الضرورية لنا اذا شرعنا في استعمال هذه الآلة التي هي المنطق واخذنا نروم
ان نميز بها العلوم النظرية والعملية معا

فصل في مرتبة كتاب البرهان

ان الفنون التي سلفت كان لها نسج طبيعي من الترتيب فكان من حق الفن الذي في
البسائط ان يتقدم على المركبات ومن حق الفن الذي في التركيب الاول الجازم ان يتقدم على الذي في القياس
وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق ان يتقدم على القياسات المخصصة واما هذه الفنون التي
انتقلت اليها فمن الجائز ان يتقدم بعضها على بعض وليس يلزم من الترتيب الا وضع جاد مجرد رتبة
لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون لان الغرض
الافضل في جميع ما سلف في القياس بعينه هو التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا الغرض بعينه

طرق نز

حق نز

هذا الفن من سائر الفنون والاولى في ذكر سبب تقديم الاهم ولم يعرف الشغل الى الغرض قبل
الغرض واما ما يفيده سائر الفنون فكما نعني الامور التي ينتفع ببعضها في الامور المدنية المشتركة
في حصر استفادة الكمالات الخاصة الا ما يتعلم منه على سبيل تعلم الشي للتجرد والكمال الخاص فيه كمال
المشترك وذلك لان بعضها يتعلم ليحترز منه وهو المغالطة وبعضها ليرتاض به اولينتفع به في معاونة الحق وهو الجدل وبعضها
ليقتدر به على مخاطبة الجمهور في حملهم على ما ينطقون منه ظنا او يتخيلون تخيلا وجميع ذلك مما لا غنية عنه
في الحجة وهو الخطابة
فيجب ليكون اذا فهمنا لكن من الناس من راى ان الاصوب هو ان يقدم الفن التعليمي بعد ان تم الفن
فاستنكر ما يقوله كثير الاستنكار ورد عليه كل الرد وليس يستحق الرجل من قبله كل ذلك وذلك لانه
فان من وضع وقف لما هو اولى به في الآخر فسلك هذا السبيل كان ذلك حسنا من وجه وان
كان الاول احسن من وجه فان الاول احسن من وجه حسن الاختيار والشفقة على الزور والثاني
والثاني احسن من جهة اختيار حسن التدريج وذلك لان مدار الحجة انما هو على القياس والاستقراء
وكل واحد منهما برهاني وغير برهاني والقياسات البرهانية الاولى هي المولفة من مقدمات محسوسة ومجربة
واولية واولوية القياس كما ستقف عليه والاستقراءات البرهانية هي المستوفية لذلك كونه
فاما القياس الجدلي فهو من المقدمات المشهورة والاستقراء هو المستوفية بحسب الظاهر وبحسب الدعوى
كل مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة وفي حكمها والعكس وكل استقراء حقيقي فهو ايضا
استقراء بحسب الظن ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل فهو شي بعيد عن البرهان بل كثير منه مواد
البرهانية فكونه في الجدل الكلام الذي يوخذ من حيث هو صادق بوسط او بلا وسط بل من حيث هو مشهور
ولو اخذت من حيث هي صادقة لم يفرض مشهورات غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة
البرهانية الاولى فلم يتشعب البرهان الا سوى الاكثر مشهورة ولكن ليس كل مشهور بمواد الاولى
للبرهان ومع ذلك فان النسبة التي تكون بين هو البرهانية لا يدفع الجدل استعمالها بل لا يستعملها
لانه ليس له ان يعرفها بين واما النسبة التي بين ذلك المحدود وفيه من في الجدل لكن المحدود والقضايا
ربما وقف من الجدل وفي المنطق لا بعض الحدود بل بعض النسب التي بين المحدود فان الجواد والثوابت بعض

تنكمة نز

التكبرا

ايضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق واذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة البرهان

يعطى في تعليم قانون الجدل هما شيئان مختلفان لان مواد الاول والبرهان والى البرهان يعطى

الحدود والمواد في تعليم قانون البرهان وهما شيئان مختلفان نسبة صورة القياس المطلق

الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة احدى الدعاوي الى تقديم القياس فكذلك هو احرى

الى تقديم كتاب الجدل لكن بينهما بعد ذلك فرق وذلك لان الحاصل قد يكون مقوما له وقد يكون عارضا

ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني هو نسبة امر مقوم ونسبة المشهور الى الصادق

بالاوسط ليس نسبة امر مقوم ولذلك اذا اتفق الان الى الصادق بالاوسط من حيث هو

صادق بالاوسط لم يلتفت الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور بل شنيع لما امتنع ذلك من

التصديق به كما لو سلب عنه القياس البرهاني عن القياس المطلق لاختل من حيث هو كذلك وان

كان كذلك فان الابتداء بالاعم ثم التدرج الى الاخص متعرفا فيه افضل منه وهذا اشارة في

ذلك لاعم امر نافع وان كان الاعم ليس مقوما وعلى هذا الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما فطن اولا

للجدل ثم انتقل الى البرهان وايضا فان الامور الجدلية اذا طلبت فانما يتوصل اليها في اكثر الامر بنوع

او لا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني وهذا اشر ما يستعمله

في صناعة الجدل واما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع في الامور الكلية النظرية وذلك لان

موضوعها الامور الجزئية وان نقلت الى الامور الكلية ظلمت هي والامور الكلية واما المغالطة

فانها وان شاركت الجدل في انها كانت قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت تتقدم

تقدم الضار لا النافع وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينتفع بوجه ولا مادتها

بمشاركة لمادة البرهان بوجه بل المادة المغالطية تجري على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا

بالعكس والخطابة قد تقدمت ايضا على البرهان في الزمان فكانت ما تشابهه بالجدل وهي من

حكم الجدل او كانت على حكم المغالطة وليس التقدم في الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذي مع

مشاركة ما **فصل في ان كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق** التعليم والتعلم منه صناعي مثل

تعليم النجارة والصياغة وانما يحصل بمواظبة على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه تلقيني مثل تعليم

شعر او لغة وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات والالفاظ فيحصل ملكة ومنه

تاديبي وانما يحصل بمشهورات على متعلم ومنه تقليدي وهو لشرائط الانسان اعتقادا

رايا وانما يحصل بحسن الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كما في تعليم ان المغناطيس يجذب الحديد لكنه

غافل عنه في وقته ولا يتفطن لذلك عند احساس جذب الحديد فيتعجب منه فيقال له هذا هو المغناطيس الذي

عرفت حاله فيتنبه ويزول عنه التعجب او كمن يخاطب بلا واسطة فلما يتفطن لما انقدح في العيان او في الذهن

فيحصل اقرار له ومنه اصناف اخر وليس شيء منها بذهني او فكري والذهني والفكري هو الذي

يكتسب بقول مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا او رايا لم يكن او يوقع تصورا لم يكن

وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين اثنين وقد يكون بين اثنين واحد مع نفسه من جهة فيكون

من جهة ما يحدس الحد الاوسط في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس متعلما

والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انتساق ما الى كسب

المجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلية تعليما

مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما يحصل بعلم قد سبق وذلك لان التصديق

والتصور الكائنين بهما انما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع او معقول ويجب ان يكون ذلك القول معلوما

اولا ويجب ان يكون معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما من شانه ان يكون علما بالمطلوب لم يكن بالفعل

اما التصديق فيتقدمه معلومات ثلث احدها تصور المطلوب والثاني التصديق به بعده والثالث تصور القول

الذي يتقدم عليه في الرتبة فينتج فهذه الثلثة المعلومات تصديق بالمطلوب وسواء جعلت القول الاول

يتقدم عليها بالرتبة قياسا او استقراء او تمثيلا او ضميرا او غيره ذلك فلا بد من مقدمة او مقدمات

يحصل العلم بها من وجهين من جهة التصور اولا والتصديق ثانيا ثم يكتسب بها تصديق اكثر واما

التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزاء الحد او الرسم لا غير وفي الصناعات العملية ايضا ما

يتصور ان التعلم والتعليم من علم متقدم كما ان متعلم النجارة يجب ان يعلم اولا الخشب والقدوم

وان لم يحتج من شانه ان يبحث بالقدوم ونشره بالمنشار ونشب بالشعب وما اشبه هذا و
اعلم انه ليس كل تعليم وتعلم ذهني حسبوا ان الغرض في قوله ذهني هو ان يفرق عن البحث قالوا
فانه قد يعلم البحث عن علم قد سبق لكنه ادرك شيئا بالحس ثم نبه فهو يطلبه ويتعرفه
هذا التطلب الثاني بعد علم قد سبق وهذا مما ليس يعجبني فانه ليس يمكن التعلم والتعليم لا بفعل على ما
يستقام البحث ولو ان انسانا ادرى انسانا غيره شيئا ما خرج عن حسه فافاده ادراكا بحسوس لكن
عنده معرفة فانه لا يبقى لنفس ما ضعيه الا خزانة علمه شيئا ولا يبقى للمعقول به ذلك انه تعلم شيئا الفهم
الا انه يمكن انسان اراده اراده ان تحدث له ملكة ما صناعية وذلك اذا كان عادته هو بهيئة عمل وذلك غيبا
غير حسبا بكونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس من الاشياء لكن هذا ايضا ليس تعليما ولا تعلما بل
تعريفا وتعرفا وان لا يمكنه ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم ان كل تعليم وتعلم
ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض فيه ان يسبق اتفق بل يمكن ان يستعار ما بيانه في هذا التعلم والتعليم
وحاصل الوجه في هذا التعلم الحسي العام مع الجمع واما الاحساس الاول فليس شيئا موصلا الى الاحساس
الثاني ولا جزء من السبب الموصل الى الاحساس الثاني انما فيه وجود السمع فان اريد ان يمكن هذا الكلام
على هذا التاويل كان الصحيح فيجب ان يجعل التعليم والتعلم التعريف والتعرف او يفهم من التعليم والتعلم
ما اتوا الظا عليه في هذا الكتاب ما يفهم من التعريف والتعرف ولا مناقشة في ذلك وقد قالوا ان قول
القائل كل تعليم وتعلم ذهني ليس يصح قول القائل كل تعليم وتعلم فكري فان هذا القائل يمكن قد اخرج بقوله
الفكري الحدس فهو لا يعرض لهم ما يعرض لاولئك وشيء آخر وهو ان الذهني هو الذي يكتسب الفهم والذهن
غير الحس فالاحتاجة الى التفصيل عن الذي يحقق الذي عندي هو ان الذهني اعم من الفكري فان الذهني
اعم من الفكري والحدسي والفهمي فان الفكري هو الذي يكون فيه نوع من الطلب يكون هناك مطلوب ثم
تحرك النفس الى طلب الحد الاوسط على الجهة المذكورة في كتاب القياس فلا يزال تستعرض الامور
المناسبة الى ان يجد الحد الاوسط واما الحدسي فهو ان يكون اللفظ او استخ للذهن تمثل الحد الاوسط
عن غير الطلب وهذا كثيرا ما يكون او ان يجد احدى المقدمتين سانحة للذهن فينضاف اليها مقدمة

حدا ما مفهوما ذهنيا لكن فيتحقق نتيجة من غير فكر ولا طلب واما الفهم فهو ان لا يكون الحد الاوسط
حصل لا بطلب ولا بسنوح بل بسمع من معلم خارج والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا فالذي قال
فيه ان الفهم هو فكري بالتبع لان النفس عنده ما تسمع تتفكر فيه ليدرك كما اورده الالفاظ
فعلى المتعلم من جهة التصور كان ذلك فهم ثم اذا انضاف اليه حد آخر فحصلت مقدمة فان شك
فيها لم ينتفع بما علمه الا ان يتفكر في نفسه فيتعلم فيكون هذا التعليم مركبا من فهم ومن فكر واذا هو
قياس مركب كل قياس من جهة فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد واما الشرح الى المعلم فيفيده
المعلم العلم بالقياس فيكون العلم انما جامع الخبر وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام فاما ان
ادرك المتعلم فقط ان التصديق يتبع التصور فهو بلا فكرة ويجوز ان يفرد التعليم الذي يحصل في اعتبار
تعليما واحدا او قياسا واحدا الا ما يختلط فان اختلط فيجوز ان يتركب من هذا في شيء فيجد فهما
ما يكفي فهما وفقه وما هو غير فهم وفقه ومن هناك لا يكفي اشتغاله فان عاود وفكر في نفسه فذلك تعلم من
نفسه او عاود فاستفهم المعلم مرة اخرى ففهم فالتعلم هو الذي في غير الكتب ثم قد علم ان الحركة
امر كالحركة للنفس تنتقل بها من شيء الى شيء وتتردد طالبا لا واحدا فاذا لم يحصل في التعليم والتعلم
الحركة على وجهها لم يكن هناك فكرة واذا كان كل تعليم للامور العقلية فهو اما على سبيل الفكر او
الحدس او الفهم وليس في ذلك التصديق فقط بل وفي التصور وكل ذلك ذهني فقولهم تعليم وتعلم
ذهني صواب والثاني اذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة لشيء آخر فهو اما مفرد واما معان
او كلي فوقه او جزئي تحته او جزئي معه والملزوم اذا علم بالفعل لكان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه
وذلك القياس الاستثنائي من شرطيات متصلة والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم
علما بالقوة بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه عند رفع ذلك وذلك في القياس الاستثنائي
من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجوده وحكم عليه من ايجاب او سلب بالفعل كان ذلك علما
بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس والجزئي اذا علم وجوده وحكم عليه بالايجاب او السلب كان ذلك
ظنا بالقوة على الكلي الذي فوقه فان كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات وذلك بالاستقراء الناقص

او كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما يعم كل ج فهو وذلك لا استقراء التام
فانجر اذا اعلم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا بالقوة في جزئي آخر وانه كذلك اذا كان ثابتا ركب في معنى و
ذلك التمثيل فاذن هذا صنف من العلم والظن المكتسب اذا كان كسبه ذهنيا فهو يعلم او يظن بسبب
سواء كان بتعلم من الغير او باستنباط من النفس وليس يخرج كلها سواء في كونها علما بالقوة
بل قوة بعضها اقرب من قوة بعضها فان اللازم ليس متضمنا في الملزوم اذا لم يكن لزومه بسبيل
وضع او حمل واما اذا قلنا كل ب ا فمعنى هذا القول كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب
بوضع لب فهو ا فقد تضمنا موصوفات ب في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم
بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون
الاكبر للاصغر ليس مع رجا في كون الاوسط للاصغر كانه محصور تحته بل الامر بالعكس فانك اذا علمت ان
كل ب ا فقد علمت ان كل موصوف بب هو ا وقد دخلت فيه الموصوفات بب واما اذا علمت ان كل
ج ب فلم يدخل الذي هو محمول على ب في هذا البعض ولا فوقه لان قولنا كل ب ا معناه كل موصوف
بب وداخل تحت ب فهو ا وليس قولك كل ج ب معناه كل ج هو محمول ب اذ الكلية في جانب
الموضوع فان قلت قيل انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب فذلك ان كان حقا
فليس مفهوم نفس اللفظ بل هو لازم عنه واذا قلت كل ب فمفهومه كل موضوع تحت ب وليس يحسن
ان يظن ان هذا السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما تعرفها الان بالفعل واذا كان
معنا معرفة قريبة بالقوة التي كانها فعل ويكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها انما
نعرفهما مع العلم المحتاج اليه في ان نعلم الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا
ومثال ذلك انك اذا فرضت حدا اكبر واوسط واصغر وكان الاوسط حاصل الوجود للاصغر
انت تنظر هل الاكبر للاوسط لينتج منه الاكبر للاصغر واذا بان لك انه للاوسط بان لك في الحال انه
للاصغر المحتج لانك تنظر شيئا وان تنظر في تاليف الاصغر مع الاوسط بل تبين لك الامر في
معا في الزمان والمحتج ليس يطلب بعد وجود الاكبر للاوسط انه موجود للاصغر ولا في اخص جزء

من الزمان لو كان ولكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات واليه توجه اول الطلب
بالذات وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع

فصل في تعديد مبادئ القياسات بقول عام

ثم ان مبادئ القياسات كلها اما امور مصدق بها بوجه او غير مصدق بها والذي لا
تصديق بها ان الجاري مجرى المصدق بها بسبب تاثير يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير من
جهة مقام ما يقع به التصديق لم تنفع بها في القياسات اتفق والذي يفعل هذا الفعل هي المخيلات
فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها نحو امور مثل ما يفعل الشيء المصدق به فيقوم مع التكذيب
بها مقام ما قد يصدق به كمن يقول للعسل انه مرة مقيئة فتنفر عنه النفس مع التكذيب كما قيل
تنفر مع التصديق به او قريبا من ذلك وكما يقال ان هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب في
مجلس تجده شرابا خمرا يسيل عليك شربه فتتخيل ذلك حتى فيسهل عليه وذلك مع التكذيب به فهذا
الواحد هو مبدأ للقياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة
من منافع القياسات المعقودة من المصدقات التي تولف منها قياسات في الامور الجزئية اذ
كان الغرض في ايقاع التصديق فيما هو تقرير النفس مع انقباض وانبساط او سكوت عنها واذا كان التخييل
مثل ذلك ان يفعل في ذلك قام مقامه مع ان اكثر عوام الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق فهذا قسم
واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم لا بحجة في النفس
معانده او على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورية ظاهرة وذلك بالحس او
بالتجربة او بالتواتر او يكون ضرورية باطنة والضرورة الباطنة اما ان يكون من العقل واما ان يكون
خارجة عن العقل ولقوة اخرى غير العقل واما الذي عن العقل فاما ان يكون بمجرد العقل او عن العقل
مستعينا فيه بشيء والذي عن مجرد العقل فهو الاولي الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء
واما الذي عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون المعين غريزيا في العقل فيكون هذا التصديق
واقعا بك فيكفي بعد المبادي وكلاما في المبادي واما ان يكون المعين غريزيا في العقل اي حاضرا
وهو الذي يكون معلوما بالقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر للذهن فكلما احضر اللفظ معه

من حدين اكبر واصغر تمثل في الوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسب جديد وهذا مثل قولنا ان كل
اربعة زوج فان من فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال يتمثل له انها منقسمة
بمتساويين وكذلك كما تمثل للذهن الاربعة وتمثل الاثنان تمثل في الحال انها ضعفه لتمثل الحد الاوسط
واما اذا كان بدل ذلك ستة وثلثون او عدد آخر فيفتقر الذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم هو
الاولى بان يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي
تحكم بها جزما وبالضرورة الوهمية اذ كان تلك الاحكام في امور ليس فيها للعقل حكم اولي وتلك
الامور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذب اذ يجعلها في احكام
المحسوس مثل حكم النفس في اول ما توجد مميزة وقبل ان تثقف بالآراء والنظر ان كل موجود في مكان
او في حيز مشار اليه وان الشيء الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان النفس تحكم
بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ولكن من سبيل غيرها ثم اذا نظر العقل
النظر الذي يخصه والف قياسات عن مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوة اخرى
لكان لها الحكم في القبول والتسليم انتج ان للمحسوسات مبادي مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى
النظر الى النتيجة مانعت القوة التي تحكم الحكم المذكور فيعلم انها كاذبة الضرورة وان فطرتها ضرورة
غير الضرورة العقلية ولكانت ضرورة قوية في اول الامر واول تكذيبها انها لا تدخل في الوهم
مع ذلك فانه قد يصعب علينا التمييز بين الضرورتين الا ان ننظر في موضوع المطلوب ومحموله
فان كان شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه وكانت النفس تدعو الى جعله على ضرورة محسوسة
لم تصدق البتة لنوع لا يجيه والموجود والشيء والعلة والمبدا والكل والجزء والنهاية وما اشبه
ذلك كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حقايق النوعيات ايضا مثل حقيقة الانسان فانها لا
تتخيل البتة ولا تتمثل في اوهامنا انما ينالها العقل وكذلك كل حقيقة كلية من حقايق نوعيات
الامور المحسوسة فضلا عن العقلية كما ستبين ذلك في موضعه فيما دون البراهين التي من جنس المدركات
الضرورية هي من ضرب التي تدرك وتصدق بها الضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية فهذا واما على

على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل التسليم صواب واما على سبيل التسليم غلط واما الذي
على سبيل التسليم صواب فهو اما على سبيل التسليم مشترك فيه واما على سبيل التسليم من واحد خاص فيكون
ذلك نفعا في القياس الذي يخاطب ذلك الواحد الخاص ولا يكون التصديق به مما يحتج به على
والقياس بل نحو المخاطب فلا ينتفع به الا في مخاطبة القياس فيما بينه وبين نفسه البتة انتفاعا
حقيقيا مجردا واما الذي على سبيل التسليم مشترك فيه اما ان يكون ارباب الشرائع طائفة او يكون
لا يستند الى طائفة بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله وقد مرنوا عليه فهم لا يخلونه مجلس
الشك وان كان منه اذا اعتبر المميز وجعل نفسه كانه حصل في العالم دفعة وهو مميز ولم يعود
شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل فيكون حكمه خلقيا
لا عقليا ولم ينظر الى موجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة واعرض عن الاستقراء
فيكون بوسط ولم يلتفت الى انه هل ينتقض عليه شيء واذا فعل ذلك ورام ان يشكك فيه
امكنه الشك كقولهم ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه
مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المنزل المنزلة المذكورة
بل المشهورات هذه وامثالها منها ما هو صادق بشرط دقيق لا يتفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون في
المشهورات كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات انما العقد منا بالاحتراز عنه عند تمثيلها الى
للامتحان فهذه هي المشهورات المطلقة واما الذي يستند الى طائفة فمثل ما يستند الى ائمة او الى
ارباب صناعة ويسمى مشهورات محدودة ومثل ما يستند الى واحد او اثنين او عدد محصور يوثق به
ويخص باسم المقبولات واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا ينعكس كما ان جميع
المصدق بها متخيل ومحرك للخيال ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل التسليم غلط فهو ان يسلم
المسلم شيئا على انه امر آخر يشابهه اياه ومشاركته له في لفظ او معنى على ما ستبين في
موضعه وهي المقدمات المشتبهة كقول كل عين باصرة ويكون ذلك مسلما من حيث يفهم منه
احد معاني الاسم المشترك فيأخذ بدله آخر فيحتج انه المسلم او يقصد به مغالطة غيره في نظر

نفسه او بنظر فيه ان الدينار ربح وكذلك من يسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله ما يسكر
بالقوة وهي هي المقدمات المشبهة واما المظنونات فهي التي يظن ظنا مع تجويز وقوع نقيضها
جزم وذلك اما لشيء بينها لامور مشهورة فيكون مشهورة في بادي الرأي الغير المتعقب واذا
تعقب علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما فان هذا يظن كما يقع
السمع ظنا ويميل اليه ميلا ثم اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم اخا كان او ولدا
لكنه في الحال يفعل فعلا لا ان يعقب او ما يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة واما ان يقع الظن
بها من جهات اخرى ليس لاخذها على سبيل انها مشهورات كمن يرى عدوا سائرا بالليل فيظنه
بالشبه وهذه المظنونات انما ينتفع في المقاييس من حيث ان بها اعتقاد الامر حيث ان مقابلها
يختلج في النفس فاذن جميع المشهورات وما سلف ذكره اتفق معها نافع حيث ينتفع بها لانها
معتقدة وان صناعة جاز فيها استعمال المظنونات جاز استعمال المذكورات قبلها كلها
وكذلك المشهورات انما ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان يتشكك فيها بل من حيث هي معتقدة
اعتقادا لا يختلج مقابلها فيكون ما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت وسلمت نافعا
نفعها فيصلح استعمالها حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية فانها بالحري ان يكون
اقوى من المشهورات لا في النفع بل في شدة اذعان النفس الغير المقومة لها فربما انتفت مشهورات
وربما صارت شنيعة فيكون كاذبة وشنيعة معا وقد يكون صدقا وربما شنعت ليس بسبب
امر يدعو اليه من الغرائز والاخلاق والمصالح بل لما يدعو اليه العقل فاذن مبادي القياسات محسوسات
ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية القياسات ووهميات ومشهورات مطلقة
ومحدودة ومسلمات ومقبولات ومشبهات ومشهورات في بادي الرأي الغير المتعقب و
مظنونات ظنا ومخيلات فهي اربع عشر صنفا وههنا قسم من مبادي المقاييس وهي التي ليست
مبادي من جهة القياس نفسه فان الاقسام الذي تكون من جهة القياس هو ما قلناه ولكنها هي
مبادي من جهة المعلم وهو ان يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء ووضع ليبني عليه بيانا شيء اخر فيسلمه

الحدود والرسوم

والضعه وهي هي الامور التي تسمى اصولا موضوعة ومصادرات **فصل في المطالب**
ويتصل بها في ذلك بيان اصناف مبادي العلوم واصنافها اما المطالب بحسب ما يحتاج
اليها بحسبها فانها بالقسمة الاولى ثلثة اقسام وبالقسمة الثانية ستة اقسام اما بالقسمة الاولى
فمطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما على قسمين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا
ما الخلاء وما العنقاء والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ومطلب هل على
قسمين احدهما بسيط وهو يطلب هل الشيء موجود على الاطلاق او ليس هو موجود على الاطلاق
والاخر مركب وهو يطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجود كذا فيكون موجود ربطي
لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس موجود حيوانا ومطلب لم على قسمين فانه
اما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس
ينتج مطلوبا ما واما بحسب الامر في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال واما مطالب الاي
والكيف والكم والاين ومتى وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى الهل المركب فان اراد احد ان يكثر
المطالب بتعديدها فليفعل الا ان المطالب العلمية الذاتية هي تلك كلها ومع ذلك فان مطالب اي
البسيط هي البواقي واشدها دلالة على المطلوب به وانما يطلب تمييز الشيء بما يخصه وتلك او
مذهبا واعرض مجالا وان احب احد ان يجعل مطلب اي مشتملا بوجه على مطالب كيف و
كم واين وغير ذلك فليفعل فقد يكون مطلبا هل ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما واي يطلبان
التصور فمطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب اما مطلب ما الذي بحسب تحقق الامر في نفسه فمتأخر
عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ما ذات الحركة وما الزمان فانما يطلب ماهيته امر موجود
عنده واما ان يطلب احد هل الحركة او هل خلاء او هل آجل شيء ما موجود فيجب ان يكون قد فهم
اولا ما يدل عليه هذه الاسامي فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه
موجود او غير موجود ولا ينعكس ولا يذهب عليك ان الفرق بين ما يدل عليه الاسم وبين
ما الشيء في نفسه غير قليل وقد يعطى الحد في جواب ما هو لا بد على ان الشيء موجود او غير موجود

لو وقف ذل

ان كان الحد انما هو بحسب الحقيقة لم يجب لكن لا نعرف في اول الامر ان هذا القول حد مجازي بحسب الاسم
او حقيقي بحسب الذات الا بعد ان نعرف ان الذات موجودة ولذلك يوضع في التعليم
حدود اشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى حدت في اول
كتاب الاسطقسات الهندسية وكان حدها بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها بعد فصار الحد
ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار حدا بالحقيقة ويجب ان يعلم ان الفرق بين الذي يفهم الاسم
بجملة والذي يفهم الحد بالتفصيل غير قليل فكثير ما ان اذا خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على
الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما بالحد فلم يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق
فيكون احد الامرين معرفة والاخر علما كما ان الحس معرفة والعقل علم ومبادي العلوم تختلف في
تقديمها على العلوم وتصدير التعليم بها فبعضها انما يوضع ان الامر موجود او غير موجود فقط
لان الخصوم تدعو فيها الى هذا المقدار كقولنا ان الامر لا يخرج عن طرفي النقيض ومثل قولهم
ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وبعضها انما يوضع اولا ما دل عليه الاسم كما وضعنا
من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك بين وجوده
وفي بعضها يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة علم العدد ونحن مستقصون
لهذا فنقول ان الامور التي تذكر في المبادي منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني
المركبة انما يليق بها ان يستدعى فيها الى التصديق لا لان يعطى لها الحد فان التركيب الخبري انما
هو للتصديق واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعة
مركبة فاذن لا يحق فيها معنى اعطاء الحد والماهية ولا بد من ان تقبل بالجملة ليبين بها غيرها
فقد حصل من هذا ان هذا القسم من المبادي يوضع بالجملة واما المعاني المفردة فمنها ما هي اعراض
موضوع الصناعة ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة فما كان منها اعراض موضوع الصناعة
وآثار ولواحق فهي التي تطلب في الصناعة ليصح فيها وجودها وليس وجودها الا للموضوع فيكون النظر
في انها موجودة فاذن اثبات وجودها لتلك الصناعة فهذه لا يجوز ان تكون هيئة الوجود مجهولة

وآثاره ولواحقه ولوازمه

لموضوع الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة

لموضوع

لموضوع الصناعة او موضوع الصناعة كما تبين لك من بعد هو مأخوذ حده او وجوده ان كان له
او هو في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود وانما يطلب وجود الموضوع الصناعة في صناعة اخرى
مطلقا في تلك الصناعة فيستحيل ان تبرهن وجوده مطلقا فيستحيل ان تبرهن وجوده في المبادي ولا بد
من ان نفهم حدوده فيجب ان يوضع حدوده في المبادي فهذا القسم حدوده في المبادي دون
وجوده واما ما كان من المفردات داخلة في جملة الموضوع فلا بد من ان نفهم ولا بد ايضا من ان نعرف
بوجوده وانها حقيقة معانيها فانها ان لم نفهم ما هيتها لم يمكن ان نعرف شيئا منها فان لم يوضع وجودها
فكيف يطلب وجود شيء لها واذ لا يوجد في العلوم البرهانية الاشياء الداخلة في الصناعة و
الداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه واما احكام الموضوع فاذن بعض المفردات
يوضع حدوده في المبادي حدا ووجودا وبعضها يوضع حدوده او وجوده واذ ما خلا المفرد والمركب
النافع في العلوم قضية والقضية انما يوضع وجودها لا محالة دون حدها وعلى ما قلنا فتبين بحسب
ذلك ان من الامور المستعملة في الصناعة ما يوضع هليته فقط ومنها ما يوضع ماهيته ومنها ما يوضع
هليته وماهيته واما مطلب لم فانه على كل حال متأخر عن المطلبين معا فان ما لم يتصور معناه فان طلب اللم
فيه محال وما يتصور انه معناه وانه ما هو او ما معنى الاسم الدال عليه ولم يعط انه موجود او غير موجود كان
او على الاطلاق فان طلب اللم فيه ايضا محال ولكن طلب اللم الذي يجب القول ربما كان متقدما على طلب اللم
الذي بحسب الامر في نفسه فربما صح عندنا بقياس ان ج ب ولم نعلم انه لم كان ج ب في نفس الامر
وربما كان مطلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه غير مفتقر الى تقدم مطلب اللم الذي بحسب القول وذلك اذا كان
الترتيب بنفسه يحس واما علته فخفية مثل جذب المقناطيس للحديد فان ذلك ليس يحكم ان ثبت
بالقياس ويطلب اللم حتى يعطى الحد الاوسط فيه ولكن اذا احس يحس ظهر بالحس طلب اللم فيه فطلب
لم صار مقناطيس يجذب الحديد فطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما يتفق ان
يكون الحد الاوسط في القياس هو علة القياس وعلة الامر في نفسه فيكون قد اجتمع
المطلبان معا في بيان واحد

فصل في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات

مفرد ذل

ماهيته ذل

والمدني العلة في نفس الوجود وكون ج ب
فكيف قد علمنا انا لم نعتقد ان ج ب

كل مطلب من غرضه ان يتوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة لكن ههنا موضع شك فان المعدوم
الذات المحال الوجود كيف يتصور اذا سئل عنه ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو هو فانه ليس يحصل
له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل او غير حاصل والمحال المعدوم لا في الوجود فكيف توجد عنه صورة
في الذهن يكون ذلك المتصور معناه فنقول في جوابه ان هذا المحال اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل
فلا يمكن ان يتصور البتة الا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلا وضد الله عز وجل
فان الخلا يتصور بانه للاجسام كالقابل وضد الله جل ثناؤه يتصور بانه نسبته كالى (?) ... فيكون المحال
يتصور بصورة امر ممكن نسب اليه المحال وتصور نسبته اليه تشبيها به واما في ذاته فلا يكون متصورا
ولا معقولا ولا ذات له واما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عنز ايل وعنقا مغرب وانسان
يطير فانما يتصور اولا تفاصيله التي هي غير محال ثم يتصور لتلك التفاصيل اقترانا على قياس الاقتران
الموجود في تفاصيل الاشيا الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك اشيا ثلثة اثنان منهما
جزآن كل منفرد (?) موجود والثالث تاليف بينهما هو من جهة ما هو تاليف متصور بسبب ان
التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فيقع لهذا النحو بعض معنى دلالة الاسم المعدوم فيكون المعدوم
انما يتصور لتصور متقدم للموجود فنقول الآن انه اذا كان حصل عندنا حكم على كلي اول حصولا ما
بينا بنفسه مثل ان كل انسان حيوان والكل اعظم من الجزء او بينا باستقرا او تجربة على
النوع الذي يتحقق بها بالاشيا من غير ان نستفاده بقياس فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئي
تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا نعرف مثلا ان زيدا الذي ما لنا به (?) حيوان لا لانا ما عرفناه بعد القوة
اذ عرفنا ان كل انسان حيوان وانما جهلناه بالفعل لانه يحتاج ان يجتمع لنا الى هذا العلم علم آخر
او علمان آخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك انه يجب لنا ان نعلم ان زيدا موجود وان
نعلم انه موجود انسان فاذا حصل لنا بالحس معرفة انه موجود وانه انسان من غير ان كان مطلوبا
او متعلما واقترن بذلك علم كان حاصلا عندنا اليقين بغير قياس اقترانا على التاليف الذي من
شانه ان يحدث بالذات علما ثالثا علمنا ان زيدا حيوان فيكون هنا معرفة وهنا علم اجتمعا (حدث)

و محال

معلوما

لنا علم

لنا علم اما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس واما العلم فما كان من العقل والمعرفة حدثت في
الحال واما العلم فقد كان معنا قبلها وهذا الذي يحصل منها قد يجوز لكن بعض ما قد كان لنا مطلوبا
وطلبنا مباديه الموصلة اليه ويجوز لكن ان شيا قد نستفيد اليه انسياقا للموافاة اسبابا
من غير طلب ومع ذلك فيجب لنا ان نتقدم تصور المطلوب ومباديه على كل حال وقد يتفق ان يكون
هكذا ان يكون الحكم على الكلي حاصلا عندنا بقياس والحكم على الجزئي حاصلا بقياس آخر فاذا اجتمعا
حصل العلم الثالث ولكنه وان كان كذلك فان القياسات الاول كانت من مقدمات بينة بنفسها
او مكتسبة بالاستقرا او التجربة او الحس من غير قياس على ما نوضح بعد ثم ان السائل ان سال
احدا فيقول هل تعلم ان كل اثنين زوج ومعلوم ان جوابه اني اعلم ذلك فيعود ويقول
هل الذي في يدي هو زوج او فرد وعدد الناس الذين بمدينة كذا زوج او فرد فان اجاب
لا نعلم ذلك عاد فيقول فلستم تعرفون ان كل اثنين عدد زوج فان هذا الذي في يدي
اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل في التعليم الاول ان قوما اجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم
فقالوا نحن انما نعرف ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف ان
كل اثنين موجود عرف او لم يعرف فهو زوج فنقول ان الجواب عن هذا انا لم نقل ان كل اثنين نعرف انه
زوج فاذا انا نعرف ان كل اثنين زوج حتى انتقض قولنا وانما لم نقل انا نعرف من كل شي هو اثنان انه
اثنان فنعرف انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه
زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج فاما القسم الاول فلا ينتقض باثنين
الى او ورد واما الوجه الثاني فهو معرفة عامية لا يناقضه الجهل بالحاصر لانا وان لم نعلم ان الذي في
فلان زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين في نفسه فهو زوج ثابت معناه غير باطل واما ما جهلنا
فهو امر اخر في علمنا بالقوة لا بالفعل والجهل لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا او اذ حصل عندنا ان الذي
في يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذي عندنا عرفنا في الحال ان الذي في يده زوج فاذن المجهول غير
معلوم منا وليس الغرض ان نعرف ان شيا ما زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان ام لا بل الغرض ان نعرف ذلك

ان كل ح

نعرف له

نعلم ان كل ما هو شيء اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا ان ذلك زوج من وجه فهذا يزول ذلك
الشك وقد ذكر ان مانن الذي خاطب سقراط في ابطال التعليم والتعلم قال له ان الطالب
للعلم اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه
كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط في دفع ذلك فيما قضيه اذ عرض عليه
ماخذ بيان شكل هندسي فقرر عنده ان المجهول كيف يصير بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وذكر ذلك
بكلام منطقي لانه تبين ان ذلك ممكن فاتى بقياس انتج امكانه وكان قد بقي ما انتج بقياس انتج
غير امكانه ولم يحل الشبهة واما افلاطون فانه تكلف في حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر فجاء بان ذلك
ان يصير المطلوب فقد كان معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكنه انما يطلب اذا كان قد نسي فلما يتأدى
اليه البحث فتذكر وتعلم فيكون انما علم الطالب ما كان علمه فكان قول افلاطون قد ادى
للشبهة وطلب التخلص منها فوقع في محال وهذا شيء كنا قد استقصينا كشفه في تخصيصنا الكتاب
الذي في القياس ولكنا نحن مع ذلك نقول ان المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه و
لو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من وجه ومجهول من وجه فهو معلوم لنا بالتصور
بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل والشيء
معلوما من حيث لا يخص ايضا بالفعل فاذا سبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا ثم غير طلب
بغفلة عقل او حس ونحو ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة علما باشياء كثيرة اذا شاهدنا بالحس
بعض تلك الجزئيات من غير طلب فانها في الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا يجري من وجه اخر
مانن من مثال الآبق هذا المجرى فانا نعلم المطلوب بالتصور اولا كما نعلم الآبق اولا بالتصور ونعلم ما قبله ما
يوصل الى معرفته بالتصديق فيه كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق فاذا سلكنا السبيل الى
المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه فانتج فقد ادركنا المطلوب
كما اذا سلكنا السبيل الى الآبق وكان عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه
عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الآبق البتة ولكنا تصورنا له علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو آبق فانا ثم

اذا لقينا

اذا لقينا لا لذلك علمنا ووقع لنا بسبب اتفاقي بالمشاهدة او وقع بسبب طلب وامتحان وتعرف
فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه آبق فيكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واقتناصنا
لتلك العلامة في عبد كالمقدمة الصغرى وعلمنا بان كل من به تلك العلامة فهو آبق كالمقدمة الكبرى وعندنا
ووجدان الآبق كالنتيجة وهذا الآبق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه والا لما كنا نطلبه بل كان معلوما
لنا من جهة التصور مجهولا من جهة المكان فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا
وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم لم يكن وانما حدث باجتماع سببين للعلم احدهما الدليل و
سلوكها اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة يعرف باجتماع شيئين احدهما
شيء متقدم عندنا وهو ان كل ب ا وهو نظير السبب الاول في مثال الآبق والثاني امر واقع في الحال
وهو معرفتنا ان ج ب بحس وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق وكما ان السببين هناك موجبان
لادراك الآبق فكذلك السببان ههنا موجبان لادراك المطلوب وليس ما صار عليه ان لم يعلم
يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب ولم يكن مما يجهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب اما اذا كان قد علم
امر فذلك العلم به علم ما بالمطلوب بالقوة فهو كالعلامة وانما يحتاج الى اقتران شيء يخرجه الى الفعل فكلما يقترن
ذلك يخرج الى الفعل ويصير المطلوب فاذ قد تقرر انه كيف يكون التعلم والتعليم الذهني بالمطلوب وان ذلك انما
يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مباد اول للتصديق ومباد اول للتصور ولو انه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق
ولكان كل علم بتعليم وتعلم لذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعليم وتعلم بل لا بد ان يكون عندنا امور مصدق
بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة وان يكون هي المبادي الاول للتصديق والتصور ولنبدأ بمبادي
التصديق ولنشتغل اولا بمبادي التصديق اليقيني

فصل في البرهان المطلق

وفيه قسمان الذين احدهما برهان لم والآخر برهان ان وبينه وليه ولنفصل اولا وجوه العلم المكتسب
فنقول تصديق علم مكتسب للتصور الواقع بحده ورسمه او لما صادرات والاوضاع التي تفتتح بها العلوم والتعاليم
لكن تصديق حق وقع عن قياس ينتج ان كل ج ا او ليس كذا او يقرن لما كان اخص من هذا وهو
تصديق حق وقع عن قياس يوقع التصديق بان ج كذا ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون كذا

ثم كان له

لنشتغل

ومعلوم ان بين التصديق بغير قول ان نسبة المطلقة بعلم انه كذا او لا يمكن معها التصديق بانها
لا يمكن الا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري ما دام الذات موجودة او للضروري
ما دام الموضوع موجودا له او وضع به وللموجود الغير الضروري ما عدا الوجهين ثم علم وجه الضروري بعد
علم وجه الاطلاق وذلك نظر ثان والعلم الذي هو علم بالحقيقة يقيني هو الذي يعتقد فيه ان كذا
من غير ان يقترن به التصديق الثاني انه يقيني فهو يقيني غير دائم بل يقيني وقتا ما فالبرهان قياس
مؤتلف يقيني وقد قيل في تفسير هذا القول انه يشبه ان لا يكون المراد باليقيني انه يقيني النتيجة
اذ لو كان يقيني النتيجة لحصل بنفسه يقينيا ولكن انه ليس لهذا وجه متكلف لو تكلف جعل دفعا
هو ملف فيه حشو من القول ليكون ان يقال قياس يقيني النتيجة وينبغي ان نظر ان المراد بهذا
قياس مؤتلف من يقينيات وان في اللفظ او في تحريف فاليقين اذا كان في المقدمات
كان لكل حال البرهان من جهة نفسه واذا كان في النتيجة كان ذلك حالة بالقياس الى غيره وكونه
يقيني المقدمات امر له في ذاته فهو اولى ان يكون ماخوذا في حده ومعرفا لطبيعته والاستقراء الذي يكون
فيه الجزئيات كلها فانه يفيد اليقين الا ان كانت القضايا الجزئية يقينية وهي التي يتغير القول الكلي بها ثم
ان كانت جهتها الكلية ضروريات وهي في جملة البراهين لتفيد لان وذلك لان ذلك الاستقراء
هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي الذي اسميه القياس المقسم فهو داخل في هذا الحكم اما
الاستقراء الاخر فهو الذي لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي
اقتراني اذ قد علمت ان ليس كل قياس اقتراني انما هو من حمليتين فيجب ان لا يروج عليك ان
شيئا يفيد اليقين في الان ليس هو برهان ولا يلتفت الى ما يقوله من لا يعرف ليس من اصناف
القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل كذلك الاستقراء قياس ما واذا كان القياس يعطي التصديق
بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا كان
يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه
في البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الامر فهذا البرهان برهان لم وبرهان

ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع ان كذا كذا ا

مؤتلف نذ

الان فقد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امرا
مضايفا له او مساويا له في النسبة الى علة خارجة معا او غير ذلك مما هو معه في الطبع معا وقد
يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول يسمى برهان الان على الاطلاق
والثاني يسمى دليلا ومثال برهان الان المطلق ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر في الحقيقة
علته اي دوه وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ثم ينتج ان هذا المحموم يخاف عليه البرسام
وانت تعلم ان البول الابيض والبرسام معا معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط اي دوه الى
ناحية الراس وانه فاعلهما نحوه وليس ولا واحد منهما بعلة ولا معلول للاخر ومثال الدليل ان هذا
المحموم منوب حماه غبا وكل من نابت حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء او نقول ان القمر يتشكل بشكل
كذا او كذا عند الاستنارة اي يتزيد او لا هلاليا ثم ينقص وهو بدر ثم يرجع على تلك النسبة
قبل الضوء بهكذا فهو كري الجسم او نقول ان القمر منكسف انكسافه واذا انكسف القمر فمن
قد حالت الارض بينه وبين الشمس ونقول ان هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فهذه الخشبة قد مستها نار
تبين العلة من بعد وتسمى دليلا وهذا وما نقول بيانه واما البرهان المطلق فهو برهان لم
فمثل ان نقول ان هذا الانسان فيه عفونة الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام وكل من عرض له هذا
فهو يحم غبا نائبة او لازمه يشتد في الثالث او نقول ان القمر كري وكل كري فان استفادته النور
من مقابل يكون على شكل كذا وكذا او نقول ان القمر وقع في مقابلة الشمس والارض متوسطة تستر
ضوءها عنه وكل ما كان كذلك انكسف او نقول ان الخشبة باشرتها النار وكل خشبة باشرتها النار
تحترق فان هذا كله مما يعطي التصديق بالمطلوب ويعطي علة وجود المطلوب في نفسه معا واما اصناف الاسباب
وكيف يمكن ان توضع حدودا وسطى فستعلمها بالتفصيل مستقصى بعد واما الان فنقول ان
جميع ما هو سبب لوجود المطلوب اما ان يكون سببا بنفس الحد الاكبر مع كونه سببا لوجوده للاصغر فقط
مثال الاول ان حمى الغب معلولة لعفونة الصفراء على الاطلاق ومعلولة لها ايضا في وجودها لزيد و
مثال الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الانسان فالانسان علة لوجود زيد حيوانا لا ان الحيوان

او لا يكون سببا لوجود الحد الاكبر في نفسه لكن لوجوده للاصغر

محمول اولا على الانسان والانسان محمول على زيد فالحيوان محمول كذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على
الحيوان ثم على الانسان فالحيوان وجوده للانسان علة وجود الانسان جسما فاما على الاطلاق فليس
الانسان وحده علة لوجود الحيوان على الاطلاق ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فانه يجوز
سائل ويقول ان الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حال الشك في ان فصل
الجنس هو اولا للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك قرضا علينا ونذكر تفصيله والآن فنقول ان
الجنس علة للنوع من حيث فصل الجنس علة كما هو علة لنوع من جنس آخر عليه ونبين ما يجب في حل الشك الذي نذكره
بعد ونقول ان كل شيء يكون علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا لان يجعل حدا اوسط وان اعتبر
انه علة بل كان يقينا انه لا ينفك عنه في وجوده فيحقق منه ذلك كيف القياس ابراهيا ولكن لا يكون القياس
المولف برهان لم بعد فان تبين ذلك فلا يكتسب اليقين التام واذا تبين بحجة فيكون اليقين انما
تم لا بذلك الحد الاوسط وحده بل بالحد الاوسط الآخر وهو الذي يتبين ان السبب بالفعل فكم انما
يكون السبب المعطي او ان لم يكن السبب قريبا او ليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا
مثل الحساس فانه علة بوجه ما للحيوان فاذا قلنا كل حساس حيوان انتج ذلك منه احد وجهين اما ان
نعني باسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان الا نفس الشيء ذي الحس فيكون نتيجة الاوسط
والاكبر اسمين مترادفين ولا يكون احدهما اولا بان يحمل على الآخر واما ان يعني بالحساس جسما ما ذا حس ونعني
بالحيوان جسما ما ذا حس مغيرا منه على ما هو الحق وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان ليس هو شيئا ذا حس فقط بل جسما
ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة متحركة فانت تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس هو نفس كونه
جسما ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة وان كان هذا لا ينفك عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس اللفظ
يلزم منه وسلك شيئا ذا حس من غير وسط ولا حجة ان تعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس متغذية نامية
مولدة ونحو ذلك فانك لو فرضت ان ههنا جسما له حس ولا شيء غير ذلك لم يمتنع عليك القول
بالبديهة نعم قد تستنكره وتجد الوجود بخلافه وليس المنكر يصير يقينيا بمطابقة الوجود له وبالاستقراء
كما قد علمت لا بل كثيرا ما لا تنكر البديهة وجوده فانك تجوز وجوده وكما جوزت وجوده فليس مقتضى

معينا له

يقين

يقيننا ذلك او لا فانه كذلك فليس قولك كل حساس حيوان ولا تعني بالحيوان الا الحساس حتى يكون
اسما مترادفا بل تجعله امرا خصوصية مفهوم حقيقته امرا متيقنا به مع ان الحساس علة له الا انه يكون
علة بل هو احد العلل او جزء العلة فيجب ان تعتقد هذا ولا تلتفت الى ما يتفق فاما ان اخذت الحساس
مرادفا للحيوان فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا لاسم الاكبر فما فعلت شيئا فاذن علة الاكبر
الذي يحمل في ذلك اي يجب ان يكون علة كاملة وعلة واضحة ثم تعتبر الاعتبارات التي اعطيناها ونعود فنقول وربما
كان الاوسط في الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس معلول وجود الاكبر في الاصغر بل انه وان كان بالحقيقة
معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر فانه لا يمتنع ان يكون العلة اولا موجودة لشيء فيكون
ذلك الشيء معلولا لها ثم يكون العلة بتوسط ذلك الشيء لمعلول آخر فيكون ههنا الاوسط معلولا في
الوجود للاكبر لكنه علة لوجوده في معلول آخر وليس سواء ان نقول وجود الشيء وان نقول
وجود الشيء لشيء ولا تتخذنا فضل ان نقول هذا معلول الشيء ثم نقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول
آخر فان حركة النار معلولة مثلا لطبيعتها ثم انها علة لوصول طبيعتها الى الشيء الذي حصلت عنده
فتفعل فيه وكذلك هي التي يجعل حدا اوسط في نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا تكون علة
للاحراق بذاتها الا بتوسط معلول هو مماستها للمحترق او حركتها اليه مثلا فالشيء الذي هو علة
لوجود الاكبر مطلقا فهو علة اقرب موضوع والوجود في كل صغير والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده
في موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر في الاصغر فليس يجب ان يكون الا علة للاكبر بل ربما كان معلولا له على الوجه
الذي قلنا وليس لقائل ان يقول يجب من قولكم ان يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة له في وجوده لما وجد
فاذا كان كذلك فمن كان الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة له من حيث كان فكان علة له في وجوده
للاصغر فلم يكن جعله علة لوجود الاكبر في الاصغر بل معلولا له وقد يصح ان يكون المجموع علة علة فان الجواب عن ذلك
انه يجوز ان يكون الاوسط والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحد من الذاتين كون في الشيء فيكون الاكبر
من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء وهو غير
اعتبار ذاته فان كان ذات الاوسط لا تتحقق موجودة الا ان تكون موجودة في ذلك الاصغر فلا

اي في الوسط معلولة له

في الشيء له

الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ويكون
لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء وهو غير ذاته فان الاكبر ذات
الاوسط لا تتحقق موجودة الا الاكبر في ذلك الاصغر فكذلك
نزنا

ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان كان ذلك الامر لا غير علة فيجوز ان يكون شيء آخر علة لذلك
ويجوز ان يكون الاكبر علة لذلك وكيف كان فان ذات الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء فيجوز ان يكون
وجود الاكبر للاصغر من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط من حيث ذات الاوسط او علة
له من حيث وجوده للاصغر ويكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس من حيث هو موجود للاصغر ولكن
مع كونه للاصغر فلا ينقلب العلة معلولا فهذا او مثل هذا يعتبر في مثل المثال الذي اوردناه او نقول اذا
كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فهذا برهان لم بعد ان علمت ان كون الاوسط علة
بوجه للاكبر ليس كما فيما فيه امر يصح وضعه حدا اوسط بل باستكمال شرائط ذكرناه واما اذا كان الحد
الاوسط معلولا للاكبر في وجوده في الاصغر فيكون ذلك علة فيه فهو الذي يكون البرهان منه شديد برهان
ان فيجب ان تعرف هذا الفصل على هذه الصورة فتتخلص من كثير من شبهات

فصل في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

ثم نقول اذا كان محمول
محمول على موضوع دائما او مسلوبا عنه دائما او محمولا او مسلوبا عنه في وقت بعينه يكون ان فيه بالقوة
علة لتلك العلة صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة وذات المحمول والموضوع
ليس يعلو لولا تلك العلة تلك النسبة بالوجوب بالامكان واذا علما من غير الوجه الذي به صار الحكم فيهما
ضروريا بتلك النسبة فقد علما من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ان لا يكونا بتلك الحال [illegible] ذلك هو ان يعلم
الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه لان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين في [illegible] الموضوع المذكورين
لو فرع اتفقة لا من جهة التي يوجبها العلة فهي واقعة من جهة الامكان لا الوجوب فيكون قد علم ان كذا
كذا كذا او لم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا فان علم انسان ان فلانا به بياض البول في حمى
حادة وكل من به بياض البول في حمى حادة فهو يعرض له سرسام فلا يكون له به علم يقين اذا لم يعلم العلة
في ذلك وكذلك لو قال قائل ان كل انسان ضحاك وكل ضحاك ناطق فلا يجب من هذا ان يتيقن ان
كل انسان ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض هذا وذلك لان الضحاك اي القوة الضحكية
لما كانت معلولة لقوة النطق لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة الضحك الا

[margin] رين
[margin] الضحاك اذا اخذ كليا

ان

ان يوضح وذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس او يوضح بالتجربة واما العقل فيمكن اذا
ترك ان يتشكك في هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك دائما وليس يمتنع او يتوهم زوالها او ليس
بمتوهم لمية الانسان او بين الوجود له الا ان يكون يتيقن لوجوب كون الانسان ناطقا بوجوب
ذلك لا بوجوب النتيجة لا بزيادة وضع بكون قد عرف وجوب علته فاستحال ان يعود ويبين لمية العلة
فان فرضنا انه ليس يعرف ان الانسان ناطق مع انه لا يتبين له ان الانسان ضحاك باليقين
ومن طريق ان الناطق والكلام بينا مثلا ان كل ضحاك ناطق فكيف يصير من ذلك بينا ان الانسان
ناطق ويجعل اذا كان معلوما ان الانسان ناطق ايضا لم يمكن لطلبه والقياس عليه وجه واما اذا كان
مما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب ان تطلب فاذن ليس لجاهل ان يتوهم انه ليس
كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب منه جائز الزوال اذ كان انما اكتسب من وضع كل انسان
ضاحك فان علم من الوجه الذي صار به الضحك واجبا وهو ان اعطيت العلة الموجبة وهي نفس الانسان الناطقة
فيجب من ذلك [illegible] فيكون قد عرف اولا ان كل انسان ناطق فاقتنصه بتوسط
الضحك فضلا وكذلك حال السواد للغراب فانا انما نقول كل غراب اسود بوجه من الاستقراء او التجربة
وانما يمكن ان يتيقن بذلك اذا عرف ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه ان يسود دائما ما يظهر
عليه من الريش فيتبين ان هذا الشيء او الحكم اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان كان
الاكبر للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والاوسط كذلك للاصغر الا انه بين الوجود
للاصغر ثم الاكبر بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم اذا
كان يتيقن ان المقدمتين كليتان وواجبتان ليس فيهما شك والشك الذي كان في القياس الذي
الاكبر فيه سبب يعلم بالصغرى كان حين العلم بالسبب الذي يوجب [illegible] من جهة هو بها لا يجب
يكون فان كل ذي سبب فانه يجب بسببه واما ها هنا فكان قبل السبب الذات وكان الاكبر للاصغر
لذاته لا بسبب حتى لا يجب حين [illegible] الكبرى خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى لوجوبها والكبرى ايضا كذلك
اذا لم يكن الاكبر للموصوفات بالاوسط الا لذاته لا بسبب يجعل حكمه يجب والذي يبقى هاهنا [illegible] شك واحد

[margin] ولكن كان خفيا وكان الاوسط
ايضا له لذاته ثم

وهو ان لقايل ان يقول كيف يكون الذات الواحدة تقتضي لذاته شيئين مثلا نتيجة الاصغر
كيف تقتضي ترتب الاوسط والاكبر والواحد يقتضي الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاته واولا
ويقتضي الثاني لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول منهما فيكون علة لا بحسب البيان فقط بل بحسب الوجود
فالجواب ان المنطقي من حيث هو منطقي يجب ليس باخذ ان هذا الحكم في مواد من صنفها ولكن
في مواد ممتنعة لها واما بيان هذه المواد امكان ام لا وهل هذا الشكل صحيح فيها ام لا فليس هو بعلم
منطقي بل البحث عنه المناسب للفلسفة الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات وهناك يتبين انه
يجوز ان يكون للذات الواحدة بل الذوات التي بلغت في غاية البساطة احكام كثيرة وتحقق ترتب بعضها
قبل بعض وان بعض الذوات البسيطة احوال اشبه بها من جهة تركيب معقول فيها اذ لا يمكن
بساطتها بساطة مطلقة واكثر الموجودات ذوات صور بينها فقد يحصل من هذا برهان الان وقد يعطى في
مواضع تقلنا واياها واما فيما له سبب فلا يعطي اليقين الدائم بل مما لا سبب له ومن هذه الجهة
نقول ان الرياضي لا يعطي له في كثير من الامور المنسوبة اليه لانه ماخذ لها من جهة ما وجدت بالحس
كما صنع حين استخرج مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج حسب
سرعته وبطوها فقطوا الاوج وسرعتها بالحضيض ولا يعطي العلة في شيء منها وانما تعطيها الطبيعي
فان قال قائل اذا ارينا صنعة تحكم فروق صانعها ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال
من وقع على العلة فالجواب ان هذا على وجهين اما جزئي كقولك هذا البيت مصور وكل مصور
فله مصور واما كلي كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما
القياس الاول وهو ان هذا البيت له مصور فليس مما يقع به اليقين الدائم لان هذا البيت مما
يفسد ويزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده واليقين الدائم لا يزول وكلامنا في اليقين
الدائم الكلي واما القياس الاخر وهو ان كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف
فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة انما ذاتي للجسم به يتقوم واما عرض لازم فان كان عرضا لازما
ليس بعلة الذات ولا سبب له في ذلك فيجوز ان يكون شأن ما يقوم عليه برهان الان باليقين فقط

له وجود معلوم فلان الا مؤلف معلوم بواسطة معلوم هو الا وسط ٥

ذلك

ذلك الطلب مستمر ابدا واذا كان عرضا لازما ليس بعلة لذاته بل بواسطة فالكلام فيها كالكلام
في الواسطة فلا يمكن ان يستمر هذا بلا سبب وان كان ذاتيا او كان من اللوازم التي تلزم الا بسبب
فالمحمول عليه ان له مؤلفا لا المؤلف فليس العلة لان العلة هو المؤلف لا ان له مؤلفا وليس
المؤلف هو الحد الاكبر ان له مؤلفا فهذا هو محمول على الاوسط الذي هو المؤلف فانك تقول
ان المؤلف يوصف بان له مؤلفا كما تقول الانسان انه حيوان ولا تقول ان المؤلف له مؤلف ثم
ان المؤلف هو اولا للمؤلف ثم للمؤلف من هيولى وصورة وسواء كان مقوما للمؤلف او
تابعا لازما واذا كان حمل المؤلف في نفس الوجود هو اولا للمؤلف فهو لا محالة المؤلف بسبب المؤلف
على ما عرفت فيما سلف فيكون اليقين حاصلا بعلة ويكون المؤلف علة لوجود ذي المؤلف للجسم و
ان كان جزءا من ذي المؤلف وهو المؤلف علة للمؤلف فقد بان ان الحد الاكبر في الشكل المنتج باليقين
الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط وعسى ان يكون فيه جزء هو علة للاوسط واعتبار الجزء غير اعتبار
الكل فان المؤلف شيء وذو المؤلف شيء اخر فان ذا المؤلف هو بعينه محمول على المؤلف واما المؤلف
فمع ان يكون محمولا على المؤلف لكن لقايل ان يقول انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل عرض
لازم له وهو مع ذلك ليس بمعلول له بل هو امر مقارن له وكلاهما معا في الوجود ويكون علتهما
في الوجود واحدة شيء كان فيهما مثل التحاب من الاخ والاخ وكيف يمكننا ان نقول ان لزوم وجود
الاخ عن الاخ او جعلنا احدا اوسط لزوم عن علة ومع ذلك فانه يقين لا شك فيه وكذا اذا
علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسط انه فرد وعلما باليقين لا يزول البتة وليس
ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل لا ولى ان يكون كونه فردا او هو لا محالة في
نفسه علة لكونه ليس بزوج او امر خارج عن ذاته او هو باعتبار غير فيجب ان ننظر في هذه وتحلها
فنقول اما اذا كان ههنا امران ليس احدهما متعلقا بطبيعة الاخر بل تعلق احدهما او كلاهما بشيء
اخر فانه ليس احدهما يجب بالاخر بل مع الاخر واذا كان كذلك فليس احدهما علة للاخر وان
كان احدهما علة من جهة العلة فان كان كذلك فان كل الاخر ايضا علم من جهة العلة فتوسط الاخر لا يفيد شيئا بذاته

اوقد حصل لک من جهة العلة واما اذا کان احدهما یعلم من جهة العلة والآخر مجهول لم یعلم بعلة ثم
من شانه ان یعلم به الآخر فلیس بینهما کالاضافة فان المضافین یحضران الذهن معا واذا
اخذ الاکبر لک هذا جاریا مجری الاخ والاخ او کان احدهما اعرف للاصغر من الآخر یمکن الآخر الذی هو
الاکبر معروف للاوسط فلو کانت العلة الموجبة للاوسط توجب ذلک ایضا للاصغر لم یفتقر الی
الاوسط فانه ان کان فی ذاته یجب ان یجب للاصغر بالاوسط ولیس هو باعتباره بالاوسط اعتبار شی
له امکان بعد فی الاصغر لیس بوجوب فلا یجب من جهة الاوسط ان یقع یقین واعلم ان توسط
المضاف فاما قلیل الجدوی وفیه شیا اعرف من المقدمة الصغری فان الاکبر لک ان بحیث یحصل
لک ان تتبین ان له اخا فیما تصورت نفس قولک زید اخ والمشاهیر ایضا الا اوقات لا یسمی فیها ب
فضلا عن الیقین برهانی واما الاستثناء المذکور فلا ینتج اذا استثنی فقال لکنه لیس فی ولی
لیس له حد الزوجیة لان الیقین یقول علم ذلک او لک لعله قد غیر موجبة لذاتها ان یکون لیس بزوج
فیکون العلم بهذه المقدمة غیر یقینی فلا تکون النتیجة بانه فرد من جهة هذا البیان یقینیة وان کان الیقین علم
ذلک بعلة موجبة لانه لیس بزوج ولا علة لذلک الا فقدان حد الزوج ولیس یمکن ان نفقد حد
الزوج الا بان لو حد او لا الف فیکون هذا القیاس مما لا فایدة فیه لان نتیجته ما قد علم قبل الاستثناء وانما
نفید من القیاس الاستثنایی فیما نتیجته ما نعلم بعد الاستثناء واما قیاس الخلف فانما نفید برهان
الان لانه نتبین صدق شیء لکذب نقیضه لا بایجابه او سلبه الحج وهی کلها بامور خارجة لکنه فی قوة ان
یعود الی المستقیم فیکون منه ما فی قوته ان یکون برهان لم وبعد هذا کله فیجب لنا ان نعلم انه لا یکون فی الیقین
التام الدایم ان کان الاوسط علة لوجود الاکبر فی الاصغر فقط وان نعلم ان اکثر الامثلة الموردة
فی التعلیم الاول المنقولة فی هذا القدر انما اوردت علی سبیل المسامحة مثل حال الشجر وعرض ورقه
وجفاف البطونة والانتشار وحال القمر وستر الارض فی الکسوف وذلک لانه اذا کان الاوسط
لیس فی نفسه علة الوجود الاصغر فانه لا یجب لنا ان یعم ما یوجبه وما هو علة وان کان علة فیکون ما یفید من الیقین
انما یفیده وقتا ما وللقایل لنا ان یقول فکیف یکون حال الاصغر من الاوسط فی البراهین فنقول یکون الیقین

الاصغر

الاصغر علة للاوسط یقتضیه بل الاوسط علة اقتضاه النوع لخواصه المنبعثة عنه انبعاثا اولیا
لکن الاوسط علة للاصغر فی ذاته بل فی بعض احکامه وخواصه التی هی تابعة للاوسط مثل کون
زوایا المثلث مساویة لقائمتین اذا جعلنا الاوسط وفرضنا انه کذلک لقیاس فی الاصغر ولیکن
المثلث ولیکن الاکبر کون زوایا المثلث نصف زوایا المربع ویجوز ان یکون الاصغر خواص
الاوسط التی یقتضیها الاوسط ثم الاوسط علة للحکم یقارن الاصغر واما ان یکون الاکبر والاصغر
معا لازمین لشیء واحد ولیس احدهما علة لیقتضی الآخر فقد عرفت الوجه فیه واما قیاس لا الاکبر من
الاوسط علت ولکن للقایل ان یقول انه اذا اثبت حکم علی الاصغر فصحت النتیجة فاردنا ان
نجعلها کبری لقیاس ما فکیف یکون ذلک القیاس فی افادة الیقین فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط
وقد صار الاکبر بینا لعلة فقد صارت تلک العلة بعینها علة لکل ما یوصف بالاصغر فقد صارت علة
ایضا للاصغر اذا کان بوسط والا فبغیر وسط ولیس برهان اللم هو الذی یعطی العلة القریبة بالفعل
فقط بل هو برهان لم وان لم یعط ذلک بعد ان یکون انما یتبین بالعلة والیقین وان کان یحتاج الی بیان
فیه الی العلل والذی سنقوله من ان البرهان اذا اعطی العلة البعیدة من احد الاکبر لم یکن
لم فهو ان یکون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والاکبر ا لکن ب لیس علة قریبة لکون ج
ا انما هو علة لذلک لاجل د فاذا اعطینا ان ب ا ثم انتج لکن یقینا ان ب ا ومعقولا غیر
او لا یکون فی ان یکون معقولا لکن هذا برهان فضلا عن ان یکون برهان ان وان کان معقولا من جهة
ان یکون یقینا بان کل ب ا یقینا تاما وکان انتاجنا ان کل ج ا لان ب غیر متیقن یقینا تاما
فاما اذا کان قد تقدم العلم بان کل ب ا لاجل انه د او تام فعلم ذلک فان البرهان ج ا لا یکون برهان
ان مجردا **فصل فی کیفیة تعرف ما لیس بمحمول فی موضوعه وفی الاستقراء وموجبه وفی**

التجربة وموجباتها

ثم لسائل ان یسال فیقول انه اذا لم یکن بین الموضوع والمحمول سبب فی نفس الوجود فکیف تتبین
النسبة بینهما بیانا فنقول اذا کان ذلک بینا بنفسه فلا یحتاج الی بیان ویثبت فیه الیقین من
جهة ان النسبة المحمول الی الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع یجب معه اصلها المحمول او علة

الواسطة هو موجود بعض جزئيات ... والعلم الحاصل يقيني ولكن لم يكن بينا بنفسه فلا يحكم البتة أنه

يقع به علم يقيني غير زائل إلا أنا إذا جعلنا الحد الأوسط ما ليس بسبب الحكم لم نطلب بهذا العلم اليقيني

ولكن جعلناه ما هو سبب فقد وصفناه سببا وهذا خارج عن فرضنا أنه لا سبب ولا شبه سبب

الشامل متيقن بنفسه ما يكملها أو يكون بالاستقراء إلا أنه لا ينتج إذا تبين بالاستقراء حينئذ أحد الأمرين وذلك

لأنه إما أن يكون وجود النسبة المحمول إلى الموضوع بينا بنفسه غير مشكوك فيه فإما أن يكون البيان يحصل فقط

وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع احتمال جواز الزوال فلا يكون من تلك المقدمة يقين وإما أن

يكون لعموم وهذا القسم غير جائز لأن هذا المحمول لا يجوز أن يكون [illegible] بعض العموم فإنما يتبين بعد أن الذي

بعض العموم غير [illegible] في الحقيقة [illegible] وجوده لما يوجد لا ريب وإما أن يكون عرضيا ولا شك أنه يكون من الأعراض

اللازمة فحينئذ لا يتحقق على الجزئيات النوع أو صح حمله على الكل فيكون هذا العرض لازما لشيء من معاني الذاتية للجزئيات

فإن العرض الذي هو صفة [illegible] وإن كان كل محمول على كل جزئي من جزئيات بعض موجود له

وبغير من الذاتيات فيكون ذلك السبب سببا عاما لوجود هذا العرض في الجزئيات ونحن فرضناه بلا سبب فإذا

علم غير جهة ذلك السبب الكلي ذلك [illegible] واليقين حصل من علم [illegible] ويتحصل أن يكون عرضيا للنوع

العام حتى يكون مطلوبا [illegible] في الكل واحد من الجزئيات [illegible] فإن الذي يلحق الذاتي لا يلحق [illegible]

أن إن شاء المحمول عرضيا [illegible] لا يصح أن يكون عرضيا للبعض الكلي [illegible] لأنه ليس من موضوعات

ذلك الكلي بعرض له وذلك يحصل بسببه أو بجزئه [illegible] عارضا لشيء منها فيكون عارضا للكل [illegible]

الكلي عارض الكل فإن المتحرك بالإرادة لما كانت عرضا للإنسان [illegible] كانت عرضا للإنسان ولكن نوع

مع الإنسان [illegible] أن نسبة المحمول في [illegible] منافية يكون [illegible] عامة ويحتاج [illegible]

من الجزئيات بسببه فقد بطل أن يكون الاستقراء جزئيات سببا في تصديق يقيني بلا واسطة [illegible]

يقينيا وأن يكون ذلك بينا في الجزئيات بنفسه وأما أن كان المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه

بل يكون تبين بينا فذلك [illegible] إما أن يكون بينا لا يوجب [illegible] واحد منها اليقين الحقيقي الذي نقصده [illegible]

ليس يقينا به الحقيقي الكلي الذي بعده وإما أن يكون بينا لسبب يوجب اليقين الحقيقي [illegible]

جزئيات م

جائز ر

يصح ان م

ممكن ر

اليقين م

مثلا

منهما فيجب أن يتعلق في السبب كما قلنا فيكون وجود السبب لبعض الكلي أولا وأولا كان السبب لا يقع

في بعض الكلي فليس اليقين بما يقع في جزئي واحد يقع في الكلي فيكون الشائع هو القياس عنده وكذلك الأمر

وأما أن لا يكون بسبب بها كالبتة فيكون إما بينا بنفسه وذلك مما قد بطل وإما بالاستقراء وأخذ

هذا الموضع يجب بلا وقوف عنده بأن ما لا سبب لنسبة محموله إلى موضوعه فإما بينا بنفسه وإما [illegible]

البتة بينا يقينيا بوجه قياسي وأما التجربة فمثل حكمنا أن السقمونيا مسهل للصفراء فإنه لما تكرر هذا

مرارا كثيرة زال عن أن يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن أن من شأن السقمونيا إسهال الصفراء وأذعن

أوعز له وإسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا ولسائل أن يسأل فيقول إن هذا ليس معروف السبب

فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا عن أن السقمونيا لا يمكن أن يكون صحيح الطبع فلا يجب أن يسهل الصفراء

أقول إنه لما تحقق أن السقمونيا يعرض له إسهال الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار الأكثر علم أن

ليس ذلك اتفاقا فإن الاتفاقي لا يكون دائما أو أكثريا فعلم أن ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا أو لا يصح

أن يكون عنه اختيارا أو علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا الحكم فيوجبه بقوة قريبة فيه أو خاصة له أو

نسبة مقرونة فيصح بهذا النوع من البيان أن في السقمونيا بالطبع أو معه علة مسهلة للصفراء والقوة

المسهلة للصفراء أولا كانت صحيحة وكان المتفق مستندا أصل الفعل ولا اتفاقيا فيصح أن السقمونيا

في بلادنا ليست وإنما للصفراء أولا كانت صحيحة فإذن عرفنا أن علم الأصغر بواسطة الأوسط الأوسط الذي هو

المسهل وهو السبب وإذا علمت في القياس وجدت كل ما أن الأمر هو بيان الأوسط علة لوجود

الأكبر في الأوسط لم يكن عند العلم لا أكبر فإذن ما بسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين بالتجربة

والقابل لم يقبل أما أن التجربة مفيدة إلا أنه علما بأن السقمونيا يسهل الصفراء ومع ذلك في أفادة

إفادة الاستقراء فإن الاستقراء إما أن يكون مستوفيا للأقسام وإما أن لا يوقع غير الظن الغالب

والتجربة ليست كذلك ثم يعود فيقول إن التجربة ربما وقع في الأشياء أحكاما يقينية لو لم تقتضها الأن

لأنا ناس لا في بلاد السودان ولا تكرر علينا أن الإنسان إلا أسود فهل يوجب ذلك أن يقع اعتقاد

بأن كل إنسان أسود فإن لم يقع فلم صار تكرر بوقوع وتقرر لا يوقع وإن أوقعت فقد أوقعت

لم

خطأ وكذبا وإذا أوقعت خطأ وكذبا فقد صارت التجربة غير موثوق بها وأمثال هذه لا تصلح أن تكون من
مبادئ البراهين فنقول في جواب ذلك إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك
الحكم فقط بل لاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك فليس تفيد علما كليا قياسيا مطلقا بل
كليا بشرط وهو أن هذا الشيء الذي تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها أمرا دائما
إلا أن يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فإنه إذا حصل أمر يحتاج لا محالة إلى سبب ثم
تكرر مع حدوث أمر علمنا أن سببا قد تكرر فلا يجب إما أن يكون ذلك الأمر هو السبب أو المقترن
بالسبب إلا أنه ليس ذلك هو السبب أو المقترن بالطبع بالسبب إذ كثر حدوث الأمر مع حصوله
في الأكثر لا محالة يعلم أنه السبب أو المقارن بالطبع للسبب واعلم أن التجربة ليست تفيد إلا في
الحوادث التي على هذا السبيل وإلا بهذا الحد وإذا اعتبرت هذا القانون الذي أعطيناه سهل لك الجواب
عن الشكوك المورد من الناس السود في بلاد السودان وولادتهم سودا وبالجملة فإن الولادة
إذا اتفقت من حيث هي ولادة عن ناس سود أو عن ناس في بلاد كذا صحت منه التجربة وأما إن
من حيث هي ولادة عن ناس فقط فليست التجربة متناهية باعتبار الجزئيات المذكورة إذ التجربة كانت
في ناس سود والناس المطلقون غير الناس السود ولهذا فإن التجربة كثيرا ما تغلط أيضا إذا أخذ
ما بالعرض مكان ما بالذات فيوقع ظنا ليس يقينا وإنما يوقع اليقين منها ما اتفق أن كانت التجربة
وأخذ فيه الشيء المجرب عليه بذاته فأما إذا أخذ غير ما هو أعم منه أو أخص فإن التجربة لا تفيد اليقين
ولسنا نقول إن التجربة أمان عن الغلط وإنها موقعة لليقين دائما وكيف والقياس ليس يوقع ذلك
بل نقول إن كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه إيقاع ما يوقع منها اليقين وهكذا إذا كنا
آنسنا أن يكون هناك أخذ شيء بعرض وذلك أن يكون أوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان يوجد دائما أو في الأكثر
مع وجوده فإذا لم يوجد لم يوجد ذلك الأمر فإن كان ذلك لأمر عن وصف عام فالشيء يوصف بالعام
مقارن للخاص مع الوصف الخاص أيضا مقارن للحكم وإن كان ذلك الوصف مساويا للشيء أيضا
الخاص المساوي مقارن للحكم وإن كان الوصف خاص أخص من الطبيعة التي للشيء فذلك الوصف الخاص

عن أن يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي الأكثر هو موجود عن الشيء عندنا فيكون ذلك مما يهدم الكلية
المطلقة ويجعلها كلية أخص من كلية الشيء المطلقة ويكون القبول عن ذلك مغلطا لنا في التجربة
من جهة حكمنا الكلي فإن في مثل ذلك إذا كان لنا اليقين بأن شيئا هو كذا بنفس أمر ما هو كذا إلا أن يكون
يقينا بأن كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الأمر فإنا إنما لا نمنع أن يكون سقمونيا في بعض البلاد تقارنه
مزاج أو خاصية أو يعدم فيه مزاج أو خاصية لا يسهل بل يجب أن يكون الحكم التجربي عندنا هو أن السقمونيا
المتعارف عندنا المحسوس لذاته أو لطبع فيه يسهل الصفراء إلا أن يقاوم بمانع و
كذلك الحال في الزمرد في إعمائه الحية فهذا هو الحق ومن لي بغير هذا فلم ينصف أو هو ضعيف التمييز لا يفرق
بين ما يعسر الشك فيه لكثرته ولا عدم وجه بيانه وبين اليقين فإن هاهنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين
وبالجملة فإن التجربة معتبرة في الأمور التي تحدث وعلى الشرط الذي شرطناه وفي اعتبار علتها
فقط فإن كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتمي على غير الشرط الذي شرطناه لا شك فيه فيشبه أن
يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة على أنه أمر يلزم عنها بل عن السبب المباين الذي يفيد
أوائل اليقين وخبره في علوم غير المنطق فيشبه أن يكون التجربة كالمعد وليس ذلك المعد بالملزوم
الذي هو القابل بل معد فقط والفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب أن المحسوس لا يفيد
رأيا كليا وهذان قد يفيدان والفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط
أو غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور

فصل في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على ما دون الأخص وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول

فأقول إنه مما يشكل الأمر علينا أن الحيوان كيف يكون
سببا لكون الإنسان حساسا وعندنا أن ذلك لكون الإنسان جسما ثم كيف جسما أو
أو كيف يكون سببا لكون الإنسان حساسا وعلى أن كون الإنسان حساسا لم يكن حيوانا إلا بعد
الحس سببا لوجود الحيوان فإنه لم يوجد الشيء الذي يوجد ما يتعلق وجوده به وأيضا إذا كان معنى الجسم
ينقسم إلى معاني النفس مجموعهما لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون

على الأساس وكما كيف يحمل النفس على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين فنقول ان هذا
كله يتضح اذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة او
جزء والذي هو فصل وبان لنا من ذلك ان ما كان منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا
يؤخذ جوهرا او سطحا بذاتها وحدها بل كما يؤخذ العدد عددا او سطحا وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول انا
ان اخذ فيه كما يؤخذ العدد
اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه ليس فيه معنى هو غير هذا او بحيث لو انضم
اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا اليها كان
المأخوذ هو الجسم هو المادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط انه لا تتعرض لشيء اخر
البتة ولا يوجب ان يكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو
مع الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة كان معها وفيها الاقطار ولكن للجملة اقطار ثلثة على
ما هي للجسم وبالجملة اي مجتمع يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار ثلثة وتكون تلك المجتمعات ان كانت
هناك مجتمعة داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان تكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم الحقت به تلك المعاني
خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بمعنى الاول اذ هو جزء من الجوهر
المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر
ذي طول وعرض وعمق فقط واما هذا فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا
وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك جوهر وان
اجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر له طول وعرض
وعمق وكذلك في الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون في حيوانيته الا جسمية واغتذاء
وحس وكان ما بعد ذلك ليس منه وكان ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للانسان وموضوعا وصورة
النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون حيوانا بمعنى الذي به يكون الجسم جنسا وفي معنا ذلك الحيوان
على سبيل تجويز الحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع
شيء منها او وضعه بل يجوز له وجود ذاتي وجود ذلك كان في هويته ولكن هناك معها بالضرورة قوة

الهامش: اذ وان خط — الذي — الشاملة نا — الجسم نا

تغذية وحس وحركة فلا ضرورة في انه لا يكون غيرا او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك
فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة
اخرى لم يكن فصلا بل كان جزءا من الانسان ولذلك كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او
شيئا يجوز ان يكون وفيه ومعه سائر الصور وان شرط ان كانت بعد لم يكن فيها حس كان فصلا وكان
الحيوان محمولا عليه فاذن اي معنى اخذته مما يشكل الحال في جنسيته ومادته فوجدته يجوز انضمام
الفصول اليه كان على انها فيه ومنه كان جنسا وان اخذته من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى و
خصصته حتى لو دخل شيء اخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وان اوجبت له تمام المعنى
حتى دخل فيه ما يكمله صار نوعا وان كنت في الاشارة الى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك كان جنسا
فاذن باشتراط انه لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط انه يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض
لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا وانما يشكل فيما ذاته
مركب واما فيما ذاته بسيط فعسى ان العقل يفرض فيه هذا الا في الاعتبارات على النحو الذي ذكرنا
قبل هذا الفصل في نفسه واما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة واذا قرنا
بها فصلا فقسمه المقسم الاول ونقول انما وجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التقدم
اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك انما وجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه
لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي تجوز ان توضع متضمنة لكل معنى مقرون بها مع وجوب ان تتضمن الاقطار
فانها لا توجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان يجوز ان
تتضمنه ايا ما فيكون معنى الحيوانية جزءا من وجود ذلك الجسم اذ احتمل حال الجسم بالعكس من حال الجسم
الذي بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة فانما وجوده وجود
من وجود انواعه وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو كان للجنس المعنى
الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة ولكن سببيته قبلية
لا بالزمان ولكنه اذا وجد ذلك يوجد شيئا ليس مع النوع بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع فلا يكون نوعا

الهامش: كذلك نا — الثلثة — نفسها لتضمنها نا

هو هو وهذا أمر من وجود تلك الجنسية في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود هو نوعه فليس
الآن نوعا ونحمل عليه جنس وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول إنا إذا اعتبرنا هذه الأمور من جهة ما لها
نسبة بالفعل إلى موضوعاتها ليس من جهة اعتبار موضوعاتها فقط لم نجد الجنس إلا أنه
يوجد أولا مستقرا بنفسه للنوع ثم تليه الجنس الذي هو فوقه ويحمل بعده بل نجد كل ما هو الأعم تابعا في
الحمل للأخص فإنك تعلم أنه لا يحمل جسم على الإنسان إلا الجسم الذي هو الحيوان فإنه ليس يحمل عليه جسم
الحيوان بل يجب جسم ليس بحيوان فشرط الجسم الذي يحمل عليه أن يكون حيوانا ولولا الحيوان
لكان الجسم لا يحمل عليه إذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه وليس الجسم إلا حيوانا إذ هو نفس
الحيوان والجسم الذي يحمل عليه هو الذي إذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ولو كان مركبا
هذا المعنى وذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو إذا حمل عليه بالفعل فقد صار الجوهر فيه من التركيب المحصل
في الوجود فإن كل جوهر ذي علة وتعلقه قد يعرض لسبب يجب به هو السبب المعين فكذلك
هذا الجوهر الذي نحن في حديثه ليس ما هو جوهر لا يجب أن ... بل قد يجب يكون الجسم قد وجب أن
الجاعل إياه حيوانا فيكون ذلك الجسم حيوانا وذلك الحيوان إنسانا فيكون الآن لا يحمل عليه جسم
إلا الجسم الذي هو حيوان لا شيء آخر فالحيوان هو أولا جسم ثم الإنسان وبعد هذا كله فيكون الجسم
المحمول على الإنسان علة لوجود الحيوان فليس في ذلك نقاع على ما علمت أن يكون الحيوان علة
لوجود الجسم للإنسان فربما وصل إلى الأثر قبل علته بالذات فكان سببا لعلة تحدث
أو إن يكن وجود العلة في نفسها ووجوده لذلك الشيء وإنما أشبه وجود العرض في نفسه ووجوده في
موضوعه فإن العلة فيهما واحد وليس كذلك حال الجسم والإنسان فإنه ليس وجود الجسم هو وجوده للإنسان
وبالجملة لو شئنا أن نوصل الجسم إلى الإنسان قبل الحيوان لم يمكنه وذلك لأنه لا يصل إلى ... لا يكون
إنسانا إلا وقد يكون حيوانا لم يكن إنسانا فمتى لم يصل الجسم إلى حد أصغر يكون ذلك الحد إلا أصغر
أن نوصله أولا إلى الحيوان والحيوان إذا وصل إلى شيء فهو نفسه وذلك الأوسط وهو ما فوق الحيوان
ويكون وصول الحيوان إليه غير ممكن إلا بعد ما أوسطه تكون وصولها ... حصول الإنسان وافهم

طبايعها ر

ولیکن ر

من الوصول إلى النوع مفروض هذا فصل إن نفعه في العلوم دقيقة في أنفسها لا يحتاج إليه
بها وقس على هذا حال الفصل الذي هو للجنس الإنسان في وجوده للإنسان فإنه لجنس الحيوان إنه
في أنه ... الحيوان يوجد أولا للحيوان ثم يجعل للإنسان واعرف هذا البيانات التي قدمت فإنك إن
حاولت عرفانه من الإشارات هو نجيز عندك أن ذلك محض الجنس و الإنسان الفصل وليس كذلك ولكنه في
تفهم كيفية التي فيه صعوبة ربما سهلت عليك لئن تأتيت للاعتبار وربما عرفت وطبيعتها غير
مطرودة وإذا أردت لئن تعتبر ذلك فيه فتذكر الفرق بين الفصل والنوع وتذكر ما بيناه من أن
طبيعة كل فصل وإن كان في الوجود مساوية لنوع واحد فمن حاله أن يقال على أنواع كثيرة فإذا تذكرت
هذا وأحسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الإنسان ثم لم يحمل على الحيوان
فقد بان لنا أن الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي عليه إلى ذلك النوع
بالفعل أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل لم يكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وإن
ذلك ليس حكما يأخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بما أنهما غير منسوبة إلى شيء بعينه خير نسبة ما هو أعم مما يجوز
لئن يوجد ولئن لم يوجد ما هو أخص وفرق بين الجنس قبل في الوجود مطلقا وبين الجنس قبل في الوجود لشيء
فقد اتضح معنى ذلك إن الشبهة منحلة وهذا أبين بيانا أو أوضح إذا انتحينا بعض الأمور البسيطة فإنه لا يجوز
لئن يوجد معنى اللون لشيء ثم يوجد له البياض بل الموجود الأول هو البياض فيه وإذا أوجد لشيء بياض
وسواد أتبعه وجودان هذا الشيء لون وإن كان اللون أعم من البياض فقد يوجد حيث لا يوجد
البياض لكنه لا يوجد بجزئيات البياض إلا أنه موجود للبياض إذ كان معنى فصل الجنس مع جنسه يوجد
وإن لم يوجد لنوع المعين ولا يوجد للنوع إلا وقد وجد للجنس فيهما أولى معنى الجنس قبلهما لنوع
فظاهر أن وجودهما للجنس بذاته ووجودهما للنوع بالجنس فإذا الجنس سبب في وجودهما للنوع لأن
كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته وكذلك حال ما تحت النوع مع النوع فإن قال قائل إنا إذا
قلنا كل حي حساس وكل حساس حيوان فيتحتاج أن كل حي حيوان لم يمكن لئن يزول هذا العلم التصديق
والحكم إلا بأن نصدق بأنه لا يمكن لئن لا يكون كل حي حيوانا فالجواب أن الأمر ليس كذلك بل الحيوان

يقالت ر

لزم وجود الحس فليس يجب ان كل حساس حيوانا بل يجب بيانا ما وجوديا او هو بيان لم بيان
بما هو وذلك لان معنى قولك حساس هو انه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم من ذلك
لكن يلزم ذلك من جهة انه ذو حس مع قوة اغتذاء ونمو وحركة ممكنة ليس يمكن في المعنى مفهوم
للحساس تضمينا بالفعل ولا بان يمكن العقل ان يجعله اول الامر لكن كل حساس يلزمه المعنى
كلما بدا انها وجدت في المعنى معنى الحيوان فاذن يكون الحساس حيوانا بلا بيان آخر اذ ليس بينهما
الا بوسط بل هو امر لا يمنع العقل فرض اول وهذا لا يمكن شرحا او يكون حسا وحس ليس بسبب
المعنى الذي به يمكن الحيوة فاذن لو سبط الحساس في حده لا يوجب اليقين الحد عن الالم بوصفه
الحساس من جهة يكون علة للحيوان لا فصلا ثم يتم بان المعنى الذي يصير بها علة موجبة للحيوة
ما يوضح في باب العلل من كيفية اخذ العلل حدودا واوساطا فهي لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط
ولا انه الحساس في حده ولا انه الحساس اما اذا كان الحيوان هو الحد الاوسط والحساس مقتضى
فيه ليس لانه خارج عنه وجب اليقين بالحساس لا محالة والحكم انه لا يتغير وانت تزداد تحقيقا بعد
ما سلف **فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها**

ولما كانت مقدمات البرهان علل للنتيجة والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان اقدم
بالذات وكذلك هي اقدم من النتيجة عندنا في الزمان واقدم عندنا في المعرفة من جهة ان النتيجة لا تعرف
الا بها وتجب ان تكون صادقة حتى تنتج الصدق واذا كانت هي المقدمات علل فيجب ان تكون مناسبة
للنتيجة داخلة في جملة العلم الذي فيه النتيجة او في علم يشاركه ما بين بعد ولكن اوايل براهينها
من مقدمات اولية بنفسها هي اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها ولست اكثر بهذه
الشرائط الكثيرة المقدمات برهانية وكثيرا ما توخذ في الاقناع الجدلي كواذب مشهورة تنتج بها صادق
وكثيرا ما توخذ صوادق غير مناسبة في قياسات تنتج بها صوادق مثل احتجاج الاطباء لالتحام الجراحات
المستديرة بعسر زمانه من قبل ان المستدير اكبر احاطة فيكون اشد تباعدا ولا يلي لابرا حقيقة
لانها غير مناسبة فانه استعمل مقدمة كبرى هندسية توخذ بها بانه مطلوب طبيعي ولو وضع عنه

مناسبة والاقدم عندنا هي الاشياء التي نحسها اولا والاقدم عند الطبع هي الاشياء التي اذا
رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا هي ايضا الاقدم عندنا والاعرف عند
الطبيعة هي الاشياء التي تقصد الطبيعة قصدا في الوجود فاذا رتبت الكليات العقلية بازاء الجزئيات
المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية اقدم عندنا واعرف عندنا معا وذلك لان اول شيء نحس به
ونعرفه هو المحسوسات وخيالات ماخوذة منها ثم نقتنص الكليات العقلية واما اذا رتبت
الكليات النوعية بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع وليست اعرف
عند الطبيعة وكانت الكليات الجنسية ايضا اقدم واعرف عند عقولنا والكليات النوعية اشد تاخرا
واقل معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا رفعت ارتفعت طبائع الانواع
ولما كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية لا من جهة ما هي طبيعة فقط قائمة بالانواع فطبائع الاجناس
اقدم بهذا الوجه من طبائع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة هي طبائع الانواع لان الطبيعة انما
تقصد لا طبيعة الجنس في ان يوجد بل طبيعة النوع فيلزم ما طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالقصد الثاني او بالعرض
وذلك لان النوع هو المعنى الكامل المحصل واما طبيعة الجنس وحدها فلا يمكن ان يوضع لها في الوجود
تحصيل والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان المقصود طبيعة الجنس لما
تكثرت انواع الجنس في الطبيعة ووقع الاقتصار على نوع واحد وبعيد ان يظن ظان ان طبيعة
اللون هي اعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرهما بل الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم
تقصد الطبائع النوعية والطبائع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية و
الجنس انما في القصد بالقصد الثاني او بالعرض فقد بان ان طبائع الانواع اعرف من طبائع الاجناس في
الطبيعة ولئن كان الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبائع الاجناس اقدم عندنا من طبائع الانواع
اعرف بالقياس الى عقولنا وادراك عقولنا الادراك المحقق بها فان العقل اول شيء انما يدرك المعنى
العام الكلي وثانيا يتوصل الى ما هو مفصل فلهذا ما يجد الناس كلهم يشتركون في معرفة الاشياء بنوع
اعم واما نوعيات الاشياء فانما نعرفها اكثر من بحثه اكثر ونحن في مبدا استفادتنا للمدركات

يوجب لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد تأخرا في الطبيعة على الاطلاق وهي الجزئيات المحسوسة
فتقتنص منها الكليات وبعد ذلك فاذا رمنا ان نحقق الكليات تحقيقا كليا ليس شيء منه خياليا
يكون اول ما نبتدئ منه ما هو من جانب الاعرف عندنا والاقدم عند الطبع معا ونسلك منه منحطا
على التدريج الى الخواص من الجزئيات اي النوعيات فنبحث اول شيء عن الاعم بحثا ثم ننقص وننزل بالتدريج
فاذا كنا نتعرف اول شيء طبايع الكليات الجنسية ثم النوعية فانا نكون قد ابتدأنا بما هو اقدم بالطبع
واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا الى ما ليس اقدم بالطبع من الجنس الذي حددناه
الاقدم بالطبع لكنه اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعلم فانا لا ننزل الى الاشخاص
وانما نختم التعلم عند الاشياء التي هي اعرف عند الطبيعة فاما اذا ابتدأنا اولا واخذنا من البسائط
وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فيكون قد ابتدأنا مما هو اقدم في الطبع لكنه وان كان في كثير مما
نقتصه بنظرنا اعرف عندنا فليس هو دايما اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا
من المركب فانه ان كان هذا البسيط النافع لنا في معرفة هذا المركب المخصوص اعرف عندنا من
المركب فقد سلكنا سبيلا برهانية لا محالة لان البسايط اسباب فيبتدئ من البسايط التي هي اعرف
عند الطبيعة او المركبات فاما البسائط التي هي اجزاء من المركبات فيشبه ان تكون هي لاجل المركبات
فان المادة لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فيجب ان تكون المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية
لتلك البسائط وهذا هو الصحيح ولا يجب ان تكون الاجزاء وآحادها اعرف عند الآخر من حيث انها اجزاء
بل من حيث سوابق في الوجود عند الطبيعة الا ان تعتبر بعضها خصوصية زايدة على انه جزء واما البسائط التي هي علل
كالفواعل والغايات فليست باجزاء المعلولات فيشبه ان تكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة
من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها برهانيا لكنه مما هو اقدم عند الطبع واعرف
عند الطبع معا لا ما هو اشد تأخرا فان ابتدأنا من المركبات وسلكنا الى البسائط او ابتدأنا من
الجزئيات وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانا نكون قد سلكنا من غير مبين ويكون قد اتفق ان كان
الاعرف عندنا هو الاعرف عند الطبيعة فيجب ان يكون تحقيق هذه الاصول على هذا المأخذ فان كان

ما قد قال بعضهم ان المعنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه
وبقياس الحق اعرف فيقال له المعنى الذي لك انه بقياس الحق اعرف لان الشيء انما يصير
معروفا بعارفه وعارفه اما نحن بالعقل او كما هو في نفسه عقلي واما الطبيعة في قصدها انتظام الكل
على سبيل الاستحقاق فليكن الاعرف عندها ما تقصده في نظام الكل فان اعتبرنا المعروف بالطبيعة
فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فانما يعرف اذا عرف بالعقل
وانما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي يمكن ان يصير معروفة بالفعل ولا ينكر احد ان الطبيعة
الجنسية اعرف عند العقول فان الطرق البرهانية ماخذها مما هو اعرف عند العقول الى ما هو اعرف عند
الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول في ابتداء التعليم الطبيعي ونحن نتقبل به هناك ونشرح الامر فيه

فصل في مبدأ البرهان

ومبدأ البرهان يقال على وجهين فيقال مبدأ البرهان
بحسب العلم مطلقا ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة
غير ذات وسط على الاطلاق اي ليس من شانها ان تتعلق ببيان شيء محمولها الى موضوعها
كانت ايجابا او سلبا بحد اوسط فتكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها ومبدأ البرهان بحسب
علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون له في مرتبة
ذلك العلم وسط بل انما يكون وسطه في علم فوقه او معه او يكون وسطه في ذلك العلم بعينه
لكن لا في تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين من مبدأ البرهان يتفقان في ان كل واحد
منهما احد طرفي النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الآخر نقيضه ويخالفان المقدمة الجدلية بان الجدلية
وان كانت احد طرفي النقيض فليس بعينه بل على ما اتفق والمقدمة التي هي مبدأ البرهان ولا وسط
لها البتة ولا يكتسب من جهة غير العقل فانها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها
اما كل شيء بعده مما يقع في افتتاحات العلوم تعليما سواء كان حدا او مقدمة فمع
انهم يسمونها وضعا والحد يخالف المقدمة التي يكلف المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها
بل يخالف كل مقدمة وان كان الحد قد يقع على هيئة مقدمة مثلا كما يقال ان الفقوان او حد

فهي لا تنقسم بالكم ووجه مخالفة ان الغرض ليس ان يصدق على الوحدة محمول ما بل ان يتصور معنى
اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى معنى ذلك
الا بقول يعلم على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان كل احد له ان يضع لكل اسم ما شاء
المنازعة في الحد وان وقعت لا في معنى التصديق بل في خطاء الشيء وقع في التصور واما المقدمة فاما
ان يورد لتقرير بها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية تختص من الحد باسم آخر وهو الاصل
الموضوع والحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل
الموضوع المصادرة وقوم يقسمون الاصل الموضوع الى المقبول لسبب اهله وليس في نفس المتعلم
راي يخالفه ويخصونه من [illegible] باسم الاصل الموضوع والى متوقف فيه يجب ان يخص باسم المتعلم
في وقته وفي نفس المتعلم راي يخالفه وربما قالوا وضع لكل اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا
او غير اولي كان في نفس المتعلم ما يخالفه او لم يكن وربما سمي في التعليم الاول باسم الموضوع كل راي
يخالف الظاهر ويحق ان يجاب بالكلية غير المتعلم مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما قصر المتعلم
عن تصور الاوليات في العقل اولية فيصير الاوليات بالقياس اليه اوضاعا وذلك اما لنقص في
فطرة اصلية او لحادث مرض او سن او لتشوش من فطرة بآراء مقبولة او شهوات يرم بها ان
الاوليات لكي لا يشنع نقيضها وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج الى تبديل او يكون المعنى غامضا لا يفهم
فاذا فهم او عرف له وعلى شرحه فقد يكون كثير الكلية ويجرده ويبعد عن الخيال وفي مثل هذا قد يستقرى
لمعنى طلب الجزئيات فينتفع كثيرا لان الاستقراء وان كان لا يثبت فقد يذكر وينبه على الاحوال كلها
فيجب ان يضع ان المبادي العلوم حدود ومقدمات والتي سبيلها في اول العقل او الحس او
بالتجربة او بقياس بين في العقل وبعد هذه اصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها راي
المتعلم ومصادرات وليست الاصول الموضوعة تستعمل في كل علم من العلوم ما يستعمل فيها
الحدود والاوليات فقط كالحساب واما الهندسة فتستعمل فيها جميع ذلك والعلم الطبيعي ايضا قد
يستعمل فيه جميع ذلك لكن مخلوطا غير متميز ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينيا بالمجهول

ويخصونه باسم المصادرة

وانما

وانما يوقع البرهان بسبب مبادي البرهان فيجب ان يكون تصديقنا بها متقدما وليس يكفينا
ان نكون مصدقين بمبادي البرهان كلها او بعضها اي الذي ليست بمصادرات فقط بل يجب ان
تصديقنا بها آكد واولى بها من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلاتها اشد من تكذيبنا بمقابل
النتيجة وليس بمقابل النقيض فقط بل مع بالضد وانما وجب ذلك لانه اذا كان شيء علة لشيء في
معنى ما كان فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى في العلة آكد واكثر اذا كان من اجله يحصل في الاخر فانا
اذا احببنا شيئين لكن حب احدهما بسبب ان يحب الاخر فالسبب الذي به يحب اكثر
كالولد والمعلم للولد وليس يجب ان يظن ان كل شيئين يقال احدهما اولى بامر من الاخر
فهو ينقص في الاخر او يعطي الضد للاخر كما نظن ان الاولى بالسوادية ما شارك في نفس
السواد وكان ازيد سوادية فيكون الاخر ازيد بياضية حتى [illegible] انما يكون اولى بالصدق
اذا كان اكثر اولى بالاصدق فيجب ان [illegible] من الكذب فقد يقال ان كذا اولى بكذا من كذا اذا
كانا في طبقة سواء لكن احدهما الامر في نفسه اولا وللاخر بعده واذا صدقت النفس بامرين كليهما
لكن صدقت باحد الامرين قبل وبالاخر بعد كانت النفس تصدق باحدهما متقدما الى نفسه
وبالاخر ليس متقدما الى نفسه بل متقدما الى الاول فكان التصديق بالاول اشد لهذا المعنى فان
[illegible] النفس [illegible] كثير [illegible] واعلم انه لما سمع ما قيل في التعليم الاول من حيث قيل في
الشيء الذي يأخذه وهو مقبول ومن حيث لم ينبهوا ان كان اخذه كما هو مظنون عند المتعلم فانما
يضعها وضعا وهو حينئذ موضوع غير الموضوع على الاطلاق لكنه عند ذلك المتعلم فقط فاما ان يكون
من حيث ليس في نفسه علم ولا ظن واحدا ومن حيث هو ظن على ضده فانما يصادر عليه مصادرة وكان
هذا هو الفرق المذكور في التعليم الاول بين المصادرة وبين الاصل الموضوع وذلك ان المصادرة
هي ما كان مقابلا لظن المتعلم وهذا هو الذي ياخذه الانسان وهو مبرهن ويستعمله من حيث لم
يتبين ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذي يتبين بادنى تامل وان المصادرة هي ما لا يتبين الا بـ
تامل كثير وان الاصل الموضوع هو الذي يحضر المتعلم حقيقته اذا فكر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل اليه

وكذلك ليس الامر كذلك فى ان الذى يتبين بادنى تامل اعلى كثير من الناس هو الاستكشاف بمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه وهو لكثير من الناس حقه ان يعلم ثم يذهب عن المتعلم ولا يتنبه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما لكثير من الناس هو الاستكشاف بمجال القول فى صدقه لا فى فهمه فاما الاستكشاف للتصور فليس انما يعرض فى القسم الذى هو الاصل الموضوع فقط بل قد يقع ايضا فى الاوايل الحقيقية فانها ربما ذهب عنها وغفلت حتى اذكرت فيحتاج لا ان ينبه المتعلم فاما التماس التصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح الا بالاوسط فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء الحد الاوسط فى موضوع يسلم مع المتعلم ادراكه فيشبه ان يكون من المطالب والمسايل التعليمية الاوسط اصولا موضوعة فان

فان كان كذلك صار كثير من الاوسط اصولا موضوعة فى

كان كذلك صار كثير من المسايل التى فى الهندسة التى يظن انها المتعلم بادنى تامل من جملة الاصول الموضوعة وهذا حتى بل من الاصول الموضوعة هى المقدمات المجهولة فى انفسها التى من حقها ان تتبين فى صناعة اخرى او كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بان ما يراه من ذلك صدق والمصادرات ما كان كذلك لكن المتعلم لا يظن ما يراه المعلم ظنا مقابلا او لم يظن شيئا والحد كذلك فى المجاز فيه اكثر من عند المتعلم ظنا مقابلا بل الاشبه ان كثيرا من المصادرات هى ما يكلف المتعلم تسليمه وان لم يظنه كان من المبادى او كان من المسايل فى ذلك العلم بعينه المسايل التى تتبين فيستعمل تسليمها فى درجة متقدمة فيكون المبدا الواحد الذى ليس بينا بنفسه اصلا موضوعا باعتبار ومصادرة باعتبار وقد يكون مثل ذلك عند اعتبار فى غير المبدا للصناعة بل فى مبدا لبعض مسايل الصناعة اذا كان يتبين فى الصناعة فيقال لذلك المبدا مصادرة ويجرى اكثر ما وضع فى كتاب اقليدس وهو اتفاق خطير فى جهة النقص عن قابلين مصادرات وان كان لا اوسط لا كون هناك لا من صناعة الهندسة والعجب ممن ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم فى الهندسة ان الخطوط التى تخرج من المركز الى المحيط متساوية فان هذا احد الشكل فعلا وكان الكلام ان المتساوية لو احد متساوية ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بيانه بادنى تامل فى ذلك بغير جار يعرف به المتعلم ذلك فيقبله ولعمرى ان ذلك الناظر لو قال ان التصور هذه القضية على سبيل التصور قد تنفع

نغم مر

فيه بالقوة جاز لكان له عذر واما على سبيل التصديق فكيف يمكن ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الداير يعنى بها شكل خطوط من مركزه كذا وسيه وحده لم يمكنه ان يضع داير وخطوط مركزه لا كذا فكيف وضع دايرة ليست دايرة الشكل فيه بعد فرض وضع الداير وكيف يجوز ان اللزوم من فرض الداير انه الذى يحب ان الشكل عليه هو انه ليس هو الذى يسمى دايرة لو وجود ام لا فان يتبع له ان الشكل عليه يتمايز الخطوط بعد ان يسمع حد الداير وفرض لها وجود انى بغير جار كيف يصح الامر العقلى فى الهندسة ولو كان هناك فى جار عقلى لغير ذلك فيه فضلا عن الحكم فكيف يمكن له ان يعمل بغير جار حجرى عقلى او حسى الا ان خطوطا مجدودة هى متساوية وكيف يذهب عن ذلك ان كون خطوطا لا نهاية لها فى القوة كذلك لزوما ضروريا فان يشك المتعلم فى وجود الداير شك فى ذلك مع كل جار نفرضه وان يسلم وجود الداير الحكيم وقد عدم ان الشك فى ذلك ثم ان كان متعلم لم يشك فى ذلك بعد ان فهم ما الداير واشنع بالوجار على سبيل التنبيه عن الغفلة فستجد متعلمين هما اكثر من ذلك سيغفلون عن تفهم ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية وعن ان وجد لهم سطح وخطوط فيتبين لهم ذلك على سبيل التنبيه والتحريف على سبيل التنبيه لا تميز به العلم المتعارف من غير المتعارف بل الحق هو انه انما صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الداير غير بين بنفسه ومحتاج الى بيان فوق البيان الواقع بالوجار فان سامع المتعلم صار اصلا موضوعا بل يجب ان يتعلم ما سمع من المعلم الاول على ما اعتبر عنه فكل ما يوجد ويكلف قبوله من غير بيان وهو محتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن تصديقه فهو اصل موضوع بالقياس الى ذلك المتعلم الذى ظن لا بالقياس الى غيره فاما ان اخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك فهو مصادرة والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالنقيض بان يظن غيره وذلك حين ما خذ هذا الذى يحتاج الى بيان اخذا من غير بيان ومما غلطوا فى امر الاصل الموضوع ما سمع انه جعل احد قسمى ما لا وسط له ظنوا ان معناه ما لا وسط له فى نفسه وليس كذلك بل معناه ما لا وسط له فى ذلك العلم سواء كان له وسط فى علم آخر او لم يكن ولا شئ من العلوم وسط واعلم ان المقدمات البرهانية الى ما يطابق الكلية

ضرورية انما هي في مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية في امثالها هي في مواد مشنعة
ضرورية واخص المغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهانا فان من المغالطات مغالطات
جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان المغالطة البرهانية تشبه بالاولية وتكون من امور ضرورية الا
ان فيها غلطا امر الحكم فيكون القياس عن بعض الممكنات واما القياس على ما ليس منها فانه يكون من ضروريات
ومقابلاتها مقابلات الضروريات فلذلك تؤخذ كلية كاذبة في الشكل كبرى وصغرى وينتج منها نتائج كاذبة
في الشكل الاول او اخذت كبرى ويكون المقدمة فيها مضادة للمقدمة البرهانية والنتيجة منها مضادة للنتيجة الاولى
او اخذت على غير الصورة واما المقدمة المغالطية الجدلية فانها تشبه المشهورات ولا تكون مشهورة عند التعقب
ولا يجب في الاكثر ان تكون ضرورية وربما كانت مشنعة وربما كانت مع شناعتها صادقة والاكثر استعمالها
في الجدل تكون مغالطة لانها ولو كانت صادقة فهي خلاف المشهور فان كثيرا من المشهورات كاذب
وكثير من الشنع حق ونسبة المشهور والشنع الى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات
البرهانية فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق وفي الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع
لسهو من القياس وقد تقع لقصد الامتحان وقد تقع شرا او رداءة نفس المقالة الثانية
من الفن الخامس من الجملة الاولى من المنطق وهي عشر فصول فصل
في معروفية مبادي البرهان وكليتها وضروريتها فصل ٢ في المحمولات الذاتية التي تشترط في البراهين
فصل ٣ في كون المقدمات البرهانية كلية وفي المعنى الاول وتتميم القول في الذاتي فصل ٤ في نوع
من الانواع فصل ٥ في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها فصل ٦ في
موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها واقتران مباديها ومسائلها في حدود المحمولية فصل ٧
في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل فصل ٨ في نقل البرهان من علم الى علم وتناوله
الجزئيات تحت الكليات وكذلك تناول الحد فصل ٩ في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والحد
لمطالبها وكيف يمكن اختلاف العالمين في اعطاء اللم والان فصل ١٠ كانه تذنيب لهذه
الفصول فصل في معروفية مبادي البرهان وكليتها وضروريتها انه لما علم ان مبدأ البرهان يجب ان يكون

اوضح واعرف من البرهان وهو الحق واقترن به ظن ان كل شيء يتبين بالبرهان وهو غلط
احتج منهم ثابتان احدهما راي يبطل البرهان والثاني راي من يرى ان مبادي البرهان
يتبين دورا فاما الراي الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان العلم بالبرهان يتبين بمقدمات
يحتاج الى ان يكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانها قبل العلم بالبرهان انما يقع بمقدمات يحتاج الى ان يكون اوضح
منها فيجب ان يكون بيانها متعلقا باقامة البرهان عليها فيحتاج ان يتقدمها ايضا مقدمات اوضح
منها وقد بانت قبل بيانها وكذلك يلزم الى ذلك يؤدي الى ان يكون الشيء الواحد متوقفا في
اقامة البرهان عليه على ان يتقدمه اقامة براهين بلا نهاية وهذا قبيح او يكون الشيء يتسلم
غير بيان وما يتبين على غير البين فهو غير بين فلذلك ليس يتبين فلا يمكن مبدأ القياس فاذن لا سبيل
الى اقامة برهان على شيء واما الراي الثاني فان اصحابه لما لزمهم هذا الذي نقض الاحتجاج اضطروا الى
ان يقولوا ان للبراهين مبادي اولية وكانوا وضعوا ان كل شيء يتبين ببرهان فوقعوا في ان
قالوا ان هذه المبادي يتبين البرهان منها عليها بعضها على بعض فيرجع هذا المبدأ بذلك مبدأ او
ذلك بهذا على سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضعهم ان
كل شيء برهان معا وتخلصوا عن ذهاب المبادي والمقدمات الى غير النهاية وكلا الرايين غلط و
مؤدية الى البراهين وهو ان كل علم انما يقع بالبرهان وانه لا سبيل الى ان يكون علم او يكون برهان بالحقيقة
بل الحق ان يقال اما انه ليس كل شيء مجهولا او يكون شيء معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته او معلوم ببرهان
فانه لو كان كل شيء مجهولا لم يمكن قولنا كل شيء مجهولا بمعلوم ولا كل شيء معلوم ببرهان فانه لو كان كل شيء
معلوما ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان وهذا قبيح فمن الاشياء ما يعلم بذاته ولو تمموا
القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما زعموا وكيف يمكن على كل شيء برهان وقد علمت ان البراهين
يمكن فيه متوسطات بين حدين ولا يمكن ان يمكن كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعددها بين
الطرفين الاولين انما ذلك لانه لا بد في كل ترتيب عددي كان متناهيا او كان غير متناه
من طرف واحد الاخر فاذا كان مثلا بين ج و ب متوسطات بلا نهاية لزم حتى لان احدهما ان يكون

وحق ذ ر
مسلم ذ ر
تخلصوا اذ ر
وليس كل شيء مجهولا

بين كل شيئين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين فانه لا نهاية له فيكون بعض
محصورا بين حاصرين مرتبا بمثل الكل محصورا وحف والشئ ان غير المتوسطات وان كانت الى
غير النهاية فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جاران ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره
واسطة فتكون اذن بعض المقدمات التي فيها الوسط لا وسط له وهو من مبادي البرهان المحققة
ووضع ان كل علم بوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم فتبين اذن انه ليس كل
علم ببرهان وان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا وسط فيكون عنده النهاية في التحليل فيكون هو وما يجري
مجراه المبدأ الذي ينتهي اليه مقدمات البراهين فلا يمكن اذن ما ظنوا من ان مقدمات البراهين
الى ما لا نهاية او يوقف في كل برهان عند اصل موضوع بلا بيان حتى يحكم ان ذلك شيء
لا يبين بنفسه بلا واسطة واما الذين ظنوا انهم تخلصوا عن الشبهة بان جعلوا البراهين منتهية
الى اوايل تتبين بعضها ببعض فقد نسخ طريقهم في التعليم الاول فقيل ان البيان بالدور ليس
ببيان البتة وتبين ذلك بحجج ثلث احدها ان بيان الدور يوجب ان يكون الشيئان كل واحد
منهما اكثر تقدما واعرف من الآخر وكل واحد منهما اشد تاخرا واخفى من الآخر وهذا وجه مثل
لكن احدهما بالقياس الينا والآخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف عندنا
واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاخرا عندنا واعرف عند الطبيعة فان
هذا يمكن ولكن لا اعرف فيما يتعلق بالبيان الدوري في الشيئين جميعا من جهة واحدة القياس
الينا او الى الطبيعة معا لانه لا بد من ان يكون ما يوضح متقدما في القياس ما اعرف عندنا من النتيجة
ثم قد يمكن مع انه اعرف اقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا عند
الطبيعة كجزئيات الاستقراء الشخصية واذا كان كذلك حصل الشيء الواحد بعينه اعرف عندنا من شيء
واقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل جدا والحجة الثانية ان المبرهن بالدور يكون في الحقيقة مصادرا
على المطلوب الاول وذلك انه اذا كان بين مقدمة بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة تتبين بنفسها بالمقدمة
الاولى او تتبين بمقدمة او مقدمات تتبين بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك المقدمات او تلك الاوساط

واحدة

واحدة او كثيرة اي كثير كانت فانه انما يبين الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء فيكون انما
يبين الشيء ببيان الشيء نفسه وهذا يحتج لان القول بان الشيء موجود لا نفترق فيه بحال بين ان يوضع
وضعا بلا بيان البتة وبين ان يقال ان الشيء موجود لان الشيء موجود فقط ولا يزاد فان كان لا يقبل
ان الشيء موجود لان الشيء موجود فلا يقبل البيان بالدور والحجة الثالثة انه قد بين في انولوطيقا الاول
ان البيان بالدور كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لا بد من ان تقع فيه حدود
ثلثة وان يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له واتفاق هذا في البراهين قليل وكيف يمكن
ان يتفق ان تكون المبادي الاولى للبراهين كلها على هذه الشرائط حتى يتبين بعضها ببعض بالدور
مبادي البرهان كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان تكون حدودا منعكسة فان لم يتفق هذا لم يتبين بعضها الا بتبيين
بالدور ونعم ما قيل ان هؤلاء يعالجون الداء بداء ذاته فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا من لزوم ان
لا برهان ولا بد من ذلك بان مبادي البرهان الى غير النهاية فجعلوا مبادي البرهان محتاجة في ان تعلم الى
ما لا يعلم الا بها فان امرهم لان جعلوا مبادي البرهان لا تعلم البتة او لا تعلم بيانها الا ان بيان الدور
لا يخلص من التمادي الى غير نهاية وان الدور يتمادى بنفسه الى غير النهاية ولكن موضوعات متناهية
العدد فلا هم تخلصوا من الشناعة المبطلة للعلم ولا تخلصوا عن التمادي الى غير النهاية ولما كانت
مقدمات البرهان تفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن ان يتغير معلوم ذلك العلم الى ان يصير غير ما علم
فيجب ان تكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة التغير عما هي عليه وهذا المعنى احد المعاني الذي يسمى ضروريا
فلنعد الوجوه التي عليها يقال الضروري وان كان ذلك ايضا مما لا بد في بعض ما سلف فنقول الضروري اما ان
يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهذا الشيء الذي لا يمكن ان يفرض معدوما في وقت من الاوقات
واما ان يقال بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن البتة ان يفرض موجودا في وقت من الاوقات
واما ان يقال بحسب الحمل حمل ايجاب او عدم حمل وهو سلب وهذا على انحاء ست فيقال لما كان السلب او الايجاب
دايما لم يزل ولا يزال كقولنا الباري تعالى حي او واحد والباري تعالى ليس بجسم ويكون
السلب او الايجاب ليس دايما على الاطلاق بل دايما ما دام الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان

الانسان م

بالضرورة اي ما دام كل انسان وكل موصوف بانه موضوع موجود الذات فانه يوصف بانه
حيوان لا دائما فان كل انسان نفسه فلا يبقى اتصافه بانه حيوان دائما او يكون لا ما دام ذات
الموضوع موجودا بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذي جعل موضوعا ومثاله كل ابيض فهو بالضرورة ذو
لون مفرق للبصر لا دائما اي لا ما دام ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان بعض
الذوات الموصوفة بانها ابيض قد تزول عنه الصفة مع وجوده ويزول ايضا ما يلزم هذه الصفة وهو
ذو لون مفرق للبصر بل ما دامت الذات موصوفة بانها ابيض فانها تكون لا محالة موصوفة بانها ذات
لون مفرق للبصر او يكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجودا وهذا الضرب هو كل موجود فهو
من الضرورة مما سبق ذكره ومما يجري بعده فان كل موجود ضروري الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام
موجودا فلا يمكن ان يكون غير موجود بشرط ما دام موجودا ولكن انما يفرد هذا القسم فيما لا يكون المحمول
ضروريا او ذاتيا بهذا الشرط انه كقولنا كل انسان فانه قاعد بالضرورة ما دام قاعدا او لا تقول
قاعد بالضرورة وتشكك فائدة هذه الجهة من الضروريات ممكنة لا لكل من الموضوع في كل وقت وبهذا
تفارق الاقسام الاخر او يكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كان لا محالة لا بشرط وضع
او حمل مثل قولك ان القمر منكسف بالضرورة اي وقتا ما وبعض الشجر تنتشر ورقه بالضرورة و
يورق في الربيع بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا القسم هو الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة
ما دام منكسفا وليس كذلك بل هذا القسم صحيح وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الاقسام
السالفة وذلك ان هذا القسم له وقت ضروري لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذي قبله ليس له وقت
ضروري بل ضرورته اشتراط وجود نفسه واشتراط وجود نفسه صالح في كل وقت وهذا القسم
في وقته ضروري الوجود لانه موجود بشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك الوقت لا يمكن
ان لا يكون وليس الخسوف القمر وقت المسافة كقعود زيد وقت قعوده ولا نحتاج الآن ان نطول
الكلام في هذا فان المقدار الذي قلناه واوضحنا في القسم الرابع لابد منه في انتاج النتايج البرهانية الضرورية
بل انها [illegible] لكان بعض مواد ممكنة اكثرية تصلح ان تنتج نتائج امكانية اكثرية واما سائر الامكانات فتستعمل في

البرهان

البرهان ان كانت محمولاتها ذاتية وستعقل الذاتي بعد ولكنها لم تصلح ان تفيد نتيجة مثل نفسه وانما
صلحت لان يخرج في البرهان لانها يصلح ان تفيد اليقين وانما صلحت ان تفيد اليقين لان كل واحد منها في
منزلة الجهة التي صار بها ضروريا ممتنع التغير وكما اذا قلنا في كتاب القياس ان كل ج ب بالضرورة
عنينا ان كل ما يوصف بانه ج كيف وصف به دائما او بالضرورة او وصف به وقتا ما او بالوجود الغير
الضروري فهو موصوف كل وقت دوامه بانه ب وان لم يوصف بانه ج واما في هذا الكتاب فاذا قلنا
كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة فانه موصوف بانه ب لا بل معنى اعم من
هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج فانه ما دام موصوفا بانه ج فانه موصوف بانه ب وان لم يكن [illegible]
الذات لان المحمولات الضروريات هاهنا اجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة ولزوم
بالضرورة على ما هي فانه ليس اذا وصف شيء بنوع ما يجب ان يوصف بجنسه او فصله او حده او لازم
له دائما بل ما دام موصوفا بذلك النوع فاذا زال فان حده يزول لا محالة وكثير من فصوله يزول لا محالة
واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض فصار مشفا والحلو فصار تفها لا طعم له فزال
النوع وجنسه وهو الابيض مع اللون وزال الحلو والطعم معا وربما لم يزل كما اذا استحال الى اسود
فصار ابيض بطل حد النوع ولم يبطل حد الجنس ولان المقدمات البرهانية قيل فيها انها يجب ان تكون كلية
فلنبين كيف يكون المقول على الكل بمعنى انه ليس شيء من الاشياء الموصوفة بالموضوع ج
مثلا الا والمحمول ب ثابت موجود له [illegible] ان كل القول الكلي موجبا ومسلوبا [illegible] لكان القول الكلي
ولم يكن هناك فرق [illegible] وهو ان الوجوب والسلب يكون في كل زمان من ازمنة المطلقات [illegible]
بحول [illegible] المحمول موجبا او كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما وان لم يوجد وقتا ما واما هاهنا
فان المقول على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع في كل زمان يوصف به لا كيف كان
مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول في ذلك الزمان من المقدمات كانت ضرورية
والضرورية تبطل كليته [illegible] ان يقال ان الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا
لا [illegible] كل انسان كاتبا او يقال ان من الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ليس يوصف بالمحمول

ما دام م

في المقدمات البرهانية فنقول اما في الكتاب القياس فانما كان المقول على الكل م

كالقمر لانه لا يوصف بعالم فهذان يبطلان كون المقول على الكل ضروريا فان قال قائل انكم اخذتم
الضروريات التي بمعنى ما دام الموضوع موصوفا فلم جعلتم المطلقات في كتاب القياس كانت هناك
كليات مطلقات وكانت كلياتها لا يبطل بجعل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا نعني بالمطلقة
مطلقات بان يرفع منها جهة الضرورة وههنا اثبتنا لها جهة الضرورة في المحمول وحيث كنا نجعلها مطلقة
فانك تقول ان الضروري ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط جهة الضرورة
بالفعل مطلق من جهة اشتراط جهة الضرورة فيه ولا امكان الضرورة الحقيقية حتى ان المتقدمين
اذا اشترطوا فيها الضرورة لم يمكن ان يشترطوا الا من جهة وهي مطلقة اذا اخذت من
هذه الجهات وفرق بعيد بين امكان اشتراط شيء وبين اشتراطه بالفعل فهنا اذا اشترط
الضرورة انتقضت بخلو عن الحكم اي زمان كان وهناك اذا لم تشترط الضرورة بل كانت القضية
مطلقة باشتراط الفعل فلم تنتقض بخلو عن الحكم زمانا ما اذ وجد زمانا ما وكان لم يشترط دوام
الحمل للموضوع ولو اشترط هناك شرط الضرورة فقلنا بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع لم يوجد
بعض ما ان اتصافه به لكان القول منتقضا ونعتبر في ذلك من جهة اخرى فنقول ان الذي يعتبر فيه الخلو
زمانا ما والدوام زمانا ما هنا هو غير الذي كان يعتبر فيه الامران هناك فهناك انما كان يعتبر ذلك في بين
حدين منطبقا على الاطلاق وهاهنا ذات الشيء الابيض مثلا واللون المفرق للبصر فيعتبر حال المحمول عند ذات
الموضوع من حيث ذاته وههنا نعتبر في شرط الموضوع وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا بالصفة
انه ابيض مع ان هناك لم يكن شرطه بل كان انما يكون مطلقا لانه ليس بعرض لذات الموضوع
دائما في وقت اتصافه بانه كذا فكان ليس كل موصوف بانه ابيض موجودا ولون مفرق للبصر ما دام
موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه ابيض فكان ذو لون مفرق للبصر لا بالضرورة في كل وقت على ذات
الموصوف بانه ابيض بل وقتا ما وهناك كان القضية ولكن انما يمنع هناك ان يجعل شيء من الموضوع محمولا زمانا
اذا اخذنا الموضوع بالشرط الذي يصدق معه بالضرورة وكان هناك ايضا كذلك في المقدمة التي تستعمل في
البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن يجوز مع انما يكون مطلقة بالحقيقة اذا حذفت ولم يوثر نظر

الى

الى الوجود فقد انحلت هذه الشبهة العويصة

فصل في المحمولات الذاتية التي تشترط في البراهين

واذا كان المقدمات البرهانية يجب ان تكون ذاتية المحمولات للموضوعات فيجب ان نبينها فان الغرض
الاكثر علماؤنا ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مبادي البرهان عللا ولكون مبادي
البرهان عللا للنتيجة فلنبين ما الذي نعنيه بالذاتي فنقول ان الذاتي يقال على وجوه منها وهي التي يختص بها
بالحمل والوضع وهو المعتبر بها في البراهين فيقال ذاتي من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ما هو
داخل في حده حتى يكون سواء كانت ذاته او وقعت مقولة من طريق ما هو وقيل الجنس للشيء وجنس جنس
وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم للوجود كالخط للمثلث والنقطة للخط اذا قسم من حيث هو
خط متناه وهكذا قيل ايضا في التعليم الاول فاقول قبل ان نرجع الى الغرض يجب ان نستيقن من
هذا ان الفصول صالحة في ان تكون داخلة في جواب ما هو كصلوح الجنس وفي التعليم الاول وضع ان الفصل
الجنس كل واحد منهما للنوع كالاخر في كونه داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو ثم انه قد جعل الفصل الاخير
هو كرة في حد الجنس هو انه مقول في جواب ما هو وفرق بين الجنس والفصل في غير الفصل فيجب ان لا يكون
يكون المقول في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو ولكن بينهما فرقان لا محالة على ما رايناه او ونحتاه في
موضعه فهذا او نعد الى موضعنا الذي فارقناه ونقول في الذي يراد من جهة الغرض فانه اذا كان
شيء عارضا لشيء وكان يؤخذ في حد العارض ما العارض له كالانف في حد الفطوسة والعدد في
حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء او موضوع المعروض له كالحيوان للمتساوي الساقين و
زواياه من جهة انه مثلث او جنس الموضوع المعروض له بشرط الذي يذكر فان جميع ذلك يقال
انه عارض ذاتي وعارض للشيء من طريق ما هو فهذان هما اللذان يدخلان في المحمولات في البراهين
والتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة المستعمل في
الصناعة على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون لذلك المستعمل في الطبيعيات مخصصا من جهة النظر في
ما يكون طبيعيا وفي المناسبة في الهندسة مناسبة مقدارية وفي العدد مناسبة عددية فيجب ان يكون حدا فيه
حد الموضوع الصناعة واما ما هو خارج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت اليه ولا ينتفع به في

حيث

هو خارج نوع الشكل خارج جامع موضوع المستدق وليس خارج جامع موضوع الصناعة فلم يؤخذ في
حد موضوع المستدق جزء موضوعه وامرا اعم منه ولكن لابد من ان يؤخذ موضوع الصناعة في
حده آخر الامر فهو ما يدخل في البرهان فان المحمول في قولك هذا الخط مساو لهذا الخط وهذا المضروب
في نفسه زوج محمول اعم من الموضوع فكيف يؤخذ في حده الموضوع فليس كل محمول في المقدمات البرهانية
يجب ان يقال الموضوع ماخوذ في حده واما هو ماخوذ في حد موضوع العلم الا ان يقال ان محمولات المقدمات
اما ان يؤخذ في حدود الموضوعات لها او يؤخذ في حدودها موضوع الصناعة او يقال ان محمولات
المقدمات اما ان يؤخذ في حدود الموضوعات لها او يكون الموضوعات او ما يقومها ماخوذا في حدودها
الصناعة يؤخذ في حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم يصرح به في كل محمول برهاني اما ماخوذ في
حد الموضوع او الموضوع وما يقومه ماخوذ في حده اما مطلقا كالسطح للمثلث واما التخصيص يجيء [illegible]
كما ان الخط اذا اخذ عليه المساوي فانما يحمل عليه المساوي لخط ما وهو مخصص من العالم اذا اخذ عليه انه واحد
حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا وهذا انما تخصيص لمحمول وضرب ما كيفية اخذ ما يقوم
الموضوع في حد العارض فذلك لئلا يؤخذ موضوع المعروض له او جنس المعروض له او موضوع جنسه
الاول كما يؤخذ العدد في حد المضروب عدد زوج في عدد فرد والمثلث في حد مساوات مضروب ضلع في
نفسه لمضروب الآخرين كل في نفسه فان موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية ولكن يؤخذ
في حده المثلث مع انه كما يؤخذ السطح في حد المثلث القائم الزاوية فانه موضوع جنسه والثالث كما
يؤخذ العدد في حد زوج الزوج فجميع ما هو اعراض ذاتية فكلما كان من المحمولات لا ماخوذا في حده الموضوع
ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذا في حده فليس من الذاتي بل هو عرض مطلق غريب داخل في صناعة البرهان الا ما ليس من
للتفتيش وان كان لازما كما سنوضح وما بعد هذا فيقال هذا انه لا جهة تلحق بالحق ولا لائقا بالبرهان
فيقال لمعناه غير معقول الا موضوع او في موضوع فهو قائم بذاته واما الاشياء والمحمولات كلها فكل واحد منها
تعقل مع غيره انه مثل الاشياء وتعقل شيئا آخر هو الموضوع [illegible] ولا واحد منها مفتقرة الوجود في الواقع
في الصفة مع ذاتها فهو اتمامه وتعابلت [illegible] ويقال الفهم انه لنفس الذي هو بسببه الشيء موجب [illegible]

والوضع في

معنى م

البرهان

الذبح اذا اتبعه الموت الا قليل انه قد عرض في ذلك اتفاقا قال الذبح يتبعه الموت بذاته لا شك لاجل [illegible]
ترقى ان [illegible] شك او بشر الى ان فيعبر عنه كثيرا [illegible] كل ما كان اتفاقا ويقال بذاته لما
كان من الاعراض التي اوليا عرض نقول اوليا انه يعرض لشيء آخر هو عرض بين ما كان اول
فيه بين العارض والمعروض له وكان المعروض له سببا لان يقال انه عرض في شيء آخر كما نقول الجسم الابيض
وسطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فهذه هي الوجوه التي تحتاج الى فهم
غرضنا ههنا بل الذي اخرج غرضنا هو المذكوران الاولان فانه قد يطلق لفظة ما بذاته مراد به ما هو
مقوم من جهة ما هو مع المعنى المذكور في هذا الفن فيقال المقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له وقد يطلق لفظ
بذاته والذاتي ويعني به العارض الماخوذ في حده الموضوع او ما يقومه كما قيل ومن ههنا قد يقع اشتراك
واشتد تحقيقا فيعني به ما يعرض للشيء ويقال عليه لذاته ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه
وحين يستعمل هذا المعنى في التعليم الاول فقط يتضمن شرط الاولية فذلك ضمن غير استثناء وشرط
ان تخرج منه انه يجب ان يقال ان لذاته هو الذي لما هو هو ولسبب انه [illegible] هذا الاشتراك الاول
ولذلك قيل في الموسيقي ولا البياض بذاته لحيوان لان الموسيقي عرض خاص للانسان فيكون
لحيوان لسبب انه انسان واما البياض فهو لانه جسم مركب في ضمنه الا عرض كما انه
هو ضروري مثل قوة الضحاك للانسان ومنه ما هو غير ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان وقد يقع
من عدول بعض الناس عن الحجة في هذا الباب لسوء فهمه انه ظن ان المحمولات في البراهين لا يكون
البتة الا من المقومات لانه لما جرت العادة عليه في ما قد في كتاب ايساغوجي بان يسمى المقوم
ذاتيا ولا يفهم ههنا لاضمن الذاتي الا المقوم ظن ان الذاتي في كتاب البرهان كذلك بعينه [illegible] العلوم
قال وليس كل ما فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل وسطا برهان بل الحادثة او ما يجري مجراها
وهو الجنس او الفصل او ما يجري مجراه او هو الفصل ان محمولات المطالب تقتضي من [illegible] بيانها
وانه انما يكون الحدود الاكبر ذاتية او كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال ان الحد الاوسط
يكون ذاتيا لكلا الطرفين بمعنى المقوم وحين يسمع قسمة الذاتي لم يعلم ان الذاتي في كلام الشيخين المستعمل [illegible]

بذاته في

الحد جهة

لكن عرض ذا

بل حيث انه ماخوذ في حده فظن ان الغرض ههنا من الذاتيات ما هو محمول ماخوذ في حد
موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول وليس ان ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع
بل الموضوع وقد رايت بعض المنتسبين الى المعرفة ممن كانت عنايته بهذا الشان ان
اقرب الى طبعه فيقول عليه في المنطق فاعتقد جميع هذا فاذا لزوم هذا المنتج ان كل محمول
ضروري غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى لحمله الا ان يعم النوع كله في كل وقت وان الحق
مما لا يمنع مفارقته وان كون المثلث المتساوي الساقين فزاواه وبين مساوية وبين عقد
فصل لا خاصة وان كون المثلث ذا زوايا مساوية لقائمتين فصل لا خاصة وان من مقومات
لموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر حتى يكون البرهان برهانا ويعترف ان ذلك
كثيرا ما يكون مساويا ويعترف ان كل مقوم علة فان المعلول ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول
ليس ان كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج كيف وصف بج دائما او بالضرورة او
وصف به وقتا او ما بالوجود الغير الضروري فهو موصوف كل وقت ودائما بانه ب وان الوصف
بانه ج واما في هذا الكتاب فاذا قلنا كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة
فانه موصوف بانه ب لا بل بعض هذا او هو ان كل ما يوصف بانه ج فانه ما دام موصوفا بانه
ج فانه موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان المحمولات الضروريات بينهما
الجنس والفصول عوارض ذاتية لازمة ولزومها بالضرورة على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف
شيء بنوع ما يجب ان يوصف بجنسه او فصله او حده او لازم له دائما بل ما دام موصوفا بذلك النوع
فاذا زال فان حده يزول لا محالة واما الجنس فربما زال مثل اذا استحال الابيض فصار اسود
والحلو فصار تفها لا طعم له فان النوع وجنسه وهو الابيض واللون وزال الحلو والطعم معا وربما
لم يزل كما اذا استحال الاسود فصار ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ومن المقدمات
البرهانية قول فيها انها يجب ان تكون كلية فلنبين كيف يكون القول على الكل في المقدمات البرهانية كما بينا
بيانه من بعد والعجب ان آخر ان المثال الذي اورده هو قيام الارض في الوسط وذلك علة لانمحاق

القمر

القمر مقوم له لا متقوم به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاصغر مقوم له ومما تغير هو باقي
من الحد وانه مناسب له فان فيحسبون ان كل برهان يحمل الحد واذا احمل الحد الاكبر
الخط هو الحد الاوسط والاصغر وليس كذلك كان وانما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر
الكسوف القابل ان القمر يتوسط الارض بينه وبين الشمس وقامت الارض بينه وبين الشمس او ذاته
علة بالشمس لكن الاوسط فيه حد احد الطرفين ولا حد احد هو الاكبر حد الاوسط بمعنى المقوم ولا حد له
كذا معلول له بل الاوسط والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما سيعلم حد الخط الذي هو الكسوف وهو
عرض في انه من الاعراض التي تلزم وليس شيئا مقوما لاحد منهما ذاتيا بمعنى الذي هو عندهم وهذا الطغيان
انما يعرض لهم من شيء من احدهما ما جرت به العادة من استعمال لفظ الذاتي في كتاب ايساغوجي
ولم يعلموا انه لا الذاتي ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو في كتاب قبله والثاني ان البرهان
اذا جعلوا من الذاتيات المقومة او كان الذاتي المقوم يتخيل عندهم اشرف والبرهان انما بحقيقة هو
اشرف فيتوهمون انه يجب ان يكون مقدمات من الاشرف لا غير كما لو قال قائل انه لا يجب ان يكون
برهان على سالب لا خسيس ولا يجب في الامور الطبيعية او التعليمية بل انما يناسب البرهان الاشرف
من الامور وهو الامر الالهي فانه لو كان للاشرف في هذا الباب مدخل لكان الحد الذي ليس بل شرف
مناسبته والصدق بل الشرف لا غير لكان يجب ان يعتبر هذا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضا في النتائج
فلكن انما يجب في المقدمات ان تكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف ذاتا لكانت محمولات العلم
الالهي اشرف ولكن ليس هذا او امثاله بشيء ولا يجب ان يصغي اليه من العلم له حديث ان في ان
شريفا ان وخسيسا له الوجود في نفس الامور فتفوض عن امثال هؤلاء الى آخر ونفرغ الى
غرضنا في تحقيق الاعراض الذاتية فنقول انما تثبت على اعراض واثبات لانها خاصة بذات
الشيء او بجنس في ذات الشيء فلا يتجه فيها ذات الشيء وجنس في ذاته اما على الاطلاق مثل المثلث لكون
الزوايا الثلث مساوية لقائمتين واما بحسب المقابلة اذا كان الموضوع لا يخلو عنه او عن مقابله بالانفصال
او بحسب العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط فانه لا يخلو عن استقامة او انحناء والعدد عن زوج وفرد

او فردية والشيء منه موجبة وسالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض لشيء كان الموضوع لا يخرج عنهما بجهة
الوجهين المذكورين وكانت لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة لذاته فلو كان الموضوع لا يخرج
عنهما ولكنه يوجد لغيره من اشياء غريبة عن ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية
له بوجه اذ كانت لا تتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه ولا الذوات التي يتقوم بها ولو كان الموضوع
يخرج عنهما الا الى مقابل شيئها بل لسبب فقط لكان ذات الموضوع لا تقتضيها في المقارنة ولا في
التقوم بها فاما اذا كانت من الامور اللاحقة للموضوع التي تقتضيها ذاته وخصت بجنسه او نوعه بمطلق
التقابل صارت تستحق ان يسمى اعراضا ذاتية ونقول ان الاشياء الموجودة في موضوع
موضوع للصناعات ليست اعراضا في موضوع موضوع للمسائل الاعراض التي وجودها لكنها فيه هي التي توجد
لذلك الموضوع لذاته ولانه ما هو هو واما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فانها وان
كانت لازمة فهي خارجة ان تفيد الموضوع اثرا من الآثار المطلوبة له وكيف وهي انما هي تلك الآثار
وتلك الآثار انما توجد في الموضوع وهي توجد خارجة عنه فان اخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع
صارت ذاتية ماخوذة في حد الموضوع واعلم ان الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مباحث
الصنايع البرهانية وذلك لانها ان اخذت من حيث تخصص موضوع الصناعة زال كونها غريبة
وانما يمكن ان تخصص اذا كانت مناسبة للموضوع او لجنسه لما هو كالجنس فيكون العام للعام
والخاص للخاص وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان وان اخذت مطلقة فليس وجودها
لموضوع الصناعة من حيث هي موضوع الصناعة اذ قد يوجد في غيره فلا يكون النظر فيها من خصوص النظر المخصوص
بالصناعة ثم العلوم اما جزئية او كلية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يعرض موضوعا من الموضوعات و
يبحث عما يعرض له من جهة ما هو هو وذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا وحل
كل علم في كل علم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص بل في الوجود المطلق وكان العلم الجزئي علما كليا
واكثر العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل له موضوع على حدة وهو العدد
فينظر من جهة فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد لا من جهة ما هو كم

لكان

لكان الموضوع لها الكم لا العدد ولا المقدار واذا كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار او في
ذي مقدار فيكون نظره في عارض للمقدار من حيث هو مقدار واذا كان له ايضا حين ينظر في المقدار
من جهة ما هو عدد وان ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد كان العلمان قد صارا علما واحدا
وكذلك ليس كان هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدا الحركة فيكون له ان ينظر في الشيء من جهة ما
له مبدا الحركة ولم يتميز علم من علم او كان كل صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود كان له
ان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود لكان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولى فكذلك اذا
كان موضوع صناعة ما جزئية ولتكن الطب مثلا ولتكن بدن الانسان والطب علاجه من غير ان يسبر
للانسان من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان
من جهة ما هو جسم مركب تركيبا والحركة من جهة ما هو جسم طبيعي وكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم
المركب من حيث هو جسم مركب ومن حيث هو جسم لكان الطب هو غير العلم الطبيعي الكلي لم
يكن علما جزئيا وكان يكفيه ايضا نظره وفلاحة اذ كان يكون كل واحد منها العلم الطبيعي وتحته العلم
الا ان يجعل السواد او سوادا ومخصصا بالانسان ليس ان يجعله سواد الانسان بل سواد هو للكل
مع ما مثل لك انه ليس للانسان خبر لا يكون تخصيص نسبة فقط بل تخصيص امر خاص لتلك لا الخاص تحصيل النسبة
فتبين ان الاعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات واذا اتفق ان ادخل شيء منها في علم
وادخل في مقدمات صادقة فانما يكون بيانا على سبيل العرض لان مثل هذا القياس اما ان يكون
الاوسط غريبا او الاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا من هذا الموضوع فيكون مناسبا لموضوع
آخر وللعلم الكلي فيكون البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض وان
كان الاوسط مناسبا للاصغر لكن حمل الاكبر عليه لا يكون لانه هو بل الاكبر محمول الغريب منه ومن جنسه والا
لكان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا لاجل شيء واخص منه فيكون حمله على الاوسط لكونه جنسه او جزء الا
الاوسط آخر فقد ترك وأخذت النتيجة لا من وجهها الذي من جهته يجب لها ان يؤخذ في بيانها مقدمة بينة بنفسها
مقدمة سبحو امرا ما انها مبدا العلم واصل موضوع فلا يحصل منه في ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم من

اصل موضوع فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن بعضهم ان البحث عن ان لا يجعل
في البراهين وسط من عرض غريب وان كان لازما انه لا يكون حدا ذاتيا للطرف الاكبر فلا يكون
البرهان برهان لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر الذي نحن فيه ليس كليته في برهان لم حتى
اذا لم يكن الشي برهان لم لم ينظر فيه في هذا الكتاب وصار حقيقا ان يكون خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب
فصار ذلك جدليا او مغالطيا او غير ذلك فانه ليس يصير القياس بان لم ينتج شيئا صدقا قياسا مقنعا
صادقة ماخوذة من حيث هي صادقة جدليا ولا مغالطيا ولا شبيها منه ان يتبين في فن آخر من
الفنون الخارجة عن البرهان ومن اقسام الصنايع القياسية اكثر من هو خص بهذا الكتاب
يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي اليقين بالان فقط وعلى ما يعطيه مع الان اللم
فيكون العارض الغريب الذي ليس يعطيه لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان
ولا يوجب الشك فيه بغير ذلك وكفى سقوطا بقول من يقول ان ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين فانه يكون
لكن له يقين بالباري تعالى اذ لا سبب لوجوده فيعرف بانه ضايع السعي في طلب العلم اذ هو قد
للشي الذي يطلب له العلم وهو اليقين بالباري تعالى بل يجب ان يعلم ان العلة في تزييف هذا العارض
ما هو مفهوم كلام المعلم الاول وفهمه وهو ان هذا العارض اذا جعل وسطا كان الاكبر اما مساويا
له واما اعم منه وكيف كان الاكبر كان امرا غريبا من موضوع الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة
وذلك لان ما يساوي شيئا يقع خارج موضوع الصناعة وهو واقع خارج فضلا عما هو اعم منه
واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عارضا ذاتيا وكان
الاوسط عرضا غريبا اعم منه دل كما دل العلامات التي هي اعم وجعلها على ما قيل في الفصل المتقدم ويكون
من هذا الكتاب بيانا ان وقع حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض **فصل في كون المقدمات**
البرهانية كلية وفي معنى الاولي وتتميم القول في الذاتي وقد كان المقول على الكل
في كتاب القياس مقولا على كل واحد واحد ان اكبر في كل زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان
مقولا على كل واحد في كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يختلف في كتاب البرهان

المفهوم

للمفهوم من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان
واولا ويكون كليا باجتماع شرايط ثلثة وكل واحد من نوعي الذاتي قد يقال اولا وقد يقال غير اولي
فاذا كان الشي محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم فانما يكون اوليا اذا كان
لا يحمل اولا على شي اعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشي عليه فاما اذا قلنا كل انسان جسم فان الجسم ليس
اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان فان الحيوان
حمل على الحيوان ليمكن محمولا على الانسان ولا يحمل على الانسان الا وقد حمل على الحيوان والشي الذي يمكن
ولكن لا اخر ولا يكون الا وقد كان له قبوله اولا وقبل كونه الا اخر واذا اتفقت اصناف لها
اولا وقبل وجدته يخرج من الحاجة كان بالطبع او العلية او بالمكان او الزمان او الشرف او
غير ذلك فتبين ان كل محمول على الاعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا وعلى هذا القياس
اذا قلنا كل متساوي الساقين فزواياه الثلث مساوية لقائمتين فانه قد يوجد لكل غير متساوي
الساقين من المثلثات فهو اولي للمثلث اولا ولمتساوي الساقين ثانيا وهذا الاولي ربما كان
المحمول اولا فيه اعم من الموضوع كالجسم كان الحيوان فيه اشمل اولا والحيوان للانسان في المثال الثاني
وربما كان مساويا مثل مساوات الزوايا لقائمتين للمثلث وهذا ربما كان داخلا في الماهية
المثلث الاول وربما كان عرضا ذاتيا كما في المثال الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض اولا متقوما
بنسبة الموضوع الذي يعرض ذلك له ثانيا مثل المثلث فان كون الزوايا كذا يعرض له اولا
واما متساوي الساقين فانما يعرض له ذلك ثانيا فيكون عارضا اوليا للجنس وعارضا ثانيا للنوع
يتقومه ويمكن ان يكون عارضا اوليا لعارض للموضوع مثل الزمان فانه اولي للحركة ثم للجسم والحركة عارضة
للجسم ومعنى لا يكون غير الاولي معتبرا في هذا الموضع بل يكون الاولي في هذا الموضع هو ان لا يكون الشي
محمولا على اعم من الذي قيل انه له اولا ولكن محمولا عليه بتوسط مساو وكل برهان يقوم على حمل شي
على شي غير اولي فلا يكون البرهان قائما عليه بالحقيقة بل في الحقيقة انما قائم على ما هو له اولي فان من يبين
ان كل مثلث متساوي الساقين فان زواياه مساوية لقائمتين فلم يبين ذلك بالحقيقة له من جهة

وجدتها

فتعين

فاذا هو المثلث اولا وللمتساوي الساقين ثانيا

وهو مثلث وهو ليس فيه من جهة ما هو مثلث ليس من شرط الاول ان لا يكون فيه وبين موضوعه
واسطة فان بين هذا العارض للمثلث وبين المثلث وسائط وحدود مشتركة كلها عوارض اولية
بل الشرط ما قد بيناه اولا وانما كان ليس محمولا على كلية موضوعه فلا يكون الا من جملة الذاتيات
الداخلة في مبيانات انواع الشيء او من جملة الاعراض الخاصة الذاتية لكن انما يحمل على كلية موضوعه
بسبيل التقابل مع ما قابلها فاما القسم الاول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي تقسيم نوعا تحته الى [illegible] ليست
[illegible] فصولا اولية للاجناس من جهة انها تقسمها ولا تقسيم انواعها واما القسم الثاني فهو مثل
العوارض الخاصة للجنس في [illegible] ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعا معينا فيتهيأ لقبول مثل تلك العوارض
مثل ان الاجسام لا يحتاج في ان يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير اولا حيوانا او نباتا ويحتاج في
ان يكون ضحاكا الى ان يصير اولا حيوانا بل انسانا فقد عرفنا في كيفية اولية كل صنف من الذاتيات
واعلم انه فرق بين ان تقال مقدمة اولية وبين ان تقال مقدمة محمولها اولي لان المقدمة الاولية هي التي
لا يحتاج الى [illegible] بين محمولها وموضوعها واسطة في التصديق واما التي [illegible] فكثيرا ما يحتاج الى
وسائط فالمحمول انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل فيكون ذاتيا واوليا
وما كان من العوارض الذاتية ليس يخص النوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان كان جنسه يوجد فيه
لكن العارض ذاتي للجنس في نفسه كان يوجد فيه وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية ذاتية
مثل ان زوج الزوج كما انه عرض ذاتي واولي للعدد كذلك جنسه وهو الزوج وقد يكون ذاتيا
للموضوع ولكن لجنسه مثل جنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضا ذاتيا للعدد لانه يوجد في المقادير
ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم وكل ما كان عرضا ذاتيا للموضوع من الجواهر فلم يكن جنسه ذاتيا لذلك
الموضوع فيجب ان يكون لا محالة ذاتيا لجنس الموضوع او ما يقوم مقامه واما في غير الجواهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس
الموضوع مثل ان التنافر والاتفاق اعراض ذاتية للنغم واجناسها ليست اعراضا ذاتية لاجناس النغم
[illegible] وقعت في الكم فقد عرفت الكلي الاولي [illegible] وغير [illegible] مما اشرنا اليه اشارة [illegible]
وكذلك ان تعلم ان من المحمولات الاولية [illegible] لماهية الشيء ما هو خاصة كالحد وبعض الفصول كالحساس

الحيوا

للحيوان ومنها ما هو غير خاصة وان كانت اولية كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين
للزوج والناطق للانسان عند من يرى الناطق مشتركا للانسان والملك والجن اولي غير خاص
والحد اولي خاص واما المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها اولية خاصة كما ان زوايا المثلث
للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساوية لقائمتين فانه
اولي للخط الواقع على الخطين المتوازيين [illegible] وليس متساويتين وللخط الواقع على خطين
غير متوازيين [illegible] كالداخلتين المتقابلتين وليس يختص لاحدهما وهذا الخط وان كان وجد
بالذات فهو اشترك بين [illegible] وان صعب عليك تصور [illegible] فخذ بدلها الخط الواقع
على الخطين [illegible] من جهة واحدة متساويتين والاخرى [illegible] مختلفتين كما المتباينتين
متساويتان واعلم انه قد يكون البرهان اوليا على ما ليس بمحمول اولي فان الاوسط اذا كان اعم من
الاصغر في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون محمولا على الاصغر اوليا بل يكون البرهان عليه
اول برهان لكنه على جزئيات الاصغر برهان ثان وقد يجمع الامران جميعا كالبرهان على ان المثلث يكون
زواياه الثلث مساوية لقائمتين وهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا
للاوسط كما في هذا المثال واعم منه لكنه ليس [illegible] ما هو اعم منه [illegible] في الاعراض الذاتية
قد يكون خاصة للموضوع مثل مساواة زوايا المثلث لقائمتين فانه ذاتي للمثلث ومساو له وقد
يكون غير خاص مع ذاتيته وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي للمضروب [illegible] الزوج ولكن غير خاص له
اما غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوعه يؤخذ في حده والعرض الذاتي
الخاص قد يكون مساويا وقد يكون النقص [illegible] على الاطلاق واما [illegible] المساواة للثلث لقائمتين
فانه مساو للمثلث واما النقص فمثل الزوج للعدد واما العرض الخاص فيكون اما [illegible] على الاطلاق
مثل ما مثلنا به قبل واما اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانها من الاعراض الذاتية
للعدد لان جنس العدد يؤخذ في حدها وهو الكم ولكنه اخص من العدد من وجه لانه يوجد في بعض العدد
اعم منه من وجه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة فان

منقسما فانه ينقسم بوجوه كالعدد وههنا والانواع لم كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك وهي موجودة
الاعراض الذاتية ما هي بحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان او هو العدد
ومثل الحيوان والجسم والكم فان كل واحد منها انواع او اضافة ذاتية لما تحتها ومنها ما يشبه اجناسا و
انواعا وليست وهي المعاني التي تقع على كثيرة وكلها بالسوية وهي لوازم عامة واخص منه الاشياء التي اخص
في المقولات وهي مثل الوجود والوحدة وهما يشبهان من جهة الاجناس العالية ويعرض لها عوارض
ذاتية يبحث عنها فيما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والواجب والممكن وقد يكون الامور
اخص من الواحد والموجود وكالانواع لها مثل ما نحن فيه فنقول قد كنا بينا ان المساواة واللامساواة
عرضان ذاتيان للعدد وكنا بينا انهما غير خاصين بالعدد ثم كل عدد فاما ان يكون مساويا او غير مساو
فينقسم العدد اليهما قسمة مستوفاة ولكن قسمة العدد الى المساوي وغير المساوي ليست قسمة اولية
لان ما ليس بعدد وما تحت العدد ينقسم كذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان و... جنس العدد
ينقسم كذلك فان كل كم اما مساو او غير مساو فان القسمة الاولية بها لجنس العدد واما القسمة الى الزوج
والفرد فهي للعدد قسمة اولية بالقياس الى الجميع ما ليس بعدد وكذلك في جنس العدد لا ينقسم بها
فهي مستوفاة فلا تقول ان كل كم اما زوج واما فرد ونقول ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية
قد يكون بمقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج واما فرد وقد يكون بغير تقابل
كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح ومنه ما هو ماش ومنه زاحف ومنه طائر ونقول ان القسمة المستوفاة
الاولية اما ان تكون بفصول ولا تكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفة في الاولية بل ما ينبغي ان تكون
نسبة الاولية في كل الفرد واما ان تكون بعوارض هي للجنس اليه اولية مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو
وقولنا كل جسم اما متحرك واما ساكن وانما بعوارض لا تكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية
وذلك اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس في اصناف نوعيته مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد
فان الزوج والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل في اعتبار العدد نوعا معلوما اما كثيرا زوجا واما فردا الا ان الزوج
والفرد عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك لان ما تعرض

للانواع

للانواع بعد ان قامت طبايعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض له شيء من هذه العوارض
فهي من جهة القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية له والقانون في تمييز الامرين ان تنتهي و
تاخذ طبيعة الجنس مجردة مثل ان كانت عددا او جسما فان امكن ان يكون ذلك كافيا في ان يعرض له ان
ما اي من هذين فهذا اولى وعند هذا الامتحان يكون الجسم يصلح لان يتحرك او يسكن ولا تجد عددا انما يصلح
لان يكون زوجا او ان يكون فردا فان طبيعة الجسمية كافية لان تتصور وقد عرض لها الامران قبل ان
ينضاف اليها لحوق فصل بها وليس طبيعة العدد كافية في ان يتصور وقد عرض لها واحد من الامرين ما لم
ينضم اليها في الذهن فصل او لحقته بها نسبة كما علمت ان ... ذلك العارض وقد يكون من انحاء
القسمة للجنس ما ليس بمستوفاة ولا اولي بل هو اولي لما فوقه كقولنا كل عدد اما زايد واما ناقص واما مساو
اذ اما ... ولما تحته كقولنا كل كم اما زوج واما فرد ونقول ايضا ان القسمة التي تكون اولية للجنس من
حيث القسمة وتكون الاعراض التي تنقسم بها ليست اولية للجنس بل للنوع على اقسام ثلاثة اما ان
تكون الاعراض كل واحد منها اوليا وخاصا بنوعه كقولنا كل مثلث اما ان يكون زاوية منه مساوية لقائمة
او تكون زاوية منه اعظم من الباقيين مجموعين واما ان يكون كل زاويتين منه مجموعتين اعظم من الثالث
فالاول عارض خاص للمثلث القائم الزاوية والثاني عارض خاص للمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص
لحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل حيوان اما
ماش واما سابح واما طاير واما زاحف فان كل واحد منها وان كان اوليا للنوع فانه لا يكون خاصا
واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك واما غير ضاحك
ان ... انه ان قيل ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا نوعين او فصلين مقسمين له فما الفرق
وهو ان النوع من العدد يعرف بمبلغه وهو كمال حقيقته ومعناه ويعرف معنى الزوج والفرد ولا يعرف
الزوج والفرد الا بنظر انه هل ينقسم بمتساويين او لا ينقسم بمتساويين فيكون نوعيته وهو مبلغه لا يقتضيه
يكون بها له الانقسام بمتساويين ومقابله والزوج والفرد لا يتبع اما ان يكون كل منهما جنسا فيه وكذلك الزوج
من العدد او فصل جنس او فصلا او خاصة او يكون نفس النوع وقد علم نقص كل للنوع فكيف يكون النوع

والاحد من الامرين ما ينضم اليها في الذهن فصل وقد يعرض لها

ليست بمستوفاة

عارضا لازما وكيف يمكن ان يكون فصلا خاصا وقد يوجد الزوجية لنوع آخر والفردية كيف يمكن ان يكون
جنسا او فصل جنس او شيئا من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان نفهم معناه ونعرف ذلك العدد
ولا نفهم هو له وكانت الذاتيات ولا التي تلزم في كل ما هو مقبول الذي لا يمكن ان يرفع معناها عما هو ذاته
لشيء معنى العدد فانه لا يمكن ان نعقل ما العدد ونجهل ان الاربعة عدد حتى نتامل ونستبان الهم
الا ان لا يكون معنى العدد مفهوما ولا يكون حضر في الذهن مع معنى الاربعة ونحن قد نعقل ما معنى الزوج
والفرد فاذا احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمسة امكن ان نشك فلا ندري انه اول وهلة
زوج او فرد حتى نستبين ونتامل حال انقسامه بنصفين او بمقابلة بنوع فكر ونظر فان كان عدد ما نعرف
ذلك فيه بسرعة او كانه في اول الوهلة مثل الاربعة ونحن فانما نحكم بسرعة انه زوج لا لاجل انه ذاتي
للاربعة والثمانية ولكن لانه قبل فيوجد انه ينقسم بنصفين قريبا لو كان لا يمنع ذلك لكان ان يتوقف
لان نستثبت فاذن ليس تبين كون الاربعة زوجا لذاته بل لظهور عارض آخر عرف انه هو التنصيف و
هيهنا وجه آخر يعرف به ان الزوج عارض لانه لا اضافة للعدد لا يحتاج الى التطويل فان كان الزوج
والفرد عارضين لاصناف العدد وليس بفصول ذاتية ولا اجناس فلا يمكن ان يكون نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين
لان الفصل المقسم للجنس مع بعينه الفصل المقوم للنوع فلا يمكن ان يكون منهما عرضا عاما بالقياس الى نوع من العدد
وعرضا خاصا بالقياس الى العدد فصل لنوع من الانواع قيل في التعليم الاول انا ربما اعطينا الكلي الاولي وظننا
انا لم نعط وكثيرا ما لم نعط فظننا انا اعطينا وللاسباب في ذلك شتى امور واحد منها بسبب ان
يكون قد اعطينا وظننا انا لم نعط مثل قولنا ان الشمس تتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا او القمر في
فلكه ويدور الى المغرب حركة كذا او ان الارض في وسط الكل فان هذه العوارض تكون معقولة على الكل
وتظن انها ليست كلية بشرط هذا الكل والسبب في ذلك ان هذه الاشياء في الوجود مفردة وحدها
غير مشتركة فيها او معقولة على كثير في الوجود فيظن ان محمولاتها وان كانت مثلا اولية وليست بكلية
كذلك الشمس انها في وجود طبيعتها وجوهرها وقوتها هي شمس فانما هي لاجل اختصاص هذه الطبيعة بواحد
بعينه ثم كل برهان يبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس بل لو كانت الشمس طلعتين

معقولة على غير هذه الشمس كان البرهان عاما يقوم عليه بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا
عموم ويبرهن عليها بشرط او يحكم عليها بشرط لو كانت تلك الطبيعة معقولة على الف شخص شمس لكان الحكم
والبرهان منسحبا ولا يمنع والطبيعة الكلية يتفق لها كلية توجد ثم فيتفق كلية من جهة ما هي في الوجود مقبولة
بالفعل على كثيرين ليست احكام العقد على الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط ويتفق كلية من جهة ما هي
محمولة لان يقال في الوجود على كثيرين لو انه اتفق ان قيل في المحال على واحد مثل بيت مسبع وكما يحكم ان
طائر يقول قد نقص حتى يقال انه في العالم واحد فاذا العقل وجد شيئا من حقيقة او رسا حقيقة مثل آخر
وبق كلية لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا اتفق له في الوجود امكان عمومه ولكن لان مجرد تصور
العقل له لا يمنع ان يكون فيه شركة وان منع وجود شركة فيه امر ومعنى آخر وينضم اليه ويدل على انه
لا يوجد الا واحد الا ابدا او ان ما نفس الطبيعة فلا يكون تصورا ولا تصورا انها واحد بالعدد شيئا واحدا
بل تصورا انها شيء غير مانع وحدة بالعدد ليس ان يقال في العقل على كثيرين والكل معنى آخر ورا التصور هو الذي يمنع
العقل عن تجويز ذلك فاما الجزئي فاما ما يمنع الذي يعقل تصوره فان تصوره نفسه فرد من العدد وكونه هذا ذات
زيد بعينها هو زيد فلا يكون هو بعينه الا في الوجود ولا في التوهم فيمنع العقل ان يشركه فيه فالطبيعة
يقع معنى الوجوه الثلاثة وكان الاخير منها يعم الاولين وهو ان العقل لا يمنع ان يكون المتصور منها مشتركا او
يفهم لكن التصور معنى آخر وليس في النفس الطبيعة كالجوانب بل الطبيعة مقرونا بها في الاعتبار وهو ازيد
من الطبيعة وحدها اذ اعتبار زيادة فانما شرط هذا او بيته عليه حتى لا يظن ان هذا الاعتبار ليس
اعتبار الكلية الذي هو اعتبار بين هو اعتبار طبيعة الشيء فقط فهذا هو الذي يستحق ان يجعل الكلي النافع
في العلوم وفي موضوعات المقدمات ويجب ان تتذكر ما سمعته من هذا المعنى في مواضع اخرى فانه يجب
ان يعلم ان امثال هذه القضايا فهذه شخصية بل يجب ان نعتقد ان المقدمة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصيا مثل
زيد وكل ما كان نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما ما كان مثل الشمس فموضوعه غير
كلي ومقدمة كلية ولا ينفع كيف كانت كلية معنى الوجوه الثلاثة بعد ان يعم وجه الاخير لكن فاذا قلنا ان الشمس
كذا او حكمت حكما على الشمس من جهة ما هي شمس فقد حكمت على كل شمس لو كانت الا ان ما لا يمنع ان تكون شموس

كثيرة

فيقع ان يشترك في ذلك الكثيرون وان ثبت جهة كلية في الحكم على الشيء بالاطلاق ذاتي اولي بل
كلي على جزئي الشيء غير اولي فهذا سبب من شبهة الواحدة واما الثاني من الاسباب الثلثة فهو
السبب الشبهة الثانية وهي كما نعكس من الخطأ في الوجهين جميعا احدهما في انه يضع والثاني ان السبب فهو انه
لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب انه كلي وانه في الحقيقة كليا او كان فرضا انه اولي وكان
حكم على واحد فظن انه الحكم كلي وهذا كما يقول قائل ان التوازي اولي للخطين يقع عليهما خط فيجعل
زاويتين من جهة واحدة قائمة وذلك لانه لا يخلو شيء من خطين بهذه الصفة وهما متوازيان من فظن ان القول
الكلي في وليس كذلك لان شرط الاولية فائت لان التوازي يتبين للمتبين من جهة واحدة وان
اكثر او احدة قائمة بل كانتا مختلفتين لكن كان شيء قد يتبين وان التوازي يكون محمولا على الخطين
فهذان الخطان وذلك الخطان يجمعهما شيء التوازي ممكن موجود له اولا وذلك الشيء هو خطان وقع
عليهما خط فصير الداخلتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين سواء كانتا قائمتين او غير قائمتين او
مختلفتين واما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهي شبهة يوقع فيها الفروق او الخطا
اما الفروق فاذا كان للشيء الكلي العام لانواع مختلفة لا اسم لها فيلتبس الحكم في كل واحد من انواعه
التي هي لها اسماء بينا وان الحكم فيها عليه كمثال ان يبرهن في المقادير ان المقادير المتناسبة
او ابدلت تكون متناسبة ويبرهن ان ذلك في الاعداد او ان الاعداد المتناسبة اذا ابدلت
تكون متناسبة وفيه يبرهن في كل واحد منهما برهان اخر ولكن البرهن عليه ليس في كل واحد
منهما بل في الكل كم الا ان اسم الكم لا يوضع لا في صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لان صناعة
الحساب يوضع العدد فيها على انه جنس لا يجوز تجاوزه وفي صناعة الهندسة يوضع فيها المقدار
على انه جنس لا تجاوز وفيها كان اسم الكم معدوما في تجرب الصناعتين وكانه لم يبق احد الصناعتين للموضوع العام
اسم فيظن في كل صناعة ان هذا العارض اولي الموضوع صناعته وهو في الحقيقة اولي لجنس موضوعي
الصناعتين فهذا لكن في المقادير يتعدد في الازمان وفي العدد وفي الاقوال وفي غير ذلك مما هو كم
بالذات او عرض كم والسبب الذي يقع منه الخطا في ان يبرهن لا على العام الذي يحكم عليه اولي بل على

انواعه اما فقدان الاسم كما قلنا واما لان العام الاول خارج عن اعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية
واما لان البرهان على العام صعب جدا او كف على نوع نوع من احوال تخص ذلك النوع سهل واما لان
العام لا يعرض بجد ايجال الا بحري والنوعيات التي تحته فكل اقرب الى الحس فتنصب بحذائه ويكون
شان ذلك العلم ان يبرهن عليه بتجربة كان تشكيلات الهندسية وهذه التي كلها مجموعة في جملة
القيد فان اسم الكم غير جار في الصناعتين وايضا الكم ليس من موضوعات احدى الصناعتين وايضا فان البرهان
انما يسهل اقامته على المقادير من جهة حال الاضعاف وتقوم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون هو قائم
على كل من جهة تخصه وصعب اقامته عليهما جميعا وايضا لا تخيل المقادير والعدد في شيء كل التقريب من الوهم
اسهل من تخيل الكم ولهذا السبب لم يوضع للكم بحث يخصه كما وضع لانواعه بل انما بحث المقدار من جهة
ما هو مقدار مباحث كثيرة يخص كثر الخط والسطح والجسم كل على حدة اذ كانت نسبة الاحكام الى
النوعيات من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى المقدار المطلق فحكم القائل ان التجربة فهذا
وقوع هذا الغلط من قبل الفروق واما كيفية وقوعه من جهة الغلط فقد يكون انه لم ينظر الان اول نظره الى احاد
متفرقة كمثلث من انواع المثلث العام من غير ان يحقق كيف الوجود وفي استيفائها كلها وان كان استوفاها
كلها بالحس ان يستيفاها كلها مختلفين في كل واحد منها امرا بان عام او ببرهان خاص بكل واحد منها
فتبين في ذلك في المثلث المطلق لانه راولا اذ ان الغلط راح في مع وصل لسند النظر الجزئيات في
كيف يمكن ان ينتقل الى المثلث المطلق الا ان يعرض الاستقراء المطلق حفظا للطرو وهو ان ينتقل الحكم
في جزئيات غير مستوفاة او غير متحقق استيفاها الى الكلي فان هذا ليس مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان
لانه لا يلزم من وجود الحكم كان في جزئيات شي لم يتم استيفاها يقينا ان يكون الحكم اليقيني على الكلي
واما الحكم الاقناعي الشبيه باليقيني فيجوز ان يحكم به ولذلك ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة
في البرهان لان هذا المغالطة في الجزئيات من المثلثات كيف يتبين للذي هو المثلث المطلق وانه لم
تعرض استيفاء الاقسام اليقيني الذي لو كان حصل له كان لا يعدو ان ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي
الحكم له اولي وعليه كلي وهو اذا بينه كذلك حسب ان الحكم اولى لتلك الجزئيات وظن الحكم على كل مثلث منها كلي

يمتحن اولية الحكم بان

بطريق هذا الكتاب من ارادوا ان لا يغلط في صورة ان الحكم اولي فيجب اذا كان الحكم مقارنا للمعاني
مختلفة ان يرفع جميع المعاني او احدها ويبدل في كل الا احد وايها ما ثبت وبطل الثبوت في ثبت
الحكم واذا ارتفع وان بقيت الثبوت وان امكن ذلك تبقع الحكم فالحكم له اولا مثلث مثلا ولي
الساقين ومن نحاس ومن هو ابيض شكل فاذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس ومن ابيض المثلث
وحددت كون مثلث زواياه مثل قائمتين ثابتا ولو امكن ان يرفع مع ذلك الشكل وبقي المثلث كان
الحكم ثابتا ولكنه انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى اذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم فمن
جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس نجد الحكم ثابتا مع رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب
الشكل نجد الحكم مرتفعا مع وضع الامرين ورفع المثلث فيجتمع منه الامتحانين ان الحكم كلي للمثلث لاجل

فصل في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها

ثم ان مقدمات البراهين يجب ان تكون ضرورية وذلك
اذا كانت على مطلوبات ضرورية فنقول ان ما كتب بتوسط ما يجب الى ان يكون ثابتا لا يتغير فالنتيجة
الضرورية يلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها امكان التغير والامور الضرورية على وجهين امور ضرورية
في اللزوم من غير ان يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة وهي لوازم خارجية وقعا ونحو قيل انها
لا تنفع في كتب العلوم اليقينية وضرورية في الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة بذاتها اما الداخلة في
حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في جوهره واما التي الموضوع داخل في حدها فالموضوع لها ضروري في الجوهر
وهي ضرورية للموضوع في اللزوم اما على الاطلاق واما على المقابلة والترديد المقابلة فاما ماخوذة منها في البرهان
ما كان ضروري اللزوم للنوع الواحد فان كانت مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع قلت
في البرهان على الامر الضروري من حيث ما هو ضروري واما كيف يرتب بحيث يكون منها العلم اليقيني
فنقول بعد قالوا كل قول ينتج به امر ضروري وليس ضروريا فان للمعاند ان يقول ان اللزوم
الذي وضعته ليس بلازم الوجود فيجوز ان لا يلزم الوجود او لا يجب ان يكون دائم الوجود فان كان المطلوب
النتيجة المدعاة انها ضرورية تكون بهذه السبيل فلا يستحكم قوة اليقين والضرورة فيها بل
لا يكون فيها الا حسن الظن في [illegible] ان الذين يقتصرون في احد المبادي على ان يكون صادقة في نفسها او

معقولة

مقبولة اي معترف بها عند قوم او امام او مشهورة اي معترف بها كافة الناس ويرى اهم
غير الكتب الاولية الصدق وربما كانت غير صادقة كما تعرفه في كتاب الجدل فقد يغلطون الى سبيل
فان استعمال المقبولات والمشهورات وامثالها في طلب اليقين مغالطة او غلط او من جهة
او يمكن ان يكون كاذبة واما الصادقات فاذا لم تكن مناسبة للجنس الذي فيه النظر وكانت خارجة
غريبة لا يبين شيئا من الجهة التي تنشأ بها يقع اليقين العلمي وان كان قد يقع بها يقين ما لانها ليست على
العلة او العلة مناسبة لتلك وانما تصدق النتيجة فقط لا من جهة صدقها والعلة [illegible] وليس كل حق
مناسبا خصوصا اذا لم يكن ضروريا فانه اذا كان الاوسط غير ذاتي وغير ضروري للاصغر فنتج الاكبر
الاكبر ضروريا او غير ضروري فان لم يكن ضروريا كان اليقين بنسبته الى الاصغر غير ثابت فلم يكن يقينا محضا
الا ان يكون البرهان على ضرب من جهة ما هو ممكن لا من جهة ما هو موجود بالفعل وان كان ضروريا فانما هو ضروري في
نفسه ليس ضروريا عند القياس عليه لانه لا يمكن ان يزول الحد الاوسط عن الاصغر لانه غير ضروري له في
لا يبقى الشيء الذي كان علم بتوسطه فوقع اليقين والشيء موجود في نفسه فانه اذا علمنا ان الانسان
حيوان لانه ماش وكل ماش حيوان فاذا لم يمش بطل هذا العلم الذي كسبناه بتوسط المشي فلم يرتفع انه
حيوان او ليس بحيوان والامر في نفسه باق فان قال قائل ان هذا اليقين لا يزول لانه في الحفظ ان
ان نقول كل حيوان معناه كل ماش وقتا ما فهو حيوان وايما دام ذاته موصوفة بالمشي موجودة فان كل
موصوف بانه ماش فهو حيوان يقينا وان لم يمش على ما علم في كتب القياس فليكن اليقين وجوده والكبرى
ضرورية لان حمل الحيوان على كل موصوف بانه يمشي ولو وقتا ما ضروري والنتيجة ضرورية كما علم في كتاب
هذا انما يفيد اليقين رجوعه بالحق لا بالقياس بل انه لولا ذلك لم يفد اليقين وذلك لان الاكبر الضرورية
الماخوذة ضرورية تنتج على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة كتاب البرهان وهو قولنا كل
ماش بالفعل حيوان حقيقتها ان كل شيء من شأنه ان يمشي فهو حيوان بالفعل فلا ينتج اما ان تكون عرف في العلم
ان كل ما من شأنه ان يمشي فهو حيوان او لم يكن عرف بالعلة فان كان عرف بالعلة والعلة لم يكن اليقين
ثابتا حقيقيا على ما اوضحنا قبل وان كان لم يعرف فانما اكتسب اليقين بقياس العلة والشرط الكلي [illegible]

من الاعراض الذاتية بالان الانسان من حيث هو حيوان متعجب آخر عنه فيرد الاعتراض بالجواب ان المقصود
انما صار هذا القول برهانا لان الاوسط فيه عرض ذاتي وهو مشعر ثم ان التحقيق ان المعتبر اذا
عرفنا باليقين نرجح المقدمتين في القول لا مقدمتين كيف ما ضرورية وذلك ان قولنا كل واحد مما يشعر وقولنا
فانه حيوان بالقوة يرجع قولنا كل ما من شانه ان يشعر ويمكن ان يشعر ويصح ان يحس فانه حيوان
بالفعل وقولنا كل انسان يشعر فانه يرجع قولنا كل انسان يصح ان يشعر ومن صدق صدق بهذا ان
واذا كان كذلك ثبت الكبرى عرفت بالفعل صحيح اليقين بها وكان قولنا كل ما من شانه ان يشعر فهو حيوان
قولا يقينيا معلوما بعلة الاوسط عارضا ذاتيا للحيوان بحسب الدين كان القياس برهانا كاملا
كل انسان يمكن ان يشعر ويصح انه يشعر وكل ما امكن ان يشعر ويصح ان يشعر فهو حيوان فلما كان القياس الذي ذكرناه
في قوة هذا القياس انتج يقينا وليس يضره في ذلك انه لا يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل فانه ليس التعين
انما حاجتنا كونه بالفعل هكذا بل لو امكن الا كونه بالفعل هكذا انتج يقينا بوقوع اليقين بسبب كونه
بالقوة هكذا او لو انه يرجع قوته الى ذلك يستحيل ان يقع اليقين منه وكما انه قد يمكن ان تنتج نتائج صادقة من
مقدمات كاذبة لكن صدقها هناك من جهة غير القياس بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة فلذلك
قد يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية وكما ان النتيجة الصادقة لكن صدقها هناك من جهة
غير القياس بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة وان لم تنعكس تلك المقدمة وجد صادق من غير لزوم
كذلك النتيجة الضرورية هناك تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها ضرورية وفي قوة
المقدمة وان صحت علي نحو نتيجة ضرورية وكما ان هناك وقد كان من يحسن تكذيب المقدمات فلا يدري
ان النتيجة صادقة او كاذبة وان كانت صادقة في نفسها لم يعلم صدقها في نفسها بوجه آخر كذلك هاهنا
فلا يدري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح من تلك المقدمات في قوتها
او لا يلوح وكما ان هناك لم يمكن ان يكون كاذبة غير صادق كذلك هاهنا لم يمكن غير ضرورية وليس ان الحد
الاوسط ضروريا في المقدمات العرضية وان كانت لا ينتج شيئا ضروريا فقد ينتج بالقوة في
بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالقوة فان كل قياس ينتج بالقوة وليس كل قياس ينتج ضروريا فاذا كان

القول مشتمل على الحكم وان لم ينتج ضروريا فانه لا يعتبر عن فائدة بل لا بد من ان ينفع فيه بان الحد الاوسط
العلم بوجوده وان لم يكن يقينيا فانما يحصل بسببه وفرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني كما انه فرق بين
معرفة ان كذا كذا او ليس يعرف لم كذا كذا او هذا او ليس ان يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة
في البرهان ثم انتج الزام الخصم وهي طلب عند ما يستنتج تسليم المقدمة وهذا بعيد عن غرض البرهان لان البرهان
لا يتوقف على الزام الخصم المقدمة بل على تسليم الحق اياها او لكنها ضرورية ولا تكون ضرورية على النحو الذي
في البرهان الا ان يكن محمولاتها مع ضرورتها ذاتية على احد وجهي الذاتي فان الضروريات التي حملها من جنس
او ما اجناسها وفصولها واما عوارضها الذاتية وما سوى ذلك فهي اما غير ضرورية واما غير ضرورية
بل عوارض مطلقة ولا يعلم منها كمية البتة واذا كان الاوسط لا صغر ذاتيا والاكبر للاوسط
ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم آخر بل من علم مقدمات خاصة مثل الهندسيات بالبراهين خاصة بالهندسة
والعدديات بالعدد ولم يجز في شيء من العلم بيان منقول وبيان غريب الا فيما سياتي كان فيه
سنوضح هذا فيكفي المقدمات مناسبة للنتيجة والله اعلم **فصل في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها وافتراق مباديها ومسائلها في حدودها المحمولة** ونقول ان لكل واحد من الصناعات
وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات ومسائل فالمبادي هي المقدمات التي منها يبرهن في تلك الصناعة
ولا يبرهن في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانها عن ان يبرهن فيها وانما يبرهن في علم فوقها
واما لدنو شانها عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء التي
انما يبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا المحمولة محمولاتها
عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضها وهي مشكوك فيها فحالها فيستبرا في ذلك العلم
والمبادي منها البرهان والمسائل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان وكان الغرض في علم يحتاج
البرهان الاعراض الذاتية والذي لاجله ذلك هو الموضوع والذي منه المبادي ونقول ان المبادي منها عامة ومنها
خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد انقسام كل مقدار الى غير النهاية
للعلم الرياضي والمبادي العامة وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق

عليه الايجاب او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا يبعد ان يقدر
فان غير الاشياء المساويات في الكتب ووجود الا غير فان المساوات لا تتغير بتغيرها والحكم
او ذو حكم الا باشتراك الاسم والمبادي الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوع
او اجزاء موضوعاتها او عوارضها الذاتية فهو المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بموضوع
او غير خاصة به بل تعم مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد وان كان استعمالها
في الصناعة تخصصها بها لان المساوي في الهندسة مساوي مقدار وفي العدد مساوي عدد
خاصة بالصناعة والمقادير في مقدمات من العلم الطبيعي وتخلف مع الوحد بعينه فان المساوات
ليس خاصا بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ولا المقادير ولانه موضوع العلم الطبيعي
ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار الى اللفظ وكل من كان شيئا مما هو من الاعراض الذاتية محمولا على
موضوع العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه في المبادي كانت المبادي خاصة كقولك كل عدد فانه
منقسم بمتساويين او غير منقسم وبين خاص يختص موضوع الزوج وان فقد منقسم
فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع فاما اذا كان الموضوع في المبادي اخص من موضوع الصناعة
او اعم منه فهو مبدأ اخر خارج المبادي الخاصة يستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة واما بالفعل وان
استعملت بالقوة استعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل استعملت بقوتها فقط فقيل ان
الكبرى كذا فكذا فقابله وهو كذا حق ولا فان كل شيء اما ان يصدق عليه السلب والايجاب فان
هذا مشهور يستغني عنه الا عند [illegible] المغالطين والمعاندين واذا استعملت بالفعل خصصت اما
في جزئيهما معا كقولنا في تخصيص المبدأ المذكور في علم الهندسة كل مقدار اما مشارك اما مباين
فقد خصصنا الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشارك المباين واما في الموضوع فكقولنا
المقدمة العامة وهو قولنا كل الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية الا ان كل مقدار المساوية لمقدار
واحد متساوية فقد خصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله وبهذا الاعتبار الذي يعني الشيء والقول

موضوعاتها

خاص

المقادير

ان المبادي من خاصة بما بين علم واحد وقسمين اما يكون خاصة بجميع ذلك العلم كله او بحسب مسألة او مسائل
او نقول انه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون ثم تحقيقه
موضوعات كثيرة تشترك في شيء يتحد به وذلك مع وجوه فانها اما ان تشترك في جنس هو المشترك مع
اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس يتحد به واما ان تشترك في مناسبة متصلة بينها اشتراك
النقطة والخط والسطح والجسم فان نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث والثالث الى
الرابع واما ان تشترك في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب اعني الاركان والمزاجات
والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال ان اخذت من موضوعات الطب لا اجزاء من موضوع الواحد
فانها تشترك في نسبتها الى الصحة وموضوعات علم النحو في نسبتها الى الاعادة واما ان تشترك في
مبدأ واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام فانها تشترك في نسبتها الى مبدأ واحد اما
طاعة الشريعة او كونها الهية وايضا فان موضوع العلم اما يكون قد اخذ على الاطلاق من جهة هو هو
وطبيعته غير مشروط فيه زيادة معنى ثم طلبت عوارضه الذاتية مطلقة مثل العدد للحساب واما ان يكون
قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا منوعة ثم طلب عوارضه
الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل الكرة في عوارض الاكر المتحركة والمسألة اما بسيطة حملية واما
مركبة شرطية والمركب يتبع البسيط فيما نورده فنقول كل مسألة بسيطة فهي تشتمل على محمول وموضوع
فلنتأمل اولا الى جهة الموضوع فنقول ان الموضوع في المسألة التي هي من علم ما اما ان يكون ذلك او في جهة
موضوعه او كان نفس موضوعه الا الاعراض الذاتية له والداخلة في حد موضوعه اما نفس موضوعه سواء كان
واحدا الموضوع او اكثر الموضوع كقولنا في الجسم ينقسم الى لا نهاية وذلك في مسائل العلم الطبيعي واما
نوع له كقولنا الهواء المحبوس في الماء يندفع الى فوق بالطبع او لا انضغاط القاسر وهل الغضب
مبدأ الدماغ او القلب والكلية من عوارض فاما من عرض في ان الموضوع كقولنا هل كل حركة
مضادة لحركة اخرى او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضافة الشمسية او عرض في
لعرض ذاتي له كقولنا هل الزمان بعد السكون فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض

فذاتي لنوع عرض له هل لابطاء الحركة تخلل سكون ام لا بل الابطاء عارض لبعض الحركات ... بعض فانه
بعض الحركات مستوية السرعة لا يتخللها البتة ولنقصد الآن ناحية المحمول فنقول ان المحمولات اما ان
على انها محمولات الانية لا التي نطلب فيها اللمية دون الانية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئا
مجتمعا منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة وان المحمولات الذاتية التي توجد في حد الشيء يجب ان تكون بينة
الوجود للشيء اذ التحقق الشيء كما قد علمت وان كان يمكن في بعضها ان يبين بحد اوسط لكن ليس كل
بيان بحد اوسط فهو قياس فان الاوليات قد يمكن ان يبين بوجه ما بحد اوسط مثلا ان يجعل
الحد الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل الاوسط حدا للاصغر فيتوسط بين الموضوع والمحمول وليس
شيء من ذلك قياسا فان القياس على التحقيق انما يكون قياسا في الاثبات والابانة اذا كان على خلاف
الشبهات ويكون قياسا في اللم اذا كان حدا في اللم وقد يجتمعان وقد يفترقان واما طلب ان
هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مجهولا لان كون الشيء طبيعة ما وكونه جنسا او فصلا
لشيء مختلفان فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن جهة اخرى هو بالقياس الى الانسان
هو فصل جنسه فيشبه ان يكون انما يشكل في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس بجنس له وهو او فصل له
او لجنسه او ليس وربما يشكل انه هل هو للانسان موجود من جهة ما هو معنى عام من شانه ان يكون جنسا او فصلا
جنسا ذاتيا اعتبر له اعتبار العموم وقد نبه الشيخ على وجه امثال هذه المجهولات المقومة الذاتيات
فمن ليس سليم الفطرة كما ينبه على المبادي الاولية والتنبيه قد يبرهن على وجه الشيء ما اذا كان عرف بعوارضه
وان لم يكن يتحقق جوهره فيعرف مثلا من جهة ما هو منسوب الى شيء او له فعل او انفعال ام لم يكن عرف ذاته مثل
انا نطلب ان النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر جنس للنفس ام لا انما نطلب هذا اذا لم يكن بعد عرفنا
النفس بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة الى البدن وكمال له وبعد رغبنا الا في حمل المحمولات
وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها شيء هو كمال كذا ومبدا كذا فلم يكن بعد عرفنا ذاتها فلم يكن عرفنا
ذاتها فوضعناها ثم طلبنا حمل جنسها عليها فاذا لم يكن وضعنا بالحقيقة ذاتها طلبنا امرا آخر عليه كذاتها ام
جنس له ذاتها ام لم يكن المحمول في طلب بالحقيقة جنسا للموضوع في النفس بل جنسا لشيء آخر محمول يعرض له هذا الذي

مطلوبا

نطلب

نطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا يكون قد حصل معنى الموضوع والمطلوب عندنا
منها اسم فقط كما نطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا لم نكن عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا انه موجود
لا في موضوع وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة وكانت هيئة لمادة لا تقوم دونها لكن
المادة بل تقوم بها وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات دون الهيئة التي فيها ولم نكن علمنا ... ولا تحقق
بدلها او كانت الهيئة لا تلحق بعد تقوم ذلك الامر الذي هو مادة لها ولم نعرف ان الصورة جوهر
لم يمكن ان نحمل لها وسطا ولكن اذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال لم ينتج ونقيس من غير خيال الى
القياس من المطلوبات في المسائل اذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها من
اعراضها الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها واعراض اعراضها وان كانت موضوعاتها من
اعراضها الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله واعراضه واعراض اعراضه
واجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجراها وقد تكون محمولات الصنف من الموضوعات عوارض
ذاتية من جنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد وعوارض ذاتية لما هو شبيه جنس كالمقوم والمفعول
العلم الطبيعي فان الفوق والتحت من العوارض الخاصة بالوجود والمفارقة اللتان اذا استعملت في العلم كانت
من العوارض الخاصة وانما لا يكون محمولة في مسائل العلم الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي غير
متحركة واما مشابهة الحركة لا مفارقة فيها وان لم تتفق حركاتها من كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي
فمتهيأة للتغير من الاضداد وغيرها واذا كان المطلوب هو اللمية دون الانية فيصلح ان يجعل مقوما حدا
اوسط تبين به مقوم آخر اذا كان الاوسط علة لوجود الآخر له او يكون الآخر اولا للاوسط وبه يكون
للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق وهو حساس ثم للانسان واقول ان كل ما لم يصح ان يكون محمولا في
المسائل فلا يصح ان يكون محمولا في المقدمات البرهانية سواء كان مبادي خاصة ومبادي عامة الا ان جنس
والفصول وما يشبهها فانه يجوز ان يكون محمولا على انواعها في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط
او فصلا والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر فيكون كما ان العرض يجوز ان يتبدا في مطالب جنسه او فصله
يجوز ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن حيث يعرض للاجناس والفصول

في جميع الحيوانات وإذا كان يمكن أن يعرض وجود العرض الذي يخص الشيء أو يخف أو يضع منه لأشياء بأن يتوسط
الفصل أو الجنس وكذلك لما كان يمكن أن يعرض نوع العرض يعرف للشيء أو يستعمل العرض أعرف للشيء بأن لم
يتوسط هذا الأعرف وإما أن يكون الأكثر معرفة الأصغر فليس يقع الآلة الوجه الجيد وهو في طلب [illegible] لأن
لما كان من حق الجنس أن لا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الأصغر ولا تعرف وجود جنسه الحيوان
عنه وكذلك الجنس كما علمت ليس مما يحمل على النوع وجها ضروريا من أحوال نسبته بل ربما أخطر معناه
بالبال ولم يخطر النوع بالبال ولم يرتفع إليه نسبة ينبغي في هذا الحد أن لم يعقب عن الذهن فيجوز أن يخطر
النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس فيجوز أن يخطر النوع بالبال مجهولا شيء ولا يخطر الجنس و
لا يعلم بالفعل بالبال فهو يحكم أنه إذا أخطر مع النوع بالبال حصل بالفعل مع ما يحمل عليه النوع فإن فرض ذلك
واحده ولم يلتفت إلى حمل النوع عليه لم يحكم بحمل الجنس بالبال ليس به فهو كما أو لم يحكم النوع بالبال كان يخطر
ولا يخطر الجنس بالبال فيكون إذا أخطر نسبته

فصل في اختلاف العلوم واشتراكها فنقول قولا مجملا

إن الاختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك بحسب ما اختلاف الموضوعات وإما في
موضوع واحد ولنفصل قسم الوجه الأول فنقول إن اختلاف موضوعات العلوم إما على الإطلاق
من غير مداخلة مثل اختلاف موضوع الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع هذا في موضوع
ذلك وإما مع مداخلة مثل أن يكون أحدهما يشارك الآخر في شيء وهذا على وجهين إما أن يكون أحد الموضوعين أعم
كالجنس والآخر أخص كالنوع أو الأعراض التي تحت النوع وإما أن يكون في الموضوع شيء مشترك مثل علم الطب
وعلم الأخلاق فإنهما يشتركان في موضوع نفس الإنسان من جهة ما الإنسان حيوان ثم يختص الطب
بالنظر في جسد الإنسان وأعضائه ويختص علم الأخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية وأما
القسم الأول من هذين النوعين فإما أن يكون العام فيه عمومه عموم الجنس وعموم اللوازم مثل
الواحد والموجود ولنؤخر الآن هذا القسم وأما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في الحركة
على أنها في الجسم والجسم على أنها من المقادير وأما الذي عمومه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع العلم الطبيعي
وموضوع الموسيقى فإن موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم نفسه ينقسم

يحمل بل

مفصل بل

قسم يجعل الأخص من جهة الأعم ونوعه جزءا تحت النظر فيه جزءا من النظر في الأعم وقسم يفرد الأخص
من الأعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الأعم ولكن يجعله علما تحته والسبب في هذا الانقسام
أن الأخص إما أن يكون إنما صار أخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما
نوعا فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال بل مطلقا وذلك مثل المخروطات
للهندسة فيكون العلم بموضوع الأخص جزءا من العلوم الذي ينظر في موضوع الأعم وإما أن يكون النظر
في الأخص إنما كان لفصل مقوم فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من
جهة بعض ما يعرض لذلك الفصل ولواحقه مثل البحث عن بدن الإنسان فإن ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط
وهذا يفرد العلم بالأخص من العلم بالأعم ويجعله علما تحته كما أن الطب ليس جزءا من العلم الطبيعي بل علم موضوع
تحته وإما أن يكون الشيء الذي صار به أخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفا وعارضا وينظر فيه من جهة
ما صار به أخص وصنفا ليبحث عن الأشياء التي هي عوارض لحقته وهذا أيضا يفرد العلم المختص بعلم غير العلم الأعم ويجعله
تحته ويجري فإن أقسام الموضوعات المختصة التي العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الأعم بل
علم تحت ذلك العلم أربعة أحدها أن يكون الشيء الذي صار أخص هو عرض من الأعراض الذاتية ويجعله
فينظر في اللواحق التي تخص الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت
العلم الطبيعي فإن الطب ينظر في بدن الإنسان وجزء من العلم الطبيعي ينظر أيضا في بدن الإنسان
لكن الجزء من العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الإنسان ينظر فيه على الإطلاق ويبحث عن عوارضه
الذاتية على الإطلاق التي تعرض له من حيث هو إنسان لا من حيث هو مشروط بقرين به وأما الطب فينظر
فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط ويبحث عن عوارضه التي له من هذه الجهة والقسم الثاني أن يكون الشيء الذي
صار أخص من الأعم عارضا غريبا ليس فيه [illegible] ولكن ينظر في ذات الموضوع لا بسبب مجردة وقد أخذ الموضوع
مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الأمر
مثل النظر في الأكر المتحركة تحت النظر في الهيئة أو الهيئة والقسم الثالث أن يكون الشيء الذي به صار أخص
من الأعم عارضا غريبا وليس يبحث في ذاته ولكن بسبب مجردة وقد خص مع ذلك الأمر شيئا واحدا ونظر

في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك النسبة به مثل النظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط
مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية وهو لذلك ليس من الهندسة بل تحت
الهندسة وهذه الاقسام الثلثة تشترك في ان الشي المقرون به العارض الموصوف هو من جملة الطبيعة
الموضوع للعلم الاعلى من العلم الاعلى فيجعل الموضوع الاخص في القسم الرابع لكنه الاخص يجرى عليه الاعم
جزو هو شي من انواعه كالنغم اذا قيس الى موضوع العلم الطبيعي فانها من جملة عوارض بعض انواع موضوع
العلم الطبيعي ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقي من حيث قد اقترن به امر غريب منها ومن
جنسها وهو العدد فطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك
كالاتفاق والاختلاف فطولبت النغم فجعلت بوضع تحت العلم الذي من جهة موضوعه بل تحت
الذي منه ما اقترن به وذلك شي وضعها الموسيقي تحت علم الحساب وانما فعل لا من جهة ذاتها
لان النظر في النغم من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض عوارض انواعه وذلك
جزو من العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر
المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العوارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر
في العلم لموضوعه اذ علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع تحت
العلم الناظر في العارض المقرون لان الموسيقي ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب ثم اما الذي
عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء الذي تحته جزوا منه لانها ليست ذاتية
على احد وجهي الذات فلا العام يوخذ في حدها ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء
منه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون ساير العلوم تحت العلم الناظر فيهما
لانه لا موضوع اعم منهما فلا يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر ولان ما ليس مبدا الموجود بعض الموجودات
هو بعض بل هو مبدا الجميع الموجود فلا يجوز ان يكون النظر فيه في علم من العلوم الجزوية [illegible] ان يكون
ينتف موضوعا لعلم جزوى لانه لا يتقرر نسبته الى كل موجود ولا هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس امرا
كليا عاما فيجب ان يكون العلم به جزوا من هذا العلم ولانا قد وضعنا ان من المبادى العلوم ما ليس مبينا بنفسه فيجب ان يكون

في علم آخر اما جزئي تحته او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي ساير العلوم يصح في
هذا العلم فلذلك كان يحسن ان جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية متصلة مثلا ان كانت الدائرة موجودة
فالمثلث المتساوي كذا او المثلث الفلاني موجود وقد صح في الفلسفة الاولى تبيين وجود المقدم فيبرهن
ان المقدم كالدائرة شي موجود فحينئذ يتم برهان ان ما تلوه موجود فكان علما من تحته الى البرهان
على غير شرط [illegible] والصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم منها الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية
في الموضوع وفي مبدا النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما تنظر في العوارض الذاتية
للموجود والواحد ومباديهما ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية والجدل
والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا تقتصر ولا واحد منهما على
عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها وهما اعم نظرا من العلوم
الجزئية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاما سفسطيا كان او مغوجا لكل بحسب صناعته وقد يفارقهما من
جهة المبدا لان الفلسفة الاولى انما تاخذ مبادئها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل فمبداه
من المقدمات المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية فمبدا امرها المقدمات المشبهة بالذائعة او اليقينية
من غير ان يكون كذلك في الحقيقة وقد يفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الفلسفة الاولى اصابة الحق اليقيني
بحسب مقدور الانسان وغاية الجدل الارتياض في الاثبات والنقض المشهور وربما لم يرد النفع
للمدنية وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل وذلك الجدل ربما كان بحسب المعاندة وربما كان بحسب النفع
والذي بحسب المعاندة فان يكون الالزام وحيا ما يسلم وان لم يكن الالزام حقا ولا صوابا واما الذي
بحسب النفع فربما كان بحق وربما كان بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية ان يرى انه بالحكمة وانه
بالباطل واعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد يكون على وجهين فانه اما ان يكون احد العلمين ينظر
في الموضوع على الاطلاق والاخر في الموضوع من جهة ما مثل ان ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الاطلاق وقد
قد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة انه يصح ويمرض واما
ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون جهة التي ينظر الاخر فيها مثل ان الجسم العالم او جرم الفلك

الجزوية دار

الانسان قدم

ينظر المنجم والطبيعي جميعا ولكن الجسم الكلي هو موضوع العلم الطبيعي بشرط وذلك الشرط هو ان
له مبدأ الحركة والسكون بالذات وينظر فيه المنجم بشرط وذلك الشرط هو ان له كما وانهما اشتركا
في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يبحث عنه من جهة ما هو كم ولواحق احوال تلحق الكم وذلك يبحث عنه
من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ الحركة وسكون على هيئة ولا يجوز ان تكون الهيئة التي تسكن عليها
السكون المتقابل مختلفا والا استحال ان تكون هيئة مختلفة في اجزائه فتكون في بعضه زاوية ولا يكون في بعضه زاوية
لان القوة الواحدة في مادة واحدة تفعل صورة متشابهة واما المهندس فيقول ان الافلاك كرية لان
مناظره كذا والخطوط التي رسمها توجب كذا فكان الطبيعي انما ينظر من جهة القوة التي فيه والمهندس
من جهة الكم الذي له فيتفق في بعض المسائل ان يتفقا الا في موضوع واحد وفي الاكثر يختلفان ويكون
منها ما ليس ان العلوم المشتركة اما ان تشترك في المبادي واما ان تشترك في الموضوعات واما في المسائل
والمشتركة في المبادي فليس نعني بها المشتركة في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي
التي تعم علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية ونحو ذلك فالشركة
اما ان تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في المبدأ الذي ذكرناه واما ان يكون المبدأ الواحد في احدهما اولا
وفي الاخر ثانيا مثل ان الهندسة وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا المبدأ لكن
الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ اولا وقبل وبعده للمناظر وكذلك
حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان
مختلفين في الموضوع بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم اعلى ويؤخذ مبدأ في علم اسفل مثل هذا يؤخذ مبدأ
للعلم الاسفل وهذا يكون مبدأ القياس ايضا واما ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل مثل
الحساب والهندسة فيجعل مسائل احدهما مبادي لمسائل الاخر فان كثيرا من المبادي للمقالة العاشرة
من كتاب الاسطقسات عددية قد برهن عليها في المقالات العددية وهذا لا يمكن الا وان يكون
بين العلمين شركة في موضوع او في جنس موضوع واما الشركة في المسائل فهي ان يكون المطلوب فيهما
جميعا محمولا لموضوع واحد والا فلا شركة وهذا الشيء لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في موضوع

بعده ل

فاذا الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث وهو الشركة في الموضوع على
جهة من الوجوه المذكورة وهي ثلاثة اما ان يكون احد الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب والعلم الطبيعي و
الهندسة والمخروطات وسائر ما اشبه ذلك واما ان يكون لكل واحد منهما موضوع غير موضوع الاخر جزء
وشيء يشاركه فيه الاخر كالطب والاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذه باعتبارين
مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذاك كما ان جسم السماء والعالم موضوع علم
الهيئة وعلم الطبيعي وقد تكون في شركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل فيها يتكلم
في نقل البرهان من علم الى علم **فصل في نقل البرهان من علم الى علم وتناوله للجزئيات تحت
الكليات وكذلك تناول الحد** نقل البرهان يقع على وجهين فيقال احدهما ان يكون شيء مأخوذ مقدمة في
علم ويكون برهانه في علم آخر فيسلم في هذا العلم وينقل برهانه الى ذلك العلم الذي يحتاج الى العلم ويقع
على وجه آخر وهو ان يكون شيء مأخوذا في علم على انه مسلم ثم يبرهن عليه ببرهان حده الاوسط من علم آخر فيكون
اجزاء القياس من حيث الحدود ومعاني الموضوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر ببراهين
الهندسة على جهة لو جعلت معها الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وكذلك
البراهين التي تقوم على الاعداد او التي في علم التأليف وان كان الحد الاوسط في هذا الاسر غير منتقل الا برهن
على ما سنبينه بعد ونحن نعني هاهنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون
احد العلمين تحت الاخر ويجب بسبب الشركة في الموضوع من شركة في اثارها اما على الاطلاق واما على
هذا الوجه هو ان يكون احدهما تحت الآخر فيجوز ان ينقل البرهان من العلم الى الاخر فيكون العلم
بعض العلة التي من على ما سنوضحه بعد واما اذا اشتركا في موضوع على الوجوه الاخرى فيمكن ان ينتفعا
في القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما له او شيئا من المقومات والاكبر
عارضا له لكان ذلك المقوم وهو المأخوذ الاول من ماخذ البراهين او كان الاوسط ذاتيا عارضا
للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا آخر او جنس عارض او فصله او شيئا مقوما له وهو المأخوذ الثاني في من
البراهين ليس يخرج عما اوضحناه كان يتكلم في العلمين واحدا وان لم يكن بهذا الاصل من القياس

موضوع غير ذا

برهانية في كليهما جميعا بل يجب اما ان يكون برهانية في احدهما غير برهانية في الآخر او كليهما غير برهانيتين اذ بينا
ان البرهان لا يتم عن احد هذين المأخذين وقد اشبعنا القول فيه ثم الحال الذي يتفق في احد
المأخذين علمان متشابهان بالموضوع او متباينان نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب ليس للمهندس
ان يبين هل الاضداد لها علم واحد او لا فان الاضداد ليس من جملة موضوعات علمه ولا من
العوارض الذاتية له او لجنسه اذا كان الامر على ما حققناه فيجب ان يعلم انه انما ينقل البرهان من علم
اعلى الى علم تحته كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر والعددية تستعمل في التأليف ويجب ان لا ينقل
تحتا علمين متباينين في الموضوعات والاعراض او يستعمل في شيء من العلوم ينظر في الاعراض
الغريبة ولا في الاعراض التي تعرض لشيء لا بما هو مثل الحسن والقبيح اذا استعملا في الشكل والخط
المقالة او الروعة بين المستقيم والمستدير فان امثال هذه وان كانت توجد بوجه ما في
الموضوعات الهندسية فليس يعرض لها بما هي هي بل هي عوارض غريبة خارجية قد يعرض لاشياء
غير الجنس الذي هو موضوعات الهندسة فهذا وقد قيل في التعليم الاول لما كان يجب ان يكون مقدمات
البرهان كلية حتى تكون يقينية لا تتغير بتغير الامور الشخصية فوجب ان تكون نتائجها كذلك كلية و
دائمة وجب ان لا يكون برهان على الاشياء الجزئية الفاسدة بل على احوالها قياس ما بل على
ان الامر هكذا اتفق فانه لا يمكن ان يحمل على انه يجب ان لا يتغير ولا ايضا بها علم الا العلم الذي بطريق
العرض واما اليقين فانما يكون بحكم الكلي الذي يعم الشخص وغيره على غير مع اتفق ان دخل هذا الشخص
تحت ذلك الحكم دخولا لا تقتضيه نفس ذلك الحكم ولا الشخص تقتضيه ودوامه تحته فليس احدهما يقتضي دوام
النسبة مع الآخر فاذن النسبة بينهما عارضة وقتا ما فالعلم اذن بالجزئي اعني بالشخص علم
بالعرض وكذلك اذا زال عن الحس وقع فيه شك لو في الذاتيات مثل انه هل زيد حيوان فانه ان
مات او فسد لم يكن حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرضنا على الفاسد برهان كانت احدى
المقدمتين غير كلية وهي الصغرى وفاسدة اما فاسدة فلان المقدمات لو كانت دائمة لكانت
النتيجة دائما فكان دائما يوصف الشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده وهذا ممتنع واما غير كلية فلان

الكلي بمقرو بهذا الشخص وقد فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية وانما يبقى الكلي محمولا ابدا او وقتا
مع الكبرى برهان وليست المقدمتان كليتين ودائمتين فاذن لا برهان على الفاسد ولا قياس
ايضا يقينيا في وقت وسنبين بعد ان كل حد فاما الكبرى مبدأ برهان او تمام برهان او
نتيجة او يكون برهانا متغيرا منقلبا ويكون الاجزاء التي للحد مشتركة بين البرهان والحد فاذن لا
عليها فلا حد ايضا للفاسدات انما يفارق كل واحد منها الاشياء خارجا عن نوعه او
لاشياء في نوعه فاما مفارقته لما هو خارج عن نوعه فبحو الكبرى المحمولات الذاتية ولكن لا يكون
ذلك لما هو هذا الشخص بل بما هو لطبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه فانما يفارقها بامور غير
ذاتية بل نحو اعراض عرضية ويمكن الكبرى مشاركة فانه في نوعه يتفق لا بانه ايضا بنوع كل واحد منها فقط
آخر عرض لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع الواحد تتفق كلها في الذاتيات فاذن لا يكون
ان يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك في نوعه الا وجب حدا يكون لما هو شخص اصلا الا
ان يقول كان في تلك العوارض عرضيات لا من ذاتيات وعن عرضيات غير محدودة واما القول
الذي من الذاتيات الذي يفرقه وبعض الخواص نوعه بل من سائر الانواع فليس هو لانه هذا الشخص بل
لان له طبيعة النوع فالحد للشخص الفاسد ايضا هو مثل البرهان والقائل ان يقول الكم قد
اشترطتم في مقدمات البرهان الكبرى كلية لا محالة ونحن قد علمنا ان من مقدمات البراهين
ما هي جزئية وذلك اذا كانت المطالب جزئية فالبرهان الجزئي ولئن كان في شرف البرهان الكلية
برهان يعطي اليقين والعلة كما ان البرهان السالب وان لم يكن في شرف البرهان الموجب فانه
برهان يعطي اليقين والعلة في كثير من الاوقات فيكون الجواب ان الكلام ليس على هذا فيقال كلي
يقابل الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على كل سواء كان على كله او بعضه او مهملا لصدق على
الموضوع كليا ويقال كلي يقابل الجزئي والمهمل ويراد به ان الحكم على موضوع كلي على كله والمقدمة
الجزئية غير الشخصية فان موضوعها كلي والبعض ايضا الذي يخص الحكم منها فان لم يكن معينا
فانه في الاكثر طبيعة كلية كقولنا بعض الحيوان ناطق فهذا الوجه الذي اشترطناه في هذا الموضع

ويدخل فيه المقدمة الجزئية ولا يدخل فيه الشخصية وقيل في التعليم الاول لان الاشيا الواجبة الوقوع اكثر في
بالعدد فقد يبرهن عليها ويحد مثل كسوف القمر فمن برهن ان ذلك الشي كيف وقع لم يقع فسادا فان برهان
وحد والجواب ان كسوف القمر على الاطلاق نوع قابلا انه مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة
وذلك النوع طبيعة معقولة كلية فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية دائمة يقينية وكذلك الكسوف
في وقت ما فانه وان اتفق ان لا يكون الا واحدا فليس نفس تصور كسوف قمري في وقت ما حاله
وصفته كذا فيمنع ان يقال على كثيرين بخلاف كسوف في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كل شهرية او
قمرية كما ان تصور معنى الشمس والقمر يمنع عن ان يقال على كثيرين على ما سلف بيان ذلك شرحه فاذا
انما صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير لا لان معناه او تصوره يمنع ان يقع فيه شركة
بل اتفق ان امور الموجودة من خارج ولا سيما انهما اي الشمس لا واحدة والقمر الا واحد
والعالم الا واحدا او عرض للكسوف ما عرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف
معين مشار اليه في وقت ما معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول ساير الفاسدات
وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف على الاطلاق فيشاركه
كل كسوف حدث وكان وكذا او جوز الوهم وجوده بعده ويقابل ان يقول ان الحاجة الى كون
مقدمات البرهان كلية لا يتبين الا بيان ان الكلي لا يتغير به اليقين فكيف صار القوم يثبتون
ان الفاسد لا برهان عليه ولا يثبتونه الا لان مقدمات البرهان كلية فالجواب ان الغرض
ليس ذلك لكن معنى القول هو انه لما كان الحكم اذا اخذ مقولا على الموضوع وليس في ايماء كل
واحد منه حين كان كليا يحتاج اليه في البرهان اعرض الحكم لتلك الاشخاص اذا كان يتغير في بعض
من الاحوال التغير ولا يقين به اذا اخذ مطلقا كذلك حال الجزئي المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع
وليس ايماء في كل وقت اذ عرض لتلك الاشخاص اذا كان يتغير في بعض من الازمنة والتغير لا
لا يقين به فكانه يقول ان السبب الذي اوقع في الامور الى شبه حاجة لان تكون مقدمات
البراهين عليها كلية والا منع اليقين هو موجود بعينه في الحكم على الشخصيات وذلك مع التغير وعدم الدوام

فلزم

فيكون الكلي مورد للشبه على العقل لا لان كونه نفس مقدمة بيان **فصل ٩ في تحقيق مناسبة**
مقدمات البراهينية ومباحث تتعلق بذلك وكيف تشترك العلوم في المطالب وقيل في التعليم الاول
انه يجب ان ليس لا تقتصر في حدود قياس البرهان على ان تكون المقدمات صادقة فقط بل يجب ان تكون مع ذلك
اولية مناسبة غير ذوات اوساط ولا على ان تكون مع ذلك محمولة على الكل فقط بل يجب مع ذلك ان تكون
مناسبة فعلى ما اشرنا اليه مرارا كثيرة فيمكن ان يكون القياس الذي اورده بروسن على تربيع الدائرة
ماخوذا من مقدمات صادقة بينة بنفسها مقولة على الكل الا انه كان ليس برهانا بينه من اجل ان
مقدماته غير مناسبة فيما انه كما علمت بالعرض من الغرض في هذا التربيع ان يبين ان دائرة ما مساوية
لشكل مستقيم الخطوط كيف كان حده او اضلاعه فانه يمكن ان يحلل الى مثلثات مثلا ثم يمكن ان يوجد
لكل مثلث مربع مساو له ويجمعها ايضا مربع واحد مساو فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة فيمكن
تربيع ذلك المربع حينئذ الدائرة فبين بروسن عرضه ذلك بان قال ان الدائرة اكبر من كل شكل
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه فيكون
مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط يقع فيها واصغر من
كل شكل مستقيم الخطوط يقع خارجا عنها فقد وجد ايضا شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة فسر في
التعليم الاول قول مجمل وهو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة المهندس بل هو عام مشترك فيه
وبوجه للاشيا الكثيرة ويطابقها وليست لتلك الاشيا مناسبة بجنس مشترك في موضوع
او جنس الموضوع وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس على الشروط البراهينية ان السبب فيه هو انه
اخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع في قوة كلامه ان الاشيا التي هي اعظم من اشيا واحدة
بعينها كالاشكال التي في الدائرة واصغر من اشيا واحدة بعينها كالاشيا المحيطة هي اشيا
متساوية اي كالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط المذكور فقال هي مقدمة غير خاصة بالاشكال بل تعم الاعداد
وبالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان غير مناسب فانظر الى هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس
وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس المقادير اعني الكم والمقدمات التي هي من هذا الجنس مستعملة في

الكم والازمنة

نخ ابروسن

نخ كالاشكال

العلوم مثل ان الكل اعظم من الجزء وان كل كم اما مساو واما ازيد واما انقص فان هذين اولا
لكم ثم للمقادير والعدد واذا اريد ان يجعلا خاصين بواحد من موضوعين فرق في المقادير ان الكل اعظم
من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل اكثر من الجزء وايضا قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار
آخر او ازيد او انقص وفي الاعداد ان كل عدد اما مساو لعدد آخر او ازيد او انقص ومن
الجنس ما يقال فيه ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية وفي الاعداد المساوية لعدد
واحد متساوية وما اشبه ذلك وجميع هذه نحو ما ذكره هذا المتناول في هذه فليس انما يستعمل
العلوم الجزئية من المبادئ مبادئ خاصة المحمولات بموضوعاتها بل ونحو من يجانسها العامة التي
تشترك فيها وتنقل من العموم الى الخصوص بما قد اشرنا اليه وهو الكل ايضا يشير بعينه المقدمة
ويقال ان من الاشكال والمقادير ذوات الاشكال التي هي اصغر من اشكال يحيط بها واكبر من
اشكال تحيط بها فهي مساوية بفعل صح مبدا ما بينها فان الغير هذا مبدا اول واحد من تلك المبادئ
الاخر بعيد مبدا الكل الوجه الذي عندي في هذا ان من المقدمة انما ينفع اذا اخذت هكذا ان
الدائرة واسطة بين اشكال لا نهاية في القوة واكثر فيها واشكال لا نهاية في القوة محيطة بها
اصغر لو واسطة هو اكبر من كل من واصغر من كل ما يحيط بها وههنا شكل مستقيم الخطوط لا تحيط
وهو اكبر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط متساويان
فان فرضت الاشكال الا بالمحيطة بها وهي الفرض غير متناهية الى الحق الكثير الوسط منها متساو من
الا انه موضع تلك الاشكال لا ترتيب فيه وهذا لا يمكن في الاشكال لان كل شكل يفرضه اصغر من
الدائرة فهناك شكل آخر ايضا اكبر منه واصغر من الدائرة يحتاج ان يقع بين الاخر وهي محيط
الاشكال بالقوة بغير نهاية فيكون صح قد اخذ فيه من وجهين احدهما في البرهان والآخر في المقدمة الهناك
فلانه يحكم على امور بالقوة وجعل منها المقدمات وليس بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير
الاشكال على ان من العوارض الذاتية بالموجود وانما ينقل من العلم الالهي ان الطرف الموجود المطلق
موجود وما يعرض له ذاته من جهة ما هو موجود لا العلوم ان طرفه اشياء التي الموجود او كانت

ازيد

لكن م

الوجه عندي في هذا ان

اخر

تلك

تلك الاشياء من شانها ان تكون بالقوة وبالفعل كالامور القابلة للتغير والحركة واما الصورة
الهندسية فانما توجد مجردة عن الهيولى ويشار اليها في الوهم والعقل بالفعل مع انها موجودة
واما الخلاف في التعاطي فهو شبيه بهذا بعينه لان ذلك المضلع المتوسط ليس يشار اليه بالفعل انما يشار
اليه على انه موجود في امور بالقوة مجهولة والبيان الذي يبين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون
الا هندسيا الا بما يجده وانما سفسطيا من العوارض الغريبة واما ظن انه مبدا اسباب
هذا القياس ليس ... مبادئ خارجة وقيل في التعليم الاول يجب ان يكون المحمول
من العوارض الذاتية او المحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا ويكون انما قام البرهان
على الشيء من جهة ما هو هو مثل لو اردنا ان نبين ان زوايا المثلث مساوية لقائمتين
فيجب ان ناخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية للمثلث او لجنس المثلث ويجب للموضوع الذي
المثلث من عوارضه الذاتية فان جاء حد اوسط من جنس آخر فيجب ان يكون من جنس يقع ويتنقل الى
ما تحته كما يقع من علم الهندسة والمناظر والحيل والموسيقى ويكون ايضا في ذلك الموضوع الذي
في موضوع بوجه ما فانه ليس من ... فيكون صح العلم الاسفل يعطي برهان ان والعلم الاعلى يعطي برهان لم
وذلك لان المقدمات تكون في العلم الاسفل ماخوذة مسلمة على سبيل موضوعات او مصادرات
غير معلومة العلة ومعلوم ان نتائجها لا تكون على الحقيقة يقينية ما لم يحصل اليقين بمقدماتها واما يحصل اليقين
بمقدماتها في العلم الاعلى او كان الاوسط انما هو بالذات في العلم الاعلى فهناك يعطى العلة وقال اسباب
الذاتية فان نقل احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى الاسفل فقد ادخل في العلم الاسفل ما ليس
وقد ظن قوم ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي العلة في المسئلة التي يعطي فيها العلم الاسفل
فيها الان وهذا غير سديد لانه على هذا التاويل يجب ان يجعل المسئلة فيهما واحدة بعينها فيكون
العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسائل ويكون لا محالة مشاركا في الامور الذاتية للموضوع في
المسئلة فيكون مشاركا في الاوسط فيكون محالا لان بين جنسين كل واحد منهما مباين لجنس الاخر في
الآخر ولا نظير فان الاثبات بهذا يعطي الان وذلك يعطي اللم يجب ان يعلم ان الاعلى انما يعطي اللم

منقسما ان

على الوجه الذي قيل او على وجه تبيناه حيث تكلمنا في حال الموسيقي والمناظر او على الوجه الذي
قيل وبالجملة فان الوجه الذي قيل في الموسيقي والمناظر فهو رخصة دعوا اليها الضرورة وقصور الانسان
عن احصاء ما يحتاج اليه في وقته فانه قد نعلم من بين بنظر نظرا فلا يحتاج الى عدة ولو كان
ذلك لكان يجري السير بين احوال الخطوط التي توجد في المناظر واحوال الاعداد التي توجد في
الموسيقي لانه علم المناظر والموسيقي من علم الهندسة والحساب وقد يجدها لاصحاب المناظر
والموسيقي ولكن لما كان [illegible] المنة الانسانية قاصرة عن [illegible] جميع المقدمات التي تحقق اليها
في المناظر والموسيقي حاجة ما اذ كان ذلك كثيرا احدا لم يمكن احدا ولا احدا ان يستوفي من اعدادها
وذلك لا يفتقر الى الاصول بحسب الفروع او يفتقر الى الاصول المشهور بها بحسب اصول لم يشعر بها بعد
فلما وقع الاحتياج في الاستنباط حاجة الى مقدمات اخرى كسر في [illegible] الفروع عن العلمين و
لحق بالعلم الذي هو منه ولنرجع الى ذكر اختلاف موضوع العلمين على اللوازم فنقول اما العلمان
المختلفان في العلو والدنو فقد الاكثر انما يتم البرهان بعطاء اللم من العلم الاعلى للاسفل [illegible] يعطي الاعلى
الاسفل مقدمات توجد مبادي البرهان ومن هذا القبيل [illegible] في احدهما برهان حده الاوسط
علة ما وفي الاخر برهان اخر حده الاوسط علة ما اخرى حتى تنتهي العلة [illegible] العلل فيكون الاسفل قد يعطي
العلة بالتمام وكثيرا ما نكتفي [illegible] من المبادي مردودة في العلمين والسبب في ذلك [illegible] قصور من
الناس عن المبالغة في التمييز مثال ذلك ان العلم الطبيعي والحكمة الاولى [illegible] كلاهما ينظر في شيء
الحركة الاولى وشبهها لكن العلم الطبيعي يعطي العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة التي
لا اختلاف فيها فتمنع ان يعرض فساد او تغير والفلسفة الاولى تعطي العلة الفاعلة المفارقة التي
هي الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التي هي الوجه المحض فالبرهان في العلمين مختلفان لكن
العلم الطبيعي مع انه اعطى برهانا فانه لا يعطي البرهان اللمي مطلقا بل اعطى ان ذلك شيء به
ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة والعلم الاعلى اعطى البرهان اللمي الدائم مطلقا واعطى
علة دوام المادة والطبيعة لا ضد لها فيه دوم مقتضاها وكذلك العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض في

ان

لولا نذ — لنفسه ذ — اولا ذ

عن كرته بالتحقيق وهو وقوع الماء في قعور منها حتى تنكشف اديمها في بعض النواحي فيكون سبب ذلك في
العلم الطبيعي ان الماء بالطبع سيال الى القعور والارض يابسة لا تتشكل بذاتها بل تحفظ
الاشكال الاتفاقية واذا اتفق لاجزائها كون وفساد بقي الفاسد فيها قعر واحد ولا يجتمع الا على
التباعد على الشكل الكري وبقي مكان لكان ابين ربوة ولكن الحكمة تقتضي الاتفاق في سائر الاسباب التي
توجب نقص جزء منها عن موضعه واما الماء والهواء وغير ذلك فشكل تجمع على شكل اذا زيد عليه او
نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا يجوز غيره لكنه مقتضى طبعه البسيط واما
في الحكمة الاولى فلكون العلة لهذا الشيء من جهة الغاية وهو ان تستقر الكائنات على مواضعها الطبيعية
والتي في جهة على البراهين على ما قضاه فهذا ما هو على الاكثر من حال معونة العلم الاعلى في اللم واما في الان فربما
افاد العلم الاعلى مبادي للان من العلم الاسفل بعد ان لا يكون تلك المبادي مستوفقة في العلم على صحة مبادي
انما تبين في العلم الاعلى او تكون تبين مبادي من العلم الاعلى لكن انما تبين بها مسائل في العلم الاعلى
ليست مبادي بها والنحو الذي فيه هذا العلم الاسفل كان بعض مسائل علم واحد يكون مبادي
بالقياس الى بعض المسائل منه بوساطة مسائل منه هي اقوى الى المبادي منها فلا يبعد ان يكون من مسائل
علم ما تبين بمبادي من علم اخر ثم يصير تلك المسائل مبادي لمسائل اخرى من ذلك العلم الاخر فيكون
هذا حال مسائل يبين في علم اسفل بمبادي من علم اعلى ثم يبين بها مسائل من علم اعلى لكن تحت المبادي
الماخوذة من العلم الاسفل لا تبين بمبادي من العلم الاعلى بوجه فذلك مثل ان يبين بالمبادي البينة بانفسها
او بالحس او بالتجربة واذا كانت مبادي ما مسائل من العلم الجزئي هي مبادي المسائل من العلم الاعلى
صارت بوساطة العلم الجزئي مبادي المسائل من العلم الاعلى لكن المبرهن على الحس والتجربة لا يعطي اللم
الاسفل ولا علم موثوق به انما يمكن ان يعطي اللم من جهة في العلم الاعلى ما كان مبنيا على المبادي البينة بنفسها
اعلم ان الامور الجزئية الحسية والتجربية هي اوثق العلوم الجزئية منها الى العلوم الكلية كان الاولى
العامة العقلية او لم يمكن المبادي المتفقية منها مبادي العلوم الكلية فان ما كان اشد عموما
فهو اولى بان يكون مبدأ للعلم الذي هو اشد عموما واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض وفي [illegible]

البراهين ذ — متساوي ذ — كعض هي مبادي ذ — بواسطة ذ — العلم ذ — بعض

فكثيرا ما يكون احد العلمين يعطيان في مسئلة واحدة بعينها برهان الان والآخر يعطي برهان اللم

مثل ان العلم الرياضي يعطي في كرية الارض برهان الان بالدليل والعلم الطبيعي يعطي برهان اللم والعلم كذلك

الفوقاني في كرية الارض وقوعها في الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضي يعطي برهان الان

والطبيعي يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيرا ما يتفق ان يكون الحد الاوسط بين العلمين في بعض العلوم التي بعضها

تحت بعض يعطي الآخر مبدا اللم كالعدد في الهندسة في مسائل المقالة العاشرة ولا يتفق في العلوم

الجزئية ان يعطي العلمان معا برهان اللم في مسئلة واحدة ونحن نحرص بعد هذا الفرق في ذلك فانا

سنوضح بعد ان العلل كم هي وانها كيف تكون حدودا وسطى واذا كانت حدودا وسطى

كيف حتى تكون معطية البرهان التام واما هاهنا فنقول انه يجب ان الاسباب اربعة مبدا حركة اي الفاعل

ومادة وموضوع ومادة جهة والصورة وما يجري مجراها والغاية وهي التمام الذي لاجله يكون الكون وله

واليه يسوق مبدا الحركة وما يجري مجراه وقد يتفق ان يجتمع هذه الاسباب كلها لشيء واحد بالذات

وربما كان الشيء ليس له من الاسباب الا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان

للشيء جميع هذه الاسباب واذا لم يكن للشيء مادة وحركة فان الفاعل الذي يقال له انه فاعل فيه آخر الفاعل

ويكون نسبته اليه نسبة داخلة في صورته وكذلك غايته فكلما هو مجرد عن المادة فانما يكون لبعض آخر

ما هو صورته فقط وتسمى العلوم المختصة بمثله علوما انتزاعية فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعيته بالذات كالعلوم

الناظرة في الموجودات التي صورها مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها ما هي انتزاعية بنحو كالعلوم

الرياضية فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات للموضوعات ولكن مفارقة الحد ولهذا

ذلك ان موضوعاتها امور غير متعينة بالنوع فان المثلث كما يكون في خشب كذلك يكون في ذهب فليس يتعين

طباعها موضوعا معينا بل كيف اتفق فليس شيء من الموضوعات التي توجد فيه داخلة في حدوده ولهذا

السبب واما الصور الطبيعية فان لكل واحدة منها مادة معينة لها بالنوع لا يمكن ان توجد تلك الصور

منها مفارقة لها ولا في مادة اخرى فطباع تلك الصور مختصة بتلك المادة فلذلك يدخل في حدوده ولها

والامور الطبيعية هي التي تجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها ثم من العلوم ان كانت الحدود الوسطى في براهينه

طباعها بدل

فطباع بدل

ماخوذة

ماخوذة من علل صورية فقط فلا يجوز ان يشترك في البرهان عليها علمان اذ لا ريب البرهان برهان

اللم واما اذا كانت له علل مختلفة فلا يمتنع ان يعطي بعض تلك الاسباب خارجة عن موضوع الصناعة

مثل السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية القصوى لها فانهما مفارقة للموجودات

الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية القصوى لها فمن وجه بجهة ومن وجه بالذات

لكنه من ذلك ما يدخل في موضوع الصناعة اما لانه نوعها الذي لها او لانه من عوارضها الذاتية

مثل السبب الفاعل والتمامي والمادي والصوري للموجودات الطبيعية دون العامة لكن مثل اسباب

الانسان نوع او اسباب جنس او اسباب نوع او جنس تحت موضوع الكليات الطبيعية او الجزئيات

التي ليست بكلية فان اسبابها الخاصة بها طبيعية ونشرح هذا فيما هو اظهر كالانسان فان الفاعل

الخ اما انسان او نطفة او قوة في نطفة وصورته فيها وهي النفس اما نوع موضوع الصناعة واما صورته

واما عرض ذاتي داخل في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن وسبب المادة

الاركان او الاخلاط او الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعي وسبب الصوري النفس وهو جنس

هو صورة ما للجسم الطبيعي وكمال له وسبب الكمال الثاني الذي يخصه وجود الكل جوهر يمكن حصوله من مبادئ

كائنة فاسدة حصول التحد من نفس وبدن حتى يكون من شأنه ان يتعرض للسعادة وهذا

الكمال من عوارض الجسم الطبيعي التي لا يمكن ان يوجد فيه غير ويشبه ان يكون الفاعل والصورة والغاية

في الامور الطبيعية واحدا بالنوع ولكن من الغاية التي هي غير الصورة في الطبيعيات خارجة من فعل الطبيعة ومن

عند مبادئ اعم من الطبيعة وغاية لذلك مثل ان فاعل الانسان انسان ما صورته انسانية وهي غاية

الفعل الطبيعي واما الكمال الآخر كالطحن الذي هو الغاية المقصودة في تعريض الاضراس للطحن فهو مقصود

عند مبدا اعم من الطبيعة واما نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعي ومقصود له فكان الغاية في الطبيعيات

قد تبان غاية هي صورة وهي نهاية حركة وتمام محرك طبيعي مثل التعريض وغاية بعد الصورة وليست الصورة

المقصودة قصدا اوليا في حركة التكوين وهي مثل الطحن وهي غاية لفعل اعم من الطبيعة وتلو للفعل

مطلق ان المادة والصورة لا يجوز ان يكونا عرضين من جنس الصناعة الطبيعية والفاعل الغاية

العلة ذا

الفاعل ذا

لفاعل ذا

ربما كان ما هو بين فان قد وجد ما هو من الاصول فيقبل اذ لا يمكن ان يبين بعض الاسباب التي
خارجة عن موضوع صناعة وواقعة في صناعة اخرى الا ان يبين في المستند برهان من علم غير
ان واذا كانت الاسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء برهان
اللم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين الا من مبادي خاصة وبهذا السبب
يغلط فيظن قوم كثير من الاشياء انها علمت بحقيقة اذا كانت المقدمات المأخوذة في قياساتها
صادقة ولا يكون علمها العلم الحقيقي اذ لا يكون مناسبة **فصل** كانه تعقيب لما سلف من الفصول
من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين في العلوم على مباديها وان ما يبين به المبدا هو المبدا
والعلم به احق من العلم بما قيل انه مبدا الا فبعض مبادي العلوم بينة بانفسها وبعضها يحتاج الى
بيان وكما ان ما هو مستحيل ان يبين في العلوم التي هي لها مبادي اول فاما البينات بانفسها
فلا يمكن ان يبين في ذلك العلم ولا في علم آخر واما ما ليس بينا بنفسه فانما يمكن ان يبين في علم آخر و
خصوصا في علم اعلى ومبادي العلم الاعلى الذي سائر العلوم تحته جميعا بينة بانفسها وبعضها قد يحوج
من علوم جزئية تحته مثلما قلنا وذلك قليل واما موضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق بوجوده وان
يتصور جميعا فما كان منه ظاهر الوجود غير محتاج مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم الا ان يشتغل
يوضع حده فقط وما كان غير ظاهر الوجود وحده معا مثل العدد والواحد والنقطة فانهم يشتغلون بوضع وجوده
انيته ووضع وجوده من جملة مبادي الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة لانه مقدمة من شكوك
فيها يبين عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين جميعا كان يتكلف وضع الامرين فضلا
وربما وضعوا الحد وحده فقط في الشيء الذي هو ظاهر الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من ذلك ان الشيء موجود
وان الحد ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات كفعلهم في فاتحة علوم الهندسة ان النقطة شيء
لا جزء له واما المحمولات الذاتية من العوارض فمن موضوعاتها فانها مطالب كما قلنا مرارا ولكن
ليس يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على سبيل البيان قبل البرهان عليها انما
يوضع في فاتحة الصناعة حدودها وان كانت خفية الحدود واما ان كانت ظاهرة الحدود فكل اوائل

بين دار

الماهية بر

والزا

والزايد والناقص وما اشبه ذلك في علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك انما يوضع حد
مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والاصم والمنطق في الهندسة والزوج والفرد والمربع و
المكعب والمستدير في الحساب فهذا القسم انما يوضع فيه الحدود فقط واما المبادي فيجب ان يكون
قد علمت من طريق التصور والتصديق جميعا لكن ليس نعلم بها علما اوليا ثم آخر اما التصديق حقيقيا واما تصديقا
وضعيا فلا بد من تصورها والا لم يمكن التصديق بها فيجب ان يكون من موضوعة الانية في نفسها وموضوعة
ماهية الاجزاء في فاتحة الصناعة الا ان يستغنى لفرط الشهرة والوضوح عن ذلك وان كانت اعم من
الصناعة تضمنت الصناعة علمها فيما قيل فان المطلوب ان يصح الى البينة على وجهها او ضعف
وضعها ولا برهان عليها في الصناعة على عوارضها الذاتية واما العوارض الذاتية فيجب حدها فقط
ان يصح اليه فلا يوضع وجوده الا عند الفراغ عند اقامة البرهان في مسئلة لتبين منه انها
موجودة لموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادي التي ليست اصولا موضوعة ولا مصادرات
فان وضعها من التكلف مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما اشبه ذلك الا ان نازع فيها منازع
فلا يتغلب لكنه اذا موضوعا او مصادرة لان مكلمة المنازعة باللسان دون العقل والقول الخارج
من القول الداخل وانما القياس الذي يتكلف احيانا في تصحيح شيء من ذلك او تبكيت مخالف فيه
من السوفسطائية فان ذلك كله نحو القول الداخل لا الخارج ومعناه عرف فيما سلف وعرف فيما
سنأنف واما المبادي التي قد تشك فيها فلا بد من ان يوضع وجودها ويفهم ماهيتها او بينها
فانها ان لم تبين بينة تصور الاجزاء او الحد فليس اتم موضوعا ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم بل انما هو وضع
تفهيم اسم فقط اللهم الا ان يسمى انسان كل موضوع في فواتح الصناعات اصولا موضوعة
بل انما الاصول الموضوعة اشياء التصديق بها وهي في نفسها مما قد يحتج منه التصديق بها او لا
توضع مع مقدمات اخرى نتيجة ويحد وليست كذلك لما قيل في التعليم الاول وهذا بلفظ التعليم الاول وليس
لا بعض السامعين في العلوم انه ربما كان من المقدمات ما شيء تعد مبدا العلم كلا او مسئلة منه
ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة فكان سبيل مثالا وقد مر في العلوم اصولا موضوعة ومقدمات

لسبيين دار

موجوده دار

كانه يتدرج منها الى حساب شيء ما ويقول المهندس نقول ان خط اب لا عرض له وهو مستقيم ولا يكون
كذلك ومثل ا ب ج مستقيم الخطوط مثلث وهي الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك بل يكون كاذبا فيما يقول
يروم مع ذلك انتاج شيء صادق وانما يكون كاذبا لان ذلك الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما
في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي الاضلاع في الحقيقة فيجيب فيقال ان هذا الخط المخطوط والمثلث
المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان اليه فالبرهان هو على خط بالحقيقة ولا ذلك المثلث
يكون متساوي الاضلاع المستقيمة بل انما خط ذلك وشكل هذا اعانة للذهن بسبب التخيل و
اما البرهان فهو على المعقول من المحسوس والمتخيل ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد من التخيل لما
احتيج الى تشكيل البتة فقد بان ان الامور الموضوعة مصدق بها او على التصديق بالشيء وبالنقط
ولا كذلك الحد ايضا وقيل ان كل اصل موضوع هو مصادرة كلها او جزئيها وليس شيء منها الحد والمصادرة
ولا جزئية فليس شيء من الاصول الموضوعة بحد ... ولا حاجة لنا بهذا البيان بعد ما قيل ولان قوما حسبوا
ان موضوعات العلوم هي صور مفارقة لكل نوع مثال يشبهه وذلك المثال قائم بذاته عقلي موجود
لا في مادة فيجري الى ان يقع الشك في محله وحقه من جهة ما يتعلق بالبرهان ويجب ان نذكر اولا الذي
جرا اولئك على هذا الظن فنقول ان ما اوقع اولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس قاسوه
فقالوا ان جميع العلوم كلها انما ينظر في موجودات ما فالمعدوم لا فائدة في النظر فيها والموجودات
اما واقعة تحت الكون والتغير واما ابدا على وجه غير متغير وايضا اما محسوسة واما معقولة والكائنات
لا برهان عليها ولا حد لها والمحسوسات ليست ايضا بهذه الصفة ... ولا تحد من جهة ما هي محسوسة
وشخصية من جهة طبيعة عقلية فلو كان البرهان يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس المحسوسة من جهة
ما انها شمس مجردة عن سائر العوارض اللاحقة لها ومن الشخصية العارضة لها وكذلك الحد ليس لها
من جهة ما هي هذه الشمس فاذا كان كذلك كان البرهان على صورة معقولة مجردة عن المادة فلا تكون
محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك الحد فبعضهم وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم للعدديات
والصور الهندسية وبالجملة للصور التعليمية ومن الطبيعية وترقى اليها الطبيعة وكان ماخذ هؤلاء

ان دل

مخطط



في الاحتجاج شيئا آخر وهو ان من يستغنيه عن المادة في الحد وكذلك في الوجود قالوا واما ما
يضعه الرياضي من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه والخط والشكل الحقيقي عقلي وعليه البرهان
وقوم اقروا الهندسيات عن العدديات وجعلوا العدديات مبدأ الهندسيات واما افلاطون
فجعل الصور المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات قسما اولا كانت مجردة مثلا واذا
اقترنت بالمادة صور الطبيعية وجميع هذا باطل فان الصور الطبيعية لا تقوم حدا وجودها عن
المادة والصور التعليمية لا تقوم الا بمادة وان كانت تحد لا بالمادة والكلام في ابطال هذه الاراء
والقياسات الداعية اليها انما هو في الصناعة الفلسفة الاولى دون المنطق وعلوم اخرى
بل يجب في المنطق بوجه من الوجوه ان نبين ان ... موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان
ولا هي موضوعة لهذه البراهين التي نحن في تعليمها لان هذه البراهين وان كانت لذات واوائل
لامور عقلية كلية فانها ثابتة وبالعرض للمحسوسات والفاسدات فان كل حكم يصح على الشمس المطلقة
يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح على الاطلاق فيصح على هذا ... وان صح ان كل انسان حيوان
صح على هذا الانسان انه حيوان والبرهان ان ما لا بد منه الكلي فيه قول كلي لكن ليس مثلا الكثرة
بان يعطي اسمه وحده للكثرة الجزئية ويمكن ان يحمل الكلي فيه المحكوم عليه بالحكم الكلي حدا او وسطا موجبا
للكثرة بان الاسم والحد فيما يحكم عليه حكم على الكثرة واما الصور فانها ان كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها
حكما على الكثرة من الجزئيات الشخصية فلا يمكن ان يعين حدودا واوسطا في اثبات شيء على الكثرة من الجزئيات
الشخصية وذلك لان الشيء ... انها يعطي الكثرة اسمها فلا يمكن ان يقول انها تعطيها حدودا
لانه ليس شيء من الجزئيات بصورة عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصورة المفارقة
وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان المحسوس يحمل عليها طبيعة الانسان العقلي وهذا الانسان
حيوان ناطق مائت وذلك لا حيوان ولا ناطق الا باشتراك الاسم ولا مائت فكيف يكون شيء من
هذا انسانا كذلك ... انه حيوان فاذن الصورة المثالية لا تعطي اسمها وحدودها معا للكثرة
والجزئيات فلا يصح ان تحد حدودا واوسطا في برهان على الجزئيات وان كان ذلك البرهان

برهان بالعرض وكذلك لا يجوز ان يكون حدودا اكبر واما انها ليست حدودا اصغر فلان الحدود
الصغرى اما ان يكون اعيان الموجودات المبحوث عن احوالها واما امور الحكم عليها بوجه ما على اعيان
الموجودات وليست اعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ولا هي انفسها امور الحكم عليها بوجه
على اعيان تلك الموجودات لا تحتاج ان يكون حدودا اوسطى وقد بينا انها لا تكون حدودا اوسطى و
هي انفسها الموضوعات الاولية لهذه العلوم حتى يكون انما تطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا انما
انما نطلب اعراضا ذاتية لامور هي اما اعيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان وليست المثل على
احد الحكمين فليست الصور والمثل المفارقة اذا داخلة في موضوعات البراهين ولا في مباديها بوجه

يتلوه **المقالة الثالثة من الفن الخامس من المنطق** وهي تشتمل على تسعة فصول

فصل ١ في المبادي والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف تقع في العلوم
فصل ٢ في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع اجتماع في ان الرياضية بعيدة عن
الغلط وغيرها غير بعيدة منه وبيان اختلاف ما ذكر في التحليل والتركيب **فصل ٣** في استيفاء
القول على برهان لم وان وشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم وعلمين **فصل ٤**
في فضيلة بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاكثر **فصل ٥**
في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعاني وكيف تكتسب المعقولات وذكر المفردات في التركيب
الاول منها كيف ينتهي اليه تحليل القياسات **فصل ٦** في حكاية ما قيل في التعليم الاول من
تناهي اجزاء القياسات والاوساط الموجبة والسالبة **فصل ٧** في ان البرهان الكلي و
الموجب المستقيم افضل من مقابله **فصل ٨** في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها
في المبادي والموضوعات **فصل ٩** في حال العلم والظن وشركهما وتباينهما وفي
تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة

فصل ١ في المبادي
والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف تقع في العلوم المبادي الواجب قبولها وخصوصا
المبدأ الاول الذي منه تتشعب كلها اعني قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق عليه

السالبة ليس مما يقع في العلوم وضعا بالفعل الا على سبيل المغالطة والتشكيك الى ان يقع فيها
على ما قيل في التعليم الاول على وجهين شنيع وحجة لئن يعتبر وقد تمثل لتصديق بالمقدمة الكبرى لمعتبر شنعة في النتيجة
وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة فلا يجوز ان يصدق سالبة او كانت سالبة فلا يجوز
ان تكون موجبة لتكون النتيجة بهذه الحال فهذا الاعتقاد يعتقده ايضا وان المغالطة يغتر لانه يعلم انه اذا
موجب فليس بسالب او هو سالب فليس بموجب البتة وان السلب والايجاب لا يجتمعان ولا
يصدق فيه احدهما فلا يحتاج الى التصريح به وانما يكون في القوة في نسبة الاوسط الى الاكبر او الاكبر
او الاصغر الى الاكبر في النتيجة من غير عكس فانك اذا كنت تقف في الاكبر مثلا وكل ب ا حيوان فلان
انه ثبت وليس بليس بحيوان انتج ان الكاتب حيوان و ... وليس بليس بحيوان ويجوز
حمل موضوعا كالحكم المحمول فليس موضوعا لمقابله والامر جهة المحمول فليس ليستمر ... فيكون محمولا في
القياس محمولا على الاثبات وليس محمولا الا على ما ليس بانسان او يكون محمولا في النتيجة محمولا على الكاتب
وليس محمولا على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز ان يحمل على موضوعات ليست بعضها
بعضا ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات ليست بعضها غير بعض فهذا وجه واحد والوجه الثاني كما قال
في التحليل انه الحكم في قولنا ان اب ليس ح دقا وقولنا ليس اب فيكون هذا المبدأ الذي يجري في ذكره صغيرا
وفي قوة الكبرى ولكنه يفعل بعد قولنا ذلك لان كل شيء اما ان يصدق عليه موجب والسالب والوجه الثالث
يخالف الوجهين جميعا فانه ليس من جهة القوة فيه هذا المبدأ على انه نافع في كبرى مقدمة كما في الكاذب ولا يحمل في الكبرى
كما في النتيجة من يحمل اما موضوعه واما موضوعه ومحموله معا كقولك كل مقدار اما مباين واما مشارك
فما اخذ دون هذا الامر شيئا خاصا بالصناعة وهو المقدار وعدل الموجب موجبا خاصا بالصناعة وهو
المشارك وعدل السالب الى ما هو خاص بالصناعة وهو المباين لانك لا تحتاج الى ان تأخذ هذا المبدأ حتى ينتفع
نفعا مشتركا في كل علم بحيث ينتفع في ذلك العلم خاصة فان ذلك يخفيك في العلوم العامة الكلية وفيما
تشترك العلوم فيها الاعلى انها في البيان ان الموضوعات اولية البيان واما مبين وهو السابق على
انها من الذي منه البيان وهي المستعملة من جهة ان كل قول مشهور ايضا وهي الافضل تشارك كل علم

فما اخذ فيه هذا

المسائل كما يشارك في المبادي الى جب قسمولها وكما يشارك في الموضوعات فانه يختص بموضوع

كما يجعل الجسم محدود النظر في شيء من الوجوه وكل علم فانه محدود النظر في الوجوه شيئه من الموضوعات و

المبادي والمسائل واما بيان ان الجدل ليس محدود النظر في الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد

يبحث عن احوال بل يجمع عنده سواء او البرهان يقتصر عليه واما بيان انه ليس محدود النظر في المسائل

فذلك من وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسائل الذاتية بموضوع الذي يبحث عن احواله في الوقت

بل في الغريبة ايضا قيل الجسم ينظر هل الخط المستقيم اذا قام على خط كان كذا او كذا من خواص

المستدير او ليس وهل يضاد المستدير او ليس ومع ذلك فانه قد يتفق ان يصير الضدين والنقيضين

متقابلين فيسير في وقت من المشهورات كلا واحد منها جدلي على ما يستعمل حيث يتكلم في احد

ليس من المشهورات ان النفس لا تموت وتارة يكون منها ان النفس تموت واما بيان انه ليس

ايضا محدود النظر في المبادي فذلك من وجهين احدهما انه لا يقتصر على المبادي الذاتية بل يتركب كيف اتفق

انه يوجد المبادي الاولية الصادقة والمشهورات الكاذبة ومصادرة ما يتسلم من الخصم

واحد من متقابلين مبدا في قياس ذلك في وقت وضدها في وقت على ما علمت واما البرهان فانه محدود

الموضوع محدود المسئلة والذي ... محدود المبادي التي منها يبين ويمكن ان يكون

هو انه ليس في العلوم مسئلة عن طرفي النقيض وذلك ان السؤال الذي يقع فيها بحقيقة هو ان يكون

في تسليم الطرفين معا عند السائل فانها كان حاز واستمر في عقد قياسه والنتائج المنتج اذا

سلم له الواحد المعين النافع له في عقد قياسه انتفع به وان سلم مقابله سكت لا يمكنه الا

فلا يكون السؤال فائدة اذا كان انما ينتفع بالواحد فيجب ان يأخذه اخذا من غير مسئلة ولكن قد يعلق

مسئلة عليه على وجهين احدهما ينتفع في التعليم والتعلم وهو اصطلاح في النقيض العلوم انه هو

لا بعد او ... على سبيل التقرير والتعديد لا على سبيل المسائل الجدلية والثاني في

المخاطبات الامتحانية التي تكون في العلوم ولا سيما فيها تسليم احد طرفي النقيض ... مستعمل المسئلة

الامتحانية فانها من وجه علمية ومن وجه ليست علمية فانها علمية من جهة ان مبادئها مناسبة

فانه دار

بمجرد المبادي دار

من جهة ان الغرض فيها ليس اثبات علم فذلك اذا حققت لم يكن مسئلة علمية بل انه

متعلقة بالمسائل العلمية المطلقة محدود وليس كل سؤال هندسيا او طبيا او حسابيا وان كان

من العلوم الاخرى المسئلة الهندسية مثلا انما هي ما عن مقدمة منتج وبانت الطرق التي

ويراد ان يبان بها غيرها فذلك من مبدا خاص بالمط واما عن مبدا عام لمسائل الهندسية خاص

بالهندسة تبين بها المطالب الهندسية ولا يبين هو من الهندسة وكذلك الحال في المسئلة المنظورة

الا انه مناظرة خاصة تبين فيها او يكون هندسية وهو مبدا العلم الناظر فان مبادئ

فكذلك مسائل هندسية هي مبادي مناظرة بعضه ووجه مسائل هندسية واما انه كيف ذلك

هندسية هي التي مسائل هندسية فذلك على وجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية لانها

مسائل وهي هندسية لانها نافعة في الهندسة فكذلك المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية

واما المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى انها مسائل هي من الهندسة وقد فهم هذا الموضع من التعليم الاول

على وجه اخر وهو انه يمكن ان يكون المسئلة من وجه هندسية مع انها مثل المناظر فهي من المناظر وليست مناظرية

بل هندسية ويكون المسئلة من وجه اخر هندسية اذا كانت هندسية صرفة وغير مضافة الى

علم اخر وهذا التاويل ليس بجيد ولا بين الامرين تباين بفرقان بل انما غرض المسئلة

الا المطالب المسئلة التي توجد مقدمة في ذلك مبدا الانهم بيانه في ذلك العلم ومن ذلك ما

يبحث في ذلك العلم ويبين به غيره ايضا فالمبادي مسائل هندسية اي مسائل نافعة في الهندسة والمطالب

مسائل هندسية اي مسائل من الهندسة وليس كل منها مسائل هندسية بنوع واحد وان كانا

من حيث هما نافعان في مطالب اخرى من الهندسة لا يختلفان وان حققت اعتبار معنى المسائل

فلا يجوز ان يكون المبدا مسئلة العلم الذي هو مبدا فيه لان المسئلة في علم ما جزء من ذلك العلم

والمسائل متميزة من المبادي وليس احد من اصحاب العلوم يمكنه ان يبين مبادئه من جهة ما هو صاحب علمه

فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مبادئه والمناظر من جهة ما هو مناظر كذلك وان

تكلف المناظر في ذلك مبادئه فقد صار مهندسا ومن جهة الهندسة ما بين مبادئه

ذلك في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف يبين مباديه ومبادي جميع العلوم
يبين في علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين مباديه فكذلك لا كلام
له مع من يناقض مباديه ولا كلام له مع من لا يسلم مباديه ولا يلزمه ايضا ان يجيب عن كل مسئلة
بل انما يلزمه ان كان مهندسا ان يجيب عن المسئلة الهندسية وصاحب علم ما ان يجيب عن
ما هو الجيد في السائل الذي يعرف [illegible] فاذا كان السائل انما يخاطب المهندس في
امور هندسية مبنية على مبادي الهندسة فهو مصيب في الاقل [illegible] لا انه مطلوب تكلف في
الهندسة بالذات بل [illegible] في ذلك ان يجيب المهندس فانه لا كلام له مع من ليس بمهندس
فان كلمه فيما ليس [illegible] يجري مجراه [illegible] ثم ان المسئلة التي ليست علمية اي ليست مثلا هندسية
على وجهين احدهما ان تكون بحيث خارجة عن ذلك العلم والآخر ان تكون بوجه ما متعلقة فيه مثل ان
يسال في الهندسة عن الاضداد [illegible] علمها واحد فقال [illegible] مسئلة في حق الفلسفة الاولى او من
عددين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع من عددين مربعين مربع فقد سال مسئلة حسابية او مثلا
هل [illegible] الذي بالكرة والاربعة متفقان فقد سال مسئلة طبيعية [illegible] في الهندسة
كانت مسئلة غير هندسية على الاطلاق [illegible] جهل [illegible] كان جهله غير هندسي على الاطلاق
وفرق بين الخطأ والجهل المطلق [illegible] موضعه [illegible] خطأ [illegible] ان
السائل سال [illegible] سبيل التقرير [illegible] خطأ [illegible] بينا [illegible]
متساويين [illegible] مسئلة [illegible] هندسيا [illegible] اللفظ [illegible] هندسيا من جهة
كانا هندسيين من جهة وذلك [illegible] غير الهندسي [illegible] بعض السائل العام [illegible] ان
لعدم القوة في الشيء كقولنا ان النقطة لا وزن لها ولا نهاية لها وان اللون غير مسموع و[illegible]
بعض السائل [illegible] للقوة كقولنا [illegible] الذي [illegible] ان [illegible] انه ليس [illegible] في المسئلة الغير
الهندسي والنظر الغير الهندسي على الوجه الاول [illegible] حدود [illegible] هندسية او [illegible]
هندسية مثل قولنا ان [illegible] الكرة والاربعة متفقان [illegible] فان [illegible]

لا يمكن [illegible] مسئلة هندسية او ظن هندسي [illegible] الذي هو الايجاب والسلب في
[illegible] هندسيا [illegible] الوجه الثالث [illegible] لا يمكن [illegible] بسبب
ان [illegible] لا [illegible] ولكن [illegible] هندسية [illegible]
كانت ليست [illegible] لا [illegible] ان [illegible] النسبة لا ايجابية [illegible]
لا نسبة سلبية [illegible] الواقع [illegible] وكذا [illegible] صارت المسئلة [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible] وبالفعل [illegible] كانت [illegible]
موضوع واحد وجنس [illegible] ليس [illegible] مسئلة هندسية او ظن هندسي

فصل في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية وفي ان الرياضي بعيدة [illegible] الغلط وغير [illegible]

بعيدة منه وبيان اختلاف ما [illegible] والتركيب [illegible]
[illegible] العلم [illegible] مفاده [illegible] العلم [illegible] الوجه الثالث [illegible]
الا [illegible] في التعاليم [illegible] الجدل [illegible] الناس
[illegible] القياس [illegible]
اللفظ [illegible]
[illegible] في الشكل [illegible] القسم [illegible] في التعليميات لان الالفاظ معاني
الهندسية [illegible] معنى [illegible] اللفظ [illegible] معنى مفهوم [illegible]
[illegible] تلك الالفاظ [illegible] اللفظ [illegible] معنى [illegible]
في الوهم خيال [illegible] ذلك المعنى [illegible] الذهن [illegible]
[illegible] العلوم [illegible]
[illegible] الالفاظ [illegible] المعنى [illegible] والنفس غير [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] في الذهن [illegible] الخيال [illegible] في الذهن [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] التعليميات [illegible] التعليميات [illegible] لذلك

ما مارست المسائل الرياضية بصعب تعلمها الا لمن يشكل اشكالا مجهولا مقدمة بحروف ليكون ذلك
مقوية للخيال وتقوية اذ كان الاتحاف منه ذلك فيما يجري في العلوم الاخرى واما في العلوم
الاخرى فاذا لم يكن معونة فيها من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة تزاحم
الذهن من يحصل الخيال ان وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه فيكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة وربما
كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون هذا الالتباس المتعذر في هذا الاكثر من استعمال لفظ الدور واحد او
لفظ الدائر فان شهرة لفظ الدائر هو الشكل المسطح محدودة بمعنى وعند الخيال ... ما ارتسم
فيكاد يقع عنده ان الدائر هو شكل والشعر الدائر الا اجزاء بعضها على بعض والتباع الدور من مفهوم لفظ
الدائر في جميعها قريب من مفهوم اللفظ المتواطئ فيشكل صدق قول القائل كل دائر شكل وربما
ظن انه ان ليس كل دائر شكلا فيكون شكل هو سببا للغلط فيها الا لمن ارتسم وغيره ذلك
لما كان وقوع اسم الدائر وما اشبه الدائر على اشياء جمعها في بعض لمن يريد الحكم مقدمة
واحدة وجب ان ليس لا يناقض قول القائل حدا بانه ان كان ليس شيء او غيره ان كل دائر شكل كونه
تخيل الدائر بحسب المشهور معنى واحدا فلا يكون بحسب المشهور لفظا مشتركا يناقضه ... ان الدائر
الشهرة ليس بشكل لان المناقضة مقدمة بنفسها ومناقضة بالقياس الى غيرها او ما لم يصر اولا مقدمة
ينتقض بها الصحيح انه يصير مناقضة لغيرها ولا يكون الكلام مقدمة وليس معنى الدائر فيها محصورا فاذا
حصل معناها وحصل معنى قول القائل كل دائر شكل لم يكن مناقضة لما حمل انما يظن انها مناقضة على
احد الوجهين اللذين بيناهما لا كون في الحقيقة مقدمة او لا يصير الى مناقضة فيه مقدمة بانه يمكن احدة قولهم كل دائر
شكل على معنى ما ويسمى دائرا على معنى لا كون الا معنى الدائر وكلا الامرين شيئان الكن ... مناقضة
فان المناقضة مقدمة صحيحة في انها مقدمة مقابلة لمقدمة صحيحة في انها مقدمة فاما المقدمة منقضة
انها غير مناقضة ولا مناقضة ولنرجع الى ما نحكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم من التعليم
فنقول ان الرياضية انما يستعمل فيها في اكثر الامر الشكل الاول ومن ضروب الشكل الاول وربما استعمل الشكل
الثاني فلا يقع فيه مغالطة بتأليف القياس الا في حدث النادر جدا واما الجدل فكثيرا ما يستعمل فيها قياسات

غيرمنتجة نتيجة اخرى اعلانه منصرف في الاشكال وفي الضروب ويستعمل بحقير وجملة وخصوصا
التأليف الكائن من هو جزء في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل ... منهم فيلقا ان يبين
ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة بانهم يقولون النار سريعة التولد والتزيد وكثيرة الاضعاف في
النسبة سريع التولد والتزيد فينتج ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة فان ... الصورة غير منتجة
الحقيقة وان كانت قد تعد منتجة في الظاهر وانما يمكن ان يسمع انها منتجة في بعض المواضع بسبب المادة
اذا كانت المقدمة متساوية المحمول والموضوع فيمكن ان ينعكس كبرى الجدلية فيرجع الى الشكل الاول والجدل
والتعاليم يتخالفان غاية التخالف في التحليل بالعكس وذلك لان التعاليم توجد محمولات مساوية
لحدودها وما يلزم من العوارض بسبب الحدود ودون العوارض التي تعرض للاشياء لانها من جهة ما هي
من حيث انها حدودها وكلها محدود ومحصور معلومة واكثرها ينعكس فان كان مطلوب ... ان يطلب
له قياس من طريق التحليل بالعكس طلب منه اوحى الطرفين هو على الشريطة المذكورة ... محدودة
معلومة فيضاف ... فيكون سبيل التحليل فيها سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس سبيل
التحليل فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لان ما هو عكس سبيل سهل سهل وبطريق التركيب ... من
... لا بد من ... المقدمة ذات وسط ... واعتبارها الا بعد ايضا ... القضايا
القريبة منها ويكون التزيد فيها ربما محدودا او الطريق منهجا واما الجدل ... في جميع هذا الاحوال
فيحيا التحليل بالعكس ... لان الاوساط يكون امورا اكثر مشوشة فانها تكون امورا ...
ويكون من العرضيات ... مشهورة فيتضاعف مطالب الاوساط فيصعب تحليلها
ليس لها يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق وفي الصادقة منها لانها قد ينتج منها ... اذا
كانت مشهورة او مسلمة او منتجة فيها ولولا ذلك لكانت ... وجه واحد وهو انها كانت تكون
منفردة مع الصادقات واما ما يا في التركيب لان التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب لان التركيب
منه ليس يكون على تأليف مستقيم ... ذات اوساط ... على نظام ... كيف اتفق ...
اوساط اتفقت وربما عكس الترتيب في الجدل الفحص ... في الجدل مقدمة منتجة لمكان المقدمة ... بيان بها

فلا نرى باسا في كثير من مطلوبه انما يتوصل اليه بالف وسط في مدة طويلة فهو بعيد من التركيب الذي ...

ولا نرى باسا في العدد الذي فيه الف اوساط وحدود ومقدمات لا تحصى الا ان المدة فراغ ونحو ذلك نعم ... البعيد

فصل في استيناف القول على برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما واختلافهما في

علم وعلمين وقد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان ان وبرهان لم وكيف يصير برهان ان

برهان لم ونعني الآن ان نكمل ما قد فرغ في التعليم الاول فنقول ان الحد الاوسط قد يقع في برهان ان

لم يعط وجه ... احد ما لم يكن وسطا او احدا بعينه فيكون عليه قياس احدهما لا يكون فيه وقف فيه العلة

... لا لم يوجد ... لذاته ويكون من العلة قد وقف في الآخر فيشترك القياسان في ان يكون ... واحد

اعطى العلة ... فان في شيء بين احدهما ان احد القياسين اعطى العلة البعيدة والثاني

اعطى العلة القريبة والثالث منهما ان احد القياسين فيه مقدمة تحتاج الى متوسط وهو العلة القريبة

معلول الاقرب فيه ... لم يعط فيها اللم المحقق والآخر ليس فيه مقدمة محتاجة الى ذلك فهذا احد الوجهين

المكثر وسيتبين تفسيره بعد واما الوجه الثاني فان الاكثر فيه اعطى وكون قياس منهما لا ... العلة البعيدة

ويكون اعطى في احدهما ما ليس علة ... فانه قد يكون الحد الاوسط ليس علة ... على الحد الاخير من المقدمة ...

كان ما ليس علة معلولا للاخر كلمع الكواكب الذي هو معلول البعد وهو ما ينعكس على العلة ...

ومثل حمة تزيد ضوء القمر الذي هو معلول كرية وهو ما ينعكس على العلة ... الا ان كان ما ليس القمر

معلولا او لا علة مثل ثبات الهالة على نجوم المطر في السحاب الذي ... الهالة فانه اولا ... معلول

منعكس ... لم يجب ذلك ... متعلق ... مثل ... الى السبب

الاستصباح او كان اخص مثل ... العلامة على ما بين فتبين انه يمكن ان يبين

بجمع العلة و ... العلامة ويمكن ان يبين بالعكس مع انه يتوقف الامر على الاعرف فان الاعرف

مع او العلامة لا احد الامرين كان ... الاوسط ... او وسط ... فكان ذلك وجها من

وجوه البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة منبثة غير لامعة وكل منبث غير لامع فهو قريب فالكواكب

المتحيرة قريبة ... الكواكب الثابتة منبثة لامعة وكل منبث لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة

بعيدة ... وفي ... التركيب ... وقد ذكر في بعض مقدمات الجدل الذي ...

... فيهما وعند القياس ... بحسب التركيب ... فيحصل التركيب ... التحليل ...

المباحثة على ... وهذا ... التحليل فيختلط تركيبه بالتحليل واما ... في ...

وهذا الموضع ... انه ... البرهان التعليمي ... لا يتوسط على ...

بل ... خارج ... الى غير النهاية او ... فينقطع ... الا ...

حين ... مثل ... وبين اولا ان العدد الفرد ... محدود

بتوسط انه عدد ... ثم يبين انه ... فلا يكون ...

في الحد بين الاوسط ... الفرد في ... احدهما ... ويمكن ... انه ... فيكون

كانه يقول ... في نتائج ... ليس ... على الاستقامة فقط ... بعد على

الاستقامة وتارة بعدول الى جانب ... في اوساط المقدمات نتائج ... كثيرة

... مثل انه ... الاكبر ... واحد ... فنقول ان كل عدد فرد

الاصغر فهو عدد ... الاوسط ... فهو عدد ... محدود ...

ونقول ... العدد الزوج ... الاصغر عدد زوج ... فهو عدد ... محدود ... او

محدود ... القياس ... النتيجة ... في الحد الاكبر ...

هنا الى جانب ... القياس ... النتيجة ... انه ... جانب ... الذي

اكثر قياساته على ... التعليم ... اذا ... المنعكس الحد ... لان ... ان ...

يليق بالجدليين من حيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين ... هذا الموضع من التعليم

الاول ... على عكسه ... الجدل ... اكثر ... واكثر ... فاذا ...

نتائج ... الا ... الكلام ... المسائل ... ذلك

لانه لا يحتاج في كل مسئلة الى قياس ... بين ... الف وسط لا يمكن ... منقطع

في مدة ... يحتاج الى اوساط كثيرة جدا ... الفاسد ...

ثم كون احدهما اللامع و سببه و معلوم ان ذلك البعد و بها القرب يعني لكن في تلك القمر بعيد
ضوءه كذا و كذا و كل ما هو بعيد ضوءه كذا و كذا فهو كري فالقمر كري فهذا ايضا الحد الاوسط فيه معلول للاكبر
فهذه امثلة القرب ثلاثة من برهان ان و لو ان كرية و الكبرى كانت اعرف منه من الحد الاوسط و لو
فكان القرب و البعد المتحيرة و ان ثبتية اعرف من اللامع و اللاامع و الكرية اعرف للقمر من نيته قبول
الضوء لكان يمكن ان يجعل برهان لم بعض هذه الحدود الاوسط فيقال ان الكواكب المتحيرة قريبة الضوء و كل
قريب الضوء فانه لا يلمع او يقال ان القمر كري و كل كري فانه يقبل الضوء هكذا فكان هذا برهان لم
ثم على انه يجوز ان نعلم اولا ان يلمع ثم نعقب فنعلم القرب بعده فلا يكون هو الا ان الاول
لم يطلب فيه لم البتة و اما الثاني فلم يطلب فيه ان البتة فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب
و ليس مصادرة على المطلوب فقد امثال هذه من هو او منعكس يمكن في علم واحد ان يعلم ان حرف اولا
ثم يعلم لم حرف ثانيا من سواء او بحاجتنا نساعنا فيما من تقديم و تأخير و زيادة و نقصان مثال ان يعلم بالعلم
الرصدي ان القمر كري الشكل لا ينبسط كذا و كذا فيكون هذا محفوظا ثم يتعرف من علم الطبيعي ان الاجرام
السماوية يجب ان تكون مختصة بالاشكال الكرية من جهة برهان طبيعي يعطي اللم و لان جسما ان يحيا كذلك
فاما ان يتشكل على هذا الشكل الذي ارتسمت في ذاتيته و اما ان يحمل لميته و قد يمكن شيء في ذلك من
وجه آخر و ذلك لانه قد يمكن ان تكون للشيء الواحد معلولات و لوازم متقارنة لا تترتب و لا معلولات شيء الى شيء
يكون معلولين لشيء واحد و تكون منعكسة عليه و يكون له ايضا عن ذاتيته منعكسة عليه تكون مع وجوده
المعلولات و اللوازم لو فرض ما هو اعرف من وجود الشيء له فاخذ الحد الاوسط من الغير كان برهانا ان
و ان معا و ان جعل من اللوازم و المعلولات كان برهان ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد
من وجهين آخر فيه قد يتفق ان تشعب تجعل اصح الوجه الذي يكون مواد و مشتركا فيهما الا ان لكن
يجري الامر في الامرين على العكس و الوجه الثالث الذي يكون مواده مختلفة فيهما و اخذ اخذ المختلفين
الذي ليس هو العلة وسطا ان فاعطي برهان ان اخذ منهما الذي هو العلة و لم يعط فيه هذا الوجه
يجب ان نفسر هذا الموضع حتى يمكن الان و العلم للشيء الواحد الذي يفسره قوم آخرون يكون في اللمية

لشيء و اللم لشيء آخر و نرجع الى تفصيل القسم الذي لا يكون في احد قياسيه علة قريبة اما الذي لا يكون
فيه علة قريبة فقد قيل في التعليم الاول على هذا النمط و تفسيره ان الاشياء التي توضع الاوسط فيها خارجا ربما
انما يكون البرهان عليها هو ان اذا اخذ بقوله فيها فان لم نجز بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان و انما
نعني بالعلة القريبة لكن قوله في الاشياء التي توضع الاوسط فيها خارجا يحتمل معنيين احدهما ان
لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول بل على ترتيب الشكل الثاني مثلا فيكون الحد الاوسط خارجا ربما
و لا يكون اعطي العلة القريبة فيه كما يقال في الشكل الثاني ان الجدار لا يتنفس لانه ليس بحيوان
و كل متنفس حيوان و هذا ان و ليس لم و يكون انما نتج الشكل الثاني لانه كما علمت اولى
بالسلب و هذا يقع في البراهين السالبة اكثر و لكن قد يقع في الموجبة و اما التفسير الثاني
و هو الاصوب ان يكون الاخذ هو انه يعني بالاوسط الاوسط في القياس مع الوجود جميعا و هو
العلة القريبة على انها منعكسة و يكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون قد رتب في اجزاء القياس ان ذكر
من خارج فان الجدار في مثالنا انما ذكر ليس علته كونه غير متنفس على وضع و هو كونه ليس بحيوان بل
ذكر خارجا و هو كونه غير ذي رئة فانه اذا كان الايجاب مطلقا علة منعكسة فرفع تلك العلة علة
السلب كان السلب مطلقا او كان له علة منعكسة فنقيض تلك العلة علة الايجاب و لو كان علة انه
لا يتنفس كونه ليس بحيوان كان علة انه يتنفس كونه حيوانا و ليس كذلك فان من الحيوان ما لا يتنفس و لكن
ليس علة انه لا يتنفس انه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس و ليس بحيوان اخص مما لا يتنفس فان
من غير المتنفسات ما هو حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية و هو وجود الرئة و علة عدم التنفس
اعم من عدم الحيوة و هو عدم الرئة لكن هو مات شدة تكلفهم في هذا الكلام و التقرير فيه هنا عدد ان
هو العلة القريبة لا البعيدة و كما ان قيل ان بلاد الصقالبة ليس فيها نهار او ليس فيها كروم و لو قال اذ
ليس فيها خمور لكان ابعد فقد وجب العلة القريبة في الامثال من المطربين و لكن اعطي علة العلة
لم يضع و لم يبرهن و قد قيل في التعليم الاول انه يكون الحكم هذا في الاكثر في علمين اذا كان احدهما تحت
الآخر مثل ان علم المناظر تحت علم الهندسة و علم الحيل تحت علم المجسمات و علم تأليف اللحون تحت علم العدد و علم

ظاهرات الفلك تحت احكام النجوم اى احكام علم الهيئة فان من العلوم ما يكاد ان يكون الاعلى والاسفل
منها متواطى الاسم وانما قيل يكاد ولم يقل بالحقيقة وذلك لان العلمين جميعا ينظران في شىء واحد من
من وجه فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الاجرام والابعاد وكذلك النجوم التعليمي والنجوم
اصحاب الملاحظة فان كلاهما ينظران في مواضع النجوم وتباينها لكون التعليمي وتباينه لكون الصناعى
السماعى كلاهما ينظران في حال النغم وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في اشكال وخطوط
ومقادير وكذلك علم الحيل وعلم الحساب ينظران في مقادير ذوات عمق فهذا الاشتراك الذى لها
بسبب التواطؤ ولكن ليست بالحقيقة متواطئة بسبب احدهما ان العلمين في بعض ما خالف المذكور
لا يشتركان في النسبة اشتراكا تاما فان علم الموسيقى ينظر في عدد ما بحال وهو عدد وقع
في النغم وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحالها وهي مقادير ما للبصر اليها نسبة وعلم الحساب ينظر في العدد
على الاطلاق وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الاطلاق والوجه الثالث انهما يشتركان في المنظور
فيه واستقرت نسبتها اليه من جهة كيفية النسب لا كيفية فليست الهيئة مقابل بعضها الى
وبعضها آخر وهذا يمنع التواطى العرفي ان اشتركت اشياء في المعنى اذ الاشياء وغيرها اختلفت
بالتقدم والتاخر والاستحقاق والنقصان والزيادة وكما بين ذلك من قبل لما كان ذلك لم يكن من
المتواطئة اسما وانما شابت بوجه ما العلم الواحد فيشاركه بوجه ما في الكلي اختلفت فان العلم
الاعلى يعطى اللم والعلم الاسفل يعطى الان على نحو ما كنا نحن نفسنا اوضحناه في موضعه ثم قيل وذلك لان العلم
بان هو لمن يحس الامر فاما العلم باللم فهو لاصحاب التعاليم معناه ان العلم بان هو للملاحظ والعلم باللم
هو للمنجم والعلم بان للمهندس في صناعة الموسيقى العملية والعلم باللم هو لصاحب علم التاليف التعليمي
وهذا هو ظاهر الكلام الذى قيل في التعليم الاول ثم قيل لان اصحاب العلوم العالية عندهم السبب
كثيرا ما لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هي عليها وكثيرا ما يسمع التعليمي العالم الا كون
بعد الذى بالاربعة او الخمسة او غير ذلك من الابعاد المتفقة فلا يحس ولا يعلم انها متفقة مع انه يعلم
السبب في اتفاقها لان عنايته بالامر الكلي لا بالجزئى وعنايته بالصوت مجردا عن المادة في الوهم لا مختلفة

انها دل

في المادة

في المادة بالطبع او الصناعة فان المقادير والمسموعات وان كانت لا تكون الا في المادة فان
المهندس يجردها عنها وينظر فيها لذاتها الا ان عرض لها من وجود في مادة ما عليها او منحاه من قبل فهذا
القسم هو اكثر وقد يكون على وجه ثان وهو ان يكون موضوع علم ما تحت علم آخر لا كالاول مثل ان ينظر في
الهالة والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكائنة عن انعكاس البصر الى النير او ملون
عن الحس صقيل فيه من العلم الطبيعي وموضوع تحت علم المناظر الذى تحت علم الهندسة والعلم كله
ليس كذلك وانه فان النظر الواقعة عند البصر من الوسط والمقدم من مكان الكواكب في
ما يرى عليه الكوكب واكثر التدوير في الابعاد البعيدة او القريبة في زوايا وانحرافات المنظر في
من علم الجسم وواقع تحت علم المناظر والعلم كله ليس واقعا تحته فهاهنا انما يعرض شىء ما يعرض
هناك فيكون عند الطبيعي ان القوس هكذا او هكذا السبب كذا اسبابا غير محصل ولا متعرف
عند المناظر من ان ذلك انما هو بسبب المحصل المعرف وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد
يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر بل مسئلة ما بعينها اذ قد يتفق ان يقع
عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح فان هذا العارض ليس عارضا ذاتيا
وهو علم الاندمال فيكون من موضوع قد صار بقران عارض غريب به مخصصا به لا لزام عارض
ذاتي ولو انه صار مخصصا لا لزام عارض ذاتي عليه او وضعا فيكون برهانيه البعض لم لا مر في ذلك
العلم من العلم الذى منه العارض الغريب فالطب يحكم ان الجراحات المستديرة بطيئة
الاندمال والمهندس يعطى العلة في ذلك حين يقول لان الدائرة اوسع الاشكال احاطة
وقد يمكن ان يعطى سببا مركبا من العلم الطبيعي والهندسي فيقال لان الاندمال انما يكون تحركا الى الوسط
فاذا كانت زاوية تعين جهة الحركة فيسهل الالتقاء واذا لم تكن زاوية كانت الحركة في جميع
المحيط معا وتقاومت الاجزاء وابطا الاندمال وقد اوردوا في الشروح مثالا لما
يكون برهانه في العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم بان
الخطوط البصرية اذا انعدمت وعند ذلك يعرف المهندس من قبل معرفته بان الخطين اللذين يخرجان

في الزوايا

عن غير قياس بنقصان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب ان يكون المثال شيئا لا يتم شيء غير
حيثية العلة برهانه مختلفين واما الذي اورده وهو ان صح فيكون مما يوضع في هذا نظر وهو لا تمام
برهن عليه فيه نعم لو فرض ان امرا ما اذا كان ما برهن بهذه المقدمة في العلم المناظر له
غير معطاة العلة فانما يبين بما لم يتحقق بعد فلا يكون بيانه برهان لم واذا وقع له الحد الاوسط صار
ذلك برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال رديء جدا او بالعكس من الواجب لان الصغرى
زاويتها عند الحد فوق ما عند بها عند البصر وهناك لا الشعاع الا انه يتميز كلها اعظم كان من البعيد اكثر
فيكون الجسم البعيد وهذه لا تستقيم فهذه الاشياء مما وقع في التعليم الاول في الشروح وقد
كان وعد التعليم الاول لم يبين قياسين على ان وقع في علمين مختلفين ونحن الامثلة التي اوردت
في الجائز ذلك هو عندكلها وما اخذ من التفاسير لها اخبار بناء امرين احدهما ان يكون العلم معلوما
بقياس وان موجودا يجمع ان ذلك ليس يقع الا في غيرها ووقع فيه الالم فاوضح الاشبه
قياسين على مختلفين واما ان يبنى امرين احدهما قياس والآخر غير قياس والذي يظهر لي في
لهذه الشبهة هو ان المعلم الاول يعين بقوله يحس ان الامر يكون جاسبا بالتجربة والمنطق
يكون عنده مقدمات ماخوذة من التجربة في المنطق دون لم هو فان اصحاب العلم لم يتناول من
مقدمات تجربية واستقرائية وبينهم مجاورة في اثبات ونحوه يستنبطه ذلك مثالا كما يقول صاحب
التاليف لم ساعة ان من التقويم موافقة لهذه النغمة من اجزاء الوتر القلّة كذا او من
اجزاء النغم الفلانية كذا فتكون مقدمات حسية فيه منها نتيجة حسية ثم يبين بها ان شيئا كذا او
ليس كذا وكذلك يقول صاحب صناعة الملاحة ليس في اوقات الحر كوكب كذا في ذلك الموضع
لان كوكب كذا بعيد المشرق ويقول صاحب العلم الطبيعي ان القوس ليست نصف الدائرة
لان الشمس ليست على الافق فيكون اما اوليات فقد اخذ مقدمات استقرائية واما فقد اخذ مقدمة
مسلمة من علة بعيدة غير بينة لها العلة القريبة فان كون الشمس على الافق ليس علة قريبة انما العلة
القريبة لذلك هو وقوع قطب القوس على الافق وانما يبان هذه بالعلة القريبة في علم المناظر فيكون

يعرض انشاء المعلم الاول على هذا الوجه **فصل في فضيلة بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال** قد بين المعلم الاول ان الشكل الاول اوضح الاشكال واكثرها افادة
اليقين لوجوه ثلثة الاول ان العلوم التعليمية انما تستعمل هذا الشكل في البيان براهينها وكذا
كل علم يعطي في مسئلة برهان لم فانما يستعمل هذا الشكل في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان يكون
العلة موجودة للحد الاصغر فيوجد له الحكم فان هذا هو الذي يليق الشكل الاول واذا وجدت العلة لم يكن هو
نتيجة الحكم فيه العلة فان الشكل الثاني سالبة والرابع لا ينتج الكلية فلا يمكن الا بالشكل الاول ولكن ان تسلب فقد يمكن في
الشكل الثاني وذلك لانه قد يمكن في هذا النظام لان الحد الاصغر يمكن اعطاء العلة وجعلها العلة لم يكن
الحكم بما العلة في الحد لم يرفعه بالحمل تحت موضوعات العلة بما بعده فلا تكون العلة قد جرت معلولها
بالقصد الاول لكن قد يمكن ذلك بالقصد الاول واما في الشكل الثالث فلا تكون العلة قد اوجدت
فيه للحد الاصغر ولكن الحد الاصغر اوجد للعلة التي يتبعها معلول فلم تكن العلة لم تخرج الحكم بالقصد الاول
انما الشكل الاول هو الذي يعطي الشرف فيه علة تامة يتبع الحكم عنه فهذا بالحقيقة هو الذي هو بالفعل برهان لم و
سائر ذلك بالقوة برهان لم والوجه الثاني ان العلم بما هو هو من حيث الكلية لا سيما بالقياس فانما
يمكن بهذا الشكل او الاستنتاج بعده انه كيف يمكن ذلك بالقياس في كيف لا يمكن الا بالشكل الاول فهو
الشكل فان الحد موجب كلي والشكل الثاني لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج كليا والوجه الثالث فهو
ان الشكل الاول وقياسه كامل غير القياسية بنفسه والشكلان الاخران انما يتبين انهما قياسان
بالرد اليه بالعكس واما افتراض مع الخلف اليه وانه يرد اليه بوجه فاذا رد اليه بوجه صار له مقدمات
الاولى التي لا واسطة لها ولا اقرب الى الاولى التي لا واسطة لها فيجتمع عدم الوسط في الوسط وجميعا
وهيهنا وجه من الفضيلة للشكل الاول وهو ان ذلك ان تحصيل القياسات لا لمقدمات الاولية لا تكون الا به
لانه يكون قياس من موجبة وكلية وهو وجه لا ينتج الا مقدمة التي النتيجة بالشكل الثاني والكلية لا تحصل الا بها
بالشكل الثالث وجه اخر ان المطالب البرهانية يراد فيها تقييد العلم وموقفه على الشيء بالذات ولذلك
بالكلية هو حدوث فما ينتج فيه جزئية فليس بعلم مستفيض لان ذلك يعرض في كتب ما جهل انه اي بعض هو فاذا قسم

وعرفته وكان مثلا البعض الذي هو اعاده الى الكلية فصار كل ج ب واما السالب فانه يعرف من الشرط السالب وهذا الوجه امر غير ذاته ويعرف بنفسه الا ان ما يوجد في قسم السلب الجزئي من الصغرى ليس نتيجة

السلب في شكل مثل قوته في الموجبة المعدولة وكان يجب ذكره في السوالب المركبة على هذا الصنف لكونه

المعلم الاول على ان الشكل لا يفسده فاذن انظر الذاته او استقصر هو الموجب الكلي وهو مما يشتمل

بالشكل الاول وقد يكون بالشكل الاول القضايا بين ان بينه بينة قياس بالفعل و بينة بغيره بينة

قياس بالقوة وقد اوضحنا ان ذلك كيف يكون وكان قياسا اشار الى المعلم الاول في هذا الموضع

اذ ذكر ان تحصيل القياسات من الشكلين الاخيرين في مقدمات غير ذوات وسط فان المقدمات

التي نحن بسبيلها ان لا اب لا بد فيها من سالبة فكيف تبين في سالبة غير ذوات وسط وكيف يكون ذلك

غير ذوات وسط اما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان يكون المحمول فيها اولا لشيء من

الوجوه للموضوع فاما السالب كيف يكون فقد ابانه ان الوسط ليس شيئا وقال انه لما كان الموجبة بغير المقتضي

الى بحث لا تقتضي حمل محمول على موضوعه شيئا وسطا يقع مجاورا لهما فكيف هو اولا للموضوع فالمحمول الى

اولا من الموضوع فكذلك السالبة فيمكن بغير انقطاع الى بحث لا يكون الحكم سلب المحمول عنه موضوعها

مقتضيا شيئا اخر غير سلب المحمول اولا وهو الموجب للموضوع فاما السلب الكلي فيمكن خصوصا في

الضروريات الذاتيات فهو وجه لا يحد بالحدين شيء محمول عليه ليس في الاخر ولم يكن اوكم يسبقه الاولي

الى الذهن وجود شيء اخر محمول عليه ليس في اول وكان يوجد لكل واحد منهما شيئا يخصه او شيئا

فكيف في رتبة شيء او اشياء خاصة لهما و من ذلك الحد و كانت الاثنان متباينين ليس في احدهما

شيء يخرج في الجزء الاخر فان المحمول على احدهما يمكن ان يجعل حدا اوسط فيكون سلبهما انما ثبت

عن الاخر بقياس فان كان المحمول الموجب انما هو في جانب احد الحدين فقط كان ذلك بقياس واحد

لا غير مثل ان كان كل ج د ولا شيء من ب د او كل ب د ولا شيء من ا ج د وان كان المحمول الموجب في جانب

في جانب كل واحد من الحدين كان بقياسين مثل ان كل ا ج و ز ه طبقة متساوية و ط يحمل عليها و ز و ه

وب و ه و ر طبقة متساوية و ح يحمل عليها و ب و ه ه و معلوم ان شيئا من هذه الطبقة لا يحمل

في الشكل الاول والسالب كيف يمكن بيانه بالتحليل الى مقدمات غير ذوات وسط

شرحين تلك الطبقة فان قيل كل ز ط و لا شيء من ب ط كان قياسا ولنا قيل كل ب ج و لا شيء من

ا ج كان قياسا و هما قياسان و لكن الحال ليس كما يمكن ان الاول يحمل عليه ط فقط او ب و يحمل عليه

فقط لكن العادة في المنشر جرت بذلك فاذا كان على احد الحدين محمول خاص في احدهما مسلوب

عن الاخر لكنه في ذلك سببا الى الانقطاع اي لا او اسطه فانه اي او اسطه احضرت كان سلبه

عن الطرفين او موجبة عن الطرفين فهي ح واما لفظ الكتاب في نسختنا فهو هم لعل المحمول الموضوع و

الاقسام بحق لهما و ذلك انتفا من وجه لبس نفسه و لكن النتائج كمن تحويه فانه اذا كان على بعض حكم

كل بقياس قصير على الكل فالقياس و قد وقع كما يليها الانقطاع فيشبه ان يكون هذا اصغر في النسخة التي عندنا

والاولى ما كتبناه اولا ولا و لما يمكن ان تقول ان السالبة التي لا وسط لها ان طلبت نهايته التي يعني

الوجه فانه لا ج او ب من جهة او رسم و من اجزائهما وان كان يعلم حدا انتهى فرسم ليعلم

الصغرى بتفصيل وبتحليل الاشياء بمجموع خواص لوازم حصر الاجناس العالية التي لا يحمل بعضها على بعض

فكيف يوجد او ب غير محمول على احدهما شيء لا يحمل على الاخر فاقول انه عسى ان لا يمكن شيء من هذه الاوسط

التي محمول الفعل ولذا لا يمكن القياس كما لو وسط امرا وسط الفعل بل يحمل ان يكون الاوسط شيئا

وجوده للاصغر والحكم به للاكبر عليه كلي و احد منهما او في حكم الاكبر على الاصغر وفي المطالب التي يكون

كمن هو وجه الاوسط للاصغر سلب للاكبر عن الاوسط ام في هو سلب الاكبر عن الاصغر في كونه وسط

وقياس فيشبه ان يكون المعلم الاول عنى محمولا نسبته الى ا والى ب امرا في نسبته ما بينهما هذا او هو

علمت ان الجهل ليس شيئا واحدا فمنه الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم في النفس فقط وهو لا يكون

للنفس رأي في الامر حق ولا صواب وهذا لا يكسب بقياس فانه سلب العلم فقط و خلو النفس عنه و

لكنه قد يظن ان ذلك يكتسب بقياس على احد وجهين اما على ما ظن بعضهم ان ذلك في الحكم لوجوب

هذا الجهل وهذا خطأ بل ذلك في الحكم بثبت هذا الجهل الموجود وتحفظه واما انه يجدده فليس واما على ما ظن

بعضهم ان الرأي الباطل اذا افسد الحجج وانضج بفساده الرأي الحق اوجب ذلك في الجهل البسيط

الذي هو سلب فقط و كان يقياس وهذا ايضا ليس بحجة جادة عن القياس بل العوض لان ذلك القياس

انما اوجب هذا بطلان الرأي الفاسد فيما بعد وهو ان هذا كالرأي آخر ومن التبعيض النفس
كاوثته للرأي انما كان كما كانت بل القول الصواب ان هذا الجهل لا يكتسب ومنه الجهل هو مركب ليس
هو عدم فقط بل فيه مع عدم العلم وجود رأي مضاد له وهو جهل يقابل سبيل القنية والملكة وهو مرض
نفساني وذلك لان صحة كل شيء انما يكون بوجوده على مزاجه الصحيح الذاتي وفطرته الاصلية او يكون
مع ذلك كمالا ثانيا لكن بوجوده على مزاجه الصحيح جبلا او قويا وليس ح في المزاج من البدن وفي
التركيب ايضا فان صحة البدن هي في اعتدال المزاج واستواء التركيب وكمال صحته يقترن بسببه الامر من
البدنيين الامور التي تستعد البدن بهذين لما هو من الكمال والجمال والقوة كذلك صحة النفس على
وجهين صحة اولى وهي التي على فطرتها الاولى ومزاجها شيئا الذاتي فليس فيها معنى خارج عن الملاومة وصحة
ثانية وهي التي تحصل لها الزوائد الكمالية التي تستعد لها بتلك الصحة وهي العلوم الحقيقية وكما ان
البدن اذا احدث فيه امر غريب لا تقتضيه فطرته فيه منتقض فطرته وهو الاعتلال الذي لهذا يكون
البدن مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت الآراء الباطلة المخالفة لما يجب اكتسابها في فطرتها الذي
كانت مريضة وانما سمي هذا الجهل مركبا لان فيه خلاف العلم ومضاده من وجهين احدهما ان النفس
خالية من العلم والثاني انه مع خلوها من العلم قد حدث فيها ضد العلم وهذا النوع من الجهل قد يقع
ابتداء او اوقاتا للنفس لعمر غير حد اوسط وقد يقع باكتساب قياس اما الكبرى فيها الاوسط
له او فيما له وسط والكاذب فيما له وسط اما الكبرى الحد الاوسط فيه من الاشياء التي
او من الاشياء الغريبة وجميع ذلك اما الكبرى الا وسط فيه هو بعينه اوسط القياس الصادق
بعينه والنتيجة اما الكبرى مقابلة لها سالبا فيكون هو موجبا ويقع في الشكل الاول فقط ان كان كاذبا او
يكون مقابلة حتى موجبا فيكون هو سالبا ويقع في الشكل الاول والثاني معا لكن كليا ولنبدأ
بالانخداع الواجب فنقول اذا كان الحق هو انه لا شيء من ب آ وكان بغير انقطاع واخذ
فقط ان كل ب ج آخر تكون في غاية المضادة للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط ج فقط لكن
تكون الصغرى والكبرى كاذبتين وقد يكون الكبرى احديهما كاذبة اما القسم الاول فاذا كان ج شيئا لا يحمل

مع وجوده نار

اوليس هو بعينه

فقد بر

ولا يحمل عليه آ فاخذنا ان كل ب ج وكل ج آ انتج الباطل وهذا الحكم فانه لما كان ليس ولا ما يحمل
عليه ويجوز ان يتفق في حد واحد منه ذلك واذا وجب ان نحكم بعض ذلك بايجاب طرفين او سلبه
كما لو كان ح انما يحمل على بعض ما من ب لا على كله وب غير محمول كله في شيء من البتة او يكون في شيء
امر ما بين ب لان ب اعتقد به اوسط في فعلها وكيف فحولنا كل ب ج كاذبة بالجزء وكل ج آ
او بالكل وبالجزء معا او بالجزء وحده واما ان كانت احديهما فقط صادقة فهي ح الا الكبرى شيء
لكن نفرض الموجبة والسالبة موضوعان ح وب لكنهما يكون موجبة على ج وسلبه عن ب بلا انقطاع و
وحد لا يحمل احديهما على الآخر فان قيل كل ب ج وهو الباطل وكل ج آ وهو الحق انتج باطلا وهو ان كل ب آ
وسواء كان هذا السلب في الايجاب بانقطاع او بغير انقطاع فان ح المادة لا ينتج الا باطلا فهذا
هو اعطاء وجه القياس الذي يوقع ضده في اعتقاد الحكم الموجب ولا يكون الا في الشكل الاول واما
الذي يوقع الجهل المركب الكلي السالب بغير ذي وسط فيكون في الشكل الاول ومن مقدمتين كاذبتين فانه اذا
كان كل ج وكل ب آ بلا وسط وكان لا شيء من ب ج فقيل كل ب ج ولا شيء من ج آ انتج لا شيء من ب آ
ويمكن ان تكون احديهما صادقة واتيهما كانت فالصغرى اولا الكبرى صادقة ولكن احيانا من السوالب
عن ج والموجبات لب وهما كاذبان وهذا الحكم في الكبرى قولنا كل ب ج كاذبا وهي الصغرى فان
كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج آ وهو صدق انتج الكذب ثم الصغرى صادقة فانه اذا كان
الحق ان كل ب ج وكل ج آ فقيل كل ب ج ولا شيء من ج آ انتج لا محالة سالبا مضادا للحق ومن المادة التي
تكون السوالب لب ود معا وب تحت ح او مساويا له الجهل المركب الكلي مقدمة بغير ذات وسط
واما في الشكل الثاني ومقدمتان كاذبتان بالكل فان يكفي ذلك لانهما اذا اوردتا الى الصدق فاوجبت
السالبة وسلبت الموجبة انتج ذلك بعينه فانه اذا كان قيل اولا ان كل ب ج ولا شيء من آ ج وكانتا كاذبتين
بالكلية وانتج لا شيء من ب آ فان رد الى الصدق فقيل لا شيء من ب ج وكل آ ج انتج ذلك بعينه وهو
لا شيء من ب آ وكذلك ان عكس القياس الكاذب هو انه لا شيء من ب ج وكل آ ج فكانتا كاذبتين بالكلية
وانتج لا شيء من ب آ فان رد الى الصدق فقيل كل ب ج ولا شيء من آ ج ولا شيء من ب آ انتج ذلك بعينه

فاذا انتجت هذا القسم صادقة دايما واما الكاذب من الكذب بالجزء فكم ان ينتفع منه في قياس الخلف على
موجبة غير منقطعة فاذا كان بعض ب ج وبعض ا ج وكان كل ب ا فبعض لا شيء من ب د وكل ا ج
وقيل كل ب ج ولا شيء من ا ج كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا بالكل وقد يجوز ان يكون
الكذب في احديهما فقط فانه اذا كان في مثالنا كل ب ا وكل ا ج فتبين ان كل ب يكون ج وان
كل ب ا وكل ا ج فان كذب في هو وقيل كل ا ج ولا شيء من ب ج انتج الكذب ايضا الكل اذ ليس يحمله
شيء من ا فكان لا شيء من ب ج فكذب لا بالكل لا شيء من ب ج فان قيل لا شيء من ا ج وكل ب ج انتج الكذب
وايضا ان كان كل ب ج كان حينئذ لا شيء من ا ج لان ب ج فان قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج وكذب
انتج الكذب فلنتكلم الآن في القياس الموقع لجهل المركب بعقيدة ذات وسط ولنبدأ بما يقع
في موجبة غير وسطه في الشكل الاول فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا كان قياس الحق مختلفا
من كليتين موجبتين فكان مثلا كل ب ج وكل ج ا اخرج انتج الحق وهو كل ب ا وانما غلط فيه حيث انتج المقابل
لحق فلا يمكن ان يكون في المقدمتين جميعا والا صارتا سالبتين فلم تنتج التأليف ولا ايضا يمكن ان يكذب في
الصغرى فتصير سالبة فلا تنتج بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبة في الشكل وهو الكبرى
والشكل هو الشكل الاول وفي الكذب السالب فانما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما اذا كان الاوسط ليس
مناسبا فيمكن ان يكون المحمول محمولا على ب وج موضوع لا شيء ب الا انه مباين لب مثل الانسان
والنوع تحت الحيوان فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو كذب انتج الكذب وهو الحق
من ب ج وكل ج ا وهذا لا ينتج البتة فليس الاوسط مناسبا ويمكن ان يكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة فانه اذا اكثر ج تحت ا وكانت ب تحت ا وموضوعا لها وكان ج وب متباينين فاذا
قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شيء من ج ا كان صادقا انتج منها كاذب وهو انه لا شيء من ب ا
اما مثل ذلك في الشكل الثاني في الاوسط سواء كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين في الكل
فقد بان مما مر ان نتيجتها صادقة لا محالة واما ان كانت احديهما كاذبة في الكل انتجا كان الحكم لينتفع
منه قياس الخلف مثل ان كل ب ج وكل ا ج وكل ب ا فان اوجب احدى المقدمتين على الحد وسلبت

الاخرى لانهما كانت انتج لا شيء من ب ا وهو كذب وهي احدى المقدمتين صادقة واما الكاذبتين
في الجزء مثل ان يكون ج في بعض ا وكل ب ا فاحدهما ان كان موجبا كليا والثاني سالبا كليا انتج الكذب
مثل ان يقال ان كل ا ج ولا شيء من ب ج او ولا شيء من ا ج وكل ب ج واما قياس الخلف والحق بالطبع
موجب والمتوسط مناسب فقد بان انه لا يكون الا في الشكل الاول وبين مما قلنا في ضمنه
ان الصغرى يجب ان تقترن بالايجاب الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا وانما يكذب
الكبرى ورجعها الى الموجب فلا يمكن اذن الا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد الاوسط غير
مناسب وحيث لا ينعقد من نسبة الصادقة الى الطرفين قياس ينتج الحق فيمكن ان يكذبا وفيا
يمكن ان يكذب الصغرى وحدها او لا يمكن ان يكذب الكبرى وحدها فانه اذا كان كل ج ا وكان لا شيء من
ب ج ولا شيء من ب ا فان قيل كل ب ج وكان كاذبا وكل ج ا وكان صادقا انتج كاذبا وهو كل ب ا
والكاذب لا شيء من ج ا هو الحق فيمكن ان يكون كل ب ج اذا كان لا شيء من ب ولا ج ا ويمكن ان لا يكون شيء
من ب ج فان كان كل ب ج حقا وقيل كل ج ا فكان باطلا وكان كليا في بطلانه كان انتج باطلا من مناسب
واما اذا كان في سلبه كذبه فانه يمكن ان ينتج من اوسط غير مناسب واما ان يكن شيء من ب ج فينقلب
المقدمتان الى الايجاب لكن ينتج كذبا من غير مناسب فانه حيث تكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا
مع ذلك مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج وهو مستغرق الاول والثاني انه لا يكون مستغرقا ب
والعلم بدل ج والناظر بدل ا ومثال الثالث الموسيقى بدل ب والناظر بدل ج والحيوان بدل ا القسم
الاول لابد من ان يكون الصغرى كاذبة في القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء وفي الثالث يكون المقدمتان جميعا
كاذبتين فكل موسيقى فهو عالم والناظر وكل عالم الناظر فهو حيوان فكل موسيقى فهو حيوان **فصل في**
ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعاني وكيف كسب في المعقولات وذكر المفردات في الذكر الاول
منها كيف يشير اليه تحصيل القياسات قبل ان من فقد حسا فقد يجب ان يفقد علما ما ان العلم الذي
تحرك النفس اليه وذلك الحس فلا يمكن ان يصير اليه وذلك ان المبادي التي منها يتوصل الى العلم بالتقسير
والاستقراء اي الاستقراء الذاتي ولابد من استناد الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان الكلية

و في بعض ب ج

مبادئها انما يحصل للحس من ان يكتسب بتوسط خيالات المفردات تتصرف فيها القوة العقلية
تصرفا تكتسب به الامور الكلية مفردة وتركبها على هيئة القول فان رام احد ان يوقع بها علما بل
عنها ولا يحصل بها لم يمكن الا بان يستقرا او يستند الى الحس لانها اوائل ولا برهان عليها مثل المقدمات
الرياضية المأخوذة في بيان ان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية في ان الارض ثقيلة و
النار خفيفة وكذلك في اوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فانما يعرف بالحس
اولا ثم يكتسب منه المحسوس معقول آخر مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة سواء كانت
مفارقة او غير مفارقة فان وجوه الوصول اليها اولا بالحس فهذا اقول يجب قبل في التعليم الاول ونحن
حاولنا البحث بها هنا وكذلك على ما نزيدك تفصيلا فنقول يجب ان تعلم انه اشرف المعقول المحسوس ولا نعرض
المحسوس معقول الا من عرض لادراك العقل له ولكن الحس مبدأ له لحصول كثير من المعقولات ونمثل
لهذا المحسوس والمعقول اولا المحسوس فنقول ان كل واحد من الناس المحسوسين فان الحس ينال اياه
بقدر ما من العظم وهيئة ما من الكيفية ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووضع له في مكانه وكذلك
ينال غير ذلك من الاحوال في عضو عضو منه فلنسم ذلك الكيفيات هذا الذي ادركه الحس هو الانسان المعقول او
يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس مع انكان يلازمه ثم من البين ان الانسان المعقول مشترك فيه
على السواء زيد عند العقل انسان كما ان عمرو انسان وذلك على الاطلاق المطلق وهذا المحسوس
ليس بمشترك فيه اذ ليس مقداره وكيفه ووضعه مشتركا فيه فهو غير محسوس هذا المحسوس الا كذلك فان
ليس الانسان المعقول هو المتصور في الخيال من الانسان المحسوس وهو جزء الشيء الذي يصادفه الحس
ليس هو حقيقة الانسان المشترك فيها وليس هو الشيء الذي يصادفه العقل فيها الا بالعرض فلننظر
كيف يجب ان يكون الانسان المعقول فنقول يجب ان يكون مجردا عن شرائط تخصه من خارج مثل تقدير
العظم بما معين وتكيف بكيفية ما معينة وتحديد بوضع ما معين واين ما معين بل يكون طبيعة معقولة مباينة
لان يعرض لها كل مقدار ووضع الكيفيات والاوضاع والاينيات التي من شأنها ان يعرض للانسان
في الوجود فلو ان الانسان كان يعقل في العقل يجده مقترنا بتقدير ما او وضع ما او غير ذلك لكان

من جهة ما هو معروض للحس خ

يجب ان يشترك فيه كل انسان وهذا العظم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك انما يلحق
الانسان من جهة مادته التي يتخصص بها فبين ان الانسان من حيث يتصور في العقل يجب
مجردا تجريد العقل عن المادة ولواحقها وهو بما هو كذلك غير متطرق اليه بالحس الا ان اوائل
ما ادركه الحس تناول معه لواحق غريبة ثم نقول ان الموجودات قسمان معقولة الذوات
في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود فاما المعقول الذوات في الوجود فهي التي لا مادة
لها ولا لواحق مادة في الوجود فانما هي معقولة بذاتها لانها لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة ولكن
لكنها محسوسة الذات واما المحسوسات الذوات في الوجود فان ذواتها في الوجود غير معقولة بل
محسوسة لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لانه يجرد حقيقتها عن لواحق المادة ونقول انها
يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد وهو ان الحس يأخذ صور المحسوسات
ويسلمها الى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري الذي لنا فتكون
هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين فيجدها العقل متخالفة بعوارض مثل ما يجد زيدا
مختصا بلون وسحنة وهيئة ويجد عمروا مختصا باخرى غير تلك فيقبل على هذه العوارض فيزيحها فيكون
كانه يقشرها عن العوارض عنه ويطرحها من جانب حتى يتوصل الى المعنى الذي يشترك فيها ولا يختلف بها
فيحصلها ويتصورها واول ما يفتشه من الخلط الذي في الخيال يجد عوارض وذاتيات ومن
العوارض لازمة وغير لازمة فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها الى ذاته واما كيفية
هذا الصنع ماهيته والقوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعل فليس يليق هذا الموضع هو موضع العلم
ببحر من حيث علم النفس لكن الذي نقول هنا هو ان الحس يؤدي الى النفس امورا مختلطة غير معقولة
والعقل يجعلها معقولة فاذا اوجد العقل معقولة كان له ان يركبها انحاء من التركيب على نحو
القول المفهم لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها بالتركيب الجازم الذي يقول ان تصديق المعقولات
يكتسب من الحس على وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء والرابع
بالتجربة اما الكائن بالعرض فهو المكتسب من الحس بالوجه الذي قلنا ان المعاني المفردة المعقولة مجردة

يقشرها خ

بعضها على التركيب التام خ

من الاخلاط الحق والجائز ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض و
يتبع ذلك احكام العقل بالفطرة في بعضها وبتوقف في بعضها الى البرهان اما القسم الاول من
فيكون بانفصال من العقل بنور من الصانع مقارن مع الانقش في الطبيعة يسمى العقل الفعال وهو المخرج لها
للعقل من القوة الى الفعل ولكنه لا يكون الا كذلك فان الحس مبدا له بالعرض لا بالذات واما
القسم الثاني منها فيقع فيه الى الحد الذي ادركت المعقول المصدق به اكتساب الاوليات بعضها
وبقوة في ذلك مبدا فهذا وجه من الاربعة واما الكائن بالقياس الجزئي فان يحكم عنده العقل حكما
كليا على الجنس فيحصل اشخاص نوع لذلك الجنس فيتصور عنه الصورة النوعية ويجرد لذلك الحكم على النوع
فيكتسب معقولا لا محالة واما الكائن بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون قد ثبتت للعقل
بالطريق المذكور اولا فاذا استقرى جزئياته تنبه العقل على اعتقاده والكلي من غير ان يكون الاستقراء
بجزئياته الحسي موجبا لاعتقاده الكلي التي من شبهها عليه مثل ان المساوين لشيء واحد متسا
ويان فتنبه لذلك الشيء فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا في النفس فلما يحس بجزئياته تنبه له العقل و
يعتقده واما الكائن بالتجربة فكأنه مخلوط من قياس واستقراء وهو آكد من الاستقراء وليس
افادته في الاوليات العقلية بل في مكتسبات بالحس مع ليس كلا استقراء فان الاستقراء لا يوقع
من جهة التقاط الجزئيات علما كليا يقينيا وان كان قد يكون منبها واما التجربة فتوقع مثل التجربة
مثل ان سمي الامر او يحس الحس اشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر
ذلك كثيرا حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاق لا يدوم ومثاله
مثل حكمنا ان حجر المغناطيس يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفراء او من هذا الباب
لكنه لنشير تغير عن حاله الذي في الطبع لا قران شيء آخر معه ووصوله اليه ولا يحكم عنه العقل لكنه يحكم بتغيره
بذاته فيحكم ان السبب الواصل اليه وخصوصا اذا تكرر فهذه الانواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة
ومبادي العلوم كثيرة والتجربة منها فان فيها اختلاطا استقراء حسيا بقياس عقلي مبني على اختلاف
ما بالذات وما بالعرض اما الذي بالعرض لا يدوم وقد شرحنا الايجاب هذا فيما سلف فهذه

الامحالة

لا محالة التي هي باستفادة العقل علما تصديقيا بسبب من الحس يجب ان نحقق الآن وقد ذكرنا
نوعا من استفادة العلم التصوري بسببه فاذن كل من فقد حسا ما فانه فاقد علما ما ولنرجع الى
الحس على ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلثة اما الموجب منه فانما يبين ان شيئا ما
موجود لثان لانه موجود لثالث موجود للثاني واما السالب فيبين ان شيئا غير موجود لثان
لانه غير موجود لثالث موجود للثاني وكذلك القياس على كل احد من نسبة ما يبرهن ان كانت محتاجة
الى وسط وشكل غريب فلا بد من ان تنتهي الى مبادئ واصول موضوعة موجبة او سالبة لا محالة و بوسط
لها على الاطراف او غيرها ذلك فالبرهان باخذ المقدمات الاولى على انها لا وسط لها على احد الوجهين
المذكورين او يجري تعريفه الى ما لا وسط له مطلقا وان لم يكن في ذلك العلم والذين يقيسون اما على
الظن وهم الخطابيون او على الامر المشهور وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم
الى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة بل اذا انتهت الى مشهورة في الغير الى الجمهور او عند المتنازع
بها او فريق كان القياس قياسا في بابه وان كانت المقدمة الاولى ليست غير ذوات وسط بل لها
وسط مثل ان العدل جميل والظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي العلوم
يطلب لذلك وسط وربما طلب ايضا في الجدل لغير مخاطب به شرط ان لا يسلمه خصم وربما
كان المشهور لا وسط له لانه بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وغاية
فتحليل القياس الجدلي يجب ان ينتهي الى المشهورات وتحليل البرهانيات يجب ان ينتهي الى البديهيات
ونحن نشتغل الآن ونبين ان شرائط الاوسط وما هي لها او ساطة متناهية بعد ان نعاود مرة
لنفرق حال ما بالذات وما بالعرض من المحمولات بيانا من وجه فنقول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض او كان
الموضوع مستحقا لان يوضع بذاته ليحمل عليه ما يحمل فيوضع ويحمل عليه محمولات اخر كان
ذلك قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قائم بذاته غير محتاج الى حامل يحمله ثم البياض
قائم فيه ومحتاج الى حامل مثل فاذا جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حملا مستقيما فهو
حمل حقيقي لا بالعرض واما اذا عكس هذا القسم حملا ما بالعرض وهو اما ان نقلب فيجعل شانه ان يكون محمولا عليه

فيوضع لما من شأنه ان يكون موضوعا في طباعه فيقال الابيض على الانسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع
محمولا بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط لا يمكن ان يكون موضوعا ولكن الموضوع
هو الشيء الذي عرض له ان كان ابيض وهذا هو الانسان الذي عرض له البياض فهو ابيض مع انه انسان
كون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الآخر فيقال ان الابيض متحرك اي الشيء الذي عرض له البياض
فقد عرض له الحركة لا ان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك ويقال ايضا محمول
بالذات وبالحقيقة اذا كان الوصف له لنفسه كان مقوما له او تابعا او وجد فيه ولكنه ليس لشيء غيره
من اجله يقال له واذا تحقق لم يجد الصفة في نفسه شيء فيقال ان الحجر متحرك لكن ليس بالذات
يتحرك ولكن لغيره وبازاء هذا المحمول بالعرض وذلك اذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل
ما يقال لكرسي السفينة انه متحرك وانه يسير الى موضع كذا او هو ساكن فربما كان الموصوف به بالحقيقة
منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال وربما كان متصلا كما يقال كرم ابيض اي عناقيده بيض ويقال
محمول بالذات مثل حمل الموجود على الانسان ويقابله المحمول بالعرض وهو ان يحمل الاعم على
الاخص فيقال الحيوان انسان ويقال للشيء انه محمول بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل عليه مثل السطح اولا
فيقال ابيض وبازاء هذا المحمول بالعرض كما يقال جسم اي سطحه ابيض ويقال للشيء انه محمول بالذات وبالحقيقة
اذا كان ليس مع ارادة الشيء من خارج فيه جبرا وهو بمقتضى طبيعته ويكون من طبعه مثل ما يقال ان الحجر
له سفل بالذات وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال محمول بالذات لما
من شأنه ان لا يفارق الشيء في حال وبازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون يجد وان حمل عليه الحجر محمول
بالعرض من هذه الجهة لانه ليس لازما له ويقال محمول بالذات لما ليس من شأنه ان يفارق الشيء وكان
مع ذلك مقوما لماهيته او واردا غريبا وبازائه المحمول بالعرض المعروف فيكون اذن كل ما يقال ابيض
محمولا بالعرض ويقال محمول بالذات لكل ما من شأنه ان يوجد في حد الشيء وبحيث ما يكون مناسبة لذلك
الشيء الذي لا يحد بها او يوجد الشيء في حده فاخرج منه بان يكون محمولا بالعرض فقد بان ان
المحمولات الذاتية على ما بيناه من الذاتية مناسبة ولا تلتفت الى ما بالعرض في هذا الموضع

اعلم من غيره لا

ابيض ما

فنقول

فصل في حكاية ما قرر في التعليم الاول من تناهي الاجزاء الى الغايات والاوساط الموجبة والسالبة.

فنقول كما قيل في التعليم الاول قبل ان نعلم ان المحمولات هل انها موجودة والموضوعات هل انها تقف
فيكون موضوع هو اخير وليس من شأنه ان يصير محمولا الا بالعرض لكن حمل على غيره او لا يكون متوسط
وكذلك ترتب الى فوق الى آخر المحمولات تتمادى بلا نهاية من موضوع اول محدود فيوجد ابدا
حمل محمول على محمول بلا واسطة ولا يقف او يقف ثم يكون ترتيب شيء ليس من شأنه ان يحمل على شيء
آخر بالذات لكنه محمول عليه بلا واسطة ويجب كذلك ان يتبين ان هذا الانواع في الموضوعات من
محمول او محدود تتمادى بلا نهاية فيوجد ابدا موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف او يقف ولم يقف
بين الحجر انا قد ابتدأنا في الاول منهما من الموضوع المحدود واخذنا نصعد في المحمولات وابتدأنا في الثاني
منهما في المحمول المحدود واخذنا ننزل في الموضوعات ويكون المحمول على ترتيب متوسط سواء كان
محمول عليه او عليه محمول وحد لا موضوع له او موضوع فهل يمكن ان يكون بين كثرة او بينها اوساط موضوعات
او محمولات على ترتيب بلا نهاية او بين ترتيب كذلك فهذا البحث يفارق الاول بان المحدود في كل منهما في
ذينك طرف واحد محدود وههنا طرفان وانما نطلب الاوساط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البيان
متوقف الصحة على امر لا نهاية وليس هذا ما يوجب انها تقطع بل الكلام مقدمة اذا كانت سالبة و
المتوسط فصارت موجبة واما سالبة فهل ذا يعتبر الى واسطة وكذا لكل بين كل مرتين سالبة
تحدث واسطة او تقف فنقول هذا الطلب لا يكون في الاشياء التي تستوي ان ينعكس بعضها على بعض
ان كانت اشياء تستوي ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة فليس فيها بنوع ومحمول
اول بل كل واحد منها يصلح ان يكون محمولا وموضوعا اوسط بين محمول وموضوع وان كان يكون ان
في الحمل تبين جميعا انه هل يوجد لما وضع منها موضوعا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه ولا موضع
محمولا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير النهاية وهو محدودة واذا استبان
تناهي الوضع فيها من جهة كان ذلك باستبانة تناهي الآخر في تلك الجهة وبالعكس اذ الوضع ههنا
حمل والحمل وضع اللهم الا ان لا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه بان يكون احدهما حملا

حقيقيا

والآخر محمولاً عرضيا اقول ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل بحقيقيا شرح الضحاك على الانسان
والوضع شرح الانسان على الضحاك فان ذهب بهذا المذهب فمعناه ان من شانهما ان يكون في الطبع
احدهما موضوعا والآخر محمولا بعينه ولا يكون حكمهما هذا فهمنا منه انه ليس احدهما اولى من الآخر بذلك والثاني
الثاني ان يكون الحمل الغير حملاً كحمل الانسان على الحيوان وحمل الذاتي لانه الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه
حمل حيوان على انسان وانسان على حيوان فالمحمول هو موضوع بالذات معين واذ قد تقرر هذا فنقول
ان الوسائط بين حدي الايجاب متناهية فليكن كذا ب ا فنقول ان الوسائط بينهما متناهية وهي
الاشياء التي تحمل على كل واحد منها او تحمل على كل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولاء وذلك
لو كانت بغير نهاية لكان اذا اخذنا من جهة ب صاعدين على الولاء او من جهة ا نازلين على الولاء
لم يبلغ البتة الطرف الثاني وسواء اخذنا بعضها على الولاء او بوسط بينهما او اخذنا بعضها وفرضنا
الوسائط فيما بينهما او اخذنا الكل متتالية ولا وسط بينهما وكانت لا تتناهى او اخذنا الكل على ان طرفان
متضاعف لها ما لا نهاية له فان الكلام في ذلك واحد واذا كنا ابتدانا من حد ما منه الى حد آخر
فليس هناك حد آخر فانه لا فرق بين قولك ان هذا السبيل لا يتناهى عند السلوك وقولك لا حد له فكذلك قولك
ان هذا السبيل لا يتناهى عند السلوك وقولك لا حد له كقولك له حد وقولك يتناهى اليه عند السلوك
ثم من الممكن ان يكون حد محدود ولا يبلغ اليه ونهاية ولا يتناهى اليها ويكون ذلك كقول من يقول
انك اذا اخذت متصاعدا من الواحد لم يبلغ البتة الالف الذي هو حد محدود ولان بينهما درجات
للعدد بلا نهاية ولا ينتقض هذا بالمقادير وبقول القائل ان بين طرفي كل مقدار بعدد وبالقوة
بلا نهاية وذلك لان المقادير تنقسم لا قسمة لها ما لم تقسم بالفعل وكل قسم يفرض فيها يكون محدودا لعدد
وان اللانهاية التي تتوهم بين حدين فيها انما هي بالقوة اي تلك الحدود التي بينهما هي في القوة ووجودها
في القوة لا يوجد البتة موجودة بالفعل بين واحد منها بعد واحد والذي نحن في البحث فيه فان فيه حدين
وطرفين واذا كانت بينهما وسائط فلتكن معان تستحق ترتيبا في انفسها كانت الا مجملة لا متوقفة على
قسمة قاسم فبين اذن انه لا يمكن ان يكون بين طرفين وسائط بلا نهاية وكذلك الامر في السلب

اذا اخذت لا شيء منه ج ا وكان بينهما وسط آخر شيئا ما اشد ب يوجد لج ولا يوجد لا فيكون
الكبرى ايجابا والوسط بعده والوسط في الصغرى موجبا الكبرى سالبة والصغرى موجبة اما الموجبة فقد
فرغنا عنها واما السالبة فلان بيان ذلك كمثل من احد الاشكال الثلثة اما على سبيل الشكل الاول
فيجب ان كل حال الشكل ان كانت الوسائط التي للكبريات تذهب الى غير النهاية ان يحصل موجبات بغير نهاية
لكل سالبة موجبة وسالبة شيء يعلم ان للموجبة موجبات وقد بان قبل موجبات انها متناهية فاذا
كانت محدودة والموجبة الصغرى السالبة لا يمكن ان تذهب الى غير نهاية بين حدين فبين ايضا ان
الذي لا يذهب فيه في العدد من حدود الكبريات السالبة السالبة متناهية وكذلك ايضا اذا كان الشكل الثاني
ما بيناه وذلك لان الموجبة ولا بد فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون في كل قياس مقدمة موجبة
واما الشكل الثالث منهما فان الموجب فيهما يتعين على كل حال وقد بان ان المحمولات له اذا اخذت بعينها
متناهية لان ضرب و اخذ في تحديدها الاشياء او التحديد وانما يتم الا بها ولو كانت الحدود متوقفة
لا النسب توجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا ان نحدد شيئا لكن الحدود موجودة اذ الامور متصورة
فيبادئها متناهية ثم قيل بعد هذا في التعليم الاول انا اذا قلنا ان الابيض يمشي وهذا الكبير هو خشبة
فقد عكس الحمل والوضع على وجه استحقاقه وذلك ان قولنا الاول معناه ان الكبير خشبة او الماشي
انسان ليس معناه ان نفس الماشي من جهة ما هو ماش او الكبير من جهة ما هو كبير موضوع للخشبة او
للانسان ومعناه ان الماشي بنفسه شيء قائم غير مفتقر ولا متضمنا شيئا آخر هو موضوع له فان
ذلك لا يصح من معنى قولنا ان الماشي انسان ان الماشي الذي عرض له المشي هو شيء له ان كان ماشيا
ذلك الشيء هو انسان وكذلك الشيء الذي عرض له الكبر لمقدار كذا وعرض له ان كبر والكبير الشيء
هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان ماش فمعناه ان الانسان نفسه لا شيء آخر
له ان يكون انسانا هو نفسه ماش فكذلك قولك الخشبة كبير ومعناه ان نفس الخشبة لا شيئا
آخر عرض له كونه خشبة هو كبير وانت تعلم ان بين قولك الشيء الذي هو ماش والاعراض التي
وبين قولك الشيء الذي هو انسان او خشبة او جوهر ذوات فرق وذلك ان الشيء في الاول عرض

وليعرض الشيء ذا

من الاعيان هو في نفسه نوع من الانواع وحقيقة من الحقائق واما الشيء من حيث هو مجرد
شيء او شيء ما شيء آخر ليس هو واما في الشال الآخر فان الشيء الذي هو جوهر ليس غير ذات الجوهر
ليس شيئا عرض له جوهرية فيكون في نفسه امرا محصل النوعية والحقيقة وقد يضيف اليه معنى آخر
خارج عن ذاته ليس لاجله جوهرا كما هو هناك لاجله ما شيئا فالانسان والخشبة بالحقيقة موضوعان
لا ينقضيان نسبة الى موضوع ولا شيء غير جوهرهما فاما الشيء والاكبر فكل واحد منهما بالنسبة الى معنى الشيء
والكبر ويدل على موضوع فيضع لامر اسمين لعرضه فان به فيحمل حمل الشيء على الانسان مخصوصا
باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان على الشيء فليخصه باسم الحمل بالوضع وكل حمل فاما ان يكون من
طريق ما هو الشيء واما ان يكون من سبيل كيف هو او كم هو او مضاف هو او اين هو او متى هو او
ينفعل او يفعل وكذلك سائر المقولات وبعض ذلك داخل في الجوهر وبعضه عارض كالانسان على الحيوان
الابيض ليس في المحمولات شيء خارج عن هذين البتة اما الصور الافلاطونية فانها اسماء او هو
باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان اذ البرهان هو بهذه المحمولات
المذكورة وهي العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة ولكن يمكن في القول ان يجعل كل واحد
موضوعا للكم والكيف ما وجد موضوعا للكم والكيف ما وجد لكيف فاما في الوجود فلا يمكن ذلك لكن
يكون موضوعها الاول الجوهر مثال ذلك ان السطح موضوع الشكل في التحديد في القول واما في الوجود
فيمكن البتة ان يكون السطح وما يعرض له الا قائمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة واذا كان
كذلك فان الطرف الذي هو الموضوع بالحقيقة محدود ونهاية والمحمولات الداخلة فيها هو الشيء محدود ومتناهية
من الاجناس والفصول اذ قد بينا ان الذهن لا يمكنه ان يقطع امورا بلا نهاية لتحديد شيء واحد و
التحديد موجود والمحمولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات
وهي المقولات العشر وذلك ان كل واحد منها اما كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك مما ليس الطرف فيه
محدود على ما اوضحنا فيما تقدم فان المحمولات من جهتها واخذه في حدود اخر محدود والمحدودات
الجزئية متناهية في الموضوع وان لم يكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلة في حدود متناهية

موضع بر

فاذن

فاذن جميع المحمولات متناهية سواء كانت داخلة في حدود الجواهر او كانت اعراضا ذاتية
او اعراضا غريبة وقد استبان من هذه الجهة انه تتناهى الاوساط ومن الجهة وهي اعتبار جهة
التصور والتحديد فقد بان واتضح ان ههنا مقدمات اولى وان محمولات وموضوعات بلا واسطة
وانها جارية على الولاء والاشياء التي تعلم بالبرهان لا يمكن ان تعلم بوجه آخر اشرف منه وكل علم برهاني
فلا يمكن ان يعلم اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني اصلا وان وقف
عند مقدمات لا اوساط لها فاحسن ما يتأول عليه ذلك انه يمكن الوقوف عند الحدود موضوعة
والوقوف عند اصول موضوعة ان كانت كذلك لا يبرهن في علم آخر وتوقف غير برهاني فيجب ان يكون الوقوف
على اصول موضوعة لكن لها وفق ما بينا من برهانه في علم آخر لا مر يحتاج ان نشير اليه في مقدمات
لا اوساط لها وان لم يكن برهان ولا علم برهاني فلم يكن احتج خصوم في امكان وجود اوساط لا نهاية لها
بانها تنقسم الى ما لا نهاية لها ولما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشياء الموجودة للموضوع بذاتها اما
داخلة في حد الموضوع او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان هذا القسم
متناه ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا القسم لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون للفرد شيء يوجد له
وذلك الشيء آخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ويكون العدد مع الفرد ماخوذا
في حدودها فان ذهبت الى غير النهاية ذهب ايضا معها ما يؤخذ في حدودها الى غير النهاية لان يكون لكل واحد
منها موضوعا من جهة التي يؤخذ في حدوده او كل سابق داخل مع المسبوق في حد المحمول فيكون ههنا
موضوعات بغير نهاية متساوية كلها تؤخذ في الحد وقد بان استحالة هذا فانه لما كانت الموضوعات
المأخوذة في حدود المحمولات لا تذهب الى غير نهاية فكذلك المحمولات التي تساويها في العدد على ان يعلم
ان القول بها بان استحالة ذلك في اشياء غير متناهية تؤخذ في حد شيء واحد وههنا فيما كما لم يمكن ان تجتمع
في حد شيء واحد منها الا جملة متناهية من تلك الغير المتناهية هي ما بين الطرفين وذلك الواحد وما بين
الطرف في غير كل واحد متناه فيقال له في حصر ههنا الغير المتناهي من الموضوعات خصوصا الفعل والفعل
يشتمل على الجميع من غير ان يبقى شيء خارج منه هو بعد بالقوة ولكل واحد والكل الجميع موجود في حد احد

مخصوص بر

لان كل سابق ماخوذ في حد ما يوجد منه المسبوق بغير السابق القريب منه الطرف وكم
شيء خارج عنه هو ماخوذ في حده فيجب ان يكون لا يحصل في الوجود من الموضوعات خارج عنها الكثير بل
خارج عنها بل كل محمول فهو حد على انها واحد من جنسها بل على انه كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية
هي معا في جنس احد بالعدد لها ترتيب فان الفرد وما يتبعه من اللواحق الغير المتناهية انما يوجد
كلها الا معا في شيء ما من انواع العدد وكما سعد في المحمولات ان ينقص حدها والعدد ان ينقص لكن
فانه في النقصان متناه الى الواحد فقد بان اذن انه لا الموضوعات الماخوذة في حدود المحمولات
ولا المحمولات الماخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد بان من جميع هذا ان
للبراهين مبادي غير ذوات اوساط وبان انها لا برهان عليها وانها مقدمات غير منتقرة من حيث
بان ان المحمول من فوق ومن اسفل واقف وان هناك حدا اولا على الشيء فانه ولكن يكون الحمل على
الموضوع يكون بسبب عام مثل ان حل صورات مثلث زوايا القائمتين على متساوي الساقين
وعلى مختلف الاضلاع ليس على ولا على واحد منها اولا من جهة ما هو هو من جهة ما هو مثلث والمثلث
عام لهما فليس يجب ان يكون واجبا كل حمل لكل شيء اخما اوليا على الشيء عام وكذلك اذا كان الشيء آخر عاما
من يكون آخر الامر الشيء بذاته وهو اولا ويكون له حد اوسط والمقدمة الواحدة والبسيطة والاولى
هي غير ذي التي لا اوسط لها ولا ينقسم بالقوة الى مقدمتين بدخول حد وليس عليه برهان فان
ما ليس له حد اوسط فليس عليه برهان وهي المبادي بعضها مبادي البراهين المشتمل السالبة فانه
كما انه قد يكون مقدمة غير ذات وسط موجبة وهي مبدا البرهان الموجب كذلك قد يكون مقدمة غير ذات
وسط سالبة وهي مبدا البرهان السالب وهي بسيط المقدمات واوليها كما ان اول الثقل
متناه واول الابعاد النغمية هو بعد الطنيني الذي نسبة احدى نغمتيه الى الاخرى نسبة مثل وثمن
فوق ثمنين وذلك لانه لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها او جميع سائر الابعاد النغمية الاسماء
مثل الذي بالكل والذي بالخمس والذي بالاربعة والطنيني واذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط او
كانت موجبة كلية فلا يمكن ان يقع الحد الاوسط خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما لا محالة و

الا في السالب

واحد ار

الا في السالبة فقط فيقع خارجا وقد يقع غير خارج فان كان موجبا في قياس كلي فلا سبب غير موجود فيه
فلا يمكن ان يقع خارجا ولو وقعت في التحليل في ذلك الموسط كان حد من الطرفين هذا النوع من الموسط
فاما القياس بالشكل الثالث فهو اثبات الجزئي فقط وهو ايضا بيان الا بالعكس او بالقوة وكل قد يقع
الشكل الاول في ان يقع بين طرفين من الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني من جانب الاصغر لكنه يخرج
الاكبر مما يحمل من جانب الاكبر ويخرج في الشكل الثالث من جانب الاكبر الذي يمكن ان يكون سالبا من
جانب الاصغر وكذلك اذا اردت في التحليل وبعد الحد الاوسط بين طرفين واما ان احتجت الى مثل ذلك
من موضع في الشكل الثاني واردت ان تركب قياسا لانتاج السالبة فيخرج من جانب الاصغر وفي
الثالث الذي يخرج من جانب السالب لفظه جاز ومثاله فهو في التعليم الاول وجميع ما اوردناه هنا لوجدنا
فيه ايراد ما في المشهور ويجب ان يعلم ان جهة تحصر فيه انه اذا كان حد ان اتسع السلوك من
احدهما الى الاخر لم يكن وسايط بلا نهاية وان كانت محمولات بحقيقة غير متناهية لم يكن حده الى
فلا يلزم شيء من هذا من ينكر البرهان وجد الاشياء تبين عليه من وجه آخر ان هنا حدود برهان و
ليس في ذلك على المنطقي بل هو موضوع نظر في العلم بما ذكرنا من امر التحليل لان التحليل يوجب ان لا يكون المحمولات
في الشيء متناهية ومن جميع هذا لا يتبين ان القرابة في البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل تنتهي قطعا فان
ان القرابة كيف يذهب الى غير النهاية فسنوضحه بعد

فصل في ان البرهان الكلي والموجب والمستقيم افضل من مقابله

قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين منها كلية ومنها
جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها بالخلف فيجب ان يبحث هل البرهان الكلي افضل
ام الجزئي وهل الموجب افضل ام السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل ان الظان يظن
ان البرهان الجزئي افضل من الكلي بان يقول اذا بينا ان زيدا موسيقار او ناطق من نفس زيد
فهو افضل من ان تبين ان كل انسان كذلك لان هذا بيان للشيء من ذاته وذلك بيان له
لا من ذاته بل من بيان امر في غيره وليس لنا ان نعرف ان متساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين
من نفسه كما يعلم ذلك لا من نفسه بل من شيء آخر هو المثلث ولما كان البيان الجزئي بذاته ونفسه و

البيان من الكلي اعني ذوات الشيء من نفسه والذي يرى انه افضل فيحتج بانه افضل واتيه لطائف
اليس نظنن اتيه ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجودات هي الجزئيات والكلي اما امر غير موجود
بل هو موهوم فقط واما امر غير موجود فيها قايم بها وان كان غير موجود فما برهن به عليه انما برهن
على غير موجود فالبرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود والكلي ان موجودا لكن قايما فيها غير خارج
عنها ثم البرهان على الكلي يجعله كانه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها فيجعل المثلث شيئا
غير هذا المثلث وذلك المثلث والعدد شيئا غير هذا العدد وذلك العدد وما اوجب تحريف الحق
فهو محرف عن الحق فاذن البرهان على الكلي اما ان يقع على معدوم واما على محرف الوجود
عن حقيقته فالبرهان على الجزئي اذا افضل واتيه فان البيان الكلي شديد التعرض للغلط بسبب
ان مستعمليه يكونون كالمنهزمين على غير المطلوب مثلا اذا برهن مبرهن على ان الكميات
المتناسبة او الابدال كمثل متناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط او سطح او جسم بل على
ما ليس شيئا منها وان كان البرهان الكلي من وجه ما هو على ما هو اكثر فانه من وجه آخر على ما هو
اقل في الوجود لان الذي هو في الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا ما يتفق ان يقع
بالجزئي ظن مخالف للحق الكلي على ما قيل في انولوطيقا ولو كان البرهان يقصد به اليقين على الجزئي
وعلى الموجود اي حال لا يستحيل ان يقع ظن وعلم معا فاذن البرهان على الكلي اخس واوضع رتبة
ثم قيل في التعليم الاول ليس العلم بجزئية اكثر من العلم بكلية بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي
الساقين زواياه كذا او كذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه مثلث فالذي يعلم ذلك في
المتساوي الساقين لا من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث فعلمه اكثر اذ يعلم ذلك
بالمعنى الغريب بالعرض في غير المتساوي الساقين من المثلثات كما يعلم في المتساوي الساقين واذا
علم المثلث فقد علم لما هو له بالذات واذا علم المتساوي الساقين فقد علم لا لما هو له بالذات
فالكلي اذن افضل واتيه فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي ليس اسما مشتركا بل اسما متواطئا
وليست طبيعة في الجزئيات كطبيعة الاعراض بل طبيعة مباينة للجوهر داخلة في الحد وليس وجود

الكلي بل

اقوى

اقوى من وجود الآحاد الجزئية والكثرة هو واحد المتشابهة وتلك لا نهاية وذلك ان وجود الثابت
الباقي اكثر من وجود الفاسد والبرهان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي يكون لا يتغير ولا يتناهى
اذا الجمع في الكلي شيء كثير فيه امور غير متناهية ويحدث فيكفيها كلها برهان واحد ولولا ذلك احتيج الى براهين
بغير نهاية وايضا فليس يحتاج المبرهن من جهة برهانه على الكلي الى ان يجعل الكلي معدوما بذاته بان
يجعله شيئا مباينا للجزئيات فيثبت الجواهر الكلية وذلك بيانه انه لا اعراض الكلية مثل الكيفية
والكمية فهي يجب ان تكون غير الاعراض الكلية لكن امورا خارجة عن الجزئيات قائمة بذاتها
موجودة لا في موضوع وهي غير مباينة لها اذا انفردت تجد بغيرها القوام واذا غلط غالط فظن ان
الكلي شيء خارج عن الجزئيات قائم بنفسه فليس ذلك بسبب البرهان عليه فاللوم يلحقه في اصغائه الى الباطل
وتوهمه المحال لا الذي يستعمل البرهان الكلي على واجبه وقد علمت انت في مواضع لو المرافق
بين الذي ينظر اليه من اعتبار غيره وبين الذي ينظر اليه وهو مجرد مباين لغيره وايضا فانا قد اشبعنا
القول في ان البرهان هو قياس من العلة واللمية والكلي اولى بان يعطي العلة وذلك لان المعنى الذي
للكلي بذاته واولا للجزئي فالكلي هو العلة للجزئي في اعطائه اياه ما له بذاته فان كل شيء له امر بذاته
لا يحتاج ان يكون له بشيء آخر يتوسط غيره ولا يكون له بل انما يكون بغيره من كان له او لا يكون الا لان
ويكون له اكثر للغير بسببه وهو العلة الاولى والكلي هو الذي يعطي الجزئي ماله بذاته والكلي هو الذي
عنده نهاية البحث عن لم وعنده يتناهى البحث بالنظر انا علمنا الشيء كالو سابيا ارجاوقان فقيل لم جاء
الاما قيل لم قال لم جاء قيل ليقضي دين غريمه فيقال لم يقضي قيل لكيلا يكون ظالما فاذا وقف البحث
عن اللم عند هذا او مثله فقد سكنت النفس لا معلوما ولا محالا ان بحث اللم في امثال هذا انتهى الى
لا يتجاوز غيره ويكون هو الامر الاعم الاول الذي فيه الحكم لنفسه لا لغيره وهو العلة المطلوبة وكذلك اذا
سألنا عن الجزئيات ان شيء هذا المثلث لم زواياه مساوية لقائمتين فيقال لانه مثلث فيقال بل من بعد
فقلنا لانه من ذهب او لانه مخطوط في ثوب او لانه هذا المثلث لكن شيء من هذا هو
عن العلة الذاتية المطلوب لانا نقول لانه شكل يحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة كل واحد اذا اخرج ارتسم

حوله متساويتان لقائمتين فيكون جميع ست زوايا قوائم اثنتان منها و اخفى ان بفضل بحج
اربع فهم اذن في اعطاء العلة تضطر الى البرهان على الكلي وكذا ليس يمكننا ان نبرهن على هذا الحكم
في المتساوي الساقين برهانا عليها الاول لانه مثلث على الخصوص لم يحج كذا وكذا او ايضا
فان الجزئيات غير متناهية ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من جهة ما هو غير متناهي
غير معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود فاذن العلم الذاتي انما هو للكلي وهو اكثر في معنى العلوم فاولى
بان يكون المقصود بالبرهان واذا كان هو اولى بالبراهين فالبراهين ايضا الكلي اولى من البراهين
المضاف فاذا كان هذا اولى به منه بغير فذلك ايضا اولى من ذلك الغير منه وايضا فان الذي
اذا علم هو علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان يفيد العلم من ذلك الغير ثم الكلي اذا برهن عليه وعلم
كان في ذلك علما بالكلي لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل فالعلم بالكلي اذن اشرف من الجزئي لانه يتضمنه
بالقوة القريبة واذا علم الجزئي فليس يحصل ان يكون في ذلك علما بالكلي والعلم بالكلي اشرف وايضا فان البرهان
الكلي يكون الحد الاوسط فيه اقرب الى المبدا فهو اشد استقصاء من غيره واكثر في المعنى الذي
له المبدا مما هو ابعد منه عن المبدا فالبرهان الكلي اشد استقصاء من الجزئي فاما شارح الاول و بل
هو التي قيلت في التعليم الاول لكن تشبه ان يكون الامر على ما قال المعلم الاول نفسه من ان بعضها
حجج منطقية جدلية وان كان بعضهم يفهم منه انه يقول بعضها حجج لا تخص البرهان الذي يحتاج
يسعى اليه من حيث الحج هو ان العلم الكلي علم بالقوة بالجزئي و مبدا البرهان على الجزئي واما العلم بالجزئي
فليس فيه البتة علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه كذا فهو بسبيل ان يعرف ان المتساوي الساقين
كذا فهو يعلم انه يعرف ان المتساوي الساقين كذلك فان علم ان المتساوي الساقين كذا فهو يعلم من
ذلك هذه البتة ان كل مثلث كذلك مثل هذا اما في ان البحث بالعلم يحوج الى العلم بالكلي وايضا
فان الكلي معقول والعلم الحقيقي للعقل واما الجزئيات فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به و
لا برهان عليه ثم في ان البراهين الماخوذة من اصول ومبادي ومصادرات موجبة فقط وهي التي
تسمى الموجب افضل من الكائنة عن سوالب الحجج في ذلك يجب من ذلك ان ما كان يحوج الى استعمال اشيا

منفصة مختلفة كثيرة الاصناف فالبراهين السلب يحوج الى ذلك لانه من السوالب الصرف ينتج ايجابا و
الموجبات الصرف ينتج اذا اخلطت بالموجبات واذا اعطيناها متوالية في الشرف فانها
يعطينا العلم الحقيقي الواحد منها الاخر الذي هو اقرب الى النتيجة وليس في تكثير الاوساط فايدة
الى الفايدة في تقليلها والاقتصار منها على القريب الملصق بالنتيجة فان العلم الكاين مما هو اقل
افضل من العلم الواقع باجتماع امور كثيرة فان الغلط في القليل اقل وفي الكثير اكثر وانحصار المعنى
في القليل اكثر وفي الكثير اقل فاذا كان كذلك فالبرهان الذي يجري على سنة واحدة غير مختلفة
افضل من البرهان المتكثر الاجزاء المختلفة والبرهان الموجب هو من موجبات فقط والبرهان
السالب هو من موجبة وسالبة فمبادي الموجب اقل في النوع ومبادي السالب اكثر في
النوع واشد خلافا والعدد اختلافا فالموجب افضل وايضا فان الذي لا حاجة له في ان
يعرف ولن يوجد الى شي ثان والثاني منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف من الثاني والبرهان السالب
لا يتم الا بمقدمة موجبة انما يكون عليها برهان موجب ان كان لا يعرف الا بها والبرهان الموجب
يتم ويعرف بلا سالبة فاذن البرهان الموجب اقدم من السالب واعرف ايضا فان البراهين
الموجبة يجد المتوسط في حدوده او انما نسبته الى الطرفين نسبة ايجاب فقط وكذلك الثلاث
فيها وهو اصلا خارج عن الحدود والثلثة لتركيب البراهين الموجبة موجبة ايضا وبسبب ذلك لو
كان يجوز ان يكون بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها واما البرهان السالب فالغالب فيه ان المتوسط
والطرفين معا هو الموجب فانك اذا كنت قلت كل ج ب ولا شيء من ب ا فان اردت
ان تتوسط بين ج ب حدا فلا شك انك تتوسط بايجابين وان اردت ان تتوسط بين ا
ب حدا امكن بمقدمة موجبة وسالبة فيصير هذا القياس كيف توسطت مولفا من موجبتين وسالبة واحدة
كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ا او كل ج د وكل د ب ولا شيء من ب ا فكذلك لو ذهبت في
المتوسط الى المقدمات الاول كانت الموجبات زايدة والسالبة تكون واحدة فانه امكن ان يتبين القياس
بالمتوسطين والزايد من خارج فصمت الى غير ذلك ولا شيء من ب ا فولا سالبا آخر ممكن ان تتبين

معام

بقياس مركب لكن يحتاج ان نبين انه لا محالة موجبة فنقول لم كثرة آخر نتيجة بقياس مركب ان لا شئ
من ج د فبين اذن ان الموجبات غالبة في البراهين السالبة واكثر عددا في القوة من السالبة
فالموجبات اذن اوجب احضارا في الذهن من السوالب في كل قياس وهي في انفسها افضل
فالمركب منهما والمؤدي اليها افضل وايضا فانه وان كانت المقدمات الكبريات غير ذوات
اوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم و
اعرف اما انها اقدم فلانها ابسط لانها تتم بحدين ورابطة والسالبة تحتاج الى حدين ورابطة
وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث والذي يتم وجوده باشياء اقل والبسط اقدم من
الذي يتم وجوده بتلك الاشياء وزيادة واما انها اعرف فلان الايجاب كمعنى وجودي
فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في تفهيمه الى قياسه الى السلب كالوجود والملكات و
اما السالب كمعنى عدمي فانه انما يعرف بالوجودي فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود وما
لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسلب انما يعرف اذا عرف الايجاب
فانه اذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو فاذن البرهان المستعمل للمبدا الموجب المنتج له افضل و
اشرف والبرهان المستقيم افضل من الخلف وليكن المستقيم هكذا ان كل ج ب ولا شئ من ب ا ينتج
انه لا شئ من ج ا وليكن الخلف هكذا الكذب قولنا لا شئ من ج ا باطلا فليكن بعض ج ا وكان لا شئ
من ب ا وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب هف اذ كان كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف نقيض
بعض ج ا فوقع نقيضه وهو قولنا لا شئ من ج ا حق ففي المستقيم انما اوجب لتصديق محمولها
كل ج ب الموضوع بحيث قولنا لا شئ من ب ا ايجابا بذاته وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب
قولنا بعض ج ا مع صدق قول آخر شرطا انتفى ومن كذب النتيجة لا صدق ضدها كما بان لك في الفن
الذي قبل هذا والذي يوجب لصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس آخر افضل من الذي يوجب
كذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس آخر ينضم اليه وانت تعلم ان القياس
بالذات يحتاج الى ما اوضحناه لك في الفن الذي قبل هذا او هو ما يكون احدى المقدمتين فيه كالجزئي تحت الكلي

وهو الصغرى وهو الاخص كالكل فوق الجزء وهو الكبرى ويكون النتيجة ايضا تحت الكبرى كالجزئي تحت الكلي
حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة ولذلك يكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ويكون مقدمة
كل ج ب تحت مقدمة لا شئ من ب ا ونتيجة لا شئ من ج ا تحت مقدمة لا شئ من ب ا كالجزئي تحت الكلي
الا ان الصغرى تحت الكبرى ولكن تخالف الكبرى في الكيفية فان دخلت والحكم كالحكم
على ج واما في النتيجة بهذا الوجه وبالاتفاق في الكيفية معا فهذا الاوجد الصغرى قياس الخلف مع
النتيجة فان قولنا بعض ج ا ليس داخلا تحت قولنا ولا شئ من ب ا ولا النتيجة وهو ليس بعض
ج ب داخلا تحت قولنا لا شئ من ب ا فاذن صورة الشكل الاول في المقدمات الى شرطها هذا
الشرط هي للمستقيم لا الخلف وايضا فمقدمات المستقيم اعرف لانها معروفة بذاتها مسلمة و
مقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف من النتيجة بل احدها نقيض النتيجة والقياس الكائن من
مقدمات اعرف افضل من الكائن من غيرها فنقول انه قد يكون علم اشد استقصاء من علم من وجوه خمسة
احدها ان يكون احد العلمين قد جمع معرفة الان واللم ووقف على السبب القريب له اولا والثاني ان يقتصر على الان
فقط والثاني ان يكون احد العلمين اخذ الشئ المنظور فيه مجردا عن المادة والثاني في العلم الذي يأخذه مع المادة
فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم الذي ياخذ ذلك الشئ مقترنا بالمادة ولذلك كان علم العدد
اشد استقصاء من العلم الموسيقي وكذلك علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة والثالث
ان العلم الذي موضوعه الاول معنى بسيط شرطه انه مسلوب عن سائر الزوائد اشد استقصاء
من العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى ومع زيادة مثال ان الوحدة والنقطة لو وضعتا لعلمين
معنى بسيط وهو ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم يقترن بذلك في الوحدة ان لا تكون لها وضع
وبالنقطة ان يكون لها وضع فتكون الوحدة ابسط ذاتا من النقطة لانها ليس مع ذلك المعنى الا
زيادة وضع وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع ثم الوحدة موضوعة اولى للعدد والنقطة موضوعة
اولى للهندسة فيجب ان يكون اشد استقصاء لذلك من الهندسة فقد قرنا فيه الا اشياء
من محاذاة التعليم الاول في محاكاته وكان ذلك غير مشاد ودون الاستقصاء فيها فكان هذا النمط

من التسطير غير مناسب لمقصودنا ولا لائق بما فيه شأننا وحسن الانقياد لنا اذا اوردنا تحقيقا

فصل في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادي و المباحث ثم انك فيمن علوم اذا

اذا اشتركت في الموضوع الاول كان البحث فيها انما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له

او لاجزائه او لانواعه واشتركت في المبادي الاولى التي منها يتبين ان تلك العوارض الذاتية

موجودة للموضوع الكلي او لاجزائه او لانواعه فاذا اختلفت في الموضوع الكلي وفي المبادي الاولى

للبراهين اختلافا اشير اليه ونعني بالمبادي الاولى لا المقدمات فقط بل الحدود وغير ذلك فهي من

علم واحد فاذا اردت الامتحان فارجع كل شيء الى مباديه الاولى وجنسه الاول اي موضوعه فيحكم

المختلفان من العلوم مختلفة فيها كالمناظر ومسائل الهندسة اما في الجنس اي الموضوع فمتحد واما

مختلفين فيه لا متحد واما في المبادي فمتحد واما ان اشتركا فيه بوجه ما فانهما مختلفان من وجه اخر

لا متحد فانك تجد المبادي وهي للهندسة او لا وللمناظر ثانيا وهذا امر قد فرغنا عنه وليس اختلاف

البراهين يوجب اختلافا في هذا الباب فقد يكون على شيء واحد براهين مختلفة من حدود اوسط

يحمل احدها على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان متغذ وقولنا كل انسان

نام وكل نام متغذ بل من حدود اوسط لا يحمل احدها على الاخر مثل قولنا كل قابل اللذة متحرك متغير

مع قولنا كل قابل اللذة ساكن وكل ساكن متغير فالاول الحد منه الاوسط تحت الاخر فان الحي اي

تحت النامي واما الثاني فهما مختلفان ليس احدهما تحت الاخر وكذلك قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك

متعجب وايضا كل انسان متحير وكل متحير متعجب فان هذين وان كانا من جهة ما ينعكس احدهما على

الاخر لا من موضوعهما فهما ليسا مما يكون احدهما تحت الاخر فقد بان ان اختلاف الحدود الوسطى لا

يوجب اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها وقد يمكن ان يطلب فيوجد نظير هذا في

الشكلين الاخرين فيوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا في نتيجة واحدة ونقرب ما تقدم في

البيان لا نطول الكلام بتفصيله واما ان جل البرهان انما هو على الضروري فامر قد فرغنا

عنه واما انه قد يكون على الاكثري فبعض المفسرين بان انه يمكن على الاكثري برهان بل انما ينتج نقيضه

موضوعات م

منزم

علا م

ذلك في د

بحيث يمكن عليها قياس ونقول انهما لا يتبعهما اليقين بل يتبعهما الظن في الفعل بها اليقين والحق وراء العلم الاول

يوجب انه قد يكون على الاكثري برهان مصنوع من مقدمات اكثرية بعض مبادئها من اسباب اكثرية

ويمكن نقيض غيرنا بل من جهة ما هو اكثري ولكن من حيث انه من جهة ما هو موجود وعلى ما ثبت في موضع

اخر فان اريد بالبرهان كل قياس يكتسب منه العلم بالشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيمكن على الاكثري برهان

واما ان اريد احد ان يخص باسم البرهان ما كان بالقياس المعطية للعلة على شرط ان يعطي اليقين

في نفسه وفي غيره مختلفة لفعل الى العرف فليس فيه امكان فليس على الاكثري برهان بل قياس اخر

لضيع بين البرهان والحجة والحق والعين والنظر والشعر ونحن في تكلف في هذا الاشتراط الحاجة

اليه بل الاولى ان نقول انه لما كان كل برهان انما يفيد وجوب الحكم وقع تمييز عن لا وجوده وهذا على وجهين اما ان

يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا او غالبا غير دائم وهو الاكثري فاذن لا اساس في امر

تمييز الوجوب الا لهذين ولا برهان على شيء كونه وجوده اتفاقا لا تمييز الاستحقاق عن لا كونه كما رسم

هذا الكلام تحصيلا فنقول ان الامور الممكنة تعرض حال وجودها وتعرض حال عدمها فاما اعتبار الاول الوجود

في الممكنات على سبيل التوقع فلا تطلب فيه الا عن الاكثريات وقياس ان يطلبها فان الوجود

فيميله نحو وجودها في الطبع والارادة وعلى الجهة التي اوضحنا في فن السفسطة اما امكانها في الوجود

فليس يقوم برهان او دليل على احد طرفيه لا القياس مرجح لذلك الطرف بحججه اما عن الكلام فانه

فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس الامكان فجميع اصنافه براهين على الامكان

وعلى التساوي وعلى الاقل فمن البرهان الذي تبين انه ممكن لا ضروري الوجود ولا ضروري العدم

لا البرهان الذي يشهد بوجوده او لا وجوده الا انه ليس شيء منها افضل كما فعلنا في الاكثري الوجود

فانه لا يقال الاكثري الا وجوده وانزال اعتبار الوجود والحكم انه علم كان ايجابا او سلبا ثم قال

التعاليم الاولى انه ليس الحس مما هو جنس لان البراهين ومباديها كليات لا يختص بوقت وشخص ولا مكان

والحس يحكم على جزئي في ان بعينه واين بعينه فاذن الحس ينال مبادي البراهين ولا البراهين

ولا شيء منه هو علم بكلي ولو انا كنا نحس ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين لما كان يعقد

قيام د

برهانا ولا مبدا البرهان م

في جزئية د

فنعلم احساساً ان كذا ... ان كل شئ كذا ... ولا نعلم بالعقل ولو كنا نتحقق ان القمر ... حاصل
في المحو وطالع الكسوف لم يمكنا من جهة الحس ان نحكم ان كل ... وهو ان الكسوف قمري فهو كذا او كذا
لما لا يمكننا من جهة الحس ان نحكم بكل كسوف ولا بالكسوف الكلي اما كل كسوف فلانا [illegible] ذلك لا نشاهده
لا في القوة واما الكسوف الكلي فانه للعقل فقط نعم وان كنا قد نستعين بتكرر المحسوسات امورا
كلية لان الحس ادركها [illegible] ولكن لان العقل من شأنه ان يقتنص من الجزئيات المتكررة كليا
معقولا لم يكن الحس ادركه ولكن ادراكه [illegible] فاختلاف العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل
اليه الا للحس [illegible] باشراق فيض الهي عليه والنفس فاما كثيرا ما نتوصل بالحس الى مقدمات كلية
لا لان الحس [illegible] لان العقل يستعمل [illegible] سبيل التجربة [illegible] اوضحنا [illegible] حيثنا
ما التجربة واما كان الحس [illegible] انفع منها [illegible] الادراك [illegible] ما توقفنا ذلك [illegible] وبحث
عن ذلك المحسوس نفسه تبين غير المحسوس [illegible] العقل مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي وراءه
فان الجسم الملون الذي وراءها يرى من غير ان يحجب [illegible] دون ذلك في اكثر امثال الاجسام
الاخرى فقوم يقولون ان السبب في شف الزجاجة ان كل ما لا لون له فهو شاف [illegible] المتلون
الذي وراءه وقوم يرون ان السبب ذلك استقامة المسام والثقب في الزجاجة فينفذ فيه
الشعاع من البصر [illegible] في التعليم الاول لو كان الحس [illegible] ادراك النفوذ
لكان العقل [illegible] يحكم فيه بان السبب فيه الثقب [illegible] ان الابصار كان [illegible] بنفوذ
البصر في تلك الثقب [illegible] الذي [illegible] كان [illegible] البحث [illegible]
هواء او خلاء [illegible] هواء في الهواء [illegible] تلك الثقب [illegible] اللون او الشعاع [illegible] فيه
اليه [illegible] لو كان الابصار بنفوذ شئ في الثقب كان الحس [illegible] لكان العقل
يجد سبيلا الى ان يحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال [illegible] البصر والمبصر بواسطة شعاع
لا نفس شفيف الزجاجة [illegible] لا لون لها [illegible] يكون ذلك [illegible] ان الحس
حصله لكن لان العقل اتخذ الحس مبدأ التجربة ثم قيل انه لا يصح النظر [illegible] ان مبادئ [illegible] كلها متفقة

اما اوّلا

اما اولا فان [illegible] منها ما ينتج للكاذبة [illegible] منها مقدماتها كاذبة ومنها ما ينتج للكاذبة
وهي [illegible] فقد يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة فذلك انتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض [illegible]
لا يكون [illegible] من جهة مقدماتها انتاجا للصادق من الكاذبة قياسات لان القياس انما يكون قياسا
من جهة ما ينتج بالذات لا ما ينتج بالعرض فاذا كان ذلك فيجب ان يكون القياسات المنتجة للصادق [illegible] من
مقدمات صادقة [illegible] فاذا كانت كذلك كانت مبادئ القياسات الصادقة غير مبادئ
القياسات الكاذبة وايضا فان القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج فان الاضداد [illegible]
متعاندة فانه ان [illegible] اكبر [illegible] الاصغر وايضا فان اشياء غير متضادة [illegible]
ولا تصدق معا [illegible] ان الله شجاعة وكذلك قولنا الانسان فرس وقولنا الانسان ثور
فان [illegible] ان لم تكن متضادة او متقابلة بالفعل فبين ان مبادئ النتائج الكاذبة
[illegible] مختلفة [illegible] فان [illegible] الصادقة [illegible] واحدة [illegible]
اما خاصة بالاجناس الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا في
الهندسة ان كل مقدار اما منطق به واما اصم وقولنا في العدد ان كل عدد اما اول واما مركب
بين ان [illegible] مختلفة لا تتطابق فيها لان الهندسة كلها بعد النقطة والعدد كلها بعد الوحدة
ولا يمكن فيها تطابق البتة ولو كانت متطابقة [illegible] اما ان يكون احد [illegible]
[illegible] او [illegible] ان [illegible] تحت [illegible] واذا كان كذلك [illegible] احد الجنسين تحت
الآخر او فوقه فكان ح احد الجنسين تحت الآخر او فوقه [illegible] المشتركة قد يقع في المبادئ
وهناك قد يكون [illegible] اذا كان اجناس العلوم المشتركة [illegible] بعضها تحت
بعض [illegible] في الاجناس التي ليس بعضها تحت بعض [illegible] ذلك [illegible] الاجناس الموضوعة
واما ان يكون مبدأ [illegible] في الوسط [illegible] مثل الخطوط المتوازية التي [illegible] المتوازيين [illegible] ح اما
مشاركة في الجنس فيكون احدهما مبدأ والآخر [illegible] مشاركة في الجنس الموضوع [illegible]
جنس فيكون [illegible] احد العلمين تحت الآخر فيكون المشترك في المبدأ [illegible] واما العلوم المختلفة

التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان يشترك في المبادي الخاصة المناسبة لاعالي التي هي خبر جهة بينها
في الوسط ولا فوق منها ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا او محمولا مختلفا في ذلك في علمين و
اما المبادي العامة مثل قولنا ان كل شي اما ان يصدق عليه موجبة واما ان يصدق عليه سالبة
فقد يشترك فيها لان من المبادي ما يصلح لبيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم و
بعضها كيف وبعضها شي آخر لانها من جهة ما هو مبدا ما في العلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود
ولكنها لا تؤخذ في العلوم بالقوة ولا تؤخذ البتة بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى الا وقد اخذت
مخصصة بموضوع ذلك العلم وبعوارضه الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف فاذن لا يكون في
العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة والنتايج المطلوبة في العلوم وان كانت تزيد على
المقدمات على النحو المعلوم في تركيب القياس فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسبة محفوظة
وليست تستنتج عن تلك المقدمات الا تلك النتايج باعيانها وليست تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة و
اذا وقع حد من جانب او وسط لم تزد وانتج نتيجة اتفقت بحسب ذلك فاذا كانت نسبة المقدمات
مع النتايج محفوظة النسبة فكيف تكون الا وان المبادي منها ما يصلح لان ينتج منها لا يوجد بنتايج
خارجة من حد فان جميع المقدمات التي في علم لا ينتج منها الا التي مناسبة لتلك المقدمات
فبعضها التي هي المبادي ابعد من ان ينتج منها مسايل علوم اخرى غير مناسبة لذلك العلم و
النتايج المطلوبة في العلوم غير متشابهة بالقوة وانما هي بالمبادي متشابهة فان المبادي على اصول
الموضوعة لكل صناعة متشابهة واما النسب التي لكم اعتبارا بينها وبين عوارضها وان كانت في ذواتها
محصورة فقد لا تتناهى بالقوة من جهة ان بعض المحمولات تكون ضرورية متفرقة في الشي الواحد و
بعضها ممكنة تحصر باعتبارات بعينها مثال ذلك ان المثلث المتساوي الساقين مثلا ان
زاويتيه اللتين عند القاعدة متساويتان فهو امر موجود في نفسه بالقوة واما انه امر
للمثلث آخر يقع منه في دائرة كذا وفي مخمس كذا او نسبته كذا او ما يجري مجراه امور
ليست محصلة الوجود فيه والا لكانت فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي امور تحدث له من

جهة

في بيان ان

غريبة ان

جهة مناسبات ممكنة تعرض لها العقل فيها فاما ان تكون المبادي خاصة مثل الخاصة بعلم الهندسة
تعطل فيها الكثير وافية بمسائل الهندسة فضلا عن مسائل خارجة لا تتعلق بها وكيف يكون ان
مبادي العلوم المختلفة متفقة من جهة ان العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان او من جهة ان
كل واحد منها يصلح ان ينتج منها في كل علم حتى يكون مبدا اي علم اتفق صالحا لاي علم اتفق وهذا
معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم التعليمية وهي محدودة في المصادرات متميزة بالعقل
عن امور انها لا يصلح بعضها لبعض فكيف يصلح لكل علم بل ولا مبدا علم واحد يصلح لجميع مسائل ذلك
العلم فكيف لمسائل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فعرضنا ان المقدمات
التي لها اوساط لها في علم ما ومتميزة التي ليس متميزة تميزها في الرياضيات وجدناها مشتركة لجميع
النتايج بل كل شكل خارجة لشي او نتايج باعيانها ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول ان مبادي العلوم
مختلفة اختلاف لا اشتراك فيها البتة ولا في كل شي منها فقد بان فيما سلف ان بعض العلوم
يشترك في المبادي وان من المبادي خاصة ومنها عامة فبعض الحق هو ان المبادي مناسبة
في الجنس اي الموضوع وكلها لا يمكن فان العلوم التي لا تتناسب في الموضوع فان مبادئها
الخاصة باجناسها لا تتناسب ايضا في الموضوع والذي يجب ان يعتقد فيه ان الحق والقضاء الفصل
هو ان المبادي تقال على نوعين اما مبادي منها البرهان اي المقدمات التي في العلوم واما مبادي
فيها البرهان وهي اجناس العلوم اي موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها او يثبت بها
كالواحد بوجه ما الموجود في القسم الاول يجوز ان تكون فيها مبادي عامة مثل قولنا كل شي اما ان يصدق
عليه الايجاب او السلب وقولنا الاشيا المساوية لشي واحد متساوية واما القسم الثاني فلا يجوز
ان لا يكون خاصة او تتناسب علمان في الجنس وما كان من المبادي التي هي المقدمات مما
هو خاص او مخصص ما علم فلا يشترك فيها غير الامر الا علما احدهما فوق الآخر ويكون لاحدهما
اولا وللآخر ثانيا ولما كانت الموضوعات في المسائل العلمية اما جنس الموضوع للصناعة او نوع
منه او عرض ذاتي منه فلا يجوز ان يكون الصغريات من المبادي المشتركة بوجه من الوجوه بل الكبرى

خاصة ان

ولابد فالكبريات على النحو الذي يجوز به الشركة

فصل في حال العلم والظن وتباينهما

وفي تفهيم الذهن والفهم وتحديده واركانه والصناعة والحكمة من العلوم ان ههنا علم شيء وهنا
ظن به وان الاختلاف فيهما من جهة الوثاقة والتعلق وانهما داخلان تحت الاعم وان بينهما
موضع مقابلة ومناسبة وليس كل علم يحسن ان يقابل بالظن العلم التصديقي ولا كل علم يقع
كل ظن يقابل بل مع ظن يوافقه في جنس الامر واما ما سواه من الظن فيجب ان يقابل بالجهل
والعلم التصديقي هو ان يعتقد في الشيء انه كذا واليقين منه هو ان يعتقد في الشيء انه كذا ويعتقد
انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله فانه ان كان بينا بنفسه الحكم
زواله ولم يكن بينا بنفسه فلا يصير غير ممكن الزوال او يكون الحد الاوسط الثاني او وقع عن اعتقادي
العلم بهما المكتسب الذي يخالطه اصناف من الاعتقاد اعتقاد بالشيء الذي هو كذا الضرورة
انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا يكون كذا الا كمن يعتقد هذا الاعتقاد بنفسه ممكن الزوال لانه يقع
من حيث لا يمكن معه الزوال مع اعتقاد في الشيء انه كذا مع عدم اعتقاد آخر بالفعل او بالقوة اذا
اخطر بالبال اعتقد وهو انه ممكن ان لا يكون كذا او اعتقاد في ذلك الشيء انه ليس كذا وهذا اجمل تصاحب
للعلم الذي زال ان كل اعتقاد انه ممكن ان لا يكون كذا الا ان يعتقد في الوجود كذا الآن اعني ان
من شانه ان لا يكون الا كذا او في الوجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا او كل واحد من هذين يجري
ليس من ظنا والاول منهما فانه ظن صادق مركب بجهل مقابله واما الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون
كذا وهو الاعتقاد فيه انه كذا مع الاعتقاد ان من شانه ان لا يكون ان كان لا يكون على انه جارية
كذا الوجود قد غلب او جاز في وقت آخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه ان وقع ما لوجهه
كان نقيضا منها بالشيء على ما هو به وان كان على انه ربما يكون انه موجود ويجوز بالبال انه يعرض ان لا يكون
موجودا فيتخذ ما يوهمه موجودا آخر يجوز ان يكون اعتقاد وجوده حين تنفيه موجودا الكذب فهو الظن
الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مقابله بل بجهل بسيط او لا يبعد في كل ظن من جهة العلم
موضوعه هو الضروري الا على الدوام فيكون العلم على الدوام او الضروري بالشرط فيكون العلم

بالشرط والظن موضوعه الحقيقي الامور الممكنة المتغيرة التي لا تنضبط فيكون حال الامر بحسب القياس
الى الوجود حال الامر فيه بحسب القياس الى الصحة وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب في حال الفهم وكان
الضرورية والاعتقاد المؤكد ليس يحسن من حيث هو مؤكد ان لا يعيد في الظن فيكون ظنا
من جهة ما عقدناه وانفق في اعتبار الظن احد الاعتقادين بان الشيء موجود مثلا انه موجود والاعتقاد
معه انه لا يمكن ان لا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة ليس علما بل
ظنا والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب والثالث الذي سميناه الظن
الصادق المركب بالجهل البسيط ويشترك كلاهما في شيء واحد وهو انه يعتقد في الشيء انه
انه كذا ممكن ان لا يحقق العقد انه لا يمكن كذا او ذلك لان الاول منهما اذا كان جائزا ان يستحيل له
فيستحيل في طباعه ان يقترن به عقد امكان انه لا يكون الشيء اما ابتداء او غير طارئ بعقد
الآخر الذي معه واما فاستحال بالعقد الآخر الذي معه وهو الحق وكذلك في العقد الثاني المركب
بالعقد الباطل ويقارن عقده صاحب العقد الاول لان ذلك كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون
اعتقد كونه وهذا يعتقد انه ممكن ان لا يكون ما اعتقد كونه واما العقد الثالث فان الاعتقاد
المذكور مقارن معه بالقوة او بالفعل وكل واحد من اقسام الظن قد يكتسب بواسطة او يقع
الظن كما ان العلم قد يكتسب بواسطة او يقع العلم فانه ليس كل واسطة غير ضرورية الى العلم اكبر
تدعو الى ممتنع بل قد تدعو الى امر واجب والعلم يجري مجرى الظن في هيئة العقد وفي الالة
التي العلم اولها اولا وكما انه قد يقع لانسان في هذا الشيء علم ولآخر ظن فلذلك يمكن لكن يقع
لهذا علم مبادي ذلك العلم بتدريج حتى ينتهي اليه وان يقع للآخر ظن بتلك المبادي والمقدمات
فيتدرج الى ذلك الظن الذي هو نتيجتها فيكون الاول يرى في تلك المقدمات والنتيجة انها صادقة
ويرى انها لا تتغير عما هي عليه واما هذا الثاني فيكون يراه فيها صادقا الا انه حال عن الامر الثاني
انها يجوز تغيرها او يكاد يجوز انسان تغيرها فيكون الاول يعلم ان الشيء موجود ويعلم انه هو موجود وهذا
الثاني يظن انه موجود ويظن انه ربما هو موجود وان لم يكن ذلك بنوع ساقطا فيظن انه موجود فقط

ولا يظن أنه موجود ومع الأحوال كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا ولكن قد يقع
في شيء واحد ظن وعلم كما قد يقع في شيء ظنان مختلفان صادق وكاذب ولا يمكن أن يكون في إنسان
واحد ظن وعلم معا ولا ظن صادق وظن كاذب معا أما العلم والظن فلأنهما لا يجتمعان لأن مع
العلم نقيض اعتقاد أنا بما في الشيء محصلا وهو أنه ممتنع التحول عما هو عليه ويمتنع أن يقارنه أو يطرأ
اعتقاد مضاد له ولهذا الظن ومع الظن نقيض اعتقاد أنا بما بالقوة القريبة أو البعيدة وهو أن الشيء
جائز التحول عما هو عليه ومحال أن يجتمع في الشيء الواحد للإنسان الواحد في وقت واحد اعتقاد امتناع
تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معا أو يجتمع فيه رأي أنه يجوز زواله ورأي أنه لا يجوز زواله
وأما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في إنسان واحد فإن الظن الذي نقيض
وهو كاذب والظن المقابل الذي له وهو فيه صادق إن ثبت وبان يكن ظن أن يمكن في
الأمرين ولو ظن أن المشتمل على الصادق غير الكاذب غير منفصل أو أن الكاذب فيقوم الصادق
غير منفصل والشيء الواحد بعينه الثابت قد يظن ممكنا مرة ويرى غير ممكن ... وأما
الرأي كونه غير ممكن ثباته وأما فهو علم ... وقع الرأي عليه من الجهتين أن ثبته فهو ظن فيكون في الشيء
الواحد من جهتين ظن وعلم وأما أنه من شبه الظن أن القطر غير مشارك للضلع وبعد فيه
وذلك يرى أن القطر مشارك له في الكذب والظنان مختلفان لكنهما واحد بالموضوع
وأما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فيمكن أن يكون أكثره أولى
بعلوم أخرى من الطبيعيات والخلقيات إلا أنا نحد أهمها حدا فالذهن قوة النفس
المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود والآراء والفهم جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور
ما يرد عليها من غيرها والحدس جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء
نفسها مثل أن يرى الإنسان القمر وأنه إنما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على أشكال
فيقتنص في نفسه بحدسه حدا أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس والذكاء جودة
حدس من هذه القوة يقع في زمان قصير غير منتهى ... الفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادي

بالفعل او وهم

لم

للمطالب ليرجع منها إلى المطالب والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها أفعال إرادية بغير
روية نحو انما ما مقصود او الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كمالها الممكن لها في حدي العلم والعمل أما
في جانب العلم فأن تكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي وأما في جانب
العمل فأن تكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس
الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية ولم يحصل خلق **المقالة
الرابعة من الفن الخامس فصل ١**
في المطالب **فصل ٢** في أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة **فصل ٣**
في أن الحد لا يقتنص أيضا بالقسمة والاستقراء وتأكيد القول في هذا الباب وفي مناسبة بعض
البراهين مع الحدود ونسبة بعض البراهين إلى الحدود **فصل ٤** في مشاركة أجزاء
الحد وأجزاء بعض البراهين وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط أصناف العلل
فصل ٥ في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين لتتم الوقوف على ما يشارك
به البرهان والحد **فصل ٦** في الأشياء التي لا ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب
فصل ٧ في أن طريق القسمة نافعة أيضا في التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب
وما فيها من قلة الوقوع في تفصيل الاسم المشترك **فصل ٨** في الانتفاع بالحدود الكلية
في الأجزاء وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وتحقيق الحال فيه **فصل ٩**
في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الأشياء
فصل ١٠ في خاتمة الكلام في البرهان **فصل ١** في المطالب المطالب و
المطلوبات بالطلب متساوية فإن الشيء إنما يطلب ليعلم فإذا علم بطل الطلب والمطالب
المطالب لكن من المكثر أن يكثر اما الأمر والكم والكيف وغير ذلك فإنها يجب ما يبحث عنه في
هذا الموضع أربعة اثنان داخلان في البسائط هما هل يوجد الشيء أي على الإطلاق وأنه هل
يوجد الشيء بحيثيات أنه هل يوجد الجسم مركبا من أجزاء غير متجزية وكل واحد من مطلبي الهل

ويتصور بذلك مطلب ما واما مطلب اي ففي التوابع لمطلب ما وتمطلب لم اما ان يطلب علة
الحكم بوجود موضوع او عدمه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده او لا وجوده مجازا وكل ذلك اما ان يتعذر
منه مطلب علة الحكم لا طلب علة الوجود او لا يتعذر والاحرى ان يكون القياس المنتج للمطلوب المطلق
استثنائيا وعلته في الشرط واما سائر ذلك فالاحرى ان يكون العلة فيه حدا اوسط واما مطلب
لم فانه يتبع المطلب البسيط من مطلبي هل تبعا ظاهرا فانه اذا علم ان الشيء موجود طلب ما ذلك الشيء
الموجود فقد علم ان مطلب ما الذي بحسب الذات فهو بعد طلب هل وتابع له ولكنه قد يسبق من حيث
هو مطلب ما بمعنى الاسم فاذا اعطي ثم اعطي مطلب هل انتقل في الحال الى مطلب ما بحسب الذات
ويتبع المطلب المركب من مطلبي هل ايضا على وجه من الوجوه حتى يكون كانه يطلب ما الحد الاكبر
او ما الحد الاوسط وذلك لان الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب ان يكون معطى الهلية و
الماهية اولا ثم في كل يطلب عوارضه الذاتية له بالهلية فاذا طلب وجود العارض له اولا وجوده
بالهل المركب فقياسه الى ذلك الموضوع فالحري ان ذلك يقتضي اثبات المحمول العارض بالهل
البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان البراهين انما تبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات
وذلك لا عوارض لا توجد الا في تلك الموضوعات واجناسها فان منع ان يكون لها وجود من
تلك الجهة فيها صارت في جملة المشتقات واذا اعطيت وجودا في شيء تشابهت انها في
الموجودات فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا كالبحث عن
هلية المثلث المتساوي الاضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين وقد وصلا نقطتي
بالتقاطع فهو بحث عن هليته في نفسه فبذلك يعلم ان له امكانا وجودا واذا صح للشيء هلية احتج
ان يطلب له الماهية ولن يعطى الماهية بحسب الذات وقبل ذلك يكون مستحق طلبها او اعطاها الا بحسب
الاسم لا بحسب الذات فقد وقفنا عن هذا فيما سلف فوقفت وضوح بحث لما بحسب الذات ليتبع
العوارض هو هذا الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما قد افيد في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال
بالهل كافيا في ابتداء طلب ما بحسب الذات فانه يتضح مع ايضاح الهلية واما الحد الاوسط فهو العلة

والعلة

وقع فيه طلب لما بعد الهل على وجهين احدهما بالقوة والآخر بالفعل اما بالقوة ففي كل الهل البسيط
في مثل هذا انما يطلب ما هو مشكوك فيه فيقتضي طلب الهل انه يطلب بالقوة هل هناك حد اوسط
مثل سؤال هل القمر ينكسف فانا نريد شيئا يوجب العلم بان القمر ينكسف فاذا اعطي الهل وفهم
يطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف او لم قلت ان القمر ينكسف فانه يطلب ما علة القياس الذي انه
قياس ما هو الحد الاوسط كيف كان او ما علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط الذي هو
المعطي بالقوة اولا انه موجود حين ضمنت ان الامر الحق هو كذا يجب ان يعطيه الان بالفعل و
بفعل ما هو الان فيكون البحث عنه ثم بحثا عما هو الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لم ههنا انما هو
ثم بالقياس الى النتيجة ويكون بالفعل يطلب ما القياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة واما طلب ما
الحد الاوسط بالفعل فذلك لا بد منه لكن من حيث العلم الاول الموجب بالحد الاوسط يعني به الحد
شيئا ما في الوجود بالكل يعني في الوجود على الاطلاق وفي الوجود شيئا ما اما شيئا جوهريا للموضوع
او عرضيا ذاتيا او عرضيا خارجيا فنقول العلم الاول يعني به الوجود على الاطلاق للشيء المطلوب هل هو
موجود مثل قولنا هل المثلث موجود اولا فهذا انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل المثلث كذا
وهل الآلة سبب للشيء فانه انما يبحث عن وجود عارض ما او لاحق وهذا هو الوجود شيئا ما فقد
ظهر بهذا ان المطالب بالقوة ترجع الى هل الشيء والى ما الشيء وان مطلب اللم بحث ما عن ما الشيء
لانه بالقوة بمعنى ما الاوسط ولكن من الناس من ظن ان هذا انعكس وانه ليس في البراهين شيء هو
بحث اللم وهو بحث لما بالقوة ثم بحث لما الاول وهو بحث اللم وقد مر بهذا الا ان الحد الاوسط
في البراهين هو الحد وهذا في ذلك امر تبط فانه ليس كل بحث عما هو عن الاوسط والبحث
عما هو الاوسط هو البحث عن ماهية احد الحدين الا في حين حتى يكون الجواب به حدا او ناقص
على موجبة فهو حد او جنس او فصل او مادة او صورة فان العلل الموجبة للامور التي في انفسها والاخر
نفس الواجب للصورة والمادة وكثيرا ما نجد من الاوساط في البراهين ليس مادة ولا صورة
ولا حد ابن نجده سببا موجبا للشيء في شيء فان الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الاعلى في النوع

يطلب م

علة الامر في نفسه وبعض الطالبين حسبا ان الحد الاوسط الذي هو

الا آخر بل وفيه كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط ولم يكن يعلم ان ذلك الشيء نوع الجنس المتوسط الحاج
وليس هذا حد الاكبر ولا صورته ولا مادته ولا انه يوجب ايجاب غيره كما علمت او يستعمل
اكثر من نحو امر من جهة اكثر منه نحو امر من خارجه فهذا ليس يحمل لها ولا فصل ولا حد فان كون المثلث
بحيث يخرج خط خارج عنه على صفة مذكورة يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون
خط تلك الصفة جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون زواياه مساوية لقائمتين ولا مادة ولا صورة
ولذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست حدودا ولا اجزاء حدود اخذت في جوهر الشيء من العلل فاعلة او موجبة
وهكذا على قيام الارض في الوسط للكرة وهكذا اماتة النار فانها ليست تحصل حدا او وسطه
احراق الخشبة وان كان قد يجوز ان يجعل من العلل الموجبة فصولا من جهة انها اجزاء الفصول الحد من يحمل
الفصول الموجبة منها كما ان القدوم لانه اصلب من حديد ولا يفي ان الحجر عفونة يوجب عفونة
وليس اجزاء الفصول مقومة للذات من حيث الفصول بل اجزاء الفصول خاصة فقط فان العلل الفاعلة
علل الوجود وليست علل الماهية والحد اجزاء ما كانت فصولا حقيقية او اجزاء الفصول التي
تكون علل الماهية واما علل الوجود فليس يجب ان تكون علة في الماهية ولذلك لا يدخل علل الوجود من الفاعل
والغايات في الحدود من حيث في الرسوم التي تقوم مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود
يدخل في الحدود لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده فاذن قد يكون الحدود
الوسطى في البراهين من علل موجبة امورا ليست تلك الحدود حدا لها ولا من تلك الامور فاذن ليس كل حد
اوسط حدا او جزء حد وان كان قد يكون الحد حدا او اوسط ولعل انها العلم الا انكم نعني
بالحد الحد والرسم معا فتكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق او مخصصة بها ما يدخل في الرسوم
واما ان لو كان الحد الاوسط اخص من الاكبر ان يلزم من هذا القياس ان لا يصح ان يقولوا ان الاكبر
يكون هناك حد الاصغر ويزعم ان هذا القول للآخرين فلو كانت الحدود هي الحد الاوسط غير ان
لكان يكون ادراك الاشياء امرا سهلا وذلك ان من المحال ان نطلب وجود محمول الموضوع ولا
يعلم الذي يفهم من لفظه فان كان ان الحد فاول علينا ان نفهم حده والا فرسمه فقط وكما نفهم

لا يعرف علينا كثير شيء في الشيء فيظهر وجوده للاصغر فاذن كما نفهم حد المساواة لقائمتين ونصفه
للاصغر وهو المثلث تقوم لنا اوسط فيه من منه وكما نفهم حد المساوات ونصفه للمثلث بين
مساوي الاضلاع على التناظر فيصح لنا معرفة المساوات فيها فقد يتعذر هذا فلا يطلع
للاكبر ضرورية اذا اعطينا او احضرنا علمنا ان المثلثين متساويان ونكون فقد علمنا الحد الاوسط
وحد المثلث قبل ذلك فقد يمنع علينا هذا فنجده ايضا من جنس الزخارف لتزيد وموه بها
المشوبة باسم البرهان وان الشيء الذي فيه حد الاصغر وكثير منه هو الامر عرضي كلامه انه يا بار ان
على وجود الحد الموجود وفكون الاوسط ما يليه كالحد الاكبر ويكون الذي يتبعه هو وجود الاكبر للاصغر و
لا يكون الاكبر الا وصفا للاصغر غير حده فكيف يكون غير الحد وعندنا انه حين الحد نعم هذا شيء ليس يعود
ينقضه وهو انه لا يجب في الحقيقة اثبات حد الاكبر ايضا او رسمه الا ان الاوسط الحد والرسم بالقوة
او بالفعل فانما لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا للشيء فليس هو موجب وما لم يكن مسلوبا فليس هو مسلوب
لكنه ليس كذلك انه هو الحد الاوسط الكافي في الذي لا حاجة الى غيره فانه حق ما قبلوه واستثنوا ان حد
الاتفاق هو كون الشيء على نسبة عددية كذا وانه اذا جعل هذا حد الاوسط انتج ان الشيء متفق
فكون الشيء الذي هو على نسبة مخصوصة بالاتفاق هو بعينه حد الاوسط لكنه ليس يجب من هذا ان يكون هذا
الاوسط وانه لا يكون البرهان الا مثل هذا الاوسط فانه لو كان معلوما لنا ان الشيء الموجود
لها هذا الحد لكنا لا نشك في انها موجودة لها الاتفاق ولكن في اكثر الامور يشكل علينا حمل الحد كما
يشكل علينا حمل الحد وقد يتفق توسط الحد بل يحتاج الى توسط امور اخرى لا محالة
تتأدى بتوسطها الى انتاج وجود الحد قبل تأديتها الى انتاج الحد الذي دل عليها اسم المحدود
لكن تلك الوسائط تكون امورا غير الحدود ولها تعرف برهانا فقط وسط فيه حتى يحصل الحد
ثم انتج منه حمل الحد على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا فقط اعني الذي اوسطه الحد ما كان الحد
برهانا على شيء الا على ما وجود حد الحد الاكبر للاصغر فيه ظاهر ووجود نفس الحد الاكبر خفي واما في امثال هذه
الاشياء وذلك ان جعلوا الاوسط حد الاصغر وقلما يجري ذلك في امثلتهم ولو شئت ان

ابين ان هذا لا يكون بحقيقة وانما يكون بحسب الظنون لغفلة وتحقيقه يعسر عليهم لانهم لو اعلموا انه
كيف برهن على مطلوب مجهول لهم بتوسط اخص فاذن يجب ان نتعسف ولا نغتر بهذه الاقاويل
الملفقة ونرجع الى ترتيب تعليم الاول لان الحدود الذاتية تعنيه وانقلة في الحد لانها مقومة لذات
الشيء وجوهره وقد في البرهان لانا قد بينا ان البرهان انما يكون بمعرفتها والبحث عن لم هو بحث ما
لوجه ما هو بعد الوجه الذي ذكرناه او لا واذا اعطينا في الحد الاوسط حد الحد الاكبر وكان بين
الوجه للموضوع فقد برهنا اذ ودللنا على السبب اذا اوردنا الحد الاوسط الذي هو العلة الذاتية
ايراده في قول الشيء فقد حددنا مثاله ان تبين لم كان كسوف القمر فنقول لان الارض توسطت
بينه وبين الشمس واحتجب الضوء وكلما كان كذلك فان القمر ينكسف والحد الاوسط هو حد
الكسوف لان حده كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين مفيد الضوء اعني
الشمس وكذلك اذا قيل لم اتفقت النغمة مع النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية التفاوت
فيها بالقوة او بالفعل بين احد العددين فقد ابينه (?) الا الاتفاق الذي في النغم لان اتفاق
النغم ائتلاف صوتين عند الحس لنسبة عددية بينهما المبينة فالاوسط اذن داخل في الحد
ههنا وجوده في البرهان والبحث عن لم التطلب الاوسط الا ترى انا لو كنا شاهدنا بينه الكسوف
القمر بتوسط الارض ولو شاهدة حسية فكنا نشاهد بالتجربة بغير البرهان علما كليا لكنا انحسنا
عن طرح باطلا لو كنا وجدنا على الكسوف فلذلك اذا لم نجد من تلك الوجه فحينئذ انما نطلب ايضا
بالقياس فاذن المطلوب بلم هو ان نقع في طلبه ونقع من تلك لم ليس اذا اعطينا
برهانا فقد اعطينا حدا وان كان قد يتوهم ما سلف منه ذكر مشاركة طلب اللم وطلب البرهان
وطلب الما وهو طلب الحد ان البرهان والحد قد يتفقان في شيء واحد من جهة واحدة وانما
اذا اعطينا حدا وليس ذلك من وجوه اولها ان كل حد فهو اي الحد وذو حد وليس كل برهان
يوجب على مبرهنه بزوده (?) ليستب وانه ان كان كل حد فحده وده كلي وليس كل برهان كليا على
فليس اعطاء برهان البرهنين (?) اعطاء الحد معه وانه فان البرهان يعطي الحد عرضا واتباعا

اوضحناه ابرار (?) او الحد يعطي منه (?) الذاتيات المقومة والوضوح ليدل في غيره اخر فعدا الشيء فليس لمن
يعطيه البرهان هو بعينه هو ما يطلب الحد مثاله ان البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه
مساوية لقائمتين وذلك شيء خارج عن حد المثلث وهو لا يعطي البرهان البتة لا حد الموضوع ولا حد
المحمول بل يوجب المحمول ويسلبه عن شيء واذا استقريت لم تجد البرهان اعطاك محمولا ذاتيا
او عرضيا فكان نفس ما يعطيك من وجوده للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه حدا
وليس اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا وذلك انا اذا اعطينا حدا فلم يوجب شيئا على شيء ولم
يسلب شيئا عن شيء بحد اوسط ولم يعلم حال الحد وهو في نفسه الذي يطلب البرهان عليه فليس نفس
اعطاء الحد هو اعطاء البرهان وان كان قد يتفق في كثير من المواضع ان يشارك الحد البرهان
في المادة لكن ليس كذلك دائما فان المقدمات الواجب قبولها لا برهان عليها وهي اوائل
المقدمات كلها اغراض الحد معدودة يعطي حدودا ولا يعطي ذلك برهانا عليها فانها لا برهان عليها
لانها بسائط والبسائط لا تحد ولا يبرهن عليها وتاليف منها يبين بغير برهان ولو كان الحد
برهانا لكيف اعطاء الحد اعطاء البرهان ولو كان كل شيء برهان له كان على كل شيء برهان وانت
تعلم ان الحد شيء غير البرهان وانه ليس كل محدود مبرهنا يحده ولا كل مبرهن محدودا برهانه واذا
كان الحد شيئا غير البرهان فليس الذي يعطيه البرهان الا ما يقتضيه ما هو غير الحد بما هو غير الحد او
كما ان الحد كذلك يفيده البرهان بما هو برهان بالذات شيء غير الذي يفيده الحد بما هو حد بالذات
والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل يحد او الحد لا يحتاج اليه بل يبرهن فكيف وهذا لا يوجب الا اثبات
تصور الماهية ساذجا فقط وذلك يوجب لذات تصديقها ساذجا فقط اما انه لا يكون
الا بالتصور فمسلم لا على ان ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق هو الذي هو من جهة البرهان
والحد يفيد تصور المحدود وضعا (?) او يوضع وضعا والبرهان يولف ليعطي شيئا فالوضوح فيه
الوضع بالاضطرار والحد يعطي الامور الذاتية في جوهر الشيء مجهولة متساوية لذاته في الحد فلا يعطي
عليه معا وتلك الامور بنفسها الى الحد والبرهان يعطي عوارض خارجة عن الماهية والحد لا يعطي

البرهان غيره

بقوا احدهما بتاليف حد بتاليف تقييده واشتراطه والبرهان يعطي البرهين لعوارضها
لا بتاليف بقيد بل تاليف حد والبرهان على الشيء اولا انما يكون برهانا وعلى غيره ثانيا ويحمل الشيء
لا يكون بغيره ولا يكون نفسه اولى من البرهان ولذلك لم يحد الاعم بحد الاخص ليس على انه حد الاخص و
اما البرهان فقد ينتقل الى الاخص ليس على انه حد الاخص واما البرهان فيكون برهانا على الاخص فالبرهان
غير مخصوص بالحد ولا المحمول في البرهان البرهان محصور والبرهان يشمل تحصيل البرهان على متساو
فلكيه نوعا واياه تحت البرهان على المثلث بل الحد والبرهان مختلفان ليس يجري احدهما على الآخر بوجه

فصل في ان الحد لا يكتسب ببرهان وقسمة فنقول ان الحد ليس يكتسب ايضا ببرهان ويجعل
الاوسط على الاكثر فيه الحد وهو حد الاصغر في القياس مع الحد حد الاكبر ولو كان ذلك ما يكتسب الاكبر
من حد الاوسط ولما كان الاكبر فيه يجب ان يكون منعكسا على الاصغر يجب ان يكون منعكسا على الاوسط
والاكبر على الاوسط منعكسا عليهما فالاوسط لا محالة شيء من الخواص اما خاصة مفردة او فصل مع
مساو واما رسم واما حد وليس جمع هذا في هذا الموضع من التعليم لمساواتها لخواص اسما فاما
الاعم من الشيء فلا يصلح ان يكون حدا للاوسط من الشيء وبين حده واما انه منه والفصل فلا يصلح
ايضا ان يكون حد الاوسط فان ذلك اذا قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا من طريق ما هو
اي محمول على هذا او كذا من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون ما هو حد انه منه او هو حد الفصل
هو حد النوع ايضا وسواء عنيت بقولك كل ب كل ما هو موصوف بب او عنيت كل ب
من حيث هو ب فان الامر غير مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فانه يجوز ان يكون ب بحيث
تحته انواع مختلفة وقد يكون الامور التي تحت انواع مختلفة حدا واحدا او يكون كلها محمولا
بالاكبر ان الاوسط الذي هو نفس ج هو فصل او خاصة او غير ذلك هو حده محدود به و
على سبيل الوجه الثاني وذلك ان يعنى ان كل ب من حيث هو ب هو كذا او كذا بعد لا محالة
فان هذا القول يمنع ان ينتج الاقتران ويعين الاوسط ويجعل الاكبر ولو كان هذا القول منتجا وكذلك
وجب ان يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج وهو غيره في الحد وغير حده وهذا مع

فان

طبيعة م

فان الخاصة والفصل واللازم يقالان على النوع فانما يجري من طريق انه حد النوع او حد
واحد فحده حد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق بين ان يكون شيء هو الشيء موجودا للشيء
وبين ان يكون حدا له او يكون حده هو اعني طبيعة النوع وهذه قضية وحد طبيعة خاصة
محمولة على جزء من حده وجاء خاصة ماخوذة في حده بالقوة او بالفعل فاذن ليس يمكن ان يكون الحد
الا الاوسط خاصة او فصلا من هذا الوجه ولا رسما ايضا واقول من راس كلا فنفيدان شيء
الاوسط ما لم يفيد الحد واما الحد الاكبر كاذبة لانه لا ينتج اذا قلنا مثلا كل ضحاك ناطق
فهو حيوان ناطق مائت ونحن ننتج ان كل انسان حيوان ناطق مائت من غير
بيان ان هذا حده وقد يمكن حمل الحد على موضوع النتيجة ليس الاخص من حده على الحد الاوسط
ربما كان ذلك او وضح فانا انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق مائت لانا نعلم انه انسان
وقد بان لك مما قال الفصل ان حد النوع عليه يجري اليس الاخص من حده على النوع ان كان غير
اصولا سلفت واما ان نقول كل ضحاك وناطق فهو محدود بانه حيوان ناطق مائت وان
هذا الحمل هو بينة فكيف هي المقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق يقع وجهين مختلفين فيه
احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك او كل ناطق من جهة ما هو ناطق والآخر كل شيء هو موضوع للضحاك
وكل شيء هو موضوع للناطق وليس مع ذات الضحاك او ذات الناطق فكلا الوجهين واضح فلنا
كل ضحاك وكل ناطق ثم ان هذا الحد ليس حد الضحاك من جهة ما هو ضحاك ولا ذات ضحاك ولا
للناطق من جهة ما هو ناطق وذات ناطق بل الشيء ما يعرض له انه ضحاك ويتقوم بان يحمل عليه الناطق
وهو الانسان فاذن ليس يصح ان يقال انه هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على انه حده
واما الوجه الثاني وهو ان نعني ان كل ما هو موضوع للضحاك فيه حقيقيا او للناطق فهذا
حده ونعني بذلك الانسان ونشير اليه في الذهن فان كان هذا بينا لم يحتج الى بيان الاكبر على
الاكبر بحقيقة بين اذا كان ذلك بينا وان لم نشر اليه بل اشرنا الى امر واحد واحد كذا
وان لم نفعل شيئا من ذلك لم يكن الاكبر مسلمة فقد بان ان الحد الاوسط في القياس

الشيء الحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما بل ان كان ولا بد فيجب ان يكون حدا آخر فان الحد
الحقيقي للشيء الواحد لا يكون الا واحدا او واحدا في ذلك النظر اذ اعرف الحد الحقيقي وعرفنا انه
لذات الشيء وجوهره واحد جامع من جهة الحمل والانعكاس ومن جهة الاستيفاء لكل معنى
ذاتي له ولا يخرج ماهيته جزء بالقوة ويكون صورته معقولة مساوية لصورته الموجودة ومعلوم
ان شيئا هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا ولو كان له حدان يشتمل على صفات
ذاتية خارجة عن استعمال الحد الاوسط لما كان الاول حدا مساويا بالحقيقة لذات الشيء ولا حدا
حقيقيا بل يحكم كثيرا انما او واحد لم يستقصوا فيه الشرط فاقتصروا على جنس وفصول مميزة
فقط او حصر التمييز ووقفوا فان كانت هناك معان ذاتية اخرى يحتاج اليها خرج الحد الحقيقي
فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون للشيء منه اثنان مثلا تام بانه ان الانسان حيوان ذو رجلين
مشاء والاخر بان الانسان حيوان ناطق مائت وان النفس عدد محرك لذاته
وان الغضب مبدأ اللجاج بغليانها وان الغضب غليان دم القلب لارادة شهوة حركة الانتقام
واما شبه ذلك فاذا جمع واحد منهما في بين الحدين حد اوسط والاخر حد اكبر كان تأليفا قياسا
الا انه يعرض منه شيئان احدهما ان المكتسب بحقيقته لا يكون حدا انما هو جزء حد تام
والثاني ان هذا الاوسط لا ينتج عن ان يكون حمله على الاصغر حملا اشترط فيه انه حد والاكبر كذلك حمله
او يكون الحمل في احدهما حملا فقط ولا يقال انه حد لا حمل عليه فان قيل مثلا ان ا حد لب وب حد لج
فاصح لان حد الحد حد فقد خرج عن صواب التعريف من وجه وذلك لان كون ج حدا لا موضوع
ونسق وموضع اقتضابا من غير قياس وكان الشرط في التحديد بعد الكشف في الجنس عنه هذا
المنع انه لا يكون الا بقياس من ان يكون ب صحيح او لا انه حد بقياس آخر وان كان يكون
التحديد ليس طريق الانتاج بقياس لكن لا يجوز ان يكون استبانة ذلك معقولا فيه على قياس
الا لا ينتج لا حد ثالث يكون حدا متوسطا وكان لا يزال يحتاج الى حد بين حد فيكون للشيء حدود
بلا نهاية او لا يجوز ان يكون الحد بين ب وج هو ا فان هذا دور وقد بان ان ذلك غير ممكن

لا اوساط

لا اوساط لها فيكون حدودا غير مكتسبة وهذا خلاف ما نحن بسبيله فقد بان ان اخذ
الاوسط حدا للاصغر واخذ الاكبر حدا للاوسط يكون فيه اقتضاب اقتضابا فقط وايضا فان
المطلوب واحد انه هل ج الف حد للشيء او هل له حد ولا يبين انه حد له او يكون بيانا صحيحا انه
حد للشيء فهذا اليه نحو آخر فقد خرج فيه عن صواب التعريف او وضع ان ا حد لج ووقع الشكوك
فيه انه هل ا حد لج بهذا اذا كان ان وضع ان ا حد لب وب حد لج والا ان ا موضع ب حد لج
فلا يدري من حده حدا لج ام لا لكن لا يتفق ان حده محمول على ج كما ان حد النفس والجنس في محمول
على وليس حدا للنوع ولا ينتج هذا القياس الحد اذا لم يوضع ان ا حد لب فانه ليس اذا علم
ان ا موجود لب وب محمول على ج يجب ان يكون هو حد ب فيكون لازما ومحمولا فلا حدا وان عنى قوم لا
كالمستنبط عن وجه من هذا البيان ان ا حد لج فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير ان ينتج
قياس على انه من وسط الحد بحد فقد صادر على المطلوب الاول ثم يقول ان النفس عدد
محرك لذاته لو كان هذا حدا ثم يقول ان كل ما هو عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم طبيعي آلي
وليس يعني به الشيء على الحمل والوضع فقط بل الشيء على ان الاكبر حد الاصغر فيكون
كانه يقول ان الشيء الذي ماهيته وحقيقته وحده انه عدد محرك لذاته حده وحقيقته انه استكمال جسم طبيعي
آلي وهذا الشيء هو نفس الطبيعة فلو كان بيان ان الشيء الذي حده انه عدد محرك لذاته معلوما
بالفعل انه النفس لا غير الذي هو حده هو استكمال الجسم طبيعي لما كان المطلوب بيانا وليس نحو
كما يكن غنية ما يكون الاوسط غير حد للاصغر ان الاصغر هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته بل شيئا آخر
يحمل هو عليه واما الحد وحده فهو نفس الشيء الذي له الحد فكذا الحال فيه فهذا الموضع وبعيد ان
الحقيقة له ان من يطلب متوسطا بين الحد والمحدود فقد يطلب متوسطا بين الشيء وبين حقيقة ذاته
وهذا محال لا متوسط وانما تكون المتوسطات بين امور واشياء ليست هي حقائق تلك
الامور الا بالوضع على ما بيناه في موضع آخر ثم قيل ان طريق القسمة لا تثبت انه ان ا حد لج
قياس القسمة على ما ذكرناه في الفن المتقدم لانه ليس يوضع في القسمة وجود شيء الا بالفصل فقط

فيقال انما اكبر كذا او ما اكبر كذا او لا يلزم منه ذلك ان يوضع اصلا اقسام بالفروع
الا ان يصادر عليه فيوضع مسلما كان اكبر قياس وهذا اشبه بالاستقراء الدائر مرجح
وذلك لانه لو كان مشكوكا عنده في اكبر قد ب فوضع موضع ان ذلك كذلك لان كل ج ا
وكل ب ثم ما اخذ بين ان كل ب ا بان نظر فيقول لان د ب و ه ب و ز ب وهي جزئيات
الذي في نسبة ج ثم يقول وكل ب ب فيقول القابل اذا اراد وان لا يقبل الضرورة من ان ما تحت ا ليس
د و ه و ز فقط مع ج ا ايضا فان سلمت ان د و ه و ز تماما هو ب لا يلزم اكبر كل ا ب فعسى ان
ث هو او ثم بعد خلاف ما شوهد وحد فعسى انما الذي هو ب بعض الالف وهو د و ه و ز وان
ج الذي شوهد فيه مخالف وان اخذت في الاستقراء ان ج ايضا هو ب حتى ان تبين ج في
الا ان وقد صح عليه ب فقد صادرت على المطلوب واخذت ان ج ب في بيان ان ا ب لبيان ان
ج ب وهذا قبيح وكان ان مثل في الاستقراء الا ينفع المطلوب الا يوجبه بالفروع او يصادر على المطلوب
الاول فكذلك التقسيم ومع هذا يجب ان يفهم في الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان
اما حيوان او غير حيوان او جسم غير ذي نفس ثم يضع انه حيوان ثم يقول مع الحيوان اما ماش و
اما سابح واما زاحف واما طائر فيضع مثلا انه ماش ثم يقول فالانسان اذن حيوان ماش
كان اضعف انتاج الحد منه في الحد يوجد منه احد انه لما قسم لم يعبر به الفرد الحد الفرض
وضعه مصادرة وتسليما والثالث انه جمع متفرقا وهذا فيه محل من وجوه احدها انه قد يمكن ان يصدق
القول متفرقا ويكذب مجتمعا والثاني انه يمكن ان لا يجمع من متفرقات طبيعة واحدة بالذات و
تبيان مذكور ان في هذا ما يناسب والثالث انه قد يمكن ان يقع الجمع لا على الترتيب المجمع
الذي يجب ان يراعى في الحد فيظهر فيه ان الفصول يجب ان تقدم وتقديما يجب ان تؤخر وذلك لانه اذا
اجتمعت عدة فصول فعدة منه جنس تجب لها الوجه الثاني وهو الخطأ في جمع المتفرق والرابع
الثلثة وهو من جهة وقوع القسمة بالذاتيات وما بالعرضيات في القسمة على ما علمت انه على ما ليس القسم
التي لانه هو ما حمل شيء اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما عرفه والثاني انه

بيان بالعبارة

لبيان لج

الاصل

من الاختلاف في انتاج الحد من شيء انه جمع فقط واهمل فيه انه هل كل مجموع ذات على
الصواب في الترتيب حد فربما نقص شيء من الواجب او زاد عليه انه يعسر او يتعذر ان لا يقع في
القسمة طفرة او يحتاط للذاتيات لا لشيء خارج من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جمع ذلك مثلا بانه
منقسم الضحاك والعريض لا ظفر او منتصب القامة فيها فان يكلف بانه وقوع الاخرى منها
فقد جاوز مقتضى القسمة وان تعدى القسمة لا الى ما من باب قسم ثم استثنى نقيض قسم او اقسام
وانتج واحدا هو الباقي من الاقسام فيجمع الى الحد وقد عدم فيه القياس ايضا لا قياس
بل يجمع المحمولات مفردة جوهرية حد حصر منها مساو ولشيء فقد وجد في المحمولات قول مفصل او
على المحدود وكل ما كان كذلك فهو حد فهذا احد فما عرض شيء جزء اول اثبات الحد بقرنه و
قياس معها ما القياس لا الاول فانه بالحقيقة ليس بقياس لان اجزاء الحد بينة بنفسها
او كان حصل في النفس او الوهم مجملا او كانت اي جاء الى تحديد فان اجزاء ذلك الحد تكون بينة
للمحدود فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انما يحتاج الى بيان فليس جائيا برفع سائر الاقسام
او مساويا في الخفاء فان الناطق ابين للانسان اذا عرف ما الناطق من انه ليس
غير ناطق والاستثناء يحتاج الى ان يكون ابين من النتيجة ليس مثلها او اخفى منها واما في القياس
الثاني فلم يعرف به شيئا وذلك لان طلبنا ان الحيوان الناطق المائت حد للانسان
وطلبنا ان الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان وان مبينه غير مختلف في
الخفاء والوضوح فلو كنا نعرف ان الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان
وان مبينه لما كنا نطلب حد الانسان البتة بل انما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بعينه
الحد فاذن فكما لا يسلم ان هذا حد الانسان كذلك لا يسلم انه قول بهذه الحال تسليم بالجمل جدا
واخذ القول بهذا الحد حدا اوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الاول بالقوة عند البعض عن
ان الاوسط حد الثاني حد في القياس ربما لا يكون في مواضع اخرى مصادرة على المطلوب الاول
او كان التفصيل اشهر من الاجمال واما في هذا الموضع فالتفصيل هو المطلوب وهو اخفى فلو لم يكن ثم اوسط

فاستثنى د ر

جمع بر

توسيط الشرط ر

بحد الشيء مصادرة على المطلوب الاول فهذا ليس مصادرة بالفعل لكن لما كانت قوة هذا التوسط
في الموضع الذي نحن فيه كقوة توسيط الحد الاكبر له فهو مصادرة على المطلوب الاول بالقوة في
ذلك الموضع على انه قد اخذ فيه حد الاصغر للحد بلا واسطة كما اخذ حد الناطق للانسان
اما موجود الانسان مساويا له بلا قياس في حد الوسط فقد تبين بان حد الحد لم يحصل بعد هاهنا
شيء آخر وهو ان صاحب القسمة يجب ان يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح
كما يجب ان يكون عنده قانون في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح وكما انه ليس ان
القياس قياسا ومع ذلك يبرهن انه قد قاس في ان القول الذي نظمه هو على القانون
القياس وانه منتج الا مع المساكين من المغالطين الذين يقولون ان القياس كذلك الحد
يجب ان يحد وذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل ويحد كما ان القياس
يقيس فقط ولا يقيس على انه قاس بان يقول كل قول فيه شيء انه كذا وكذا فهو قياس
كذلك الحد يجب ان يحد فقط ولا يحد في الحد بان يقول كل قول هو كذا وكذا فهو
حد بل يجب ان يكون فيه مثل القياس وما يحد او لا كما ان الذي ينكر ان كذا كذا اذا اورد عليه شيء انه
برهان وتكلف ان يدل على انه برهان بان له حد البرهان يكون له ان يقول لو سلمت
ان هذا حد البرهان وانه ان كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول لكنت اسلم ان هذا
القول برهان فاذ لست اسلم ان هذا برهان فكيف اسلم ان لهذا القول حد البرهان
كذلك كل من ينكر تحديدا بان له لانه يقول له لو سلمت ان هذا هو حد المحدود او انه عام كان
حد المحدود هو موجود لهذا الشيء لكنت اسلم انه حده وانه لذلك الشيء حده ويجب فان الحد على ما هيته
الشيء والبرهان على انية الشيء للشيء وانية الشيء غريب عن مهيته خارج عنها لا يحصل في مثلها ان
يجهل الشيء كما علمت فيطلب برهان فصل في ان الحد لا يقتنص بالقسمة ولا بالاستقراء وتمام
الامر في جزء الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتبيين بعض البراهين الحدود
وليس لقائل ان يقول ان حد الشيء مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده لان حد

ضده حد ضده مثلا انا اذا اعلمنا ان حد الخير هو انه الامر المنتظم المنظم علمنا ان حد الشر هو
الامر المشتت الغير المنتظم بان يقول هكذا الخير حد الشر انه هو الامر المشتت الغير المنتظم
فحد الخير هو انه الامر المنتظم المنظم لكن حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا ثم استثنى فان الجواب
عن هذا على وجوه اربعة اولها انه ان يكن هذا القياس ان يعطى حد القياس حتى اذا اخذ حدا
باقتضاب ووضع من غير قياس فاشبه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ
كل واحد منهما يأخذ المطلوب بوجه ما مصادرة ووضعه وضعا ويظن انه بينه بقياس ضرورة وان
كان هذا انما صادر على نقيض مطلوبه لانه طلب ان يبين الحد بقياس فاخذ الحد بلا قياس وقد
عرفنا فيما سلف ان صاحب القسمة كيف يفعل هذا وان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان
يفعل هذا الاقتناص من هناك والثاني انه قد عرض له شيء آخر وهو انه جعل القانون في كل الحد ان
يوضع حد ضد المحدود فاذا طلبنا منه ان يبين كيف يحد الضد البين به ضد هذا الضد وهو في
هذا المثال الخير احتاج ان يبينه لا محالة على حكم قانونه بحد لهذا الضد وهو في هذا المثال الشر فيقع
بمصادرة على المطلوب الاول فانه يستعمل الدور والثالث انه ليس احد الضدين اعرف من الآخر حتى الضد
بل هو مثله في الجهالة والمعرفة بحقيقة وكل بيان بما ليس اعرف وان لم يكن دورا ولا مصادرة
فليس ببيان والرابع انا لو سامحنا ولم نمنع ان هذا الانسان قد صح له ضد بهذا القانون كيف
يحد ما ليس له ضد او كيف يحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع على الطرفين ليس لضده وللعام
الذي يقول لكم قد ينقسم الكتاب حد الضد من حد الضد الآخر في هذا الكتاب منهما واما في كتاب
الجدل فقد استعمل هذا القانون حيث تكلم في اثبات الحدود وابطالها فالجواب عنه انا
عنه وجهين احدهما ان كتاب الجدل ليس يقول فيه على الاثبات والابطال الحقيقي وكلامه في الكتاب
انما هو تسليم الخصم بتقدمه واما من الرأي المشهور ونحن لا نمنع ان يكون حد احد الضدين قد يسلم من
الخصم في نوع ما شيئا ام لا يكون حد الآخر ضد هذا الحد ولا نمنع ان يكون حد احد الضدين
بالقياس لا المشهور ولا الذائع اعرف من الضد الآخر ويكون انما اخذ بما هو اعرف في المشهور

هو حقيقة المعرف عند العقل الصريح وربما كان حجة بنفسه ولكن يشتهر شيء كثير من المقدمات

التي هي حجة في نفسها بالقياس الى العقل النظري الصريح ولكن بالقياس الى الشهرة هي مشتبهة بنفسها او

مقبولة والثاني ان الحد المنطقي في كتاب الجدل هو الحد بحسب ما يعرف الشهرة لا بحسب ما في نفس الحقيقة او

ليس يجري في الاحكام الحقيقية مجرى الحد الحقيقي وتنقل انه الحد لا يكتسب بالاستقراء فقد يتبين

بذلك ايضا ان الاستقراء الحقيقي هو من التجربيات المحسوسة وهي لا تجمع ولهذا ما او فيما

والثاني انه ليس يستقري فيها على انه حد فان ذلك القول مالم يوجد انه حد لكل واحد من الاشخاص

فيستقري انه حد الكلي كما اذا وجد حكم في التجربيات تعرف الكلي او على انه حد لنوع الاشخاص لا يمكن

حد الكل واحد من التجربيات فانه يعرض من ذلك محالان احدهما انه لو كان لكل واحد منها حد يخصه

لا يشارك فيه الآخر وكان لا يمكن ان تنقل الى النوع كله او يستقري الحدود وكثير منها التي هي الاشخاص ان الحد

لكل واحد لو كان لما كان من الامور الذاتية التي تشترك فيها بل بالعوارض التي يتخصص بها كل واحد

منها بتخصصها واحدا كما اعرف في ايساغوجي والعوارض غير داخلة فيما هو الشيء فقد بطل ان يكون قسم

واحد من هذا الاستقراء وبقي انه انما يستقري على انه حد لنوع الاشخاص او ليس من الاشخاص

هذا الوجه معنى فيه على انه حد لنوعه الا ان تعرف نوعه اولا وتعرف الحد له فيكون الاستقراء باطلا

وذلك لانه لا يمكن ان يقال لما كان هذا حد نوع هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص الثالث فهو

نوع كل من الاشخاص لان هذا قد عرف او اعرف انه حد لنوع الشخص الاول فيرد او ليس طريق

اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء من التجربيات فكيف ليت شعري يعلل

فانه لا سبيل الى تعرف الحد مع ثبات رايه الى الاسم ثم ما معنى ما هو الشيء وهو الحد الحقيقي لا يكون

لكن الا الموجود الذات والمعدوم الذات فقد يكون له قول يدل على معنى الاسم واما حد فلا

الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد يبين بالقياس فقد ما لا يعتبره القول الذي يحلل الاسم من حيث هو

كذلك او يعتبره الحد الحقيقي فان عنى شرح الاسم فذلك صحيح فانه ليس يحتاج ان يبين اليس او

برهان البرهان على انه يعنى بهذا الاسم معنى هذا القول ولكن يعنى به الحد الحقيقي من حيث هو

حد حقيقي فذلك يقتضي ان يثبت انه لا موجود فيتبع اذا لم يكن الحد الا شرحا له وجود وذلك الشيء

وانما يعلم وجوده من وجه آخر او يكون الحد نفسه يشير له وجها فان كان الحد لا يشير له وجوده

فقد علم وجوده اولا فيلزم ان يكون هذا اعرف الحد له اولا من حيث هو حد حقيقي بل من حيث هو

شرح الاسم حتى عرف ما الشيء الذي هو الموجود وما يعني باسم الشيء الذي هو موجود فما يفهم

معنى اسمه كيف فهم وجوده فان كان وجوده مبينا بنفسه كما يصيرون شرح الاسم حدا انه بينا

بنفسه وان كان غير بين بنفسه فيكون البرهان الذي يبين وجوده كما يبين وجوده ما يجعل

شرح اسمه حدا فيكون الذي كان من قبل شرح الاسم فصار الآن حدا لما كان صح ان الشيء موجود

لا من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل هو برهان على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض

وهذا النحو لا يمنع وقوعه في الحد وقوعا لا فيه الخلاف واما ان يكون اعطاء الحد نفسه هو الشيء

الوجود حتى يكون اعطاء الحد كما ليس يبين الوجود من حيث هو حد حقيقي الوجود بيان ان الامر موجود

فيكون من حد الشيء فقد قاس على وجوده معا من حيث قد حد وهذا يتم فان الحد انما يبين على الحو

داخلة في ماهية الشيء والوجود كما علمت ليس منها فليس الوجود جنسا ولا فصلا ولا هو محمول الا لازم

والحد لا يعطيه لانه يعطي الاجناس مع الفصول فقط بل البرهان يعطيه لان البرهان هو معطي اللوازم

التي ليست داخلة في الحد فان البرهان يعطي الوجود ويعطي وجود محمول الوجود مطلقا او محمولا

وجوده للشيء وهي كلها لوازم خارجة عن البرهان فان البرهان يطلب لمية في الحد لان ذلك بين

بنفسه ولا الحد يعطي وجوده اخذ في الحد لان ذلك خارج عن جوهر الشيء ولذلك كان اهل العلوم

كلها يفرضون سورا بين الامرين ويميزون ما يأخذ اعطاء الحد عن ما يقتضيه الحد و

اقتضاء او يميزون ما يأخذ البراهين بالقوة ويولفون البراهين تاليفا واذا اعطوا حد مثلث في

الهندسة ابتدءوا وما ذكر وجوده شيئا الى ان يثبتوا ان هذا حد بالحقيقة او تفهيم الاسم فلما

برهنوا ان المثلث موجود بالشكل الاول من كتابهم في الاسطقسات صار ما كان تفهيما للاسم عند

ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فاظهروا بانه ما يأخذ الحد الحقيقي مباين لما يأخذ القياس لكن القوم

مطلوب البرهان لان ام از

لعله الاسم الذي ليس بحده وهو الاظهر وذلك لان معناه ان هذا الاسم اخص كذا او كذا او
هذا الا لم يكن لنا منازع فيه ويحاجم وهذا الامر فرق ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون
لهذا الاسم لم يجب على ذلك الحد والقول بدل من تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا لكان من حدينا وكلامنا
حدودا لان ما من لفظ مركب بلفظ في استفهام او خبر او دعاء او تمن او تعجب او ترج او
امر او نهي او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع له اسم مفرد بدله فيكون جميع ذلك حدودا حتى تكون
القصيدة الطويلة حدا او سمي رسم [illegible] حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد كما يسمى
البلد والقوم مع كثرة اجزائه باسم واحد كما يسمى بلد بالري او ببغداد ثم يكون حده تفصيل حده
فبين اذن ان القياس لا يثبت حدا او الحد لا يكون قياسا ولا دالا انتهاء على شيء واحد بعينه او
لا قياس على ما هو فيما هو الاستقراء ايضا انما هو لاثبات هلية بسيطة او مركبة ويكون حكم
القياس والبرهان وكالسبيل الى اثبات الحدية اما انه لا يمكن ان يبرهن الحد فقد تبين
واما الآن فانا نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين شركة في حد لبعض الحدود والعكس
فنقول كما انا لا نطلب لم الشيء الا بعد ان نعرف هل الشيء كذلك لا نعرف ما الشيء الا بعد ان نعرف هل الشيء
ثم معرفة هل الشيء قد تحصل لنا على سبيل العرض بان لا يكون الحد الاوسط علة لوجود الشيء بل لوجوده
التصديق به او يكون عارضا غريبا لازما وقد يحصل بالذات وذلك اذا عرف الشيء من قياس يكون الاوسط
هو سبب وجوده فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي الى معرفة لم هي حقيقة والطريق الاول
لا ينفعنا البتة في اكتساب ما هو في اقتناء الحد واما هذا الطريق فانه لما كان الحد فيه علة وجود
الشيء العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد ان يكون ما يفيدنا من وجوده شيئا ما ايدانا وجود المطلق وهو
وجود العلة الذاتية وهو الحد او جزء من حده فلا يبعدان يشتركا مع مراعاة الشرائط
المذكورة على حده فمثل هذا كما انه مع التوقيف على العلة يشير الى لمية الهلية فكذلك مع التوقيف
على العلة يشير الى ماهية الهلية خصوصا وقد سلف منا البيان ان لمية الهلية وماهية الهلية مشتركة
ومثال هذا ان من قاس على ان القمر ينكسف فقال ان القمر قد يقع قبالة الشمس ووراء الارض

كما لا ينازع وان لم الغرض انه حد اكذا او كذا
وهذا لم يكن لنا منازع فيه ويحاجم و

واذا وقع كذلك انكسف او فاتت [illegible] هذا الكلام فان كسوف القمر يثبت به
انه القمر ينكسف ثبت به وانه ما كسوفه وهو زوال ضوءه لستر الارض يثبت بحصوله
اذا استقصي هذا البيان حين يبين الى العلة القريبة التي بها يصح الكسوف بعد العلة التي هي علة له
فاذا جمعت تلك الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يكسف لانه يقع
قبالة الشمس المضيئة اياه والضوء على القمر فان الارض تستر عنه ضوء الشمس وكل شيء يكون كذا
فانه لا يضيء بعد ان كان يضيء وكل ما كان كذلك فهو منكسف فالقمر منكسف فاذا اخذت حدود
الاوساط وابتدي من اقربها الى المنكسف وهو انه لا يضيء بعد ان يضيء وجمعت هي بالعكس من
ترتيبها كان حد الكسوف تاما وذلك ان حد كسوف القمر هو انه لا يضيء القمر بعد ما كان يضيء
لستر الارض ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فهذا هو الحد التام للكسوف وقد ابتدي من
هذا البرهان التام على الكسوف وذلك الاول حد ناقص اخذ من برهان ناقص ومن الشك يعرض
في هذا الفصل كان هذا البرهان لا يصح ولا يقوم الا ان يقوم فيعرف فيقدم حد الكسوف ويكون
البرهان قياسا فاسدا فنقول ان الشيء يعرف معرفة بالفعل ويعرف معرفة بالقوة قريبة من الفعل
عندما يعقل ويحتاج فيها الى تنبيه فالبرهان يعطي الحد على سبيل التنبيه على العقل فاما الحد فلا يبرهن
عليه البتة وكان هذا يعرف ان القمر يصيبه كذا ان الشمس يعقل عنه فاذا اسمع هذا الخط فهم
من الاجزاء فهم ثبت انه يسير الى الانتقال الى ترتيب الحد واما انه لم يكن البرهان مولفا بالعقل كان
قياسا من العوارض واللوازم فقيل مثلا ان القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال واذا لم يقع له ظل
فهو منكسف فالقمر قد ينكسف فليس يعطي ومن مثل هذا حد بل يكون ان يعطي العلة بعينها اما العلة
الحقيقية عند قوم فالستر وعند قوم انقلاب القمر وعند قوم طفوه قابعد اشتعاله وكذلك
لنفرض قياس ان السحاب قد يطفأ فيه النار واذا اطفئت فيه نار حدث صوت الرعد فانه
يمكن ان يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة له فلا برهان عليه ولا حد يحققه له الا
على الوجه الذي يجب ان يتأمل وتتذكر من فصل علمناه في اول الكتاب ثم الآن يجب من كلامنا في هذا الفصل

لم يفطن كما فطن بعض الناس ان كل برهان بعلة فانه يبدأ على الحد فان علم الدوام بغيره
برهن انه قد يمكن من هذا الصنف ما يبدأ على الحد الا ان كل ذلك على الوضع كان خفيا فانه اذا كان
الحد الاوسط نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا وماخوذا من علة الشيء وهذا الا ان الحد الاكبر
ومع ذلك لم يستنبط منه حد وقد وقفنا نحن على ذلك فيشبه ان يكون هذا حيث يكون الشيء
الذي هو الحد الاوسط بذاته للاكبر سبك علة على الشيء معا واما النظر المستحكم فيقوم ان البراهين انما
هي من حدود وسط هي على سبك علة الحد الاكبر مع الاصغر فاما ما طرد وانما هو
في الغاية والنظر وفصل من كلام المعلم الاول ثم استقصوه حق الاستقصاء وستعرف الذي
قربت نبين ان العلل قد يكون اخص من المعلولات في كثير من الاشياء ولا ينعكس عليها الا انا
نشتغل بهذا بما هو غرضنا فنقول ان المعلم الاول دل على ان البراهين ذوات العلل نعطي حدودا
شبيهة بالحدود وذلك في الاشياء التي هي عارضة لشيء ويوقع على العلل من جنس العلل المأخوذة في
الحدود واما ما علة له في وجوده اذ انه مطلقا او لشيء لانه غير عارض في شيء او عارض ولكن بلا علة من
جنس مبادئ العلوم فانه قد يصدق بها من غير قياس يعطي حدا البتة بل يشبهها او ينحو نحو
ذلك فقد يكتب لها حدا او ايضا كثيرا منها ما يوضع في العلوم وضعا مثل الوحدة في علم العدد
فلا قياس بالبرهان على وجود ما هو يوضع وضعا وربما اقنع فيه بكلام جدلي او استقرائي
اقناعا في ما ليس من شرط التعليم الاول لكن ذلك يتعذر تحديده فاذن ليس كل حد انما يوضع
فيه انه يصار اليه من البرهان بل كثيرا ما يحد الشيء اولا ويقتنص من حده البرهان على عوارضه وخصوصا
من حدود البراهين الذاتية والحدود التي فيها شيء علة في شيء آخر معلول مثل قولنا الرعد صوت
يحدث في الغمام لانطفاء النار فيه وطفؤ النار علة والصوت معلول ومجموعهما لا احدهما وحده
هو الحد التام فان كان طفؤ النار علة فاعلية للصوت والصوت معلول له فالصوت
علة للرعد على سبيل العلل الصورية والحد كله علة صورية للمحدود الا ان بعض اجزائه علة لبعض
واذا كان الحد كله علة صورية للمحدود وكل جزء منه هو علة لا محالة فانما يكون البرهان مفيدا

للحد

الحد اذا كان فيه جزء ما هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا **فصل في مشاركة اجزاء الحد**
والبرهان وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل

اقسام الحد

ومما ينفعنا في المقاصد التي نقصدها ان نعرف ما الحد التام وما الحد الناقص وما الحد الناقص
الذي هو مبدأ برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو
حد حقيقي بحسب الذات وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم ونجمع هذه في اربعة اقسام
فنقول حد بوجه ما هو قول شارح للاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك
الاسم لا بالعرض ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود الشيء الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم
موجودا معروف الوجود فيكون في شرح دلالته بالعرض على سبب الوجود وذلك لانه من جهة ما هو
شرح الاسم ليس يتعرض لذات وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح اسم فان اتفق
في الابتداء على انه شرح اسم لشك في وجود معنى الاسم ونقص بيان سبب معنى الاسم
لو كان موجودا فهو بالعرض معطي للعلة مثل ان حد المثلث قبل ثبوت وجود المثلث فانه انما
يورد وياخذ اولا على انه شرح الاسم ولا يدري من امره بل هو موجود المعنى ومع انه لا يوجد شرح
اسم لا بد من ان يعطي اسباب المثلث وهي الاضلاع الثلاثة فيكون مثل هذا يعطي اسبابا
لما لو كان مع وجود لكانت اسبابه حتى فاذا اتفق ان صح عند انسان انه موجود انقلب ذلك
القول في القياس الى ذلك الا ان حدا اوسط ومعطيا للعلة واعطاؤه للعلة من جهة ما هو
شرح اسم بالعرض كذلك الا انه على الوجود وهذا هو الحد القول بحسب الاسم اذا لم يوافق معنى الوجود في

بحسب الذات

كان الحد واجزاؤه شيئا معينا من وجه واذا كان بحسب الذات كان من اين ذا اجزائه متميز امر في وجه
آخر وذلك لان القول انما يكون واحدا على احد من وجهين اما لانه متصل الاجزاء بالربط على نحو
كما يعتبر ما ذكره في ما سلف مثل قصيدة ما او كتاب فما دونه واما لان اجزاءه تعبر شيئا واحدا
في النفس من جهة شيء واحد في الوجود والحد الذي بحسب الاسم فيشبه ان يكون اذا حد واجزاؤه لا دال

للوجود

ليس مطابقا للوجود واحد الحد واحدا الا بربطه الا ان هو حد ما بالقياس الى خيال ما احد في النفس وحده

هذا القسم واوجزه بهت مم وكانه غير مستمر في جميع الحدود التي هي حدود بعض شرح الاسم فانه
اذا كان المعنى محالا لا خيال له في النفس البتة فكيف يمكن تحديده حدا تاما وان كان محالا وخيال
في النفس ولو اجزاء لا يجتمع في الطبع فكيف يمكن هذا الخيال مع احد اشيئين تحليلنا اياه ان نظر فان
كان هذا الخيال مع احد اجزائه يكفي واحد الحدين غير الحد الذي يكون بها الجمع العقلية والتخيلات
الصحيحة واحدة فان له احدا يتم على وجه كثير و يخلو لانه هذا المعنى في قولنا معنوا حد
شئ واحد من شيئين لا اتحاد طبيعي جوهري هذا واما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الاجزاء
بالحقيقة لانه لتخيل ولعمري او للحج واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية وهذا وجه ما يتعلق بالحد وبقي حد
آخر لما يعطي علة وجود بعض المحدود ويوخذ بعينه في البرهان حدا اوسطا فيكون مبدا البرهان
فاذا اخذ هذا الحد وضم اليه كماله وهو اضافة لما تبع و وضع المحدود واجتمع فيه ثلثة اشيا
اعني المحدود وحد يعطي العلة وكماله في اعطاء العلة وهو ذكر المعلول ومن الثلثة الاشيا تنعكس
بعضها على بعض والا لما كان محدود و وحد وكمال الحد لان المحدود وهو الحد متساويان وكمال الحد
هو معلول الحد الذي يوجد عنه فقط او يوجد مع المحدود فهو ايضا مساو للاولين ومن الامور الثلثة
موضوعة لان يكون منها برهان ينتج كمال الحد للموضوع بالقياسين الا ان الامر في وضع
حدود البرهان بالعكس من وضع هذا الحد مثال ذلك الغيم هو موضوع المحدود الثلثة وليكن الحد
الحد الذي هو العلة هو طفو النار في الغيم وليكن كماله هو حدوث الصوت فنقول ان الغيم
رطوبة قد طفئت فيها نار وكل رطوبة قد طفئت فيها نار يحدث فيها صوت فالغيم يحدث
فيها صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت فيه هذه
الامور الثلثة اجزاء برهانين مرتبين [illegible] حد وما موضوع الامور الثلثة وهو الغيم فكان طفو
النار اول [illegible] من الثلثة ثم حدوث الصوت ولما كان حدوث الصوت يثبت في
نتيجة البرهان الاول وطفو النار لا يثبت بل هو مبدا برهان لا نتيجة والحد وهو الرعد هو آخر
مذكور من الثلثة في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية فاذا اوردت هذا الحد ولانه [illegible]

حدا عكست فذكرت اول شئ الرعد ثم الصوت الحادث في الغمام ثم طفو النار في الغمام فقلنا
ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفو النار فيه فقد انقلب ما كان مبدا البرهان فصار آخر الحد
وما كان نتيجة البرهان فصار مبدا الحد وصار المحدود الذي كان محمولا آخر الامر موضوعا للجميع
نظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظير كماله غليان دم القلب وهو نتيجة
البرهان فاذا حددت قدمت غليان دم القلب وردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام فاذا
برهنت قلت فلان يشتهي الانتقام وكل من يشتهي الانتقام يغلي دم قلبه فقد قدمت شهوة
الانتقام واخرت غليان دم القلب [illegible] مع الحد الذي هو نتيجة البرهان وقد ظهر لكم
ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يتضمن [illegible] من المادة الذي هو مبدا البرهان [illegible] الصوت
وحسبوا ان توسط الارض الذي هو مبدا [illegible] للكسوف هو علة صورية للكسوف فان
انمحاق الضوء هو علة مادية وكانهما من جهة مادة الكسوف وليس كذلك بل يمكن ان يكون العلل المتوسطة و
مبادي البرهان من كل نوع والمعلم الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدا البرهان والحد
الذي هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام ويترك الحد الذي هو مبدا البرهان اقتصارا على فهم المتعلم
وهو بالحقيقة قسم خارج مما ذكروه والرابع في الحقيقة بعد الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع و
سنشير اليه بعد قيل بل انما يجعل الرابع حد امور لا علل لها وفي ذات الاسباب بالحقيقة لا
بوجه وليس في حد التام شئ هو علة [illegible] فلا يكون هناك شئ هو مبدا البرهان وشئ آخر هو نتيجة
برهان ولا كل مبدا برهان يودي الى حد هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدا برهان لامور عارضة
خارجة عن الحد فاذا ايقنت بالقسم الاول الشارح للاسم لا وجود لمعناه حدا لانه بالحقيقة ليس حدا للشئ
[illegible] وجد التي بقيت الحدود الحقيقية ثلثة فان نتيجة البرهان هو من قبيل [illegible] لا الاسم
فقد صارت حدودا للقسم الاول الشرط في هذا انها لا يكون التعريف الا للاشياء المحدودة [illegible] الاسم
وتركيب المعاني [illegible] للاسم اعم من ذلك وحد الاشياء التي تركيبها بالعرض كما لا يخفى
الا انه [illegible] كيف كان فانه يكون قسما او نوعا [illegible] فلا يكون بالحقيقة الا [illegible]

ايضا فقد عرفت ان من الحدود ما من شانه ان يبرهن عليه في البرهان ويناسبه واذا كان
وجود الاكبر للشيء اعرف من وجود الاكبر للاصغر فصار اذا بيانه فيجوز ذلك الشيء حدا اوسط ويكون
القياس من الشكل الاول واذا كان الاكبر عارضا واتيا بالطبع للحد الاصغر اكثر ظهورا للاصغر فتوسط
حد للحد الاصغر على سبيل الشكل الاول ان كان سلب حد هذا الاكبر عن حد الاصغر اظهر من
سلب الاكبر وحقيقة المحدود مبينا بالشكل الثاني لا غير الا ان يحرف العنوان واذا كان سلب الحد
الاكبر عن حقيقة الحد الاصغر اظهر سلبا عن الحد الاصغر مبينا ذلك بالشكل الثالث لا غير الا ان يحرف العنوان
وبهذا يتبين ان الشكل الثالث في الاستعمال [illegible] ولا [illegible] وان ليس مع الكل الا او
الاول يفضل [illegible] خاص للثالث وان شئت ان ابوح لك بالصدق فهو بعيد من طلب الشيء
الشيء وطلب حده التام وذلك طلب الشيء للشيء وطلب حده التام له وكان من اصناف كذا
موجود لحد الشيء ويريد ان يتبين انه موجود للشيء فهو مصادرة على المطلوب الاول وكذلك الوجه
الاخر فليس وضع الشيء الا وضع حده ولا حمل الشيء الا حمل حده ولكنه انما يكون اشنع في باب
على قوم بل اذا ذكر اسم الاصغر وحده لم يحضر فهم معناه واذا ذكر الاوسط وكان حد الاصغر
ثم ذكر الاكبر فهموا بالاوسط الاصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الاكبر عليه لا ان الاوسط توسط
في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان يحكم بشيء عليه فلما فهم صدق ما ثبت له
فيكون لهذا انما يقع في التصور بالذات واما في التصديق فبالعرض وكذلك لو كان الحد للمحمول
فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كل بحده لما احتيج الى ان توسط الحد حدا اوسط
فانه ان لم يكن الحد مبينا على الحد فانه يكون مبينا على الحد وان لم يكن بل الحد مبينا لم ينفع توسط الحد
فان كان احدهما ولكن الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده ووسط حده وهو لا يشعر انه
حده فلا يكون الانتفاع بتوسط من حيث هو حد الشيء بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الانسان
لا من جهة بل من حيث انه ضحاك منتصب القامة فيكون ثم توسط الحيوان الناطق محمول
التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا او انما توسط ليبرهن وجوده على الضحاك المنتصب القامة فان

ذلك م — يحدله — لموضوع — الاوسط ال — على المحدود في

كان البرهان عليه بجعل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون حده
الا الحيوان الناطق فيكون قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار الحيوان
الناطق لازما ورسما للضحاك المنتصب القامة لا حدا له كما عرفت في غير هذا الموضع واذا
سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة انسانا كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب القامة
ولا مناقشة في الاسماء فهنا لا يكون الاوسط حدا للاصغر ولا للاكبر واما ان لم يجعل الضحاك
المنتصب القامة بازاء الاسم بل هو لاحق لشيء آخر ليس بعرض له فان علم منه انه ضحاك منتصب القامة
وكان مجهولا انه حيوان ناطق فلا يكون هذا معلوما انه محمول عليه حتى يعلم ان الاوسط محمول على
الاصغر فيلزم النتيجة وان كان ظاهرا ان الذات هو الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا انه
واذا لم يكن مجهولا ما هيته على الوجه الاول فكان المطلوب للانسان والحيوان الناطق حدا
وان كان معلوما انه موجود ولكنه مجهول الذات ومجهولا انه حده فيكون اولا انه اتوسط الحد
من حيث هو حده وثانيا انه لا يكون بعض ذلك الذات ما نعني بالانسان وذلك لا يجوز
لانه يكون لانا نعني بالاسم ما يحب ان نعنيه ولكنه نفعل او نعجز عن التحديد ولا ينتبه له واما في
عرف من معنى الحد عليه وجوده له وفصل بين حده الحد انه حده واذا وضع الاسم ووضع الحد
ولم يقصد مع انه حده الحد وذلك الحد فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده بل عن قصده ويكون
مراده بالاسم لا ذلك الحد بل شيئا آخر متصوره او يغفل عنه او ينبه عليه لكان معناه
غير هذا الحد او يكون ذلك الانسان خالفا للصواب ولا يلتفت اليه وكذلك الكلام في جانب
الاكبر ولما كانت البراهين الحقيقية كلها او الحدود وبعضها او اكثرها ربما تتم بالعلل فواجب
ان نعرف كم العلل فنقول ان العلل اربعة احدها الصورة للشيء في حقيقة وجوده في نفسه و
الآخر الشيء او الاشياء التي يحتاج الى ان تكون اولا موجودة قابلة لصورة وجوده او لحمله بالفعل
حصل وجوده وهو المادة والثالث مبدا لحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي لاجله يجمع بين المادة و
الكائن وصورته وهو التمام ولكنها يصلح ان يوضع حدودا اوسط وذلك لان كل علة لشيء فـ

فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدائرة ب مساوية لمجموع الزاويتين
اللتين تحدثان من خطيها والقطر وهما معادلتان لقائمة حين كان الخطان منتهيين
كان كل نصف قائمة وكل زاوية منهما وبه نصف قائمة او نصف قائمتين او كل زاويتين
معادلتين لقائمة فهي قائمة فزاوية نصف الدائرة قائمة فيكون الحد الاوسط وهو المعادلة
لما مجموعه قائمة وهذا علة كالصورة للقائمة ويجب ان يصح في امثال هذه المسئلة ولا التفات
الى ان كونه قائمة هو العلة لكونه مساويا للمعادلتين لقائمة بل يجب ان لا يراعى الا شيئا التحقيق
فهذا المثال وضع فيه الحد الاوسط علة صورية والاظهر منها ههنا البرهان الذي في الشكل الرابع من
اقليدس وقد يوضع العلة الفاعلية مثل قولهم في جواب سؤال السائل ان اهل اثينيه لم
حاربوا اهل ميديه كذا فيقال انهم انما حاربوا لان اولئك ليسوا اهل اثينيه فهذا اعطى في الجواب
السبب الفاعل الذي هو مبدأ الحركة وقد يوضع العلة التمامية فيقال ان فلانا لم يمشي فيقال
لكي يصح فكانه يقول فلان يطلب ان يصح ومن يطلب ان يصح يمشي لانه رياضة فالحد الاوسط
هو علة الغاية فلان يريد ان يصح ومن يريد ان يصح يمشي بعد الطعام فقد اخطر في الغضب
وكذلك لكان الدكان البيت فيقال يحفظ الاثاث وكذلك لم يجب ان يمشي بعد العشاء فيقال لئلا
يطفو الغذاء وينفذ الهضم فالعلة في هذا كله هي الغاية وقد يعطي موضوع واحد فيقال
لم يموت الانسان فيقال لانه مركب من متضادات ومن العلل التي يصح ان يجعل حدودا وسطى
يصح ان يجعل فيها حدود وسطى على النحو المذكور **فصل في تفصيل دخول المناسبة في الحدود والبراهين**
ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين البراهين والحد يجب ان يعلم ان العلل منها ما هي بعيدة مثل
توقع سوء الهضم في جواب طلب لم يمشي وذلك من الغاية والسدة في جواب طلب لم حم
وذلك من المبدأ الفاعل وتضاد الاركان في جواب طلب لم يموت الانسان وذلك من المبدأ العنصري
وقيام خط على خط في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة وذلك من المبدأ الصوري ومنها قريبة
مثل التعفن في احتقان الخلط واستيلاء البرد في جواب لغاية المثير العفونة في جواب

العنصري

الحيوان

نحو الفاعل واستيلاء اليابس على الرطب الاخلاط في جواب المبدأ العنصري للموت
والقيام على خط عمود زاويتين متساويتين في جواب المبدأ الصوري لكون زاوية كذا
قائمة ومن العلل ما هي بالذات وما هي بالعرض اما التي بالذات فكالثقل لانهدام الحائط
وهو من باب المبدأ الفاعلي وكالصقالة لعكس الشبح وهو من باب المبدأ العنصري ومثل كون
الزاويتين متساويتين في المخمس مبدأ الاثبات كون الخط عمودا وهو من باب المبدأ الصوري
وكالصحة للاثبات انه يمشي بعد الطعام وهو من باب المبدأ التمامي واما التي بالعرض فكزوال
الدعامة لانهدام الحائط في اعطاء المبدأ الفاعلي وكالحديدية لعكس الشبح في اعطاء المبدأ القابلي
ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم من الخط الموازي للخط المقوم عليه قائمة لكون عمودا
في جهة اعطاء المبدأ الصوري وكالكلال للمشي بعد الطعام او العدو على الكثرة في اثبات المبدأ
التمامي واعلم انه ان كل واحد من هذه الاسباب قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة وقد يكون
العلة بالفعل هو سبب لكون الشيء واما اذا كان بالقوة فليس كذلك فانه بالقوة سبب النفس كونه
الشيء بالقوة من ذلك المعلول في نفسه وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما وقد يكون
مستقلا بذاته او الشيء بالجزء وقد يكون كليا واعلم ان وجه الغاية ووجود الصورة يلزم منه تكون الاخ
منهما وجهة الشيء لا يحد فالصورة مع الشيء في الزمان والغاية قد يكون بعده في الزمان وكلاهما
اقدم بالعلية واما المادة فتحت كثير من الامور الطبيعية يكون متقدما بزمنها الصورة بالقوة ويوجد بوجودها
الشيء والغاية لا يحد فالفروض لا الشيء الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية يكون بالقوة والغاية معا
مثل ان المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة او احدثت تمام الاشياء لعدها
غرضها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلقها عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان خلقه
الانياب لتمام وغاية هو قطع الطعام والشيء الذي ضربه المعلم الاول لهذا ههنا انه اذا قضى
ان تنفذ ضوء السراج في الهواء الذي هو اوسع ينفذ فيمكن ان يجاب من جانب العرض
العنصرية فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب من جانب العلة التمامية فيقال لئلا نتعثر و

العنصري ل

يزلق وكذلك اذا اشتد فقل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب بانه قد يبرق البرق و
الانطفاء ويحدث الرعد ويبق ما نشهد بذا اصحاب المياه وبه يتم ما يقوله فيثاغورس في الشمال
وليست تحرك الضروري ضرورة مثل ضرورة المطبوع وفي كثير من الهوا والا يلزم عند حصول
الاستعداد التام ان يحصل التمام لان تمام ذلك لمادة تحصل بحركة من علة محركة وكل حركة تقع في
زمان وفي آخره ما شهد الى القوة وكذلك في الامور الصناعية فانها تلزم منها وجه الصوت الغير
لوجود السعفة وحده لان السعفة في كل موضع لا تساق الى الصوت الا بعلة فاعلية فان كانت
العلة الفاعلية غريبة ومن خارج فربما وردت على السعفة وربما لم ترد وان كانت العلة طبيعية
وموجودة في جوهر الشيء وكانت مما تفعل بالتسخير وبالذات لانها قوة طبيعية لم يكن لها ان
عنها فعلها اذا احدث الاستعداد التام ولا فقد واعلم ان من قبل العلة التي مبدا اكثر
ليس يجب منه وضعه مع وضع القابل وضع الخ ومنها ما يجب منه وضعه مع وضع القابل وضع
الخ فان جميع القوى الطبيعية اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والقوى الصناعية والارادية و
الشوقية وما اشبه ذلك ليس يجب من اجتماعها مع القوى المنفعلة فعل والتقاء هذه العلل
وان كانت قد يجب اطهارها ضرورة فهي تفعل لغاية لا بالاتفاق واعلم انه كلما وضع الخ بالفعل
وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من حيث هو في الاعيان موجودة بالقوة
كالاصطلاح مع وجه الفراش واعلم ان السبب الذي لم يكن سببا بذاته ومطلقا ولكن انما
يصير سببا بالشروط بمقارنة او كان بعيدا فاوديته وحده في جواب لم كان الشيء لا يكون تاما
حيث يكون قد يفرق لم مكان حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير بها لذاته سببا وحتى
يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من العلل التي وجودها انها لا يكفيها في ان يكون علة لا بد ان تقترن
بها اشتراط فيجب ليكن العلة بالقوة فيما علة بالفعل مثل كون قوة الافيون مبردة فان
ذلك ليس في ايما ولكن اذا اتفق ان يكون الافيون انفعل من الحرارة الغريزية للانسان فيبرد من
هذا لكن ان البرهان انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة التي تخصه التي بالذات وبالفعل و

والحد

والحد التام هو الذي يشتمل على شرح جميع العلل فانه يعطي الماهية فورود انها فهما لا يحتمل منها شيئا
الكون ذاتية فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض في التحديد ليس هو التمييز بل هو انما بيان ما هو
للمحدود في الحقائق بهذه المساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني الذاتية للمحدود الا وقد
تضمنه الحد واشتمل عليه فان اخل بشيء من ذلك اقتصارا على التمييز فقد اوقع منه الاختلال بسبب
بعض مقوماته وبعض اسبابه بل هو باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها وان لم يعرف
البعض فما عرف ذاته بالتمام والغرض في التحديد ان تحصل في النفس صورة موازية لمهية الشيء
بكمالها ولهذا السبب لا يكون للشيء الواحد حدان كما لا يكون للشيء الواحد ذاتان واذا كان كذلك
وكان في المحدودات ما اضافته الى جميع العلل ذاتية وجب ان يوجد كلها في حده الا ان
هذه العلل يحتمل ان يكون في جنس فصول لا في جنس لان هذه العلل علل للشيء لا محالة ووجود ذلك
الشيء تقتضي وجودها وبها يتحقق ويحصل وتحصيل فيكون امثال هذه العلل المحصلة للذات مقارن وجود
محصل مخصص مع وجود منتشر غير مخصصة لامر ما حتى تجعله محصلا ويكون ذلك الامر مخصصا بها بعد ذلك
الامر جنسا والعلة فصلا كقولك صوت من طفوان الناس فالصوت جنس ومن طفوان الناس فصل وان كان
بعد هكذا اما امثلة الحدود والتي من العلل المختلفة فانك تحد الزاوية القائمة بالصورة فتقول
فتقول المساوية لاخرى في جنبيه خطها القائم على المستقيم وتحد حمى الغب بالفاعل فتقول حمى
تنوب غبا لعفونة الصفراء وتحد الخاتم بالغاية فتقول الخاتم حلقة يلبسها الاصبع وتحد
الفطوسة بالموضوع فتقول تقعير في الانف وربما جمعت الجميع في واحد فقلت ان السيف
آلة صناعية او سلاح مما من حديد مطاول معرض محدد وقس من الصورة الاطراف
ليقطع به اعضاء الحيوان عند القتال فقولك آلة او السلاح جنس وقولك صناعي فصل
من مبدأ المحرك وقولك من حديد فصل من الموضوع وقولك مطاول ومعرض محدد فصل من
الصورة وقولك ليقطع به اعضاء الحيوان فصل من الغاية ولقائل ان يقول ان الحد يعرف
جوهر الشيء وذاته فكيف توجد فيه الاسباب الخارجة عنه فالجواب انه انما يوجد في حد الشيء

الاسباب لان جوهره متعلق بتلك الاسباب فاقتضاء لها وانبه له في جوهره لكن كان
من الاسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا او لا يمكن ان يعرف ما بدا جوهرا او يوقف
الاسباب بل يجب ان يقول الحق ويعلم ان هذا الشيء من جهة نفسه تتم باجزاء قوامه وليس خارجا
منه وتتم من انيته باسباب العلل حتى تتصور ماهيته كما هو موجود وتحقق بذلك تقدم ماهيته في الوجود
فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصول به فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية من غير نظر الى ما يلزمها من
الوجود وان كان لا بد لها من لزوم نوع من الوجود اياها كما في حد الاعراب ادعا ما هو مباين من حيث
ما هو ماهيته وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة في نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة و
المشتركة فكذلك يجب في وجودها بالذات غير وجود الماهية اما العلل فان وجودها متقدم على وجود الماهية
ولكثير من الاشياء يحملها لا من حيث ذواتها بل من حيث ان لها عوارض من الاعراض اللاحقة من اللواحق
ونسبتها من النسب فربما كان ذلك لاحق لها ونسبتها تقتضي الغاية فعلم يمكن الانسان ذكر الغاية
كالسبب في حد الشجرة وفي حد السرور وربما كان تقتضي الغاية على الاحراق فانه ليس بها التفرق
الشيء وتسويدا كيف كان بل الغرض من ذلك ثم الفاعل يستعمل القوى لا بمجرد الا بان لها
وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها بل من جملة اللواحق لها فمن ذلك حد او رسم
فالجواب ان ذلك قد يمكن ان يوجد في شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن ان يوجد على وجه
حد فانه اذا وقع القول المعرف على مجرد نسبة لها الى امور خارجة تتبعها كيف كانت رسما واذا
دل على ان جوهر تلك القوة وذاتها لكن بحيث يصدر عنها فعل كذا اولا كان هذا الا الحد
بتفسير تعريف جوهر الشيء وذاته ولا ذات للقوة الا ان من شانها ان يصدر عنها فعلها من حيث
كذلك وايضا اذا كانت القوة يصدر عنها فعل اولا بالذات مثل التمييز والمعقولات والصناعات
والاخلاق للقوة الناطقة والفكر والحركات تتبعها الامور تقترن بها لا لذاتها لان الذي عنه واحدة
لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد للضحك والتعجب والبكاء والخجل وغير ذلك فان نسبتها الى الفعل
الذي على الوجه المذكور ما يدخل في حده او نسبتها الى مثل الفعل الثاني الذي ليس على الوجه المذكور او لا الى

مذكوراً

الفعل

الفعل الثاني اذ لا يدخل في حدها بل في رسمها وايضا فان جزئيات الصناعات التي تثبت القوة عليها
اولا هي على الصناعة المطلقة فان نسبة اليها تدخل في الرسم ولا يمكن ان يقال ان جوهره بحيث
تنزعه تلك الامور لان الواحد يتنزعه واحد لذاته فلهذا ليس للقائل ان يقول انا فهم يحملون
كون الانسان بحيث تنزعه في جوهره قوة الضحك فصلا له داخلا في حده فنقول لان هذا لكنه
فليس جوهر الانسان وصورته الناطقة يتنزعها قوة الضحك بذاتها اولا بل لامر يقترن
بها مزاج ما فيتبعه قوة الضحك وايضا قوة البكاء وقوة الخجل وغير ذلك وليس الا استعداد او حظ منها
او معدا اوليا لذات القوة الناطقة واعلم ان الحد اجزاء الحد بعد لا يحمل على المحدود مثل النطق في
الدائرة والصوت منها فقد يحمل في حال وذلك انما تحمل اذا اخذت مع المادة ولا تحمل اذا
اخذت مجردة كالنطق لا الناطق واعلم انه اذا كان مبدا فاعلي وموضوع وصورة في الامور
الطبيعية والامور الصناعية والامور النفسانية كانت هناك غاية لاجلها الفعل وليس
لكن هناك مبدا فاعلي فهناك مبدا غائي على النحو الذي يشير اليه الحركة كما ليس بحيث كذلك في المتعلقات
الهندسية فحينئذ ليس يعلم انها ليست لغاية ما على مجرى العلل بل ان كانت هناك غاية فيقع جهة
الفعل واما اذا كان السبب الفاعلي اتفاقيا والسبب المادي اتفاقيا فلا يجب ان يكون في ذلك لامر شيء
بالذات بل بالعرض وذلك لانها وان ما دت الى غاية ما كانت مبادي لتلك الغاية بالعرض لا بالذات
فلكن لها اذن غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البحث والاتفاق مثل ان ينبت ما يشير
لطلب عزيمة فيعثر على كنز فالمشي هناك سبب من وجه لوجود الكنز ولكن بالعرض لا بالذات في العثور
على الكنز غاية من وجه للمشي ولكن بالعرض لا بالذات وانما الذاتية ما يجري على الدوام او الاكثر فينبغي
تحصيل الاسباب ما كان بالعرض من الغايات بالاتفاق فلا يوجد في حد ورسم و
لا برهان واذا كان الجميع ما كان معلقة فقد كانت فحينئذ ليس ياخذه في البرهان على ان كذا
ما كان من العلل فقد كان فيما مضى ولما هو في الحال كذا ما كان من العلل يريد الكنز ما كان من العلل
بعد الكنز وهي في الاشياء التي يمكن عللها على ما نقر فاما اذا كان بعض العلل ما لم يوجد وذاتا

صورا

في الحال عند الذي ... بالفعل

وليس يعقد علة بالفعل فلا يمكن ان يبرهن عليه بل يستدل عليه ولا يوقع اشتراك كذلك حدود او وسط
برهان اكبر من ذلك في الكيفيات مثل انه ليس اذا كان ذات الاب موجودا وجب ان يكون الابن
موجودا وليس اذا كانت النطفة موجودة وجب ان يكون الجنين موجودا وليس اذا كان الحائط
موجودا وجب ان يكون السقف موجودا بل الامور بالعكس فهنا يجب ان لا يوضع حد على
معلولا نهاية معلولا انها علتها على سبيل الاستدلال فيقال ان السقف موجود فالحائط
موجود وان السقف قد كان فالحائط قد كان وان السقف يوجد الحائط
الجنين وكذلك الاب والابن ويجب ان يكون في الفاعل والمادة فانهما يتقدمان مع امتناع ان
بالذات كثيرا الا انهما قد يكونان علتين بالفعل وقد يكونان علتين بالقوة واذا كانتا علتين بالقوة
ووضعا في حدود وسطا لم يجب ان يكون معلول حدا اكبر ولكنه في هذا موضع تعجب وهو ان الكون
كيف يتصل لكان يجوز ان يوجد المبادي ولا يتصل بها التوالي ثم كيف يمكن ان يتصل وبعد الكون
في آن ومبدا الكون مع في آن والآنات لا يحدث منها الا زمان ولا ايضا يمكن ان يتلو
آن آنا كما يتلو وحدة وحدة بل يكون بين آنين زمان فيه آنات بالقوة بلا نهاية فان اريد ان
يوصل الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معلول علة وسائط بلا نهاية فلا كانت علل ومعلولات
متوالية فواجب ان نعلم ان الاشياء التي نقلناها ههنا قبولا وبرهن عليها في العلم الطبيعي ان
لا تكون معلولات الكون متصلة بعللها اتصال كون بكون فعل يتصل بفعل ان اتصال الكون
انما هو من جهة الحركة وهو ان الحركة المستديرة التي هي علة للزمان تتصل المبادي الطبيعية بالتوالي
الطبيعية بتوسط الحركة بينهما فاذا كان كون في آن انقطع بالحركة الى كون آخر في آن آخر
بينهما زمان وما يجب ان ينظر فيه انه اذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلة فهل يجب
كون ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون من علة مادية لانه يكون موضوعها الاكبر وهذا
غير مستقيم وذلك لان المعلول هو الشيء ثم الشيء ليست موجودة فيه وهو العلة المادية موجودة
في مادته وانما يقع هذا الغلط لاشتراك في اسم الموضوع ولكنه اما ان يكون علة غائية فان الانواع

كمالات للاجناس فان طبيعة الجنس اذا في الطبائع لاجل النوع وعند النوع يستكمل الوجود
وهذا بالقياس الى الحد الاكبر او علة فاعلية لانه مؤثر اثرا في شيء موجب شيء في موضوع وهو مباين
الذات لما اوجبه وشيء هذا هو شبيه بالعلة الفاعلة وهذا بالقياس الى النتيجة وكثير من الامور
الطبيعية ليس يترتب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور ومثال ذلك في العلل
المادية ان الارض ابتلت من المطر فحدث بخار فحدث غيم فقطرت فابتلت من المطر فان
العلة الاولى لابتلالها من المطر هو ابتلالها من المطر فان قيل ان الارض حين ابتلت من المطر وحين
ابتلت من المطر فانها ابتلت من المطر كان برهانا دائرا او مع دوره مصادرة فلا بد منه الا ان بين علة
الاوسط والاكبر وسائط ومطلب لم لانه يقول لم الارض ابتلت من المطر قبل فيجاب لانها
تحرك الى السماء ولم اذا انجرت ابتلت من المطر قيل لانه يحدث من ذلك سحاب فيسال لم
عند حدوث السحاب تبتل من المطر فيجاب لان السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطرا
فذلك واحد من هذه الامور علة ومعلول مع اخذه حدا اوسط برهان وليس معا ولكن ليس العلة
والمعلول فيهما واحدة بالذات بل بالنوع فليس الابتلال الذي كان عن المطر هو الابتلال الذي
عنه ذلك المطر فاما نوع الابتلال فهو واحد وكذلك ليس البخار الذي كان عنه السحاب هو البخار الذي
كان عن السحاب ومع هذا القياس فاذا اعتبرت نوع الحد كان البرهان دائرا واذا
اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائرا او البرهان ههنا ليس على النوع بل على شيء معين من النوع
فان ليس الذي يبين به هو بعينه الذي يبين فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم دورا
وهذا قد كنا قلنا ان البرهان اما للامور ضرورية واما للامور اكثرية فالامور الضرورية لا يشك في
حالها ان الواجب في برهانها ان يتوسط العلة الضرورية فاما الاكثرية فلا يجد الاوسط فيها
كما في علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس فهو الاكثر ينعظ ما تحت لحيته ويكثف جلده وقوته وكل من
يكون كذلك فانه ينبت له في الاكثر لحية فقد يعطي هذا البرهان علة الوجود الامر ولكن اكثرية لان وجود
الامر اكثري **فصل في ان اشياء لا تكتسب بالحد بل بطريق التركيب** نقول انما

وقفنا لها وقفنا من التطويل بسبب ذكر العدد لامر يبان مشاركة الحد والبرهان في شرح
انه كيف يبوح منه الحد وقد حققنا انه لا برهان على الحد بوجه ولا الحد يكتسب بالحد فيجب الان ان
نبين كيف يمكن ان يكتسب الحد فنقول انا ننقل الى الذوات والامور التي لا تنقسم بجهة
الحد وسواء كان الحد جنسا او كان الحد نوعا فانا نأخذ الامور الذاتية المحمولة عليها التي
اعم منها وليس يخرج عن جنسها الاول مثلا الجوهر او الكم او الكيف وسائر ذلك من الجنس الاول و
مثلا حتى يجئ كالعدد الفرد فنأخذ من جميع ذلك ما هو اخص منها ونجمعها جمعا حتى يحصل منها شئ
مساو للمحدود في الانعكاس وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومساواته للمحدود في
المعنى حتى لا يبقى شئ من المقومات ليست متضمنة فيه فان اردنا ان نحد النوع ولا نتجاوز جنسه
لا نحد الجنس ايضا كل محمول مقوم لما بينه مفروز في الكل او المعا فان اردنا ان
لا نحد بالجنس لم نقتصر على المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك فيه فما هو اولى وليس
فاذا وجدنا انه يمكننا ان نحد بالجنس فاما اذا استقطنا من حد النوع ما هو اخص المحمولات
بعد حد الجنس مثلا اذا اردنا ان نحد الثلاثة فلا نأخذ الموجود لانه خارج عن جنسها وهو العدد
نأخذ ما لا يعم جنسها وان كنا نريد ان نحد او نجد انا نأخذ في الحد كما يؤول من الذاتيات و
قد علمت ان الاولية لا توجب الخصوص فان الجنس او الفصل اول للنوع فنأخذ العدد فان
الثلاثة عدد ونأخذ الفرد لان الثلاثة فرد ونأخذ الاول مع الاول معنيان فنأخذهما بالمعنيين جميعا
احدهما انه ليس العدد وغير مركب من عددين البتة والاخر انه ليس العدد ولا يعده عدد فتجمع اولية
من جهة انه لا يعده عدد وليس اول الا من جهة انه لم يتركب من عددين وذلك لانه مركب من ثلثة
واثنين واما الثلاثة فاول من الجهتين جميعا فالعدد محمول اول عليه وعلى غيره والفرد محمول اول عليه و
على غيره وهو الاثنان ولا يوجد محمول مقوم لسبب اول يحمل على الاخر فيمكن جمعها مساوية للثلثة من
الوجهين جميعا اعني في المعاكسة وفي المعنى ويجب ان لا يبالي بما نقص في الاشتقاق ولا يقع ان نأخذ
ليس بخاص من العدد بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد الذاتية لها فان الستة والاثنى ثلث

اليه م

نعد ل

خمسة وسبعة والاثنين محمول اول عليه م

لا فائدة

لا فائدة فيها ونعود من راس فنقول ان مساوات هذا القول للثلاثة امر ظاهر اذ لا يبقى على
جنسه ولا يبقى على غير الثلاثة ما هو تحت جنس وهو ما آخره فينقسم اليه المحمول عليها فيدل
لا جوهر ثم يجب ان نقسم من الجنس هذا امران هما المحمول العام الماخوذ فيه للشئ والنوع
الماخوذ فيه معا واذا اريد ان نحد الجنس الذي هو المحمول فيجب ان نقسطه من صفات الجزئيات
النوعية لا لما هو اولية له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكون ان ذلك اخص في حد الجنس فان الفصل اخص
من الجنس ومن الجنس نفسه لا يكون له اخص في حد نفسه بل انما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا اولا
مثل الجنس فحد الانسان واخذنا فيه الحيوان الناطق فان هذا ليس لا يصلح
لان نحد به الجنس لكنه اذا اضفت الخواص بحد نوع نوع تحت الجنس مثلا اذا اضفت الناطق من
هذا الحد وغير الناطق من حد ما ليس بانسان من الحيوان بقي الحيوان فتمكن ان يجعل اسم الجنس و
اسم الجنس ليس بحد له فيجب ان تطلب جميع المحمولات التي يحمل عليه واخذ فيه كانت اولية او
غير اولية له فيخرج لك حد النوع وحد جنسه معا بالسوية واما كيف يخرج ذلك فقد حصل مثال في
في التعليم الاول ان نوضحه بالخط المستقيم والخط الدائرة وخط القطع المخروطي وخط الحلزون ومثل الثالث
فان اتصال كل خط بخط اما على الاستقامة واما على الانحناء او الاستدارة واما على زاوية فيكون
الخط المستقيم يحده انه طول بلا عرض والنقطة التي تعرض منه فيتقاطع بين نقطتي طرفيه على محاذاة
كلها اياها والقوس طول بلا عرض لا يمكن ان يوجد فيها نقطة من الخطوط المستقيمة التي تخرج اليها
منها تكون منها ونهايته والمنحني على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح ومنه نقطة بالفعل يحصل عليها
جزءاه فاذا اضفت خاصة كل واحد منهن نقي ما يشترك فيه وكان هذا الجنس وهو انه طول بلا عرض
ثم قيل فارجع الى المقولات التي عليه والنظر في لوازمه التي منه يتميز المقولات وما فان لوازم المركبات
يستنبط من لوازم البسائط فان بعض المفسرين يقول ان معناه ان كان الشئ كما
كالخط فقلت كم طول بلا عرض وان كان كيفا كاللون قلت كيف يحرك البصر بما هو شف
ثم ان المترجم يقول ان معنى هذا انك تقول في حد العرض انه طول بلا عرض وفي حد البرهان

يصلح ل

جليه

بالفعل وكله م

يستعملون

١٣١

لفظ ما له اسم مفرد ان تشار اليه فانه يحوم ويدور في الاشياء التي هي الاقرب فيستعملون بدل لفظ
ما اسم المقولات العالية فاذا ارادوا ان يقولوا سطح ما قالوا كم سطحي او لون ما
قالوا كيف لون وهو هذا الغير مشار عن هذا الباب لانهم ارباب تحكم للنفس وان كان الغرض
ان يقول ما هي حركة محمد بعد الخط بعد ان يبين انه طويل بلا عرض ان معنا طويل
بلا عرض خير يحتاج الى ان يراجع الجنس مع ذلك فما الحاجة الى ذكر اللوازم واستنباط الباب
المركب الكلي ان الغرض ما تقوله ذلك القائل من غير الجنس بمعنى كلام المعلم الاول وهو انه يجب ان يوجد
الفصول كلها الداخلة في الجنس الى الاعلى الذي هو الحد معرفا بسبب حتى يمكن ان يحذف خواص الانواع
القريبة فيبقى حد جنس ثم يركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه تحت جنس فوقهما ويحذف المشترك
بينهما ويوجد ما بقي حدا لما فوقه وكذلك حتى ينتهي الى اعلى الاجناس الذي ليس له جنس فحده
كيف يعرف من اللوازم من الفصول المقومة لما فوق الذي يعرف بالتقابل الى الفصول العالية التي
للاجناس العالية فانه سيشير الى هذا الغرض بعد ويذكر ان للقسمة معونة في هذا الباب وبكم
لكن يعرف من اللوازم العوارض الذاتية ان المحد كيف يتوصل به الى البرهان
وان ذلك يطلب لوازم اواخر الاجناس العالية ويحتاج اذا اراد تركيب الحد من
الانواع الى الاجناس ان يوجد من المحمولات المقومة التي ليس بعضها متضمنا في بعض
فان كان متداخلة فان وجد شيء يتضمن اشياء حذف او نزل الى وقت الحاجة اليه مثلا اذا
اخذ الانسان او الفرس مع انه اول نوع ابتدى منه تركيب الحد واخذ الناطق او الصهال
والحساس المتحرك بالارادة والحيوان والمتغذي والنامي والمولد والنفس والطويل والعريض
والعميق والجسم والجوهر فيحذف منها جوهر الحيوان او لا لان الحساس المتحرك بالارادة متضمنا
في الحيوان ولكن جمع تلك الغاية متضمن فيه ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض العميق متضمن فيه
ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض متضمن فيه ثم يجمع على الترتيب فيقول ان الانسان
جوهر ذو طول وعرض وعمق ذو نفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالارادة ناطقة وناهق

وناهق في حد الفرس الصهال بدل الناطق فحد الناطق والصهال خاصتين بالنوع غير ذواتي
ذلك مشترك في طلب معا مفرد الجملة المشترك ان وجد كما يوجد الحيوان هاهنا فقد
ذكر المشترك هو مع الفصل في حد اسم النوع فيبقى ان الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان
صاهل يوجد للجملة المشترك اسم يطلب لما هو اعم منه وذلك ان لم يوجد مثلا للجوهر الطويل
العريض العميق اسم وهو الجسم فوضعه كذلك جسم ذو نفس ناطق فقد تم حد الانسان وعلى هذا
القياس للفرس فان اراد ان يشتغل الى حد الجنس فيجب ان يترك الفصول التي وجميع
ذلك المشترك للانواع فيوجد حد الجنس ذلك الوجه يجب ان يطلب حدود الاجناس
الفصل للجنس المحدود هو المشترك لها وما هو لكل جنس ويطلب المشترك
الاسم الى الاسم فيكون حد ذلك الجنس وكذلك الى اعلى الاجناس مع انه طلبنا
القانون الموجب لاسقاط المتضمنات لغيرها وقت لانا ان
قلنا الحيوان وضمنا اليه فصل الانسان وفصل الفرس فقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ثم
حذفنا الفصلين لم يمكنا ان نحد الانسان بما بقي لانه لم يبق الا اسم الحيوان فقط وايضا ان
اخذنا الحيوان والحساس معا فقد اخذنا الحساس في الحد مرتين مرة مصرحا به ومرة مضمرا
فكذلك حذفنا الحيوان من جملة المحمولات وايضا اذا المطلوب ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ
الجسم مرة اخرى بعد حذفه بل سردنا جميع المحمولات سردا لكنا قد طلبنا الحد والحد يطلب
فيه الايجاز فقد بان ان الموضع الحاجة الى احد هذين ويحذف المتضمن لحدة منها وعدة
في مرة اخرى فاذا فعلت هذا فقد تم تركيب الحد ولا يجب ان يظن بالمعلم الاول انه يقتصر في كتب
الحد على طريق احد لا يتفق من الاوصاف كيف كانت بل يرى ان الطريق الى فقط
بل يضيف الى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الاولية والاولية لما هي اولية وذلك انه
يقتضي القسمة ايضا ومراعاة الترتيب ليس لغيره فعلى هذا الوجه الذي قلناه فصل في ان
طريق القسمة ايضا نافعة في التحديد وكيف ذلك وتفصيل طريقة التركيب وما فيهما من قلة الغوص

العريض

الحيوان لو

في تفصيل اسم المشترك ه

والقول ان القسمة لیس یمکن ان تمام وحده منها اجزاء الحد اقتضابا الا ان وما فیه منفعة فی التحدید من
وجوه منه احدها ان القسمة تمنع ان ما هو و ما هو اخص فیستنبط من هذا الکیفیة ترتیب اجزاء الحد فیجعل
الاعم اولا والاخص ثانیا فیقال مثلا فی تحدید الانسان حیوان ذو رجلین انسی او ذو رجلین حیوان انسی
فان بین الامرین فرقا لان قولک ذو رجلین حیوان انسی لیس فیه قید فیه ذو رجلین فاذا قیل الحیوان
بعد ذلک فهو تکرار وسوء ترتیب واما اذا قیل حیوان اولا فهم تفصیل بعده ذو رجلین لا بالفعل ولا بالقوة
التی تقارنها المضمنات فاذا قیل ذو رجلین بعد الحیوان لم یکن حشوا والثانی ان القسمة مدرک مع کل نوع
کل فصل مع جنس فیه فیجعله جنسا لما تحته فیجری ترتیب الفصول علی التوالی حتی لا یتخلف ما یحتاج من الفصول ان یجمع
علی توالیها فلا یذهب منها شیء فی الوسط فاذا اردنا ان نرکب الحد من الانواع الی الاجناس انطفر
من نوع الی جنس بعید بل یتحلل الذی یلیه والثالث انها اذا وقفت علی الواجب کانت شیء علی
الفصول الذاتیة کلها فلا ینقص شیء من الداخلات فی ماهیة الشیء الا وقد ضمن فیه فیکون الحد اعطیا
الفصول مع توالیها طولا واعطیا اتمامها ولو عرضا فانه یمکن ان تقسم الجنس تقسیما لیس احدهما
تحت الآخر مثل الجسم ذو النفس الی المتحرک بالارادة وغیر المتحرک بالارادة مرة والی الحساس و
غیر الحساس مرة فیجب ان یراعی هذا فی القسمة عرضا کما راعی طولا لئلا یفوت فصل من فصول القسم
الی فصول اخر ثم فصول متداخلة او متوافیة والمتداخلة مثل المائت وغیر المائت مع الناطق
وغیر الناطق والمتوافیة مثل الحساس غیر الحساس مع المتحرک بالارادة وغیر المتحرک بها والقانون
فی مراعاة الوجه الثانی والثالث حتی تحصل منه منفعة الکیفیة القسمة بالذاتیات المقومات لا بالعوارض
ولکن القسمة قسمة اولیة للجنس وهو انما فی القسمة التی للجنس من طریق ما هو جنس مثلا انما یجب ان یقسم
الحیوان اولا الی الطائر والسابح والزاحف والماشی ثم یقسم الماشی الی ذی رجلین وکثیر
الارجل والطائر الی متصل الجناح ومنفصل الجناح فان قیل هنا وقسم الحیوان اولا الی متصل
الجناح ومنفصل الجناح فما قسم الحیوان من جهة ما هو حیوان بل من جهة ما هو طائر وکذلک قسمة
الحیوان الی کثیر الارجل وذی رجلین فما قسم الحیوان من جهة ما هو حیوان بل من جهة ما هو ماشٍ فیجب

لا تقسیم علی الحد فیه منفعة فی التحدید وذلک لان القسمة وان کانت م

ان

ان یقسم طولا ان الجنس لم یحتج لان یضیر لطبیعة زائدة علی طبیعة الجنسیة حتی تقبل من القسمة
او غیر القسمة له او لا یحتاج بل غیر القسمة له او لا فقدم القسمة التی تخصه او لا تؤخر القسمة التی
لیست اولا فاذا قسمت قسمة اولیة جمع المقسوم والفصل ثم قسمة اولیة لذی وکذلک الی ان تنتهی
الی ما ینقسم بالعدد ثم تقتصر اطراف القسمة محمولات النوع وتضیفها الی الترکیب فاذا قسمت الی
مرة قسمة اولیة فیجب ان تجتهد جهدک وتنظر هل توجد قسمة اخری اولیة غیر هذه القسمة فان وجدت
قسمة اخری جنس استوفی القسمة طولا وعرضا فیستوفی جمیع المحمولات ویجب ان تکون القسمة
ذاتیة وقد بینا کیفیة ذلک فی الفن الاول ثم افرق العلم الا ان لا یضطر المقسم فی تقسیمه ودل الحاق
فی تحدیده الی ان یعلم کل شیء علی ما یطابق تعضیم او فقال اذا اقسم المقسم قسمة تامة وجب ان ینفع الانواع
الاخیر کلها بالفعل وان احد واحد حد [illegible] ما وجب ان [illegible] کل فصل للمحدود وهو مع کل واحد من الاشیاء
واذا لم یعلم کل فصل فی سبیل الی الحد وان ما لا یخالف فهو هو بعینه فهو یخالف ما ان وافق
فی النوع مثل سقراط لافلاطن [illegible] سقراط للانسان وهی لغات الشخصیة [illegible] بهذه
ویحتاج کل الی فصل [illegible] التی لکن [illegible] ولذلک الصنفیة [illegible] ان
تعرف فوق الشیء عن کل نوع وعن کل صنف تحت النوع فان کل فروق [illegible] لا بد منها کلها
فان حسب بان [illegible] اما او لا فانه لیس کل مقدمة توجب ان یکون الشیء [illegible] بالذات متحدة
المتفقة فان الفصول العرضیة لا توجب [illegible] والاشیاء المتفقة فی النوع الذی
له حد یختلف بالعرضیات ولا یأخذ ما یحد النوع بذلک لا اختلاف فی العرض ولا [illegible] فی
الاصناف والاشخاص تحت النوع الذی یحده واما ثانیا فانا اذا اخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق
وغیر الناطق ونظرنا الی الحد وانه فی ای الطرفین یقع منهما فوقع مثلا فی الناطق فقد فصلناه عن
کل نوع تحت غیر الناطق لاشتراک الانواع التی تحت غیر الناطق فی انها غیر ناطقة ولا نحتاج
ان نفصله عن الثور وحده والفرس وحده والکلب وحده ولا یکون الفاظ الحد [illegible] تحت الناطق
مصادرة فانه لیس یمکن ان یقع بینهما متوسط لانه لا واسطة بینهما فی جنس الحیوان ولیس یمکن ان

قسمة م

وما لیس هو هو بعینه م

تکرر

لشيء يقع ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة على
النفس ما فصوله اشخص حي سياوية لم ينجح لشيء طلب فصلا اخر كل واحد من الانواع ويجب ان
يراعى في اختيار القرائن في هذه التحديدات اعوض فيه اعداد الشيء يجري الكمي القصيرة والخفية المنية
الغير الكمي بفصول انية للانواع ويجوز ان يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب
الحجج الجدلية حيث ذكر مواضع جزء الشيء جنسا او فصلا وليس مع وجه من ذلك كان ليس سببا من
المشهورات لها انه يستعان الضعيف بمواضع الشيء مما في ان الشيء عرض غير مقوم لهيئة الشيء
لتحرز من الكمي القصيرة بفصول وهمية والعرض الثالث ان يستعمل القرائن التركيب الاحصى فاما هو في ترتيب الحقيقة
اول بحجة في ترتيب الحد او لا فحص الاعم اولا والاخص بيانا وان تساويا فصلان في العموم و
الخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة ولو قدما هو اشبه بالغاية فان المختلف في هذا فالكلام المتقدم
انهما شئت ونوخر ايهما شئت والثالث ان لا يزال يقسم حتى يبلغ الشيء المحدود وان
كان نوعا متوسطا او يتبين له تلو القرائن التي ثالثها انيات التي ليس بعدها الا القسمة الى شخصيات
ان كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة قبل ذلك اذا احضرت بالقسمة او بما تجده كان جميع
الداخل فيها هو من المشتركات منها المتشابهة في انواع كثيرة ومنها الخواص بنوع نوع لتحد الجنس
قربته او للاتم ارده فيه للفصول فان وقع في ذلك شيء مقول على كثيرين وطلب المحمولات التي عنه التي
لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك فركبت التحديد ثم رفعت ما يخص كل واحد او اعدا فلم يبق الا ما هو
معنى مشترك فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك الاشياء ليست متجانسة مثال ذلك انه لو اردت
ان تحد كبر النفس فتعقب ما يجب ان يعقل في التركيب فقصدت الى موقع من الاشخاص بكبر النفس
فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس فوجدت القيا دريس واخيلوس الشجاع وايس كان حمولهم
منهم بسبب كبر النفس هو وجدت ايضا لوساندر الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس
وطلبت الامر الموجود لهما لواحد واحد منهم فمن الطبقة الاولى تجد واحدا قبل نفسه انقص من احتمال
الضيم والاخر اعتقد عند الوقوع الضيم عليه اعتقاد المفارقة والاخر قاتل شديد الطلب الثار

الغياوين الملوك واخيلوس [illegible]

من وقوع الضيم وفي الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد عليه خير عظيم فلم يعبا به لسبب انه كان
من البخت والاخر ورد عليه بلاء عظيم لم يعبا به لان وروده عليه كان بسبب البخت فاذا
حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وجدتهم قد بقي لهم شيء مشترك وهو فقد الاحتمال
لوقوع الضيم واذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقي لهم شيء مشترك وهو قلة
المبالاة بتصريف البخت فاذن كبر النفس يقع على تلك الفرقة بمعنى واحد وعلى هذه الفرقة بمعنى
واحد وذلك تجد هو ما بقي في كل فرقة بعد حذف العوارض الغير الذاتية لكبر النفس التي تخص واحدا
اذا عمدت الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه وخاصية تلك الفرقة لم يبق شيء مشترك
فقد علمت ان كبر النفس ليس جنسا يعم الفريقين ولا معنى واحدا بل اسما فقط وان تلك في مثل
هذا لم يعن في التركيب فقطع بمكث العمر وتجد الاستخفاف بالبخت والامتعاض للضيم ليسا
نوعين لكبر النفس فليس كبر النفس كليا لهما وانما نجد الحد الواحد والبرهان الواحد الكلي واحدا
الا للمتغايرين بالتجربة فان الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث هي صحة هذه و
برهن على شفاء لا على شفاء هذه العين وتلك العين بل على شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على
عيون شخصية واعلم انا اذا ابتدانا في التحديد من الكليات لا من الاشخاص يقع فيه وجوه
واجوه ابانا الى الغلط وهو اشتراك الاسم الخفي فاذا ابتدانا من المفردات والجزئيات وتصعد
من طريق المغرب الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس امنا الوقوع في اشتراك الاسم لان
تفصيل اشتراك الاسم في الكليات اكثر وكما ان الغرض المتقدم في القياس والمقصد عليه في القياس
هو الكلي من مطلوب التصديق بالحقيقة وكذلك يجب ان يكون المتقدم في الحد والمصادر عليه بالحد هو ان يكون
مطلوب التصور بالحقيقة والكلي في غاية الوضوح وهذا الوضوح قد يضره الاسم المشترك وتغير ما يقع
هذا الحد اذا اخذت من الجزئيات الوحيدة فانه اذا قيل لولا تشبيه بلون او شكل في
شكل فان الاتم من جانب لشبيه الكلي لن يغلط ويظن انه معنى واحد وخصوصا اذا هو من
العوارض الذاتية بالكيفية وهو من باب الكيفية واما اذا تم من جانب الشكل واللون فنظرا ان

شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلا يساوي زواياه زوايا شكل آخر وتناسب اضلاعه اضلاعه
النظائر ثم نظر الى لون شبيه بلون فكان ذلك لونا يشارك اللون الآخر في الحس
مشاركة يكون الانفعال منهما واحدا فخفي الاختلافات فظن الشبيهين امرا بسيطا مشتركا فيهما
ووقوع الغلط من اتفاق الاسم وكذلك حال الحكم في الصوت وهي ذوات الشكل كالزاوية
فتبين ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها الى بعض للظهور بعد الجنس الاقرب
والاقرب الى الاحتياط **فصل في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام في توسيط**
العلل المنعكسة غيرها وتحقيق الحال فيه قال ليس يجب ان نقتصر على استنباط الامور
التي توضع في الحدود والمقاييس من القسمة التي للكلي الى الجزئيات بل ومن التشريح الذي للكل الى
الاجزاء مثل تشريح الحيوان والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء الاولية ثم الثانية كالاعضاء
البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط وكذلك الى اجزاء الاجزاء وليس ينبغي ان نقتصر على ذلك فقط
بل نحتاج اذا كثرت الاجزاء والجزئيات ما الذي يلزم كل واحد او كل عدة من المحمولات و
العوارض واية الاجزاء يلزم اي الجزئيات واعلم انا كما نستنبط من القران الجوهرية امور
تحت الحس وتحت نوع من نفس فكذلك نستنبط من التشريح ان الحيوان مركب من جوهر
متماسك ومن جوهر سيال كذلك نستنبط لوازم الجزئيات من الاجزاء مثل ان كل حيوان
اصلع يبيض وان كل حيوان طائر منفصل الجناح يبيض ومتصل الجناح لا يبيض وكل حيوان ذي
قرن لا اسنان له في فكه الاعلى ويعلم ان المادة تذهب في قرنه وكل حيوان ذي قرن
فله كرش لانه لا يجيد المضغ فيحتاج الى ان يعتاض قبل وصوله الى الجوف الباطن هضما او كل
مسكه فله رئة لها وامثال ذلك من المستنبطات وعللها نافعة في اعطاء اللم وان لم يكن كل
ما ذكرناه اعطاء علة فانه اذا كان حصلنا بالتشريح والتجربة معا ان الكرش يوجد لذي قرن
وذو رجوع لكن لا لانه ذو رجل اذ قد لا يوجد لذي رجل آخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل ذي قرن
مثل الثور والاروي والماعز فله كرش فاذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش فقلنا لان له قرن

فاذور

۱۰

او قيل لنا لم للبس له قرن كان هذا نعطا بوجه ما فيه جواب اللم وان لم يكن فيه اعطاء العلة
القريبة ولكن يجب ان نتامل ان اي معنى يلزم اي معنى بذاته حتى لا نجعل لازما ما هو اخص
وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق التناسب مثل ان الخزف للسلحفاة كالشوك للسمك
والعظم للانسان وقد تتحد مسائل كثيرة مسئلة واحدة مع اختلاف استحقاق الوحدة و
ذلك لكون الحد الاوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس لما في المرارة وازرقاقه ومن
الزرقة وانجذاب الجلدة في الحجر فان جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلا
وعند قسطاطين جذب المقناطيس والكهربا والحجر سببه شيء واحد وهو انتقال الهواء
فيتبعه انتقال ما هو فيه او لكون الحد الاوسط واحدا في الجنس مثل الصدا او قوس قزح فان
المتوسط فيهما واحد بالجنس وهو انه انعكاس محسوس لكن ذلك انعكاس صوت و
هذا انعكاس ضوء وقد تختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا تكون مجتمعة مسئلة واحدة
لان نسبتها الى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة بل بعضها اقرب وبعضها ابعد وكثيرا ما يوجد
كثير من الاوساط مترتبة بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل صار النيل عند محاق الشهر يتزايد
فيقال لان الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فقد تمت مسئلة ثم يسال سائل لم
صار الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فيقال لان القمر ينقص ضوءه الذي يتبعه
فتعدم التسخين الكائن منه فلو سئل لم يكن هذا البتة كان الجواب لان الشمس هي التي تعطيه
الضوء وصارت محاذية لجهة الا الاعلى الذي لا يكتب فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد
وهو الاجتماع الا انها مختلفة في القرب والبعد فليست مسئلة واحدة فنقول نحكم لمن يسال لم
فيقول اذا كان من حدود الاوسط التي توضع على الكبريات مالها وهو ما هو متوسط الارض
بين القمر والشمس لكسوف القمر ومثل كون الورق عريضا لانتثاره فانه سبب ولانتثاره
وان كان بعيدا والقريب هو سرعة جفاف الرطوبة الماسكة وهو انقصه مساو
بين العلة يجمع كما بين ان يجمع بالعلة ويصير البيان دورا فانا ان شئنا قلنا ان القمر انكسف

كرش فقلنا لان له لم

لذلك

فقد توسطت الارض بينه وبين الشمس وان شئنا قلنا ان القمر قد توسطت الارض بينه
وبين الشمس فقد انكسف وانه قد تعرى الشجر عن بعضه الورق فتنتثر ورقها وتعرى الشجرة
انتثر ورقها فتعرى عن بعضه الورق وهذا دور ظاهر فيقال في جوابه ان هذا البيان فيهما
ليس بدور ولا وجه للبيان فيهما واحدا انما البيان ليس فيهما دورا فذلك لانه انما
لتعين الامرين مجهولين فيكون ذلك هو الدور ولا كلام لنا فيه وان سبق التوسط
في الذهن فعرف بحجاب ثم اثبت بتوسطه الكسوف لم يكن دورا الا انه يجب ان يثبت
التوسط من الكسوف الذي يثبت من التوسط كان الكسوف مجهولا وان كان الكسوف
في الحس ثم اثبت بتوسط التوسط لم يكن دورا الا انه يجب ان ينظر فيما ذكرناه وهو ان
كان كسوف ما يدل على توسط ما وتوسط القمر لا ذلك بعينه يدل على كسوف آخر لا ذلك التوسط
بعينه فليس ذلك كما علمت دورا وانما يكون البيان فيه من الاشياء دورا اذا كان شيئا
الكسوف مجهولا وثبت بالتوسط وهو مجهول انما ثبت بالكسوف وبعد هذا فان التوسط
يعطي برهان اللم للكسوف والكسوف يعطي قياس الان للتوسط لا اثر ان التوسط
علة للكسوف فهو حد في حد الكسوف وليس علة للتوسط فليس يوخذ في حده ونقول انه قد
تبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من اسباب مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة و
تارة من الغاية وتارة من العنصر مثاله انا نبرهن على ان الانسان يجب ان يموت ببيان العلة
الفاعلة للموت وهي الحرارة المنفية للرطوبة التي تتعلق بها الحياة وتارة من جهة العلة المادية
بان كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وذلك لانه اذا كان للشيء مادة من جهتها
بالقوة وكان البقاء بها كان علة قابلة لفسادها فهنالك اثبته بالقوة فهو يجب ان يكون توسط المادة صالحا
لانتاج وجود النتيجة وكذلك توسط الفاعل وكذلك توسطها مجتمعين لكنه اذا توسط ايهما كان وحده
بنفسه في القوة توسط الاخر لان المادة لا تخرج الى الفعل الا بالفاعل والفاعل في ذوات المادة
لا يفعل الا في مادة فيكون التوسط التام هو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما بالفعل فيكون كان

الاول ر

مجموع ذلك

مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان فيها علل مجتمعة مثاله انك اذا قلت ان القمر
ينكسف لتوسط الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمنته في القوة
السبب القابل من الكسوف اذ المتوسط ساتر قابل للضوء فيكون تمام التوسط اجتماع
الامرين ستره وهو من الفاعل وقبوله وهو من القابل وان اعطيت العلة في هيئة قبول
القمر الضوء وجعلت كريته وهو من السبب القابل فلا يتم ذلك الا ان تضيف الى الشمس علة وتمنع ما
فيكون ضمنته السبب الفاعل والقابل ايضا وكذلك ان اعطيت الغاية فيه امر فقد ضمنت الفاعل
والقابل فيه والا لم يجب التوسط ولا قبول الستر لما كان التوسط علة للكسوف ولو
كان مكان الستر القابل للضوء من المفيد للضوء لما كانت الكرية علة لذلك النوع من القبول
فمن هذه الجهة يكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجزء واما انه يجب ان يعطي الفاعل
دون قابل او دون غاية او ان يعطي فاعل فقط بالفعل والقابل بالقوة او القابل فقط بالفعل
والفاعل بالقوة وسائر الاقسام فامر يطلب بكتاب آخر نعلم فيه مراعاة اعطاء الاسباب
الكثيرة حدود او وسطا انما هي في قوة علة واحدة في التحقيق لان الاعطاء انما يشترط
مجموعها لكي يكون ما موجبا وقد يظن بسبب هذا الفصل انه لا يجوز ان يتوسط في مطلوب
واحد الا سبب واحد وليس كذلك على الاطلاق بل على النحو الذي بيناه وقد يظن ايضا ان
ان العلة يجب لا محالة ان تكون مساوية للنتيجة منعكسة عليه وهذا ايضا غير واجب الا في الوجه
الواحد اياه قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون الاوسط علة للاكبر مطلقا
ويكون طبيعة الاكبر فيما بينهما معلولة لطبيعة معينة فيكون حيث كانت تكون معلولة له او اذا
كان حمل علة واحدة واما الوجوه الاخرى فلا يجب فيها ذلك فان الطبيعة الواحدة كلا وعلة
قد يكون من اسباب كثيرة مثل وجود انها مثل ريح في سحاب او طفو نار فيه والسحاب
نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها اسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل برد الهواء
بنفسه وكذلك الحرارة المنتشرة من القلب في الاعضاء التي هي الحمى قد يكون لها اسباب ايضا

اشتعال روح او عفونة خلط او اشتعال عضو فان هذه الاسباب جعلت حدودا وسطى
انتجت الحمى وهي اخص منه وليس لقائل ان يقول ان سخونة الروح ليس سببا للحمى كلا بل الحمى
فلا يصح ان يوضع حدا لقياس ينتج الحمى وانما ليس له ذلك لان المحمول في الاكبر ليس هو
انه الحمى كلا بل حمى ما فاما اذا قلنا الانسان حيوان انعني ان الانسان كل حيوان
حيوانا ما فكفى في اثبات الحيوانية له كونه او ثبت اي حيوانية كانت وليس يكفي في سلب
الحيوانية ان يسلب اي حيوانية بل الحيوانية على الاطلاق وكذلك فان كل الانواع التي توسط كل
نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذي هو تحته والاشخاص تحته فلا يجب ان يشترط ان العلة
يجب ان يكون متساوية وايضا في البراهين خبر اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر اكثر
بل يجب ان يعلم ان الاسباب بعضها تدخل في الحد فتلك مساوية لا محالة كانت مادة او
فاعلة وبعضها يكون اخص من طبيعة الشيء وربما كان فالاخص لا يدخل في الحد لان طبيعة لا تقتضيه
ما هو هو حتى توقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثل ان السحابية غير متوقفة
في الوجود على وجود سبب بعينه من الاسباب الخاصة وايضا الحمى من جهة طبيعتها ليست متوقفة
في الوجود على ان توجد سخونة الروح فقط بل كان سبب اتفق كان فاذا كانت الاسباب
التي هي اخص مع انها اسباب ومع انها تعطي اللم للنتيجة ليست اسبابا لمطلق طبيعة الحد
الاكبر ثم مدخل في الحد وهذه الاسباب يمكن جعلها للنتيجة والحد الاكبر اذا كان مطلقا لا مقيدا فلا
في الاصغر بالعرض ويتحقق فيما قيل ان من الحدود الاوسط التي هي علل لما هي علة للنتيجة فقط
دون الاكبر مثل السخونة التي في الربع فانها علة لوجود الحمى في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق
فان وجد لهذه العلل التي هي اخص امر عام فذلك علة مطابقة للشيء المعلول مشترك فيه كانت
هي الخواص على ان تلك العام لا محالة ويجب ان يرد الى الواحد منها وهي العام عام آخر كذلك
ثم بل انعقد عند عام هو بها اول جاء توسط فكفى خاصة ووقع عام لا وسط بينها الى البتة
من العلل مثلا ان السحاب ان كان يجتمع علا كثيرة في شدة تكثف الهواء الباقي فيكون مثلا

اعم

حمى

كلها

العلة المطابقة للسحاب شدة تكثف الهواء الباقي فان لشدة تكثف الهواء الباقي علل من البخار
المتصاعد والبرد ولا يجوز ان يكون منه وبين شدة التكثف سبب عام آخر وان كان وقف
اثر الامر فالبرد والبخار وغيرهما مأخوذ في حد السحاب لذلك والعلة المتكثفة حد الهواء الباقي
موجودة في حد السحاب فما كان من العلل هذه التي اخص واخذ في الحد فهي مشكلة

فصل

في تحقيق ما اورده المعلم الاول في معنى توسيط العلل وما اذا مذهب كلا منه
فلنرجع الآن الى الوجه الذي يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول لما تعرض للشكوك فنقول يجب ان يفهم
كانه يقول مع انه كان قد يمكن ان يفهم بالحد الاكبر الواحد الشيء يتوسط سببين مثل ان يحكم على
ذوات الاوراق انها تنتثر بالحد الاوسط مثل لازم اذا وضع انه لا شيء الا وهو موجود
ان يوضع من علل التي هي اخص اي علة كانت واتفقت والا ان يوضع واحدة بعينها او
كانت لابد من ان يكون قد وجدت علة ما ولكن لا اي علة وكيف اتفق بل انما يتعين ما يتعين بسبب
يمكن ان يوجد ما هو بخلاف هذا او يكون العلة فيه لا توجد للاشياء الكثيرة الا بتوسط معلول
واحد مساو لها ولكن تحفظ في المسئلة كليا وعلة كلية ويطلب ان يشترك له العلة او لا وان كانت
لما كانت تحتها اشياء مثل ان جمود الرطوبة توجد لاشياء كثيرة من التين والجوز والكرم
ولكن توجد اولا لشيء عام لها وهو عرض الورق فيكون كل ماعرض الورق او كل ينتثر
الورق فان رطوبته تجمد واذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية الماسكة فانتثرت
فيكون الانتثار هو الاكبر المعلول وجمود الرطوبة هو السبب والعلة وعرض الورق هو الحد
له العلة وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة لا في ذاته ولكن بجمودها في موضوع قابل هو
مع له مطلقا وما كان مثل هذا انما يكون يوجب حكما ما معلوما في اشياء كثيرة ولكن ليس لها اولا
بل لمعنى يجمعها كلها وهي علة له لا في وجوده في موضوع فقط بل لوجوده مطلقا فقد مثل هذا
ما يجب ان يكون العلة واخذه في حد الحكم المساوي لها وذلك لان العلل منها ما يجب ان يكون الا اخص من
اتم فان الاخص من اتم ليس مثل طبيعة الحد الاكبر اتم على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع

بنهار

بحكم

فرضنا هنا ان العلة [illegible]

موضوع كما اوضحنا من قبل وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الانواع وقد وضحنا ان هذا ان
العلة ليست لموضوع موضوع بل لامر جامع فاذن شئ من العلة اخذة في الحد في حد مبدأ
برهان والاوسط في مثل هذا الموضوع هو الذي يكون منعكسا لانه في كل موضوع فعلى هذا يجب
ان يفهم قول المعلم الاول ولا يجب ان يفهم في هذا المثال من جهة ان انتقاش الرطوبة ليست
علة بالذات للانتثار بل هو من [illegible] العلة للانتثار هو النقل الطبيعي وانما الانتقاش
او الجمود للرطوبة ايهما كان فهو علة لعدم العلة الواصلة فهو سبب للانفصال بالذات [illegible]
هو من معنى من العايق ثم من قبلت شعوري [illegible] الاكثر [illegible] واحد من العوارض المطلوبة
بالبرهان في الكل حد واحد اي في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لانه موضوع [illegible]
ثم قد انما العلة الحقيقية الذاتية لامر فلم يكن لا نهاية حد ابتداء برهان كما اوضحنا واما علة للقياس
كالعلامة والاعراض الغريبة فهو ممكن فيمكن ان نفهم انه بمعنى العلة التي هي علة في جميع الموضوعات
لا علة خاصة بموضوع موضوع فكانه يقول ان شيئا من العلة يكون مساوية للنوع حتى الكل من المعلول
مشترك الاسم واحد شيئا واحدا في الجميع [illegible] فلا يمكن ان يوجد شيئا واحدا الا باشتراك الاسم
حتى يكون مساويا له والكل لا يمتنع جنس المعلولات نوعية كانت العلة جنسية لعلل نوعية وان
كان واحدا جنسيا لا كثيرة كانت العلة لذلك [illegible] الحد الاوسط [illegible] طبيعة الحد الاكبر
[illegible] بالذات معنى محصلا متواطيا فان كانت العلة
من حيث هي علة معنى محقق محصل غير مبهم فيجب ان يكون [illegible] معنى بازائه متحقق محصل غير مبهم ولا معنى
يدل عليه باسم واحد فاذا كان هذا هكذا فان الحد الاكبر محصلا والاوسط ليس محصلا فان خصصت
مسائل بموضوعات مختلفة فيها متوسط واحد والمطلوب او بمعنى عام لها فالمسائل ليست كثيرة
بل واحدة واذا اخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة في [illegible]
اللفظ فان التخصيصات الملحقة به قد زالت من [illegible] العلة على المعنى العام في ذلك الحكم بعينه مثل [illegible]
النسبة تخصص بالعدد وهناك حد اوسط اخر والخصص [illegible] مقادير وهناك حد اوسط اخر و[illegible]

هو اول الكلم بما هو كلم والحد الاوسط هو الشئ المشترك للحدين الاوسطين المأخوذ في
العلمين المختلفين وهو النحو من البرهان المجهول علة ذلك [illegible] لا الكلم لكنه نوعا كما للحدين الاكبر
والاصغرين ان خصصنا الجنس واحد فلذلك للاوسطين ان خصصنا واما ان [illegible] الاتيان
مثل ما بان ابدال النسبة المأخوذة في الهندسة في وجه وفي الحساب في وجه من مثل بيان
المشابهة المأخوذة في اللون في وجه وفي الشكل في وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط
المشابهة المطلوبة في المسئلتين واحدا بوجه الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم
ومختلفة في الحد فان حد المشابهة في اللون هو اشتراك في الجنس وفي الشكل تساوي الزوايا
وتناسب الاضلاع ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في
النسبة لكان الحد الاوسط كذلك كما وجد في المسائل التي مطلوباتها اشياء نسبته [illegible]
مثل الصحو والطرو والنق وغير ذلك فقد بان من هذا حال نسبة الحد الاوسط الى الحد الاكبر
مثل في الابعاد واما نسبته الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا عليه اذا اخذنا الحد الاوسط والعلة
[illegible] مثل عرض الورق فهو هو الحد الاصغر فقيل كل شجر عريض الورق فاما ان اخذنا ما هو [illegible]
فهو حدا اصغر مثل شئ من الانواع تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس [illegible] مثل التين والكرم
فان انتثار الورق يكون عليهما كليا ثم قيل [illegible] بالكلية الفاضل عليه الزائد ومن قبل فانما كان
يسمى كليا المعنى [illegible] للكلي عليه هناك ثم عاد المعلم الاول فوضح ما ذهب اليه من انه قد [illegible]
يجوز ان يكون [illegible] كثيرة وهي مع كثرتها اخص من النوع وتكون علة لشئ واحد وكذلك في موضوعات
مختلفة مثل ان علة طول العمر اما في الناس فقوى من الاربع فعظم المرارة واما في الطير فيبس المزاج
او شئ اخر واما الشئ الواحد في شئ واحد فلا يجوز ان يكون عللا مختلفة اي العلل التي تعطى بالتمام [illegible] فقلنا
في الصور ولسائر اللب بل لانه اذا انعكس على الموضوع علة اعم منها لا ينعكس على الموضوع مثال ان
هذا السحاب كان من برد وتكثف الهواء او سحاب اخر كان من بخار ومن تكثف هواء وفي احدها
علة تكاثف الهواء هو البرد وفي الاخر تكاثف البخار فانما هو العلة التي منها السحاب للاول [illegible]

الحول ان كان للحول لعدم

هو العلة الخاصة بالسبب الثاني فالجواب ان الخاص في الاول هو الاقرب اليه الاخص الحد والثاني
الاقرب اليه وهو الذي يساويه من الحجاب المطلق هو الاقرب اليه وهو كشف العواد والنتيجة فان
العلل للموضوعات التي منه هي العلل التي منه والعلة للموضوع العام هي العلة العامة وقد عرفت معنى
هذا التي هي العام في العلل وايضا اذا كان بين الطرفين اوساط متعاكسة بعضها على بعض في العلية
للاصغر هو الاقرب اليه منها لانها علة لوجود العلة الثانية لها التي هي اقرب من جميع العلل للاكبر
الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده بان الاول هو علة النتيجة فهو
اقرب من الاصغر فهو الحد العلة للنتيجة والثاني هو علة للاكبر وحده ولست اعني بعلة النتيجة في
هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها **فصل** في خاتمة الكلام في البرهان
قد بينا من قبل ان العلم بمبادي البرهان يجب ان يكون اكثر من العلم بنتائج البرهان فيجب ان نبين
انه كلاهما علم بالقوة واحدة او احدهما علم والآخر بالقوة والقوة لا تكون ... اما ان يكون مرة موجودة
فينا كما خلقنا ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكنا لا نفطن له حتى استكملنا
وليس يجوز ان يكون عندنا علم ولا نفطن له فكيف علم اوضح من البرهان وان كنا نعلم ثم
نسينا فمتى كنا نعلم وفي اي وقت نسينا وليس يجوز ان نكون نعلمها ونحن اطفال ونسيناها
بعد الاستكمال ثم تذكرنا بعد مدة اخرى عند الاستكمال او من الحق انا نكون حصلنا
من مبادي البرهان اولا ثم انا اقتنصناها فكيف تحصل مجهولا بغير برهان وان كان
برهان احتجنا الى مبادي قبل المبادي الاولى وهذا محال فلا سبيل الى حل هذا الا بعض الامر
تكون عندنا قوة من شانها ان نعلم اشياء بلا تعلم وبمعاونة اعوان تكون معاونتها
على جهة غير جهة المعونة في التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن الموجودة
في الحيوان كلها او اكثر فان الحس الظاهر موجود في الحيوان كله فان الحس الباطن
الحافظ لما يؤديه الحس الى النفس ربما لا يوجد لكل حيوان وان وجد لكل حيوان فربما
لم يكن في بعضها الفعلية ثابتة مثل حال الحال في الدود والذباب والفراش الذي يلزم

النار

النار ثم يسير انه مؤذيه فيرجع البهائم واما الحيوانات الكاملة فيبقى عندها ما اخذت من الحواس مدة
طويلة والحيوانات تاخذ بقوة الادراك شيئا اخر غير الصورة المحسوسة مع خلقه كخلق الذئب
الضار بها وخلقة المحسن اليها من الناس وانما تاخذ هذه الصورة بالحس ومحلها في
الخيال وهو في مقدم الدماغ والثانية معنى المحسوس مثل منافاة الذئب وموافقة المحسن و
هذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة مميزة كالعقل لنا وليس وهما وتحته في قوة لو
تستر ذكرا فهي في مؤخر الدماغ وهذه القوى الباطنة للانسان اقوى وخاصة قوة الذكر
والحفظ والوهم لو كدا ان ما تخزن في المصورة وفي الحافظة بالتكرير ثم ان القوة العقلية العملية
الانسية فينا تطالع هذه الاوهام الباطنة فتعرفها ما تشبه ومختلف وتنتزع الصورة ما لها بالعرض
وتجردها بالذات فيحدث فيها اول شيء تصور البسائط ثم تركب تلك البسائط
بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة وتفصل بعضها عن بعض فتلوح لها في تلك المعاني
تركيبات فما اتفق ان كان منها ما شانها ان يصدق بلا تعلم ولا وسط علم وجزئيه مثل
ان الكل اعظم من الجزء وما كثر منها يستعد حكم التركيب والتفصيل من الحس مع سبيل التجربة
وقد عرفنا معنى التجربة فاذن السبب انا لا نعلم هذه المبادي هو فقد انها مبدا ايضا
وهو التصور فان المبادي الاولى وان لم يكن لها مبادي من جهة التصديق فلها مبادي
من جهة التصور واما مبادئها من جهة التصور فتكتسب بالحس والتجربة والتوهم فاذا اكتسبت
الكلية التي يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق فتصور من حيث هي مركبة و
مفصلة وبعد هذا التصور تعقلها بالذات وهذا التصور احد مبادئها وكما ان الحفظ
تتاكد بمحسوسات متشابهة متكررة كذلك التجربة تتاكد بل تنعقد بمحفوظات متشابهة
متكررة فيكون بهذا الوجه لنا ان نقتنص الكليات المتصورة والكليات المصدق بها
بلا برهان فيكون اذن قد يوجد غير وجه التعلم والتعليم ويكون انما جهلنا ما قد علمنا
لان ليس بعلمها يتيح لنا والخطر ببالنا فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بعضها

وهي را

الاوساط

يستعد ظ

على النحو المذكور ولاح لنا ما يلفيها كان ذلك سبب تصديقنا بها لانها اذا كان
متصلا بالعقل الآخر الذي لا ينفصل عنه المستعد واما ساير العلوم فمستفاد
اما من التجربة واما بوسط اذا كان نفس تأليف البسايط لا يقتضي التصديق فتكون
المكتسبات من العلوم قد سبقتها بسبب الجهل وهو عدم لوح البسايط للذهن
وعدم الوسط والتجربة والاوائل البتة تسبقها بسبقها احد السببين وهو
الاوائل قد شبه المعلم الاول حال اجتماع صور الكلي في النفس بحال اجتماع الصف في
الحرب فانه اذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصده آخر ووقف معه ثم تشبثهما ثالثة
واتصل بهم فجعل واحد واحد يعود انتظم الصف ثانيا فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا
وكذلك العلم والصور الكلية العقلية ترتسم في النفس قليلا قليلا عن آحاد محسوسة
اذا اجتمعت اكتسب منها النفس الصورة الكلية ثم قد فيها وذلك ايضا لان الذي يحس
الجزئي فقد يحس بوجه ما الكلي فان الذي يحس سقراط فقد يحس بانسان وكذلك
ما يؤديه فانه يؤدي الى النفس سقراط وانسانا الا انه انسان منتشر في الطول والعرض
لانه انسان مزاج ثم ان العقل يجرده ويسقط عنه العوارض فيبقى له الانسان المجرد الذي
تفارق به سقراط افلاطون ولولا ان الحس لم يكن ادرك الانسان بوجه ما لكان الوهم
فيما هو في الحيوان لا يميز الخاص بنوع الواحد والنوع الآخر [illegible] ولا الحس ايضا يميز
ذلك بين الوهم والكلي الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز شيئا آخر وكلما اصطاده جزء القوة
معنى كليا فصنفه الى آخر واصطادت بها معنى كليا آخر [illegible] الطبع فادراك النفس للكلي
الاول شبيه بالاصطياد [illegible] الذي جعله المعلم الاول اقتناص الحدود والمبادئ الاكثرية وفي
منه [illegible] فلنقل ان للنفس قوة
علامة بها تكتسب المجهولات بالنظر وقوة حافظة وقوة حافظة وقوة مفكرة وقوة متوهمة
لا تعرض لنا في القوى الباطنة قوة دراكة غير جزئيات الحافظة والمفكرة والمتوهمة لا يعتد بها

ولا يكون صادق ولا يتأخر متقدم في قوة العلم ولا فوق العلم مبدأ لهذا الا انه يمكن ان مبدأ
البرهان ليس يكتسب بالبرهان فكذلك مبدأ العلم لا يتأتى بقوة العلم ولم تبق قوة
تصلح لهذا الا العقل فهذه القوة هي القوة العقلية النظرية [illegible] المجهول فينا وهو الاستعداد الفطري
الصحيح واما المبدأ القبول للعلم فهو العقل بالملكة وستعرف ذلك في كتاب النفس وان
القوة العاقلة انما تفعل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ فقويت القوى الخيالية
اعني الخيال والذكر والوهم والفكرة فهي آلات العقل واعلم ان النظر في المواضع
المعينة في الفن الذي في الجدل نافع جدا في البرهان اذ اعقبناه
المواضع البرهانية ونحن ننتقل من هنا الى ما هناك فاذا
وقع موضع برهاني دللنا عليه تمت

كتاب البرهان الشفا بعون الله تعالى

وسوده [illegible]
[illegible]
من هجرة النبوية [illegible]
[illegible]





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله الأكرمين

الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء تصنيف الشيخ الرئيس المقالة الأولى **فصل**

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتتبين إنيته في العلوم وإذ قد وفقنا الله ولي الرحمة والتوفيق فأوردنا ما وجب إيراده من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية فبالحري أن نشرع في تعريف المعاني الحكمية مستعينين بالله فنقول إن العلوم الفلسفية كما قد أشير إليه في مواضع أخرى من الكتب تنقسم إلى النظرية وإلى العملية وقد أشير إلى الفرق بينهما وذكر أن النظرية هي التي نطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل وذلك بحصول العلم التصوري والتصديقي بأمور ليست هي هي بأنها أعمالنا وأحوالنا فتكون الغاية فيها حصول رأي واعتقاد ليس رأيا واعتقادا في كيفية عمل أو كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل وأن العملية هي التي يطلب فيها أولا استكمال القوة النظرية بحصول العلم التصوري والتصديقي بأمور هي هي بأنها أعمالنا ليحصل منها ثانيا استكمال القوة العملية بالأخلاق وذكر أن النظرية تنحصر في أقسام ثلثة هي الطبيعية والتعليمية والإلهية وأن الطبيعية موضوعها الأجسام من جهة ما هي متحركة

وساكنة وبحثها عن العوارض التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة وأن التعليمية موضوعها ما هو كم مجرد عن المادة بالذات أو ما هو ذو كم والمبحوث عنه فيها أحوال تعرض للكم بما هو كم ولا يؤخذ في حدودها نوع مادة ولا قوة حركة وأن الإلهية تبحث عن الأمور المفارقة للمادة بالقوام والحد وقد سمعت أيضا أن الإلهي هو الذي يبحث فيه عن الأسباب الأولى للوجود الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما وعن مسبب الأسباب ومبدأ المبادي وهو الإله تعالى جده فهذا هو قدر ما يكون وقف عليه فيما سلف لك من الكتب ولم يكن يتبين لك من ذلك أن الموضوع للعلم الإلهي ما هو بالحقيقة إلا إشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق إن تذكرتها وذلك أن في سائر العلوم قد كان يكون لك شيء هو موضوع وأشياء هي المطلوبة ومبادي مسلمة منها تؤلف البراهين والآن فلست تحقق حق التحقيق ما الموضوع لهذا العلم وهل هو ذات العلة الأولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وأفعاله أو معنى آخر وأيضا فقد كنت تسمع أن ههنا فلسفة بالحقيقة وفلسفة أولى وأنها تفيد تصحيح مبادي سائر العلوم وأنها هي الحكمة بالحقيقة وقد كنت تسمع تارة أن الحكمة هي أفضل علم بأفضل معلوم وأخرى أن الحكمة هي المعرفة التي هي أصح معرفة وأتقنها وأخرى أنها العلم بالأسباب الأولى للكل وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الأولى وما هذه الحكمة وهل الحدود والصفات الثلث لصناعة واحدة أو لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة ونحن نبين لك الآن أن هذا العلم الذي نحن بسبيله هو الفلسفة الأولى وأنه الحكمة المطلقة وأن الصفات الثلث التي رسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة وهي هذه الصناعة وقد علم أن لكل علم موضوعا يخصه فلنبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم ما هو ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو إنية الله تعالى جده أو ليس ذلك بل هو شيء من مطالب هذا العلم فنقول إنه لا يجوز أن يكون ذلك هو الموضوع وذلك لأن موضوع كل علم هو أمر مسلم الوجود في ذلك العلم وإنما يبحث عن أحواله وقد علم هذا في مواضع أخر ووجود الإله تعالى جده

لم يكن مسلما في هذا العلم كالموضوع بل هو مطلوب فيه وذلك لأنه إن لم يكن كذلك لم يخل
إما أن يكون مسلما في هذا العلم ومطلوبا في علم آخر وإما أن يكون مسلما في هذا وغير مطلوب
في علم آخر وكلا الوجهين باطلان وذلك لأنه لا يجوز أن يكون مطلوبا في علم آخر لأن العلوم
الأخرى إما خلقية وإما سياسية وإما طبيعية وإما رياضية وإما منطقية وليس في العلوم الحكمية
علم خارج عن هذه القسمة وليس ولا في شيء منها يبحث عن إثبات الإله تعالى ولا يجوز أن يكون
ذلك وأنت تعرف هذا بأدنى تأمل للأصول التي كررت عليك ولا يجوز أيضا أن يكون غير مطلوب
في علم آخر لأنه يكون حينئذ غير مطلوب في علم أصلا فيكون إما بينا بنفسه أو ميئوسا عن بيانه
بالنظر وليس بينا بنفسه ولا ميئوسا عن بيانه فإن عليه دليلا ثم الميئوس عن بيانه
كيف يصح تسليم وجوده فبقي أن البحث عنه إنما هو في هذا العلم ويكون البحث عنه على وجهين أحدهما
البحث عنه من جهة وجوده والآخر من جهة صفاته وإذا كان البحث عن وجوده في هذا العلم لم يجز
أن يكون موضوع هذا العلم فإنه ليس على علم من العلوم إثبات موضوعه وسنبين لك عن قريب
أيضا أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا في هذا العلم إذ قد تبين لك من حال هذا العلم أنه يبحث
عن المفارقات للمادة أصلا وقد لاح لك في الطبيعيات أن الإله غير جسم ولا قوة جسم
بل هو واحد بريء عن المادة وعن مخالطة الحركة من كل جهة فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم والذي لاح
لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ومستعملا فيها منه ما ليس منها إلا أنه
أريد بذلك أن يتعجل للإنسان الوقوف على إنية المبدأ الأول فيتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم
والانسياق إلى المقام الذي هناك يتوصل إلى معرفته بالحقيقة ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم
موضوع وتبين لك أن الذي يظن أنه موضوعه ليس موضوعه فلننظر هل موضوعه الأسباب القصوى
للموجودات كلها أربعتها لا واحد منها وحده الذي لا يمكن القول به فإن هذا أيضا قد يظنه قوم لكن النظر
في الأسباب كلها أيضا لا يخلو إما أن ينظر فيها بما هي موجودات أو بما هي أسباب مطلقة أو بما هي كل
واحد من الأربعة على النحو الذي يخصه أعني أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل وذلك قابل وذلك

أو من جهة هي الجملة التي تجتمع منها فنقول لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هي أسباب مطلقة حتى يكون
الغرض في هذا العلم هو النظر في الأمور التي تعرض للأسباب بما هي أسباب مطلقة ويظهر
هذا من وجوه أحدها من جهة أن هذا العلم يبحث عن معان ليست هي من الأعراض الخاصة بالأسباب بما هي
أسباب مثل الكلي والجزئي والقوة والفعل والإمكان والوجوب وغير ذلك ثم من البين
الواضح أن هذه الأمور في أنفسها بحيث يجب أن يبحث عنها ثم ليست من الأعراض الخاصة
بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية ولا هي أيضا واقعة في الأعراض الخاصة في العلوم العملية والمنطقية
فبقي أن يكون البحث عنها للعلم الباقي من الأقسام وهو هذا العلم وأيضا فإن العلم بالأسباب
المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأمور ذوات الأسباب فإنا ما لم نثبت وجود
الأسباب للمسببات من الأمور بإثبات أن لوجودها تعلقا بما يتقدمها في الوجود لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق
وأن هاهنا سببا وأما الحس فلا يؤدي إلا إلى الموافاة وليس إذا توافى شيئان وجب أن يكون أحدهما
سببا للآخر والإقناع الذي يقع للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متأكد على ما علمت
إلا بمعرفة أن الأمور التي هي موجودة في الأكثر طبيعية واختيارية وهذا في الحقيقة مستند
إلى إثبات العلل والإقرار بوجود العلل والأسباب وهذا ليس بينا أوليا بل هو مشهور وقد علمت
الفرق بينهما وليس إذا كان قريبا عند العقل من البين بنفسه أن للحوادث مبدأ ما يجب
أن يكون بينا بنفسه مثل كثير من الهندسيات المبرهن عليها في كتاب أوقليدس ثم البيان البرهاني
لذلك ليس في العلوم الأخرى فإذن يجب أن يكون في هذا العلم فكيف يمكن أن يكون الموضوع
للعلم المبحوث فيه أحوال المطالب مطلوب الوجود فيه وإذا كان كذلك فبين أيضا أن البحث
عنها من جهة الوجود الذي يخص كل واحد منها لأن ذلك مطلوب في هذا العلم ولا أيضا من جهة ما هي
جملة وكل ليس أقول جمع وكلي لأن النظر في أجزاء الجملة أقدم من النظر في الجملة وإن لم يكن
في جزئيات الكلي فبعيد فيجب أن يكون النظر في الأجزاء أيضا في هذا العلم فيكون
أولى بأن يكون موضوعه أو يكون في علم آخر وليس علم آخر يتضمن الكلام في الأسباب القصوى

جزء هذا العلم وأيضا فليس كان النظر في الأسباب من جهة ما هي موجودة وما يعرض لها من تلك الجهة فيجب
أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود فقد بان بطلان هذا الظن وهو أنه
العلم موضوعه الأسباب القصوى بل يجب أن نعلم أن هذا كماله ومطلوبه

فصل في تحصيل

موضوع هذا العلم فيحسن أن ندل على الموضوع الذي لهذا العلم بالحقيقة حتى يتبين الغرض الذي
في هذا العلم فنقول إن العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ولكن لا من جهة ما هو موجود ولا من جهة
ما هو جوهر ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدأيه أعني الهيولى والصورة ولكن من جهة ما هو
موضوع للحركة والسكون والعلوم التي تحت العلم الطبيعي أبعد من ذلك وكذلك الخلقيات وأما العلم
الرياضي فموضوعه إما مقدار مجرد في الذهن عن المادة وإما مقدار مأخوذ في الذهن مع مادة
وإما عدد مجرد وإما عدد في مادة ولم يكن أيضا ذلك البحث متجها إلى إثبات أنه مقدار مجرد
أو في مادة أو عدد مجرد أو في مادة بل كان البحث متجها إلى الأحوال التي تعرض له بعد وضعه كذلك
والعلوم التي تحت الرياضيات أولى بأن يكون نظرها في العوارض التي تلحق أوضاعا أخص
من تلك الأوضاع والعلم المنطقي كما علمت فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند
إلى المعاني المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم إلى مجهول لا من جهة ما هي معقولة ولها
الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة أصلا أو يتعلق بمادة غير جسمانية ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخر
ثم البحث عن الجوهر بما هو موجود وجوهر وعن الجسم بما هو جوهر وعن المقدار والعدد بما هما موجودان
وكيف وجودهما وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي في مادة غير مادة الأجسام وأنها
كيف تكون وأي نحو من الوجود يخصها فمما يجب أن يفرد له بحث وليس يجوز أن يكون من جملة
العلم بالمحسوسات ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات فقط
فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مباين للمحسوسات أما الجوهر فبين أن وجوده بما هو جوهر فقط
غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهر إلا محسوسا وأما العدد فقد يقع على غير المحسوسات كما يقع على
المحسوسات فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات وأما المقدار فلفظه اسم مشترك فمنه ما يقال له

٢٠٦

مقدار ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ومنه ما يقال له مقدار ويعنى به كمية متصلة تقال على
الخط والسطح والجسم المحدود وقد عرفت الفرق بينهما وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة
ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضا مبدأ لوجود الأجسام
الطبيعية وإذا كان مبدأ الوجود فيستحيل أن يكون متعلق القوام بما يستفيد منه القوام
المحسوسات بل المحسوسات تستفيد منه القوام فهو إذن متقدم بالذات على المحسوسات و
الشكل كذلك فإن الشكل عارض للمادة لازم بعد تجوهرها أجساما
فإن الحدود التي تحد بها المقدار مستقلة عن المادة وإن كان كذلك لكن
إلى أن يخرج المادة إلى الفعل وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن له
من جهة وجوده ونظرا من جهة عوارضه وأما النظر في أنحاء وجوده أي أنحاء الوجود
أقسام الوجود فليس هو بحثا عن غرض متعلق بالمادة فهو من موضوع النظر من جهة
فقط أنه خارج عن المحسوسات فبين أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى ما لا يتعلق
بالمحسوسات ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك يكون كلها حالاته وعوارضه إلا الوجود
فإن بعضها جواهر وبعضها كميات وبعضها مقولات أخرى وليس يمكن أن يعمها معنى
محقق إلا حقيقة معنى الوجود وكذلك قد يوجد أيضا أمور يجب أن تتحدد وتتحقق في النفس وهي
مشتركة في العلوم وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد بما هو واحد و
بما هو كثير والموافق والمخالف والضد وغير ذلك فبعضها يستعملها استعمالا فقط وبعضها إنما
يأخذ حدودها ولا يتكلم في نحو وجودها وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات العلوم
الجزئية وليست من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات ولا الصفات
من الصفات التي تكون لكل شيء فيكون كل واحد منها مشتركا لكل شيء ولا يجوز أن يختص أيضا
بمقولة ولا يمكن أن يكون من عوارض شيء إلا الموجود بما هو الموجود فظاهر لك من هذه الجملة
أن الموجود بما هو الموجود أمر مشترك لجميع هذه وأنه يجب أن يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما

ولانه غني عن تقسيم ماهيته واثباته حتى يحتاج الى تحقيق علم غير هذا العلم يبحث بحال فيه واستعمال ام
يكون اثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه بل تسليم انيته وماهيته فقط
فالموضوع ح لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ومطالبه الامور التي تلحقه بما هو موجود من غير
شرط وبعض هذه الامور هي له كالانواع كالجوهر والكيف والكم فانه ليس يحتاج الموجود في
ان ينقسم اليها انقساما قبلها حاجة الجوهر الى الانقسامات حتى يلزمه الانقسام الى الانسان و
غير وبعضها هي له كالعوارض الخاصة مثل الواحد والكثير والقوة والفعل والكلي والجزئي
والممكن والواجب فانه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الاعراض والاستعداد لها
الى ان يتخصص طبيعيا او تعليميا او غير ذلك ولقائل ان يقول انه اذا جعل الموجود هو
الموضوع لهذا العلم لم يجز ان يكون اثبات مبادي الموجودات فيه لان البحث في كل علم
عن لواحق موضوعه لا عن مباديه فالجواب عنه ان النظر في المبادي ايضا هو بحث عن
عوارض هذا الموضوع لان الموجود كونه مبدأ غير متقوم به ولا ممتنع فيه بل هو بالنسبة الى طبيعة الموجود
امر عارض له ومن العوارض الخاصة به لانه ليس شيء اعم من الموجود فيلحق غيره لحوقا اوليا ولا
يحتاج الموجود ان يصير طبيعيا او تعليميا او شيئا آخر حتى يعرض له ان يكون مبدأ ثم المبدأ
ليس مبدأ للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الموجود كله لا مبدأ
له انما المبدأ للموجود المعلول فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادي
الموجود مطلقا بل انما يبحث عن مبادي بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية فانها وان كانت لا
تبرهن وجود مبادئها المشتركة ان كان لها مباد مشتركة فيها جميع ما تحويه كل واحد منها فانها تبرهن
على وجود ما هو مبدأ لما بعده مما هو الامور التي فيه فيلزم هذا العلم ان ينقسم ضرورة الى اجزاء منها
ما يبحث عن الاسباب القصوى فانها الاسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ويبحث
عن السبب الاول الذي يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك فقط او متكمم
فقط ومنها ما يبحث عن مبادي العلوم الجزئية لان مبادي كل علم جزئي مسائل في العلم الاعلى

مبادي الطب في الطبيعي والمساحة في الهندسة فيعرض اذن في هذا العلم ان يتضح
فيه مبادي العلوم الجزئية التي تبحث عن احوال جزئيات الموجود فهذا العلم يبحث عن احوال
الموجود والامور التي هي له كالاقسام والانواع حتى يبلغ الى تخصيص يحدث معه موضوع
الطبيعي فيسلمه اليه وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضي فيسلمه اليه وكذلك في غير
ذلك وما قبل ذلك التخصيص فكالمبدأ فيبحث عنه ويقرر حاله فيكون اذن مسائل هذا العلم
بعضها في اسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول وبعضها في عوارض الموجود وبعضها في مبادي
العلوم الجزئية فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الاولى لانه علم باول الامور في
الوجود وهو العلة الاولى واول الامور في العموم وهو الوجود والوحدة وهو ايضا الحكمة التي
هي افضل علم بافضل معلوم فانها افضل علم اي اليقين بافضل معلوم اي بالله تعالى وبالاسباب
من بعده وهو ايضا معرفة الاسباب القصوى للكل وهو المعرفة بالله وله حد العلم الالهي الذي
هو انه علم بالامور المفارقة للمادة في الحد والوجود اذ الموجود بما هو موجود ومباديه وعوارضه
ليس شيء منها كما اتضح الا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها والذي يبحث في
هذا العلم عما لا يتقدم المادة فانما يبحث فيه عن معنى ذلك المعنى غير محتاج الوجود الى المادة
المبحوث عنها فيه اقسام اربعة فبعضها بري عن المادة وعلائق المادة اصلا وبعضها كالـ
المادة ولكنها على انه السبب المقوم المتقدم وليست المادة بمقومة له وبعضها قد يوجد
المادة وقد لا يوجد في المادة مثل العلية والوحدة فيكون الذي لها بالشركة بما هي لها
اكثر مفتقرة التحقق الى وجود المادة وتشترك هذه الاقسام في انها غير مفتقرة الوجود الى استفادة
الوجود من المادة وبعضها امور مادية كالحركة والسكون ولكن ليس المبحوث عنه فيها
العلم حالها في المادة بل نحو الوجود الذي لها فانه اذا اخذ مع القسم الاخر من اقسام الاشياء
في ان نحو البحث فيها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة وكما ان العلوم الرياضية قد كان
يوضع فيها ما يتحدد بالمادة لكن نحو النظر والبحث فيه كان من جهة معنى غير متحدد بالمادة وكان

تعلق ما يبحث عنه بالمادة ومنها ليس لكون البحث رياضيا كذلك لا يحتاج فيه الى نظر وان الفرق
في هذا العلم ان شئت وهذا العلم يشارك الجدل والسوفسطائية من وجه ويخالفهما من وجه
ويخالف كل واحد منهما من وجه اما مشاركتهما فلان ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم
فيه صاحب علم جزئي ويتكلم فيه الجدلي والسوفسطائي واما المخالفة فلان الفيلسوف
الاول من حيث هو فيلسوف اول لا يتكلم في مسائل العلوم الجزئية وذانك يتكلمان واما
مخالفته للجدل خاصة فبالقوة لان الكلام الجدلي يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة
المنطق واما مخالفته للسوفسطائية فبالارادة وذلك لان هذا يريد الحق نفسه وذاك يريد
ان يظن به انه حكيم يقول الحق وان لم يكن حكيما

فصل ٣ في منفعة هذا العلم ومرتبته

واسمه واما منفعة هذا العلم فيجب ان تكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا ان الفرق
بين النافع وبين الخير ما هو وان الفرق بين الضار وبين الشر ما هو وان النافع هو
هو موصل بذاته الى الخير والمنفعة هي المعنى الذي يوصل به من الشر الى الخير واذ قد تقرر هذا
فقد علمت ان العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي تحصيل كمال النفس الانسانية بالفعل
مهيئة اياها للسعادة الاخروية ولكنه اذا فتش في رؤوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن
يقصد بها هذا المعنى بل المعونة التي تحصل من بعضها في بعض حتى تكون منفعة علم ما هو معونته في تحصيل
علم اخر غيره واذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد تقال قولا مطلقا وقد تقال قولا مخصصا فاما
المطلق فهو ان يكون النافع موصلا الى تحقيق علم اخر كيف كان واما المخصص فان يكون النافع
موصلا الى ما هو اجل منه فهو كالغاية له اذ هو لاجله وليس هو لاجل الاخر فاذا اخذنا المنفعة
بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة واذا اخذنا المنفعة بالوجه المخصص كان هذا العلم اجل من
ان ينتفع به في علم غيره بل سائر العلوم ينتفع به فاذا قسمنا المنفعة المطلقة الى ما
كانت ثلاثة اقسام قسم يكون الموصل منه موصلا الى معنى اجل منه وقسم يكون الموصل منه
موصلا الى معنى مساو له وقسم يكون الموصل منه موصلا الى معنى دونه وهو ان يفيد في كمال

حصر ذاته وهذا ربما خص له اسم خاص كان الاولى به الافاضة والافادة والعناية والرياسة
او شيء غالب شبيه بهذا ان استغربت لا تلفظ الصالح في هذا الباب في تعليم والنفع
الخدمة فربما يعني الخدمة واما الافادة التي تحصل من الاشرف في الاخس فليس تشبه الخدمة
وانت تعلم ان الخادم ينفع المخدوم والمخدوم ايضا ينفع الخادم وانما يعني المنفعة اذا اتحدت
مطلقة ويكون نوع كل منفعة وجه خاص في حالها فمنفعة هذا العلم الذي بينا وجهها
افادة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية والتحقيق لماهية الامور المشتركة فيها وان لم تكن مبادئ
فهذا اذن منفعة الرئيس للمرؤوس والمخدوم للخادم اذ نسبة هذا العلم الى العلوم الجزئية
نسبة الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم الى الاشياء المقصودة معرفتها في تلك
فكما ان ذلك مبدأ الوجود فكذلك هذا العلم مبدأ التحقيق العلوم تلك واما مرتبة هذا
العلم فهو ان يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية اما الطبيعية فلان كثيرا من الامور المسلمة
في هذا انما تتبين في العلم الطبيعي مثل الكون والفساد والتغير والزمان والمكان وتعلق كل متحرك
بمحرك وانتهاء المتحركات الى محرك اول وغير ذلك واما الرياضية فلان الغرض
الاقصى في هذا العلم هو معرفة تدبير الباري ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ومعرفة
النظام في ترتيب الافلاك وليس يمكن ان يتوصل اليها الا بعلم الهيئة وعلم الهيئة لا يتوصل
اليه الا بعلم الحساب والهندسة واما الموسيقى وجزئيات الخلقيات والرياضيات و
السياسة فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم الا ان لسائل ان يسأل فيقول انه اذا كان
المبادئ المثبتة في هذا العلم انما تبرهن في هذا العلم وكانت مسائل العلوم الاخرى تبرهن بالمبادئ
وكانت مسائل تلك العلوم تصير مبادئ لهذا العلم كان ذلك بيانا دوريا وبيانا للشيء
بيانا للشيء بنفسه والذي يحل الشبهة فقد قيل وشرح في كتاب
البرهان وانا اورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضع فنقول ان المبدأ للعلم ليس انما
يكون مبدأ لان جميع المسائل تستند في براهينها اليه بالفعل او بالقوة بل ربما كان المبدأ

فهو وإن كان يبين بعض مبادئ المسائل ثم قد يجوز أن يكون في العلوم مسائل براهينها لا يستعمل فيه
البتة بل إنما يستعمل المقدمات التي براهينها في علمها إنما يكون مبدأ العلم مبدأ لها
إذا كان يفيد اليقين المكتسب من العلة وإذا كان ليس يفيد العلة فإنما
لمبدأ العلم أن يكون أخص وما لا يجوز أن ينقلب إلى مبدأ يجب ما يلحق مبدأ من جهة أن
يحصل به حس يفيد الوجود فقط فهذا أبلغ التشكيك فإن مبدأ الطبيعي يجوز أن يكون
بينا بنفسه ويجوز أن يكون بيانه في الفلسفة الأولى بما ليس يتبين بها فيما بعد ولكن أن تتبين
فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو متقدم في العلم الأعلى لا يحتاج ذلك المبدأ إلا من
فيما بعد في تلك المسائل مقدمة أخرى وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي فإنما
برهان إن وإنما يفيد فيه برهان لم ثم يفيد هذا العلم برهان لم وخصوصا في العلل
الغائية البعيدة فقد اتضح أنه إنما ليس يكون ما هو مبدأ الوجه مما يبين هذا العلم المسائل التي في
العلوم الطبيعية ليس بيانه في مبادئ هذا العلم بل وأيضا ليس بيانه
مبادئ مسائل في هذا العلم ولكن ليس يعود فيصير مبادئ لتلك المسائل بعينها بل لمسائل أخرى
وأما أن يكون تلك المبادئ الأمور من هذا العلم لبيان وجه ما أراد أن يبين في هذا العلم
ومعلوم أن الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور البتة حتى يكون بيانه يرجع إلى
الشيء ببيان نفسه ويجب أن يعلم أن في نفس الشروط طريقنا إلا أن يكون الغرض من هذا العلم
تحصيل مبدأ الأبعد على آخره ثم يستنتج ذلك فيما بعد إنما لا إن لنا سبيلا إلا إثبات المبدأ
الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة بل من طريق مقدمات كلية عقلية
توجب للوجود مبدأ واجب الوجود وتمنع أن يكون متغيرا أو متكثرا في جهة وتوجب أن يكون هو
لكل أن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل لكنا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق
البرهاني الذي هو سلوك عن المبادئ إلى الثواني وعن العلة إلى المعلول إلا في بعض جمل مراتب
منها دون التفصيل فإذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون مقدما على العلوم كلها إلا أنه من جهتنا

بأن تغير هذه العلوم كلها فقد تمكن من مرتبة هذا العلم من جهة العلوم وأما اسم هذا العلم فهو أنه
فيما بعد الطبيعة ويعني بالطبيعة لا القوة التي هي مبدأ حركة وسكون بل جملة الشيء الحادث عن المادة
الجسمانية وتلك القوة والأعراض فقد قيل إنه قد يقال طبيعة للجسم الطبيعي الذي له الطبيعة والجسم الطبيعي
هو الجسم المحسوس بما له من الخواص والأعراض ومعنى ما بعد الطبيعة بعدية بالقياس
إلينا فإنا أول ما نشاهد الوجود ونتعرف من أحواله نشاهد هذا الوجود الطبيعي وأما الذي
يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر ذاته فهو أن يقال له علم ما قبل الطبيعة لأن الأمور المبحوث
عنها في هذا العلم هي بالذات وبالعموم قبل الطبيعة ولكن لقائل أن يقول إن الأمور الرياضية
المحضة التي ينظر فيها في الحساب والهندسة هي أيضا قبل الطبيعة وخصوصا العدد فإنه لا تعلق له
بالطبيعة البتة لأنه قد يوجد أيضا لا في الطبيعة فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم ما بعد
الطبيعة والذي يجب أن نقول في حل هذا التشكك هو أنه أما الهندسة فما كان النظر فيها
إنما هو في الخطوط والسطوح والمجسمات فمعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة في القوام
إلا أنه لا أولى بذلك وإن كان موضوعه المقدار المطلق فوجود المقدار المطلق مع أنه
لا يتعلق بنسبة إلى الخفة وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعيات وصورة لها بل بما هو مقدار
وعرض فقد عرفت في شرح الطبيعيات الفرق بين المقدار الذي هو مبدأ
للطبيعيات وبين المقدار الذي هو كم وأن اسم المقدار يقع عليهما باشتراك فإذا كان كذلك
موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المقوم للجسم الطبيعي بل المقدار المفارق المحض
الجسم هذا هو المستعد بنفسه للحقيقة وأما العدد فالشبهة فيه آكد والشبهة في ظاهر النظر
يكون علم العدد هو من علم ما بعد الطبيعة إلا أن يكون علم ما بعد الطبيعة إنما يعنى جزء منه
وهو علم ما هو مباين من كل الوجوه للطبيعة فيكون قد يسر هذا العلم بأشرف ما فيه كما
يسمى هذا العلم بالعلم الإلهي أيضا لأن المعرفة بالله هو غاية هذا العلم وكثيرا ما يسمى الأشياء
من جهة المعنى الأشرف والجزء الأشرف الذي هو كالغاية فيكون كأن هذا العلم هو

العلم الذي هو كماله واشرف اجزائه ومقصوده الاول هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه

وقع اذ كانت التسمية موضوعة بازاء هذا المعنى ان لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى

العلم فهذا لم يكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا عن علم ما بعد الطبيعة هو انه

لكن ليس موضوعه هو العدد من كل وجه فان العدد قد يوجد في الامور المفارقة وقد

يوجد في الامور الطبيعية وقد يعرض له ان وضع في الوهم مجردا عن كل شيء هو عارض له وان كان لا

يمكن ان يكون العدد موجودا الا عارضا لشيء في الوجود فما كان من العدد وجوده في

المفارقة امتنع ان يكون موضوعا لان نسبة النقص عن الزيادة والنقصان بل يثبت

على ما هو عليه فقط بل انما يجوز ان يوضع بحيث يكون قابلا لاي زيادة اتفقت ولاي نسبة

اتفقت اذا كان في هيولى الاجسام التي هي بالقوة كل شيء من المعدودات وكان

في الوهم وفي الحالين جميعا هو غير مفارق للطبيعة فاذن علم الحساب من حيث ينظر في العدد

انما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي انما يكون له عند كونه في الطبيعة ويشبه ان يكون

اول نظره فيه وهو في الوهم ويكون انما هو في القسم بعده الصفة لانه وهم له ما يجوز

من احوال الطبيعة بان يجمع ويفرق ويجد وينقسم فالحساب ليس نظره في ذات العدد

ولا نظره في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا بل في عوارضه من حيث يصير بحال يقبل

ما اشبه الذي هو حركة مادية او وهمية ان يلحقه بسبب المادة واما النظر في ذات العدد

وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند اليها فهو لهذا العلم

فصل في جملة

ما يتكلم فيه في هذا العلم فينبغي لنا في هذه الصناعة ان نعرف حال نسبة الشيء والموجود

الى المقولات وحال العدم وحال الوجوب اي الوجود الضروري وشرائطه وحال

الامكان وحقيقته وهو بعينه النظر في القوة والفعل وان ننظر في حال الذي بالذات

والذي بالعرض وفي الحق وفي الباطل وفي حال الجوهر وكم قسم هو ولانه ليس يحتاج الموجود في

ان يكون جوهرا الى ان يصير طبيعيا او تعليميا فان ههنا جواهر خارجة عنهما فيجب ان نعرف حال الجوهر

الذي

الذي هو كالهيولى وانه كيف هو وهل هو مفارق او غير مفارق ومتعلق بالنوع او مختلف

وما نسبته الى الصورة وان الجوهر الصوري كيف هو وهل هو ايضا مفارق او غير

وما حال المركب وكيف حال كل واحد منهما عند الحدود وكيف مناسبته للحدود

والحدود وذات ولان مقابل الجوهر من نوع ما هو العرض فينبغي لنا ان نتعرف في هذا

العلم طبيعة العرض واصنافه وكيفية الحدود التي تحد بها الاعراض ثم نتعرف حال نحو من انحاء

من الاعراض ما امكن فيه لنا ان نظهر انه جوهر وليس بجوهر فنتبين عرضيته ونتعرف مناسبة

الجوهر لكلها بعضها عند بعض في الوجود بحسب التقدم وان نتعرف كذلك حال الاعراض ومنها ينبغي

لنا ان نتعرف الكلي والجزئي والكل والجزء وكيف وجود الطبائع الكلية وهل لها وجود

في الاعيان الجزئية وكيف وجودها في النفس وهل لها وجود مفارق للاعيان والنفس

وهنالك نتعرف حال الجنس والنوع وما يجري مجراهما ولان الموجود لا يحتاج في كونه علة ومعلولا

الى ان يكون طبيعيا او تعليميا او غير ذلك فبالحري ان يتبع ذلك الكلام في العلل واجناسها

واحوالها وانها كيف ينبغي ان يكون الحال بينها وبين المعلولات وفي تعريف الفرقان

بين المبدأ الفاعلي وبين غيره وان نتكلم في الانفعال والفعل وفي تعريف الفرقان بين الصورة

وبين الغاية واثبات كل واحد منهما واثبات ان لكل طبقة منها مبدأ اولا وبين الكلام

في المبدأ والابتداء ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث واصنافه وبيان

خصوصية كل نوع منه وما يكون متقدما في الطبع ومتقدما عند العقل وتحقيق الاشياء

المتقدمة عند العقل ووجه مخالفته لما هو اكثر ما كان فيه من هذه الاشياء التي يشعر بها في الحسيات

نقصا وفيه وما يجري مجراه او لواحق الوجود بما هو وجود ولان الواحد يساوق الوجود فيلزمنا ان

ننظر ايضا في الواحد واذا نظرنا في الواحد وجب ان ننظر في الكثير ونعرف التقابل بينهما وهنالك يجب

ان ننظر في العدد وما نسبته الى الموجودات وما نسبة الكم المتصل الذي يقابله بوجه ما الى

الموجودات ونعقد الآراء الباطلة فيهما ونعرف انه ليس شيء من ذلك مفارقا وان

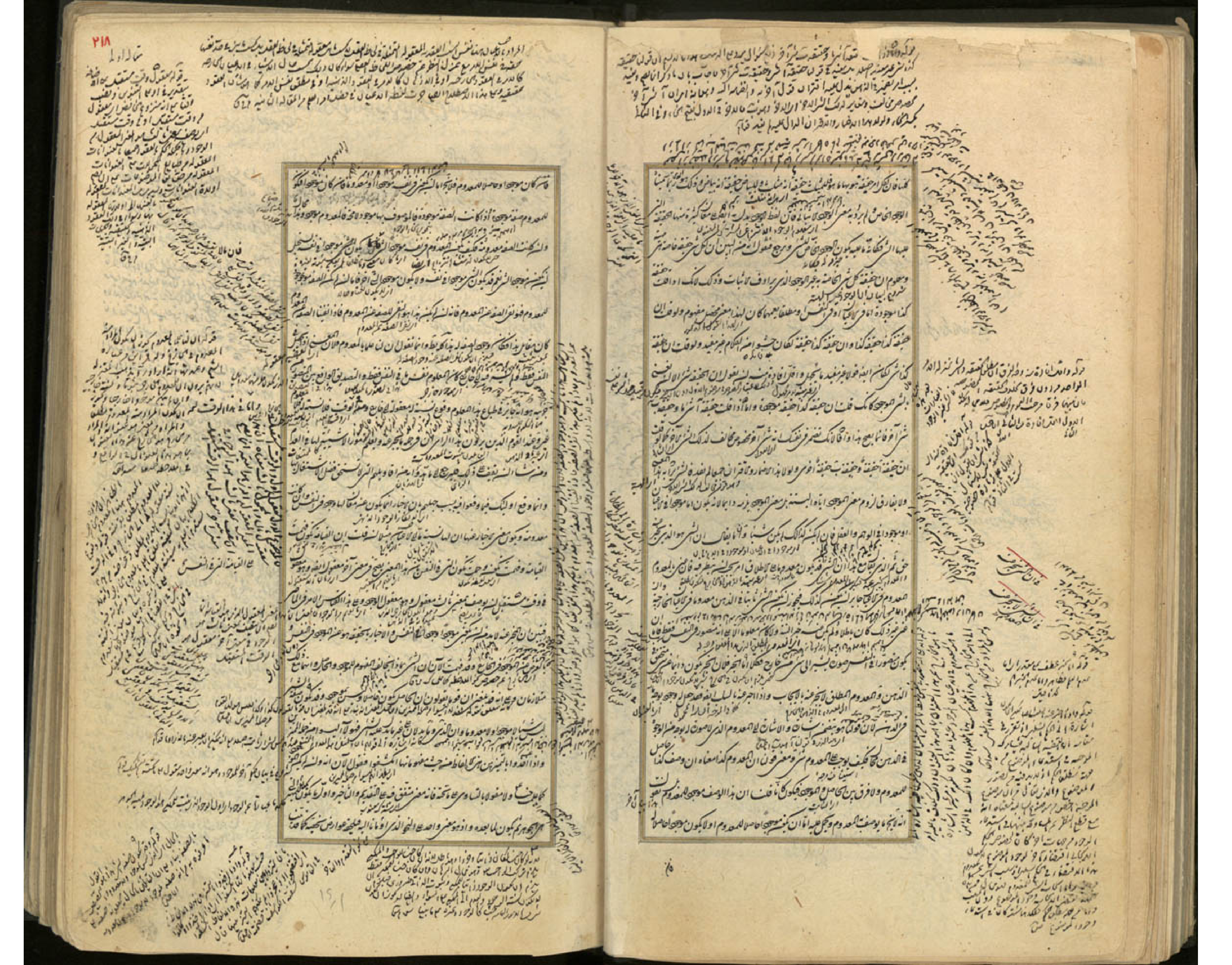
للموجودات ونثبت العوارض التي تعرض للأعداد والكميات المنفصلة مثل الأشكال
وغيرها ومن توابع الواحد الشبيه والمساوي والموافق والمجانس والمشاكل والمماثل
والهو هو فيجب أن نتكلم في كل واحد منها ومقابلاتها لأنها مناسبة للكثير مثل غير
الشبيه وغير المساوي وغير المجانس وغير المشاكل والغير والمخالف والتقابل
والتضاد والحقيقة وحقيقته ثم بعد ذلك ننتقل إلى مبادي الموجودات فنثبت المبدأ الأول
وأنه واحد حق في غاية الجلالة ونعرف أنه من كم وجه واحد ومن كم وجه حق وأنه كيف
يعلم كل شيء وكيف هو قادر على كل شيء وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر وأنه جواد وأنه سلام
أي خير محض معشوق لذاته وهو اللذيذ الحق وعنده الجمال الحق ونفسخ ما قيل وظن فيه من
الآراء الفاسدة في الحق ثم نبين كيف نسبته إلى الموجودات عنه وما أول الأشياء
التي توجد عنه ثم كيف تترتب عنه الموجودات مبتدأة من الجواهر الملكية العقلية ثم الجواهر
الملكية النفسانية ثم الجواهر الفلكية السماوية ثم هذه العناصر ثم المكونات عنها ثم الإنسان
وكيف تعود إليه الأشياء وكيف هو مبدأ لها فاعلي وكيف هو مبدأ لها كمالي
وما ذا يكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة وأي مرتبة
تكون مرتبة وجودها ونذل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ووجوب طاعتها وأنها
واجبة من عند الله تعالى وعلى الأخلاق والأعمال التي تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة
في أن تكون لها السعادة الأخروية ونعرف أصناف السعادات فإذا بلغنا هذا المبلغ ختمنا
كتابنا هذا والله المستعان به

فصل في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما

الأول بما يكون فيه تنبيه على الغرض فنقول إن الموجود والشيء والضروري معانيها ترتسم
في النفس ارتساما أوليا ليس ذلك الارتسام مما يحتاج إلى أن يجلب بأشياء أعرف
منها فإنه كما أن في باب التصديق مبادي أولية يقع التصديق بها لذاتها ويكون التصديق
بغيرها بسببها وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعرف بها

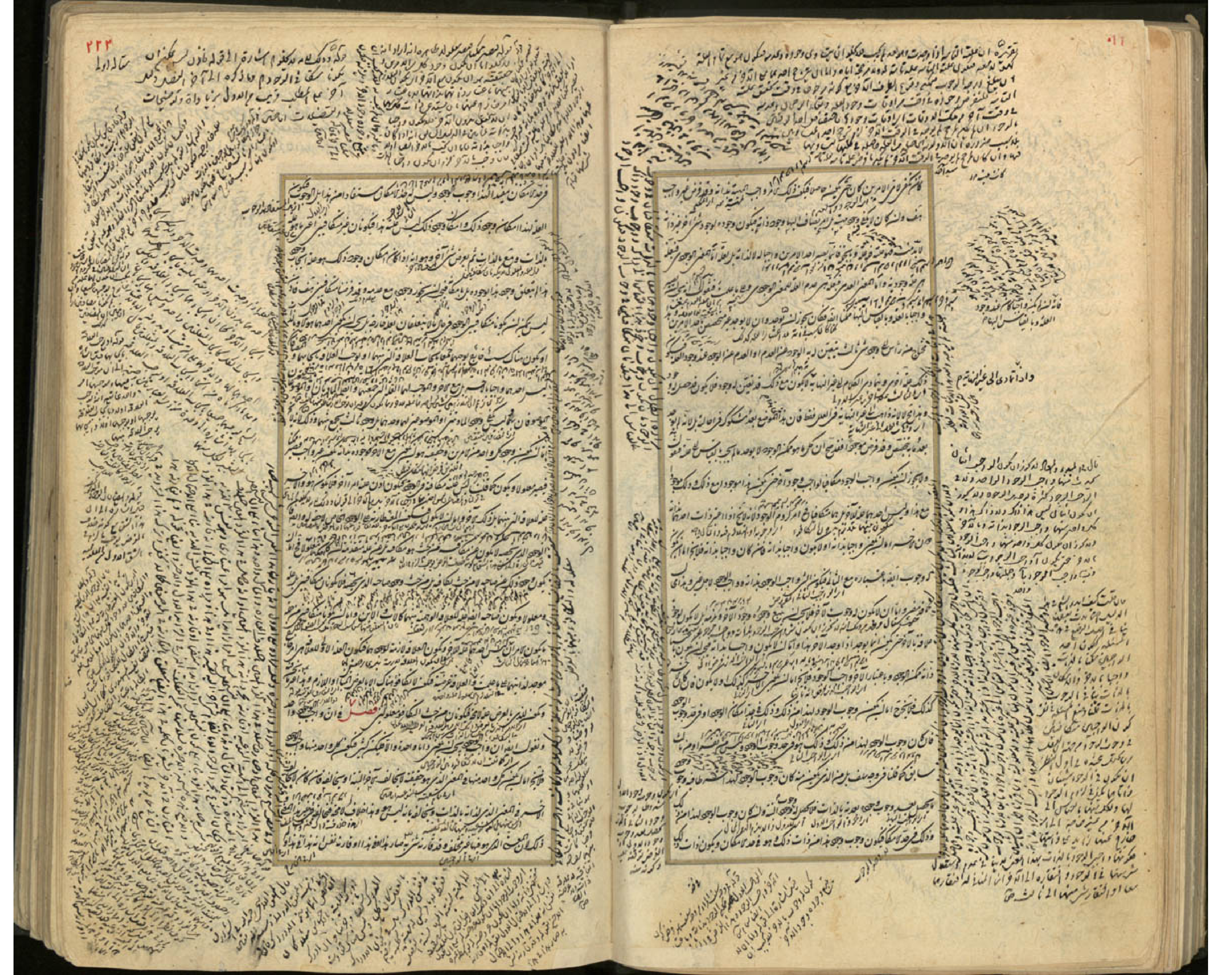
ولئن لم يكن التعريف الذي يحاول إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولا لإفادة
علم ليس في الغريزة بل منبها على تفهيم ما يريده القائل ويذهب إليه وربما كان ذلك بأشياء
هي في أنفسها أخفى من المراد تعريفه لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت أعرف كذلك في التصورات
أشياء هي مبادي للتصور وهي متصورة لذواتها وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة
تعريفا لمجهول بل تنبيها وإخطارا بالبال باسم أو بعلامة ربما كانت في نفسها أخفى منه لكنها لعلة ما و
حال ما تكون أظهر دلالة فإذا استعملت تلك العلامة تنبهت النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال
من حيث إنه هو المراد لا غيره من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلمة إياه ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يتقدمه
تصور قبله لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية أو لدار وأولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها
الأشياء العامة للأمور كلها كالموجود والشيء والواحد وغيره ولهذا ليس يمكن أن يبين شيء منها ببيان
لا دور فيه البتة أو ببيان شيء أعرف منها ولذلك من حاول أن يقول فيها شيئا وقع في اضطراب كمن
يقول إن من حقيقة الموجود أن يكون فاعلا أو منفعلا وهذا إن كان ولا بد فمن أقسام الموجود و
يعرفون البتة أنه يجب أن يكون فاعلا أو منفعلا وأنا إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير
وكيف يكون حال من يروم أن يعرف الشيء الظاهر بصفة له تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له وكذلك
من قال إن الشيء هو الذي يصح عنه الخبر فإن يصح أخفى من الشيء فكيف يكون هذا تعريفا للشيء وإنما
تعرف الصحة ويعرف الخبر بعد أن يستعمل في بيان كل واحد منهما أنه شيء أو أنه أمر أو أنه ما أو أنه الذي وجميع ذلك
كالمترادفات على اسم الشيء فكيف يصح أن يعرف الشيء تعريفا حقيقيا بما لا يعرف إلا به نعم ربما كان في ذلك
وأمثاله تنبيه ما وأما بالحقيقة فإنك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح الخبر عنه تكون كأنك قلت إن الشيء هو الشيء
الذي يصح الخبر عنه لأن معنى ما والذي والشيء معنى واحد فتكون قد أخذت الشيء في حد الشيء على أنا لا ننكر
أن يقع بهذا وما أشبهه مع فساد مأخذه تنبيه بوجه ما على الشيء فنقول إن معنى الموجود ومعنى الشيء
متصوران في الأنفس وهما معنيان فالموجود والمثبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد ولا نشك أن
معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات

والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا



قبل ذلك [illegible] ويشبه ان يكون قد يتعسر علينا تعريف حال
الواجب والممكن والممتنع بالتعريف المحقق ايضا بل بوجه العلامة وجميع ما قيل في تعريف هذه مما بلغك عن الاولين
قد يكاد يقتضي دورا وذلك لانهم على ما مر لك في فنون المنطق اذا ارادوا ان يحدوا الممكن اخذوا في
حده اما الضروري واما المحال ولا وجه غير ذلك فاذا ارادوا ان يحدوا الضروري اخذوا في حده
اما الممكن واما المحال واذا ارادوا ان يحدوا المحال اخذوا في حده اما الضروري واما الممكن مثلا اذا حدوا الممكن قالوا
مرة انه غير الضروري او انه المعدوم في الحال الذي ليس وجوده في اي وقت فرض من المستقبل بمحال
ثم اذا احتاجوا الى ان يحدوا الضروري قالوا اما انه الذي لا يمكن ان يفرض معدوما او انه الذي اذا فرض
بخلاف ما هو عليه كان محالا فقد اخذوا الممكن تارة في حده والمحال اخرى واما الممكن فقد كانوا اخذوا
قبل هذا في حده اما الضروري واما المحال ثم المحال اذا ارادوا ان يحدوه اخذوا في حده اما الضروري بان يقولوا ان
المحال ضروري العدم واما الممكن بان يقولوا انه الذي لا يمكن ان يوجد او الفاظا اخرى تجري مجرى
وكذلك ما يقال ان الممتنع هو الذي لا يمكن ان يكون او هو الذي يجب ان لا يكون والممكن هو الذي ليس
يمتنع ان يكون ولا ان لا يكون او الذي ليس بواجب ان يكون ولا ان لا يكون وهذا كله كما تراه دور ظاهر واما كشف
الحال في ذلك فقد مر لك في انولوطيقا لكن اولى هذه الثلاثة في ان يتصور اولا هو الواجب وذلك لان الواجب
يدل على تاكد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه من الوجوه بالوجود
ومن تفهمنا هذه الاشياء تعلم بطلان قول من يقول ان المعدوم يعاد لانه اول [illegible]
وذلك ان المعدوم اذا اعيد [illegible] فرق فان كان [illegible]
ليس [illegible] العدم [illegible] فقد صار المعدوم موجودا [illegible]
وايضا فيما سلف [illegible] ان المعدوم اذا اعيد [illegible] جميع الخواص التي كان بها [illegible]
ووقته فاذا اعيد وقته كان المعدوم [illegible] الذي يوجد في وقت ثان فان كان المعدوم
يجوز اعادته واعادة جملة [illegible] التي كانت معه والوقت اما شيء له حقيقة [illegible] قد عدم او [illegible]
موجود [illegible] جاز ان يعود الوقت [illegible] فلا يكون في وقت

فلا يكفي [illegible] لا يحتاج فيه الى بيان [illegible]
التعليم **فصل** في ابتداء القول في الواجب الوجود والممكن الوجود وان الواجب الوجود لا علة
له وان الممكن الوجود معلول وان الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ولا متعلق بغيره في
الوجود فنعود الى ما كنا فيه فنقول ان للواجب الوجود والممكن الوجود خواص فنقول ان
الامور التي تدخل في الوجود تحتمل في العقل الانقسام الى قسمين فيكون منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وظاهر انه
لا يمتنع ايضا وجوده والا لم يدخل في الوجود وهذا الشيء هو في حيز الامكان ويكون منها ما اذا اعتبر
بذاته وجب وجوده فنقول ان الواجب الوجود بذاته لا علة له وان الممكن الوجود بذاته له علة وان الواجب الوجود
بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وان الواجب الوجود لا يمكن ان يكون وجوده مكافئا لوجود آخر فيكون
كل واحد منهما مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان وان الواجب الوجود لا يجوز ان يجتمع وجوده عن
كثرة البتة وان الواجب الوجود لا يجوز ان تكون الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه فيلزم من تصحيحنا ذلك
ان يكون الواجب الوجود غير مضاف ولا متغير ولا متكثر ولا مشارك في وجوده الذي يخصه اما ان الواجب
لا علة له فظاهر لانه ان كان لواجب الوجود علة في وجوده كان وجوده بها وكل ما وجوده بشيء فاذا اعتبر
بذاته لم يجب له وجوده وكل ما اذا اعتبر بذاته دون غيره ولم يجب له وجود فليس واجب الوجود بذاته
فبين انه ان كان لواجب الوجود بذاته علة لم يكن واجب الوجود بذاته فقد ظهر ان واجب الوجود
لا علة له وظهر من ذلك انه لا يجوز ان يكون شيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود بغيره لانه ان كان يجب وجوده
بغيره فلا يجوز ان يوجد دون غيره وكل ما لا يجوز ان يوجد دون غيره فيستحيل وجوده واجبا بذاته ولو وجب
لحصل ولا تاثير لايجاب الغير في وجوده والذي يؤثر غيره في وجوده فلا يكون واجبا وجوده بذاته وايضا فان
كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده وعدمه كلاهما بعلة لانه اذا وجد فقد حصل له الوجود متميزا من
العدم واذا عدم حصل له العدم متميزا من الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من الامرين يحصل له عن غيره او لا عن
غيره فان كان عن غيره فالغير هو العلة وان كان لا عن غيره [illegible] ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص
بامر جائز غيره وكذلك في العدم وذلك ان هذا التخصص اما ان يكفي فيه ماهية الامر او لا يكفي فيه ماهيته



[illegible]

بطل هذا فظهر ان انقسام وجوب الوجود الى تلك الامور لا يكون انقسام المعنى الجنسي بالفصول فيتعين

ان المعنى الذي يقتضي وجوب الوجود لا يجوز ان يكون معنى جنسيا ينقسم بفصول او اعراض فبقي ان يكون معنى

نوعيا فنقول ولا يجوز ان يكون نوعيا [illegible] من اشخاص النوع الواحد [illegible] الحقيقة

[illegible]

فرب بسط الحجة فان الذي له اعتبار في ذاته غير الذي له بعض غيره وهو حاصل السوية منها جميعا في الوجه
فذلك لا غيره واجب الوجود من غير ما به بالقوة ومن حيث انه كذلك وهو الفرد ومن ثم
أكثر **فصل** في بيان الحق والصدق والكذب على اول الاوقات والقصد فان الحق اما الحق فهو
الوجود في الواجب مطلقا ويقال للحق والصدق الذي يحكم به على الشيء في الخارج او الذي ...
هذا قول حق وهذا اعتقاد حق فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائما والحق بغيره ...
كلامه سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه واما الحق من قبل الكاتب فهو كالصادق الا انه ...
الواجب باعتبار نسبته الى الامر وحق باعتبار نسبة الامر اليه واحق الاقاويل ...
دائما واحق ذلك ما كان صدقه اوليا ليس فيه واول كل الاقاويل الصادقة الذي ...
الشرف النحل خير انه يكون معقولا بالقوة او بالفعل ...
هو انه لا واسطة بين الايجاب والسلب ...
موجود للموجود ... والسوفسطائي اذا انكر هذا ...
فانه ... على ... فيناظر في النقيض ...
ثم ان ... المشهور ... والتنبيه ... العلوم ...
مثل ... بهذا القياس الذي يلزم مقتضاه ...
كلمة قياسا ... القياس الذي يلزم مقتضاه ...
مقدماته مساوقة في ... النتيجة ...
... الصادق ...
النتيجة التي لا تبقى ...
لزم منه شيء ... قياسا يلزم مقتضاه لا
مقتضاه ويلزم اذا اسلم فاذا اسلم كان قياسا لانه ...
لم يلزم مقتضاه فيكون القياس ... يلزم مقتضاه ويكون قياسا يلزم مقتضاه ...

في شيء ... الذي يلزم مقتضاه ويجب الامر في نفسه هو الذي مقدماته مسلمة في نفسها
واقدم من النتيجة واما الذي هو ... فهو الذي ... مقدماته فيلزم النتيجة ...
السوفسطائي الذي غرضه المجادلة ... الى السكوت والاعتراض ...
... والخرافات ... واما التحيير ...
فيه ... الا ان ...
الذي ... واما الصدق ...
المذكورين ... المشهورة ... بالقضية ...
النسبة ... الاضافة ...
... التحيرات ... متناقضة ...
على ... التحيير ... الفيلسوف ...
... التناقضين ...
... الناس ...
الاصابة ... الواحد ... آخر ...
... المطلوب ... الى النتيجة ...
الاكثر ... واما ... الالفاظ ...
خطأ ... الاشياء ...
... العلماء ...
... الذي ...
التحير ... الكلام ... او الكلمة ...
... الاشياء ...
فان كانت ... الكثرة ... واحد ... الاسم المشترك

وكذا لا يحتاج الشيء في [illegible] وكثرته واحده [illegible] قائم مقام المشترك من التمييز بين [illegible]

اذ كان [illegible] واحدا كما ان [illegible] فالانسان ان اخذ [illegible] وهو مباين [illegible]

الاسم [illegible] الوجوه فان [illegible] الانسان [illegible]

الانسان [illegible] الانسان [illegible] او [illegible] واحدا [illegible]

والتمييز [illegible] وجه [illegible] المفهوم [illegible]

[illegible]

وكذا [illegible] او [illegible] بعض [illegible] بهذه الصفة وبعضها [illegible] فان كان [illegible]

وكذا [illegible] الكلام [illegible] والاسم [illegible] الاشياء [illegible]

[illegible] بعضها [illegible] يكون [illegible] بالانسان [illegible]

[illegible] الابيض [illegible] الابيض [illegible] فهو ابيض [illegible]

هو ابيض فهو لا ابيض [illegible] او كان له مفهوم متميز فان كان [illegible] ابيض فهو [illegible] الابيض الذي هو [illegible]

واحد [illegible] الانسان [illegible] والانسان [illegible] فهذا [illegible]

[illegible] ان [illegible] ولا يصدقان معا وكذلك [illegible]

[illegible] ولا [illegible] معا [illegible] كذلك الشيء [illegible]

ليس [illegible] جميع [illegible] الذي هو الانسان [illegible] الذي هو [illegible]

[illegible] فيه [illegible] الشبهة [illegible]

[illegible] النار [illegible] ولا [illegible]

الوجع [illegible] الطعام والشراب [illegible] وغيرهما واحد فهذا [illegible]

الذي [illegible] هو اول [illegible] البرهان [illegible] الفيلسوف الاول [illegible]

[illegible] البراهين [illegible] الاعراض الذاتية [illegible] موجود [illegible]

[illegible] فقط [illegible] الفيلسوف [illegible] فيكون [illegible] العلم الاول [illegible]

ان [illegible] الامر من جهة ما [illegible] في [illegible] التجريد والتصور فهو ذلك [illegible]

[illegible] العلم [illegible] بهذا [illegible] فنقول ان [illegible]

موضوعات [illegible] هذا العلم [illegible] احوال العرض للموجود [illegible]

[illegible] او [illegible] هذا العلم [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] او [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] الجوهر او [illegible] موجود [illegible] او موضوع [illegible]

[illegible] هذا [illegible] مبادي التصور [illegible] والتصور [illegible]

البرهان [illegible] البحث [illegible] المتخالفان [illegible] المقالة الثانية فصل

في تعريف الجوهر [illegible] فنقول ان الموجود [illegible] الذات [illegible]

[illegible] الموضوع [illegible] الامور [illegible] لان ذلك [illegible]

[illegible] الذات فاقدم اقسام الموجودات بالذات هو الجوهر [illegible] الموجود

[illegible] الموجود [illegible] القوام والنوع [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] الموجود في موضوع [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] موضوع [illegible] وهو الجوهر [illegible] موجودا

موضوع [illegible] الموضوع [illegible] الموضوع جوهر [illegible] العرض [illegible]

الجوهر [illegible] في موضوع [illegible] ذات [illegible]

[illegible] فيكون [illegible] موضوع فيكون الجوهر [illegible]

العرض موجود [illegible] فيكون الجوهر هو المتقدم [illegible] يكون عرض [illegible]

[illegible] فان [illegible] والاستقامة [illegible] والشكل [illegible]

[illegible] فان الاعراض [illegible] الوحدة والكثرة [illegible] العرض [illegible]

[illegible] موضوع والموضوع [illegible] هو الذي [illegible] وهو قائم [illegible]

[illegible] جوهر [illegible] ان يكون شيء [illegible] اشياء جوهرا او عرضا معا بالقياس الى شيئين فلا [illegible]

الحرارة [illegible] في جسم النار ركن في جملة النار ليست بعرض لانها موجودة فيها كجزء ولا [illegible]

[illegible] عن النار وان [illegible] فان النار ليس وجود العرض فيه فاذا لم يكن وجودها فيها

الوجود فيه وجود الجوهر وهذا غلط كبير وقد اشبعنا القول فيه في ابواب المنطق ولكنا نذكر

فنقول انه غلط [illegible] فيما سلف ان بين الجزء والموضوع فرقا وان الموضوع [illegible]

بنفسه ونوعه [illegible] ان يقوم بشيء فيه ليس كجزء منه وان الجزء [illegible]

فيصير بذلك الشيء [illegible] فلا يبعد ان يكون شيء موجودا في شيء [illegible] نوعا في [illegible]

[illegible] الذي [illegible] او [illegible] اشياء [illegible] جهة غير ذلك

موجودا بالفعل [illegible] وهذا الذي يجعل الجوهر [illegible] موجودا لا في موضوع وذلك [illegible]

[illegible] في شيء [illegible] الجزء وهو [illegible] وكان الموضوع ما يكون [illegible] وليس [illegible]

[illegible] ليس [illegible] بالفعل [illegible] بل هذا الجوهر [illegible]

بالفعل [illegible] نوعه [illegible] بجميع اشياء

[illegible] بان يكون ذلك [illegible] ليس في موضوع [illegible] اثبات هذا الشيء الذي هو

دون موضوع [illegible] فذلك [illegible] القريب فاذا [illegible] الذي [illegible] في هذا الموضوع باسم

ولسنا [illegible] نقول [illegible] كان موجودا لا في موضوع [illegible] جوهرا

انه جوهر فاما الجزء الذي لا يكون [illegible] فلا يكون في موضوع [illegible] موجود في موضوع فهو موجود في كل

[illegible] فالحق [illegible] انه جوهر وهذا [illegible] انه جوهر وقد [illegible] ان

لا يكون الا واحدا [illegible] فهذا يعرف ان هذا الامر

الاجزاء [illegible] وان [illegible] سبب [illegible] فنقول اولا ان كل جوهر

جسما [illegible] او ليس بجسم [illegible] فاما الذي هو جزء جسم [illegible] بل يكون مفارقا

للاجسام [illegible] جزء جسم [illegible] ان يكون صورته واما ان يكون مادته وان كان مفارقا فليس جزءا

فاما الذي ليس بجزء جسم فاما ان يكون له علاقة تصرف ما في الاجسام بالتحريك ويسمى نفسا او يكون متبريا عن المواد من كل جهة ويسمى

عقلا ونحن نتكلم في اثبات كل واحد من هذه الاقسام

فصل ٢ في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه

فاول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته اما ان الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من اجزاء لا تتجزأ فقد

عرفته واما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بان يقال ان الجسم جوهر طويل عريض عميق فيجب ان ننظر

كيفية ذلك [illegible] فان الطول قد يقال للخط كيف كان

وقد يقال لاعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا وقد يقال لاطول الابعاد المتقاطعة [illegible]

كيف كانت خطا او غير خط وقد يقال للبعد المفروض بين الرأس ومقابله من القدم او الذنب من الحيوان

واما العرض فيقال للسطح نفسه ويقال للانقص من البعدين مقدارا ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار

والعمق فقد يقال لمثل البعد الواصل بين السطحين وقد يقال له ثخن اذا ابتدأ من فوق حتى ينتهي الى

اسفل [illegible] بين الوجوه المشهورة في هذا وليس يجب ان يكون في كل جسم خط بالفعل فان الكرة

ليس فيها خط بالفعل البتة ولا يتعين فيها المحور ما لم تتحرك وليس من شرط الكرة في ان تصير جسما ان

تتحرك حتى يتعين فيه محور او خط اخر فانه تتحقق جسميته [illegible] ثم يعرض له ان يتحرك [illegible]

[illegible] من حيث هو جسم سطح فانه انما يجب [illegible] من حيث يكون متناهيا وليس يحتاج في تحققه

[illegible] متناهيا [illegible] يمكنك ان تتصور الجسم حتى يتصور

[illegible] جسما غير متناه [illegible] فلم يتصور جسما [illegible] الا المتصور جسما [illegible]

ان الجسم [illegible] التصديق والخطأ في تصور [illegible] ثم ليس [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] طولا وعرضا وعمقا [illegible]

[illegible] الجهات [illegible] جهات العالم [illegible] يكون له طول وعرض وعمق [illegible]

[illegible] يكون [illegible] في الجسم [illegible] الابعاد

بالفعل [illegible] جسما بالفعل [illegible] الامر [illegible] فكيف [illegible]

[illegible] بالفعل موجودة في الجسم [illegible] الجسم [illegible] هو الذي

بحيث لا يمكن ان يفرض فيه بعد آخر [illegible] ابعاد ثلثة فيكون ذلك البعد هو الطول ثم بحيث لا يمكن ان يفرض فيه بعد
آخر مقاطع لذلك البعد على زوايا قائمة فيكون ذلك الثاني هو العرض ثم بحيث يمكن ان يفرض فيه بعد [illegible]
[illegible] على زوايا قائمة في [illegible] موضع واحد لا يمكن ان يفرض بعد [illegible] ابعاد الثلثة [illegible]
الصفة هو الذي [illegible] الجسم بطول وعرض وعمق [illegible] الجسم [illegible] في جميع الابعاد
وليس يعتبر في الجسم [illegible] ان يفرض فيه هذه [illegible]
[illegible] الجسم ووجود الجوهر الذي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الكم فان [illegible] الجسم [illegible] جسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان الجسم [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] الاجسام [illegible]
وانه لا يمكن ان ينقسم [illegible]
[illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] بالقوة [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الفصل [illegible]
[illegible] بين الجزء والجزء [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الطبيعة والجوهر [illegible]
[illegible] الطبيعة والجوهر [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الاتصال والفصل الذي هو فصل لا عرض [illegible] في موضوع [illegible] بعد [illegible] كان

فانه قد [illegible] الاجسام او [illegible] موضوع للاتصال والانفصال [illegible]

فالجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية فهو شيء بالفعل ومن حيث هو مستعد اي مستعد [illegible]

بالقوة [illegible] من حيث هو بالقوة شيء [illegible] من حيث هو بالفعل شيء آخر [illegible] القوة للجسم

من حيث له الفعل فصورة الجسم تقارن شيئا [illegible] فكون الجسم [illegible]

بالقوة [illegible] الفعل [illegible] صورته والذي [illegible] بالقوة هو مادته وهو الهيولى

وذلك [illegible] وجوهر بالفعل [illegible]

ايضا فنقول ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل شيئا [illegible] بالفعل شيئا

وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع فالاثبات ههنا هو انه امر واما انه ليس في موضوع

فهو سلب وانه امر ليس يلزم منه ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل

بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه [illegible] فصوله [illegible] مستعد [illegible]

فاذن ليس [illegible] الهيولى يكون بها بالفعل [illegible] بالقوة الا [illegible]

فيصير بذلك بالفعل [illegible] في نفسها [illegible] بالقوة [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

وصورة [illegible] ان صورة الجسم من حيث هو صورة الجسم [illegible] مادة [illegible]

الجسمية في نفسها من حيث هي صورة الجسمية لا تختلف فانها طبيعة واحدة بسيطة ليس يجوز ان يتنوع

بالفصول [illegible] فصول تكون امورا تنضاف اليها من خارج وتكون [illegible]

[illegible] الصور [illegible] المادة فلا تكون [illegible] الجسمية [illegible]

[illegible]

كالمقدار الذي ليس [illegible] شيئا محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما

ليس شيئا محصلا ما لم يتنوع اثنين او ثلاثة او اربعة [illegible]

من خارج وتكون الطبيعة الجسمية كالمقدارية او العددية [illegible] طبيعة [illegible]

طبيعة اخرى [illegible] العددية [illegible] والطولية

[illegible] المقدارية [illegible] الجسمية [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] الجسمية [illegible]

فان [illegible] الجسمية [illegible] الصورة [illegible] وقد عرفت الفرق بينهما في كتاب البرهان [illegible]

[illegible] الفرق بينهما [illegible] كالمقدار [illegible]

[illegible] والمقدار المطلق لا يكون [illegible] المقدار المطلق

[illegible] خطا او سطحا [illegible] خطا او سطحا [illegible]

[illegible] خطا وسطحا واما الجسمية [illegible]

[illegible] الجسمية [illegible]

[illegible]

[illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] طبيعة [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] المقدار مطلقا [illegible]

او سطحا [illegible] المقدار [illegible] خطا او سطحا

[illegible] بالفعل [illegible] الذات [illegible]

[illegible] المقدار [illegible]

[illegible] المقدار [illegible]

[illegible] المقدار [illegible] الذات [illegible] الصورة الجسمية [illegible]

بسيطة [illegible] لا اختلاف فيها [illegible] صورة جسمية [illegible] الجسمية [illegible]

[illegible] طبيعة [illegible] جسمية [illegible]

الجسمية لا في ذلك الا ان ابعد بحركة [illegible] او بعده وثبت [illegible] هناك وذلك الوسط ووجود

فيه شيئا غير ذلك يخصص [illegible] الكلام [illegible] المادة تختص بعد التجريد [illegible]

المادة الجسمية [illegible] مع [illegible] بتلك الجهة [illegible] بالنفس [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] تحققت [illegible] وضع [illegible]

[illegible] انبساطه [illegible] الجهات [illegible]

[illegible] وضع [illegible] وضع [illegible] والذي اوجب [illegible]

الصورة الجسمية [illegible] بالفعل [illegible] الصورة الجسمية [illegible] ذات [illegible] بالقوة [illegible]

الفعل [illegible] ان المادة [illegible] مفارقة [illegible]

[illegible] متقوم [illegible]

ذات كم [illegible] فيكون المقدار [illegible]

[illegible] ان متقوم جوهرا [illegible] وجوده

الذي [illegible] متقوم [illegible] وجوده [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والمواضع الخارجة لا يتعين عن الحاجة الى المادة بوجه من الوجوه وان الحاجة الى المادة انما تكون للجسمية [illegible]

مادة لجسم [illegible] من حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق فقد بان ان الاجسام [illegible]

وصورة **فصل** في ان المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة ونقول الآن ان [illegible]

الجسمانية [illegible] بالفعل [illegible] عن الصورة [illegible] انا بينا ان كل موجود [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] القبول [illegible] فذلك الجوهر مركب من مادة وصورة والمادة [illegible]

[illegible] مادة وصورة [illegible] الصورة الجسمية [illegible] وضع [illegible]

[illegible] كان [illegible] وضع [illegible] ذات مقدار [illegible]

[illegible] المقدار [illegible] نقطة [illegible]

[illegible]

[illegible] المقدار [illegible]

[illegible] المقدار [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الذي يتوهم كذلك مجردا او يجانسه فان خالفه فلا يخلو اما ان يكون في ان هذا اكبر وذلك اصغر او بالعكس

او يكون كلاهما قد تقيد ولكن يختص بهذه الكيفية او صورة لا يوجد لذلك ويختلفان بالتفاوت بين

الاتفاق في المقدار والكيفية او غير ذلك فان بقي احدهما وعدم الآخر والطبيعة واحدة فيثبت

وانما العدم لاحدهما من قبل الصورة الجسمانية فيجب ان يعدم ما لا فرق وان اختص بهذه الكيفية والطبيعة

واحدة وان يحدث حالة لا مفارقة القسمين الجسمانية والمجرد مع بقاء الحالة [illegible]

فيجب ان يكون حال الآخر كذلك فان قيل ان الاولى وما اثنين يتحدان فيصيران واحدا فنقول

ان اتحد جوهران واثنان اتحدا وكل احدهما موجود فهما اثنان لا واحد وان اتحد احدهما

معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود وان عدما جميعا فلا اتحاد وحدث شيء ثالث

فهما لم يتحدا بل فاسدين وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذي

مادة واما ان اختلفا بالتفاوت في القدر فيجب ان يكون وليس لها صورة مقدارية [illegible]

يختلفان بوجه من الوجوه فيكون في حكم الشيء الذي ينفصل عنه ما هو غيره وهو كبعضه وقد ينفصل عنه غيره وحكمه

غيره وحكمه وحده حكم جزئه كما وما اصاب الجسم بحكم بعض الموضع وحكم كله واحد في كل جهة

الكبير لو كان الشيء ينفصل منه بعض فقد منه شيء كما واذا فقد منه شيء وحكمه واذا ينضاف اليه شيء

الذي هو بحكم كل شيء يجرده وقت بعينه لا وقت ان يصير اكبر فيجب طبع ذاته استعداد لا

المقدار بعينه بمانع فيه بعارض غير استعداد الذات وذلك لا يستعد مع الانفكاك

الذات بمقدار ان المادة لا تتقوم الا بالصورة الجسمية لان هذا الجوهر انما صار كما بمقدار يخصه فليس كم

فليس يجب ان يختص ذاته بقبول مقدار بعينه دون مقدار وقد يختص فيه دون ان كان الصورة الجسمية واحدة في

وهو غير متحيز ولا متكمم في ذاته بل انما يتحيز ويتكمم بغيره لا يختص بمقدار يجوز وجوده في نفسه واحدة ولا

مقدار في ذاته يطابق ما بعده ويحصل فيه صورة خصوصية من هذا انه يمكن ان تتصف المادة بما بين

وتكثره بتجزؤ وهذا الجوهر يجب ان يختص تقدير المقدار فيه بسبب يقتضي في الوجود تلك المقادير ولكن

لا بجوهر انما يختص باحد المقادير ولا باعراض التي تتخصص للمادة او بسبب خارج فان كان سببا من خارج

فانه ليس يفيد ذلك المقدار بتوسط امر آخر او بسبب استعداد خاص فيكون حكم ذلك حكم القسم الاول

والعدم بالجميع لان الاجسام لا اختلاف احوالها مختلفة مقادير او ما يليه لا يكون مادة بسبب كونه متوسط

فيكون الاجسام متساوية الاستحقاق في الكم ومتساوية لاجسام وهذا كذب ومع ذلك فانه مخصص

ليس يفيد ذلك السبب حجما بعينه حصر جميع الآثار وامر غير ذلك لا مرشد ما يتضاف الى الماء

ان يستحق المقدار المعين لنفس كونه مادة ولا لانه لكونه مادة لها صورة ما لكنها تكون للمادة

مثلا لانها تستحق ان لصورة الصورة المتقدمة لذلك الحجم والكيفية وتجوز ان تختلف النوع مطلقا وتجوز

ان تختلف بالاشد والاضعف لتبيين النوع مطلقا ولكن منها ما هو اشد والاضعف فقد يفتقر

لا اختلاف في النوع لكن منها الاختلاف النوع مطلقا ومنها الاختلاف بالاشد والاضعف مخالف

فلا يتصور متصف ان الاستعداد فيه مختلف بعضها باقٍ وتحمل فيها الصفات مع الاطلاق والصفات

كل جسم يختص بالقوة بحيز خاص والحيز ليس له حيز الحاق بما هو جسم والا كانت كل جسم كذلك

فهو اذن لا يختص بصورته بانها في ذاته وهذا بين وانه فاما لا يتعين بل بالشكلات والتعينات

فيكون الصورة كذلك لانه بما هو جسم قابل وانما يتعين فاما بما هو صورة او بصورة وكيف كان

مع انعدام الصورة المذكورة في الطبيعيات فاذن المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصورة فالمادة اذن تتقوم

فصل ٣

بالفعل بالصورة فاذن المادة اذا وجدت في التوهم فقد فعل بها ما لا يثبت في الوجود موجودة

في تقدم الصورة على المادة في مرتبة الوجود فقد صح ان المادة الجسمانية انما تقوم بالفعل عند وجود الصورة

وانه فان الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة فلا يخلو اما ان يكون بينهما علاقة او ليست فاما العقل فيهما

والصور فيهما لا معقولة فانه ليس مع الآخر وليس كذلك فانا نعقل كثيرا من الصور الجسمانية ونحتاج الى تعقل

شيء حتى يثبت ان لها مادة وكذلك كثير من نعقلها الجوهر المستعد ولا نعلم حقيقة ذلك ان ما استعد

لا يجب ان يعقل فيه شيء بالفعل الا ان يتحد وينتظر نحو من جهة ما هي مستعدة مضافة لا مستعدة

وبينهما علاقة لا اضافة لكن كلا منهما متعلقة ما بين ذاتيهما حيث ما يعرض لهما بعض الاضافة او يلزمهما

عرف كيف هذا او انه فان كلا منهما في الحاجة بين المادة وبين الصورة من حيث هي موجودة ولا تستغني

لا يوجب علاقة مع شيء هو معه لا محالة وان كان يجوز ذلك فلا يتجه ان يكون العلاقة بينهما علاقة ومعنى
القوة ومع واما ان يكون العلاقة بينهما علاقة اخرى ممكنة في الوجود ليس احدهما علة ولا معلولا للاخر
ولكن لا يوجد احدهما الا والاخر يوجد مع كل شيئين ليس احدهما علة للاخر ولا معلولا للاخر
العلاقة فلا يجوز ان يكون رفع احدهما علة لرفع الاخر من حيث هو ذات بل يكون امر اعم من ان يكون فعلا
بل يجب ان يكون مع رفع او رفعا يوجب رفع الشيء لا من ولا انه قد عرفت الفرق بين الوجهين فقد عرفت ان
الشيء الذي رفعه علة لرفع شيء او هو علة فقد بان لك بهذا انه موضع تفصيل وسنزيده ايضاحا
فيما يتعلق به واما الان فقد صح بهذا انه فرق بين ان يقع في الشيء ان رفعه علة لرفع شيء وبين ان يقال
ان بعض الشيء مع رفعه رفع شيء فان كان ليس رفع احد هذين الشيئين المذكورين علة لرفع
الاخر الا بعد ان يكون مع ارتفاع الاخر فلا يتجه ان يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شيء ثالث
غيرهما او يجب حصول رفع شيء ثالث غير انه لولا رفع ذلك لكن ذلك الثالث يكون رفع هذا او لا يكون شيء
من ذلك فان الامر كان ليس يقع هذا الا مع ذلك وذلك لا مع هذا من غير سبب ثالث
فطبيعة كل واحد منهما متعلقة في الوجود بالفعل بالاخر فاما ان يكون كل منهما فيكون متضايفا وقد بان لنا
ان المتضايف وما له واجب الوجود وبين ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون
كل واحد منهما واجب الوجود بالاخر فيكون ذلك واجب الوجود بذاته
هو وصاحبه معا لولا امر اوجب تعلقه بالعلة شيء ثالث ويكون ذلك الثالث من حيث هو علة بالفعل
لوجوب وجود هما الا يصح رفع احدهما الا برفع كونه علة بالفعل فيكون هذان انما يقعان برفع شيء ثالث
وقد قلنا ليس كذلك هذا وقد بطل هذا وبقي ان يكون احد القسمين الاخرين فان كان رفعه بسبب رفع
اخر مع انه معلولا فلنظر كيف يمكن ان يكون كل واحد منهما متعلقا بمقارنة ذات الاخر فانه
ان كان كل واحد منهما يجب وجوده مع العلة لوساطة صاحبه فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لوجوب
صاحبه وهذا محال فقد بان انه يستحيل فيما سلف من اقاويلنا وان كان احدهما بعينه اقرب الى
هذا الشيء فهو العلة الوسطى وانه هو المتبع ويكون المحقق هو القسم الذي قلنا ان العلاقة

بينهما علاقة يكون بها احدهما علة والاخر معلولا فاما ان يكون رفع احدهما يوجب رفع ثالث يجب عنه
رفعه برفع الثالث فقد صار احدهما علة العلة وعلة العلة علة ولا امر يتقرر في ان رفع احدهما معلولا او
علة فلننظر الان ايهما يصلح ان يكون العلة منهما فاما المادة فلا يجوز ان يكون هي العلة لوجود الصورة
فلان المادة انما هي مادة لان لها قوة القبول والمستعد او المستعد بما هو مستعد لا يكون سببا
لوجود ما هو مستعد له ولو كان سببا لوجب ان يوجد ذلك دائما من غير استعداد او كان بما فاعلا
من ان يستحيل ان يكون ذات الشيء سببا لشيء بالفعل وهو بعد بالقوة بل يجب ان يكون ذاته قد صار بالفعل ثم
سببا لشيء اخر سواء كان هذا التقدم بالزمان او بالذات اخرى ولو لم يكن الا موجودا لا وهو سبب الشيء
والان ليقوم به الشيء بالذات ولذلك يكون متقدما بالذات وسواء كان هو سبب له يفارق ذاته
او يكون مقارنا له فانه يجوز ان يكون بعض اسباب وجود الشيء انما يكون مع وجود شيء يكون مقارنا لذاته وبعض
وجود الشيء انما يكون مع وجود شيء مباين لذاته فان الفعل ليس يقتضي من حيث تجويز هذا تم البحث يوجب وجودا
فان كانت المادة تستحيل الصورة فيجب ان يكون لها ذات بالفعل اقدم من الصورة وقد منعنا
ليس بها وجود ما وان ذاته لا يمكن ان يوجد الا بالفعل مقارنة الصورة بل ان ذاته يستحيل وجود
ان يكون بالفعل الا بالصورة وبين الامرين فرق واما ثانيا فانه اذا كانت المادة هي العلة القريبة لصورة
والمادة لا اختلاف لها في ذاتها ويلزم عنه ان الشيء الذي لا اختلاف فيه لا يكون سببا ان يكون الصورة
لا اختلاف فيها فان كان ان اختلاف فالامور تختلف من احوال المادة فيكون تلك الامور هي الصورة الاولى
ويعود الكلام جذعا فان كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة وشيء اخر مع المادة ليس في المادة
المادة وحدها العلة القريبة بل المادة وشيء اخر فيكون تلك الشيء الاخر والمادة اذا اجتمعا حصل صورة
متعينة في المادة وليس كذلك لشيء غيره ذلك الاخر واجتمع مع المادة حصلت صورة غير تلك الصورة فيكون
المادة في الحقيقة انما قبول الصورة وانما خاصة كل صورة فانما يكون من تلك العلل وانما يكون كل صورة
من شيء خارج منها فيكون علة وجود كل صورة يخاصتها من الشيء الخارج ولا يكون للمادة في ذلك الا قبول
وانما كانت تلك الصورة موجودة بمادة بتلك الخاصية فيكون لا يشترع للمادة في خصوصية وجود الصورة

اما انها لا تجد منها فراغا توجد الصورة فيها وهي خاصية العلة القابلية فيبقى لها القبول فقط فقد بطل ان
تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه فقد بقي ان تكون الصورة هي التي بها يجب وجود المادة فنقول
اما الصورة التي لا تفارق المادة وبها قوامها فقد يمكن ان يقال فيها واما الصورة التي تفارق المادة وتبقى المادة
بصورة اخرى فلا يجوز ذلك فيها وذلك ان الصورة لو كانت وحدها علة لكانت المادة
تعدم بعدمها ولكن للصورة خلف هو صورة اخرى توجد عنها ولكن [illegible] المادة وجود
يحتاج ليبقى المادة الى صورة اخرى فيجب اذن ان تكون علة وجود المادة شيئا مع الصورة حتى تبقى المادة
ببقاء وجود ذلك الشيء وذلك الشيء يستحيل ان يفيض عنه وجود المادة البتة بل تتم تقويم المادة بها جميعا فيكون
تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت تعدم فيها فلا تعدم بعدم الصورة
لانها تبقى بالصورة الاخرى تقوم مع العلة التي فيها مبدا وجود المادة فانه ان تعدم الصورة الا
فيما اذن هذا الشيء [illegible] صورة [illegible] اقامة [illegible] المادة [illegible]
تتحصل المادة بالفعل جوهرا [illegible] الذي [illegible] الاول [illegible] الامور [illegible]
فان الاضداد والالوان انما تحصل من سبب [illegible] كيفية لا بعينها تحصل الجسم المستنير [illegible]
يقبل الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي [illegible]
اخرى من الالوان ويجب ان لا يقاس فيما نحن فيه بفقد الشعاع وانعكاسه بعد [illegible]
بالوجوه [illegible] ولا يبعد [illegible] امثلة [illegible] مواقعة ولا [illegible] ليس يجب ان
مثالا فانه ليس يجب ان يكون لكل شيء مثال ولا قابل ليس [illegible] انما [illegible] تعلق المادة بذلك الشيء
بصورة فيكون مجموعهما كالعلة [illegible] الصورة بطل هذا المجموع الذي هو العلة فوجب ان يبطل [illegible]
فنقول انه ليس تعلق المادة بذلك الشيء وبالصورة من حيث الصورة صورة [illegible] النوع [illegible]
وهذا المجموع ليس يبطل البتة فانه يكون دائما ذلك الشيء والصورة من حيث هي صورة ما موجودة فيكون
ذلك الشيء [illegible] المادة [illegible] الصورة من حيث هي صورة [illegible] المادة فلو بطلت الصورة لا [illegible]
يعقب لها [illegible] ذلك الشيء المفارق وحده ولا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة ما

يستحيل

[illegible]

يستحيل ان يفيض عن ذلك الشيء وجود المادة اذ هو وحده بلا شركة او شريطة [illegible] ان
مجموع ذلك العلة والصورة ليس واحدا بالعدد بل واحدا بالمعنى العام والواحد بالمعنى العام لا يكون علة
للواحد بالعدد والشيء الذي [illegible] المادة فانها واحدة بالعدد فنقول انه لا يمتنع ان يكون الواحد بالمعنى العام
مستحفظ الوحدة بواحد بالعدد وعلة للواحد بالعدد [illegible] ان الواحد بالنوع مستحفظ [illegible]
بالعدد وهو المفارق فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ولا يتم ايجابها الا باحد امور يقارنها ايها كان
واما هذا الشيء فيستحفظ بعموم الصورة الصورة لا تفارق المادة والصورة تفارق المادة
[illegible] المادة ونحن [illegible] فالصورة التي تفارق المادة [illegible] فان معقبها فيها يستحفظ [illegible]
الصورة فتكون الصورة من وجه واسطة بين المادة [illegible] ومستبقيها [illegible]
فانه اولا يتقوم ذاته ثم يتقوم [illegible] بالذات [illegible] مستبقى [illegible]
تقوم بالعلة المستبقية للمادة [illegible] القوام [illegible] ولا يتم للمادة [illegible]
العلة [illegible] المادة [illegible] واما الصورة التي لا تفارق المادة فلا يجوز [illegible]
معلولة المادة [illegible] المادة [illegible] فتكون [illegible] من حيث [illegible]
فانه من حيث توجب وجوده فتكون المادة تجب بوجود شيء [illegible] من حيث هو قابل [illegible]
حيث هو موجب فلا يكون للمادة ذات [illegible] فتكون [illegible]
وجوهر المادة [illegible] ابدا [illegible] مادة [illegible] ويوجب [illegible] الطبيعة [illegible]
فيكون ذلك الشيء هو الصورة [illegible] الكلام [illegible] فان الصورة اقدم [illegible] الهيولى ولا يجوز [illegible]
ان الصورة بنفسها موجودة بالقوة وانما يصير بالفعل بالمادة لان جوهر الصورة هو الفعل [illegible]
بالقوة فان محل المادة فتكون المادة هي التي [illegible] بالفعل [illegible] بالقوة [illegible]
موجودة وانها بالفعل بالصورة فيكون [illegible] المادة [illegible] صورة [illegible] المادة [illegible]
والشيء المفارق [illegible] الهيولى [illegible] الهيولى [illegible] الهيولى وكيف [illegible]
بالهيولى وقد بينا انها علتها والعلة لا تتقوم [illegible] ولا شيئان اثنان يتقوم احدهما بالآخر [illegible]

منهما بنفسه الا ترى حتى فقد بان من هذا وتبين لك الفرق بين الذي يتقوم بالشيء وبين الذي يقوم فيه
فالصورة لا توجد الا في الهيولى لا ان علة وجودها الهيولى وكونها في الهيولى كما ان العلة لا توجد الا
مع المعلول لا ان علة وجودها المعلول او كونها مع المعلول بل كان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها مع
ذلك ان يحصل معها كذلك الصورة اذا كانت صورة موجودة يلزم عنها ان يتقوم شيء اذا ذلك الشيء متقوم بها
لغاية ما فيكون ما يتقوم شيئا بالفعل وبقيده الوجود منه ما يفيده وهو مباين ومنه ما يفيده وهو ملاق
ولست اعني بالملاقي مثل الجوهر للاعراض التي تعقبها او يقرنها والى ان بان لك ان كل صورة توجد
في مادة ومجردة فانها لا توجد [illegible] فقد [illegible] فيها [illegible] فان البسيط [illegible] حقيقته
لعلة وسنبين هذا الطريق في مواضع اخرى **المقالة الثالثة** **فصل** [illegible]
يجب ان [illegible] حال المقولات التسع في عرضيتها فنقول قد بان ماهية الجوهر وبان انه مقول على المفارق
وعلى الجسم وعلى المادة والصورة فاما الجسم فاثباته مستغن عنه واما المادة والصورة فقد اثبتناهما
واما المفارق فقد اثبتناه بالقوة القريبة من الفعل وسنحققه من بعد على انك [illegible] ذكرت
النفس [illegible] انك قد صح لك وجود جوهر مفارق غير جسم فلا يحوج الى ان نشتغل الآن بالتحقيق للاعراض ونبينها
فنقول اما المقولات العشر فقد تقدمت هياتها في افتتاح المنطق ثم [illegible] كان المضاف [illegible]
من حيث هو مضاف امر عارض لشيء مفروض وكذلك النسبة التي هي في الاين والمتى وفي الوضع وفي
الفعل وفي الانفعال فانها احوال عارضة لاشياء فيها لا يجب في موضوع العلم الا ان يقول قائل ان
الفعل ليس كذلك فان جوهر الفعل ليس في الانفعال في المنفعل فان كان ذلك قد يتم وليس [illegible]
منه ان الفعل يوجد في شيء وجدنه في موضوع وان كان ليس في الانفعال فبقي من المقولات ما فيه اشكال
وانه هل هو عرض او ليس بعرض مقولتان مقولة الكيف ومقولة الكم واما مقولة الكم فقد ظن اناس
ان [illegible] الخط والسطح والمقدار الجسماني جوهر وان لم تقصر على ذلك بل جعلوه من مبادي
الجواهر وبعضهم [illegible] ذلك في [illegible] المنفصلة [illegible] الاعداد وجعلها مبادي للجواهر واما الكيف فقد ذهب
اخرون من الطبيعيين [illegible] بل اللون جوهر [illegible] والطعم [illegible] جوهر

وان منهم قوما اقام الجواهر المحسوسة واكثر اصحاب الكمون فانهم يسلمون لنا هذا فاما
شكوك اصحاب القول بجوهرية الكيف فانها مما [illegible] في العلم الطبيعي وكذا فقد فعلنا
ذلك واما اصحاب القول بجوهرية الكم فمن ذهب الى ان الابعاد مفارقة جواهر ومبادي للجواهر
فقد عرفت ان مذهبهم [illegible] الابعاد المتقومة الجوهرية [illegible] وما هو متقوم الشيء فهو اقدم منه
وما هو اقدم من الجواهر فهو اولى بالجوهرية وجعل النقطة اولى بالجوهرية واما اصحاب
العدد فانهم يجعلون [illegible] مبادي الجواهر لانهم جعلوا [illegible] من الوحدات [illegible]
الوحدات مبادي [illegible] فقالوا ان الوحدة طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشيء من الاشياء
وذلك لان الوحدة تكون في كل شيء [illegible] الوحدة في ذلك الشيء غير مباينة [illegible] وكل شيء فان [illegible]
في الاثنين غير [illegible] وفي الناس غير الناس [illegible] مستغنية عن [illegible]
من الاشياء وكل شيء فيه ما هو به [illegible] واحدا [illegible] فتكون الوحدة مبدأ الخط
السطح [illegible] فان السطح لا يكون سطحا الا بوحدة اتصال [illegible] كذلك الخط [illegible] النقطة
انه وحدة [illegible] وكل [illegible] الوحدة [illegible] عن الوحدة العدد
فالعدد [illegible] بين الوحدة وبين [illegible] فالنقطة وحدة وضعية والخط اثنينية وضعية
السطح ثلاثية وضعية والجسم رباعية وضعية ثم تدرجوا الى ان جعلوا لكل شيء حادث عن العدد
فيجب علينا اولا ان نبين ان المقادير [illegible] اعراض ثم نشتغل بعد ذلك
[illegible] ان نعرف حقيقة انواع الكم [illegible] بان نعرف طبيعة الوحدة
يجب علينا ان نعرف [illegible] لشيئين احدهما ان الواحد شديد المناسبة
للموجود الذي هو موضوع هذا العلم والثاني ان الواحد مبدأ ما بوجه للكمية [illegible] مبدأ للعدد
[illegible] فان [illegible] وحدة ما [illegible] صورة [illegible]
كونه مقدارا هو انه بحيث يقدر وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد وكونه بحيث يعد
هو كونه بحيث ان له واحدا **فصل في الكلام في الواحد** فنقول ان الواحد يقال بالتشكيك

الا انضافية الى الوحدة الاجتماعية فان الوحدة لا انضافية او لمعنى لا اجتماعية بمعنى الوحدة وذلك
ان لا انضافية لا كثرة فيه بالفعل والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل فهنا كثرة غشيتها وحدة
وتزيل عنها الكثرة والوحدة [illegible] معتبر في المقدار فقط واما مع طبيعة اخرى مثل ان يكون
او هواء او تعرض له الحد [illegible] لكن الواحد في الموضوع فانه موضوع [illegible]
مثل الطبع [illegible] في الطبيعيات فيكون موضوعه وحدة [illegible] واحدا في الطبيعة من جهة
طبيعة لا تنقسم الى صور مختلفة [illegible] ان الواحد بالعدد [illegible]
واحد [illegible] من حيث هو واحد [illegible] من حيث [illegible]
عرض لها الوحدة فيكون الواحد بالعدد [illegible] طبيعة التي عرض لها الوحدة [illegible]
الواحد ومنه ما ليس طبيعة ذلك كالآن الواحد والخط الواحد فانه قد يصير الآن مبادئ والخط
والذي ليس من طبيعة ذلك فاما الكثير فهو يتكثر من وجه آخر واما ان لا يكون [illegible]
الواحد بالعدد من الناس فانه لا يتكثر من حيث طبيعته [illegible] من حيث هو انسان اذا قسم
يتكثر من جهة اخرى اذا قسم الى نفس وبدن فيكون نفسا وبدنا وليس واحد منهما انسانا
واما الذي لا يكون فيه وجه قسمة [illegible] فاما ان يكون مع ذلك طبيعة اخرى واما ان
لا يكون فان كان موجودا مع ذلك طبيعة اخرى فاما ان يكون تلك الطبيعة من الوضع وما يناسبه او لا
فيكون نقطة والنقطة لا تنقسم من حيث هي نقطة ولا من جهة اخرى وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة
واما ان لا يكون الوضع وما يناسبه فيكون مثل العقل والنفس فان العقل له وجود غير الذي
انه لا ينقسم وليس كما له الوضع ولا ينقسم في طبيعته ولا في جهة اخرى واما الذي لا يكون
هناك طبيعة اخرى فيكون الوحدة التي هي مبدأ العدد [illegible] اذا اضيف اليها غيرها صار مجموعهما
عددا [illegible] الوحدة [illegible] ينقسم [illegible] في الذهن [illegible] قسمة مادية او
او زمانية والتقسيم الذي يتكثر [illegible] الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث [illegible]
كون كثيرة في الطبيعة [illegible] كثرة [illegible] الوحدة [illegible] مقدار [illegible]

[illegible] يتفق في انها لا قسمة فيها بالفعل من حيث كل واحد هو هو لكنه بالقوة يوجد فيه
تقدم وتأخر وذلك [illegible] والواحد بالوضع [illegible]
[illegible] هو [illegible] واحد وذلك في موضوع ومحمول عرضي كقولك ان زيدا او ان
عبد الله واحد او ان زيدا والطبيب واحد واما محمولان في موضوع كقولك ان الطبيب
وابن عبد الله واحد او عرض لشيء كان شيئا واحدا طبيبا وابن عبد الله او موضوعان في محمول
واحد عرضي كقولك الثلج والجص واحد اي في البياض او في عرض ان حمل عليهما عرض واحد
الواحد الذي بالذات منه واحد بالجنس ومنه واحد بالنوع وهو الواحد بالفصل ومنه واحد
[illegible] واحد بالموضوع ومنه واحد بالعدد [illegible] وقد يكون
[illegible] فالواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب والبعيد و
الواحد بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب [illegible] وقد [illegible] نوع
[illegible] واحد بالنوع فهو
[illegible] واحد بالفصل ومعلوم ان الواحد بالجنس كثير بالنوع وان الواحد بالنوع قد يجوز ان يكون
كثيرا بالعدد وقد يجوز ان لا يكون اذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد فيكون من جهة واحد
ومن جهة [illegible] من جهة لا يكون [illegible]
في [illegible] الكيف [illegible] واما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحدا بالفعل
من وجه وفيه كثرة بالقوة من جهة ما [illegible] فهو الذي يعرض فيه الكثرة بالقوة فقط وهو اما في الخط
الذي لا زاوية له وفي السطح [illegible] وفي الجسم الجسم الذي يحيط به سطح ليس
فيه انفراج زاوية [illegible] فيكون [illegible] الا ان اطرافه [illegible]
[illegible]
لبعض فيكون وحدتهما [illegible] كالاعضاء [illegible]
[illegible] الوحدة

في طبيعة انواع الواحدة المعدة للكثرة بسبب غير نفسها وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء

فان هذا الماء واحد بالعدد بالفعل وفيه قوة ان يصير مياها كثيرة لا لاجل المائية بل لمقارنة الشيء الذي

هو المقدار فيكون كما ليس بالكثرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة ايضا بالموضوع لان من شأن

موضوعها ان يتحد بالفعل واحدا بالعدد ولا كذلك اشخاص الناس فانها ليس من شأن

موضوعاتها ان تتحد موضوع انسان واحد فيكون كل واحد منها واحدا بموضوع الواحد ولكن ليس المجموع

من الكثرة واحدا بالموضوع بل ليس حال كل قطعة من الماء فانها واحدة في نفسها بموضوعها ومجموعها

في انها واحدة بالموضوع اذ من شأن موضوعاتها ان تتحد موضوعا واحدا فيكون جملة

ماء واحد الكثرة واحدا من هذين القسمين اما ان يكون قد حصل فيه جميع ما يمكن له او لا يكون فان

كان فهو تام وهو واحد بالتمام ولذلك كمن فهو كثير ومن عادة الناس ان يجعلوا الكثير غيره واحدة

الوجود التمامية اما الكثير بالوضع مثلهم والوضع كدرهم تام ودينار تام واما الكثير بالحقيقة وذلك

اما بالصناعة كالبيت التام فان البيت الناقص لا يقال انه بيت واحد واما بالطبيعة كشخص انسان اذا

تم اعضاؤه وان الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامته ليست موجودة له فليس له من جهته التمام

واما المستدير فانه ليس يقبل ان يحصل له الخط الاطول في كل جهة فهو تام فهو واحد بالتمام

يشبه ان يكون ايضا كل شخص من الناس واحدا من جهة فيكون بعض الاشياء بازاء التام

والخط المستدير بعضها الاجزاء التام كالدائرة والخط المستقيم واما الواحد بالمناسبة فمن حيث

مثل ان حال السفينة عند الربان وحال المدينة عند الملك واحدة فان هاتين حالان متفقان و

ليس وحدتهما بالعرض بل وحدة ما تتحد بها بالعرض غير وحدة السفينة والمدينة بما هي وحدة

بالعرض انما وحدة المحمولين فليس الوحدة التي جعلنا احدهما بالعرض فقولنا ان الانسان

الوحدة اما ان يقع على اشياء كثيرة بالعدد او يقع على شيء واحد بالعدد وقد بينا اقسام

اقسام الواحد بالعدد فبقي الجنبة الاخرى فنقول واما الاشياء الكثيرة بالعدد فانها تكون

لها من جهة اخرى وحدة لا اتفاق بينها في معنى فان الكثير اتفاقها في نسبة او في محمول غير النسبة واما

في موضوع والمحمول اما جنس واما نوع واما فصل واما عرض فيكون سبيلها سبيل ما علمت من هذا الموضع

لست تعرف انا قد حققنا اقسام الواحد وانت تعرف مما قد عرفت منها ان احق الوحدة واسبق

استحقاقا لها فتعرف ان الواحد بالجنس احق بالوحدة من الواحد بالمناسبة والواحد بالنوع

احق من الواحد بالجنس والواحد بالعدد احق من الواحد بالنوع والبسيط الذي لا ينقسم احق

من المركب التام من الذي لا ينقسم اولى من الناقص والواحد قد يطابق الموجود في ان الواحد

يقال كالموجود على كل واحد من المقولات كالموجود لكن مفهوميهما مختلف ويتفقان في انه لا يدل

واحد منهما على جوهر شيء من الاشياء وقد علمت ذلك. **فصل في تحقيق الواحد والكثير و**

ابانة ان العدد عرض الذي يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد وذلك انا

اذا قلنا ان الواحد هو الذي لا ينقسم فقد قلنا ان الواحد هو الذي لا كثرة فيه فاخذنا في بيان الواحد الكثرة

واما الكثرة فمن الضرورة ان تحد بالواحد لان الواحد مبدأ الكثرة ومنه وجودها وماهيتها ثم

اي حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة فمن ذلك انا نقول ان الكثرة هو المجتمع

من وحدات فقد اخذنا الوحدة في حد الكثرة ثم عملنا شيئا آخر وهو انا اخذنا المجتمع فقد

يشبه ان يكون الكثرة نفسها وان قلنا من الوحدات او الواحدات او الآحاد فقد اوردنا

لفظ الجمع وهذا اللفظ لا يفهم معناه ولا يعرف الا بالكثرة وان قلنا ان الكثرة هي التي تعد

بالواحد فيكون قد اخذنا في حد الكثرة الواحد ويكون انا قد اخذنا في حدها العد والتقدير وذلك

انما يفهم بالكثرة ايضا فما عسر علينا ان نقول في هذا الباب شيئا يعتد به لكنه يشبه ان تكون

الكثرة ايضا اعرف عند تخيلنا والوحدة اعرف عند عقولنا ويشبه ان يكون الوحدة والكثرة

من الامور التي نتصورها تصورا اوليا فالكثرة نتخيلها اولا والوحدة نعقلها اولا من غير مبدأ التصور يحتاج

اليه لكن ان كان ولا بد فيجب ان يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفا عقليا وهناك نأخذ الوحدة متصورة

بذاتها ومن اوائل التصور ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيها يستعمل فيه المذهب التخيلي له

نومي الى معقول عندنا لا نتصوره حاضرا في الذهن فاذا قالوا ان الوحدة هي الشيء الذي

قال الشارح في المواقف وقد يقال الوحدة يعرف عند العقل من الكثرة والكثرة يعرف عند الخيال من الوحدة فان النفس تدرك اولا جزئيات يرتسم صورها في آلاتها ثم ينتزع من تلك الجزئيات المتكثرة صورة كلية واحدة يرتسم في العقل الذي هو ذات النفس فالوحدة عارضة لما هو حاصل في النفس والكثرة عارضة لما هو في آلاتها والمدرك لهما هو النفس لكن اذا اعتبرت من حيث انها مدركة بذاتها كان المعارض لما ارتسم فيها اظهر عندها وان اعتبرت من حيث انها مدركة بالآلات كان العكس كما في اول الحال فيجوز التعريف من كل واحد من الوحدة والكثرة ومن جعل الوحدة لا كانت سببا للكثرة ومنه وجدها كان التعريف بالوحدة اولى والعكس بعيد ان يقال توقف الكثرة على الوحدة توقف حقيقي

بل هي كثرة وثانيها ان المراد من لفظ الكثرة المعقول عنده بديهة الذي يقابل بها
الوحدة اولیس مع فیتجه علیه سلب هذا عنه والجواب تحدید العدد فیقولون العدد کثرة
مؤلفة من وحدات او من آحاد والكثرة نفس العدد ليس كالجنس للعدد وحقيقة الكثرة
انها مؤلفة من وحدات فقولهم ان الكثرة مؤلفة من وحدات كقولهم ان الكثير كثير فان
الكثير ليس الا اسما لمؤلفة من الوحدات فان قيل ان الكثرة قد يؤلف من اشياء غير
الوحدات مثل الناس والدواب فنقول انه كما ان هذه الاشياء ليست وحدات بل هي
موضوعة للوحدات كذلك ليست هي كثيرة بل هي اشياء موضوعة للكثرات وكما ان
تلك الاشياء هي وحدات لا وحدات كذلك هي كثيرة لا كثرة والذين يحسبون انهم اذا
قالوا ان العدد كمية منفصلة ذات ترتيب فقد تخلصوا فان الكمية يحوج تصور الانفصال
يتوقف على الجزء والقسمة او المساواة اما الجزء او القسمة فانه يمكن تصورها بالكمية واما المساواة
فان الكمية اعرف منها عند العقل لغيرها لان المساواة من لوازم الخاصة بالكمية التي يجب
ان يعرف بها الكمية فيبقى ان المساواة هي نهج في الكمية والترتيب الذي اخذ في حد العدد انما
هو مما لا يفهم الا بعد فهم العدد فيجب ان يعلم ان هذه كلها تنبيهات مثل التنبيه بالامثلة والاشياء
المترادفة وان هذه المعاني متصورة كلها او بعضها لذواتها وانما يدل عليها بهذه الاشياء
لينبه عليها ويميز فقط فنقول الآن ان الوحدة اما ان تقال على الاعراض او على الجواهر فان قيلت
على الاعراض فلا يكون جوهرا ولا شك في ذلك وان قيلت على الجواهر فليس تقال عليها كالفصل والجنس
البتة اذ لا دخل لها في تحقق ماهية جوهر من الجواهر بل هو امر لازم للجوهر كما قد علمت فلا يكون ان
تقال عليها قول الجنس والفصل بل قول عرض فيكون الواحد جوهرا والوحدة هو المعنى الذي هو العرض
فان العرض الذي هو الواحد مثلا وليس كلامنا في كونه عرضا بذلك المعنى فيجوز ان يكون جوهرا او انما
ذلك اذا اخذ مركبا كالابيض واما طبيعة المعنى البسيط منه فهي لا محالة عرض بمعنى الموجود في
الجوهر وليس كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فلننظر الآن في الوحدة الموجودة في كل جوهر

في ليست كجزء منه مقوم له بل يصح قوامه مفارقا للجوهر فنقول ان هذا مستحيل وذلك ان هذه ان
كانت وحدة مجردة فاما ان يكون الجنس مجردا بانه منقسم او ليس هناك طبيعة من الجواهر عليها
انها لا ينقسم او يكون هناك طبيعة لفقد والقسم الاول ممتنع فانه لا وحدة في الجنس هناك كي يصدق
العقل بانقسامه فان كان ذلك المعنى في المعنى غير الوحدة وانه لا ينقسم فاما ان يكون ذلك المعنى
جوهرا او يكون عرضا فان كان عرضا فالوحدة في عرض لا في جوهر وان كان جوهرا او الوحدة عارضة
في موضوع فيه جهتان ما في الموضوع وان كان شيء يفارقه فيكون الوحدة اذا فارقت ذلك الجوهر
يكون لها جوهر آخر تصير اليه ويقارنه واذا فرض جوهرا مفارقا فنحن نكون ذلك الجوهر الاول قد عرض
له الوحدة وهو او الكثرة وحدة وهذا مع الثبات او يكون له وحدة كالتي هي وحدة فقط فيكون الوحدة
الوحدة فيكون جوهرين لا جوهر او احدا الان ذلك الجوهر واحد منه وهذا الحكم في الثاني فاذا كانت كل
وحدة في جوهر آخر فصار الجوهرين اثنين انتقل اليه الوحدة وفي الكلام حينئذ فيما انتقل اليه الوحدة و
انقسم جوهرين ولئن كانت كل وحدة في الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اثنين بنفسه فتبين ان
الوحدة ليست مما يمكن ان تفارق الجوهر الذي هي فيه وتنتقل فنقول انه ان كانت الوحدة
ليست مجردة انما لا ينقسم من كانت جهة لا ينقسم حتى يكون الجوهر داخلا في الوحدة لا
يحتاج الى موضوع انه قد فارقت من الموضوع الجوهر ان كان يمكن ليس توجد فانها كانت
لا ينقسم مجردا او كثر انقسم فيه جهة لا ينقسم فقط بل كنت الوحدة وجهة الجوهر بالانقسام اذ فيه
ذلك الجهة لا في موضوع فلا يكون الاعراض وحدة بوجه من الوجوه اذ كان الاعراض وحدة يكون
وحدتها غير وحدة الجواهر ويكون الوحدة تقع عليهما باشتراك الاسم فيكون الذي عرض لا
ما للعرض من وحدة الاعراض ومعنى للعدد اما للعرض الجواهر فلننظر هل اشتراكان في معنى الوحدة
الذي لا ينقسم او لا اشتراك فان اشتركا فيكون الوحدة في احدهما جهة منفصلة وفي
الآخر ليس كذلك ولسنا نعني بالوحدة للاعراض والجواهر ذلك حتى يقع في احدهما الوحدة شيئا
غير انه وجه غير منقسم وان اشتركا في ذلك المعنى وهو المعنى الغير المنقسم الذي اياه نعني

بالوحدة وذلك المعنى اعم من المعنى الذي ذكرناه وقيل الآن فان ذلك كان من ضرب من وجوه الانقسام

الكثير وجعلها جوهرا ثم قد يعرض فيه تجرد او ذلك المعنى لا يخلو اما ان يكون جوهرا او عرضا لعرض و

ليس يلزم ان نقول انه لا يمكن ان يوجد عرض لجوهر وعرض لجوهر يعرض له العرض ويقوم به العرض

والعرض لا يعرض للجوهر من حيث هو فيه فان الوحدة التي هي عرض في جسم من ذلك المعنى وكذلك

فيها من حيث هو وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة اخرى وذلك لا يفارق موضوعه او

صار ذلك المعنى مخصوصا كان في بعض الجواهر من الجنس الوحدة وجوهرا من معنى في الجواهر

ويجوز مع ذلك ان يفارق فيكون جوهرا او عرض العرض او تكون الوحدة مختلفة في الجواهر والا

فتبين ان الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للاشياء وليس لقائل ان يقول

ان هذه الوحدة انما لا تفارق على سبيل ما لا يفارق من الفصول القاسمة فان الفصول

انما تمتنع من المفارقة لا لايجاب العرضية بل لانه يوجب النوعية امتناع مفارقة كون الجنس الجوهر

شخص فنقول ليس الامر كذلك فان نسبة ما فرضناه اعم لما فرضناه اخص ليس نسبة المنقسم

بفصل مقوم فقد تبين ان الوحدة مفردة اخذت وجودها او عرض نسبة لازم عام واذا اشتر

للبسيط والوحدة كان تميز الذات بشيء تخصص الذي يقارنها الا للوحدة التي في البسائط فاذا

انه غير مفارق حتى ان المحمول الذي هو بمعنى لازم عام مشتق اسمه من اسم معنى بسيط

الوحدة وذلك البسيط عرض واذا كانت الوحدة عرضا فالعدد عرض فهذه الوحدة عرض

فصل في ان الكميات اعراض واما الكميات المتصلة فمن مقادير المتصلات انما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار

متصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة وقد عرفت هذا من مواضع واما الجسم بمعنى الكم الذي في ...

الجوهر فمقدار خاصة وهذا المقدار قد بان انه في مادة وانه يزيد وينقص والجوهر باق فهو عرض

ولكنه من الاعراض التي تتعلق بالمادة ومن شيء في المادة فلان هذا المقدار لا يفارق المادة الا بالوهم

ولا يفارق الصورة التي للمادة لانه مقدار الشيء المتصل الذي يقبل الابعاد الثلاثة وهذا لا يمكن ان يكون

جانبا الشيء المتصل كان الثاني لا يكون الا بالمتصل الذي هو ثخن وهذا المقدار هو كون

يسمى كما كذا امرا مثبتا او لا تنتهي قد يصح ان نتوهم غير متناه او تتوهم ما في الف كون الشيء

بحيث يقبل فرض الابعاد المذكورة فان ذلك لا يختلف في جسم وجسم واما انه يمسح كذا كذا مرة فانه

مسموح كذا البتة فقد يختلف في جسم وجسم فهذا المعنى هو كمية الجسم وذلك المعنى ربما

هذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم البتة كما جوهر والصورة لا تفارق المادة في الوهم

السطح فانه يختلف بالتحريك في كمية والعرض قد يرى انه نهاية وباعتبار انه مقدار وانه السطح

انه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الابعاد المذكورة اعني بعدين فقط متقاطعين على زوايا قائمة

الجسم انه مقدر ومسح ويكون اعظم واصغر وانه نوع فيه ايضا انما يختلف في الاشكال

فلنتأمل من احوال فيه فنقول اما السطح لفرض البعدين فان ذلك له لانه نهاية الجسم

هو فيه لفرض البعد الثالث فكون الشيء نهاية تقبل البعد من حيث هو نهاية ليس ذلك له الا لانه نهاية مطلقا

متصلا والكمية فاما لفرض بعدين والسطح بهذه الجهة مقدار اي هو مضاف اذ لا على

لا يكون مقدارا وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا وبين المضاف الذي هو محمول الى الكم

بها بها الكمية مقدارا او كيفا واذا انه مقدار فهو بالجهة الاخرى التي بها الكمية لا كان او غيره

فيه السطوح في المقدار في الحقيقة والا تكون الشيء الذي له انه يعتبر لانه وحده كم من الحقيقي حيث عرض فانه

من حيث هو نهاية عارض للشيء لانه متناه لا لجزء منه ولا لمقوم له فلا يلبس منه شرط

الجهة ولا لشيء يطابق ذاته واما من جهة ما فيه البعدان فهو يقابل به كل الشيء فيه عرض من

الجهة شبهة وانه من حيث هو مقدار عرض الشيء كمن السطح بحيث يعرض فيه بعدان

امرا لا بعينه الجسم لشيء من ذلك له المقدارية فالسطح ليس ذلك في حد الشيء الذي هو

فهو عارض للصورة ونعلم هذا بما تعلم به الخط واعلم ان السطح لا ينفعل بالحركة في

في الجسم لا الاتصال ولا الانفصال واختلاف الاشكال والتقاطع وقد يكون السطح الجسم يسمى فيقطع

حيث هو سطح ويمسح تسمية وقد علمت فيما سلف من الكلام ان السطح الواحد بالحقيقة

موضوعا للتسطيح والكرية في الجهة فلذلك ليس كما ان الجسم الواحد يكون موضوعا باختلاف

بالفعل ترادف عليه فكذلك السطح فنقول ان كان السطح اذا ازيل عنه شكوك حتى بطل العادة فهو بكيف
ذلك بعينه هو فى نفسه البتة صورة السطح الواحد الذى بالفعل وقد صحت بذا عند اقوال الاوهام
وعلمت ان هذا الايهام فى السطح غير نفس الايهام الذى هو فى لا بالفعل وقد صحت انه لو اتفقت
سطوح ووصل بعضها ببعض ثم لم يبطل الحدود المشتركة كان الكل سطحا آخر بالعدد
لو وجد لانه ايضا لا وكثير وكل السطح كذلك انفصل حسّا تبدّل بالعدد وذلك لان سعة
لا بقاء واذ قد عرفت صورة كيانه فى السطح فقد عرفت فى الخط فيما بعد فقد تبين ان
ان شرع الاعراض لا تفارق المادة وجها وقد عرفت انها ايضا لا تفارق الصورة التى هى
توهمها اتيا فقد نقول نعم ايضا كيف يتصور ان نتوهم قولنا ان السطح يفارق الجسم توهما وان
الخط يفارق السطح توهما فنقول ان هذه المفارقة نتوهم فى هذا الموضع على وجهين احدهما ان نتوهم
فى الوهم سطح ولا جسم وخط ولا سطح والآخر ان نلتفت الى السطح ولا نلتفت الى الجسم الذى
معه او ليس معه وانت نعم ان الفرق بين الامرين ظاهر ففرق بين ان ننظر الى الشى وحده
وبين ان يكون معتقدا انه مع غير لا يفارقه وبين ان ينظر الى الشى وحده مع شرط مفارقة
معه محكوما عليه انه لا يلتفت اليه وحده حتى يكون هو قائم وحده فهو كذلك
بينه وبين الشى الآخر فتقول ان ذلك الشى بعينه ان السطح والخط والنقطة قد يمكن ان
نتوهم سطحا وخطا ونقطة مع الجسم مع السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقط
فذلك لانه لا يمكن ان نتوهم السطح فى الوهم منفردا ليس نهاية لشى الا ان نتوهم مع وضع ما
ونتوهم جسمان يوصلان ... فيكون ... الا توهم ما
سطح فان السطح هو نفس الجهة لا ذو الجهتين واذا نتوهم السطح نفس النهاية التى فى جهة واحدة
فقط من حيث هو كذلك هو نفس الجهة والجهة ان لا تنقسم
شعوره معه بوجه ما وكذلك الحال فى الخط والنقطة والفرق ان النقطة
فالفرق لتنتقل ولا امكان وجود له الا ان النقطة لا يمكن ان تفرض لها ما تنتقل فانه قد تبين ان

ذلك

ذلك جاز عليها وجه ... وما كانت لا تثبت يمكن ... الشى بعد المماسة الا
كما كان قبل المماسة فلا يكون هناك نقطة تبقى بعد الخط بعد المماسة ولا يبقى اتصالا
بينها وبين المماسة لان تلك النقطة انما صارت نقطة واحدة كما عرفت فى الطبيعيات بالمماسة
لا غير فاذا بطلت المماسة بالحركة فلعله يبقى ... اذا ... فى الوهم
والنقطة فقط والنقطة لا تتحرك لكنها تكون لا محالة وهناك شى يكون يتحرك عليها وحد ذلك
الشى فاما الا ان يتحرك فى جسم او سطح او نقطة جسم او نقطة فى سطح او بعد خط
هى لا شى ... قد عرفت حركة النقطة فلا يكون حركة النقطة
الخط فقط او وجه السطح فلا يوجب شيء من المقدار الجسم او فى وجه الخط فيجب
قطع السطوح والفرض الحدود بها واما الزاوية فقد ظن بها انها كمية متصلة غير السطح والجسم
فيقول ... فيها امرا فنقول ان مقدارا جسما كان او سطحا فقد يعرض له ان يكون محاطا
بين نهايات تنتهى عند نقطة واحدة فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئا واذا
فرض ان ... بنهاياتها ... اقل وكان مقدار اكثر بعد ... نقطة
نفس ... المقدار من حيث هو كذلك زاوية وان كانت نسبة الكيفية التى من حيث هو
زاوية فتكون الاولى كالمربع والثانية كالمربع او الاسم على ... ان وقعت زاوية
مساوية ومنفرجة وزاوية تنقسم ... المقدار وان وقعت على ... الثالثة
ذلك لا بسبب المقدار الذى يعرض فيه كالمربع فلان هذا الذى هو الزاوية
يمكن ان يعرض فيه ... او بعدان فهو مقدار جسم او سطح والذى
انه انما يكون سطحيا اذا تحرك الخط القائل ... فى الوهم يمكن نقطة ... كان
الطول عرضا بحقيقة فحدث عرض بعد الطول فكان طولا وعرضا ولم يتحرك الخط
لا فى الطول وحده كما هو ولا فى العرض حتى يحدث سطح وانما يتحرك بمقدار شيء فحدث الزاوية
فجعل الزاوية تختلف ... باعتبار ... فى هذا ... قولنا ان الشى ... او بعدا

خر كونه مجسما او مسطحا فاذن قد عرفت ذلك ان هذا الذي قاله لا يلزم منه ولا ينبغي ان يكون

للقائل ليس اضعافا وانما هو شيء مع شيء فذلك لان فيما لا نهاية له وهذا الفرض الخارج

قد ذهب الى ان السطح بالحقيقة هو المربع او المستطيل فقط وليس كلامه مما يهتم فضلا عن ان يشتغل به

فقد عرفت وجه المقادير وانها اعراض وانها ليست مبادي للاجسام اذ الغلط في ذلك انما

عرض لما عرفت من ان الزمان فضلا عن ان يتحقق ذلك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف فيه انا

نعلم انه لا مقدار خارجا عن هذه المقادير فنقول ان الكم المتصل اما ان يكون قار الوجود

يجتمع اجزاؤه او لا يكون فان لم يكن قارا متجدد الوجود شيئا بعد شيء فهو الزمان وان كان قارا

وهو المقدار فاما ان يكون تام المقادير وهو الذي يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة فيه او ليس يمكن فرض

فوق ذلك فيها وهو المقدار المجسم واما ان يفرض فيه بعدان فقط واما ان يكون ذا بعد واحد فقط

او ان تتصل فيه ابعاد بالفعل او بالقوة ولا يمكن الا ان يفرض ثلثة ولا اقل منه واصناف المقادير ثلثة فالكم

المتصل انها اربعة وقد تظن اشياء اخر انها كميات بالحقيقة وليس كذلك اما الكيف فهو السطح واما

الثقل والخفة فانها يجب ان تحرك كالمقادير في الاكثر والاقل وليس لها في انفسها ان تحرك

بعدا او ان لكل منها ثقله وخفته يتعرض لها بعضها ينطبق على بعض وينطبق عليه

ما يجانسه فينطبق عليه بحجم الاخف من الاخف فلا تفاوت فانما فيهما الاشياء

والخفاوة الثقيل مقدار هذا الصغر والثقل والخفة والثقل ثقل نصف ثقل

فان ذلك لانه يتحرك في الزمان نصف ما يتحرك او في نصف الزمان او يتحرك الى

فاذا لو كانت يتحرك بالصغر الى العلو فهو مقدار اثر كم ضعف

الحركات لا انها تعمل في الضعف لانه ضعف الجسم اتحاد التشابه في الحركات وكذلك

الكبير والصغير والقليل والكثير فانها اعراض انما تلحق الكميات من باب المضاف وقد عرفت

الكلام في جميع ذلك في موضع آخر فالكم بجميع انواعه الى ما ذكرنا ينحصر

والعدد اذا او يكون ذلك لذاته سواء كانت الكمية وحدية او فرقية **فصل في تحقيق ماهية العدد**

وتحديد انواعه وبيان اوائله وبيان ان التحقق مناط به الاعداد وخاصيتها وكيف يلحق

متعلقها ووجود العدد يشتغل فيها الى الكتاب المفصل لان غرضنا كان ان يوجب

فنقول ان العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس وليس قول من قال ان العدد

لا وجود له الا في النفس بشيء يعتد به فاما لو قال ان العدد لا وجود له مجردا عن المعدودات التي في الاعيان

الا في النفس فهو حق فانا قد بينا ان الواحد لا يتجرد عن الاشياء قائما بنفسه الا في الذهن وكذلك

اذا ثبت وجود الواحد واما كثير في الموجودات احدا فذلك امر لا يشك فيه فاذا كان

في الموجودات وحدات فوق وحدات وكل واحد من الاعداد فانه نوع بنفسه وهو واحد

في نفسه من حيث هو ذلك النوع وله من حيث هو ذلك النوع خواص والشيء الذي لا حقيقة له

محال ان تكون له خاصية الاولية او التركيب او الزائدية او الناقصية او المربعية او المكعبية او الصمم

وسائر الاشكال التي لها فاذن لكل واحد من الاعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها في النفس

وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو وليس العدد كثرة لا تجتمع في وحدة حتى يقال انه مجموع آحاد فانه

من حيث هو مجموع واحد يحتمل خواص ليست لغيره وليس بعجيب ان يكون الشيء واحدا من حيث له صورة ما

كالعشرية مثلا او الثلثية ولكن من حيث العشرة هو بها ما هو له الخواص التي للعشرة واما الكثرة فليس

لها الا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة ولذلك فان العشرة من حيث هي عشرة تنقسم في العشرة الى

الكثرة واحد منها خواص العشرة وليس يجب ان يظن ان العشرة ليست الا ثلثة وثلثة واربعة او

خمسة وخمسة او واحد وواحد الى ان يبلغ العشرة ثم قولك ان العشرة تسعة وواحد

فقولك حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت عليها الواحد فكانك قلت ان العشرة تسعة

وهو محمول يصدق عليه الشيئان المعطوف احدهما على الآخر فيكون العشرة تسعة والواحد

فان اردت بالعطف تركيبا مثل ما تقول ان الانسان حيوان وناطق اي حيوان هو

الحيوان الذي هو الناطق يكون كانك قلت ان العشرة تسعة تلك التسعة التي هي واحد وهذا

مستحيل وان عنيت ان العشرة تسعة مع واحد فكانك قلت ان العشرة هي التسعة الى

تكون مع واحد آخر لست كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة فإذا كانت مع الواحد كانت
تلك التسعة عشرة فقد أخطأت أيضا فإن التسعة إذا كانت وحدها أو مع آخر كانت معا
فإنها تكون تسعة ولا تكون عشرة البتة فإن الجميع مع صفة التسعية بل الموصوف بها كان كثيرا
أن العشرة تسعة ومع كونها تسعة هي أيضا واحد فذلك أيضا خطأ بل هي أكثر من أن يكون اللفظ
بل العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذا جميعا فصار منهما شيء غيرهما وقد كان كل واحد منهما
لشرائط التحقيق هو أن يقال إنه عدد من اجتمع واحد وواحد وقد ذكرنا أن ذلك ... وذكرنا أنه
إنما يتحد العدد من غير أن ... لا تركيبه تارة ... منه خواصه فذلك يكون رسم
ذلك العدد لا حده من جوهره وإذا أن ... تركيبه تارة ... ليس بشيء أولى من تركيبه من
عدد من أن الآخر مثلا أن تجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب
ستة مع أربعة وليس تعلق هويته العددية بأحد من الآخر وهو بأنه ... واحدة ...
مبدأ العدد ... من حيث هي واحدة ... فإذا كان ذلك ... ليس بهذا
ولأنه ... وكيف إذا كان كذلك ... من خمسة وخمسة ومن ستة وأربعة
ومن ثلاثة وسبعة ... فيكون ... أن تحد بكل ...
... فيكون ذلك كل ... مفهوم ... العشرة من خمسة وخمسة هو
... ثلاثة وسبعة وثمانية واثنين ... إذا ... ذلك ...
وخمسة والثلاثة والسبعة ... ذلك ... وليس للذات الواحدة حقائق
مختلفة ... ولهذا ... الفيلسوف ... أن
ثلاثة وثلاثة بل هو ستة مرة واحدة ... العدد من حيث آحاده ...
فيصار إلى الرسوم من الواجب ... العدد كما أن الاثنوية هي الزوج الأول
والوحدة هي الفرد الأول ... الفرد الأول ليس بعدد فكذلك الاثنوية الزوج
الأول ليس بعدد ... أن العدد كثرة مركبة من الآحاد ... وأن الاثنوية لا

لم يكن عددا ... مركبا ... فإن كانت مركبة فيعتد بها غير الواحد وإن كان
عددا أو ... فلا يكون لها نصف وأما أصحاب التحقيق فلا يشتغلون بأمثال هذه الأشياء
بوجه من الوجوه فإنهم ... الوحدة غير عدد لا ... فرد أو زوج بل ... فيها
ولا إذا قالوا إنه كثرة ... وحدات يعنون ما يعنيه النحويون من لفظ الجمع وأن أقل الجمع
... بل يعنون بذلك كثرة ... واحد وقد ... ولا
... إلا بوجه زوج ليس بعدد وإن وجد فرد ليس بعدد ...
... زوج ليس بعدد ... فرد ليس بعدد ...
الأول ... لا نصف له ... النصف ... من حيث هو أول ...
الأول أنه غير مركب من عدد ... العدد ... فالاثنوية
العدد وهو الغاية في القلة في العدد وأما الكثرة في العدد فلا ... وأما الاثنوية
... بالقياس إلى العدد وليس ... الاثنوية أكثر ...
لا يكون ... بالقياس إلى غيرها فليس يجب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شيء أن يكون
إضافة أخرى إلى شيء آخر ... كالإضافة فإنه ليس يجب إذا كان شيء ... الأشياء
يعرض له إضافة ... إضافة كثرة ... بالقياس إلى شيء فهو كثير
بالقياس إلى شيء آخر ... الكثرة ... ليس ... كان
شيء ... لا يكون شيء ... وحدة أو ... جنس ... لا يكون
هو جنس وحده فإنه ليس ... قليلا ... هو ... كثيرا
... بالقياس ... فالاثنوية ... القلة ... بالقياس ... كل
... بكل عدد ... الاثنوية ...
... لا يكون قليلة والكثرة ... أن يكون ... من الآحاد فوق واحد
وهذا ليس بالقياس ... الآخر ... أن يكون ... زيادة وهذا هو الذي

وكذلك العظيم والطول والعرض والكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مبدئه الذي
يكيله والكثرة خير من تقابل الاقل والاكثر … ولا تقابل بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه …
والوحدة تقوم الكثرة ويجب ان نحقق القول في هذا

فصل في تقابل الواحد والكثير

وبالحري ان نتأمل كيف تجري المقابلة بين الكثير والواحد فقد كان التقابل عندنا على اقسام
اربعة وقد تحقق ذلك وستحقق ايضا بعد ان صح في المنطق ويجب ان يكون احد تلك الوجوه
كان بين ذلك تقابل التضاد وليس يمكن ان يكون التقابل بين الواحد والكثير من جهة … وذلك ان
الوحدة مقومة للكثرة والشيء من الضدين لا يقوم ضده بل يبطله وينفيه لكن لقائل ان يقول ان
الوحدة والكثرة من حيث هما كذا ليس يجب ان يبقى ان الضد يبطل الضد كيف كان بل انما
يبقى ان الضد يبطل الضد بان يحل في موضوعه فالوحدة انما هي من شانها ان يبطل الكثرة بان يحل
الموضوع الذي للكثرة وتجوزت ان يكون الموضوع يعرض له الوحدة والكثرة ونقول في جواب
ان الكثرة كما انها انما تكون بحصول الوحدة فكذلك الكثرة انما تبطل ببطلان وحداتها ولا تبطل الكثرة
البتة لما انها تبطل او تبدل بل يعرض لوحداتها اولا ان تبطل ثم يعرض لها ان تبطل معها ويبطلان
وحداتها فتكون الوحدة اذا تلفت الكثرة عرضت بالقصد الاول وتبطلها بل انها تبطل اولا الوحدات
التي للكثرة عن حالها بالفعل الى ان تصير بالقوة فيلزم ان لا تكون الكثرة فاذن الوحدة انما تبطل اولا
الوحدة ثم انها ليس تبطل الوحدة كما ان تبطل الحرارة البرودة فان الوحدة لا تنفي الوحدة
بل ان تلك الوحدات تعرض لها اسباب تبطل ثم يحدث عنها الوحدة وذلك يبطلها فيسقط
فان كان ان لا يجعل من التعاقب الذي هو موضوع يجب ان يعرض الوحدة فيه الكثرة فالاولى ان تقابل الوحدة
في الوحدة لان الوحدة ليست تبطل الوحدة التي … ان البرودة لان الوحدة الطارية اذا
الوحدة الاولى تعقبها ليس هو بعينه موضوع الوحدة الاولى حتى يكون ان يظهر ثم موضوعها
الكثرة فليست تبطل ضده من الوحدات بطلانا او تبدل بل ليس فيه شرط المتضادين ان يكون موضوع
واحد ايضا فان فيه يجب ان يكون مع هذا التعاقب الطبع متنافية متباعدة ليس في شأن الوحدة

ليس تقوم به ولا … الاختلاف لذاته فيها وكيف تتنافيها او تبانيه ولانه فقط بل لنا ان نقول ان الشيء
موضوع الوحدة والكثرة واحدا فان شرط المتضادات ان يكون … لا يتبين منهما بالعدد موضوع
واحد بالعدد وليس الوحدة بعينها والكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد بل موضوع واحد بالنوع
فكيف يكون موضوع الكثرة والوحدة واحدا بالعدد ثم عليك ان تعلم ما سلف لك تحقيقه هذا وما
فيه وعليه … ان التقابل بينهما ليس تقابل التضاد فننظر هل التقابل بينهما تقابل
والعدم فنقول انه يلزم اول ذلك ان يكون العدم منهما عدم شيء من شانه ان يكون في موضوع ان
يكون اولى … امر العدم وكذلك يحتمل وجها يجعل الوحدة عدم الكثرة فيما من
شانه ان يتكثر ولكن يحتمل وجها اخر يجعل الكثرة عدم الوحدة في شيء في طبيعته ان يتوحد
فالكثرة لا يجوز ان يكون من شانه ان كل واحد منهما عدم وملكة بالقياس الا ان تجوز الملكة منهما هو المعقول
بنفسه الثابت بذاته فيهم شانه ان يكون فيكون انما يعقل … الملكة واما الضد فقوم جعلوا
هذا التقابل بين العدم والملكة وجعلوا بين المتضادات … الصوت … الحر والبرد
الواحد والنهاية والبيض والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر …
مقابلات هي كالشر والزوج والكثرة واللانهاية والليس والظلمة والمتحرك والمنحني …
والظلم والانثى واما نحن فقد يصعب علينا ان نجعل الملكة من الوحدة ونجعل الكثرة من العدم
اما اولا فانا نجوز ان نجد الوحدة بعدم الانقسام او عدم التجزؤ بالفعل وعدم الانقسام ما تجزئ
الكثرة وقد ذكرنا في هذا او امثالها فان الوحدة متقدمة والكثرة متقومة بها وكيف يعرض مبدأ الملكة
متوجهة في العدم حتى يعرض العدم ما لو فرض ملكات تجتمع وكذلك فانه كانت الملكة من الكثرة فليس هو
تركيب الملكة من اعدامها فليس يجوز ان يجعل التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فان لا يجوز … فليس
يجوز ان يبقى ان التقابل بينهما من مقابلة التناقض الا ان ما كان من ذلك الا الفاظ فهو خارج عن
هو التقابل … فهو جنس التقابل العدم والملكة … فليس
التقابل فان بازاء الوحدة الثبوت وبازاء … العدم … [illegible]

فنقول انه هل التقابل بينهما تقابل المضاف فنقول ليس كذلك لان شيئا من الوحدة والكثرة ليس متقوما بالقياس الى الآخر
تقابل المضاف وذلك لان الكثرة ليس انما تعقل ماهيتها بالقياس الى الوحدة حتى تكون
انها كثرة لاجل ان هناك وحدة وان كان انما هي الكثرة بسبب الوحدة وقد تعرض لكل
منهما الفرق بين ان لا يكون الا بشيء وبين ما لا يعقل ماهيته الا بالقياس الى شيء وانما يحتاج الكثرة الى
الوحدة لانها انما هي الوحدة لانها مقومة للكثرة لا من جهة انها مضافة اليها كثيرة والاضافة بها امر
من حيث هي معدودة ومعلولة لا لانها كثرة لا تعقل الا بالقياس اليها ثم لو كانت من المضاف لكان لا يعقل
بالقياس الى الوحدة لكان ليس مبدأ الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس الى الكثرة لا من حيث
انعكاس المتضايفين ولكان لا يتكافئان في الوجود من حيث هي وحدة وتلك كثرة وليس كذلك
فربما يتوهم من ذلك التجزي انه لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن بجهة ما تقابل وهو
ان الوحدة من حيث هي مكيال تقابل الكثرة من حيث هي مكيل وليس كل شيء وحدة وكونه مكيالا
شيئا واحدا بل بينهما فرق والوحدة يعرض لها ان يكون مكيالا لا كما انما يعرض لها ان يكون
ثم الاشياء يعرض لها بسبب الوحدة التي توجد لها ان يكون مكاييل لكثرة واحد كل شيء بحسبه
هو من جنسه ففي الاطوال طول وفي العروض عرض وفي الحجوم حجم وفي الازمنة زمان وفي
الحركات حركة وفي الاوزان وزن وفي الالفاظ لفظ وفي الحروف حرف وقد يجتهد ان يجعل
كل شيء صغيرة بحيث لا يكون التفاوت فيه اقل ما يكون فبعض الاشياء يكون واحدة مفرزا
بالطبع مثل الحجوم وبعضها يعرض فيه واحد بالوضع فيجوز ان يجعل الواحد اخذ
من الواحد ومنتقص منه لم يتقدم احد ان يجعل الواحد هو المفروض بتمامه ويجعل في الآحاد
من الطول الاشياء في ذلك الجنس فالواحد مثلا في الاطوال شبر وفي العروض شبر في شبر
وفي الحجوم شبر في شبر في شبر وفي الحركات حركة مقدرة معلومة ولا توجد حركة بهذه الصفة
على جميع الحركات منقدرة بالطبيعة وخصوصا التي لا تختلف بل هي متشابهة فيتخذ واحدة
وخصوصا ما هو اقل مقدارا من حركة فان اقل مقدار حركة يعتد بها اقل زمانا وهذا هو حركة الافلاك

جزء المضبوط بقدر ما لان المدور لا يزاد عليه ولا ينقص المعلوم منه فيقدر ما يناسب الحركة
ليس في بشيء مجرد ذا ما تجزيه في كل يوم وليلة تم دورة فيه وهو والتجديد لا التجزية
اليه الحركات الساعات فيكون حركة فيه واحدة مثلا هي مكيال الحركات وكذلك الزمان
مكيال الازمنة وقد يفرض في الحركات حركة واحدة يجعلها في الاوان وكذلك في الموسيقى
والجمع نوع الفرض وفي الوزن اما في الاثقال فيفرض ايضا ثقل ودرهم ودينار واحدا ايضا وكذلك
هو شيء في الكتابة التي يعد طنين او ما يجري مجراه من النغم الصغار وفي الاصوات
الحروف الصوت المقصور او الحرف الساكن او مقطع مقصور وليس يجب ان يكون كل
واحد منهما في كل شيء ووافق بالقوة بل قد يقع في الوضع يمكن ان يفرض الواحد في ذات هو
النقص من الذي يعتد فرضه مع هذا فليس يجب في الكل فرض الاشياء واحد منه متوسط
يجمع ما بعضه ذلك الجنس فلا يجوز ان يصير الا ان منه ما يكون بين اول الاخط تمام الخط
وسطح مباين السطح وجسم مباين الجسم واذا كان الخط والسطح والجسم ما بين جسم وسطح
وخط فكذلك الحركة فهي مباين الحركة واذا كان كذلك فالزمان والثقل مباين الزمان والثقل
المعنوي يجوز ان يكون الشيء الذي ما بين ذلك مباين غير ذلك فهو جميع ذلك وصناعة التعاليم
واذا كان كذلك فيكون اذ ان الواحدات التي تفرض لكل جنس ما يفرض كثيرة وكل
متناهي واذا كان هناك احد يجمع لكل شيء فيكون شيئا الاشياء اعني مكيال وكما كان
المكيال يعرف به المكيل فهذا العلم والحس كالمكاييل للاشياء فانه يعلم بهما وقال بعضهم ان
المكيل كل شيء هو الحس وهو مقدر لكل شيء ويجوز ان يعني العلم والحس كالمكيلين للمعلوم والمحسوس
والكثير ذلك انه لكنه قد يقع ان لكل المكيال ايضا بالمكيل فكذلك يجب ان يتصور ما في مقابلة
الوحدة والكثرة وقد يشكل هذا الاعظم والاصغر انه كيف يتقابلان وكيف يتقابلان
فان المساوي يقابل كل واحد منهما فانه لا يجوز ان يكون مساويا والاعظم الا ان يكون الاعظم وكذلك
والاصغر اذا الاعظم والاصغر فانهما ان تقابلا تقابل المضاف وكان هذا الاعظم انما يقاس الى ما هو اصغر

فليس ... مقدار ... انه ليس يجب حيث كان اعظم واصغر

لكن منهما مساو موجود فان هذا قد علم في موضع آخر فاذا كان الامر على هذا ...

ليست متفاوتة في الاعظم والاصغر بل لغير المساوي وهو عدمه ...

ليس من جنس النقطة والوحدة واللون والعقل ... اشياء الا بتقدير ...

وكيف فالمساوي انه يقابل عدمه وهو اللامساواة لكن اللامساواة يلزم ... الاعظم

والاصغر ... الجنس ... يلزم كل واحد منهما فان واحدا منهما

عظيم والعظيم ... وجود ... هذا ... صغير والصغير ... كذلك

فصل في ان الكيفيات اعراض

فنتكلم الان في الكيفيات ... المحسوسة والجسمانية ...

شك ... ونقضنا ... الطبيعيات ...

لكنه ... الشك ... انها اعراض وليست بجواهر فان من الناس من يرى

... الاجسام ... فيها اللون ... جوهر ... كل ...

فمن عنده ... وليس يقتضي ان ... الاشياء توجد تارة وتعدم تارة ...

موجود فانهم يقولون انه ليس يعدم ذلك بل ... تفرق ... مثل ...

ثوب فانه بعد ... لا يوجد هناك ... او يكون الثوب موجودا ...

... الجوهر ان يفارق جوهرا آخر ... مفارقة ...

منه ... فارقت ... مفارقة ... بعضهم ...

ان ... لانها ان كانت ... جواهر ... اجسام

او يكون جواهر ليست باجسام فان كانت ... جواهر غير جسمانية ... ان يكون بحيث ...

لم يؤلف منها جسم ... جسمانية ... لم يؤلف ...

لكن ... بالمقارنة للاجسام ... فيها ...

وكل جوهر ذي وضع فانه منقسم وقد تبين ذلك ... واحد منه

جواهر ... مفارقة ... او لا يكون ... مفارقة ... وجوده

الاجسام ... انها موضوعات ... الموصوف بها

الجوهرية ... الجوهرية فقط ... تفارق ...

... مفارقة ... الجسم ... قوام ... مجرد ... او يكون لها مفارقة ...

مجرد ... كانت ... في جسم ... فيه ... ذلك

يكون كل جسم ... فقد انتقل ... الجسم ... او ... مجرد ... جسم ...

وهو غير ... قطع ... ليس كذلك ... ولما كان ... منه ...

استحالة ... جسم ... فيه ...

ثم ... الاستحالة ... ان ... عن ...

... الموضوع ... موضوع ... موضوع ... لا يكون ... موضوع

اما ... موضوع ... ان ... موضوع آخر ... فهذا

... ليس ... القوام ... موضوع ... الجسم ...

موضوع ... ذاته ... موضوع ... ذاته ...

الموضوع ... فمعلوم انه لا يجوز ان ... الموضوع ... كان ...

موضوع ... الاسباب وليس ... السبب ... حيث ...

... السبب ... سائر الاسباب ... يحتاج ... الموضوع ... زوال

ذلك السبب ... ليس ... موضوع ... ان ... لا يحتاج ... موضوع

هو ... ان كان يحتاج ... ليس يحتاج ... ذلك السبب ... نفس

وجود السبب ... زوال ذلك السبب ... هذا السبب ...

فاذا ... هذا السبب ... ذلك السبب ... الموضوع الاول

واحتاج الى الموضوع الآخر ... الاول ... السبب ... فوجود السبب ...

لكن حصوله بسبب كون امور خارجة عن طباعه ليس يحتاج اليها في تحقق ذاته
موجودا وكذلك اللون مثلا بل ما يحتاج اليها في تخصيص موضوع كونه لونا او كونه هذا اللون
بعينه او لكن الشخصية عن الموضوع فليس يحوجه شيء لان تخصيصه بحاله الموضوع فان النوع
عن الموضوع لا يعرض له ما يحوجه الى الموضوع الا بانتقال جنسه وان كان الا بعينه بل يتعلق بموضوعه
فيكون ذلك الموضوع متعينا له لانه مستقر او متعين بعينه فان المتغير لا يتغير اى شيء اتفق
به بالقوة ما ليس بعينه يخالف الاخر بحكمه فان قيل كيف يتغير المتغير الواحد فيقال يتغير الذي
يتعلق بحقيقة وجوده او لا تعين له بذلك فهذا اللون من حيث هو هذا اللون انما يتغير عن موضوعه
واما مفتقر الى موضوع واحد واما انقلاب العرض فقد عرفت مما ذكره حقيقته يجب ان يخرج منها
فان انقلاب العرض ليس تغيرا بان يعدم هذا او يوجد ذلك عنه غير انه يحصل منه الاول شيء
الثاني فانه ان كان هذا هكذا فيكون الاول قد عدم والاخر قد حصل لا يكون الاول هو الذي
انقلب الى الثاني وهو ظاهر بل ما نعني بالانقلاب ان الموصوف بالاول صار موصوفا بالثاني
وذلك انه يعرض للاول شيء في الاخر فيكون مركبا منه مادة وشيء فيها فان كان هذا الصفة اللونية
مستقلا فيكون في اللونية شيء يبطل وشيء يبقى فيكون ذلك الذي بطل هو الذي صار به الشيء لونا
بل هو اللونية وهو المصورة للمادة او الوضع كلاما فيها و يرجع فنقول اما ان كان ان يكون
لان يفارق من الجواهر ويقوم مثلا بياضا او شيئا اخر بذاته فلا يخلو اما ان يخرج اليه
ويكون البياض الذي من شانه ان يدرك الا انه يعجز عن ادراكه للقلة الحسية ويكون
يحتاج ان يعرف البياض عليها حتى يكون بعينه هو البياض الذي من شانه ان يدرك فيكون
كذلك فيلزم ان يكون حالا في موضوع اخر فيكون في مادة ويلزم ان يكون
له وضع ما وتقدير ما فيكون له في ذاته مقدار يكون الا انه لقلته محسوسا فانه لا يتخيل بياضا
وضع له ولا مقدار فضلا عن ان يراه او مقدار او وضع
جسما ابيض لا لوجود البياض فانا نعني بالابيض شيئا له الية في المقدار او بحجم

ابيض في الجوهر الذي كان يعرف البياض عليها بل قد انسلخ عنه تلك الصورة وصار شيئا
اخر روحانيا فيكون البياض مثلا موضوعا يعرض له ان يحصل فيه البياضية التي على النحو المعروف
ويعرض له ان يصير مرة اخرى بصورة اخرى روحانية فيكون اولا ما يعرف بياضا قد فسد
زالت صورته واما الذي يقال عقلا فقد اشرنا فيما سلف انه لا يجوز ان يشتغل شيء من هذا الذي
اخر ذا وضع وفي لطائف الاجسام واما ان يحصل البياض شيئا في نفسه ذا مقدار فيكون له
وجه انه بياض في وجوده انه متجزئ بان كان مقداره مقدار الجسم الذي
فيه فاذا كان في الاجسام وساريا فيها فيكون قد دخل بعضه في بعضه وكان هو نفس الجسم
فيكون كلامنا قد قال ان الشيء الذي هو ابيض جسم وله بياضية فيكون البياضية موجودة في ذلك
الجسم الا انها لا تفارق ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية بل شيء في ذلك الجسم
هيئة البياض وحصة ليس هيئة الطويل العريض العميق بل يكون هيئة الطويل العريض العميق
الشفاف هذا الاخر فيكون البياض مقارنا للنفس الثاني وهذا معنى قولنا الصفة في الموصوف
ويكون مع ذلك لا يفارق وليست جواهر وكذلك الشيء الذي هو الطويل العريض فيكون البياض والوانه
عرضا الا انه لازم في جميع الكلام فان من طبيعته ان يفارق النفس فقد تبين ان الكيفيات التي تحسب
اعراض وهذه المبادئ الطبيعية فاما الاستعدادات فامر واضح واما التي تتعلق بالنفس وعرض
الانفس فقد تبين في الطبيعيات انها اعراض تقيم في الاجسام وذلك حين تكلمنا في احوال النفس

فصل في ان العلم عرض

واما العلم فان فيه شبهة فان لقائل ان يقول ان العلم
هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور
الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف يكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا تكون في موضوع البتة
وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارجي فنقول ان
ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجوهر المعقولة
فانها ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي ان هذه الماهية هي معقولة

فزايد وجوده في الاعيان ليس الا في موضوع واما وجوده في العقل من الصفة فليس كذلك
فهو من حيث هو جوهر ليس حده بجوهر انه في العقل لا في موضوع بل حق انه سواء كان في
العقل او لم يكن فان وجد في الاعيان فليس في موضوع فان قيل في العقل انه عرض يعني به
بالعرض الذي اذا احصل فيها الجوهر صدرت عنه افاعيله واحكامه والحركة كذلك ماهيتها كما
بالقوة وليست في العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كما بالقوة
ماهية الحركة للعقل الا معنى كونه ماهيتها على انها الصورة هو انها ماهية تكون في الاعيان كمالا لما
بالقوة واذا عقلت فان الماهية تكون ايضا بهذه الصفة فانها في العقل ماهية تكون في
الاعيان كمالا لما بالقوة فليس يختلف كونها في الاعيان وكونها في العقل فانه في كليهما حكم
فانه في كليهما ماهية توجد في الاعيان كمالا لما بالقوة فهو كذلك قلنا ان الحركة ماهية تكون كمالا لما
بالقوة في الاين مثلا لكن شيء توجد فيه ثم وجدت في النفس لم تكن كذلك كانت الحقيقة تختلف
فهذا كقول القائل ان الحجر المغناطيس حقيقته انه حجر يجذب الحديد فاذا وجد مغناطيس
في كف انسان ولا يجذب او وجد مغناطيس الحديد حديدة لا يجذبه فهو ليس يتحقق ان تختلف الحقيقة
فالكف في الحديد بل في كل واحد منهما بصفة واحدة وهو انه حجر من شانه ان يجذب الحديد فانه
اذا كان في الكف ايضا كان بهذه الصفة واذا كان عند الحديد ايضا كان بهذه الصفة فكذلك
حال ماهيات الاشياء في العقل والحركة ايضا بهذه الصفة وليس اذا كانت في العقل في
موضوع فقد بطل ان يكون العقل ليست ماهية في الاعيان ليس في موضوع فان قيل قد
قلتم ان الجوهر ماهية لا تكون في موضوع اصلا وقد صيرتم ماهيته المعلومات في موضوع فنقول لم
قلت انه لا يكون في موضوع في الاعيان اصلا فان قيل فقد جعلتم ماهية الجواهر انها تارة تكون
عرضا وتارة تكون جواهر وقد منعتم هذا فنقول انا منعنا ان الشيء يكون منه شيء واحد توجد في
الاعيان مرة عرضا ومرة جوهرا حتى يكون في الاعيان يحتاج الى موضوع ما وفيها لا يحتاج الى موضوع
البتة ولم نمنع ان تكون تلك الماهية تصير عرضا اي تكون موجودة في النفس لا جزءا وتقابل

يقول فيه ان العقل الفعال وغيره امر مفارق ايضا كذا يكون حالها حتى يكون المعقول منها
في النفس المعقول منها لا يحتاج الى انها الا لانها معقولة فيقول ليس الا مركب فان يعني قولنا
انها لذاتها انها معقولة هو انها تعقل ذاتها وانه ليس يعقلها غيرها وانها مجردة عن المادة
ومن قولنا انها لذاتها لا يحتاج الى تجريد لكي يتناوله العقل وانا ايضا ان هذا المعقول منها يكون
مكررا وهو هو بعينه او مثلها او نقلت انه ليس يحتاج الى ان يجعل المعقول منها الا ان يوجد انها في النفس
فقد انكشف فانه ذواتها مفارقة ولا انها تعقلها صورة النفس ان ولو صارت لكانت
تلك النفس قد حصل فيها صورة الكل وعلى حسب شيء يعقله تلك الذات يصير كل النفس واحدة
وتعقل النفوس الاخرى اليس لها الذي يعقل او قد استبدت بها نفس ما والذي لقائل ان
يشاء او اهداه بالعدد يكون صورته لها لكن لا يتوثر فيها بين نفسين بعينه منطبعا في كل
واحد منهما [illegible]
منه لا بعد لا يخرج عن ماهيته ذلك فاذن تلك الاشياء انما تحصل في العقول البشرية منها ماهياتها
ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من الجواهر الا في شيء واحد وهو ان تلك يحتاج الى ان تعرف
حتى تجرد منها معنى يعقل وهذا لا يحتاج اليه لكن شيء غيرها ليس يؤخذ معنى كما هو فينطبع بها النفس مع هذا
قلنا انما هو نقض حجة التجرد ليس فيها اثبات ما ذهب اليه فنقول ان من المعقولات
ستبين من امرها بعدها انها ماخوذ من الصور الطبيعية والتعليمية فليس يجوز ان يقوم
بذاته بل يحتاج الى من يجرده في عقل او نفس وما كان من الاشياء مفارقا فنفس وجوده لها المفارقة هي ماهية
فليس هو عقلنا بها الا يحصل شيء منها انها تعقلنا فيكون ما تاثير منها هو عقلنا بها وكذلك
كانت صور المفارقة وتعليمها مفارقة فانما كان عقلنا بها ما يحصل لنا منها ولكن انفسها موجودة لنا
ايضا فقد تبين بطلان هذا في موضع الحجة منها لنا من اثار اخر كذلك لنا الاختبار
كيف فلذلك الحصول لنا في ابدانا او نفوسنا وقد تبينا استحالة حصول ذلك في ابداننا
انتزاع في نفوسنا او لانها اثارا في النفس لا ذوات تلك الاشياء والا فيتمثل كل الاشياء فانه

لا في مواد بدنية او نفسانية فيكون ما لا موضوع له يتكثر نوعه بما لا يسبب يتعلق به بوجه او اعراض النفس

فصل في الكلام في الكيفيات التي في الكميات واثباتها

والفصل يتعلق بالطبيعيات و

فبقي خبر واحد في الكيفيات محتاج الى اثبات وجوده والتنبيه على كونه كيفية وهي الكيفيات التي في الكميات اما التي في العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك فقد علم وجود بعضها واثبت وجود الباقي في صناعة الحساب واما انها اعراض فلانها متعلقة بالعدد خواص له والعدد من الكم واما التي بعرض المقادير فليس وجودها ببين فان الدائرة والخط المنحني والكرة و الاسطوانة والمخروط ليس شيء منها ببين الوجود ولا يكفي المهندس ان يبرهن على وجودها لان سائر الاشياء انما تتبين بوضع وجود الدائرة لان المثلث يصح وجوده ان صح الدائرة وكذلك المربع وكذلك سائر الاشكال واما الكرة فانما يصح وجودها على طرق المهندسين اذا اديرت نصف دائرة على قطرها حتى عادت الى وضعها او حركت دائرة حول قطرها فيلزم فيها مركز ان كان خط مستقيم طرفه مركزها في اول الوضع [illegible] الاستقامة والمخروط اذا حركت مثلثا قائم الزاوية على احد ضلعي القائمة حافظا بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة دار الضلع الثاني على محيط الدائرة ثم الدائرة فانما يمكن وجودها وجميع من يرى [illegible] من اجزاء لا تتجزى فيجب ان نتبين وجود الدائرة واما وجودها فيظهر لنا تعلقها بمقادير هي اعراض فنقول اما على مذهب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فكيف يثبت وجود الدائرة منه هو لانه ينتقض بوجود الدائرة جوهره الذي لا يتجزى وذلك لانها اذا دائرة على النحو المحسوس وكانت ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض فيها جزء على انه المركز وانه لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عنه مركزا في الحس ونجعل المفروض مركزا في الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك يصح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان لم يلتق بطرفه الاخر جزء من الذي عند المحيط [illegible] وضعه واتصل بالجزء الذي يلي الجزء من المحيط الذي اخترناه وحاذاه او لا فلا يلتقي [illegible]

المستقيم مطابقة [illegible] او موازاة او ليحفظ المركز فلا يطابق المركز فلذلك ان فرض الشيء او اوسع يلزم الشيء ثم ذلك الاجزاء الاخر لا يكفي هناك جزء يزيد لانه الشيء او ازيل ولم ينقص ثم والنقص او بالحاد فهو منقسم لا محالة وفرض غير منقسم فاذا فعل ذلك الاجزاء تحت الدائرة لكن في سطحها تفاريس لا يتغير اجزاؤه ما كانت موضوعة في خط [illegible] الفرج ليست بما يخلو من السطح كلها فان كانت تدخل الفرج فالفرج اقل منها [illegible] منقسمة او يملأ الفرج اقرب منه وما هو كذلك فهو ينقض [illegible] موضوعة في فرج غير وجه السطح [illegible] فان قال قائل انه [illegible] بين الجزء الذي في المركز [illegible] المحيط فليس [illegible] التحقيق لا بمماسة ولا بموازاة مع المركز والذي في ذلك الجزء من المحيط [illegible] ارايت لو انه وضعت من الاجزاء [illegible] ويتحرك الذي في المركز والمحيط [illegible] يلزم الشيء [illegible] فهو [illegible] البين [illegible] المقسم [illegible] مواضع مخصوصة فيها [illegible] الاستقامة [illegible] الذي [illegible] الاستقامة [illegible] بين آخرين لا يكون [illegible] فهو [illegible] يجوز الفوت فلا غير [illegible] البديهة [illegible] تتفق محاذاة لا محالة [illegible] الملاء [illegible] ان ذلك [illegible] دامت [illegible] الاجزاء موجودة فلا يكون بينها [illegible] ولا يجوز ان طرفيها طرفا مستقيم فهذا القدر [illegible] الاجزاء [illegible] بغير حكم المحاذاة [illegible] لو كانت معدومة وجميع [illegible] البديهة بطلانه ولا الوهم الذي هو [illegible] كما يتعلق بها كما علمت [illegible] من ان الاجزاء التي لا تتجزى [illegible] لا دائرة ولا [illegible] قانون الفاضلين [illegible] الهندسة فبطل الجزء [illegible] وكذلك ان كل خط ينقسم بنصفين [illegible] وان قطر [illegible] ضلعه [illegible] فان الخط [illegible] لا ينقسم بنصفين [illegible]

ويجوز قيامها بسطح مستقيم ما سار الطرف الآخر نقوم قيامها عليه وانت تعلم ان قيامه اذا
فصل ميله الى الجهتين ما بين مستقيم اذا امتنع الى جهة وزال الدائم فقد سقط فيحدث [illegible]
او منحنى اذا كيف فنفرض نقطة في الراس من الجسم السطح وهي النقطة التي تقطع السطح [illegible]
او السير ثبت النقطة في موضعها فيكون كل نقطة نفرضها في راس ذلك الجسم قد فعل دائرة [illegible]
يكون مع حركة هذا الطرف الى اسفل يتحرك الطرف الآخر الى فوق فيكون قد فعل كل واحد منهما
دائرة ومركزها النقطة المتحدة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط اما السير تحرك النقطة [illegible]
السطح فيفعل الطرف الآخر قطعا او منحنيا ولان تبدل الى المركز انما هو على ما هي ذاته فمحال [illegible]
النقطة في السطح لان تلك الحركة اما ان تكون بالقسر او بالطبع وليست بالطبع ولا بالقسر
لان ذلك القسر لا يتصور الا عن [illegible] الى جهة الثقل وتلك ليست [illegible]
وتعينها في حفظ الاتصال فتعينها على خلاف حركتها وثقلها لكن [illegible] الغالب منها
او جر الثقل بطلب حركة اسرع ومتوسط البطء وهناك اتصال يمنع [illegible]
لان [illegible] الجسم [illegible] فوق قسرا او [illegible]
الى اسفل طبعا وبينهما حد هو مركز الحركتين [illegible] الدائرة فتبين انه لا يلزم
من انحدار الجسم زوال ما هو الى فوق [illegible] واذا ثبت الدائرة
ثبت المنحنى لانه اذا ثبت الدائرة ثبت المثلثات والقائم الزاوية [illegible]
احد ضلعي القائمة على الزاوية فيصح المخروط [illegible]

فصل في المضاف واما القول في المضاف وبيان انه كيف يجب ان يحقق ماهية المضاف واقسامه
وحدها فالذي قد مر في المنطق كاف في [illegible]
امر لا شك فيه اذ كان امرا لا يعقل [illegible] فانه لا اضافة الا [illegible]
اول [illegible] مثل الاب والابن [illegible] ما هو مختلف في الطرفين ومنه ما هو متفق
المختلف كالضعف والنصف والمتفق مثل المساوي والمماس والموازي مع الموازي [illegible]

اجزاء لا تتجزى بل تركب كل خط وهذا الخلاف [illegible] بعد وضع الدائرة [illegible]
اخرى غير هذا واما اثبات الدائرة على من [illegible]
[illegible]
الاكثر وهو منقول [illegible] في الطبيعيات [illegible] وجود الدائرة [illegible] تبين ان هناك
بسيطا وتبين ان كل جسم بسيط فله شكل طبيعي وتبين ان شكله الطبيعي هو الذي [illegible]
البتة في اجزائه ولا شيء من الاشكال الغير المستديرة كذلك فقد صح الكرة [illegible]
[illegible] فيصح وجود الدائرة [illegible]
انه اذا كان خط او سطح على وضع [illegible] من المستحيل [illegible] سطح اخر او خط اخر [illegible]
[illegible] ان ينقل هذا الجسم نقلا [illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible] وضع ثم [illegible] وضع اخر [illegible]
الكلام في الجسم الواحد [illegible] مستديرة [illegible]
البتة لانه اذا كانت الحركة [illegible] الاستقامة [illegible]
الجهات كانت [illegible] كيف كانت [illegible]
[illegible] فانه اذا كان يحفظ النقطة التي [illegible] وسط السطح او الخط [illegible]
فانه لا يمنع البتة ذلك الجسم [illegible] كل واحد من الاقسام
بالفعل [illegible]
او السطح او الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ومجانس والمماثل، ومن المختلف ما اختلافه محدود محقق كالنصف والضعف ومنه
ما هو غير محقق إلا أنه غير محقق كالكثير الأجزاء والكثير والقليل، ومنه ما ليس بمحقق بوجه مثل
الزائد والناقص والبعض والجزء، وكذلك أو وقع مضاف في مضاف كالزائد والناقص
فإن الزائد إنما هو زائد بالقياس إلى زائد ما، وفيه بالقياس إلى ناقص، ومن المضافات ما في الكيف
متفق كالمشابهة ومنه مختلف كالسريع والبطيء في الحركة والثقيل والخفيف في الأوزان
والحاد والثقيل في الأصوات، وكذلك قد يقع فيها كلها إضافة في إضافة وفي الأين كالعالي والسافل
وفي متى كالمتقدم والمتأخر وعلى هذا النحو قد يقع فيها كلها وأكثر المضافات منحصرة في
أقسام المعادلة والزيادة والتي بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة والتي بالمحاكاة
فأما التي بالزيادة فإما في الكم كما علمت وإما في القوة مثل الغالب والقاهر والمانع وغير ذلك
والتي بالفعل والانفعال كالأب والابن والقاطع والمنقطع وما أشبه ذلك والتي بالمحاكاة كالعلم
والمعلوم والحس والمحسوس فإن بينهما محاكاة فإن العلم يحاكي هيئة المعلوم والمحسوس
على أن هذا لا ينضبط بتقدير وتحديد لكن المضافات قد تحصر من جهة فقد يكون المضاف في شيء لا
يحتاج إلا أن يكون من الأشياء التي لها استقرار في المضاف حتى يعرض من أجله لها إضافة مثل
المتيامن والمتياسر فليس في المتيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مضافاً بل ليس
إلا نفس التيامن وربما احتيج إلى أن يكون في كل واحد من الأمرين شيء حتى يصير به مضافاً
مثل العاشق والمعشوق فإن في العاشق هيئة إدراكية هي مبدأ الإضافة وفي المعشوق هيئة
مدركة هي التي جعلته معشوقاً للعاشق وربما كان هذا الشيء في أحد الجنبين دون الآخر مثل العالم
والمعلوم فإن العالم حصل في ذاته كيفية هي العلم صار بها مضافاً إلى الآخر والمعلوم لم يحصل في
ذاته شيء آخر إنما صار مضافاً لأنه قد حصل في ذلك الآخر شيء هو العلم والذي يتلو ذلك بيانه هو
أن المشكل أن نعرف هل الإضافة معنى واحد بالعدد موضوع في شيئين أو لها
كما ظنه بعض الناس أكثرهم أو لكل واحد من المضافين خاصية في إضافته فلمعلول إلى علة واحد

معنى ثبت فإنه معنى في نفسه بالقياس إلى الآخر فليس جميع المعنى الذي للأخوة في نفسه بالقياس
إليه وهذا بين في الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافة الأبوة فيه وصف موجود في
الأب وحده ولكنه إنما هو للأب بالقياس إلى شيء آخر فهو في الأب وليس هو بالقياس إلى
الآخر هو كونه في الآخر فإن الأبوة ليست في الابن وإلا لكانت وصفاً له يشتق له منه اسم
بل الأبوة في الأب وكذلك البنوة في الابن بالقياس إلى الأب فليس ههنا شيء واحد البتة
هو فيهما فليس ههنا إلا أبوة أو بنوة وأما الذي يقال إن الأبوة والبنوة فلعله اسم
ولا لهما اسم فإن كان ذلك كون كل واحد منهما بحالة بالقياس إلى الآخر فهذا الكون واحد من
المعنيين في كل واحد منهما فإنه ليس يجب أن يكون شيئاً واحداً وليس كونه بالقياس إلى الآخر
يجعله واحداً إلا أن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو له كذلك لا أنه واحد لهما لكنه بالقياس إلى الآخر
فإن فهمت هذا فيما شئت كذلك فقد عرفت الحال في سائر المضافات التي لا تتخالف
فيهما وإنما يقع أكثر الإشكال في المتوافقة فإنه لما كان لكل واحد من الأخوين حال بالقياس إلى الآخر
وكان للآخر أيضاً حال بالقياس إلى الأول كانت الحالتان من نوع واحد حسبناهما
شيئاً واحداً وليس كذلك فإن لهذا أخوة الثاني أي له وصف أنه أخو الثاني وكذلك الوصف له
ولكنه بالقياس إلى الثاني وليس في ذلك وصف الثاني بالعدد بل بالنوع كما لو كان الثاني أبيض و
الأول أبيض بل للثاني أيضاً أنه أخو هذا الأول لأن له حالة في ذاته معقولة بالقياس إلى الأول وكذلك
المماسة في المتماسين فإن كل واحد منهما مماس لصاحبه بمماسة التي تكون له بالقياس
إلى الآخر والآخر بالآخر بمثله فلا تظنن البتة أن عرضاً يكون في محلين حتى يحتاج إلى أن يعتذر من
ذلك في حكم العرض إذ صار مشتركاً كما فعل الضعفاء التميز لكن الأشد إنما هو هذا فمن هذا
هل الإضافة في نفسها موجودة في الأعيان أو أمر إنما يتصور في العقل ويكون ككثير من الأحوال
التي تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل في العقل فإن الأشياء إذا عقلت تحدث
لها في العقل أمور لم تكن لها من خارج فتصير كلية وذاتية وعرضية ويكون جنساً وفصلاً ويكون موضوعاً

معقول واشياء من هذا القبيل وقوم ذهبوا الى ان حقيقة الاضافات انما تحدث في النفس اذا
عقلت الاشياء وقوم قالوا بل الاضافة شيء موجود في الاعيان واحتجوا وقالوا نحن نعلم ان هذا
في الوجود ابو ذلك كان الوجود اعقل او لم يعقل ونحن نعلم ان النبات يطلب الغذاء و
ان الطلب مع اضافة ما وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا ادراك ونحن نعلم ان
السماء فوق الارض والارض تحتها ادركت او لم تدرك وليست الاضافة الا
الاشياء التي اوقعناها وهي حين تكون للاشياء ولم يدرك وقالت الفرقة الاولى انه لو كانت
الاضافة موجودة في الاشياء لوجب من ذلك ان لا تتناهى الاضافات فانه كان يكون بين الاب والابن اضافة
وكانت تلك الاضافة موجودة لهما او لاحدهما او لكل واحد منهما فمن حيث الابوة للاب هي عارضة له
موصوف بها فهي مضافة وكذلك البنوة فهنا اذن علاقة للابوة مع كالابن
الى غير ذلك والابن يجب ان يكون الاضافة اضافة اخرى ولزم ذهاب الى غير النهاية والتحقيق
للاضافات امر علاقة بين معقول وبين معدوم كما تحصر مستقبلون ان القياس الى القرون التي تحققت
وعلمون بالقيمة والذي تخرج به تثبت من المعدوم الى هو من جميع ما اشترح كذا المضاف المطلق
ان المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره فكل شيء في الاعيان يكون بحيث انه يعقل بالقياس الى
غيره فذلك الشيء من المضاف لكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود فان كان
ماهية اخرى فينبغي ان يجرد ما له من المعنى المعقول بالقياس الى غيره فذلك المعنى هو بالمعنى المعقول
بالقياس الى غيره وغيره انما هو معقول القياس الى غيره بسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس
بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته فقد علمت فليس هناك ذات وشيء اخر هو الاضافة بل هناك
مضاف لذاته لا باضافة اخرى فتنقطع من هذا الطريق الاضافات واما كون هذا المعنى المضاف لذاته
في هذا الموضوع فهو من حيث انه في هذا الموضوع ماهية معقولة بالقياس الى هذا الموضوع وله وجود
شيء هو الاتفاق وذلك الوجود ايضا مضاف لكن ليس ذلك هذا فكل من المضاف الذي لزم المضاف
كل واحد منهما مضاف بذاته الى ما هو مضاف اليه لا باضافة اخرى فالكون محمولا مضاف لذاته

والكون ابوة صارت مضافة لذاتها فان نفس هذا الكون مضاف بذاته ليس يحتاج الى
اضافة اخرى يصير بها مضافا بل هو لذاته معقول بالقياس الى الموضوع اي هو بحيث اذا عقل
معه كانت محتاجة لان تحضر في الذهن شيء اخر يعقل هو بالقياس اليه بل لو اخذ
مضافا في الاعيان فهو موجود مع شيء اخر لذاته لا لمعية اخرى فيه بل نفس تعقل الابوة المعية
المخصوصة فهي تلك الاضافة وان العقل قد يخترع لان العقل يخترع اضافة شيء اخر كما كانت معية الابوة
من حيث هي ابوة فذاتها مضافة لذاتها الا بالاضافة لا اخرى وراء البنوة والعقل ليس يخترع
امرا معينا كان معتقدا خارجة منها الا العقل الذي التصور بل عقب اثر اخر من الاعتبارات
الا الاخذ التي يعقبها العقل فان العقل قد يقرن اشياء باشياء لا بوجه من الاعتبارات لا
والاضافة نفسها من اضافة لا باضافة لا نهاية لذاتها تعقل بالقياس الى الغير وهنا اضافات
كثيرة تخص بعض الذوات لذاتها لا لاضافة اخرى عارضة بل مثل ما يجري عليه الامر في الحوق
للاضافة الاضافة الابوية وذلك مثل الاضافة لنسبة العلم فانها لا تكون الا باضافة اخرى
الامور بل يخصها لذاتها ولست ترى العقل بما اخترع هناك اضافة اخرى فاذ قد علمت هذا فقد
ان المضاف في الوجود موجود بمعنى انه هذا التحقيق وهذا التحقيق لا يوجب ان يكون امر في الذات
فاصل او الصور ... واما القول القياس فاما حدث في العقل فلون وذلك
العقلية والاضافة الوجودية بائنة وهو كونه بحيث اذا عقل كان معقول النسبة بالقياس الى
في العقل وان كونه يعقل بالقياس الى غيره في الوجود حكم وفي العقل حكم من حيث هو في العقل
هو اضافة ويجوز في العقل اضافات مخترعة انما يفعلها العقل بسبب المحاجة التي للعقل
فالمضاف اذن موجود في الاعيان وبان ان وجوده لا يوجب ان يكون هناك اضافة الى اضافة
المتقدم والمتأخر في الزمان واحدهما معدوم وما اشبه ذلك فان المتقدم والمتأخر متضايفان
بين الوجود او العقل وبين المعقول الذي ليس بموجود امر الوجود الحاضر فالمعنى كان الشيء وقت
بتقدم الاتي موجود معه وهذا النحو من المتقدم والمتأخر هو بحسب الاظهر معا في الذهن فانه

أو الحقيقة فيكون من حيث الشيء هو صورة المتقدم فعلت النفس من جهة غايته وأقرب

موجود من جهة إذا كانت من جهة غايته موجودة في العقل وإنه قبل ذلك لا يكون الشيء

في نفسه متقدما فكيف يتقدم على الشيء موجود ما كان فعلى هذا السبيل فهذا ما قلنا

في العقل وحده وليس في الوجود ما يعرف به من حيث هذا المتقدم ومن هو في المتقدم يجب

من حيث العقل ومن مناسبات التي يعرضها العقل والاعتبارات التي يحصلها للأشياء أو الأشياء

فيها العقل

المقالة الرابعة فصل في المتقدم والمتأخر وفي الحدوث

لما تكلمنا على الأمور التي تقع من الجهة الواحدة موقع الأنواع فبالحري أن نتكلم في الأشياء

التي تقع منها موقع الخواص من العوارض اللازمة ونبدأ أولا بالتي تختص ومنها التقدم

والتأخر فنقول إن المتقدم والمتأخر وإن كان مقولا على وجوه كثيرة فإنها تكاد تجتمع على سبيل

التشكيك في شيء وهو أن يكون للمتقدم من حيث هو متقدم شيء ليس للمتأخر ويكون

لا شيء للمتأخر إلا وهو موجود للمتقدم والمشهور عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان

والقبل في الأشياء التي لها ترتيب كما هو في المكان وما كان في المكان فهو الذي أقرب من مبدأ

محدود فيكون له أن يلي ذلك المبدأ حيث ليس يلي ما هو بعده والذي بعده يلي ذلك المبدأ

وهو ما بينه وهو في الزمان كذلك بالنسبة إلى الآن الحاضر أو آن يفرض مبدأ وإن كان مختلفا في

الماضي والمستقبل كما تعلم ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود

وقد يكون هذا التقدم في أمور مختلفة في أمور بالطبع كان الجسم قبل الحيوان بالقياس إلى الجوهر وقد

الجوهر مبدأ ثم مبدأ الشخص المخلوق وكذلك للأقرب من المحرك الأول كالقمر من فلك

الأعلى وقد يكون في أمور ليس الطبع مبدأ فيها لصناعة كمن هو سابق في فنه من جهة

كان المتقدم غير الذي يكون أو إذا تقدمت من الثقل وإما بخت واتفاق كيف كان ثم نقل إلى

أشياء أخرى فجعل الفائق والفاضل والسابق أيضا في الفضل متقدما فجعل نفس الفضل

كالرتبة المحدودة فما كان له منه ما ليس للآخر وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول فهو متقدم

فالسابق في باب ما ليس للمتأخر وما للمتأخر منه فهو للسابق وزيادة ومن هذا القبيل ما جعل

المخدوم والرئيس قبلا فإن للرئيس اختيارا يقع للرئيس وليس للمرؤوس وإنما يقع للمرؤوس

حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس ثم نقل إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس

إلى الوجود فجعل الشيء الذي يكون له الوجود أولا وإن لم يكن للثاني والثاني لا يكون له إلا وقد كان

للأول وجود متقدما مثل الواحد فإنه ليس من شرط وجود الواحد أن يكون الكثير موجودا

ومن شرط وجود الكثير أن يكون الواحد موجودا وليس في هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثير

أو لا يفيد بل إنما يحتاج إليه حتى يفاد للكثير وجود بالتركيب منه ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود

من جهة أخرى فإنه إذا كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر بل وجوده من نفسه أو من

شيء ثالث لكن وجوب الثاني من هذا الأول فله من الأول وجوب الوجود الذي ليس له لذاته

من ذاته بل له من ذاته الإمكان فيجوز أن يكون ذلك الأول حيثما وجد لزم وجوده لكن علته

لوجوب هذا الثاني كان الأول متقدما بالوجوب لهذا الثاني ولذلك لا يستنكر العقل أن

نقول لما حرك زيد يده تحرك المفتاح أو نقول حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح ويستنكر

أن نقول لما تحرك المفتاح حرك زيد يده وإن كانا معا في الزمان

يفرض لأحدهما تقدما وللآخر تأخرا إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى

لكن الشيء الذي معه وجد وجب ضرورة لكن عن الشيء وبحقيقة فإن الشيء الذي لا يجوز أن يكون يجب

لكن يجب عن الشيء إلا ويكون معه الشيء فإن كان من شرط كونه عن الشيء أن يكون فإذا هذا

لكن يجب عنه الشيء وكمال الشيء لا يكون ليس أحد الطرفين أولى بهذا من الآخر وكذلك يكون هو

كمال لأن يجب وكمال الشيء لا يكون فيما من حيث هو كمال الشيء ولا من حيث ذلك

الشيء كونه في ذاته معطى للوجود وذلك أن كون الشيء عن الشيء كونه ليس لذاته

كمال الشيء كونه فقط ليس كونه ممكن أن يكونه ليس كما فيها يكون الشيء عنه كما ليس كما

لم يكونه المتقدم كما فيها فقد يكون معه الشيء موجودا مرة ومرة لا يكون الذي يجب ولا يكون

في ايجاد [illegible] واحدة وليس في ايجاد الشيء تميز فيهما لكن [illegible] لا يكون [illegible]
او وصاحبه مع امكان كون غير العلة [illegible] الا وجه له مع امكان كون غير العلة [illegible]
نسبة امكان كون غير العلة الى وجود الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة [illegible] وجود الشيء عنه
لا وجوده عنه واحدة فليس كونه علة اولى من غيره لا كونه علة بل الحق الصحيح [illegible] هناك
تميز بها وجوده [illegible] لا وجوده فاذا كان كذلك الحق ان يجب [illegible] اذا حصلت للعلة [illegible]
من كمال جهة الذات وما اقترن اليها هو العلة وقبل ذلك كانت الذات كانت موضوع [illegible]
وكان الشيء الذي يصح ان يصير [illegible] ذلك الوجه [illegible] وجود او انضاف [illegible]
وجود آخر كان هو مع العلة وكان [illegible] ممتنع سوا كان ذلك الشيء ارادة او شهوة
او طبعا حادثا او غير ذلك او امرا خارجا منتظرا [illegible] اذا صار بحيث يصح ان يصدر
الممتنع عن نقصان شرط باق وجب وجود الممتنع فاذن وجود كل ممتنع واجب
علة وجوده وعلية واجب عنه وجود الممتنع وما معا في الزمان او الدهر او غير ذلك [illegible]
معرفة [illegible] ليس مع حصول الوجه [illegible] وذلك لان وجوه ذلك [illegible] وجود
ليس مع حصول وجود [illegible] حصول وجود [illegible] ذلك القدم بالقياس
الى حصول الوجود [illegible] فاذا كان كل واحد منهما [illegible] وجد [illegible] ان رفع
الآخر فليس احدهما علة والآخر معلولا او ليس احدهما اولى بان يكون علة في وجود
الآخر [illegible] عن ذلك بعد ان نظر فيما تحقيقه مفهوم [illegible] انه ليس اذا وجد كل
واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف وذلك لان [illegible]
كل واحد منهما [illegible] الآخر [illegible] كل واحد منهما
يجب عنه في الوجود لكنه قد حصل وجود الآخر [illegible] كل واحد منهما او حصل في العقل
ليحصل الآخر في العقل [illegible] وجود كل واحد منهما او حصل يجب عنه في العقل لكنه قد حصل
في الوجود [illegible] في العقل فان لفظ [illegible] مشترك [illegible] فنقول ان الاول

كاذب

كاذب غير مستقيم فان احدهما هو الذي اذا حصل يجب عنه حصول الآخر [illegible] وهو العلة
اما المتع [illegible] فليس حصوله يجب عنه حصول العقل بل [illegible] العلة قد حصلت حتى حصل المتع [illegible]
فلا يصدق في جانب العلة فانه ليس اذا وجدت العلة وجب في الوجود [illegible]
حصل [illegible] العلة [illegible] ذلك لانه ليس ان قد حصل [illegible] في الوجود [illegible] حصول العقل
وكانت تلك قد حصلت [illegible] الوجود الا ان [illegible]
من جانب المتع [illegible] ذلك ان العلة [illegible] حاصلة الذات [illegible]
من حصول المتع [illegible] الثاني ان الشيء الذي قد حصل [illegible]
[illegible] فقد حصل مفهومه واما القسمة [illegible] فالاول منهما صحيح فانه يجوز ان يعقل [illegible]
[illegible] العلة في العقل وجب عنه العقل ان يحصل المتع الذي [illegible] علته بالذات في العقل [illegible]
[illegible] في العقل [illegible] العلة واما الثاني [illegible] وهو القسم الرابع فيصدق منه [illegible]
[illegible] العلة فقد حصل [illegible] مرفوع [illegible] حتى حصل المتع [illegible] العقل بعد
[illegible] الزمان [illegible] القسم [illegible] الرابع [illegible]
[illegible] وجوب رفع [illegible] فانا اذا رفعنا العلة رفعنا المتع [illegible] واذا رفعنا المتع [illegible] رفع العلة
[illegible] فان العلة تكون قد ارتفعت [illegible] حتى يمكن ان رفع المتع [illegible] فانا اذا فرضنا المتع مرفوعا
فقد فرضنا لا بد [illegible] بالقوة [illegible] فانا لم نرفع العلة
رفع [illegible] واثباته وليس اثباته [illegible] فارقناه فنقول [illegible] المسئلة [illegible]
[illegible] الآخر [illegible] ليس احدهما اولى بالتقدم [illegible]
[illegible] احدهما فرضناه انه لم يجب وجوده بالآخر مع الآخر [illegible] فرضناه [illegible]
وجوده مع الآخر فكذلك هو بالآخر فكذا يجب ان [illegible] هذه المسئلة [illegible] ما يشكل [illegible]
القوة والفعل وان [illegible] ايهما اقدم وايهما اشد تاخرا فان معرفة ذلك من المهمات [illegible]
معرفة التقدم [illegible] القوة والفعل [illegible] من عوارض الموجود [illegible] واحد [illegible]



الفن الذي يعلم احوال الموجود المطلق **فصل في القوة والفعل والقدرة والعجز واثبات المادة**

لكن فنقول ان لفظ القوة وما يرادفها قد وضع اول شيء للمعنى الموجود في الحيوان

الذي يمكنه بها ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات ليست باكثرية الوجود عن الحيوان

كميتها وكيفيتها وسمي ضدها الضعف وكانها زيادة وشدة من المعنى الذي هو القدرة

الفعل وإذا افعل لم يبق وليس يلزم فيها انه يلزم ان لا يبقى وقد قالوا وهذا بين لمن عرف

النطق وهي القوى التي هي مبادئ الحركات والافعال بعضها قوى تقارن النطق والتخيل و

بعضها قوى لا تقارن وتلك التي تقارن النطق والتخيل تجانس النطق والتخيل فكان ان تعلم

بقوة واحدة الاثبات والانتفاء وتكون القوة واحدة لشيء هو امر الملائمة والالم ثم

بحال الشيء وضده وكذلك شيء من القوى من نفسها او جاد ما يكون في تلك الحال وضعفه كله بالحقيقة لا تكون

قوة تامة اى مبدأ التغير من آخر في آخر بما هو آخر تام وبالفعل اذا اقترن بها الارادة منبعثة عن

وهي ربع تخيل شهواني او غضبي او عقلي ربع لفكرة عقلية او تصور صورة عقلية فيكون

اقترن بها تلك الارادة والشر ارادة منبعثة بعد ما ارادة جازمة وهي التي تجمع صار مبدأ

بالفعل صارت لا محالة مبدأ الفعل بالفعل بالوجوب وقد عرفت ان العلة هي العلة بالوجوب

يجب عنها المعلول الموجود عنها تبع وقبل ذلك فانه ما يكون ارادة ضعيفة لا تتبع اجماع فيه

المقارنة للنطق بل واما لا تجمع حضور منفعلها ووقوعه فيها نسبة التي اذا فعلت فيه فعلت

لم يكن يفعل بها وهي بعد قوة ولا يلزم من ملاقاتها للقوة المنفعلة ان تفعل وذلك لانه لو كان

يجب عنها وحدها ان تفعل لكان يجب عنها وتلك ليس يصدر عنها الفعلان المتضادان ولا المتوسطات بينهما

بل اذا صارت كما قلنا فانها تفعل بالضرورة واما القوى التي في غير ذوات النطق والتخيل فانها

اذا لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل اذ ليس هناك ارادة واختيار ينتظر فان انتظر

هناك فكيف طبع منتظر فان كان يحتاج الى طبع فذلك الطبع هو اذا المبدأ الاول

والمبدأ المجموع ما كان قبل وما يحصل ويكون مع نظيره ارادة المنتظر لكنه لا ارادة تقارن هذا من حيث

نعلم ان القوة الفعلية التي يجب اذا لاقت الفاعل ان يحدث الفعل فهي

هي القوة الانفعالية التامة فان القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة لانها قد تكون قريبة

وقد تكون بعيدة فان في المني قوة ان يصير رجلا وفي الصبي ايضا قوة ان يصير رجلا لكن القوة التي

في التي يحتاج الى ان يقارنها قوة محركة قبل ان تحرك لانها تحتاج الى ان تخرج الى الفعل شيئا

غير ان يخرج بعد ذلك شيئا الشيء من الفعل وبحقيقة كل القوة الانفعالية التامة هي

وان المني فليحقق ليس فيه بعد قوة انفعالية فانه يستحيل ان يصير المني وهو مني

لكنه قوة ان يصير شيئا من قبل غير المني ان ينفعل بعد ذلك شيء آخر فكان هو بالقوة ايضا وكذلك الشيء

من المادة الاولى هو بالقوة كل شيء فبعضه يحصل فيها بالقوة فيما بعض بعضها فيحتاج المتوقف عنه الى

وبعض ما فيه لا يتوقف عن بعض آخر ولكنه يحتاج الى قرينة اخرى حتى يتم الاستعداد وهي القوة

هي قوة بعيدة واما القوة القريبة فهي التي لا تحتاج الى ان يقارنها قوة فاعلية قبل ان تنفعل كالتي

النجار ليست بالقوة مفتاحا لانها تحتاج الى ان تقارنها الا قوة فاعلية غير القوة الفاعلية

المفتاحية وهي القوة الفاعلة او الناشرة وما يحتمل بعد ذلك ان ينفعل منه

القوة الفاعلية المفتاحية مفتاحا والقوى بعضها يحصل بالطبع وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها

يحصل بالاتفاق والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل بالعادة ان الذي يحصل بالصناعة

هو الذي يقصد فيه استعمال مواد وآلات وحركات فتكسب النفس بذلك ملكة كانها

صورة تلك الصناعة واما الذي بالعادة فهو الذي يحصل من افعال ليست مقصودة فيها ذلك بل

يصدر عن شهوة او غضب او رأي او قصد فيها الى غرض آخر

ثم تقصد لا ليكون العادة نفسها بل

مواد معينة فانه لا سواء ان يكون

الذي يكون بالطبع منها ما يكون في الاجسام الحيوانية ومنها ما يكون في الاجسام الغير الحيوانية وقد

قال بعض الاوائل فيما تقدموا منهم ان القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه وقد قال بهذا ايضا قوم

من الوارد بعيد يحسن كثير والقائل بهذا القول كانه يقول ان القاعد ليس يقوى على

القيام اى لا يمكن في جبلته ان يقوم ما لم يقم فكيف يقوم والخشب ليس في جبلته ان ينحت منه باب

الغائب لا تكون قوة على ان يبصر في اليوم الواحد مرارا فيكون بالحقيقة اعمى

موجود او لا يوجد مثلا ان يوجد فانه يستحيل ان يوجد والشيء الذي هو ممكن ان يتغير فهو ممكن ان لا يكون
والا كان واجب التغير والممكن التغير لا يجوز ان يكون الا شيئا اخر والشيء الذي لا يتغير وهذا هو الموضوع
غير الذي من شأنه ان يتجدد بصورته واما الممكن كذلك فيجب ان يكون متصلا بانه كالبياض او كان الامر
يكون لكن ليس لا يكون في نفسه فهذا الامر اما ان يكون شيئا او وجدا كان قائما بنفسه حتى يكون
امكان وجود هو انه يمكن قائما بوجوده او يكون ذاته او وجوده في غيره فان كان الممكن بمعنى انه يمكن ان
يكون شيئا في غيره فمن امكان وجوده انه في ذلك الغير فيجب ان يكون ذلك الغير متقدما مع امكان
وجوده وهو موضوعه وان كان اي وجد كان قائما بنفسه لا في غيره ولا من غيره
لا علاقة له مع مادة او مع ما يقوم فيها او يحتاج في امره اليها فيكون امكان وجوده
عليه غير متعلق بمادة فهو مادة والجوهر دون جوهر او ذلك الشيء لا علاقة له مع شيء فيكون وجوده
جوهرا لانه شيء موجود بذاته كما فرض مع انه يجوز ان يكون امكان وجوده حاصلا كان غير ممكن الوجود مشتغلا
بحاصل موجود قائم بذاته فهو موجود جوهر او هو جوهر فهو ليس من المضاف وكان الجوهر ليس
بمضاف في ذاته بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود اخر من امكان وجوده الذي
هو به مضاف وكلامنا في نفس امكان وجوده وعليه انه ليس في موضوع والان فقد صار
انه في موضوع هذا خلف فاذن لا يجوز ان يتغير لما هو قائما بنفسه لا في موضوع ولا من موضوع
من الوجوه وجوده تاما اي لا يجوز ان يتغير لا علاقة له مع الموضوع تماما او كان الشيء الذي يوجد
بنفسه كذلك يوجد من شيء غيره او مع وجود شيء غيره كما الجسم من الهيولى والصورة واما الشيء
كالنفس الناطقة مع كونها لا ابدان فان امكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء
ذلك الشيء بالقوة هو كون الجسم ابيض بالقوة والان فيه فيتوقع ان يوجد هو منطبعا فيه كون امكان
الشيء في الموضوع الذي ينطبع فيه البياض ان يوجد معها او متعلقا بالجسم الذي يحدث كل
حادثة انما امكان هو انه يحدث عن المادة والصورة فيكون امكان وجوده بوجهما وجود مادته فلكون
الشيء الذي يحدث عن مادة وهو صورة يحدث في المادة ويحدث الجسم باجتماعهما عن المادة يوجد

بوجه واما النفس فانها لا تحدث الا بوجود موضوع سبق وهو يكون امكان وجوده فيه وذلك
فانه يختص بتلك المادة بعينها التي لنفس بها يكمل وجعلها بعد ما لم تكن وهو امكان وجوده فيه
اجسام من الامتزاج بعينها يكمل الة لها وبتميز بها استحقاق صدورها عن الاول
عنها فاذا كان فيها امكان هذا الامتزاج فهو امكان لوجود النفس فان كل جسم فانه اذا صدر عنه فعل ليس
بالعرض لا بانه من جسم اخر فانه تفعل بقوة فيه اما التي بالارادة واما التي بالتسخير فذلك ظاهر
الذي ليس بالارادة والاختيار فان ذلك الفعل لا يكون الا بعيد عن ذاته او بصدر عن شيء مباين له
جسما فانه يصدر عن ذاته ووانه مشارك الاجسام في الجسمية ومخالف في صدور ذلك الفعل عنه
فاذن في ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ لصدور هذا الفعل عنه وهذا الذي يسمى قوة وان كان
عن جسم اخر فيكون هذا الفعل عنه بهذا الجسم قسرا او عرضا فقد فرض لا بقسر من جسم اخر ولا
والكلام في شيء اخر مفارق فلا يتحتم ان يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط بقبوله الا لا من
ذلك المفارق هو الجسم او بقوة فيه او ذلك المفارق فان كان لانه جسم فكل جسم
به ولان كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ لصدور ذلك الفعل عنه والغرض انه كان قد يقتضي عن المفارق
في معاونته او لكونه مبدأ الا ان فيه تلك القوة وذلك المفارق فاما بنفس تلك القوة
توجب ذلك واختصاص الارادة فان كانت بنفس القوة توجب ذلك فلا يتحتم الى الغير بايجاب ذلك
هذا الجسم بعينه لتعين الامور المذكورة في رجح الكلام في اول الكلام بسبيل الارادة
او لكون تلك الارادة متميزت هذا الجسم بحالها تخصص من سائر الاجسام او جزافا كيف
فان كان جزافا كيف اتفق استمر على النظام الابدي او الاكثري فان الامور الاتفاقية غير التي
ليست بدائمة ولا اكثرية لكن الامور الطبيعية دائمة او اكثرية فليست باتفاقية فبقي ان يكون
يتخصص بها من سائر الاجسام ويكون تلك الخاصية مرادا صدور ذلك الفعل ثم لا يخلو اما ان يكون
ذلك لان تلك الخاصية توجب ذلك الفعل او يكون منه في الاكثر او لا توجب ولا يكون منه في الاكثر
فان كان توجب فهو مبدأ ذلك وان كان في الاكثر والذي في الاكثر في الطبيعيات فهو بعينه الذي

بوجب كثرة عايق لان اختصاصه بشخص دون شخص اكثر هو ميل من طبيعة لا يجب مايكون

فاما الكثير فيكون اتفاقيا فيكون اتيه الاكثري في نفسه موجبا للكثير عايق فيكون الموجب هو الاولى

يسلم لدوام عايق وان يكون حكايته لا توجد والا يكون من فرق الاكثر فكونه في نفسه وعن غيره

واما فاختصاصه به جزاف فبلبس بجزاف وكذلك ليس قبل ان كونه يحتاج ذلك

الخاصية اولى فمعناه ان مصدور امنه او فيه فهو دون موجب له او سبب بوجه ما

عنه لا بالذات او بالعرض اذا لكثير عنه اثر بالذات غير عن سبب بالعرض ان القدر [illegible]

هو احد المخورين المذكورين فيقرن ان تلك الخاصية بنفسها موجبة فالخاصية الموجبة تتم

وهو القوة المصدر عنها الافاعيل الحادثة ولنتكلم المعنوم مبدأ والتوكيد بيان ان لكل حادث

مبدأ ما وبانوفت بيان ان كل حادث بعد ما لم يكن فقد تقدمه مادة لان كل ما هو يحتاج

يكون قبل كونه ممكن الوجود في نفسه فانه لو كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن البتة وليس امكان وجوده

هو ان الفاعل قادر عليه بل الفاعل لا يقدر عليه اذا لم يكن هو في نفسه ممكنا الا ترى انا نقول ان

المحال لا قدرة عليه ولكن القدرة هي على ما يمكن ان يكون فلو كان امكان كون الشي هو نفس القدرة عليه

كان هذا القول كانا نقول ان القدرة انما تكون على ما عليه القدرة وكانا نقول ان المحال ليس عليه قدرة

وما كنا نعرف ان هذا الشي مقدور عليه او غير مقدور عليه اذ يمكننا ان نعرف ذلك البتة

لانا انما نعرف ذلك من جهة ان الشي محال او ممكن وكان معنى المحال هو انه غير مقدور عليه ومعنى الممكن

انه مقدور عليه كنا عرفنا المجهول بالمجهول فبين ان معنى كون الشي ممكنا في نفسه هو غير معنى كونه

مقدورا عليه وان كانا بالموضوع واحدا وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا في نفسه و

ممكنا في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا عليه هو باعتبار اضافته الى موجده فاذا

تقرر هذا فانا نقول كل حادث فانه قبل حدوثه اما ان يكون في نفسه ممكنا ان يوجد او محالا لان

يوجد والمحال لا يوجد والممكن لم يوجد قد سبقه امكان وجوده وانه ممكن الوجود فلا يخلو امكان

من ان يكون معنى معدوما او معنى موجودا ومحال ان يكون معنى معدوما والا فلم يسبقه امكان وجوده

فهو اذن معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم في موضوع او قائم لا في موضوع وكل ما هو قائم

موضوع فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافا وامكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان

وجوده فليس امكان الوجود جوهرا لا في موضوع فهو اذا معنى في موضوع وعارض لموضوع ونحن نسمي

امكان الوجود قوة الوجود ونسمي حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشي موضوعا وهيولى ومادة وغير

ذلك بحسب اعتبارات مختلفة فاذن كل حادث فقد تقدمته المادة فنقول ان بعض الفلاسفة المتقدمين

زعم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل ومتقدمة عليه لا في الزمان وحده وهذا شي قد مال اليه

عن القدماء فبعضهم جعل الهيولى وجودا قبل الصورة وان الفاعل البسها الصورة بعد ذلك اما ابتداء

من نفسه واما لداع دعاه اليه كما قال بعضهم ان شيئا من هذه الاشياء وبالاحرى قال ان

النفس وقع لها فلتة ان اشتغلت بتدبير الهيولى وتصويرها فلم تحسن التدبير ولا احسن

التصوير فتداركها الباري تعالى وحسن تقويمها ومنهم من قال ان الاشياء كانت في الازل تتحرك

حركات غير منتظمة فاعانها الباري تعالى على طبيعتها ونظمها ومنهم من قال ان الخلق هو الخلط اولا

او شي لا متناهي الاجزاء ساكن ثم تحرك او هو الخليط الذي يقول به انكسا غورس وذلك لانهم

قالوا ان القوة تكون قبل الفعل كما في البذور والمني وفي جميع ما يصنع فان الكرسي ليس بكرسي بالفعل

فيقال انه كرسي بالقوة ثم اشياء اخرى الكائنة الفاسدة فهي كالبذور قالوا ان القوة فيها قبل الفعل بالزمان

بالزمان وان الامور الكلية او الموجودة الغير المتعدد وان كانت شخصية فانها لا تتقدم الشي

بالقوة البتة ثم القوة متاخرة بعد هذا الشي التاخر بوجه وذلك لان القوة ليست تقوم بذاتها

فلا بد لها من ان تقوم بجوهر يحتاج الى ان يكون بالفعل فانه ان لم يكن صار بالفعل لم يكن مستعدا لقبول

شي فان ما هو ليس مطلقا فليس يمكن ان يقبل شيئا وقد يكون الشي بالفعل ولا يحتاج الى غيره في القوة

فانه ما دام بالفعل فهو من جهة حقيقته بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات ومن وجه آخر ان القوة

محتاجة الى ان يخرج الى الفعل بشي يكون موجودا بالفعل قبل ان يكون الشي بالقوة ليس لها يحدث ذلك

مع الفعل فان ذلك نفسه يحتاج الى مخرج وتنتهي الى شي موجود بالفعل لم يحدث فالامر فانه يخرج

تحقیق ... [illegible] ... مراد از تام موجودی است که وجود ... [illegible] ... ازو وجود حاصل باشد ... [illegible]
... [illegible] ... که خارج از خود ... باشد ... هیچ چیز از جنس وجود ... بالفعل ... [illegible]
... [illegible] ... هر موجودی ... [illegible] ... کمالات وجودی ... [illegible]
... [illegible] ... کمالات وجودیه ... بالفعل ... [illegible]
... [illegible]
التام موجودی است که ... وجود ... کمالات وجود ... [illegible]
... [illegible]

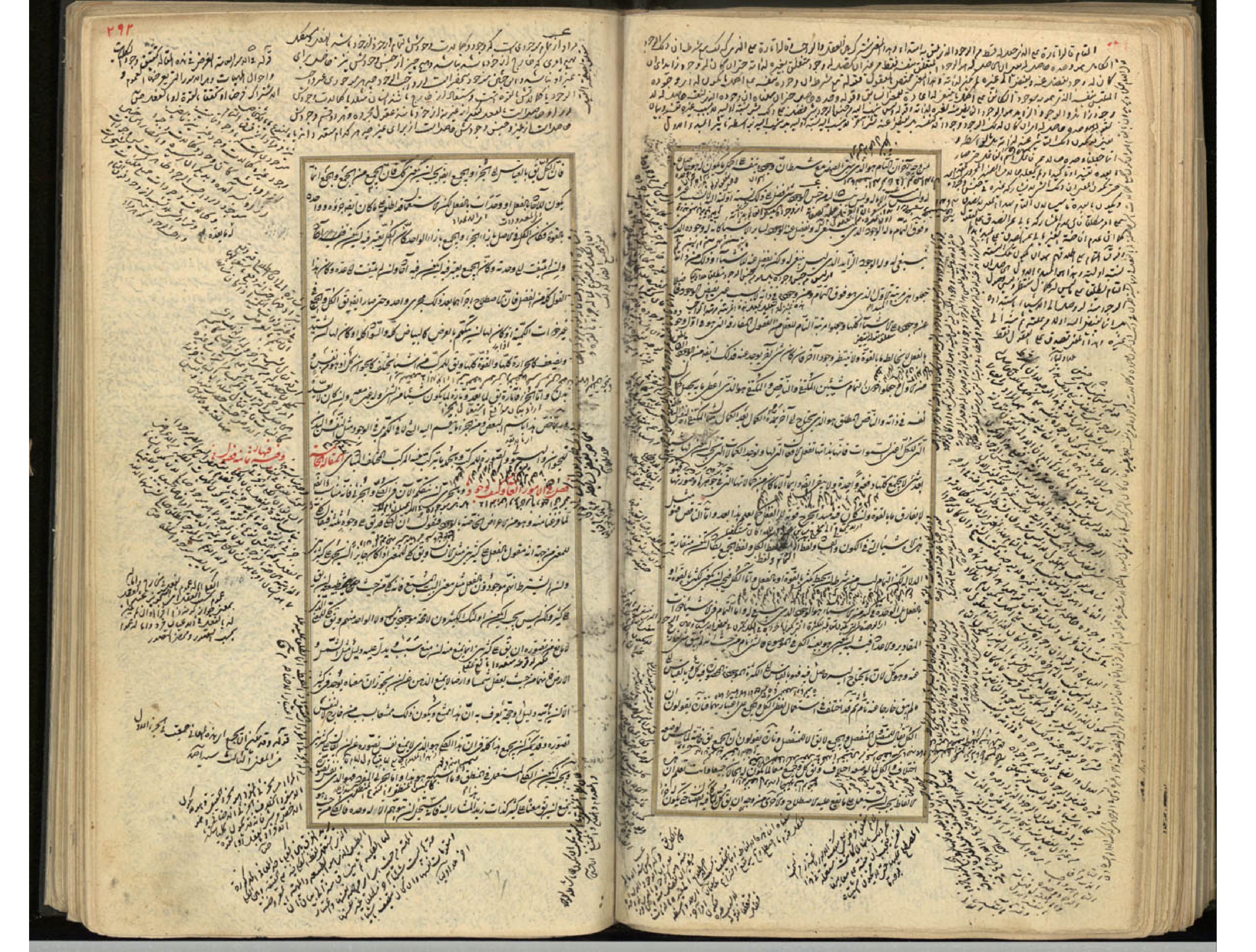
الكم المتصل ايضا ثم في الماهية اذ كانت تلك ايضا عند الجمهور معدودة ... [illegible] ... عند الجمهور من حيث
... [illegible] ... ثم نقل الى القوى والكيفيات فقالوا ان التام القوة ... [illegible]
البياض ... تام ... حتى يكون جميع ما يجب ان يكون ... حاصلا ... [illegible]
... [illegible] ... الشيء ... لا يحتاج اليه ... [illegible]
... التام هو الذي ... لا يحتاج الى شيء ... [illegible]
اليه ... ذات الشيء ... [illegible] ... فوق التمام
التام فوق التمام ... [illegible] ... ونهاية ... [illegible]
الجمهور لا يقولون لما دون الثلاثة تام ... [illegible] ... لا يقولون ... [illegible]
... الثلاثة ... مبدأ ووسط ونهاية ... [illegible]
ونهاية ... [illegible] ... التام ... العدد ... [illegible]
... [illegible] ... عدد ... [illegible] ... يكون ... [illegible]
واما من حيث هو عدد ... [illegible] ... من حيث هو عدد ... من حيث له مبدأ ووسط ومنتهى
والوسط فهو تام ... من حيث له مبدأ ... ومنتهى ... [illegible]
يكون منها وهو الوسط ... [illegible] ... الوسط ... ومنتهى ... [illegible]
ومنتهى ... [illegible]
الا العددين ... [illegible] ... الوسط ... العددين ... [illegible]
يكون ... [illegible] ... وسط ... [illegible]
والوسط هو ... [illegible] ... في ترتيب ... [illegible]
فاذا ... [illegible]
... [illegible] ... ونقول ... [illegible] ... التام ... [illegible]
فقالوا ... ان التام هو الذي ليس ... [illegible] ... وجوده ... [illegible]

... [illegible] ... وان كان ... [illegible] ... القوة ... [illegible]
... [illegible] ... القوة ... الفعل ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... القوة ... الفعل ... [illegible]
... [illegible]

القوة على الفعل شيء من جنس ذلك الفعل موجود قبل الفعل ... [illegible] ... والبارد ... [illegible]
الفعل فكذلك ... [illegible] ... القوة من حيث هو ... القوة ... [illegible] ... الفعل ... [illegible]
قبل القوة لا مع القوة ... [illegible] ... والبعد ... [illegible]
فليس شيء ... الفعل ... [illegible] ... قبل القوة ... القوة قبل الفعل وايضا فان الفعل
المتصور التحديد قبل القوة لانك لا يمكنك ان تحد القوة الا انها للفعل واما الفعل فلا يحتاج في تحديده
وتصوره الى القوة فانك تحد المربع وتتصوره وان لم يخطر ببالك ... [illegible] ... ولا يمكنك ان تحد ... [illegible]
الا ان تذكر المربع في لفظ ... [illegible] ... وايضا فان الفعل قبل القوة بالكمال والغاية فان القوة
والفعل كمال ... [illegible] ... الشر ... مع الكون ... الفعل ... [illegible] ... بالقوة ... [illegible]
كان شرا ... [illegible] ... فان الشيء موجود من حيث هو ... [illegible]
ليس شرا ... [illegible]
الظلم للظالم فالظلم انما هو شر ... [illegible] ... الظلم ... [illegible]
او الغير ... [illegible] ... القوة ... [illegible]
بالقوة لكانت ... [illegible] ... الوجود ... [illegible]
بالفعل هو خير من حيث ... [illegible] ... بالقوة هو شر او منه الشر واعلم ان القوة على الشر خير
من الفعل والكون ... [illegible] ... بالقوة ... [illegible]
ورجع ... [illegible] ... قد علمت ... تقدم القوة مطلقا واما القوة ... [illegible] ... الفعل
... [illegible] ... القوة ... [illegible]
... [illegible] ... الفعل ... القوة ... [illegible]
ان الفعل بحقيقته وانه هو متقدم بالشرف والتمام

فصل في التام والناقص وما هو فوق التمام وفي الكل وفي الجميع

التام اول ما عرف عرف في الاشياء ذوات العدد ... [illegible]
جميع ما ... [illegible] ... حاصلا ... [illegible] ... ثم نقل ذلك ... [illegible]



كلي شيء ومن حيث هو شيء نحو الكلية فالكلي من حيث هو كلي هو ما يدل عليه احد من [illegible]

فاذا كان من الكلي [illegible] معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية فان حد

الفرسية ليس حد الكلية ولا الكلية داخلة في حد الفرسية فان الفرسية لها حد لا يفتقر الى

الكلية لكن يعرض لها الكلية فانه في نفسه ليس شيئا من الاشياء الا الفرسية فانه في

نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الاعيان ولا في النفس ولا شيء من ذلك بالقوة ولا بالفعل

على ان يدخل ذلك في الفرسية بل من حيث هو فرسية فرسية فقط بل الواحدة صفة

تقترن الى الفرسية فتكون الفرسية مع تلك الصفة واحدة وكذلك للفرسية مع تلك

الصفة صفات اخرى كثيرة داخلة عليها فالفرسية بشرط انها تطابق بحدها اشياء

كثيرة تكون عامة ولانها ماخوذة بخواص واعراض مشار اليها تكون خاصة فالفرسية في

نفسها فرسية فقط فان سئلنا عن الفرسية بطرفي النقيض مثلا هل الفرسية الف

ام ليس الف لم نجب الا بالسلب [illegible] ليس مع ان السلب بعد من حيث

بل انه قبل من حيث [illegible] ان الفرسية من حيث هي فرسية ليست

ولا شيء من الاشياء فاما ان كان طرفا المسألة من موجبين لا يخلو منهما شيء لا يلزم الجواب عنهما البتة

وبهذا الفرق [illegible] الموجب [illegible] الموجبين اللذين في قوة النقيضين وذلك ان [illegible]

منهما الذي هو لازم [illegible] او الذي موصوفا [illegible] الموجب [illegible] موصوفا

بهذا الموجب ليس او كان موصوفا [illegible] فليس كان [illegible] واحدا

ابيض كانت هويته [illegible] الوحدة او البياض او كان هويته [illegible]

او لا ابيض [illegible] الموضوع في المسألة هوية الانسانية من حيث هي انسانية [illegible]

وشيء من طرفي النقيض فيقال [illegible] الجواب لانها من حيث هي [illegible]

شيء غير [illegible] فقط [illegible]

او كثير [illegible] ان يوصف [illegible] لا يكون هو ذلك الموصوف من جهة هو

فقط فلا يكون من حيث هو انسانية هو كثيرا بل انما يكون ذلك شيئا يلحقه من خارج فاذا كان

نظرنا اليه من حيث هو انسانية [illegible] شيء من خارج يجعل النظر [illegible]

اليه نظرا الى الواحد ومن حيث النظر الواحد [illegible] الانسانية فقط [illegible] ان

[illegible] في زيد من حيث هي انسانية هي غير التي في عمرو [illegible]

[illegible] ان نقول فان تلك [illegible]

ان تلك الانسانية من حيث هي انسانية فقط [illegible] في عمرو [illegible] خارج

[illegible] خارجا [illegible] الانسانية من حيث هي انسانية [illegible]

[illegible] من حيث هي [illegible]

التي في زيد من حيث هي انسانية يكون [illegible] من حيث هي انسانية فقط [illegible]

او انها التي في زيد [illegible] لان انسانية انها في زيد [illegible]

[illegible] الانسانية [illegible] في زيد فيكون [illegible]

[illegible] باعتبار [illegible]

فكذلك زيد بعينه [illegible] الانسانية التي [illegible] خارج [illegible] في زيد [illegible]

في زيد [illegible]

نقول ان انها ليست كذا او كذا [illegible]

الا لاجل [illegible] من حيث هي انسانية كذا [illegible] الفرق [illegible] المنطق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله من حيث هو بالقوة [illegible] اي الكثير الصفات متحقق [illegible] من حيث هو [illegible] بالقوة [illegible] الى المعنى الجنسية حق

لكن هو جسم واحد او كثير او هو هو او غيره لا يمكن معتبراته لا بذاته لكن من حيث هو هو او غيره فيقول ايضا
ان الانسان بعينه غيره بالاعراض التي معها او لا يوجد ابتداء الا مع اعراض [illegible] لا يكون موجودا
حيث هو انسانية فقط فاذا ثبت انسانيته غير غيره انسانيته بالاعراض فيكون
الاعراض [illegible] او لا [illegible] والاعراض [illegible]
تأثيرا ما [illegible] الجنس يجمع [illegible]
الاخرى كما قد سلف من قولنا فنقول ان هيهنا شيئا محسوسا هو الحيوان او الانسان مع
عوارض بها [illegible] الطبيعي وهيهنا شيء هو الحيوان او الانسان منظورا اليه ذاته بلا شرط ماخوذ
مع ما خالطه وغير مشترط فيه شرط انه عام او خاص او واحد او كثير لا بالفعل ولا ايضا بالقوة [illegible] حيث
هو بالقوة او الحيوان بما هو حيوان او الانسان بما هو انسان اي باعتبار حده ومعناه غير ملتفت الى امور اخرى
تقارنه ليس الا حيوانا او انسانا واما الحيوان العام والحيوان الشخصي والحيوان من جهة اعتبار انه
بالقوة عام او خاص والحيوان باعتبار انه موجود في الاعيان او معقول في النفس هو حيوان وشيء ليس هو حيوان
منظورا اليه وحده ومعلوم انه اذا كان حيوان وشيء ليس هو حيوان فيهما الحيوان كالجزء منهما وكذلك في جانب [illegible]
ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزا وان كان موجودا مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته له بذاته وكونه مع غيره
امر عارض له او لازم ما لطبيعته كالحيوانية والانسانية فهذا الاعتبار متقدم في الوجود على الحيوان الذي هو شخصي
بعوارضه او كلي وجودي او عقلي تقدم البسيط على المركب والجزء على الكل وبهذا الوجود لا هو جنس ولا
نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير بل هو بهذا الوجود حيوان فقط وانسان فقط لكن يلزمه لا محالة
ان يكون واحدا او كثيرا اذ لا يخلو عنهما شيء موجود على ان ذلك لازم له من خارج وهذا الحيوان بشرط
ولكنه موجود او كل شخص فليس مع بهذا الشرط حيوانا [illegible]
في حقيقته ومعنيته بهذا الاعتبار حيوانا [illegible] كون الحيوان هو موجود في الشخص حيوانا
يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار انه حيوان بحال ما موجودا فيه لانه اذا كان هذا الشخص
فحيوان ما موجود فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود كالبياض فانه وان كان غير مفارق للمادة

فهو

قوله ولقائل ان يقول [illegible] البرهان على وجود الماهية [illegible] بما هو حيوان غير موجود [illegible]

فهو ببياضيته موجود في المادة مع انه شيء آخر معتبر بذاته وهو حقيقته بذاته وان كان عرض له ان
الحقيقة ليس تقارن في الوجود امرا آخر وقد يقارن فنقول ان الحيوان بما هو حيوان غير موجود في
الاشخاص لان الموجود في الاشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان ثم الحيوان بما هو حيوان
موجود فهو ليس بمفارق للاشخاص وان كان الحيوان بما هو حيوان موجودا في هذا الشخص فليس انه لا
يكون خاصا او غير خاص بل ان كان خاصا لكنه الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه او هو
وان كان غير خاص كان شيء واحد بالعدد موجودا في الكثرة وهذا محال وهذا اشكال لكن يرتفع
فقد اوردناه بسبب انه قد وقعت منه الشبهة في زمان الطائفة ممن تشبهوا في الفلسفة
فنقول ان هذا الشك قد وقع فيه الغلط من وجوه احدها ان الظن ان الموجود الحيوان
اذا كان حيوانا ما فالطبيعة الحيوانية غير معتبرة فيه بذاتها الا بشرط اخر لا يكون موجودة وقد بان
فساد الظن فقد تقدم وان اظن ان الحيوان بما هو حيوان يجب ان يكون خاصا او غير خاص [illegible]
ولكن ليس الحيوان اذا نظر اليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لكنه خاصا ولا غير خاص [illegible]
هو العام [illegible] من جهة حيوانيته حيوان فقط ومعنى الحيوان في انه حيوان غير
والعام وليس داخلين انه في حقيقته وان كان فالحيوان بما هو حيوان خاصا او عاما الحيوان
بما هو حيوان ليس [illegible] والاحوال لكنه قد يعرض له ان يكون خاصا او عاما فنقول انه يجوز ان يكون خاصا او
يكون عاما ان عنى به [illegible] لا يخرج عنهما في حيوانيته [illegible] وان عنى به انه لا يخرج في الوجود
عنهما اي لا يخرج عن لزوم احدهما فهو صادق فان الحيوان بلا شك يعرض له ان يكون خاصا او عاما وانهما عرض
لم يبطل عن الحيوانية التي هي باعتبارها ليس بخاص ولا عام ان يصير خاصا او عاما [illegible]
ليس في الاحوال [illegible] وهو انه حق ان نقول ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان
عليه خصوص او عموم ليس يحق ان نقول الحيوان بما هو حيوان يوجب انه لا يقع عليه عموم
او خصوص وذلك ان الحيوانية لا يوجب انه لا يقع عليه خصوص او عموم لكنه حيوان خاص او
حيوان عام ولهذا المعنى يجب ان يكون فرق قائم بين ان نقول ان الحيوان بما هو حيوان [illegible]

شئ آخر وهو ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط لا شئ آخر [illegible] يجوز
ان يكون محمولا بما هو حيوان مجردا بشرط لا [illegible] شئ آخر [illegible] في الاعيان [illegible] يكون
[illegible] طبيعة وجود في الاعيان للحيوان بشرط لا شئ آخر وجوده في الذهن فقط [illegible]
مجردا بشرط لا شئ آخر فله وجود في الاعيان فانه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط شئ آخر [illegible]
مع الف شرط مقارنه من خارج فالحيوان مجردا بحيوانيته موجود في الاعيان وليس يجب لذلك
ان يكون مفارقا بل هو الذي في نفسه خال عن الشرائط اللاحقة موجود في الاعيان وقد اكتنفته
من خارج شرائط واحوال فهو في حد واحد [illegible] بها واحد من تلك [illegible] حيوان مجرد [illegible]
شئ آخر [illegible] وحدة زائدة على حيوانيته وكذا غيره اللواحق [illegible] فلو كان هنا
حيوان مفارق كما يظنون [illegible] الحيوان الذي نطلبه ونتكلم فيه لانا نطلب حيوانا مقولا على
كثيرين [illegible] واحد منها الكثير [illegible] الذي ليس [illegible] حيوان [illegible]
[illegible] فلا حاجة بنا اليه [illegible] فالحيوان ماخوذ بعوارضه هو الشئ الطبيعي والماخوذ بذاته هو
الطبيعة التي يقال ان وجودها اقدم من الوجود الطبيعي تقدم البسيط على المركب وهو الذي يخص وجوده
بانه الوجود الالهي لان سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى [illegible] مع مواد [illegible]
وهذا الشخص والكل [illegible] بعناية الله تعالى فهو بسبب [illegible] فكان الحيوان في الوجود انحاء [illegible]
واحد [illegible] في العقل [illegible] صورة الحيوان المجرد على النحو الذي ذكرناه [illegible] وهو بهذا
[illegible] صورة عقلية [illegible] العقل [illegible] صورة الحيوان من حيث [illegible] في العقل [illegible] واحد [illegible]
كثيرة فتكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل الى كثير وهو بهذا الاعتبار كلي وهو [illegible]
العقل لا يختلف نسبته الى اي واحد اخذته من الحيوانات [illegible] واحد منها [illegible] صورة في
الخيال [illegible] انتزع العقل مجرد معناه عن العوارض حصل في العقل هذه الصورة بعينها وكانت [illegible]
[illegible] من تجريد الحيوانية عن [illegible] ماخوذ من موجود من خارج [illegible]
ولنسلم [illegible] هو بعينه من خارج [illegible] الصورة وان كانت [illegible]

بالقياس الى النفس المجردة التي نطبعت فيها شخصية فهو واحد من الصور التي في العقل [illegible]
[illegible] الشخصية كثيرة [illegible] يجوز [illegible] الصورة الكلية [illegible]
ولكنها [illegible] معقولة كلية [illegible] بالقياس الى الخارج [illegible] وتمييز في النفس [illegible]
الصور التي [illegible] كلية بالقياس الى الخارج [illegible] وقد [illegible] الكلام في
[illegible] الامور [illegible] موجودة [illegible]
[illegible] يكون [illegible]
[illegible] الامور العامة [illegible] بالفعل موجودة في العقل فقط

فصل في كيفية كون الكلية للطبائع وتمام القول في ذلك وفي الفرق بين الكل والجزء وبين الكلي والجزئي

ان الكلي من الموجودات ما هو [illegible] الطبيعي [illegible] التي [illegible] الكلية [illegible]
وجود [illegible] في الاعيان [illegible] ليس [illegible] الكلي [illegible] موجود [illegible]
[illegible] وجود [illegible] عارض [illegible] حيوانات [illegible] موجودات [illegible]
موجود [illegible] زيد وعمرو وخالد [illegible] من حيث هو انسان [illegible]
ولنشرح [illegible] انها موجودة [illegible] وقد [illegible] مع [illegible] الكلي [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] في النفس [illegible] الكلية [illegible] من خارج [illegible]
[illegible] ما كان منها غير محتاج الى مادة [illegible] وجود [illegible]
[illegible] ان يكون النوع منه [illegible] العدد [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] بالمواد [illegible] بالعوارض [illegible]
[illegible] لازمة للطبيعة [illegible] الكثرة تحت النوع [illegible] لازمة للطبيعة [illegible]
عرضها بسبب [illegible] المادة فيكون [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] المادة [illegible] المادة [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] احوالها [illegible] طبيعة واحدة [illegible] مادية [illegible]

من هذا فصل ان علمت [illegible] فتبين ان [illegible] لا تقوم الا
بنوع [illegible] قوام الانواع [illegible] وجه الكليات وليس يمكن ان يكون معنى واحد هو بعينه موجود في
كثيرين [illegible] الانسانية التي [illegible] وان كانت ذاتها معنى [illegible]
الانسانية [illegible] العوارض [illegible]
[illegible]
او بعلم [illegible] ذات واحدة اجتمع فيها
الاضداد [illegible] النوع عدد الاشخاص فيكون ذات واحدة
هي موصوفة [illegible] ان انسانية واحدة
اكتنفها اعراض عمرو [illegible] الانسانية [illegible]
فلا تخلو [illegible] اضافات [illegible] ليس [illegible] الطبيعة نوعية [illegible]
ولكن [illegible] الكلية الطبيعية [illegible] في النفس
الذهني واما كيفية وقوع ذلك [illegible] في كتاب النفس [illegible] في النفس
هو الذي [illegible] كثيرة [illegible]
حكمها عنده حكم واحد واما من حيث هي [illegible] النفس [illegible] من العلوم
او المتصورات [illegible] باعتبارات مختلفة [illegible] باعتبارات مختلفة تكون
كلية وجزئية فمن حيث ان هي [illegible] صورة ما في النفس فهي جزئية ومن حيث انها يشترك فيها
كثيرون [illegible] فهي كلية [illegible]
اجتمع [illegible] الذات الواحدة [illegible] بالاضافة [illegible] الكثرة [illegible]
بالاضافة فقط [illegible] لذوات كثيرة [illegible] اضافات كثيرة
لذات واحدة بالعدد والذات الواحدة بالعدد من حيث هي كذلك فهي شخصية [illegible] والنفس
تتصور [illegible] الى اخر [illegible] فانها كلها من حيث

هي النفس بحيثية واحدة [illegible]
[illegible] النفس [illegible] كانت [illegible]
في خارج [illegible] سبقت الى الذهن [illegible]
بعينها [illegible] واحد [illegible] النفس [illegible]
بجواز [illegible] صورة [illegible] العوارض [illegible] المطابق [illegible]
بل [illegible] متصورات او [illegible] الامور [illegible]
[illegible] مطابقة واما [illegible] الذي في النفس [illegible]
النفس [illegible] صورة سبقت [illegible] في النفس
النفس [illegible] صورة [illegible] النفس [illegible]
انها عقلت وتعقل [illegible] عقلت [illegible] اضافات في اضافات [illegible]
[illegible] المناسبات [illegible] بالقوة [illegible] يكون [illegible]
العقلية [illegible] بالقوة [illegible]
[illegible] النفس [illegible] الامور [illegible]
[illegible] اضافات [illegible]
[illegible] النفس [illegible] واحدة [illegible]
[illegible] الاضافات [illegible]
عدد [illegible] مناسبة عدد [illegible] الاضعاف
[illegible] العقلية [illegible] مجردة [illegible] الكثرة [illegible]
المتصورات العقلية [illegible] الكلية موجودة في الاعيان [illegible]
[illegible] من حيث [illegible] الكلية [illegible] موجودة في الاعيان [illegible]
[illegible] النفس [illegible]

ومن حيث هو مساوق بعينها انها الوقت رتبت بعينها لا بين المادة والاعراض بل تلك المادة
والاعراض لكن في تلك الشخص الا في شيئا و بين الطبيعة موجودة في الاعيان بل الا شيئا [illegible]
وليست الا شيئا [illegible] والرابع انه في الاعيان فانه جعل هذا الاعتبار بعض الكلية كانت
الطبيعة مع الكلية في الاعيان واما الكلية التي [illegible] تحصل في ذكر ما حيث انه في النفس في وقت
عرضنا من الاشياء فقد بين لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلي والجزئي وذلك ان الكل من
من حيث هو كل يكون موجودا في الاشياء واما الكلي من حيث هو كلي فليس موجودا الا في
الكل يعد باجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه واما الكلي فانه لا يعد باجزائه ولا ايضا الجزئيات
داخلة في قوامه وايضا فان طبيعة الكل لا تقوم الاجزاء التي فيه بل تتقوم منها واما طبيعة الكلي فانها
الاجزاء التي فيه ولا يكون طبيعة الكل تصير جزءا من اجزائه البتة واما طبيعة الكلي فانها جزء من طبيعة
الجزئيات لانها اما ان تكون الانواع فيتقوم من طبايع الكليين اعني الجنس والفصل واما الاشخاص فيتقوم من
طبيعة الكلي [illegible] ومن الاعراض التي تكتنفها مع المادة وايضا فان الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده
لو انفرد والكلي يكون محمولا على كل جزئيه وايضا فان اجزاء الكل كثيرة متناهية وليس اجزاء الكلي كذلك
وايضا الكل محتاج الى ان تحضره اجزاؤه معا والكلي لا يحتاج الى ان تحضره اجزاؤه معا وقد يكلك
ان تجد جزؤه فاعلم من هذا ان الكل غير الكلي **فصل في الفرق بين الجنس والمادة** والذي بين منها

ان نعرف طبيعة الجنس والنوع فان الجنس من كثير التي يقضكلي مرا في زمان ان نعرف بين
معا وقد وجب من قبل ما في زماننا الجنس في صناعة المنطق الا في [illegible] المعلوم وضع
ونريد ما استعمل لفظ الجنس فعلى الى كونه الجنس كذا [illegible] او من جهة ما شار
فقد قد قال النوع انه ليس هنا الان في زماننا وعادتنا في الكتب العقلية الا في النوع
المنطقي وعادت صورة شيئا وغرضنا الان فيما استعمل المنطقيون من ذلك فنقول ان المنطقي
مما يعنيه بلفظ الجنس الاعم كجسم لتصور ان التعريف وله اعتبار الجسم جنس الكلي
كل واحد من الكتب المشهورة ونجعل بيانا في الجنس في مثال شيئا [illegible] المنطقي سنط في النظر

فنقول ان الجسم قد يقال انه جنس الانسان وقد كان مادة الانسان كان الاخر جزءا من وجوده
واستحال ان يحمل ذلك الجزء على الكل ولننظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة وبينه
قد اعتبر جنسا فهناك يتيسر لنا سبيل الى معرفة ما نريد بيانه فان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول
وعرض وعمق من جهة ما له هذا وبشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا وبحيث لو انضم اليه معنى غير
من حس او تغذ او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية ومضافا اليه كان الجسم
مادة فان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط انه لا يتعرض لشرط ما الا ثم واء
الكون جسمية او جوهرية متصورة بهذه الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت مع اي معنى مقوم
كانت تلك الجوهرية وصورة ولكن معها وفيها الاقطار فلهم اقطار ثلثة ما هي الجسم فتتجوز
مجتمعا يكون بعد الكمن جنسا جوهرا ذا اقطار ثلثة ويكون تلك الجملة التي ان كانت هناك
مجتمعة داخلة في هوية ذلك الجوهر لان يكون تلك الجوهرية ثابتة بالاقطار ثم عرض بعد ذلك المعاني
خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا الماخوذ هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو جزء
المركب من الجسم والصورة التي بعد الجسمية بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي
طول وعرض وعمق فقط واما بالمعنى الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة او الف فيها
الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك جوهر وان اجتمع
من معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر وهو جوهر له طول وعرض
وعمق وكذلك الجوهر اذا اخذنا حيوانا بشرط ان لا يكون في حيوانيته الا جسمية وتغذ وحس وان المعنى
ما بعد ذلك خارجة عنه فكان لا يبعد ان يكون مادة للانسان او موضوعا وصورته النفس الناطقة
اذا اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذي به الجسم جنس وفيه معنى ذلك الجسم في سبيل ما يجوز ان يكون
من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها او وضعه بل مجوزا وجود اي
ذلك كان في هويته ولكن فيها معها بالقوة نفس وحس وحركة ضرورة وما ضرورة في انه لم يكن
خبرا او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم الحال في الحساس وان النطق فانه اخذ الحساس

جسم او نفساً او حساً بشرط الا يكون زيادة اخرى اكثر فصلاً ولكن كان جزءاً من الانسان

وكذلك تمام الحيوان غير محمول عليه ولكن اخذ جنساً او نساً تجوز ان يدخل فيه قسمة الى الصورة

الشرط الا كانت بعد الكثير فيها حس كان فصلاً وكان الحيوان محمولا عليه فان

المعنى اخذته مما تشكل اشكال فهو جنسية او مادية موجودة فقد يجوز انضمام الفصول اليها

وكان كل ما انضاف واحد كان جنساً ولكن اخذته بتمامه من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختم

او عن شرائط الجسم من تلك الجهة من مضاف من خارج الى جنس بل مادة ولكن اوجب

تمام المعنى خارجاً وفرقه ما بعد قال وان كنت فلا نشك انه ولكن المعنى

لكنه كان جنساً فان باشتراط الا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون

يكون نوعاً او باشتراط لا يعرض له ذلك يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات على انحاء اختلافه

جزء معناه يكون جنساً وهذا انما يشكل فيما ذاته مركبة واما فيما ذاته بسيطة فعلى العقل فرض

فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل اما في الوجود فلا يكون

شيء منه متميز هو جنس وشيء هو مادة فنقول انما يوجد للاشياء الجسمية مثل الجوهرية اذ كان الجسم محمولا

الجسم بمعنيه واما الجسمية التي يوصف بها مع جواز ان يوضع منضماً لكل معنى متقوم مع وجوب ان ينضم

الاقطار الثلاثة فانها يوجد لمثل الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية فيكون معنى الحيوان

جزءاً من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد ان كان مجوزاً في نفسه مضمناً اياه فهو جزء من وجود ذلك

الجسم بعكس حال الجسم اذ يحصل كان الجسم الذي هو بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان

ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة اما وجوده واحتماله من وجهين الوحدة والوضع

فهو الاشياء الموجودة وليس هو بسبب الوجود ما لكن الجسمية التي بمعنى الجنس وجودك

فيه من جهة النوعية لكن كسب الوجه النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة من وجه وكذلك الجنسية

هذا النوع هو وجد ذلك النوع لا غيره وفي العقل ايضاً فان الحكم فيه كذلك فان العقل لا يمكنه ان

يضع في شيء من الاشياء الجنسية التي لطبيعة الجنس وجعله جنس هو او لا ويضم اليه شيئاً آخر حتى

يحصل شيء هو بعينه النوع في العقل فانه لو فصل ذلك لكان ذلك المعنى الذي هو جنس في العقل غير محمول على

طبيعة النوع بل كان جزءاً منه في العقل ايضاً بل هو يحصل شيء الذي هو النوع طبيعة الجنسية الاولى

وفي العقل معا واحداً هو شيء النوع بتمامه ولا يكون الفصل خارجاً عن معنى ذلك الجنس مضافاً اليه بل الا

متضمن فيه وجزءاً منه من الجهة التي او ما اليه وليس يخلو ما يمكن الجنس وبه هو حيث هو كلي من الجهة

كلي فمن حيث هو كلي قد يتبين من هذا ان الجسم اذا اخذ الجسمية التي بمعنى الجنس يكون كالحيوان بمعناه

انه يحتمل الحيوانية والصورة النوعية وتطلب النفس تحصيله وكذلك الانسان اذا تقرر بعد بالفعل شيء هو جسم وتحصل

كذلك اذا اخذت اللون واخطرنا بالبال في النفس فان النفس لا تقنع بتحصيله حتى تتقرر بالفعل وتطلب في معنى

اللون زيادة حتى تتقرر بالفعل لونا ما طبيعة النوع فليس تطلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل الاشارة ما

طلب لتحصيل فانه ولو كانت النفس اذا طلبت فيها تحصيل الاشارة كانت قد حصلت الوجه

يحصل لها ان تقنع معه فان النفس انما تطلب شيئاً في ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب انما يتقرر ان يشار اليه بعينه

الطلب كذلك تكون مع النفس ليس يعرف اي شيء

شيء الا بعد ان يضيف معنى آخر بعد اللونية قبل الاشارة فانه ليس يكفيه تحصيل اللون في هو

بعد بل زيادة شيء بالاشارة الى شيء اما المادة وذلك الشيء ليس الا لونا فقط وقد يحصل بمورد معنية

عوضت من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه باقياً مع زوال واحد واحد منها كما يكون في المحمولات

طبيعة النوعية وكذلك في المقدار والكيفية او غيرها وكذلك في الجسم الذي يجعل جنساً ليس كالجسم

الجسم الذي هو مشار اليه مقتصراً على انه جوهر يتفقه اي شيء يتفق بعد الجسمية محفوظة في بقية

عينه على جملة تحدد الاشياء التي تتضمنها او لا تتضمنها فيصير نوعاً فان كان قابل

لم تجمع مثل ما يجمع الاشياء شيئاً فنقول ان كلاً منها في نفسه من اجتماع في طبيعة الجنس

من حيث هو جنس وذلك النحو هو ان يعني المجتمع فصولا تنضم اليه الا انه ليس كل منها

على طبيعة الجنس انه كيف يجوز الفصول وغير الفصول اي الاشياء يجتمع فيه على نحو الفصول كان هذا

فيه على النحو المؤدي الى الفرق بين الجنس والمادة وليس ذا ارد ما ان الفرق بين شيئين

جسما فاقبل الحركة يلزم الجسم ويلزم الجسم اشياء اكثر [illegible] منها غير الجسم [illegible]

فصول [illegible] الفصول لان الجوهر متوسط الجسمية [illegible]

[illegible] جسمية او غير جسمية [illegible] الجوهر [illegible] اخر وقد يجوز [illegible]

فصل ولكن لا يكون فصلا قريبا [illegible] الجنس [illegible] فصل [illegible] ان الجسم منه ناطق و

غير ناطق [illegible] النفس [illegible] فاذا وجد الجنس فصلا [illegible]

[illegible] فصولا [illegible] تلك الفصول فان ذا النطق وعديم النطق [illegible]

والنفس فانه ذو نطق وعديم النطق من جهة ما هو [illegible] ابيض واسود او [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] والنفس [illegible]

فذا [illegible] لطبيعة الجنس [illegible] عوارض [illegible]

لطبيعة الجنس [illegible] الطبيعة [illegible]

منه ابيض ومنه اسود [illegible] فصول [illegible]

[illegible] جسم طبيعي وقد صار ذلك الجسم الطبيعي [illegible] العوارض [illegible]

[illegible] الذكر [illegible] الحيوان [illegible]

فصل الجنس [illegible] يكون [illegible] الجنس [illegible] الذكر والانثى [illegible] فصولا [illegible]

الوجه [illegible] فصولا [illegible] الحيوان [illegible]

صورته [illegible] فصل [illegible]

[illegible] الجنس [illegible]

[illegible] الجنس [illegible] صورته [illegible]

الذكورة والانوثة [illegible] الحيوان [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] المزاج [illegible]

[illegible] الحيوان [illegible] صورته [illegible]

[illegible] التفريق [illegible] احوال اخرى [illegible] الجنس [illegible]

[illegible] اجتماع اشياء [illegible] فيكون [illegible]

[illegible] لا يكون الا اشياء معلومة [illegible] في هذا الفصل

فصل في كيفية دخول المعاني [illegible] الجنس [illegible] الاشياء [illegible]

[illegible] الجنس [illegible] طبيعة [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] الاشياء [illegible] الجنس [illegible]

[illegible] الاشياء [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] اشياء [illegible]

[illegible] فصول [illegible]

جنس [illegible] نوع [illegible] فصول [illegible]

هو معرفة القانون [illegible]

الواقعة [illegible] الجنس [illegible] ذلك القانون [illegible]

من الاشياء [illegible]

[illegible]

[illegible] المتحرك [illegible]

بالفعل [illegible] المتحرك [illegible] التقسيم [illegible]

[illegible] الجنس [illegible]

[illegible] الجنس [illegible]

[illegible] الجسم [illegible]

[illegible] المتحرك [illegible]

الجنس ما يتنوع ابتداءً وقد تقرر بحثان متصلان بما نحن في سبيله احدهما ان اي الاشياء
يتضمنها الجنس ما ليس بمتنوع ابتداءً والثاني ان هذا المتاخر كيف يكون تميز الجنس من الفصل
وهما شيئان شيء واحد متحصل بالفعل فاما البحث الاول فنقول فيه ان ذلك لا يشتبه
اذا لا يعرف فصوله فهي لا محالة عوارض والعوارض اما لازمة لاجناس الجنس التي كانت له اجناس
واما الفصول اجناسه واما للجنس نفسه من فصله واما الفصول نحوه واما المادة شيء منها ولا
ما كان منها فوق فان اللازمات لاجناس الفوقانية والفصول التي لها والفصل المقوم
الذي للجنس نفسه واللازمات له كلها موجودة في الانواع او عارضة ... الاعراض عوارض فجميع ذلك
لازم للجنس ولما تحته فاما الذي يخرج الفصول التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس شيء منها او يلزم من
ذلك الشيء بمنزلة الانفصال فانه يجوز ان يقع في كلها واما البحث الثاني ففرض مشار اليه
هو مجموع محصل من فصول لاجناس واعراض كثيرة فاذا قلنا الجسم فلسنا نعني به
مجموع الصورة الجسمية مع المادة التي ... لا انها عارضة لها خارجة بل نعني شيئا لا
موضوع له طول وعرض وعمق سواء كان هذا الجسم عليه اوليا او غير اولي فكيف ... من الجسمية من
حيث هي جسمية فقد يقع عليها اسم الجسم بهذا المعنى ولا يحمل عليه الجسم بالمعنى الآخر الذي هو
مادة فاذا قيل الجسم الكلي ذلك لا هو نفسه لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه ولكنه الكل
نقول فقد جعلتم طبيعة الجنس ليست غير طبيعة الشخص وقد اجمع الحكماء على ان للشخص اعراضا و
خواص عارضة غير طبيعة الجنس فنقول نعني قولهم ان للشخص اعراضا وخواص عارضة غير طبيعة الجنس
هو ان طبيعة الجنس المعقولة من الشخص لا يحتاج في ان يكون لها طبيعة الجنس من حيث نعقل الى
تلك الاعراض بالفعل لان طبيعة الجنس لا يبقى مع ... فانه لو كان لا يبقى مع ... اكثر محمولا
على الشخص بان يكون جزءا من الشخص لكنه لو كان جزءا مع اخر ... فكان يكون الجسم
الطبيعة التي قلنا موجودة بهذا المعنى المذكور وهو انه طبيعة جوهر كيف كانت ...
متقوم متقوما بكذا او كذا مما يحتاج اليه في انه جسم فهذه لا عوارض الجسم خارجة عنه ليس يحتاج اليها

قوله ليس يمكن ان ... الفصول الجنس ... قصورته ... ان يكون من الفصول ... فيتحقق ذلك ...

الجسم من الاجناس متناول كمقتضى حسبما على ما قيل ان الكمقتضى مخصصا وليس في ذلك انه اذا
كانت شيئا فليس يقال عليها الجسم فهو في معنى ليس بان طبيعة لا تحتاج في معناها الى شرط به
ليس يتوقف الحمل عليه فقد يحمل على ما لا يحتاج الى معناه واما اذا اخذ فقد يتحقق بالفعل بعد ان كان
يجوز ان يتخصص بغيره وكذلك حاله مع الفصول ولولا هذا الوجه من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة
الجنس غير المحمول

فصل في النوع

واما النوع فانه الطبيعة المتحصلة في الوجود وفي العقل جميعا
وذلك ان الجنس اذا تحصل مقيدا بامور تحصله يكون العقل انما يتيقن بعد ذلك ليس يحصلها الا شيئا
فقط ولا يطلب شيئا في تحصيلها الا الاشارة فقط بعد ما تحصلت الطبيعة نوع الانواع
يكون حتى يعرض له لوازم من الخواص او العوارض يتعين بها الطبيعة مشارا اليها فيكون تلك الخواص و
العوارض والاضافات فقط من غير ان يتغير معنى في الذات البتة وهي ما يعرض لتحصيلها الاقوى
البسيط ولا عوارض واما ان يعرض احوال الا الفهم اذا وقع التحصيل الكلي بعضها بحيث لو توهم
مرفوعا عن هذا المشار اليه لم يجب ان لا يكون هذا المشار اليه الذي هو مغايرا لاخر من حيث هو
قد يكون قد وقف عند المغايرة الا اللازمة وبعضها بحيث لو توهم مرفوعا يجب لا بطلان
بطل وجود هذا ولا وقف وانه بعد تحصيلهما ولكن يطلب مغايرة ومخالفة لاخر من لا مغايرة
اخرى غير فرع الكثار ... اشكل علينا ذلك فلم يحصل وليس كلامنا فيما نعلمه نحن بل فيما لا
نقف عليه

فصل في تعريف الفصل وتحقيقه

والفصل ايضا يجب ان نتكلم فيه ونعرف حاله
فنقول ان الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحس فان ذلك غير محمول على شيء من الانواع التي هي فصولها
بل هو ما هو للجنس في ما علمت في مواضع اخرى وتحصلها مثل الناطق على نطق زيد وعمرو
فلم يحمل على الناس لا يحمل عليهما النطق ولا الحس فلا يليق شيء منهما انه نطق او حس لكن مشتق
من اسميهما اسم فلم كانت هي فصولا من فصول من جهة اخرى وليست من الجملة التي
اقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ فلا تحمل ... النطق لا المطلق فانهما انما يحملان
على غير تحصيل النوع الذي انهما فصولهما وذلك لان النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ

والحس يحمل على السمع والبصر بالتواطؤ فالفصل الذي هو مثل الناطق والحساس هو بحيث
يوضع الشيء تحت الجنس فليس بالجنس ولا النطق حيوانا البتة واما الفصل الذي هو مثل الناطق والحساس
فالجنس بالقوة وان اعتبار ... واما كيف ذلك فقد نتكلم فيه ونبين انه كيف
الجنس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف تفترق في بعضها من بعض وان النوع هو الجنس
هو الجنس اذا اعتبر موصوفا بالفصل وان ذلك التمييز والتفريق هو عند العقل فاذا اعتبر وفصل
تميز في الوجود في المركبات صار الجنس مادة والفصل صورة واكثر الجنس والفصل معقولا
النوع ثم من المشكوك التي تعرض في هذا الكلام من جهة طبيعة الفصل انه قد تبين ان كل نوع
منفصل عن شركائه في الجنس بفصل ثم ذلك الفصل معنى ايضا من الاشياء فاما ان يكون اعم المحمولات او لا يكون
معنى واقعا تحت اعم المحمولات ومحال ان يكون فصل هو اعم المحمولات فان الناطق والحساس
كثيرة مما يجري مجراه ليس ... ولا ... فقد فرض ... وان كان تحت اعم المحمولات كان
هو واقعا تحت معنى اعم منه فهو معنى منفصل عما يشاركه فيه بفصل ... فيكون ان كان الفصل
فصل ويذهب هذا الى غير النهاية والذي يجب ان يعلم حتى يتجرد هذا الشك ان من الحكم ما ...
في مقولة ... الموضوع ... ومنه ما يكون امرا لازما غير مقوم ...
ليس يجب ان يكون كل معنى يكون اخص يقع تحت معنى اعم ... ينفصل عن شركائه فيه بفصل
الفصل هو معنى يغاير ... ولو تحت ذلك واكثر ما يحمل عليه مقولة ... الكلية فكيف ...
والذي ... ما يشاركه عند العقل و... والتحديد في ذلك المعنى ... مما يشاركه فيه ...
وان خالفه ... في شيء لا يشاركه فيه ويكون ذلك جزءا عند العقل والحد في التحديد
من جهة فيكون مخالفته الاولى له في شيء من حقيقته ليس يحتاج ان يخالف بشيء اخر غير الذي ...
... فيكون مخالفة الشيء غيره وهو الفصل ... واما ما يشاركه في امر لازم ...
... ما يشاركه في اجزاء الحد ... منفصلا ... مثل الفصل
عن العدة فانهما ... في الوجود ... كما تتضح في سائر ما تعلمته من الفلسفة

لازم غير داخل في الماهية فلا يحتاج اللون في انفصاله عن العدد عند التحديد والقدر الى
شيء آخر غير ماهيته وطبيعته ولو شارك العدد في معنى داخل في ماهيته لكان يحتاج الى منفصل عنه في ذلك المعنى
آخر غير جزء ماهيته لكن جزء ماهية اللون غير مشارك لماهية العدد ولا ما يشاركه بل كما هو شيء خارج عن الماهية
فلا يحتاج اذن اللون الى فصل يخالف به العدد ونقول ايضا ان الجنس يحمل على النوع على انه جزء
ماهيته ويحمل الفصل على انه لازم او على انه جزء من ماهيته فانا نعني بالناطق شيئا له نطق وكون ذلك
النفس ناطقة امر غير ان شيئا نفسا فهو ليس الناطق بيانا لذلك الشيء انه جوهر او غير جوهر الا انه يلزم
ان لا يكون هذا الشيء الا جوهرا او الا جسما فالحساسة فكيف غيره لا امور مقومة لحقيقته فوق اللازم
على الملزوم لا انها غيره واخذ في مفهوم المنطق ان الشيء ذو النطق فنقول الان انه الفصل فانه
لا يشارك الجنس الذي يحمل عليه في الماهية فيكون اذن انفصاله عنه بذاته ويشارك النوع على انه
جزء منه فكيف انفصاله عنه بالطبع الجنس الذي هو في ماهية النوع وليس في ماهية الفصل واما حال سائر
الاشياء فان الفصل كما يشارك كما في الماهية وجب ان يتميز عنها بفصل ولم يشاركها فلا يتميز
الجنس يتميز عنها بفصل وليس يجب ان يكون لكل فصل يشارك شيئا في ماهيته فليس يجب ان يحتاج
اذا وقع الفصل تحت ما هو اعم منه كالجنس فوقوعه تحته هو وقوعه تحت الجنس فقد يمكن ان
يقع تحت ما هو اعم منه ويكون ذلك الاعم داخلا في ماهيته ويمكن ان لا يقع تحت ما هو اعم منه الا وقوع
المعنى تحت اللازم له على انه داخل في ماهيته مثل ان الناطق مثلا فانه يقع تحت المدرك على ان المدرك
جنس والمدرك يقع تحت الجوهر على انه اعني الجوهر لازم له لا جنس على الوجه الذي اوضحنا انه يقع
ايضا تحت المضاف لا على ان المضاف جوهر او داخل في ماهيته بل على انه لازم له فالفصل ليس يحتاج
في انفصاله عن النوع الى فصل آخر وليس يحتاج في انفصاله عن الاشياء المشاركة في الوجود
وسائر اللوازم الى معنى غير نفس ماهيته وليس يجب ان يقع لا محالة تحت ما هو اعم منه وقوع النوع
تحت الجنس قد يقع وقوع الملزوم الاخص تحت اللازم الذي لا يدخل في الماهية فاذا قلنا ان الفصل
كالنطق مثلا فانا نحتاج اشارة في فصول الاشياء المركبة فانا نعني بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان المعنى

هو لفظ مرتبة وجود على جامعية من حيث في مواضع اخر وانه يعرف نفس النفس كان موجودا
وكانت جوهر او جوهر مركب يخالف بالفصل الواقع في البسيط نحو المركب في الجواهر التي تحتوها
ولنرجع الان الى المقدمات التي في الشك فنقول اما المقدمة القائلة ان الفصل الذي هو معنى
اعم فانا الجنس اعم المحمولات واما الجنس معنى واقع تحت اعم المحمولات فمسلمة واما
وهي القائلة بان كل ما هو اعم المحمولات فهو مقول كذب انما المقول اعم المحمولات التي هي مقومة
لماهية الا الذي هو اعم المحمولات وليس بمقوم لماهية كل ما تحته بل يلزم الاشياء والقائلة
ان كل ما هو واقع تحت معنى اعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يحقق لا وجه لان
المشاركات اذا كانت مشاركة في اللازم دون معنى الداخل في الماهية لم يلزم ان ينفصل
عنها بفصل بل بمجرد الماهية فتبين بعد هذا انه لا يجب ان يكون لكل فصل فصل ويجب ان نعلم
ان الذي يتوهم من ان فصول الجوهر جوهر وفصول الكيف كيف معنى ذلك ان فصول الجوهر يلزم
ان يكون جوهرا وفصول الكيف يلزم ان يكون كيفا لا ان فصول الجوهر يؤخذ في مفهوم ماهيتها
الجوهر على انها جواهر في انفسها وفصول الكيف يؤخذ في ماهيتها حد الكيفية على انها كيفية
الا ان يعنى بفصول الجوهر مثلا الفصل المقول عليه بالاشتقاق يعني لا الناطق بل النطق
فيكون على ما علمت ويكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ والفصل الصحيح هو الذي يقال
بالتواطؤ وليس يجب اذا كان الفصل الذي يقال بالتواطؤ موجودا لكن انضم الفصل الذي بالاشتقاق
موجودا ان لا يكون هكذا الا في كل ما هو نوع بل فيما هو نوع جوهري بعض الانواع العرضية وليس
الفصل في كل نوع جوهري بل فيما كان مركبا واما الجوهر البسيط فالفصل الذي يقال
بالتواطؤ معناه شيء بصفة كذا مطلقا ثم بعد ذلك على سبيل النظر والبيان يعلم انه يجب
ان يكون هذا الشيء الذي بصفة كذا جوهرا او كيفا مثلا ان الناطق شيء له نطق فاما كون هذا الشيء الذي له
نطق هو انه جوهر او عرض فلانه يعرف من خارج انه لا يمكن ان يكون هذا الشيء الا جوهرا او جسما

فصل في مناسبة الحد واجزائه

فنقول انه كثيرا ما يكون في الحد واجزاء الحد

وليس لذا اتفقنا ان الجنس والفصل لا يتقومان جزئين للنوع في الوجود ويكون كما اتفقنا انه
قد يكون للنوع اجزاء فان النوع قد يكون له اجزاء وذلك لا كان من احد صنفي الاشياء
اتفق الاعراض فيه الكيفيات واما في الجواهر في المركبات فظاهر لوجوب ان اجزاء الجواهر
من الحدود ولكنه قد يتفق في بعض المواضع بخلاف فان اجزاء الدائرة تحد قطعة الدائرة
بالدائرة واجزاء الانسان تحد الاصبع بالانسان ما لا تحد ان تحد
الحادة وجزء القائمة تحد بالقائمة ولا تحد القائمة بالحادة ولا الدائرة بقطعتها
الانسان بالاصبع فيجب ان نعرف العلة في ذلك فنقول ان الجزء ليس شيئا منها اجزاء النوع
من جهة هيئته وصورته التي انما ليس من شرط الدائرة ان تنقسم فيها قطعة بالفعل حتى تكون
فيها صورة الدائرة ... شرطها ان تنقسم لما يحيطها ومن شرط الانسان من حيث هو انسان
ان تنقسم له اصبع بالفعل ولا من شرط القائمة ان تنقسم فيها حادة هي جزء منها فحده كما لها
لشيء من حيث هيئته من حيث مادته وموضوعه وانما يعرض للقائمة ان تنقسم فيها حادة ولا
ان تنقسم فيها قطعة الا انه يعرض لمادتها ليس لكنه ما يتعلق به استكمال مادتها
بصورتها ولا استكمال صورتها في نفسها واعلم ان الجزء مادة قطعة لصورة الدائرة
وبسببه تقع لها الانقسام ولو كان ان يتعلق بها استكمال في ذاتها لكان من الكلام
التي لا تحتاج الشيء فيها الا من المقومات كما فيه ذلك شرحه وليس ما يحتاج فيه ذلك من تحقيقها
وما تحتاج اليه الاصبع الذي هو جزء ليس يحتاج الانسان الى ان تنقسم حيوانا ناطقا الا الاصبع
من الاجزاء التي للمادة في تحصيل كمال مادته فانما هي الاجزاء انما هو بسبب المادة وليس يحتاج
اليه الصورة فليس هو من الاجزاء التي تحدها ... لكنها اذا كانت اجزاء المادة وهي اكثر اجزاء المادة
مطلقا بل ما يكون اجزاء لتلك المادة من جهة تلك الصورة ومن جهة ... فقد اثار الصورة
وذلك النوع فيكون الجزء مع المادة مثل ان الاصبع ليس جزء انسانا مطلقا بل
الذي صار حيوانا او انسانا وكذلك الحادة والقطعة ليس جزء السطح مطلقا بل السطح الذي

حادث قائمة او دائرة ... فذلك ... صورة في الكلام ... من الاجزاء
هي لا مثل الثلاثة فان الاصبع في الكلام جزء بالفعل فاذا اخذ او رسم لا كان
نخص كان ... الاصبع في رسمه لا يكون له جزء او اتيا في الكل ... كما
لا عرض لا يكون ... بعينه ... ما يتقوم ... في تحصيله ... جوهر
ما به يتقوم طبيعة النوع فهذا القسم من الاجزاء ... فيها جزء بالفعل واما ... فليس
بجزء جزء بالفعل ... الدائرة اذا ... بالفعل لا قطع ... الوحدة ...
بل ... اذا لا يكون ... بالفعل ... الكل الا ...
وبالفرض بالفعل والقطع وكذلك حكم القائمة في الدائرة والقائمة تختلفان في شرح ... قطعة
الدائرة لا تكون الا ... بالفعل ... ليس ... في الوجود ... جزء او
... حادة ... المفرقة والقائمة ... بسبب ... ا
... ذلك الوضع من حيث هو وضع ... لان الميل
القرب بين الخطوط بعضها الى بعض والبعد ... في اضافة ... يتعلق
الحادة بالاضافة ... بالفعل ... بالقوة في ادراك
بالفعل ثم لما كانت الزاوية السطحية انما تحدث عن قيام خط على خط وكان الميل الذي يحدث
ميل عن اعتدال ما ... قرب احد الخطين ... مطلقا و ... الى
مطلقا من غير تعيين ... الا ميل مطلق ... والقائمة والمنفرجة فان ... بها
الذي فيها ميل بعضها الى بعض ... اتصال الخطين على الاستقامة ... المنفرجة
... الا ميل مطلق ... القائمة ... المنفرجة في الكل ... الميل
... يكون ... الخطوط ميل ... الخط
الخط المتصل على الاستقامة الخط الذي ... او الذي يعرض زاوية منفرجة او الذي يعرض زاوية
قائمة او الذي يعرض حادة واما الخط الغير المتصل ... فانه لا يحدد ... باعتبار الميل

الخط المستقيم مطلقا غير صحيح في هذا الباب والاقرب ان المنفرجة والقائمة والحادة وكذلك
كثير من الخط الفاصل المنفرجة لا تحصل بغير الانواع فقد يحفظ الانواع اذ قد يكون منفرجة
وكذلك حكم الحادة بعينه مع ان الحادة لا يمكن ان تعرف بالحادة فيكون تعريفها بالجنس
اشير تعريفها بالقائمة التي لا يتغير في ابهامها مع الميل فيها مخصوصا فكانه تقول ان الحادة هي التي
عن خطين قائم احدهما على الاخر ومال الى جهة من خط قائمة لقوة متحير عن منفرجة القائمة
او كانت وليس تعريفها بانها موجودة منفية لقائمة تزيد عليها فيكون الحد كاذبا او مكررا
بهذه الصفة والقائمة بهذه من حيث هي القوة الموجبة بالفعل قوة قريبة القوة الموجودة فان
القوة من حيث هي قوة وجودها بالفعل وربما كانت القوة ايضا موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة
الفعل ثم تصير بالفعل قوة قريبة فان القوة القريبة تكون مثلا في الغذاء يكون بالقوة ثم
اذا صار منيا صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل وانما يكون فيها غير موجود فيكون الحادة
تحد بالقائمة لا بالفعل مطلقا بل بالقوة فلا تحد بنظيرها ولا بالقوة ليس الحصول فان الحد وهو قائم
بالقوة وليس في ذلك من حيث هو كذلك الحصول بالفعل وبالجملة لا تعرف الحادة والمنفرجة بالقائمة
فان القائمة تتحقق في المساوات وهي نوع والوحدانية وانما تتحقق تلك من الخروج عن المساوات
واما القائمة فتتحقق في ذاتها والقدماء يعرفون الشكل بان الحادة اصغر او بين مختلفتين تحده فرقا من
خط على خط والمنفرجة اعظم فكان حده اذا حقق فقد اشير الى القائمة لان الاكبر هو الذي يكون
مثلا وزيادة والاصغر هو الذي ينقص عن المثل فبالمثل تتحقق معرفة الاصغر والاكبر واما الواحد فالمثل تحقق
الكثرة التي هي [illegible] فهكذا يجب ان يتصور الحال في اجزاء الحد وذلك انه يجب ان تتذكر ما قلناه
قبل ان تصير في حال اجزاء المادة وعللها **فصل في تعريف مناسبة الحد والمحدود** [illegible]
ان الحد كما وقع عليه الاتفاق من اهل الصناعة مؤلف من جنس وفصل وكل واحد منهما مفارق للآخر
مجموعهما هو الحد وليس الحد الا نفس المحدود فيكون نسبة المعاني الدالة عليها بالجنس والفصل الى
النوع كنسبتها في الحد الى المحدود وكان الجنس والفصل جزئي الحد فكذلك معنى اجزاء الحد

واذا كان كذلك لم يتميز حقيقة الجنس عن حقيقة النوع لانه جزء منه فنقول انا اذا اخذنا فقلت
الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل يراد بذلك انه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق او الذي
هو بعينه ناطق كان الحيوان في نفسه امرا لا يتحصل وجوده الا على النحو الذي تحصل فاذا كان ذلك
ناطقا حتى كمثل هذا الذي تقول انه حيوان بنفسه وذلك ان الحيوان الذي هو جسم [illegible]
محصل من اجل ان نفسه حساسة ناطقة فيكون هذا التحصيل لكونه ذا نفس وذلك هو جسم
النفس الدراكة شيئا وكونه ذا نفس ناطقة شيئا يضم اليه جاعله بل بعينه هو الذي
هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكة ثم كون نفسه دراكة امر مبهم ولا يكون بالفعل
الوجود مبهما لكنه لما عرضت بل يكون فيه محصلا وانما يكون هذا الابهام في الذهن اذ يكون
هذه حقيقة النفس الدراكة غير محصلة بعد وذلك بالحس والتخيل والنطق واذا اخذ الحس في حد الحيوان
فليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل على الفصل فان فصل الحيوان انه ذو نفس دراكة متحركة بالارادة
وليس هويته نفس الحيوان الحساس ولا هويته المتخيل ولا هويته المتحرك بالارادة
مبدأ الجميع في ذلك وهي كلها قواه ليس بعضها اقرب اليه من بعض [illegible]
اسم وهي توابعه فقط لانه يجري اسما بانفسها اليها ولهذا لم يجمع الحس والجنس
معا وقد يجعل الحس كانه يجمع الحس الظاهر والباطن [illegible]
ذلك بالتفصيل الا لالتزام وقد سلف لك بيان هذا وما اشبهه فليس الحس بالحقيقة فصل
الحيوان بل احد شعب فصله واحد لوازمه وانما فصله وجود النفس التي هي مبدأ هذا الكل وكذلك
الناطق للانسان ان الفصل هو عدم الاسماء وقد يشعر بذلك [illegible]
الانحراف عن حقيقة الفصل الى لازمه وربما اشتققنا اسمه من لازمه فعنينا بالحس [illegible]
المبدأ الذي منه ينبعث الحس وغيره وربما كان الفصل نفسه مجهول الاسم ولم نشعر [illegible]
وليس كلما [illegible] بالفعل [illegible] وتعرف [illegible]
كيفية وجوده في نفسه ثم لو كان ليس الحيوان نفس الا الحساس كان كونه جسما ذا حس [illegible]

بمعنى مجرد الطبيعة الجنسية والجنسية شرط لكنه هو فقط من نوع النحو الذي قلناه في تحقيق الفصل
بالجنس ليس لأنه أي شيء كان متخصص بالجنس بالقوة لا مقوم الجنس بالقوة والتي المادة والصورة
أو بالجزء الأخير في المركب فأما هو التحقق أي الشيء خارج عنه لازم أو عارض فيكون الآلة
التركيب فيها التحاق مع إضافة حد الكثير كالتي المادة والصورة فيكون المادة شيئا
له بانفراده ذاته بوجه وإنما يصير بالفعل بالصورة على أن الصورة أمر خارج عن ليس الجوهر الآخر
ويكون الموضوع ليس مع الواحد منها والثاني في التي أشياء يكون كل واحد منها في نفسه مستغنيا
لا على القوام الا أنها تتحد فيحصل منها شيء واحد إما بالتركيب وإما بالاستحالة والامتزاج و
التي أشياء بعضها لا يتقوم بالفعل إلا بما انضم إليه وبعضها يتقوم بالفعل فيقوم الذي لا يتقوم
بالفعل بالذي يتقوم بالفعل ويجتمع منه ذلك جملة متحدة مثل التي الجسم من الهيولى والصورة لا قسم
لا يكون المتحدات فيها بعضها بعضا ولا جميعها أجزاء ولا يحمل عليه شيء منها على أن أوضح الطوال
ومنها التي شيء الذي قوة هذا التي منها الكثير وذلك الشيء إلا أن ينضم إليه فإن الكثير قد يعقل
يجوز الكثير ذلك المعنى نفسه أشياء كثيرة واحد منها وذلك المعنى في الوجود فيضم إليه معنى آخر
يعتبر وجوده بأن يعتبر ذلك المعنى متضمنا فيه وإنما يكون آخره من حيث التغير ولا بهام الذي
الجوهر مثل المقدار فإنه معنى يجوز الكثير هو الخط والسطح والعمق إلا على التغاير شيء فيكون
مجموعها الخط والسطح والعمق من الكثير نفس الخط وذلك وليس السطح وذلك في ذلك الآن معنى
المقدار يجوز المساواة وغير شروط فيها الكثير هذا المعنى فقط فإن مثل هذا لا يكون جنسا كما
من المشترط غير ذلك حتى يجوز الكثير هذا التي التقارب بالمساواة وهو في نفسه أي شيء كان بعد أن يكون
لذاته هذا الوجه من الكثير محمولا عليه لذاته أنه كذا سواء كان في نفسه أو بعد حتى أو قبله فهذا
في الوجه لا يكون إلا أنه هو لكن الذهن يخلق له من حيث يعقل وجها منفردا ثم إن الذهن إذا
أضاف إليه الزيادة انضمت الزيادة أنها معنى خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة أخرى يكون
قابل المساواة في نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارج عن ذلك يكون ذلك فصل القوة

أنه بعينه واحد فقط أو في أكثر منه فيكون التقارب بالمساواة في بعد واحد في الثاني هو نفس التقارب
بالمساواة حتى يجوز لك أن تقول إن هذا التقارب بالمساواة هو هذا الذي هو بعينه واحد
بالعكس ولا يكون هذا في الأشياء التي ذكرت ههنا ولئن كانت كثيرة لا شك فيها فيما
ليست من جهة الشيء الواحد بل كثير من جهة أمر غير محصل وأمر محصل فإن الأمر المحصل في نفسه
التي يعتبر من حيث هو غير محصل في الذهن فيكون هنالك غير كثير أو إنما يحصل الكثير ذلك
وأما الأشياء المذكورة التي ذلك المعنى وحده فإن الجنس ليس يعتبر بحقيقته فكذلك
يجوز أن يحصل التوحيد الذي هو الجنس والفصل والنوع كلها من شخصها وكل بعض الأنواع فيها تركيب
طبائعها وتنبعث فصولها من صورها وأجناسها من المواد التي لصورها وليس الكثير لا أجناسها ولا
موادها وصورها من حيث هي مواد وصور وبعضها ليس فيها تركيب طبائعها التي كذلك
تركب فنوعها النحو الذي قيل وإنما يكون أحد الشيئين منها في كل نوع غير الآخر فهذا
هو الجنس من حيث أنه بالقوة محض وأخذ مرة وهو محصل بالفعل ومن القوة ليس يحتاج الوجود
بل يحتاج الذهن فإنه ليس في الوجود حصول طبيعة جنسية هي بعينها بالقوة محضة ثم تلحقه سواء
كان النوع له تركيب في الطبائع أو لم يكن والجنس والفصل مع التحديد أيضا من حيث كل واحد منهما هو
المحدد من حيث هو محدد فإنه لا يحمل مع المحدد ولا المحدد يحمل عليه فإنه لا يبقى المحدد أنه جنس ولا فصل ولا
فلا يبقى الحد الحيوان أنه جنس ولا أنه جنس ولا بالعكس وأما من حيث الأجناس والفصول
طبائع تبعث طبيعة هي مطلب فإنها تحمل مع المحدود بل نقول إن التحديد يفيد بحقيقة معنى
طبيعة واحدة مثلا أنك إذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك معنى واحد هو بعينه الحيوان
الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق فإذا نظرت إلى ذلك الشيء الواحد الكثير كثيرا في الذهن
نظرت إلى التحديد فوجدته متوافقا عدة من المعاني واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها لا
المذكور معنى في نفسه غير الآخر وجدت هناك كثرة في الذهن فإن عنيت بالتحديد المعنى القائم
في النفس لا باعتبار الأول وهو أنه الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو لنا

كان الحد بعينه هو المحدود والمعقول الشريف بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني
فليس يكون الحد بعينه معناه معنى المحدود بل كان شيئا مؤديا اليه كاسبا له من الاعتبار
الذي يوجب كونه الحد بعينه هو المحدود وان الجنس الناطق والحيوان جزءين من الحد بل هو الحد
بانه هو لا انهما شيئان من حقيقة متغايران ومتغايران المجموع كما نعني في مثالنا الذي
هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانية مستكملة متحصلة بالنطق والاعتبار الذي يوجب
كونه الحد غير المحدود ويمنع ان يقبل الجنس الفصل محمولين على الحد بل جزءين منه فلذلك ليس الحد بجنس
ولا الجنس بحد ولا الفصل واحد منهما ولا معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى الحيوان
غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف ولا يفهم من معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم من احدهما
ولا يحمل احدهما على ما يحمل عليه المجموع حيوان وناطق هو حيوان ناطق لان المجموع من شيئين غير كل واحد
لان كل واحد منهما جزؤه والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل يكون هو الجزء

فصل في الحد

والذي يشغلنا الآن هو ان نعرف ان الاشياء كيف تحد وكيف نسبة الحد اليها وما الفرق
بين الماهية وبين الصورة فنقول كما ان الوجود والواحد من الاشياء العامة للمقولات لكن
على سبيل تقديم وتأخير فكذلك كون الاشياء ذوات ماهية وحد فليس ذلك لكلها
مرتبة واحدة فاما الجوهر فانه ما يستأهل ماهية وحدا حقيقة واما الاشياء الاخرى فلما
كانت ماهياتها متعلقة بالجوهر او بالصورة بالجوهر [illegible] واما الصورة الطبيعية فقد علمت
حالها والحد فمن الاشكال فيها ايضا فيكون تلك الاشياء الاخرى ايضا من وجه
الا بالجوهر فيعرض من ذلك ان نخبر ان الاعراض في حدودها زيادة على حدود ماهياتها لان حدودها
لما كانت اشياء لا يدخل الجوهر فيها على انه جزء لها بوجه من الوجوه وذلك لان ما هو
جوهر فانه جوهر فان لم يدخل الجوهر فيها على انه جزء اذ كانت تحد والجوهر لا يحد [illegible]
فانها عرض فيها [illegible] شيء واحد بعينه مرتين فانه اذ فيها جوهر فلا بد من ادخاله في تحديد
فيها عرض تحدد بالجوهر فلا بد من ادخاله في حد العرض مرة اخرى فيكون في جهة الحد مؤلفة من [illegible]

وحد العرض لا يخلو وجهان الا اثنينية وكثرة ويتبين اذا احتيج حد ذلك العرض ان يرد الى موضوعه
فيكون حد هذا المركب قد وصف الجوهر مرتين ووصف ذات المركب مرة واحدة
فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في نفسه واحد وفي الحقيقة لا يجب ان يكون فيها
زيادات ومثال هذا الفطس اذا حددت الانف الافطس فيجب ليس ان تأخذ فيه الانف لا محالة
وتأخذ فيه الافطس فيكون اخذت فيه الافطس لكن الافطس هو انف عميق ولا يجوز
ان تأخذ عميقا وحده فانه لو كان العميق وحده هو الافطس فاذا حددت الانف الافطس
فقد اخذت فيه الانف مرتين فيتبع انه لا يكون لاشياء غير حدود او انما يكون الحدود
لا بلفظ فقط او يكون لها حدود من جهة اخرى وليس يشغلنا تقسيم من الحد على ان يكون
شرح الاسم فيجعل لاشياء غير ذلك حدودا حقيقية لان الحد هو ما يدل على الماهية [illegible]
ولو كان كل قول يكون شرح الاسم بازائه اسم حدا لكان جميع كتب الجاحظ حدودا
الا على هذا فتبين ان في المركبات حدودا واحدة وفي جهة اخرى وكل تركيب فان فيه
فانه ليس هناك شيء هو قابل لماهيته ولو كان هناك شيء قابل لماهيته لكان ذلك الشيء
الذي حصل لها اسم لان ذلك المقبول كان يكون صورته وصورته ليس هي التي [illegible]
الصورة وصاحبها فان المركبات ليس هو من الصورة وحدها [illegible]
ما يتقوم به وانه فيكون [illegible] الفرق بين الماهية [illegible]
والصورة والصورة دائما جزء من الماهية في المركبات وكل بسيط فان صورته ذاته
فيه واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا هي صورتها [illegible]
[illegible]
ليس [illegible] المجموع الصورة والمادة فان هذا هو المركب [illegible]
فالصورة احدها [illegible] التركيب [illegible] الجامع للصورة والمادة
والوحدة [illegible]

اليه بما هو موجود جزئية ما يتقوم به من الاعراض اللازمة وكل ما هي اليه اذا قيست الى الشيء
والنوع وجميع الذي المحدود الشخص كلها بالشركة الاسم وليست هي بالجملة مقارنة لما هو به هو
الا انه [illegible] المحدود بوجه من الوجوه [illegible] وذلك لان الحد [illegible]
[illegible] انسان لا شيء غيره ولو كانت [illegible] انسان لكانت [illegible]
الغير بحركة واشارة وما اشبه ذلك وليس فيها تعريف المجهول بالنعت واذا كان
بحسب [illegible] النعت [illegible] وان [illegible]
الاحتمال فانه اذا كان المعنى كليا وأضيف اليه وهو معنى كلي جاز ان يقع فيه تخصيص
ولكن تخصيص بالنوع وبعد يبقى الشيء الذي هو واجب فيما يجوز ان يقع فيه شركة فان قلت
الفيلسوف الذي [illegible] ففيه شركة فان قلت الفيلسوف المقتول ظلما ففيه شركة فان قلت
ابن فلان ففيه احتمال شركة ايضا وكان فلان شخصا تعريفه كتعريفه فان توقف ذلك الشخص
والتعيين عاد الامر الى الاشارة واللقب وبطل ان يكون بالتحديد وان زيد قيل هو الذي
قتل في مدينة كذا يوم كذا فهذا الوصف ايضا مع تشخصه بالحقيقة كلي يجوز ان يقال على كثيرين الا ان
يستند الى شخص فان كان المستند اليه شخصا من جملة اشخاص نوع من الانواع الكلية
الا بالمشاهدة [illegible] العقل [illegible] فان كان المستند اليه من الاشخاص
ما يستوفي حقيقة النوع [illegible] الشخص نظيره وقد كان [illegible] العقل في ذلك النوع [illegible]
جعل الرسم المستند اليه كان للعقل وقوف عليه والا لحق العقل تغير [illegible] وذلك
او مثل [illegible] الرسوم [illegible] قول الرسم عليه [illegible]
العقل [illegible] فيتبين انه لا حد حقيقيا للمفرد وانما يعرف بلقب او اشارة
او نسبة الى معروف بلقب او اشارة وكل تحديد فانه تصور عقلي صادق على [illegible] المحدود
فاسد اذا فسد لم يكن محدودا بالتحديد فيكون [illegible] فاسدا [illegible]
حمل التحديد عليه لفظا [illegible] او يكون هناك غير التحديد بالعقل [illegible]

محدود بالتحديد واذا لم يكن ذلك يكون مظنونا به ان التحديد [illegible] واما المحدود بالحقيقة فيكون
حدود اليقين [illegible] الفاسدات فقد تعرض لها بيانها **المقالة السادسة**
من الفلسفة الاولى وهي خمسة فصول **الفصل الاول** في اقسام العلل واحوالها **الفصل الثاني**
في حل [illegible] شكوك على مذهب اهل الحق من ان كل علة هي مع معلولها وتحقيق الكلام
في العلة الفاعلية **الفصل الثالث** في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها **الفصل الرابع**
في العلل الاخرى العنصرية والصورية والغائية **الفصل الخامس** في اثبات الغاية
وحل شكوك فيما قيل في ابطالها والفرق بين الغاية وبين الضرورة وتعريف الوجه الذي [illegible]

فصل في اقسام العلل واحوالها [illegible] في امر الجواهر والاعراض في اعتبار
التقدم والتأخر فيها وموقع مطابقة التحديد والمحدود [illegible] الكلية والجزئية فلنتكلم الآن
في العلل وأجمع فانها الفحص اللواحق التي تلحق الوجود بما هو موجود فنقول العلل كما سمعت صورة
وعنصر وفاعل وغاية فنقول انا نعني بالعلة الصورية العلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون الشيء بها هو
بالفعل وبالعنصر العلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون بها الشيء هو ما هو بالقوة ويستقر فيها قوة وجوده
وبالفاعل العلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها اي لا يكون ذاتها بالقصد الاول محلا لما يستفيد
وجود شيء يتصور بها حتى يكون في ذاته قوة وجوده الا بالعرض ومع ذلك فيجب ان لا يكون ذلك الوجود
من اجله من جهة ما هو فاعل بل ان كان فباعتبار آخر وذلك لان الفلاسفة الالهيين ليسوا
يعنون بالفاعل مبدأ التحريك فقط كما يعنيه الطبيعيون بل مبدأ الوجود ومفيده مثل الباري
للعالم واما العلة الفاعلية الطبيعية فلا تفيد وجودا غير التحريك باحد انحاء التحريكات فيكون مفيد
الوجود في الطبيعيات مبدأ حركة ونعني بالغاية العلة التي لاجلها يحصل وجود شيء مباين لها فقد
انه لا علة خارجة عن هذه فنقول ان السبب للشيء لا يخلو اما ان يكون داخلا في قوامه وجزءا من
وجوده او لا يكون فان كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده فاما ان يكون الجزء الذي [illegible]
وجوده وحده لا يلزم بالفعل ان يكون بالقوة ويستقر [illegible] او يكون الجزء الذي وجوده

هو مصير ورته بالفعل وهو الصورة وأما الذي لم يصر فيها هو الأجل وإلا يكون فإنه كان ما هو لأجله فهو

الغاية، وليس لم يكن ما هو لأجله فإنه إذا لم يكن وجوده منه بل لا يكون هو فيه إلا العرض هو فاعل

أو يكون وجوده منه بأن يكون هو فيه كالعنصر أو موضوعه فيكون المبادئ أولية

من جهة ستة ومن جهة أربعة لأنك إذا أخذت العنصر الذي هو قابل وليس جزءاً من الشيء

والعنصر الذي هو جزء كانت خمسة ولكنك إذا أخذت كليهما أي المادة والموضوع شيئاً واحداً لاشتراكهما

في معنى القوة والاستعداد كانت أربعة ويجب أن تأخذ العنصر بمعنى القابل الذي هو جزء مبدأ

للصورة بل للمركب فأما القابل يكون مبدأ للعرض لأنه إنما يتقوم أولاً بالصورة بالفعل وذاته

باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة والشيء الذي هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا يكون مبدأ

ولكنه إنما يكون مبدأ للعرض فإن العرض يحتاج لا محالة في حصوله موضوعه بالفعل ثم صار

لقوامه سواء كان العرض لازماً فيكون لا أولية بالذات أو زائداً فيكون لا أولية بالذات

بل زمان فهو من أنواع العلل وإذا كان الموضوع علة للعرض بنحو فليس في تلك النوع الذي يكون

فيه الموضوع علة للمركب هو نوع آخر وإذا كانت الصورة علة للمادة بقيمها فليس في الجهة التي تكون

الصورة علة للمركب إن كانا يشتقان من جهة أن كل واحد منهما علة لشيء لا يباينه ذاته فإنها

الفاعلة ذلك فإنه في هذا الموضع ليس يفيد العلة الأخرى وجوده بل إنما يفيده الوجود

... يكون علة فيه هو مبدأ القريب لإفادة ... وجوده بالفعل وكذلك ليس وجود

يكون مع شريك سبب يوصف بما العلة غير الصورة فيقيم الأخرى فيكون واسطة مع

في إفادة ذلك وجوده بالفعل فيكون الصورة للمادة كأنها مبدأ فاعلي لو كان وجودها بالفعل

عنه وحده أو ... لست تعني الصورة في العلل الفاعلة مثل ... السفينة ... يستنبح بعد

وأما الصورة علة صورية للمركب منها ومن المادة فالصورة إنما هي صورة للمادة ولكن ليست علة

صورية للمادة والفاعل علة تفيد شيئاً آخر وجوداً ليس للآخر في ذاته ويكون ... وذلك

عن هذا الذي هو فاعل من حيث لا يكون ذات هذا ... فإن الصورة وذلك الوجود ولا مفارقة

ومفارقة واتفق فيه ... وحده من الذاتين خارجاً عن ... وإلا يكون من أحدهما قوة أن

يقبل الآخر وليس يجب ... الفاعل ... المفعول من حيث هو ... له ذاته فإن

الشيء ... مبدأ فاعلي ... وإنما يحدث الحركة في المادة الشيء الطبيعي فيها من حيث ذاته

ليس ... سبيل أن ... وجود الآخر ... بل الذاتان متباينتان في

وليس ... مشترك ... الفاعل ... وقتاً لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ... مفعولاً

ثم يعرض للفاعل ... الأسباب التي يصير بها فاعلاً بالفعل وقد علمنا ... فيما سلف

وجود الشيء بعد ما لم يكن فيكون لذلك الشيء وجود ولذلك الشيء أنه لم يكن وليس له من الفاعل أنه لم يكن

إذا كان بعد ما لم يكن ... الفاعل وجوده وإذا كان ... إلا ... وجوده بعد

فصار ... بعد ما لم يكن فالذي له بالذات ... الفاعل ... الوجود الذي له ... الشيء

لا يجب ... وجوده الذي له بالذات ... موجوداً

... أن كونه غير موجود قد ... علة ما وهو عدم علته فأما كون وجوده بعد العدم

... وجوده إلا بعد عدم ... وجوده

يكون ... وجوده ... وعدمه قد يكون ... بعده ... أما كون وجوده بعده

... فإن قيل ... كذلك وجوده بعد عدم ... يكون ... الشيء

وجوده من حيث هو وجوده ... العدم فيه فإن ... يكون ... ليس

ضرورياً من حيث هو بعد عدم ولكن ... وجوده هذا الذي اتفق الآن وكان معدوماً

والآن من حيث ... وجوده ... بعد عدم ... كونه بعد عدم لا كونه موجوداً فقط الذي ... بعد عدم

واتفق بعده ... لا سبب ... لكون وجوده بعد العدم ولكن ... سبب لوجوده الذي

بعد عدم من حيث وجوده ... أن وجوده جائز ... ولا يكون بعد العدم المحال ...

... وجوده بعد العدم من حيث هو وجود بعد العدم ... وجود بعد العدم

لا يكون ... إلا ... وجوده ... فيكون ... أن الفاعل والعلة

وبعضها واجب فالممكن بعد عدم فاما الوجود من حيث هو وجود وهوية المبدء فيجوز الممكن
علة واما صفة هذا الوجود وهي انه بعد ما لم يكن فلا يجوز الممكن عن علة فالشيء من حيث وجوده حادث
الا من حيث ان الوجود الذي له موصوف بانه بعد العدم لا علة له بالحقيقة بل العلة له من حيث
وجوده فالامر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود فقط فان اتفق ان سبقه عدم كان حادثا وان لم
يتفق كان غير حادث فالفاعل الذي يسميه العامة فاعلا من حيث يجعلونه فاعلا فانهم يجعلونه
فاعلا من حيث يجب ليس بمعتبر فيه انه الممكن فاعلا فلا يكون فاعلا من حيث هو علة بل من حيث هو
علة وامر لازم معه فلا يكون فاعلا من حيث هو سبب ما بل بالقياس الى ما ليس فيه
كانه اذا اعتبر العلة من حيث ما يستفاد منها مقرونا بما لا يستفاد منه يسمى فاعلا فذلك الشيء
يسمونه فاعلا لا يكون من شرط الممكن بالتمام فيه فاعل لم اراد او وقت او عوض حال
الاحوال الممكنة فما قارنه ذلك المقارن كان ذاتا مع ذلك المقارن علة بالفعل وقد كان
ذلك فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل بعد كونه علة بالقوة لا من حيث هو علة بالفعل
فيكون كما لا يسمونه فاعلا يلزمهم ان الممكن يسمونه منفعلا فانهم لا يجعلونه منفعلا مقارنا
من حالة جاءته بالحقيقة ما صدر عنه وجود بعد ما لم يكن فاذن ظهر ان وجود المبدء يتعلق بالغير من حيث هو
وجود لذلك المبدء لا من حيث هو بعد ما لم يكن فذلك الوجود من حيث هو كذلك مع ما دام موجودا
كان معلولا متعلقا بالغير فقد بان ان المعلول يحتاج الى مفيد الوجود دائما سرمدا ما دام
موجودا **فصل** في ما يشكك به ما يذهب اليه اهل الحق من ان كل علة فهي مع معلولها
وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية والذي يظن من ان الابن يبقى بعد الاب والبناء يبقى بعد
البناء والسخونة تبقى بعد النار فالسبب فيه تخليط وقع من جهة جهل العلة بالحقيقة فان البناء
والاب والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام هذه المعلولات ولا ايضا لكونه فان البناء
حركته ثم سكونه وبركه حركة او عدم حركة ونقله بعد ذلك النقل علة لاجتماع ما الى الحركة وذلك
بعينه واسطة الحركة علة الاجتماع ما وذلك الاجتماع علة لتشكل ما علة لوجوده

يحتاج اليه ليكون للشيء وجود بعد ما لم يكن فاذا وجد الشيء فلو فقدت العلة لوجد الشيء مستغنيا
بنفسه وظن ان الشيء انما يحتاج الى العلة في حدوثه فاذا احدث ووجد فقد استغنى عن العلة فيكون
عنده العلل علل الحدوث فقط وهي متقدمة لا معا فهو ظن باطل لما علمت من ان الوجود بعد الحدوث
لا يخلو اما ان يكون وجودا واجبا او وجودا غير واجب فان كان وجودا واجبا فاما ان يكون وجوبه
لتلك الماهية حتى تقتضي تلك الماهية وجوب الوجود فيستحيل ان تكون حادثة واما ان يجب بشرط
فذلك الشرط اما الحدوث واما صفة من صفات تلك الماهية واما شيء مباين ولا يجوز ان يكون
وجوب وجوده بالحدوث فان الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا بذاته فكيف يجب به وجود
غيره والحدوث قد بطل فكيف يكون عند عدمه علة لوجوب غيره الا ان يقال ان العلة ليست
الحدوث بل كون الشيء قد حصل له الحدوث فيكون هذا من الصفات التي للشيء الحادث فيدخل في
القسم الثاني من القسمين فنقول ان جميع الصفات لا يخلو اما ان تكون للماهية بما هي ماهية لا بما قد وجدت
فيجب ان يكون ما يلزمها يلزم الماهية فيكون الماهية يلزمها وجوب الوجود او تكون من الصفات الحادثة
مع الوجود فيكون الكلام في وجوب وجودها كالكلام في الاول فاما ان تنتهي الى صفات تلزم الماهية
نفسها فيكون كلها ممكنة الوجود غير واجبة بذاتها واما ان تنتهي الى صفة تجب بشيء خارج والقسم الاول
يجعل الصفات كلها ممكنة الوجود في انفسها وقد بان ان الممكن الوجود في نفسه وجوده بغيره فيكون
جميع الصفات يجب بغيره خارج عنها والقسم الثاني يوجب ان الوجود الحادث انما يبقى وجوده بسبب
خارج وهو العلة على انك قد علمت ان الحدوث ليس معناه الا وجود بعد ما لم يكن فهاهنا وجود
وهاهنا كونه بعد ما لم يكن وليس للعلة المحدثة تأثير وغناء في انه لم يكن بل تأثيرها وغناؤها
من الوجه في ان وجوده منها ثم عرض ان كان ذلك في ذلك الوقت بعد ما لم يكن والعارض الذي عرض اتفاق لا تقوم
الشيء فما هو الاول المتقدم فان الممكن للوجود الحادث علة لكن ذلك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع
من الماهية مستحق لان يكون له علة وان وجب ولهذا لا يمكننا ان نقول ان شيئا هو موجود
بحيث يكون بعد ليس انه غير مقدور عليه بل بعض ما هو موجود وجب عن الشيء لا يكون بعد عدم

معلولا وأما الأب فهو علة لحركة المني وحركة المني اذا انتهت الى الحد الذي يكون عنه طول المني في
الحصول في القرار علة لأمر وأما الصورة فجسيوانا وبقاؤه حيوانا فله علة اخرى فاذا كان كذلك
كان كل علة مع معلولها وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء او لتسخين علة لبطلان استعداد
الماء بالفعل لقبول صورة المائية لحفظها وذلك وتشرخ فهي علة لاحداث الاستعداد التام
فمثل هو الحال لقبول ضده او هي الصورة النارية وعلة الصورة النارية هي العلل التي تكسو العناصر
صورها وهي مفارقة فتكون العلل الحقيقية موجودة مع المعلول واما المتقدمة فهي علل اما بالعرض
واما معينات فلهذا يجب ان يعتقدان علة شكل البناء هو الاجتماع وعلة ذلك طبائع المجتمعات
وثباتها على ما الفت وعلة ذلك السبب المفارق الفاعل للطبائع وعلة الولد اجتماع صورة
مع مادة بالسبب المفيد للصور وعلة النار السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد
التام المفيد لتلك الصور معا فتجد ان العلل مع المعلولات واذا اقتضينا فيما يتصل بكلامنا ان
العلل متناهية فانما نشير الى هذه العلل ولا نمنع الكثير من علل معينة ومعدة بلا نهاية بعضها قبل بعض
بل ذلك واجب فلان كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب علته كما بيناه وتلك العلة
ايضا وجب فيجب في الامور الجزئية ان تمضي الامور المتقدمة التي بها يجب في العلل الموجودة
بالفعل التي يصير بها علة بالفعل امورا بلا نهاية ولذلك لا يقف فيها سؤال لم البتة وكم
ههنا في شيء وهو ان التي بلا نهاية لا يخلو اما ان توجد كل واحد اما في آن واحد ليس
بينها زمان ومحال وأما ان تكون ايجابها في كل ذلك الزمان لا في
آن ويكون المعنى الموجب لها باقيا معها في ذلك الزمان ويكون الكلام في ايجابه لها كالكلام
فيه وتحصل علل بلا نهاية معا وهذا هو الذي نمنعه فنقول لولا الحركة لوجب الا
الآن الحركة تبقى الشيء الواحد لا على حالة واحدة ولا يكون ما يتجدد من حال بعد حال في آن بعد آن
فهو بوجه بل كذلك لا يبقى فيكون ذات العلة غير موجبة لوجود المعلول بل يكون
وتلك النسبة تكون علتها الحركة او شركة العلة بالفعل الحركة فتكون العلة

أيضا للوجود على حالة واحدة ولا بطل الوجود حادثة في آن واحد بعد استمرار اذن الكثير من العلة
الحافظة او حدث انتظام هذه العلل التي يسبب تحرك الاشكالات هو الحركة فهي ان العلل
الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالفعل يجب ان يكون معا لا متقدمة في الوجود تقدما يكون
مع حدوث الشيء وان هذا انما يجوز في غير الذاتية او غير القريبة والعلل الغير الذاتية
او الغير القريبة لا يمتنع ذهابها الى غير النهاية بل يوجبه فاذا كان شيء
لذاته سببا لوجود شيء آخر دائما كان سببا له دائما ما دامت ذاته موجودة فان كان
دائم الوجود كان معلوله دائم الوجود فيكون مثل هذا من العلل اولى بالعلية لانه يمنع مطلق
العدم للشيء فهو الذي يعطي الوجود التام للشيء وهذا هو المعنى الذي يسمى ابداعا عند الحكماء وهو
تأييس الشيء بعد ليس مطلق فان للمعلول في نفسه ان يكون ليس ويكون له عن علته ان يكون
ايس والذي يكون للشيء في نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا في الزمان من الذي يكون
عن غيره فيكون كل معلول ايس بعد ليس بعدية بالذات فان اطلق اسم المحدث على
كل ما له ايس بعد ليس وان لم يكن بعدية في الزمان كان كل معلول محدثا وان لم يطلق بل كان شرط
المحدث ان يوجد زمان ووقت كان قبله فبطل لمجيئه بعده اذ يكون بعديته بعدية لا تكون
مع القبلية موجودة بل تكون متمايزة لها في الوجود لانها زمانية فلا يكون كل معلول محدثا بل المعلول
الذي سبق وجوده زمان وسبق وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمت ونحن لا نناقش
في الاسماء ثم المحدث بالمعنى الذي لا يستوجب الزمان لا يخلو اما ان يكون وجوده بعد ليس مطلق
او يكون بعد ليس غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته فان كان
وجوده بعد ليس مطلق كان صدوره عن العلة ذلك الصدور ابداعا ويكون افضل انحاء اعطاء
الوجود لان العدم يكون قد منع البتة وتسلط عليه الوجود ولو مكن العدم تمكينا يسبق الوجود
كان تكوينه ممتنعا الا عن مادة وكان سلطان الايجاد اضعف وجود الشيء ضعيفا قصيرا مستأنفا
ومن الناس من لا يجعل كل مبدعا ويقول اذا اوجد شيئا او

هو متوسط علة ومتوسط فاعلية والذي لم يكن عن مادة ولا كان له متوسط ولكن كان وجوده
عن العلة الاولى الحقيقية بعد وجود آخر انما في قبس ... غير ليس مطلق بل عن ليس الحكم
مادة وبعض الناس من يجعل الابداع لكل وجود صورى تركيب كان عن آلة او زمان
المادة سبقت فتخص نسبته الى العلة باسم التكوين ويخص الابداع ... الاسماء
بعد لم يحصل الكلام منتشرة فنجد بعضها له وجود عن علة دون آلة وبعضها بمادة وبعضها
وبعضها بغير واسطة ويحسن ان يسمى كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غير مكون بل مبدعا وان
يجعل افضل ما يسمى مبدعا ما لم يكن بواسطة عن علته الاولى مادية كانت او فاعلية او غير ذلك
ونرجع الى ما كنا فيه فنقول اما الفاعل الذي يوجد لا لغرض فاعلا فلا يتقدم مادة يفعل فيها
لان كل حادث كما علمت يحتاج الى مادة وربما فعل دفعة وربما كان فعله بالتحريك فيكون مبدأ
الحركة واذا قال الطبيعيون للفاعل مبدأ الحركة عنوا به الحركات الاربع وفيما هو فيه
في هذا الموضع فيجعلوا الكون والتحرك حركة وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا وقد يكون بقوة فالذي
بذاته فمثل الحرارة لو كانت موجودة مجردة تفعل وكان ما يصدر عنها ما يصدر لانها حرارة فقط
واما الفاعل بقوة فمثل النار بحرارتها وقد عددنا في موضع آخر اصناف القوى

فصل ٣

في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها فنقول انه ليس الفاعل كما يفيد وجودا في
مثل نفسه فربما افاد وجود مثل نفسه وربما افاد وجودا لا مثل نفسه كالنار تسود او تحرك
والفاعل الذي يفيد وجود مثل نفسه فان المشهور انه اولى واقوى في الطبيعة التي يفيدها من
ليس في المشهور بينا ولا يجب من كل وجه الا انه يكون ما يفيده هو نفس الوجود والحقيقة في
يكون المفيد اولى بما يفيده من المستفيد ولنعرض الان فنقول ان العلل لا يجب ان تكون
علل المعلولات في نحو وجود انفسها واما ان تكون علل المعلولات في وجود آخر مثال الاول ان تسخن
النار ومثال الثاني تسخين الحركة وحدوث التسخين عن الحرارة واشياء كثيرة مشابهة لذلك وتقسيم
علل العلل والمعلولات التي تناسب الوجه الاول الى اقسام اما ان يظن في الظاهر انها

فنقول قد يظن في الوجه الاول انه قد يكون المعلول في كثير منها انقص في وجوده من العلة في ذلك المعنى
ليس كما في ذلك المعنى يقبل الاشد والانقص مثل الآلة اذا تسخن عن النار وانه قد يكون في ظاهر
الظن مثلا ايضا فوق ذلك اولى يقين مثل النار فانها يعتقد فيها في الظاهر انها تجعل غيرها مثل نفسها نارا
في الظاهر فيكون ... لها في صورة النار ... لان تلك الصورة لا تقبل الازيد والانقص مساو
لها في الوضع ... فهو مع ذلك المعنى عن الصورة مساوية لصورتها
ايضا والمادة مساوية في التهيؤ ... من العلة في المعنى الذي عن العلة فهو الذي
يرى انه لا يمكن البتة ولا يوجد في الاشياء المظنونة عللا ومعلولات لان تلك الزيادة
لكن غير حدوثها عن ذاتها ولا يجوز ان يكون حدوثها زيادة استعداد المادة ... فقد وجب
خروج الشيء الى الفعل بذاته فان الاستعداد ليس سببا الا لشيء فان جعل سببها العلة والاثر الذي
عن العلة معا فتلك الزيادة تكون معلول امرين لا معلول امر واحد وهما مجموعين يكونان اكثر
وازيد من الاثر الذي هو الزيادة فان كانت من الظنون التي ليس تشتهر حالها ... انها
انه اذا كان المعنى في الاثر والعلة متساويا في الشدة والنقص فانه يكون للعلة ... التقدم
الذاتي الا ان يجب في ذلك المعنى والتقدم الذاتي الذي له في ذلك المعنى بمعنى ... حال ذلك المعنى
لذاته فيكون ذلك ... او اشد ... واحوال الشيء من جهة وجوده اقوم منه ...
اذن مطلق مساو الا ان المساوات تتفرق في الحد ... مساو ...
علة والمعلول واما من جهة ما العلة ... وجوده لكل احد
او له اذ كان له ... ان هذا المعنى اذا كان نفس الوجود
الحكم ليس بينا ... اذ كان انما يحكم انه ليس ... باعتبار التحقيق ويفضل عليه باعتبار
استحقاق الوجود والاولى فان استحقاق الوجود هو من جنس التحقيق اذ قد اخذنا هذا المعنى
نفس الوجود فيتبين انه لا يمكن ... اذا كان المعنى نفس الوجود فمفيد وجود الشيء من حيث هو
وجود اولى بالوجود من الشيء ولكن ههنا تفصيل آخر ونوع من التحقيق يجب ان لا تغفله وهو ان العلل والمعلو

تفاوت التسخن الذي يحدث فيه من خارج ويوجد مع التسخن باقيا فيه ولا يبطل والقسم
الاول على اقسام ثلثة فانه اما ان يكون فرق استعداد قوة معاوقة تبقى وتعين كما في الماء اذا سخن ثم
عن سخونته واما ان يكون فرق استعداد قوة مضادة للامر الذي يستطيع وجود الامر كما في الشعر
اذا شاب عن سواد وذلك ان لا يكون في الشعر [illegible] ولا واحد منهما من غير [illegible] لا يعين
ولكن عدم كالامر ولا استعداد في الخط مثل التنفس في قبول الطعم وعديم الرائحة في قبول الرائحة
فان استعداد الماء الذي هو [illegible] ان اقسام مختلفة هو الاشكال
انه من قسم هذا [illegible] استعداد تام للمادة ولكن في المادة وحده وتمام ان القبول كم
[illegible] قسم واحد وهو ان لا يكون هناك مشاركة في المادة واحد او لا يكون له انها في
فالجواب عن هذا ان هناك لا يمكن ان يعرض اتفاق في النوع التام فانه قد استبان ان
الاشياء المتفقة في النوع البريئة عن المادة انما يكون وجودها واحدا ولا يجوز ان تكون
الواحد منها على كثير من فان تعدد الاشياء من الاقسام التي حصلناها خمسة فاما نورد الحكم في
قسم قسم منها فنقول اما القسم من هذا الباب الذي لا اشتراك فيه في استعداد المادة
لا القريبة ولا البعيدة فليس يجب فيه ان يكون ما يحدثه الفاعل من الاثار القابلة في
والانفعال متساويا بالنسبة الا ان يكون يعرض اتفاق فيها من جوهر المادة اتفاق في الاستعداد
لقبول الاثر فتقبلانه بالسوية وليست النفس [illegible] الاشياء [illegible] بل قد يجوز ان يعرض الحال في
الحال في اتباع سطح الاثر لسطح [illegible] في حركة الفرد [illegible] وذلك حيث يمكن ان لا يكون في
هذا اما نوع من قبول التاثير مساويا لما يؤثر الفاعل [illegible] هذا الموضع احداث مثل نفسه
اما القسم من هذا الباب الذي هناك استعداد تام كيف كان فلا يشترط فيه ان تنفعل جميع
لن تتشبه بالفاعل تشبها تاما وذلك مثل النار تحيل الماء نارا والملح يحيل العسل ملحا
اشبه ذلك وقد يجوز ان يزيد المنفعل فيه على الفاعل في الفعل الغير المحقق مثل الماء المتسخن بالهواء
ولا يكون برد الهواء برد فذلك يتبين الا ان لا ان يتحقق الحكم الا ما قصده هو البرد الذي

فنقسم فنقول ان الفرض عند الفكرة قسمين قسم يكون طباع المعلول فيه نوعيته وهيئته نوع الحكم
معلولا في وجوده الطبيعي وطباع علة العلة مخالفة لنوعيته لا محالة اذا كانت علة في نوعه لا في شخصه
اذا كان كذلك ليس النوع واحد او ان انقطع فذلك التنوع من كون المعلول لا يجب من نوع غير
والعلة يجب فيها نوع غير نوعها ويكون علة الشيء في ذاته بالقياس الى نوع المعلول مطلقا
منه يكون الشيء ليس معلول العلة والعلة علة الشيء في نوعه في شخصه وقد يتعدد هذا في بقية الطرف
التقسيم فقد يوجد من الاشياء على سبيل التوسع كما هو تبيين حقيقة الحال الواجبة فيه
في السبب المعطي لصورة كل في صورة من الاجسام فان الاول كون النفس عن المحركة الاختيارية في
مثال الثاني كون هذه النار علة لتلك النار والفرق بين الامرين معلوم فان من النار ليست علة
لتلك النار مع انها علة نوعيته النار بل مع انها علة ما فاذا اخذ من جهة النوعية كانت من العلة للنوع
بالعرض ولكذلك الاب للابن لا من جهة ما هو اب وذلك ابن بل من جهة وجود الانسانية
وهذا القسم متنوع وحين احدهما ان يكون العلة والمعلول مشتركين في استعداد المادة كالنار
في النار والآخر ان لا يكونا فيه مشتركين كضوء الشمس الذي هو جوهر الفاعل للضوء هنا او في القسم
اذ ليس استعداد المادتين فيهما متساويا ولا المادتان من نوع واحد فيجوز ان لا يتساويا في
وذلك ان ضوء الضوء الذي في الشمس وهذا الضوء الحادث عنه فيكاد ان لا يكون من
من نوع واحد عند من يشترط في تساوي نوعيته الكيفية ان لا يكون احدهما انقص والاخر
تاما عند من وضع من صفته فيكونان نوعا واحدا عند من يرى مخالفة بالنقص والاشتداد في
بالعوارض المتشخصة واما القسم الثالث وهو ان يكون هناك امران مشتركان في استعداد المادة
فهو ينقسم قسمين لان ذلك الاستعداد اما ان يكون استعدادا في المنفعل تاما او يكون ناقصا
والاستعداد التام ان لا يكون في طباع الشيء معاوق ومضاد لما هو بالقوة فيه كاستعداد
الماء المتسخن للتبرد لان فيه قوة طبيعية كما علمناه في الطبيعيات تعاون القوة الخارجة في
التبريد ولا تعاوقه واما الاستعداد الناقص فهو مثل استعداد الماء للتسخن لان فيه قوة

برد والقوة المبردة الصورية التي في جوهر الماء الذي للتنافي في الطبيعة اذ اعاونهما وابعادهما
برد الهواء واما القسم من هذا الكل الذي يجب ان يستعد او ينفعل فيه انفعالا فليس يمكن ان
يتشبه في المنفعل بالفاعل التام القوة [illegible] فانه لا يمكن ان يحصل الشيء في قوة الا
لما هو حاصل من نوع اخر وهناك مضاد ممانع يغلب ويمنع التشبه او يبطل الممانع ولهذا لا يمكن
ان يستحيل غير النار مستحيلا من النار ويكون سخونته مثل سخونة تلك النار وغير الماء يبرد من الماء
برودة اكثر من برودة ذلك الماء لان استعداد النار للتسخين والماء للتبريد [illegible] مضاد في جوهره
الفاعل وانما في جوهر غير قريب منه فاما ما ينفعل منهما فيفعل فيه نوع غير مضاد والفاعل لا يقوى الا بفاعل
خارج عن جوهره يفعل فيه بمماسة وبتوسط امر كالسخونة المحسوسة في النار المسخنة والبرودة
في الماء المبردة فليس يمكن ان يشتبه فان قال قائل ان النار قد تذيب الجواهر فيجعلها
اسخن منها لانا نرى اناسا يدخلون ايديهم في النار ويمرونها فيها بعجلة فلا تحترق ونرى المسبوكات
لو وصل بها ذلك لبعضه فعلم من ذلك يقينا ان المسبوكات اسخن من النار ومع ذلك فانها تحترق
من النار فما تجيب ونقول ان ذلك ليس بسبب ان المسبوك اسخن ولكن لمعان [illegible]
منها او قبل الظهور احدهما في المسبوك والاخر في النار وان لمس للاشياء كلها متعلق
مقاربة اما الذي في المسبوك فلانه غليظ وفيه تشبث ما ولزوجة وبطوء انفصال فاذا لمس
مع الملامس الكثير لم يفارق الا في زمان ذي قدر في نفسه بالقياس الى زمان مقارنة الملامس
النار واكثر ان يحصل بضبط ذلك لاختلاف [illegible] العقول والذهن يوجبه ومن شأن الفاعل
ان يفعل في المنفعل في مدة اطول فعلا اكثر واحكم ويفعل الضعيف في مدة اطول ما لا يفعله القوي في
مدة قصيرة واما الذي في النار فلان النار المحسوسة انما هي اجزاء من النار لطيفة مع اجزاء من
الارض ضعيفة متحركة واجتماعها على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال [illegible]
وتخللها الهواء تخللا على سبيل التجدد فيكثر ما يداخل منها من صرافة حرارة لانه ابرد منه [illegible]
ليس تفعل في تلك المدة القصيرة فعلا [illegible] ومع ذلك فانها سريعة الحركة في نفسها [illegible]

تهيج حرارتها ما تهيج بحرارتها قبل ان تصل اليه زمانا يؤثر فيه تأثيرا محسوسا بل تتجدد فلم يجتمع تأثيرات
غير محسوسة كثيرة لا تؤدي الى قدر محسوس وذلك في مدة لها قدر واما المسبوك فان جوهره
مجتمع متحد ثابت قائم بالملاقاة فاذا كان كذلك كان نسبه ملاقاة سطح اليد من المسبوك [illegible]
[illegible] وملاقيه من النار المحسوسة سطوح صغار يتخللها [illegible] لمس اليد
بارد فيختلف بذلك التأثير الا ان الحرقة تتوالى فيها الماسات فيكثر او ينفعل سطح
فيما بينه فعلا لم يبسط العضو [illegible] الامر في الاستحالات الطبيعية واما [illegible]
في مثل الكيران المتخذ للحدادين فانها هو اعظم تأثيرا فيما يماس من المسبوكات وغيرها
مدة لاجتماعها وصرافتها واما ادخال الاصبع في اليد فلان اليد [illegible] قطع الهواء والنار [illegible]
اللطيف باسرع حركة وليست فاترة في قطع المسبوك الكثيف باسرع حركة لان التفاوت
السريع والخرق في اللطيف قليل وفي الكثيف كثير [illegible]
[illegible] في هذا المعنى فلو كان المسبوك ليس [illegible] ليس [illegible]
اجتماعها واتحادها لكان قطعه في مدة اطول لتفاوت [illegible] ثابتا لا ينخرق [illegible]
لكنه ذلك مع جواز ان يؤثر تأثيرا اشد من تأثير اللطيف [illegible] الا انه ان كان [illegible]
مثل زمان ملاقات اللطيف [illegible] اضعاف زمان [illegible] في بعض الاصقاع [illegible]
زيد في الاضعاف [illegible] وربما [illegible] مع [illegible] محسوس [illegible]
لما [illegible] ومن حق هذا الموضع ان [illegible] اكثر مما بسطنا ولكنه اولى بالصناعة الطبيعية [illegible]
ذكر هنا قدر ما يحتاج به [illegible] وجهها [illegible] ان يستقصى ذلك [illegible]
من الاحوال المستقصاة في علم الطبيعة [illegible]
نظيره انه يجوز ان يتساوى الفاعل والمنفعل فيه والموضع الذي نظيره انه يجوز ان يزيد [illegible]
الذي يجوز ان يقصر عنه [illegible] وخلاف ذلك انه وان كان كذلك [illegible]
لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل [illegible] الفاعل والمبداء

ليس منفعلا مشاركا في النوع ولا في المادة وانما يشاركه بوجه ما في معنى الوجود لكن
ليس يعتبر فيه المعنى الذي له الوجود لا انه ليس يشترك فيه فيعتبر فيه اعتبار الوجود نفسه
وقد كان في سائر ما كان من مساوية والزايدة على المبدأ الاقصى اذا رجع الى اعتبار
الوجود كان المبدأ الاقصى غير مساو ولا زائد وجوده منه ووجود المنفعل من حيث ذلك الا
مستفاد منه … الوجود … الشدة والضعف لا يقبل الاقوى والاضعف
انما يختلف في احكام وهي التقدم والتأخر والاستغناء والحاجة والوجوب والامكان
في التقدم والتأخر فان الوجود حاصل للعلة اولا وللمعلول ثانيا واما الاستغناء والحاجة فقد
علمت ان العلة لا تفتقر في الوجود الى المعلول بل تكون موجودة بذاتها او بعلة اخرى وهذا المعنى قريب من الاول
وان خالفه في الاعتبار واما الوجوب والامكان فانا نعلم انه ان كان ها هنا علة … معلول
فهو واجب الوجود بالقياس الى الكل من كل المعلولات وعلى الاطلاق وان كانت علة لمعلول ما
فهو واجب الوجود بالقياس الى ذلك المعلول وذلك الشيء كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه وكل
ما هو ان الشيء في ذاته بحيث لا يجب له وجود والا لوجب من غير علة او فرض واجبا لذاته
وبحيث لا يمتنع له وجود والا لما وجد بالعلة فذاته بذاته ما شرط كون علته او لا كونها
فذاته ممكنة الوجود وانما يجب لا ممكنة بالعلة ثم العلة كما قد تبين لا يجوز ان يجب به … الا واجبا
بذاته وانما وجبت من شيء غيره فاذا حصل له الوجوب من غيره ليس له من نفسه وجوب الشيء فيكون الشيء
فباعتبار ذاته اما واجبا واما ممكنا فان كان واجبا فوجوده احق من وجود الممكن وان كان ممكنا
وليس يجب الشيء ووجب الشيء … فيكون … او اعتبار ذاته اما واجبا … بالقياس الى
الشيء ووضع الا بغيره … او واجبا بالقياس اليه فيكون لذات العلة نظرا قد وجب … لا بالنظر
ذات الشيء بل كونه موجودا … غير ملحوظ بعد وذات الشيء لا يكون الا ممكنا ولا يجب الا
لشيء ملحوظ معه الى العلة فيكون للعلة اختصاص بالوجوب ولا يكون للشيء الا الامكان
فقط عند ذلك الاختصاص يكون اذا كان للشيء وجوب كان للعلة اولا والا لكانت العلة بعد

ممكنة الوجود او وجب وجود الشيء فيكون وجب لا لذات العلة … فيكون للعلة
وجوب باعتبار ذاته ومن حيث لم يضف الى الشيء ووجب الشيء بعد بانه مقتضى امكان ذاته
الا ان يجب بالغير بل بذاته او بالمضاف الى الغير لا اليه ومن حيث العلة غير مضاف فلا شيء بعد فلا يجب
ليس يجب وجوده بل انما يجب وجوده من حيث العلة مضاف اليه فتصير العلة بهذه المعاني الثلاث
اولى بالوجود من الشيء فالعلة احق من الشيء ولان الوجود المطلق او وجود الخاص …
فبين ان المبدأ المعطي للحقيقة المشارك فيها اولى بالحقيقة فاذا صح ان ها هنا مبدأ اولا
لغيره الحقيقة صح انه الحق بذاته وصح ان العلم به هو العلم الحق مطلقا فاذا حصل العلم كان العلم
الحق مطلقا بالنحو الذي يكون العلم حقا وهو الذي يقاس اليه المعلوم

فصل في العلل الاخرى

العنصرية والصورية والغائية فهذا ما نقوله في المبدأ الفاعل فلنشرع الآن في العلل الباقية
الاخر فاما العنصر فهو الذي فيه قوة وجود الشيء فنقول ان الشيء قد يكون له عن الشيء الآخر
وجوه فتارة يكون كما للصبي الى الكتابة وهو انه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير تغير فيه وزوال
امر كان له وتارة يكون كما يكون للشمعة الى الختم وللصبي الى الرجل وهو انه مستعد لقبول امر
يحصل له من غير ان يتغير من احوال الشيء الآخر … او غير ذلك وتارة يكون مثل ما للخشب الى …
فانه ينقص بالنحت شيئا من جوهره وتارة يكون مثل ما للاسود الى الابيض فانه يستحيل ويفقد شيئا
من … جوهره وتارة يكون كما للسواد فانه انما يكون السواد عند … وتارة يكون
المني للحيوان فانه يحتاج ان … حتى يستعد لصورة الحيوان وكذلك …
… وتارة يكون كالهيولى الاولى الى الصورة فانها مستعدة لقبولها … وتارة يكون مثل …
فانه ليس وحده … المعجون بل هو … وغيره فيكون … اجزائه بالقوة وتارة
يكون كالخشب والحجر للبيت وانه كالاول لا الاول … انما يكون منه المعجون بضرب من
الاستحالة وهذا ليس … بضرب من الاجتماع … وقد يجعل قوم المقدمات كذلك
للنتيجة وذلك غلط بل المقدمة كذلك الشكل القياس واما النتيجة فليس صورته في المقدمة بل …

فيما كان له مقدمات تنفعها وتنفعل فيجعل هذا الانفكاك بحد الاشتباه الحافظ للقوة بوجه تتغير فانها

اما ان تكون حافظة للقوة بوجه اشتباها او يشترك غيرها فان كانت بوجه اشتباها فاما ان لا يحتاج في

كون ما يكون منها الا الى الخروج بالفعل كمن فقط وهذا هو الذي يتحرك الى الشيء موضوعا له فقابل

لما هو فيه ويحرك كمثل فيش في انفصه بالفعل قوام ما له ... الجسم الحي الى ...

فيه من يحرك ليتغير فاما بالفعل فان كان انما يتغير فاما ما يحرك فيه كان في شيء يحرك قبل ما يحل

انما يقوم فاما المتغير البتة فليس يحتاج الى تعين من مضاف الا ان يكون ...

بالتغير استحالة وضا ... واما ان كان يحتاج الى زيادة شيء فاما الجسم لما يحرك

فقط مكانية واما حركة كيفية او كمية او وضعية او جوهرية واما ان تكون امرا غير جوهر من كم او

كيف او غير ذلك واما الذي يكون بسبب التغير فانه يكون فيه اجتماع وتركيب فاما ان يتغير

اجتماع فقط واما ان يكون مع ذلك استحالة في الكيف وكل ما فيه تغير فاما ان ينتهي الى الغاية

واحدة او بتغيرات كثيرة وقد جرت العادة بان يسمى الذي يكون التكون منه بالتركيب ...

الذي سيفعل وهو الذي يتحرك اليه اخيرا فان كان جسما فهو جسم ما ينتهي اليه العناصر ...

الفرد الى الحاصل لصور التي صحت فيه وقد يقال ايضا الذي منه ... غير تركيب الشيء وهو فيه بالذات

بنفسه وبالصورة ... ان الاشياء انما يكون من الاجناس العقلية ...

الاول وخصوصا الواحد والذي فيه ... الكثير ... لانها اشد الطبع ...

النفس والعقل ان القوام بالذات انما هو لا يشخص منها ... جواهر ...

بانفسها وانما الحق بالوحدة ايضا ولمعنى لاجل امر العنصر فيقال قد جرت العادة بان ... الذي كان

عن العنصر موضوع ولم يحرك في مواضع فانه بقي ... وان كان ...

كانت ان نسب لكان لا الموضوع في مواضع وان الاسبق في مواضع فبقي ...

هذا باب ... ولا بقي ان هذا كان ... فاما الاول فاذا وجد الموضوع لحرك ...

اخيرة فيقول الشيء فانه لا يقولون انه كان عن ... يقولون ... كان من العدم ...

عن غيرها كما يعود ... بحفظ ... الذين لعدم ... فيقولون كان من الموضوع ...

لا الموضوع فاما ... فاما اذا كان الموضوع قد تصح ... للصورة واما الصورة ...

ولا بقي كان منها انها لا يشتق منها الاسم ... الموضوع قد يكون مشتركا كالتكون ... مشتركا كالقوة

امور مثل العنصر للخمر والحجر والطين والتراب وغير ذلك فكل عنصر فانه من حيث هو عنصر ...

فقط واما لحصول الصورة ... من غيره وما كان من العناصر والقوابل مبدأ الحركة الى الاثر موجود

نفسه ... ان يتحرك الى ... كالحركة الطبيعية ... وقد يتبين ... مواضع اخرى

للحركة بغير شيء واحد فاعلا وقابلا بالشيء واحد بغير ... انه لكن العنصر اذا كان مبدأ

حركة ... كان متحركا عن الطبيعة وكان ما يكون منه طبيعيا واذا كان مبدأ الحركة فيه من خارج

واذا كان ان يتحرك في ذلك الكمال من نفسه كان ما يكون منه صناعيا او جاريا مجرى ...

جري ما نقول في العنصر واما الصورة فنقول قد يقال صورة لكل معنى بالفعل ... حتى يكون

الجواهر المفارقة صورة بهذا المعنى وقد يقال صورة لكل هيئة وفعل يكون في قابل وحدانيا

او بالتركيب حتى تكون الحركات والاعراض صورا ويقال صورة لما يتقوم به المادة بالفعل ...

الجواهر العقلية والاعراض صورا ويقال صورة لما يكمل المادة وان لم تكن متقومة بها بالفعل

الصحة وما يتحرك اليه بالطبع ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد بالصناعة من الاشكال وغيرها

ويقال صورة لنوع الشيء ولجنسه ولفصله وكذلك يكون كلية الكل صورة في الاجزاء ...

لكون ما فيه كالحركة ويكون ما منه كالتربيع والتدوير وقد علمت ان الشيء الواحد يكون صورة

ومبدأ فاعليا من وجوه مختلفة وفي الصناعة ايضا فان الصناعة هي الصورة المصنوع ... فان

البناء في نفسه صورة الحركة في صورة البيت وذلك هو المبدأ الذي ... صورة

البيت وكذلك الصحة هي صورة البرء ... العلاج هو صورة ... ان انتفض يحتاج الى

حركة والات خرى ... في نفس محصل في المادة والكامل فان الصورة ... بسببها

الصورة في المادة ... الصور الطبيعية صورة عند العلل المتقدمة للطبيعة ...

على طريق التسخير فموضع وانت تعلم بعد ذلك ان الغاية هي ما لاجله يكون الشيء وقد علمت فيما سلف و
قد تكون الغاية في بعض الاشياء في نفس الفاعل فقط كالفرح بالغلبة وقد تكون الغاية في
بعض الاشياء في غير الفاعل وذلك اما في الموضوع مثل غايات الحركات التي تقصد عن روية
او طبيعة وتبتدئ وتنتهي في شيء ثالث كمن يفعل شيئا ليرضى به فلان فيكون رضا فلان غاية
خارجة عن الفاعل والقابل ولشيء كان الفرح بذلك الرضا ايضا غاية ومن الغايات الشبه الذي
فالمتشبه به من حيث يتشوق اليه هو غاية والتشبه نفسه ايضا غاية

فصل

في اثبات الغاية وحل شكوك قيلت في ابطالها والفرق بين الغاية وبين الضروري وتعريف
الوجه الذي تتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي تتأخر به فنقول ونقول انه قد بان فيما
سلف لنا من القول ان كل متحرك فله مبدأ وكل حادث فله مادة وصورة ولم يتبين بعد ان لكل
متحرك فله غاية فان ههنا ما هو عبث وههنا ما هو اتفاق وايضا ههنا مثل حركة الفلك فانه
لا غاية في الامر بها والكون والفساد لا غاية لهما في النظر ثم القائل ليس يقول انه يجوز ان يكون
لكل غاية غاية كما لكل مبدأ مبدأ فلا يكون بالحقيقة غاية ويلزم من ذلك ان لا غاية بالحقيقة
له وقد نجد اشياء هي غايات ولها غايات اخرى لا الى غير النهاية فان ههنا اشياء
انها غايات ولا اشياء كثيرة يتبع بعضها بعضا كترادف القياسات ولا اشياء اخر ثم ان القائل ليس يقول
ان الغاية موجودة لكل فعل فلم يجب علينا ان نتقدم فنبين بالحقيقة معلول العلل كلها وما لم
نتكلم فيه بعد عن الشبهة انه هل الغاية والخير شيء واحد ام مختلف وايضا ما الفرق بين الجود والخير
فنقول اما الشك الاول وهو ما يتعلق بالاتفاق والعبث فنحن نقول في حال الاتفاق وانه غاية
فقد فرغ منه في الطبيعيات واما امر العبث فيجب ان نعرف ان كل حركة ارادية فلها مبدأ قريب
ومبدأ بعيد فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو والمبدأ الذي يليه هو الاجماع من
القوة الشوقية والابعد من ذلك هو التخيل او الفكرة فاذا ارتسم في التخيل او في الفكر النطقي صورة
حركت القوة الشوقية الى الاجماع فخدمتها القوة المحركة التي في الاعضاء وربما كانت الصورة التي
في التخيل او الفكر هي نفس الغاية التي تنتهي اليها الحركة وربما كانت شيئا غير ذلك الا انه لا يوصل
اليه الا بحركة تنتهي اليها الحركة او تقدمه ويتلوها الحركة مثال الاول الانسان ربما ضجر عن المقام في موضع
فتخيل في نفسه صورة موضع آخر فاشتاق الى المقام فيه فتحرك نحوه فانتهت حركته اليه وكان
مشوقا في نفسه ما انتهى اليه بتحريك القوى المحركة للعضو ومثال الثاني ان الانسان قد يتخيل في نفسه
لقاء الصديق فيتحرك الى المكان الذي يقدر مصادفته فيه فتنتهي حركته الى ذلك المكان ولا يكون نفس ما
انتهت اليه حركته نفس المشوق الاول الذي يتوخى اليه بل بعض امر لكن المشتوق بعد الحصول
وهو لقاء الصديق فقد عرف عن هذين وتبين لك من ذلك بما قلنا ان الغاية التي تنتهي
الحركة في كل حال من حيث هي غاية حركة هي غاية او حقيقة للقوة … الفاعلة المحركة التي في …
وليس للقوة المحركة التي في الاعضاء غاية غير الانتهاء ربما كان للقوة التي قبلها غاية غيرها وليس يجب
ان يكون في ذلك الامر غاية او للقوة الشوقية تخيلية كانت وفكرية ولا ايضا يجب ان لا يكون
كانت وربما اتفق … فيبين لك في المثال الذي الاول منهما فكانت الغاية فيهما واحدة وفي الثاني
فكانت مختلفة والقوة المحركة التي في الاعضاء مبدأ الحركة لا محالة والقوة الشوقية ايضا مبدأ او
لتلك الحركة فانه لا يمكن ان تتحرك حركة نفسانية الا عن شوق البتة لان الشيء الذي لا ينبعث الى الحركة
ثم ينبعث اليها انبعاثا نفسانيا انما يكون لشوق نفساني لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن فاذن كل حركة نفسانية
فيكون مبدأها الاقرب قوة محركة في عضل الاعضاء ومبدأها الذي يليه الشوق كما علمت ولكن
مع تخيل او فكر لا محالة فيكون المبدأ الابعد تخيلا او فكرا فاذن ههنا مبادئ للحركة النفسانية
بغاياتها ومنها غير واجبة بغاياتها فالواجبة ضرورة هي القوى المحركة في الاعضاء والقوة الشوقية
وغير الواجبة هو التخيل والفكر فانه ليس يجب لا محالة ان يتخيل مع الاشتياق تخيلا او فكرة لا تخيل ولا فكر مبدأ
غاية لا محالة والمبدأ الذي لا بد منه في الحركة الارادية له غاية تختص بها والمبدأ الذي منه بد قد يوجد للحركة
خالية عن غاية فان اتفق ان تطابق المبدأ الاقرب وهو القوة المحركة والمبدأان اللذان
بعده اعني الشوقية مع التخيل والشوقية مع الفكر كانت نهاية الحركة هي الغاية التي لكلها وكان

عرض ليتحرك ولم يتفق ان يتحقق الغرض لم يكن ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية ذاتية
للقوة الشوقية وجب ان تكون للقوة الشوقية غاية اخرى بعد الغاية التي في القوة المحركة التي
للعضو وذلك لانا قد اوضحنا ان الحركة الارادية لا تكون الا بشوق وكل ما هو شوق فهو شوق الى شيء
واذا لم يكن الشيء المتحرك اليه هو الذي اشتهي لا محالة وهو الذي ذلك الشيء اياه اشتهاء الحركة فهي لم تكن بعد انتهائها
الحركة فكل نهاية تنتهي اليها الحركة او يحصل بعد نهاية الحركة ويكون الشوق التخيلي والفكري قد تعلق
عليها فيبين انه غاية ارادية وليست بعبث البتة وكل نهاية تنتهي اليها الحركة وتكون هي بعينها
الغاية المشوقة التخيلية ولا يكون المشوق تخيلا فكريا فهي التي تسمى العبث وكل غاية ليست نهاية
الحركة ومبدأ الشوق تخيل فكري فلا يخلو اما ان يكون التخيل وحده هو مبدأ الحركة الشوقية او التخيل مع
طبيعة او مزاج مثل التنفس وحركة المريض او التخيل مع خلق وملكة نفسانية داعية الى ذلك الفعل
بلا روية فان كان التخيل وحده هو المبدأ الشوقي يسمى ذلك الفعل قصدا ضروريا او طبيعيا وان كان
التخيل مع خلق او ملكة نفسانية يسمى ذلك الفعل عادة لان الخلق انما يتقرر باستعمال الافعال
فما يكون بعد الخلق يكون عادة لا محالة واذا كانت الغاية التي للقوة المحركة هي نهاية الحركة موجودة
ولم توجد الغاية الاخرى التي بعدها ويتحرك المشوق وهي غاية الشوق فيسمى ذلك باطلا كمن يخرج الى المكان
الذي يقدر فيه مصادفة الصديق ولم يصادفه هناك فيسمى فعله باطلا بالقياس الى القوة المشوقة وهو
القوة المحركة وبالقياس الى الغاية الاولى وهو العلة الغائية الثانية فاذا تقررت هذه المقدمات فنقول ان
قول ان العبث فعل من غير غاية البتة قول كاذب وقول القائل ايضا ان العبث فعل بغير غاية هي
خير او مظنون خيرا هو قول كاذب ايضا اما الاول فلان العبث انما يكون بلا غاية اذا لم يكن له غاية بالقياس
الى ما هو مبدأ الحركة لا بالقياس الى ما هو ليس مبدأ الحركة ولما اخبرنا الشيء وما مثل به في
الكرض للعب اللحية فمبدأ الحركة القريبة هو القوة التي في العضلة والذي قبله الشوق التخيلي لا الفكر
ليس مبدأه فكرا البتة فليست فيه غاية فكرية وقد حصلت فيه الغاية التي للشوق التخيلي وللقوة
المحركة فيتبين ان هذا الفعل يجب مبدأ الحركة ليس بلا غاية وانه انما يحرك لا لغاية بحسب ما ليس مبدأ

ويجب ليس فيه غاية عن ان هذا الصادر لا عن شوق تخيلي البتة فان تخيل نفسه كان بعده لا محالة
فهناك شوق ما لا محالة وطلب تخيلي وذلك مع تخيل ما الا ان ذلك التخيل ربما كان غير ثابت بل
سريع البطلان او كان ثابتا ولكنه لم يشعر به فليس كل من تخيل شيئا يشعر مع ذلك
بحكم انه قد تخيل وذلك لان التخيل غير الشعور بانه قد تخيل وهذا ظاهر ولو كان تخيل مبدأ شعور بتخيل
لذهب الامر الى غير النهاية واما الذي قيل ان الانبعاثات والشوق هذه لا محالة اما عادة واما ضجر
هيئة او ارادة انتقال الى هيئة اخرى واما حرص من القوى المحركة وتحنيها على ان تجدد لها فعلا تحريكيا
او احساس مع العادة لذيذة والانتقال عن المملول لذيذ والحرص على الفعل الجديد لذيذ اعني
القوة الحيوانية والتخيلية واللذة هي الخير الحسي والتخيلي والحيواني بالحقيقة وهي المظنون خيرا بحسب
الخير الانساني فاذا كان المبدأ تخيليا حسيا فيكون خيره لا محالة خيرا حيوانيا فليس اذن هذا الفعل
عن غير خير بحسبه وليس ان لم يكن خيرا حقيقيا اي بحسب العقل ثم وراء هذا اعلم تخصيص ما يخص هذه الحركات
[illegible] بالضبط واما الشك الذي به يكشف بان يعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضروري الذي
هو احد من الغايات التي هو هو والفرق بينهما ان الغاية بالذات هي الغاية التي تطلب لذاتها والضروري
اما هو امور [illegible] امر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية مع انه علة للغاية بوجه مثل الصلابة للحديد حتى يتم
القطع واما امر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية لا على انه علة بل مع انه امر لازم للعلة مثل انه لا بد
جسم او كون جسم يتم القطع به وانما لم يكن من جسم او كون لا لاجل كون لكنه لما كان لا بد للحديد الذي
واما امر لا بد من وجوده لازما للعلة الغائية نفسها مثل ان العلة الغائية في امر التزويج مثلا التوليد
ثم التوليد يتبعه حب الولد ويتبعه لا ان التزويج كان لاجله فهذه كلها غايات بالعرض الضرورية
ولاجل الضرورية [illegible] الغايات العرضية الاتفاقية في موضع آخر واعلم ان وجه مبادي الشرح
الطبيعية [illegible] القسم الثاني من [illegible] فانه مثلا لما كانت تجب في الغاية الالهية التي
ليس نوع كل شخص الوجود الذي من وجوده وكان منها الوجود الذي للمركبات من العناصر وكان لا يمكن
ان يبقى المركبات الا من العناصر وكان لا يمكن ان تكون العناصر [illegible] الا [illegible] والماء والنار وانواع [illegible]

لا يمكن ان يكون الى ربع الجهة المؤدية الى الغاية الجزئية المقصودة بها الا ان يعرض مرة ومرة فلازم
ذلك في ان يكون بحيث تعرض العائق الطبيعي ويقف كثيرا من الحركات وكانا قد خرجنا عن غرضنا
فلنعد الى ما نبحث عنه من الكلام فنقول اما اشخاص الكائنات الغير المتناهية فليست
بغايات ذاتية في الطبيعة ولكن الغاية الذاتية هي مثلا ان يوجد الجوهر الذي هو الانسان او الفرس
او النخل وان يكون هذا الوجود وجودا دائما باقيا وكان هذا ممتنعا في الشخص الواحد حيث الهيولى
كل كائن جزئي فيه خالف اعني الكائنات عن الهيولى الجسمانية ولما امتنع في الشخص ان يستبقي
بالنوع فالغرض الاول اذن هو بقاء الطبيعة الانسانية مثلا او غيرها او شخص منتشر غير محدود
وهو العلة التمامية لفعل الطبيعة الكلية وهو واحد لكن هذا الواحد لا بد له في حصوله باقيا من
ان يكون اشخاص بعد اشخاص بلا نهاية فيكون لا تناهي الاشخاص بالعرض غرضا في المعنى
من القسم الاول لانه غرض تبعي لانه لو امكن ان يبقى الانسان دائما كما يبقى الشمس
والقمر والفلك لما احتيج الى التوالد والتكاثر بالنسل مع انه ولئن سلمنا ان الغرض لا تناهي الاشخاص
كان لا تناهي الاشخاص معنى غير معنى كل شخص وانما يجب في غير النهاية شخص بعد شخص لا الى تناه
الغاية هنا بالحقيقة موجودة وهي هيئة شخص منتشر او لا تناهي الاشخاص ثم الشخص الذي يوجد بعد
شخص آخر لا ثالث له ولا رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة الكلية بل الطبيعة الجزئية فليس عن
بعد ما فرضناه غاية لتلك الطبيعة الجزئية التي هي غايتها واعني الطبيعة الجزئية القوة الخاصة المدبرة
لشخص واحد واعني الطبيعة الكلية القوة الفائضة في جواهر السماويات كشيء واحد هو المدبر
للكلية في الكون والفساد وانت تعلم من هذا انه ليس بعيد هذا واما الحركة الذاهبة الى غير النهاية
فانها واحدة بالاتصال كما علمت في الطبيعيات وانه فان الغرض في تلك الحركة ليس نفس الحركة بما
الحركة بل الغرض هناك الدوام الذي يحفظ بعد وهذا الدوام معنى واحد الا انه متعلق الوجود
باشياء لا يسلم ان عددا بغير نهاية واما حديث المقدمات والنتيجة فيجب ان تعلم ان الامر القول ان
العلة الغائية تتناهى ونقف ان العلة الغائية التي تجب في فاعل واحد وفعل واحد تتناهى ونقف في

يجوز ان يعرض فاعل طبيعي او اختياري يفعل فعلا يروم به بعينه غاية بعد غاية بغير ان يقف عند
نهاية واما المبدا الواحد اذا كان قد يصدر عنه فعل بعد فعل ويصير بحسب فعل فاعلا غير الفاعل الاول
كان يجب الفعل الآخر وان لم يكن بالذات وهو موضوع غير فيجوز ان يكون لكل غاية ويكون
بحسب كون شيء فاعلا لغاية اخرى وان جاز ان يعتبر كونه فاعلا بعد كونه فاعلا الى غير النهاية
كانت غاية بغير نهاية ثم الشيء هي علة تمامية للقياس الذي يعتبر علة مطلوب محدود وكل ... فاعل
فعل مبدأ والنفس بحسب قياس فعل مستانف بعد ما يصدر عنه استحقاق ان يقال
مستانف وكل واحد من مرات كونه فاعلا غاية محدودة بعينها لا يجوز ان يعرض واحدة الى غير النهاية
او لكل قياس واحد نتيجة واحدة لا غير واما الشك الذي عليه فيجب ان نعلم ان الغاية تعرض مرة
وتعرض موجودا او فرق بين الشر والموجود وان كان الشر لا يكون الا معدوما وكل الفرق بين الامرين
ولازمه وقد علمت هذا وتحققه واستانف باشد من الان فان الاول حقيقة هي شيء
وهيئة من غير شرط وجود خاص له او عام في الاعيان او في النفس بالقوة شيئا منه وكان او بالفعل
وكل علة فانها من حيث هي تلك العلة لها حقيقة وشيئية فالعلة الغائية هي في شيئيتها
تكون سائر العلل موجودة بالفعل علة والعلة الغائية في وجودها مسببة لوجود سائر العلل علة بالفعل
فيكون الشيئية من العلة الغائية علة علة لوجودها فكان وجودها مع شيئيتها لكن شيئيتها الا
علة ما لحصل متصور في النفس او ما يجري مجراه ولا علة للعلة الغائية في شيئيتها الا علة اخرى
غير العلة التي يتحرك اليها او يتحرك اليها واعلم ان الشيء يكون معلولا في شيئيته ويكون معلولا في
وجوده والواقع في شيئيته مثل الاثنينية فانها في حد كونها اثنينية معلولة للوحدة ويكون ما يقع في
وجوده ويقع في وجوده ... وكذلك قد يكون الشيء امرا خاصا موجودا في شيئيته مثل العدد
للاثنينية وقد يكون للامر الابدي في شيئيته شيء كون التربيع في خشب او حجر والاجسام الطبيعية
شيئية لكن عن الصورة والاعراض غير التي لا يتجدد ... الاجسام وعلة لوجود بعضها ... شيئية
كما يفطن ان الحكم في الطبيعيات كذلك فقد اتضح اذن ان العلة الغائية في الشيئية قبل العلة الغائية

فالغاية وكذلك قبل الصورة من جهة الصورة هو صورة توجد للبيت وكذلك ايضا العلة الغائية
في وجودها في النفس قبل العلل الاخرى اما في نفس الفاعل فانها توجد اولا ثم يتصور عنها
طلب الفاعل وكيفية الصورة واما في نفس غير الفاعل فليس لبعضها ترتيب الا ضرورة
في اعتبار النسبة واعتبار الوجود في العقل ليست علة اقدم من الغاية من حيث تصورت سبب
العلل علل لكن وجود العلل الاخرى بالفعل علة لوجودها وليست العلة الغائية علة لها انها موجبة
بل علة انها شيء فانها من حيث هي علة للعلية وبحيث الاخرى معلولة العلة فاذا كانت العلة الغائية
في الكون واما اذا كانت العلة الغائية ليست في الكون ولكن وجودها اتم من الكون مع ما يتبع
وموضعه فلا يكون شيء من العلل الاخرى علة لها ولا في الواحد الذي هو الحق والوجود فيكون اذن
العلة الغائية ليست معلولة لسائر العلل لانها علة غائية ولكن لانها ذات كون ولو كانت
ذات كون لما كانت معلولة البتة واما اذا اعتبرت كونها علة غائية فهي اقدم سائر العلل في
الكن مثلا الكن علة فاعلية وعلة غائية وعلة صورية لا في الكن كائنة وموجودة في نفس
فاذن الذي بالذات للعلة الغائية بما هي علة غائية الكن علة لسائر العلل وبعرض لها من جهة
ان معناها قد يكون واقعا في الكون لكن معلولها من جهة الكون فقد تبين لك انه كيف يكون الشيء
علة ومعلولا مع انه فاعل وغاية وهذا من المبادي للطبيعي واما البحث الذي بعد هذا فينكشف به
نقول ان الغاية التي تحصل في فعل الفاعل تنقسم الى قسمين غاية تكون صورة او عرضا في منفعل
المنفعل وغاية لا تكون صورة ولا عرضا في منفعل قابل البتة فيكون في الفاعل لا محالة لانها ان لم
الفاعل ولا في المنفعل وليس يجوز الكن ان تقوم بنفسه جوهرا احدث لا في مادة ولا في
فلا يكون لها وجه البتة فمثال الاول صورة كالنسبة في المادة والاشياء فانها غاية للقوة
الفاعلة للتصوير في مادة كالات واليها تتوجه فعلها وتحريكها ومثال الثاني الاستكنان فانه
غاية للمستكن البيت الذي هو مبدأ الحركة لكونه وليس هو البيت صورة في البيت وكذلك الكن غاية
الفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة صورة في المادة والكن للبيت غاية صورة في المادة

ليس مبدأ في باب الحركة بما هو كذلك فان عرض الكن ما غاية صورة في المادة استحفاظا و
ما غاية معنى ليس صورة في تلك المادة شيئا واحدا فان وحده يكون بالعرض مثل ان يكون
كانت هي بعينها المستكن فيه فانه من جهة ما هو طالب للاستكنان داع الى البناء وعلة
للبناء ومن جهة ما هو يتمتع لما هو مستكن فيكون الغاية لما هو مستكن غير الغاية لما هو بان
واذا كان كذلك فيكون انفصالها فان الواحد المستكن الباني غاية بما هو مستكن غير غاية بما هو
واذا تقرر هذا فنقول ان في اقسام ما فان للغاية نسبة الى امور كثيرة من قبلها في الحصول
والوجود لان لها نسبة الى الفاعل ونسبة الى القابل وهي بالقوة ونسبة الى القابل وهي بالفعل
ونسبة الى الحركة فهي بقياسها الى الفاعل غاية وبقياسها الى الحركة نهاية وليست بغاية لان الغاية
التي بها الشيء ويوجد الشيء لا بمجرد مع وجودها التي بها يستكمل الشيء والحركة ينقطع مع انتهائها وهي
بقياسها الى القابل المستكمل به وهو بالقوة خير تعليمي لان الشر هو العدم للكمال والخير الذي يقابله
هو الوجود والحصول بالفعل وبالقياس الى القابل وهو بالفعل صورة واما الغاية التي بحيث القسم الثاني
فيتبين انها ليست صورة للمادة المنفعلة ولا هي نفس نهاية الحركة وقد بان انها تكون صورة او
عرضا في الفاعل ويكون لا محالة قد خرج بها الفاعل من الذي بالقوة الى الذي بالفعل والذي بالقوة هو
العدم الذي يقارنه شر والذي بالفعل هو الخير الذي يقابله فيكون اذن هذه الغاية خيرا بالقياس
الى ذات الفاعل لا الى ذات القابل فاذا نسب الى الفاعل من جهة ما هو مبدأ حركة وفعل كانت غاية
واذا نسبت اليه من جهة ما هو خارج بها من القوة الى الفعل ومستكمل كانت خيرا اذا كان ذلك
الخروج من القوة الى الفعل في معنى نافع في الوجود او في بقاء الوجود وكانت الحركة طبيعية او اختيارية
عقلية واما اذا كانت تخيلية فليس يجب ان تكون خيرا حقيقيا بل قد تكون خيرا مظنونا فيكون اذن
كل غاية فهو باعتبار غاية وباعتبار اخر خير اما حقيقي واما مظنون فهذا هو حال الخير والعلة التمامية
واما حال الجود والخير فيجب ان نعلم ان شيئا واحدا بالقياس الى القابل المستكمل به وقياسه الى
الفاعل الذي يصدر عنه واذا قيس الى الفاعل الذي يصدر عنه بحيث لا يوجب ذلك الكمال للفاعل منفعة

أو بشيء منهم كان قياسه إلى الفاعل جوداً أو إلى المنفعل خيراً ولفظ الجود وما يقوم مقامه مما يوجد

كما في اللغة إفادة المفيد لغيره فائدة لا يستعيض منها بدلاً وإنما ولا يستحق منها بدلاً

مبايع أو معاوض ونحو معاوض ولأن الشكر والثناء والمدح وسائر الأحوال المستحبة

لا تعد عند الجمهور من الأعواض لأنها جواهر ولا أعراض تقرر ونهايتها موضوعات يطلق أن المفيد غرضه

فائدة يربح منها شكراً هو إنما جواد وليس مبايعاً ولا معاوضاً وهو في الحقيقة معاوض لأن ما أفاد

واستفاد سواء استحق عوضاً ما أتى الأمر حسب أو صفة غيره خيراً أو شكراً أو ثناء أو فرح

أو استفاد أن صارت فضيلة محمودة أو إتيان فعل ما هو أولى وأحرى الذي لو لم يفعل لم يكن جميلاً

فضيلته لكن الجمهور لا يعدون هذه المنافع في الأعواض فلا يمتنعون عن تسمية من يحسن إلى غيره

بشيء من هذه الجزاءات المطلوبة أو الحقيقية التي يحصل له بذلك شيئاً جواداً ولو لم يطلبوا الله

المعز أن يسمى جواداً أو الواحد منهم إذا أحسن إليه بعوض ولكن شيئاً غير الله فقط [illegible]

التبعة والكرامة أو إلى الكريم المحسن السبب جواداً أو كان فعله لتعلق فإذا حقق وحصل معنى الجود كان

إفادة الغير كمالاً في جوهره أو في أحواله من غير أن يعتاض بإزائه عوضاً بوجه من الوجوه وكل فاعل يفعل

فعلاً لغرض يؤدي إلى شيء بعوض فيحصل له فكل مفيد للقابل صورة أو عوضاً وله غاية أخرى [illegible]

يحصل الذي أفاده إياه فليس بجواد بل نقول أن الغرض والمراد في المقصد لا يتبع إلا الذي [illegible]

الذات وذلك لأن الغرض لا يكون بحسب نفسه في ذاته أو بحسب مصالح في ذاته أو بحسب شيء آخر في ذاته أو مصالحه

ومعلوم أنه إن كان غرضه بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته فالحكم يجب أمر يعود عليه في ذاته لفائدة [illegible]

ناقصة في وجوده أو في كمالاته [illegible] بحسب شيء آخر فلا يخلو إلا أن يكون صدور ذلك الشيء عنه أولى به

بحيث يكون عنه أو لا يكون فمن لا حرج أنه لو لم يصدر عنه ذلك الخير هو خير بحسب غيره كان ناقصاً [illegible] من جهة

كمال لو صدر عنه فلم يكن ذلك حرج والحسن به والجلب للمحمدة أو غير ذلك من الأغراض الحاصلة في ذاته

ولا حصته غير الآخر به وغير الجالب للمحمدة أو غير ذلك من الأغراض اللائقة وإن كان فعله خيراً لو لم يفعل

ذلك كما ترك هو الأولى والأحسن فيه فيكون لا داعي له إلى ذلك الأمر بحيث لم يصدر عنه ذلك الخير



لا غرض له مقصود ولا شوق إلى الكرم شيئاً بقصد عن طبع أو إرادة ليست على سبيل الإجابة لداع إليه

وجه آخر يستوقف عليه فلا يكون يقصد إلا لعرض لا يعود عليه منه [illegible]

القاصد القصد المذكور المتحرك إليه يفيض خيراً على غيره لأنه أولى به وضده غير لائق به [illegible]

غرض يتصف به بذاته ويعود على ذاته ويرجع إلى ذاته فحينئذ لا يكون وجود ذلك الغرض أولى بوجوده

بنزاهة واحدية بالقياس إلى ذاته وكمالات ذاته ومصالحه بل يكون كونه فاعلاً عن ذاته لكون الأعراض

التي تحصل له فيعود إلى أن ذاته ينال بذلك كمالاً وحظاً خاصاً ولذلك فإن سؤال اللائم

يتكرر إلى أن يبلغ الجميع الراجع إلى الذات مثلاً إذا قيل لفاعل لم فعلت كذا فقال لأن فلاناً

[illegible] فإن [illegible] الإحسان حسن [illegible]

[illegible]

[illegible] الشفقة والرحمة والعطف على الغير

[illegible]

[illegible] بالقياس إلى الفاعل جوداً [illegible]

[illegible] بالقياس إلى الفاعل جوداً [illegible]

[illegible]

[illegible] الأمور الموجودة [illegible] العلوم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العلوم [illegible] الأمور [illegible] العلوم [illegible]

قد توجد متفرقة في علوم متفرقة مختلفة ولو كانت ابتغيت في علم واحد لكن فيه ما يجب في كل علم
الواحد كالنقطة مثلا التي في صناعتي الهندسة والحساب وكمالها جميعا لا في علم العلوم الطبيعية ويتكلم فيها
بوجه لما يتبع أنه ليس الأمر كذلك فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما فيه في الأمور الطبيعية فاعلا
إنما يجب وجود الغير أو يطلب بطلبها لا التفارق المادة وإن جوزت مثل اليوم فقد يجوز فيها فاعل في
النفس ومن التشكيك يكون بسبب المادة ولكن الكلام في مقادير هيولانية فيه لا أشكال
مقدارية والوحدات التي للعدد والعدد للخواص العدد فهذه يوجد لها مبدأ فاعل ومبدأ
وحيث كانا كان تام والتمام هو للاعتدال في التحديد والترتيب الذي بها يكون لها ما يكون من الحكم
وإنما هو لأجل الكثير على ما هو عليه من الترتيب كالاعتدال في التحديد فإنه يتبع الكثير بما تماما على
وكيف ما يمنع الكثير خيرا أو يكون غاية لا خير وهناك أيضا أنما كان عليه لأنه خير كان الشوق
لذلك الخير الكثير تاما كما لو كان السبيل إليه بحركة ولولا أن يكون في الغاية التي [illegible]
من غايات يتأدى إليها مبادئها لما كان الطالب بطلبها في حق الكلي العاقل [illegible]
بحركة المادة لا [illegible] مستعدة ولا يكون الغاية بمن لا استعداد في نفسها من شرط [illegible]
فبطلت الغاية بها فقد صارت من العلل التي مشتركة في [illegible] ينظر فيها صاحب هذا العلم [illegible]
ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيما يختص علما علما كما بعد إلى ذلك العلم وعارض المشترك فإن هذا العلم
قد ينظر في العوارض المختصة بالجزئيات إذا كانت لذاتها أو أولا وكانت أسبابا للعلل [illegible]
أو أضافة إليه لموضوعات العلوم الجزئية ولو كانت من علوم مفردة لكنا أفضلها علم الغاية وكان
يكون ذلك هو الحكمة والآن فذلك يبقى أفضل أجزاء هذا العلم أعني العلم الناظر في العلل
الغائية للأشياء

المقالة السابعة فصل في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق
الكثرة من الغير والخلاف وأصناف التقابل المعروفة [illegible] استوفينا الكلام
في الأمور التي تختص بالهوهو [illegible] الواحد والهوهو [illegible]
الأشياء [illegible] واحد باعتبار وكل شيء فله وجود واحد وكذلك [illegible] المفهوم

منها واحد وليس كذلك من حيث هو واحد بالموضوع أمر ما يوصف بهذا الوصف بذلك فلو كان
المفهوم من الواحد من كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا كما ليس واحدا
لكن قد يعرض لها الواحد أيضا فيقال للكثير إنها كثير واحدة ولكن لا من حيث هي كثيرة فيجب أن
نتكلم أيضا في الأمور التي تختص بالوحدة وبمقابلتها الكثرة فالهوية من لواحق الوحدة والموافقة والمساواة
والمشابهة ومقابلاتها من الكلام في جانب المقابل لها أي الكثرة فإن الوحدة متشابهة
تتفق فتنشعب فالهوهو هو أن يجعل للكثير من وجه وحدة من وجه آخر فمن ذلك ما هو بالعرض وفي
فيما ليس الواحد بالعرض فكما يقال هناك واحد يقال هاهنا هو هو وما كان هو هو في الكيف
وما كان هو هو في الكم فهو مساو وما كان هو هو في الإضافة فيقال تناسب وأما الذي في الخواص
فيكون في الأمور التي تقوم الذات فما كان هو هو في الجنس قيل مجانس وما كان هو هو في النوع
قيل مماثل وأيضا ما كان هو هو في الخواص قيل مشاكل ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بهذه
ومقابل الهوهو على الإطلاق الغير والغير منه غير في الجنس ومنه غير في النوع وهو بعينه الغير في الفصل
ومنه غير بالعرض وقد يجوز أن يعرض للغير بالعرض شيء واحد هو غير لنفسه [illegible]
[illegible] في اصطلاح ما المخالف بالعدد والغير [illegible] والمخالف [illegible] الغير قد يقال
بالذات والمخالف أخص من الغير وكذلك الأشياء المتغايرة بالجنس إلا إذا كانت
[illegible] والمتغاير بالجنس لا يجب أن لا يجتمع في مادة واحدة وأما المتغايرات التي
تختلف بالأنواع تحت الأجناس القريبة التي دون الأول فيستحيل أن تجتمع البتة في موضوع واحد
كالأشياء التي لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فإنها تسمى متقابلات وقد
علمت في المنطق عددا وخاصيتها الملكة والعدم فيها يدخل [illegible] التضاد في الأضداد
يدخل [illegible] العدم والقنية [illegible] ودخول العدم تحت [illegible] دخول الضد تحت [illegible]
ولكن يجب أن نعلم أن العدم يقال على وجوه فيقال لما من شأنه أن يكون موجودا [illegible] وليس لا
أن يكون له وإن كان من شأنه أن يوجد لا فيه كالبصر فإنه من شأنه [illegible]

ليس من شأنه أن يعرض البصر ويقال لما من شأنه أن يعرض الجنس الشر وليس الشر ولا من شأنه أن يعرض له أن يحس به إما أو بعيدا ويقال لما من شأنه أن يكون لنوعه الشر وليس من شأنه أن يعرض لشخصه كالأنوثة ويقال لما من شأنه أن يكون له الشر وليس له مطلقا أو في وقت أو بنحو كالمرد ولان وقد فات كالأدرد والقرب الأول يطابق الأنواع التي للمطابقة والوجوه الأخرى ويقال عدم لكل فقد بالقسر ويقال عدم لما يكون قد فقد الشر فإن الأعور لا يقال له أعمى ولا أنه عدم مطلق لكن هذا ربما يكون في القياس أن الموضوع للعدد إلا أن لا تعين أن العدم يحتمل شيئا لا ينعكس ولا العدم فيحتمل الضد الآخر المراد عدم الحلاوة بل يجري بالقرع مع عدم الحلاوة فإن العدم قد يكون وجد في المادة يكون مصاحبا لذات توجب في المادة عدم ذات أخرى أو لا يكون إلا مع العدم الضد أو ليس السبب في تقابلهما تغاير الأجناس فقد بينا ذلك بل السبب في ذلك أن حدا ما ضد النفسها وحد فصولها يخالف تمانع حيز الاجتماع وتتفاسد وإذ ليس شيء من الأجناس العالية بمتضادة فيجب أن يكون الأضداد الحقيقية واقعة تحت جنس ومع أن يكون جنسهما واحدا أن يكون الأضداد يخالف الفصول فيكون لا ضد أو من جهة الفرق الفصول مثل السواد والبياض تحت اللون والحلاوة والمرارة تحت الذوق وأما الخير والشر فلما لتحقيق أجناس عالية ولا الخير جنس لا معنى مشترك فيه ولا الشر ومع ذلك فالشر في كل شيء بوجه ما عدم الكمال الذي له والخير وجوده فيهما يخالف الوجود والعدم وأما الراحة والألم وأمثال ذلك فشترك في غير جنس الخير والشر فإنهما تشترك في المحسوس أو في المتخيل وغير ذلك فليس الخير والشر جنسا لضدين بل الظن من نظر عدم المثل الأشياء التي هي متضادة والتي أحدها يدخل فيها وطبقة منها موافقة للعقل أو الحس وطبقة تخالف لا تنهما كان في المقطوع منها المعنى الموافق والمعنى المخالف فجعلوا أحدهما جنس لطبقة والآخر للطبقة الأخرى وليس الوجب كذلك والموافقة والمخالفة اللوازم لا أنها لبست للأشياء في أنفسها بل بالإضافة

إن كانت الموافقة والمخالفة إذا جعلتا كيفيتين وجد لهما أشياء يصلح أن يجري كالاعتبارات المختلفة كالأجناس فإنها قد تدخل في حيز الحال والانفعالات من جهة وفي الكيفيات من جهة أخرى وفي المضافات باعتبار آخر فإنها من حيث هي صادرة من أشياء الحال ومن حيث هي حاصلة عن أشياء في أشياء هي انفعالات ومن حيث تتقرر فيها هيئات فإنها في حواملها في الكيفيات ومن حيث أن الموافق موافق لموافقه فهي من المضاف فإذا كان اسم الموافقة والمخالفة معروفا في أحدها المعاني بعينه فهو تحت الجنس الخاص لست أقول أن أشياء واحدة بعينها في أجناس مختلفة فهذا مما تحرزنا منه بل كل اعتبار هو شيء آخر وهو الداخل في جنس آخر وأولى بحقيقة أجناس هي كالأجناس لأنها أمور مركبة من معنى ومن فعل أو انفعال أو إضافة أو غير ذلك ليس بكثير فرق في أنها كيفيات ويكون سائر الاعتبارات فيها كأنه مع الاجتماع كالمحققة والمخالفة فإنما تستند إلى الأجناس العالية فإن لذلك الطبائع الأضداد التي جعلت طبقتين أجناسا حقيقية غير الموافقة والمخالفة هي حيز فيها وقد علمت هذا في مواضع وأما القول بوجود الضد في جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور فهو أيضا قول موضوع فيه فإن الشجاعة في نفسها كيفية وهي باعتبار ما تكون فضيلة وكذلك التهور في نفسها كيفية وهي باعتبار ما تكون رذيلة فالفضيلة والرذيلة من الأجناس لهذه الكيفيات كما أن الطيب وغير الطيب جنسين للروائح والمذاقات بل هما لوازم لها بحسب اعتبارات تلحقها فالشجاعة في ذاتها لا تضاد الجبن ولا التهور وإنما المتضاد أن هما التهور والجبن إذ الأخلاق في باب الملكات من الكيف وأما الشجاعة فتقابل الأشجاعة كما قلنا في المبادئ وفي آخر الفصل السادس من المقالة الثالثة وما يقابل الأشجاعة كالجنس للتهور والجبن فإن ضاد الشجاعة التهور فتضاده لا لطبيعة ذاته بل لأنها تضاده لعارض فيها وهو أن هذا محمودة وفضيلة بالفعل وذلك مذموم ورذيلة وضارة فلا يعيد أو بالحقيقة تتفق في الجنس وتتفق في الموضوع فمنها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا في غير أن أحدهما في غيرها ومنها ما يكون الموضوع يستحيل أولا في غيرهما حتى يعرض له أحدهما فإن من أحدهما ما يخلو

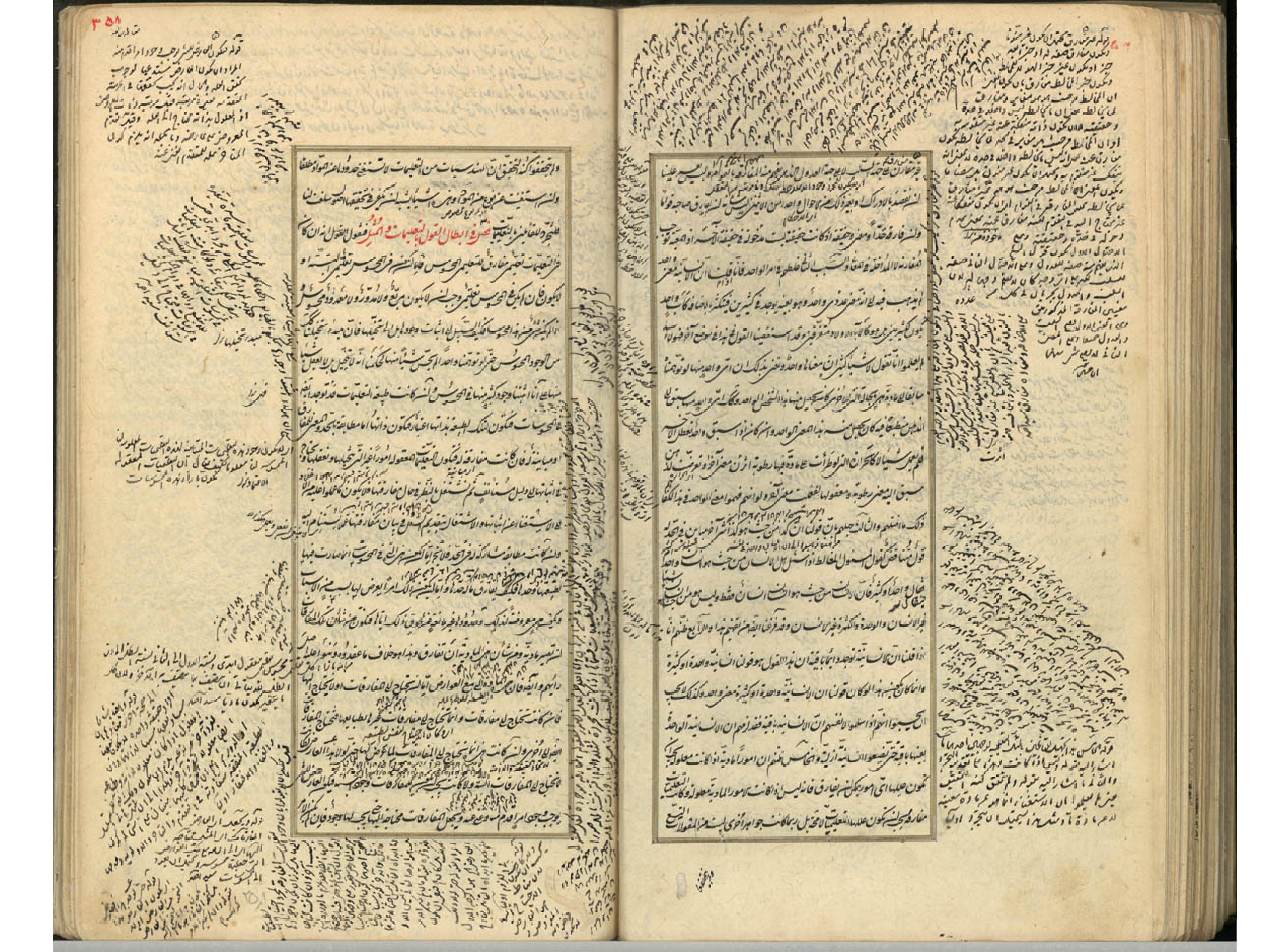
وإذا لم يحتج لا إلى امتزاج آخر وليس كل ما يحال في استحالة إلى ما يرتفع إليه وما كان الضد يكون
في الجنس فلا يكون في الجنس عدم كل واحد منهما في طبيعة الجنس بين أن لا آخر فقط فيكون لا واسطة
بينهما وإما كثيرا ليس كذلك فلا يخلو إما أن يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منها مخالفة واحدة ليس مخالفة
بعضها لبعض أقل أو أكثر أو يكون ذلك مختلفا فإن كان مختلفا في ذلك فيكون بعضها أقرب إلى
مشابهته ولا أقرب إلى مشابهته في شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف فيكون الضد
ويكون الضد غاية الخلاف في المتقابلات المتفقة في الجنس والمادة وذلك لا يصدق إلا على غاية
الخلاف من حيث كان متوسطا وحيث لم يكن لأنه إن كان اثنان كل واحد منهما في غاية البعد
عن الآخر فالتضاد خلاف تام ولذلك فإن ضد الشيء واحد لأنه إن حصل ما هو غاية الخلاف و
البعد فقد يقع بين الواحد وبين اثنين متخالفين فذلك يمنع لأن التخالف بين الواحد وبينهما إن
لم يكن في معنى واحد من جهة واحدة فيكون اثنان للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة مخالفة
ويكون نوعا واحدا لا أنواعا كثيرة وإن كانت في جهات فيكون لكل وجه وجه من التضاد ولا
واحدا فيكون ذلك بسبب الفصل الذي أولى بالجنس فعل في ذلك النوع من غير انتظار شرط وجه
في البسائط وقد علمت هذا بل لكن من جهة لواحق وأحوال تلزم النوع وكلامنا في نفس التضاد
في التضاد الذي بالذات فقد بان أن ضد الواحد واحد والمتوسط في الحقيقة هو الذي يقع
يحال إليه في التحرك إلى الضد أولا في التغير إلى الضد فإن الأسود لذلك يتغير أو يحمر أو
ثم يبيض وقد يوجد لا أضداد متوسطات بسلب الطرفين وربما كان لكل لعدم الاسم المتوسط وربما
بمتوسط حقيقي مثل الإحار والإبارد وإذا لم يكن للمتغاير فصل إلا الضد يكون في الجنس وإذا أخرج عن الجنس
كقولك لا خفيف ولا ثقيل فذلك ليس المتوسط الحقيقي إنما ذلك متوسط باللفظ وأما الملكة و
العدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لأنهما إذا أخذا موضوعة ومناسبة بعينها مخصصة بجنس أو موضوع
وإنما في وقت وحال فيكون نسبة الملكة والعدم إلى ذلك الشيء بحال نسبة النقيضين إلى الوجود كله
لا واسطة بين النقيضين فكذلك لا واسطة بين الملكة والعدم **فصل** ٣ في اقتضاص

مذاهب

مذاهب القدماء الأقدمين في المثل والتعليميات والسبب الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل
الذي وقع لهم حتى زاغوا لأجله فقد حان لنا أن نتجرد لمناقضة آراء قيلت في الصور والتعليميات
والمبادي المفارقة والكليات مخالفة لأصولنا التي قررناها ولئن كانت في صحة ما قلناه وإبطال
القوانين التي أعطيناها مستغنى عن نقض جميع شبههم وإفسادها ونقضها لكن
مستظهرون بتكلف ذلك لما أن يجوز أن يحوي في ذلك من فوائد تذكر متفاوتا
إياهم نكتفي فيه علينا ما قدمناه وشرحناه ونقول إن كل صناعة فإن لها ابتداء
نشوء تكون فيها نيئة فجة غير أنها تنضج بعد حين ثم أنها تزداد وتكمل بعد حين آخر ولذلك كانت
الفلسفة في قديم ما اشتغل اليونانيون بها خطابية ثم خالطها غلط وجدل وكان السابق إلى الجمهور
من أقسامها هو القسم الطبيعي ثم أخذوا يتنبهون للتعليمي ثم الإلهي وكانت لهم انتقالات من
بعضها إلى بعض غير سديدة فأول ما انتقلوا من المحسوس إلى المعقول تشوشوا فظن قوم أن القسمة
توجب الوجود شيئين في كل شيء كإنسانين في معنى الإنسانية إنسان فاسد محسوس وإنسان
معقول مفارق أبدي لا يتغير وجعلوا لكل واحد منهما وجودا فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا
وجعلوا لكل واحد من الأمور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة وإياها يتلقى العقل إذ كان
المعقول أمرا لا يفسد وكل محسوس من هذه فهو فاسد وجعلوا العلوم والبراهين تنحو
نحو هذه وإياها تتناول وكان المعروف بأفلاطون ومعلمه سقراط يفرطان في هذا الرأي
ويقولان إن الإنسانية معنى واحد موجود يشترك فيه الأشخاص ويبقى مع بطلانها وليس هو
المعنى المحسوس المتكثر الفاسد فهو إذن المعنى المعقول المفارق وقوم آخرون لم يروا لهذه
الصور مفارقة بالوجود بل لمبادئها وجعلوا الأمور التعليمية التي تفارق بالحد أولى بالمفارقة
بالوجود وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور الطبيعية لا يفارق بالذات وجعلوا الصور الطبيعية
تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية للمادة كالتقعير فإنه معنى تعليمي فإذا قارن المادة صار فطوسة
وصار معنى طبيعيا وكان التقعير من حيث هو تعليمي يفارق وإن كان من حيث هو طبيعي لا يفارق

وأما أفلاطون فأكثر ميله إلى أن الصور هي مفارقات وأما التعليميات فإنها عنده معان بين
الصور وبين الماديات فإنها وإن فارقت في الحد فليس يجوز عنده أن تقوم بلا
مادة فإن البعد إما متناهيا أو غير متناه فإن كان غير متناه وذلك بحيث لا تتحدد وطبيعة كل
كل بعد غير متناه وإن كان متناهيا فلا يتحدد بغير المادة كانت المادة متعددة محتاجة في الصورة وكذا الوجه
فكان موجودا بعد غير متناه والكل متناهيا فالحصار في تشكيل وشكل فقد ليس إلا
بالتفعل عن أمر من خارج لا بنفس طبيعته وليس ينفعل الشيء إلا في المادة فتكون مقارنة
وغير مفارقة وذلك يحيل أنها غير متوسطة وأما الآخرون فإنهم جعلوا مبادئ الأمور الطبيعية صورا
تعليمية وجعلوا المعقولات بالحقيقة فيجعلوا المفارقات بالحقيقة فيذكروا أنهم إذا حدوا الأمور
الجسمانية في المادة فلم يبق إلا الأعظام والأشكال والأعداد وذلك لأن المعقولات الشيء فإما
الكيفيات الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة أمور تكون لذوات الأنفس
والملكات والقوى وأما الإضافة فهي تتعلق بالشيئين وأما فيتبع الأين ومتى
وهو كمتى والوضع وهو كمتى وأما الفعل والانفعال فهو ما في إلا أن جميع ما ليس بكم فهو
متعلق بالمادة والمتعلق بالمادة مبدأه ما ليس متعلقا بالمادة فتكون التعليميات هي مبادئ وهي كون
هي المعقولات بالحقيقة وسائر ذلك غير معقول ولذلك فليس أحد يحد اللون والطعم وغير ذلك حدا
يعبأ به إنما هو نسبة إلى قوة مدركة لا يعقلها عند عدم العقل ما يتخيلها إنما يتخيل شيئا لحس قالوا وأما
الأعظام والمقادير وأحوالها فهي معقولة لذاتها فهي إذن مفارقة وقوم جعلوا مبادئ وجعلوا
مفارقات وهم أصحاب فيثاغورس وركبوا كل شيء من الوحدة والثنائية وجعلوا
الوحدة في حيز الخير والجمع وجعلوا الثنائية في حيز الشر وغيرها وقوم جعلوا المبادئ الزائد والناقص
والمساوي وجعلوا المساوي مكان الهيولى إذ عنه الاستحالة إلى الطرفين وقوم جعلوه مكان الصورة
فإنها محدودة ولا الزائد والناقص ثم يشتقوا الأمر تركيب الكل من التعليميات وبعضهم
العدد مبدأ المقدار وركب الخط من وحدتين والسطح من أربع وحدات وبعضهم جعل كل

بسيطة وأكثرهم على أن العدد هو المبدأ وأن الوحدة هي المبدأ الأول وأن الوحدة والنقطة
متلازمتان أو مترادفتان وقد جعلوا العدد ذوات الوحدة وجوه منها أحدها
وجه العدد العددي والثاني وجه العدد التعليمي والثالث وجه التكرار أما وجه العدد فجعلوا
الوحدة في أول الترتيب ثم الثنائية ثم الثلاثية وأما العدد التعليمي فجعلوا الوحدة مبدأ ثم الثاني ثم
الثالث فركبوا العدد من وحدة وحدة وأما الثالث فجعلوا الثالث العدد بتكرار وحدة بعينها
لا بإضافة أخرى إليها والحق فرضه طائفة فيثاغورس يرى أن العدد مبادئ قضايا وحدة وجوهر أولى
لا تقوم وحدها فإنها وحدة بشيء ويحمل جوهر تركيب وهؤلاء من يجعل
نقيضه من العدد ومطابقة لصورة موجودة فيكون عند التجريد عددا وعند الخلط بالمادة صورة
أو فرس وذلك بمعنى الذي أشير إليه فيما سلف وقوم يرون أن بعض من الصور العدد
وهو الشكل وفرس وهو كما من جهة هو منسوبة فيما سلف فيثاغورس يرون أن
العدد التعليمي هو المبدأ ولكنه غير مفارق ومنهم من يجوز تركيب الصور الهندسية من الأعداد
المقادير ومنهم من لا يرى بأسا من أن يكون التعليميات مركبة من أعداد أو يعرض لها عدد التركيب
لأنه غير متناهية ومنهم من يجعل الصور العددية مباينة للصور الهندسية وأنت إذا افتكرت وجدت
أصول أسباب الغلط في جميع ما ضل فيه هؤلاء القوم خمسة أحدها ظنهم أن الشيء إذا جرد من حيث
ما يقرن به أخذ باعتبار غيره كأنه مجرد في الوجود عنه كأنه إذا التفت إلى الشيء وحده وهو مقرون بالغير
خلا عن الالتفات إلى قرينه فقد جعل غير ذي قرينة وإنه إذا نظر إليه لا بشرط المقارنة فقد نظر إليه
نظر إليه بشرط غير المقارنة حتى أنه صح أنه ينظر إليه لا أنه غير مقارن جعل مفارقا وظن لهذا أن المعقولات
الموجودة في العالم لما كان العقل يناله من غير أن يتعرض لما يقارنها أن العقل ليس يناله إلا لأنها
مباينة وليس كذلك بل كل شيء من حيث ذاته اعتبار ومن حيث إضافة إلى مقارن اعتبار آخر
فإذا عقلنا صورة الإنسان مثلا من حيث هي صورة الإنسان وحده فقد عقلنا موجودا أو
من حيث ذاته ومن حيث عقلنا فليس يجب أن يكون وحده مفارقا فإن المقارن لما من حيث هو



فمن عارض فی جهة السبب لا من جهة العدول الذی یفهم منه المفارقة بالوهم ولیس علینا
ان نقصد بالادراک وغیره اکثر من حال واحد من الاثنین لیس ان یفارق صاحبه
ولیس فارقه فقد او معنی حقیقة اذا کانت حقیقة لیست ماخوذة فی حقیقة الاخر
مضافا الا انه فی معنی والسبب الخاطی فی امر الواحد فانا قد بینا ان الانسانیة بمعنی
انه یذهب فیه الی انه معنی عددی واحد وهو بعینه یوجد فی کثیرین فیتکثر باعیانه فکان واحد
یکون کثیرین [illegible] وقد استقصینا القول فی هذا فی موضع اخر فنقول
العقلیة انا نقول للاشیاء الکثیرة ان معناها واحد ونعنی بذلک ان ای واحد منها لو تقدم
[illegible] لکان یحصل منها هذا الشخص الواحد وکذلک ای واحد منها سبق الی
الذهن [illegible] منه هذا المعنی الواحد وان کان [illegible] سبق واحد فقط
[illegible] شیئا الا کالکرات التی [illegible]
سبق الیه معنی [illegible] فهو معنی الواحد فی هذا الکثیر
وذلک [illegible] ان [illegible] من حیث هو کذا [illegible]
قول متناقض کقول المسئول المغالط [illegible] الانسان من حیث هو انسان واحد
فقال واحد او کثیر فان الانسان من حیث هو انسان انسان فقط ولیس [illegible]
غیر الانسان والوحدة والکثرة غیر الانسان وقد فرقنا [illegible] هذا والرابع [illegible]
اذا قلنا ان الانسانیة توجد ابدا باقیة فان هذا القول هو قولنا انسانیة واحدة او کثیرة
وانما کان یکفینا هذا لو کان قولنا ان الانسانیة واحدة او کثیرة بمعنی واحد وکذلک لا یجب
ان [illegible] اذا سلموا الانقسام ان الانسانیة باقیة فقد لزم ان الانسانیة الواحدة
بعینها باقیة حتی تصیر الانسانیة ازلیة ومحسوسة [illegible] ان الامور المادیة اذا کانت معلولة
تکون عللها ای امور [illegible] یفارق فانه لیس اذا کانت الامور المادیة معلولة وکانت التعلیمیات
مفارقة یجب ان تکون عللها التعلیمیات لا غیر بل ربما کانت جواهر اخری لیست من المقولات [illegible]

وان تحققوا کانه یحقق ان الهندسیات من التعلیمیات لا تستغنی عن مواد [illegible] مطلقا
والسبب استغنت عن نوع من المواد [illegible] اشیاء لیس [illegible] فی تحقیقها المحسوس [illegible]
فلیتحقق [illegible] من التعلیم

فصل فی ابطال القول بالتعلیمیات والمثل

فنقول القول انه ان کان
فی التعلیمیات تعلیمی مفارق للتعلیمی المحسوس فاما ان یکون فی المحسوس تعلیمی البتة او
لا یکون فان لم یکن فی المحسوس تعلیمی وجب ان لا یکون مربع ولا مدور ولا معدود محسوس
واذا لم یکن [illegible] فکیف السبیل الی اثبات وجودها بل الی تخیلها فان مبدأ تخیلنا لها
من الوجود المحسوس حتی لو توهمنا واحدا لم یحس شیئا منها [illegible] انه لا یتخیل بل لا یعقل
منها [illegible] اما اثباتها وجودا کثیرا منها فی المحسوس ولیس کانت طبیعة التعلیمیات قد توجد ایضا
فی المحسوسات فتکون لتلک الطبیعة بذاتها اعتبار فتکون ذاتها اما مطابقة بحدها المعنی للمفارق
او مباینة له فان کانت مفارقة له فتکون التعلیمیات المعقولة امورا غیر التی تخیلناها ونعقلها [illegible]
فی اثباتها الی دلیل مستانف ثم نشتغل بالنظر فی حال مفارقتها فلا یکون [illegible]
الی الاستغناء عن اثباتها والاشتغال بتقدیم [illegible] فی بیان مفارقتها [illegible]
ولیس کانت مطابقة [illegible] فی المحسوسات انما صارت فیها
لطبیعتها او لعلة [illegible] امر یعرض لها بسبب من الاسباب
ولکنه [illegible] وذلک انا فکون من شأن [illegible] المفارق
ان تصیر مادیة ومن شأن [illegible] ان تفارق وهذا هو خلاف ما عقدوه [illegible]
رأیهم [illegible] فان [illegible] مع العوارض [illegible] ان تحتاج الی مفارقات او لا یحتاج
فان کانت تحتاج الی مفارقات وانما تحتاج الی مفارقات غیر الطبائع فتحتاج [illegible]
[illegible] فانها تحتاج الی المفارقات [illegible] العاری [illegible]
لا تحتاج الی المفارقات البتة ولا کانت تحتاج [illegible] المفارقات [illegible]
یوجب جوهرا واحدا [illegible] ویجعل المفارقات [illegible] وجود فان [illegible]

لكن بعض ما كان وجود المفارقات يوجب وجودا مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيره او
لا يوجب في النفس والطبيعة منتقض وان كانت غير محتاجة الى المفارقات فلا يكون المفارقات
علة لها بوجه من الوجوه ولا مبادئ لها ويلزم الكثير من المفارقات فان هذا التفاوت ليس
بحسب القوى والا في عال ما لا يوجد المفارق وكم الفرق بين شكل انسان سالم وبين شكل
حجر قابل والتعجب منهم انهم يجعلون الخط جزءا في قوام السطح والسطح من الخط فالذي يجعلهما
الجسم الطبيعي واحدة منها توجب في ذلك فكذلك يجب ليس يجعلهما لو كانت مفارقة او قوة او
نفس وبعض الخط كيف يتقدم الجسم التام تقدم العلل وليس هو صورة فليس الخط صورة
هو فاعل ولا هو غاية بل كان الاولى ان يكون الجسم التام الكامل هو غاية للخط والا
ان هو ليس مجهول من جهة ما يتناهى وينقطع وايضا يلزم القائل بالاعداد ان يجعل التفاوت بين الا
بزيادة الكثرة ونقصانها فيكون الخلاف بين الانسان والفرس ان احدهما اكثر والاقل موجود
في الاكثر فيكون في احدهما الاخر ومن هولاء من يجعل الوحدات متساوية فيكون ما في الاكثر
الاعم الاقل ومنهم من يجعل الوحدات ليس الفعل غير متساوية فان كانت تختلف بحد فيقف
الا بالاشتراك في الاسم وان كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد الاتفاق في التحديد تزيد وتنقص فما كان
بنقص زيادة الرابعة منها ليس فيها بالقوة كالمقادير فيكون الوحدة مقدارا لا مبدأ مقدار
كانت زيادة الرابعة فيها بالفعل كالاعداد فيكون الوحدة كثرة ويلزم القائلين بالعدد والعدد
والمركبين منها صور الطبيعيات ان يعطوا احد شيئين اما ان يجعلوا العدد المفارق موجودا نهاية
فيكون ما بعده حقيقة العدد دون غيره من الاجتماع الذي لا يحصل له او يجعلوه غير متناه فيجعلوا
صور الطبيعيات غير متناهية وهو لا يجعلون الوحدة الاولى غير كل واحدة من الوحدتين اللتين في الثنائية
ثم يجعلون الثنائية الاولى غير الثنائية التي في الثلثية وقدم منها وكذلك فيما بعد الثلثية وهذا مع انه
ليس بين الثنائية الاولى والثنائية التي في الثلثية فرق في الذات بل فرق عارض هو مقارنة شئ
له ومقارنة الثلثية لا يجوز ان يختلف فانه لو اختلفت لما كانت مقارنة الا ان هذا مقارن مقارن للموجود

والثالث فقد غير مقارن وكيف تكون الوحدة مفردة للوحدة غير الا بافساد او واحدة او
منها وكيف تكون الوحدة مفردة للوحدة ولو افسدتها لكن ثنائية بل الثنائية بمفارقة
وحدة اياها لا تصير مباينة في الذات للثنائية الموجودة غير مقارنة للوحدة فان الوحدة لا تصير
بالمقارنة حالا لم يحصل الكثير اكثر ولم يتجزأ علاحاده ويجوز اذا كانت الوحدات متشاكلة والتركيب واحد
كان الطبيعي منتقض الا ان يعرض شئ بغيره ونفسه ولا يجوز ان لا يكون الوحدات متشاكلة فان العدد
يجد بعض وحدات متشاكلة لا غير على ان قوما منهم يقولون ان الثنائية ليحصل من جنس الا
وحدة غير وحدة الثلثية فلذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلثية فيلزم ان تكون العشارية مركبة من
خماسيين على ما يكون به الخماسيات خماسيين لان آحاد العشرة غير آحاد الخماسية فلا تركب
العشارية من خماسيين ويلزم ان تكون آحاد الخماسية اذا كانت جزء عشر مخالفة لآحادها اذا كانت
خمسة غير لكنهم على اصلهم يقولون ان الخماسية التي في خمسة عشر غير الخماسية التي في العشارية
البسيطة لانها خماسية عشارية وهي جزء خمسة عشر فيلزم ان تكون العشارية اذا اضيف اليها خماسية
لا تصير خمسة عشر او يتغير آحادها وذلك كله محال ثم ان لم تكن خماسية العشر مساوية للخماسية المطلقة
تكون خماسية الا باشتراك الاسم فيجوز ان يقع من الخماسية فيما بعد اشتراك في اللفظ وان
كانت مساوية فتكون اذن الآحاد جميعها متساوية والثنائيات والثلثيات فيكون ايضا
صورة الثلثية موجودة في الرابعة لكن الثلثية صورة نوع طبيعي والرابعة كذلك فيكون منه الانواع
الطبيعية موجودة فيها انواع امور اخرى محال لانه مثلا اذا كان عددا ما صورة الانسان ثم عددا
للفرس ايا اكثر منه وايا اقل فان كان اكثر منه كان نوع الانسان موجودا في الفرس وان كان
اقل منه كان نوع الفرس موجودا في الانسان فيلزم ان تكون صورة انواع قبل انواع وصورة
انواع بعد انواع اذا كانت اشد تركيبا منها وان يتقدم تركب الانواع عن الانواع
غير متناه ثم كيف يكون عدد موجود لا ترتيب فيه اما عن الوحدانية والثنائية مذهب على الثنائية
وقد بين انه شئ نهاية واما الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة للواحد

للتكرر فيه معنى الا انه يجب ان يجعل الاول بعده فان كان العدد يعد بالتكرر فليس كل واحد من الآحاد
والثانية وحدة فليس الوحدة مبدأ تأليف عدد فان كان الاول من حيث هو اول وحدة هو
من حيث هو ثان وحدة فهناك وحدتان فان الوحدة الواحدة لا تتكرر الا ان تكون هناك كرة
بعد مرة وهي المرة اما بالحس زمانية او ذاتية فان كانت زمانية ثم العدم في الوسط
كانت لا انها كررت ولكن عدمت ثم اوجدت فالموجدة ثانية اخرى وان كانت ذاتية
اثنين وقوم جعلوا الوحدة كالهيولى للعدد وقوم جعلوا كالصورة لانها تبقى مع التكرر
الفيثاغورسيين اذ جعلوا الوحدات الغير المتجزية مبادي للمقادير وجعلوا انها تتجزى من الجزء
الا غير النهاية وقد قال قوم ان الوحدة اذا قارنت المادة صارت نقطة والثنائية على
القياس اذا قارنتها فعلت خطا والثلاثة سطحا والرباعية جسما فلا يخلو اما ان تكون المادة لها مشتركة
او تكون لكل واحد منها مادة اخرى فان كانت لكلها مادة واحدة فتصير المادة جسما ثم تنقلب نقطة
وهذا مع استحالته يوجب العكس كون النقطة مبدأ للجسم او لم يكن الجسم مبدأ للنقطة
ها يكون ان من الامور المتعاقبة على موضوع واحد وان كانت مواد مختلفة فلا توجد مادة
الثنائية وحدة فلا تكون في مادة الثنائية وحدتان فلا توجد في مادة الثنائية ثنائية ويلزم من ذلك
من الاشياء التي معا واما على مذهب التخصيص فليست النقطة موجودة الا في الخط الذي هو في السطح
الذي هو في صورة الجسم الذي هو في المادة وليست النقطة مبدأ الا بمعنى الطرف واما العكس
هو المبدأ بمعنى انه معروض للتناهي والتجزي من جعل المبدأ الزيادة والنقصان فجعل المضاف مبدأ
والمضاف هو امر عارض لغيره من الجواهر او ... فكل شيء فكيف يحكم من يجعله في الوجوه كثيرة فان
الوحدة الثانية التي تصدق الكثرة مضافة الى الاولى كانت موجودة لذاتها فهو ذات ما من وحدة
وواجب الوجود بذاته لا تتكثر ولا يباين شيئا الا بالجوهر لا بالعدد وان جاءت بالقيام وحدة
الوحدة الانفعالية او ان جاءت بسبب آخر فالوحدة لا معلا موجودة في طبيعتها ولتضم الامر
الى هذا انها من المبادي التي توجد ولا سبب لها ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الاضداد

وقسموا الى الخير والشر فمنهم من مال الى ان يجعل العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام
ومنهم من مال الى ان يجعل الوحدة من الخير فان كانت الوحدة من الخير فكيف يتولد من خير شر وكيف
صار ازدياد الخير شرا او ان كانت الكثرة خيرا والوحدة شرا فكيف حصل من ازدياد الشر خير وكيف
كان اول الوجود والمبدأ شرا حتى صار الافضل معلولا والانقص علة ومنهم من جعل العدد والوحدة مبادئ
الخير وجعل الشر الهيولى والهيولى ان كانت معلولة فتكون لها علة تستند اليها هيولى او الى صورة
فان كانت تستند الى هيولى فينتقل الى تعقيد الكلام وان كانت تستند الى صورة فكيف يتولد
شر او ليست كذلك معلولة فهي واجبة بذاتها فاما الكثرة قابلة للانقسام او مجردة فان كانت قابلة
للانقسام في نفسها فهي مقدار متألف من آحاد مع ان الآحاد في انفسها من الخير وان كانت غير منقسمة
ذاتها فذاتها وحدانية والوحدانية بما هي وحدانية خير او ليس عندهم الخير معنى الا كونه وحدة
نظاما في العدد والوحدة او غير ذلك فمن جعلوا كون الوحدة وحدة غير كونها خيرا اتفقت
اصولهم كلها ولئن جعلوا الوحدانية خيرية ولكنها لاحقة لها فيجب فليخبرنا المليح ويلزم هؤلاء
ايضا كيف تتولد من الاعداد حرارة وبرودة وثقل وخفة حتى يكون عدد يوجب ان يتحرك الشيء الى فوق
وعدد يوجب ان يتحرك الشيء الى اسفل فان بطلان هذا مما يغني عن التكلف بابانته على ان قوما
منهم جعلوا الاشياء تتولد من عدد يطابق كيفية ويوجد معها فيكون هنا مبادي لها اعداد
بل اعداد او كيفيات او امور اخرى وهو محال عندهم واعلم بعد هذا كله ان التعليميات لا تفارق
الخيرية وذلك لانها في انفسها ذوات حظ وافر في الترتيب والنظام والاعتدال مع كثير
مما يسعف الكثير وهذا آخر كلامنا في

المقالة الثامنة في معرفة المبدأ الاول للوجود كله ومعرفة صفاته

فصل ١ في تناهي العلل الفاعلية والقابلية

واذ قد بلغنا هذا المبلغ
من كتابنا فبالحري ان نختمه بمعرفة المبدأ الاول للوجود كله وانه هل هو موجود وهل هو واحد
لا شريك له في مرتبته ولا ند له في مرتبته في الوجود وعلى ترتيب الموجودات عنه والى
وعلى كيفية العود اليه مستعينين به فاول ما يجب علينا من ذلك ان ندل على ان العلل من الوجوه كلها متناهية

وإن فرض حقيقة منها مبدأ أول، وأن مبدأ جميعها واحد، وأنه مباين لجميع الموجودات، واجب الوجود وحده، وأن كل موجود فمنه ابتداء وجوده، فنقول: إنا بيّنّا أن الوجود لا يكون موجودا موقوفا سلف وذلك تحقيق. ثم نقول: إنا إذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة، فليس يمكن أن يكون لكل علة علة بغير نهاية، لأن المعلول وعلته وعلة علته إذا اعتبرت جملتها في القياس الذي لبعضها إلى بعض كان علة العلة علة أولى مطلقة للأمرين، وكان للأمرين نسبة المعلولية إليها، وإن اختلفا في أن أحدهما معلول بتوسط والآخر معلول بغير توسط، ولم يكن كذلك لا الأخير ولا المتوسط، لأن المتوسط الذي هو العلة المماسة للمعلول علة لشيء واحد فقط، والمعلول ليس علة لشيء، ولكل واحد من الثلاثة خاصية، فكانت خاصية الطرف المعلول أنه ليس علة لشيء، وخاصية الطرف الآخر أنه علة للكل غيره، وكانت خاصية المتوسط أنه علة لطرف ومعلول لطرف، سواء كان الوسط واحدا أو فوق واحد، وإن كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيبا متناهيا أو ترتيبا غير متناه، فإنه إن ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة تشترك في خاصية الواسطة بالقياس إلى الطرفين، ويكون لكل واحد من الطرفين خاصية، وكذلك إن ترتب في كثرة غير متناهية فلم يحصل الطرف كان جميع غير المتناهي في خاصية الواسطة، لأنك أي جملة أخذت كانت علة لوجود المعلول الأخير، وكانت معلولة إذ كل واحد منها معلول، والجملة متعلقة الوجود بها، ومتعلق الوجود بالمعلول معلول، إلا أن تلك الجملة شرط في وجود المعلول الأخير وعلة له، وكلما زدت في الحصر والأخذ كان الحكم إلى غير النهاية باقيا، فليس يجوز إذن أن تكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة وعلة أولى، فإن جميع غير المتناهي يكون واسطة بلا طرف، وهذا محال. وليس قول القائل إن هاهنا عللا قبل العلل تكون بلا نهاية مع تسليمه لوجود الطرفين حتى يكون الطرفان وبينهما وسائط بلا نهاية بممتنع فرضه، فهذا هو إثبات العلة الأولى. إن قول القائل إن هاهنا طرفان ووسائط بغير نهاية قول يلزمه بالذات دون الاعتقاد، وذلك لأنه إذا كان له طرف فهو متناه في نفسه، لأن كل الحصر لا معنى له في الشرف، وكون الأمر في نفسه متناهيا هو أن يكون له طرف، وكل ما بين الطرفين فهو محصور ومحدود، فقد تبين من جميع هذا أن ... فإن

فإنه إن كان له ما بين الطرفين غير متناه ووجد الطرف، فذلك الطرف قبل ما لا يتناهى وهو غير متناه. وقد صح بهذا البيان تناهي جميع طبقات أصناف العلل، ولنكرر استعمال الكلام في العلل الفاعلية، فقد صح أن كل ذي ترتيب في الطبع فإنه متناه، وكذلك في العلل، وإن كان الأمر فيها كالأول، فلنتقدم ببيان تناهي العلل التي تكون أجزاء من وجود الشيء ومتقدمة في الزمان، وهي العلل التي تخص باسم العنصرية، وهي ما يكون منه الشيء كيف كان، جوهرا أو أثناء الشيء. فنقول: الشيء من الشيء يكون على وجوه: أحدها أن يكون الشيء الأول جزءا من جوهر الذات الثاني مثل الأثاث في الخشب، أو قيل إنه كان منه رجل وجعل منه الجوهر والذات الذي للشيء الثاني، مثل المتكون في الماء إذا قيل إنه كان منه هواء، ولا يعتبر الفضول من قول القائل كان كذا من كذا إذا كان بعده، وإنما يعني بالقطعة ... من ذوات الأول إلا في البعدية فقط. فنقول إن كون الشيء من الشيء لا بمعنى بعد الشيء يعني أن في الثاني أمرا من الأول، وأن في جوهر ذلك الشيء أحدهما ... أنه هو ما هو بالطبع يتحرك إلى الاستكمال ثابتا كالصبي أنه هو بعد ... في طريق السلوك إلى الرجلية مثلا، فإذا صار رجلا لم يفسد ولكنه استكمل، لأنه لم يزل عنه أمر جوهري ولا أمر عرضي إلا ما يتعلق بالنقص وبكونه بالقوة بعد إذا قيس إلى الكمال الأخير، وأما الثاني فإنه لم يكن ... أن يتحرك إلى الثاني ولكن من قرينه إلا استعداد القبول صورته لا من جهة ماهيته ولكن من جهة ما يفسد منه، وإذا كان عرف الثاني فإنه لم يكن جزء من جوهر الذي بالفعل إلا معنى بعده، ولكن كان منه جزء جوهري وهو الجزء الذي يقارن بالقوة مثل الماء إذا صار هواء، فإنه تخلع عنه هيولاه صورة المائية ويحصل الهوائية. والقسم الأول كما لا يخفى عليك يحصل فيه الجوهر الذي للأول بعينه في الثاني، وفي القسم الثاني لا يحصل الجوهر الذي في الأول بعينه في الثاني إلا بعض جوهره، وذلك الجوهر في أول القسم جوهر هو أقدم ... فيهما ... أو هو بعضه ... وكمال مضاف إليه. وإما كان قد علم فيما سلف أن الشيء ... بالفعل لا يكون ... بالفعل كانت بعض أضدادها مقدارية أو معنوية لها ترتيب غير متناه، فقد ...

انه هل يمكن أن يكون موضوع من هذا القبيل غير متناه بلا نهاية أو لا يمكن وأنا أتمم تفسير قوله
من اثبات وجوب التناهي فيه لأن لا قول إنما هو بالقوة والتأخر انتهائه التي من صورة
ومن صورة إلى أخرى وذلك هو أنه في الاستحالة فيكون أن يتكون كل واحد من الامرين موضوعا
لآخر فيتسلسل هذا إلى ذلك لا يكون أحدهما بالذات متقدما على الآخر
يمكن تقدمه عليه بالعرض أي باعتبار التشخص دون النوعية ولهذا ليس طبيعة الأول بأن يكون
مبدأ للهواء من الهواء بأن يكون كالكل في الوجود وأما بهذا التشخص من الماء فيجوز أن يكون لهذا
الشخص من الهواء ولا يمنع أن يتحقق ان لا يكون لذلك التعاقب أشخاص نهاية أو بداية وليس كما هنا
فيما هو شخصه مبدأ للنوعية وفيما هو بالعرض مبدأ للأبدال الذات فإنما يجوز أن يقع هناك تسلسل
بلا نهاية في الماضي والمستقبل وأما فيما أن ستبين الشاهر في الأشياء التي منه وأنها على
هو المحال في ثالث القسمين بعد أن نشير إلى ما قيل في الطبيعيات والقسم هو الذي هو بذاته
ولا ينعكس فيصير الثاني منه أولا ولا ثانيا لما كان عند الاستكمال والاول عند الحركة إلى الاستكمال

فأن الرجل من الصبي والهواء من الماء **فصل** في شكوك تلزم ما قيل وحلها ونحن
في هذا البيان الذي تجاوز الحد المذكور منه في التعليم الأول في المقالة الموسومة بالألف الصغرى
على هذا الموضع شكوك يجب أن نوردها ثم نحلها فمن ذلك قول القائل إن المعلم لم يستوف
القسمة في كون الشيء من شيء فإنه ذكر ذلك وجهين أحدهما كون الشيء عن آخر يفسد ذلك وهو الكون
الذي على سبيل الاستحالة وأما الثاني كون الشيء عن المتحرك إليه والذي هو طريق الكون ونحو
غير مستوف للقسمة لأن كل ما يكون عن الشيء يكون أو لا على وجهين ووجه أنه لا يخلو إما أن يكون الأول
المكون منه هو على وجوده أي يبطل منه شيء والقصد الأقصى لا يستعد أو ما يتعلق به أو
لا يكون الأول وإما يكون الشيء منه التكاثر بزوال شيء من الآخر والقسم الأول لا يخلو إما أن يكون الشيء
قد كان مستعدا فقط فيخرج إلى الفعل وفيه غير سلوك أو يكون قد كان مستعدا فقط و
إلى الفعل بحركة مستمرة كان فيها بين الاستعداد والتصرف وبين الاستكمال التصرف فيكون الكائن عن

في القسم الأول يجب أنه كان منه عن حالة وحالة كقولنا كان عن الصبي رجل كما عالم والكاتب
في القسم الثاني يجب أنه كان ثابت عن حالة ما كقولنا كان عن الصبي رجل وثابت عن حالة مستعدا
فقط كقولنا كان عن الشيء رجل فإن اسم الصبي هو لمستعد لأن يكون رجلا وهو في السلوك و
اسم الشيء مستعد لكن لا يعرف أنه لا أثر في السلوك فقد ترك القسم الأول من الأقسام
ما كان استكمالا وكان الكائن منه غير منسوب إلى الحركة نحو الاستكمال وإنما فإنه ليس كل وجود
عن استعداد صرف إلى فعل استكمالا فإن النفس تعقل الأمر بخطا فيخرج إلى الفعل فيعقل
وكذلك ليس على سبيل الاستكمال ولا أيضا على سبيل الاستحالة وإنما فإن العناصر يكون منها
الكائنات فتكون مستعدة عند الامتزاج غير فاسدة في صورها الذاتية مع ما علمت فيكون المزاج
عن كائن فيها وإن ضد المزاج لا عدمه فقط فيكون هذا القسم ليس من القسم الذي مثل له بكون
الهواء من الماء وذلك لأن العناصر لا تفسد في أنواعها عند المزاج بل تستحيل ولا من القسم الذي
مثل له بكون الرجل من الصبي لأنه كان لا ينعكس فلا يكون الصبي بعد الرجل وهاهنا ينعكس فيكون من
المزاج شيء ينتزع بعد فساد المزاج والثانية فإنه إنما تكلم على موضوع بما هو موضوع من كل أمر
نفقد الكون من الشيء ومعلوم أن هذا الأليق بالحركة التكون على موضوعه فإن ما كان من استعدا
الذي يكون منه الشيء لا استكمال لا اسم له من جهة ما هو مستعد ولا يجعل نفس حالته التي
الخروج إلى الفعل فلا يقال كان منه كما يقال إن رجل تكون من الصبي لأن الصبي اسم له من جهة ما
هو في لأنه لا يتم الاستكمالات إلا في طريق السلوك فكأنه لم يتم كان إن يعني حد له الاسم
عن عند الخروج إلى الفعل كأنه ما يتوهم فيه زوال أمر وكان له اسم استحقاق الاسم قبل أن يكون
منه شيء فيعرض عن هذا الكون ما لا يعتبر فيه نسبة الكائن إلى الموضوع بمجرد الأصل القسمة يعرض
منه لكن النسبة إلى الموضوع بالعرض لا الذي بالذات لأن الصبي بما هو صبي لا يجوز أن يصير
حين يكون هو صبي ورجل بعض المفهوم من اسم الصبي حين يصير رجلا فيلحق الكون منه
الأمر يبلغ بعده ويلحق به بالعرض وأنه فإنه لا يخلو إما أن يكون أن كان

فلم لا يكون هذا الشيء موجوداً مع سلامة الطبيعة زماناً لا عائق له فيه وهو غير متحرك بالطبع الى ذلك
الكمال فنقول انه يلزم منه في هذا القسم ان يكون مستعداً متحركاً الى الكمال فقط دون ان يجمع ما [illegible]
كون الجوهر الذي يجب [illegible] احد هذين القسمين [illegible] ما يكون
الشيء بحيث [illegible] الطبع المركب
[illegible] الطبيعة لا تحرك [illegible] من خارج او عائق
[illegible] ضوء الشمس في المحجوب والبذور [illegible] الامراض [illegible]
[illegible] كلام في [illegible] الذي [illegible] بالفعل [illegible] الذي [illegible]
لطبيعة [illegible] الاسباب الطبيعية [illegible] بالطبع [illegible] الكمال
[illegible] السكون [illegible] الاقسام [illegible]
هذا الحكم [illegible] سائر الاقسام [illegible] الجواهر [illegible]
[illegible] استعداد [illegible] استعداد [illegible]
استعداد [illegible] استعداد [illegible] النفس [illegible]
معقولات [illegible] الاستحالات الطبيعية [illegible]
كون الاشياء من العناصر [illegible] احد القسمين [illegible] العناصر [illegible]
[illegible] لقبول الصورة الحيوانية او النباتية [illegible] استعداد [illegible]
فيه بالمزاج والمزاج يحدث فيه [illegible] الاستحالة [illegible]
المزاج [illegible] القسم الذي [illegible] الاستحالة [illegible] المزاج [illegible] صورة الحيوانية [illegible]
[illegible] المزاج [illegible] صورة الحيوانية [illegible]
[illegible] صورة الحيوانية [illegible] المزاج [illegible]
البسيط [illegible] الماء الى الهواء [illegible] العناصر [illegible]
بسيط [illegible] الامتزاج والبساطة [illegible] الموضوع والبساطة [illegible]

الهواء [illegible] اشتغال [illegible]
كان الهواء [illegible] عنصر [illegible]
[illegible] عنصر [illegible]
فيما [illegible] الى النهاية [illegible] فان [illegible]
[illegible] بحيث [illegible] مكان الرجوع [illegible] الشاهد [illegible]
[illegible] وجوب [illegible] فنقول [illegible] كلام العلم
الاول [illegible] جوهر [illegible] جوهر [illegible]
كلامه [illegible] الجوهر [illegible] الجوهر مطلقاً [illegible]
نوع الجوهر [illegible] العنصر [illegible] العناصر [illegible] العنصر [illegible]
واثباته وجود [illegible] لكون [illegible] موجوداً [illegible]
[illegible] العنصر [illegible] العنصر [illegible]
[illegible] العنصر [illegible] العنصر [illegible]
[illegible] العنصر [illegible]
ان صار جزءاً من مركب [illegible]
[illegible] المركب [illegible] جزءاً [illegible]
[illegible] العنصر [illegible]
[illegible] العنصر [illegible]
الشيء جوهر [illegible] الجوهر المركب [illegible] العنصر [illegible]
[illegible] بالطبع [illegible]
المادة [illegible] بالطبع [illegible] الجوهر [illegible]
بالطبع [illegible] الكمال [illegible] بالطبع والقوة الطبيعية [illegible] الكمال الذي بالطبع

العناصر ولكن يكون طبيعة كل واحد منها من حيث هو بسيط فكون النار نارا هو فرقة في الكيفية البسيطة
فيها اللازمة لصورتها وكذلك للماء وكذلك كل واحد من العناصر فاذن كون الجواهر متعلق
بكونين ولكل واحد منهما حكم بجهة غير وجوب التناهي فهو داخل تحته في القسم الذي ذكرناه
واما الشبهة التي تعرض من جهة انه انما اخذ من العناصر ما حيث يعاد وذلك يغالب ان الشيء الذي
حصل لم يجز ان يعاد فالجواب عن تلك الشبهة هو انه ليس يتغير احكام الاشياء من جهة
الاسماء ولكن يجب ان يقصد المعنى والمقصود ونعرف الحال فيه فنقول ان العنصر او ما هو نوع
الذي يكون منه الشيء او الكائن متقدمة في الزمان فان له من جهة تقدمه حالة لا تكون مع حصوله
الاستعداد او القوة وانما يكون الجوهر به لاجل استعداده لقبول صورة وانما زال الاستعداد
بالخروج الى الفعل وجد الجوهر وكان محالا ان يتكون منه فاذا اعتبر له من جهة الاستعداد
اسم من اجل ذلك اسمه الذي له لذاته الذي يكون له اليه عنه لا يجوز ان يتكون منه الشيء الذي هو
الاسم الذي يجعل معناه التكوين فان اعتبر له من جهة الاستعداد اسم لم يجز ان يبقى باللفظ
ولئن كان هو بمعنى حاصلا في الوجود ولئن كان المعنى الذي يكون مستمرا حاصلا في حقيقته كان حكمه في جميع الحكم
وذلك ان الكائن عند الاسم يمنع ان يعتبر حكمه في اللفظ حكم ذلك فاذا اخذنا القول الذي يكون لذلك
الاسم لو كان موضوعا مكشوفا ان يقول في كل شيء انه يكون من العنصر مثلا كما نقول ان النفس
العالمة تكون من نفس جاهلة مستعدة للعلم الا انه يمنع استعمال اللفظ فتكون فيها حال التكون الذي
في الجوهر فلا يجوز ان يبقى في النفس العالمة انها كانت من نفس جاهلة مستعدة للعلم ولكن
يجوز ان نحكم في الجواهر وكلامنا فيها مع انه فيما يجب ان لا يختلف هذا الحكم في الجواهر ونعتها في
جميع احوالها واما قول هذا القائل ان يكون كون من الشيء بمعنى بعد وقبل او ما هو بمعنى بعد كيف كان
الكون الذي يقصده فانه لا بد في كل كون من الشيء ان يكون الكائن بعد ما عنه كان انما الذي
المعلم الاول لا يتعرض له يوما بانه لا يكون هناك معنى غير البعدية مثل الشيء الذي يعرض وينشأ
واما ان كان من الشيء بعد لم كان بعده بان بقي له جوهر الذي كان او انما هو انه جزء من الشيء

اكثر بمعنى بعد فقط وكان الذي كلامنا فيه واما قول هذا القائل انه يتكلم في العنصر الذي يتكون منه العنصر
الذي بالذات فقد وقع فيه المغالطة بسبب ان العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام
الا باعتبار ولست اقول هو هو بالذات فان العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للعدم
والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة للفعل وكل مع احدهما هو عنصر بالعرض للاخر
لهما بالذات وكلامه في العنصر الذي للكون لا في الذي للقوام فكيف اخذ العنصر الذي للقوام
الذي للكون مبدأ للقوام فان الخشب ليس عنصر القوام السرير ولا يكون منه قوام السرير وكونه
يكون السرير ويكون منه كون السرير فان قال قائل ان المعلم الاول انما يتكلم في مبادي
الجوهر مطلقا فهو اخص من العنصر الذي للجوهر في قوامه مثل موضوع السماء والقمر في العنصر الذي
للجوهر في كونه فالجواب عن ذلك ان عنصر قوامه جزء منه وهو معه بالفعل ولا يشكل تناهي الاجزاء
الموجودة بالفعل في شيء متناه وموجود بالفعل على فرضنا انه يعلم هذا العلم وقد وقع سابقا ما يستغني
ان يشكل عليه امر تناهي العلل ولا سيما وانه ليس يتكلم في ان كون العناصر التي بالقوة واحدة
اخرى تتعاقب وتذهب والبعد واما الشبهة الاخرى في حدوث الماء والهواء فتحليلها سهل
على كلامنا في العناصر حيث تكلمنا في الكون والفساد ان الكلام فيهما في كون شيء من شيء بالذات
وكل تغير من الذي بالذات فهو مضادة واحدة منحصرة طرفاها فكيف الذي كان عنهما بالذات
البتة وفي الاخرى كذلك فكيف جاز التغيرات محصورة وكل طبقة منها منحصرة على طرفين
بعد ما على الاخرى فقد انحل جميع الشبه المذكورة **فصل ٣** في ابانة تناهي العلل الغائية
والصورية واثبات المبدأ الاول مطلقا وفصل القول في المبدأ الاول مطلقا وفي العلل الاولى بقية
وبيان ان ما هو علة اولى مطلقة فهو مبدأ لسائر العلل واما تناهي العلل الغائية فيظهر لك من الموضع
الذي حاولنا فيه اثباتها وحللنا الشكوك في امرها فان العلة الغائية اذا ثبت وجودها ثبت تناهيها
وذلك لان العلة الغائية هي التي تكون سائر الاشياء لاجلها ولا تكون هي لاجل شيء آخر فان كان
وراء العلة الغائية علة غائية كانت الاولى لاجل الثانية فلم تكن الاولى علة غائية وقد وضعناها

فإذا كان لكل شيء جوّزنا أن العلل التمامية تستمر بعد أخرى فقد رفع العلة التمامية بطبيعتها وأبطل
طبيعة الخير الذي هو العلة التمامية أو الخير هو الذي يطلب لذاته وسائر الأشياء تطلب لأجله فإذا
كان كل شيء يطلب لشيء آخر كان ما فيه الخير حقيقيا فقد اتضح أن في إيجاب لا تناهي العلل التمامية
رفع العلة التمامية فإن من جوّز أن وراء كل تمام تماما فقد أبطل فعل العقل فإنه من البيّن أن
العاقل إنما يفعل بالعقل لأنه يؤم مقصودا وغاية حتى إذا كان فاعل ما يفعل
وليس له غاية حقيقية قيل إنه يعبث ويجازف ويفعل لا بما هو عقل ولكن بما هو حيوان
وإذا كان هذا هكذا فيجب أن يكون الأمور التي يفعلها العاقل بما هو عاقل محدودة الغايات مقصودة
لأنفسها وإذا كان العقل الفعال لا يكون إلا محدود الغاية وليس في ذلك للفعل العقلي من جهة ما هو
يؤم به الفاعل الغاية فهو إذن لكل شيء من جهة ما هو ذو غاية فإذن كونه ذا غاية يمنع أن يكون لكل غاية
غاية فظاهر أنه لا يصح قول القائل إن لكل غاية وراءها غاية وأما الأمور الطبيعية والحيوانية فقد علم
في مواضع أخرى أن لها غايات وأما العلة الصورية للشيء فقد ظهر قرب ما بينهما بأن قيل في المنطق
وبما علم من تناهي الأجزاء الموجودة للشيء بالفعل على ترتيب طبيعي وإن الصورة التامة للشيء واحدة
وإن الكثير يقع فيها على نحو العموم والخصوص فإن العموم والخصوص يقتضي الترتيب الطبيعي
ترتيب طبيعي فقد علم تناهيه في موضع فيها القدر كفاية وغنية عن التطويل في مبتدئ فنقول إذا اتفق
أول فاعل هو مبدأ أول مطلق فيجب أن يكون واحدا وأنه إذا اتفق علتان أو علة عنصرية وعلة أولى صورية
وغير ذلك فلم يجب أن يكون واحدة وجب ذلك في الواجب الوجود لأنه لا يكون إلا واحدا
علة أو مطلقا لأن الواجب الوجود واحد وهو في طبقة المبادئ الأولى فيكون الواحد الواجب الوجود
هو مبدأ الفاعل لتلك الأوائل فقد بان مما تقدم وما سلف أن الأشياء أن واجب الوجود
بالعدد وبان أن الذي ما سواه إذا اعتبر ذاته كان ممكنا في وجوده فكان معلولا ولاح أنه ينتهي في
معلوليته لا محالة إليه فإذن كل شيء إلا الواحد الذي هو لذاته واحد والموجود الذي هو لذاته موجود
فإنه مستفيد الوجود عن غيره وله عدم يستحقه في ذاته مطلقا ليس إنما يستحق العدم بصورته دون

مادة أو بمادته دون صورته بل بكليته فكليته إذا لم تقترن بإيجاب الموجد له وحسب أنه منقطع
عنه وجب عدمه بكليته فإذا الإيجاد عن الموجد بكليته فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس إلى
هذا المعنى لا مادته ولا صورته إن كانت ذا مادة وصورة فالكل إذن بالقياس إلى العلة الأولى
مبتدع وليس إيجادها لما يوجد عنه إيجادا يمنع ليس العدم الذي هو عن جواهر الأشياء
يمنع العدم منطقا بما يحمل إليه بعد فذلك هو الإبداع المطلق والتأييس المطلق لشيء
وكل شيء حادث عن ذلك الواحد وذلك الواحد محدث له إذ المحدث هو الذي كان بعد
ما لم يكن وهذا التعدد إن كان زمانيا سبقه القبل وتقدم مع عدمه فكان شيء هو موصوف
بأنه قبل وليس الآن فلم يمكن أن يحدث شيء إلا وقبله شيء آخر يعدم بوجوده فيكون
الإحداث عن الفاعل المطلق وهو الإبداع باطلا لا يعتبر إلا البعد الذي هنا هو البعد الذي بالذات
فإن الأمر الذي له من نفسه أن يكون ليس قبل الذي له من غيره أن يكون أيسا فإنه إذا كان له من غيره الوجود والوجوب
فهو من نفسه العدم والإمكان وكان عدمه قبل وجوده ووجوده بعد عدمه قبلية وبعدية بالذات
فكل شيء غير الأول الواحد موجود بعد ما ليس موجودا باستحقاق نفسه

فصل في الصفات الأولى للمبدأ الواجب الوجود

فقد ثبت الآن أن شيئا واجب الوجود وأنه ثبت أن كان
واجب الوجود واحدا فهو واجب الوجود واحد ولا شيء يشاركه في رتبته فلا شيء سواه واجب الوجود
وإذ لا شيء سواه واجب الوجود فهو مبدأ لوجوب وجود كل شيء ويوجبه إيجابا أوليا أو بواسطة
وإذا كان كل شيء غيره فوجوبه من وجوده فهو أول ولا نعني بالأول معنى ينضاف إلى وجوب وجوده
حتى يتكثر به وجوب وجوده بل نعني به اعتبار إضافة إلى غيره واعلم أنا إذا قلنا بل حققنا أن واجب الوجود
لا يتكثر بوجه من الوجوه وأن ذاته وحده أمر صرف محض حق فلا نعني بذلك أنه يمتنع السلب عنه
وجودات ولا يمتنع إضافة إلى وجودات فإن هذا لا يمكن وذلك أن كل موجود فيسلب عنه
أنحاء من الوجود مختلفة كثيرة ولكل موجود إلى الموجودات نوع من الإضافة والنسبة وخصوصا الذي
يفيض عنه كل وجود لكنا نعني بقولنا إنه واحد الذات لا يتكثر أنه كذلك في ذاته ثم إن تبعته إضافات

وواجب الوجود مطلقا يجب ان يكون [illegible] وليس هكذا حال الوجود اذا اخذ مطلقا غير مقيد
بالوجود الصرف الذي هو المبدأ فانه غير موقوف فانه لو كان ذلك الوجود مع المبدأ [illegible] لجاز ان
شي آخر وذلك لان الوجود يجوز ان يكون معلولا والوجوب المطلق الذي بالذات لا يكون معلولا
فيقرر ان يكون معنى واجب الوجود مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود بنفسه وواجب [illegible]
تلك المبدأ فكيف تكون تلك المبدأ عارضة لواجب الوجود المتحقق القوام بنفسه لانه كان [illegible]
[illegible] بالعقل في ذاته متحقق واجب الوجود ولنفرض تلك المبدأ العارضة فاذن [illegible]
من حيث [illegible] بالفعل انه واجب الوجود من جهة شي آخر لاحق له وقد كانت ذاته متقدمة له
لانه ان توقف فالمبدأ لواجب الوجود غيره وواجب الوجود [illegible] الانية [illegible] فاذن معناه ان
الانية والوجود لو صارا عارضين للمبدأ فلا يخلو اما ان يعرضها لذاتها او لشي من خارج ومع [illegible]
المبدأ فان [illegible] لا يتبع الا موجودا [illegible] ان يكون المبدأ موجودا قبل وجوده او هو تابع او [illegible]
منه غير الانية فهو تابع وذلك لانك علمت ان الانية والوجود لا تقوم من المبدأ الذي هو خارج [illegible]
الانية مقام الامر المقوم فيكون من اللوازم فلا يخلو اما ان يلزم المبدأ لانها تلك المبدأ او [illegible]
لزومها لان السبب شي ومعنى قولنا الذي [illegible] الوجود [illegible] موجود الا موجودا [illegible]
الانية تتبع المبدأ [illegible] فتكون الانية قد تبعت في وجودها وجودا [illegible] في وجود
وجودا فان [illegible] موجود بالذات فلا تكون المبدأ موجودة بذاتها قبل وجودها [illegible]
ان يكون الوجود لها من غيره فكل ذي مبدأ تبع وسائر الاشياء غير الواجب الوجود فلها
تلك المبادي التي بانفسها ممكنة الوجود وانما يعرض لها الوجود من خارج فالاول لا مبدأ له [illegible]
[illegible] فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الاوصاف عنه [illegible]
الاشياء التي لها ماهيات فانها ممكنة توجد به وليس معنى قولي انه مجرد الوجود بشرط سلب [illegible]
عنه انه الموجود المطلق المشترك فيه انه كان موجودا [illegible] فان ذلك ليس الموجود المجرد بشرط
السلب الموجود بلا شرط الايجاب اعني في الاول انه الموجود مع شرط لا زيادة تركيب [illegible]

ايجابية وسلبية كثيرة فتلك لوازم للذات معلولة للذات توجد بعد وجود الذات وليست
مقومة للذات ولا اجزاء لها فان [illegible] فان كانت تلك معلولة لها فهيا اليها اضافة
[illegible] النهاية فانك تكون [illegible] باب المضاف [illegible] الذي يجب [illegible]
ان يبين ان [illegible] وفي ذلك [illegible] ان الاول [illegible]
وقد عرفت معنى [illegible] في الانية [illegible] في [illegible] فنقول ان واجب
الوجود قد يعقل نفس واجب الوجود كالواحد يعقل نفس الواحد وقد يعقل من ذلك ان ماهيته
انه [illegible] آخر وذلك لانه [illegible] هو الذي هو واجب الوجود [illegible] فقد يعقل غير الواحد
[illegible] او انسان وهو واحد وقد [illegible] فيعلم ذلك [illegible] فيه الاختلاف [illegible]
في الطبيعيات واحدا او كثيرا فبعضهم جعل المبدأ واحدا وبعضهم جعله كثيرا والذي جعله منهم واحدا فمنهم
من جعل المبدأ الاول لا ذات الواحد بل شيئا هو الواحد [illegible] او عددا [illegible]
ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد لا شي عرض له الواحد ففرق اذن بين
[illegible] الواحد او الموجود وبين الواحد والموجود من حيث هو واحد وموجود فنقول ان
الوجود لا يجوز ان يكون من الصفة التي فيها تركيب حتى تكون هناك ماهية [illegible] وتكون تلك المبدأ واجبة
فتكون لتلك المبدأ معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود [illegible] كانت تلك المبدأ
فتكون انه [illegible] غيرانه واجب الوجود [illegible] وجوب الوجود [illegible]
او لا يكون [illegible] لا تكون لمبدأ [illegible] حقيقة ومبدأ كل حقيقة [illegible] الحقيقة [illegible]
كانت له حقيقة [illegible] المبدأ فان كان ذلك الوجوب من الوجود [illegible] متعلق بتلك [illegible]
ولا يجب [illegible] فتكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود [illegible]
معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود [illegible] من حيث هو واجب الوجود [illegible]
بواجب الوجود لانه [illegible] فقد فارق ذلك [illegible] تلك المبدأ
[illegible] بواجب الوجود مطلقا [illegible] وجوب الوجود مطلقا لانها لا يجب في [illegible]

هو الموجود بلا شرط الزيادة فلهذا ما كان الكلي يحمل على كل شيء وهذا لا يحمل على ما هناك زيادة وكل شيء
غير فهناك زيادة والاول ايضا لا جنس له وذلك لان الاول لا ماهية له وما لا ماهية له فلا جنس له اذ الجنس مقول
في جواب ما هو والجنس من وجه هو بعض الشيء والاول قد تحقق انه غير مركب ولكنه ان لم يكن جنسا
لكان المعنى واجب الوجود حلا لا يوصف الشيء بمعنى هناك فصل وليس المعنى واجب الوجود وكان متنوعا
كان واجب الوجود متنوعا ما ليس هو واجب الوجود هف فالاول لا جنس له فلا فصل له فان الاول
واذ لا جنس ولا فصل له فلا حد له ولا برهان عليه لانه لا علة له وكذلك لا لم له وستعلم انه لا
لنعوته ولعلك تقول انكم لست تسمون ان تطلقوا على الاول اسم الجوهر فلستم تحاشون ان
تطلقوا عليه معناه وذلك لانه موجود لا في موضوع وهذا المعنى هو معنى الجوهر الذي جعلتموه جنسا
ليس هذا المعنى الجوهر الذي جعلتموه جنسا بل معنى ذلك انه الشيء الماهية المتقررة الذي وجوده ليس في
موضوع كجسم او نفس والدليل على انه لو كان المعنى الجوهر هذا لكان جنسا للجوهر ان المدلول عليه بلفظ الموجود
ليس بمعنى جنس والسلب الذي يلحق به لا يزيده على الوجود الا نسبة مباينة وهذا المعنى ليس فيه
اثبات شيء محصل بعد الوجود ولا هو معنى لشيء بذاته بل هو بإضافة فقط فالموجود لا في موضوع انما المعنى
الاثبات الذي يحمل الشيء لذاته هو الوجود وبعده شيء سلبي ومضاف خارج عن الماهية
الذي معنى لشيء فهذا المعنى ليس اخص منه الوجه جنسا وانت قد علمت هذا في المنطق علما
يقينا وقد تعلمت في المنطق ايضا انا اذا قلنا كل شيء موصوف بانه [illegible] او [illegible]
حقيقة غير الالية فقولنا في حد الجوهر انه الموجود لا في موضوع معناه انه الشيء الذي له موجود
لا في موضوع على ان الوجود لا في موضوع محمول عليه [illegible] مثل الانسان والشجر فهكذا
يتصور الجوهر حتى يكون جنسا والدليل على ان بين الامرين فرقا ان الجاهل حد الجوهر [illegible]
المكتسب لشخص انسان مجهول الوجود انه لا محالة هو موجود ان لم يكن في موضوع ولا
انه لا محالة موجود الان لا في موضوع وكانا قد بالغنا في تعريف هذا [illegible] في المنطق

فصل

كانه تأكيد او تحرير لما سبق من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الاشارة

ويجوز ان يعيد القول فيه ان حقيقة الاول موجهة للاول حتى غيره وذلك لان الواجب
ما هو واجب الوجود بعينه هو هو ذاته ومعناه انا متصور اجليه لذاته لذلك المعنى
لعينه مثلا لو كان الشيء الواجب الوجود هو هذا الانسان فلا يتجه الا ان يكون هو هذا الانسان ولانه
او لا يكون فان كان لانه انسان هو هذا الانسان بنية نفس ان يكون هذا فقط فان وجد
فما اقتضت الانسانية ان يكون هذا بل انما صار هذا لامر غير الانسانية وكذلك الحال في حقيقة
واجب الوجود فانها ان كانت لاجل نفسها هي هذا المعنى استحال ان يكون [illegible]
[illegible] لا بهذا ولكن لتحقق هذا المعنى لهذا المعنى لا لغيره وانه هو غيره
لانه هذا المعنى فيكون وجوده [illegible] فان
حقيقة واجب الوجود لواجب الوجود الواحد فقط وكيف يعرض للماهية المجردة عن المادة
الشيئان اذا كانا اثنين اما بسبب المعنى او بسبب الحامل للمعنى واما بسبب الوضع
المكان او بسبب الوقت والزمان وبالجملة لعلة من العلل لان كل اثنين لا يختلفان بالمعنى فانما
يختلفان بشيء عارض للمعنى مقارن له فكل ما ليس له وجود معنى ولا يتعلق بسبب خارج او حال
فيما يختلف به فلا يكون له مشارك في معناه فالاول لا ند له وايضا فانا نقول ان وجوب الوجود
لا يجوز ان يكون معنى مشتركا فيه لعلة بوجه من الوجوه لا تتفق الحقائق في الانواع والمختلفة الحقائق
في الانواع اما ان يقول ان ذلك فلان وجوب الوجود لا يعيد [illegible] غير وجوب الوجود فلا يمكن
وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود وايضا لا يخلو ان يكون
بعد الاتفاق في وجوب الوجود اشياء موجودة لكل واحد ما يخالف صاحبه او غير
منها وموجود لبعضها وليس لبعض [illegible] لم يكن شيء غير موجود وليس هناك
شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق ولا الاختلاف [illegible] الحقائق فهي متفقة الحقائق وقد قلنا
انها تختلف خالفها بعد ما اشترك فيه فان كان غير موجود في بعضها وموجود في بعضها مثلا
لكن غير احدهما الفصل [illegible] وجوب الوجود وشرط [illegible]

حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك فانه فارقه احدهما العدم فقط وبقي ذلك
شيء الا العدم منفصل من الآخر فكيف شأن وجوب الوجود بحقيقة التي ليس شيء فان
مع عدم شرط يختص به والعدم لا معنى له في الاشياء والا لكان في شيء واحد متفق لا نهاية
فيه اختلاف اشياء بلا نهاية فليتمم اما الكيف وجوب الوجود متحققا في الكل من جهة الزيادة
التي لها الا كيف فان لها شرط فكيف ليس للآخر وجوب الوجود ويكون شرطا في وجوب
الوجود في الآخر ايضا وان كان فكيف الزيادة فقيل انه وليس من وجوب الوجود وهو مع ذلك
مركب وواجب الوجود غير مركب والمركب كان الكل واحد منهما مفصوم من الآخر فهو يقتضي التركيب
في كل واحد منهما الا بحال ان يقتضي وجوب الوجود تم وجوب وجود [illegible] واحد من الزيادة
او يكون شرطا رافعا له تم فان تم فوجوب الوجود لا اختلاف فيه في الذات انما
بعوارض تلحقه وقد قام الوجود مستقصيا في فوائد [illegible] العوارض [illegible] فلنتبع اما الاوائل
هذه كلها في انه لم يكن له حقيقة وجوب الوجود والآن في وجوب الوجود معنى متحققا وتنفي
ليس في ذلك الا احدهما واختلافه في حقيقته من حيث هو واجب الوجود ولكنه لا بد من ان يصير جائزا
باحد ما مثل الهيولى وان كانت لها جوهرية في حد هيولانيتها فان وجودها بالفعل انما يحده الصور
او بالاخرى وانها اللون فانه وان كان فصل السواد لا يقوم من حيث هو لون ولا فصل البياض
فان كل واحد منهما لا تقرر له لم يوجب الفعل وليس احدهما علة لغيبه عن ابتداء النفي ولكن ذلك
في حال فاذا كان لا مرا ما مفتقر الوجود الآخر وكل واحد منهما داخل في تقويم وجوب الوجود وشرط
فيه فحينئذ ما كان وجوب الوجود وجب ليس يكفي نفسه وان كان مما يقتضي [illegible] الثاني في وجوب الوجود
يحتاج لا شيء لوجوده وهذا مع واما في اللون وفي الهيولى فليس الامر هناك هكذا من الفصول فان
في انه الهيولى واللون في انه اللون شيء في انه موجود شيء فطبيعة اللون هناك هو الواجب الوجود
بها وانظر فصل السواد او البياض هناك بعده يختص كل واحد منهما الآخر وعنه بها فكذا الحال واحد
السواد او البياض لا احد لهما في تقرر اللونية لونية تلك [illegible] الكيفية خاصية كل واحد منهما بين المقوم للاخر

لهما في تقرر وجوب الوجود وانه هناك فكان لم يدخل الفصل في ان صار اللون موجودا او صار
اللون شيئا هو غير اللون وزائدا على انه لون وهنا ليس يمكن ذلك فان وجوب الوجود هو
متقرر الوجود من جهة تقرر الوجوب الوجود شرط في تقرر ماهية الواجب الوجود او هو نفس عدم
عدم او امتناع بطلان وانه في اللون فالوجود لا يحتج جهة اللون فوجد جهة الشيء
نفسها لون في ما وجوبها بالوجود فهو كانت اي منه ليست علة في تقرر ماهيته وجوب عزل به
بحمل له الوجود وكان الوجوب امرا خارجا عن تلك الماهية وحاصل من جهة اللون كان الامر مستمرا في جانب
سائر الاشياء القابلة المنفصلة بفصول وبجهة المنقسم في معاني كلية الوجوب بجعل الكيفي حاصل من خارج وجوب
فكيف في جهة كانها يحتاج اليها في امر هو الذي يستحق فيه وهذا خلف فخرج من الوجوب او
كثرتان يحتاج اليها كاللونية وجهتان ويجب كيف شيء خارج عن الوجوب شرطا في
وجوب الوجوب ومع ذلك فان حقيقة وجوب الوجود كيف يتعلق بموجب له فكيف وجوب الوجوب في
امكان الوجوب ويقوم منه ليس فقول نجد ان العقول ويجري مجرى الانحاق بها حقيقة الجنس
من حيث معناه بل ربما كانت علة لتقويم الحقيقة موجودة فان الناطق ليس شرطا يتعلق
الحيوان في ان له معنى الحيوان وحقيقته بل في ان يكون موجودا معينا واذ كان معنى العام هو نفس واجب الوجود
وكان الفصل يحتاج اليه في ان يكون والحج موجودا فقد صار هو كالفصل في جنسه ما هو كالجنس
الكل فيما يقع به اختلاف غير فصل في جميع هذا الظهر فتبين ان واجب الوجود ليس كالنوع فالاول
لا شريك له واذ هو بري عن [illegible] وعلائقها وعن القبض وكلاهما شرطا فيما يصح التضاد
لا ضد له فقد وضح ان الاول لا جنس له ولا ماهية له ولا كيفية له ولا كمية ولا اين له ولا متى له ولا ند
ولا شريك له ولا عرض ولا ضد له ولا [illegible] وان حده بل هو البرهان على كل شيء بل هو الدليل على الكل
وانه اذا حقيقة فانما يوصف بعد الانية بسلب المشابهات عنه وبايجاب الاضافات كلها اليه
فان كل شيء منه وليس هو مشاركا لما منه وهو كل شيء وليس هو شيئا من الاشياء بعده

فصل

في انه تام بل فوق التمام وخير ويفيد كل شيء بعده وانه حق وانه عقل محض ويعقل كل شيء ويعقل ذاته

وانه كيف يعلم الكليات وكيف يعلم الجزئيات ومن اى وجه لا يجوز ان يقال انه يدركها فواجب الوجود
تام الوجود لانه ليس شيء من وجوده وكمالات وجوده قاصرا عنه ولا شيء من جنس وجوده خارجا عن
وجوده لغيره كما يخرج في غيره مثل الانسان فان اشياء كثيرة من كمالاته وجوده قاصرة عنه
ايضا فان انسانيته توجد لغيره بل واجب الوجود فوق التمام لانه ليس انما له الوجود الذى له فقط
بل كل وجود ايضا فهو فائض عن وجوده وله وفائض عنه وواجب الوجود بذاته خير محض والخير بالجملة هو
ما يتشوقه كل شيء وما يتشوقه كل شيء هو الوجود او كمال الوجود من باب الوجود والعدم من حيث هو عدم
لا يتشوق اليه بل من حيث يتبعه وجود او كمال وجود فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود فالوجود خير محض وكمال
فالخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء في حده ويتم به وجوده والشر لا ذات له بل هو اما عدم جوهر او
عدم صلاح لحال الجوهر فالوجود خيرية وكمال الوجود خيرية الوجود والوجود الذى لا يقارنه عدم لا عدم جوهر
ولا عدم شيء للجوهر بل هو دائما بالفعل فهو خير محض والممكن الوجود بذاته ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته
لا يجب له الوجود بذاته فذاته بذاته تحتمل العدم وما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئا من الشر و
النقص فاذن ليس الخير المحض الا الواجب الوجود بذاته وقد يقال ايضا خير لما كان مفيدا لكمالات الاشياء
وخيراتها فقد بان ان واجب الوجود يجب ان يكون بذاته مفيدا لكل وجود ولكل كمال وجود فهو
بهذه الجهة ايضا خير لا يدخله نقص ولا شر وكل واجب الوجود فهو حق لان حقيقة كل شيء خصوصية وجوده
الذى يثبت له فلا احق اذن من واجب الوجود وقد يقال حق ايضا لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا
ومع صدقه دائما ومع دوامه لذاته لا لغيره وسائر الاشياء فان ماهياتها كما علمت لا تستحق الوجود
بل هي في انفسها وقطع اضافتها الى واجب الوجود تستحق العدم فلذلك كلها في انفسها باطلة
وبه حقة وبالقياس الى الوجه الذى يليه حاصلة فلذلك كل شيء هالك الا وجهه فهو احق بان يكون حقا
وواجب الوجود عقل محض لانه ذات مفارقة للمادة من كل وجه وقد عرفت ان السبب في ان لا يعقل الشيء
هو المادة وعلائقها لا وجوده واما الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو الوجود الذى اذا تقرر في شيء صار
للشيء به عقل والذى يحتمل نيله هو عقل بالقوة والذى ناله بعد القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال

والذى هو له لذاته هو عقل بذاته وكذلك هو معقول محض لان المانع للشيء ان يكون معقولا هو ان يكون
في المادة وعلائقها وهو المانع عن ان يكون عقلا فقد تبين لك بهذا ان البريء عن المادة والعلائق المتحقق
بالوجود المفارق هو معقول لذاته ولانه عقل بذاته وهو ايضا معقول بذاته فهو معقول ذاته فذاته
عقل وعاقل ومعقول لا ان هناك اشياء متكثرة وذلك لانه بما هو هوية مجردة عقل وبما يعتبر له ان
هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته وبما يعتبر له ان ذاته له هوية مجردة هو عاقل ذاته فان المعقول هو
الذى ماهيته المجردة لشيء والعاقل هو الذى له ماهية مجردة لشيء وليس من شرط هذا الشيء ان يكون هو او آخر
بل شيء مطلقا والشيء مطلقا اعم من ان يكون هو او غيره فالاول باعتبار ان له ماهية مجردة لشيء هو عاقل وباعتبار
ان ماهيته مجردة لشيء هو معقول وهذا الشيء هو ذاته فهو عاقل بان له الماهية المجردة التي لشيء هو ذاته و
بان ماهيته المجردة هي لشيء هو ذاته وكل من تفكر قليلا علم ان العاقل يقتضي شيئا معقولا وهذا الاقتضاء
لا يتضمن ان ذلك الشيء آخر او هو بل المتحرك اذا اقتضى شيئا محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء يوجب ان يكون
شيئا آخر او هو بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ويبين انه محال ان يكون ما يتحرك هو ما يحرك و
لذلك لم يمتنع ان يتصور فريق لهم عدد ان في الاشياء شيئا محركا لذاته الى وقت ان قام البرهان على
امتناعه ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك اذ كان المتحرك يوجب ان يكون له شيء محرك بلا شرط
انه آخر او هو وكذلك المضاف [illegible] فانا نعلم
يقينا ان لنا قوة نعقل بها الاشياء فاما ان تكون القوة التي نعقل بها هذه القوة هي نفسها فتكون
نفسها تعقل ذاتها او تعقل ذلك قوة اخرى فيكون لنا قوتان قوة نعقل الاشياء بها وقوة نعقل
بها هذه القوة ثم يتسلسل الكلام الى غير النهاية فيكون فينا قوى تعقل الاشياء بلا نهاية بالفعل فقد
بان ان نفس كون الشيء معقولا لا يوجب ان يكون معقول شيء وذلك الشيء آخر وبهذا تبين ان نفس
العاقل لا يوجب ان يكون عاقل شيء آخر بل كل ما يوجد له الماهية المجردة فهو عاقل
فهو كما هو عاقل وكل ماهية مجردة توجد للعاقل او لغيره فهو معقول ولما كانت هذه الماهية لذاتها عاقلة
لذاتها ايضا معقولة لكل ماهية مجردة تقارنها او لا تقارنها فقد فهمت ان نفس كونه معقولا وعاقلا

لا يوجب الكثرة في الذات ولا الكثرة في الاعتبار فقد ليس تحصيل الامر بين الاعتبارين الا ان ماهية مجردة لذاتها وانه ماهية مجردة ذاتها لها وههنا تقديم وتاخير في ترتيب المعاني والغرض المحصل شيء واحد بلا قسمة فقد تبين ان كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب كثرة البتة وليس يجوز ان يكون الواجب يعقل الاشياء من الاشياء والا فذاته اما متقومة بما يعقل فيكون تقومها بالاشياء او عارضة لها ان تعقل فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة وهذا محال ويكون لولا امور من خارج لم يكن هو بحال ويكون له حال لا تلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تاثير والاصول السالفة تبطل هذا وما اشبهه ولانه مبدا كل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدا له وهو مبدا للموجودات التامة باعيانها والموجودات الكائنة الفاسدة بانواعها اولا وبتوسط ذلك باشخاصها ومن وجه آخر لا يجوز ان يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا متشخصا بل على نحو آخر نبينه فانه لا يجوز ان يكون تارة يعقل عنها انها موجودة غير معدومة وتارة يعقل عنها انها معدومة غير موجودة ولكل واحد من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات ان عقلت بالماهية المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة وان ادركت بما هي مقارنة لمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة او متخيلة ونحن قد بينا في كتب اخرى ان كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فانما تدرك من حيث هي محسوسة او متخيلة بآلة متجزية وكما ان اثبات كثير من الافاعيل نقص للواجب كذلك اثبات كثير من التعقلات بل واجب الوجود انما يعقل كل شيء على نحو كلي ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وهذا من العجائب التي يحوج تصورها الى لطف قريحة واما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل انه مبدا كل موجود عقل اوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ولا شيء من الاشياء يوجد الا وقد صار من جهة ما يكون واجبا بسببه وقد بينا هذا فتكون هذه الاسباب تتادى الى ان توجد عنها الامور الجزئية فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها فيعلم ضرورة ما تتادى اليه وما بينها من الازمنة وما لها من العودات لانه ليس يمكن ان يعلم تلك ولا يعلم هذه فيكون مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات وان تخصصت بها شخصا فبالاضافة الى زمان متشخص او حال متشخصة لو اخذت تلك الحال بصفاتها كانت ايضا بمنزلتها لكنها لانها تستند الى مبادئ كل واحد منها نوعه في

شخصه وقد قلنا ان مثل هذا الاستناد قد يجعل للشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها فان كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخص ايضا كان للعقل الى ذلك المرسوم سبيل وذلك هو الشخص الذي هو واحد في نوعه لا نظير له ككرة الشمس مثلا او كالمشتري واما اذا كان النوع منتشرا في الاشخاص لم يكن للعقل الى رسم ذلك الشيء سبيل الا ان يشار اليه ابتداء على ما عرفته ونعود فنقول كما انك تعلم الحركات السماوية كلها فانت تعلم كل كسوف وكل اتصال وانفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي لانك تقول في كسوف ما انه كسوف يكون بعد زمان حركة كذا من كذا شماليا نصفيا ينصرف القمر منه الى مقابلة كذا ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له او متاخر عنه مدة كذا وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تكون عارض من عوارض تلك الكسوفات الا علمته ولكنك علمته كليا لان هذا المعنى قد يجوز ان يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال لكنك تعلم بحجة ما ان ذلك الكسوف لا يكون الا واحدا بعينه وهذا لا يدفع الكلية ان تذكرت ما قلناه من قبل ولكنك مع هذا كله ربما لم تحكم في هذا الآن بوجود هذا الكسوف او لا وجوده الا ان تعرف جزئيات الحركات بالمشاهدة الحسية وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة وليس هذا نفس معرفتك بان في الحركات حركة جزئية صفتها صفة ما شاهدت وبينها وبين الكسوف الثاني الجزئي كذا فان ذلك قد يجوز ان تعلمه على هذا النحو من العلم ولا تعلمه وقت ما تسال عنه هل هو موجود بل يجب ان يكون قد حصل لك بالمشاهدة شيء مشار اليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف فان منع مانع ان يسمى هذا معرفة للجزئي من جهة كلية فلا مناقشة معه فان غرضنا الآن في غير ذلك وهو في تعريفنا ان الامور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وادراكا يتغير معهما العالم وكيف تعلم وتدرك علما وادراكا لا يتغير معهما العالم فانك اذا علمت امر الكسوفات كما توجد انت او لو كنت موجودا دائما كان لك علم لا بالكسوف المطلق بل بكل كسوف كائن ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك امرا فان علمك في الحالين يكون واحدا وهو ان كسوفا له وجود بصفات كذا بعد كسوف كذا او بعد وجود الشمس في الحمل كذا في مدة كذا ويكون بعده كذا وبعده كذا ويكون هذا العقد منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده فاما ان ادخلت الزمان في ذلك فعلمت في آن مفروض ان هذا الكسوف ليس بموجود ثم علمت في آن آخر

انه موجود ابدي حكمت لك عند وجهه بل بحيث علم الله وحكمته فيك التغير الذي اشرنا اليه وجميع
التغيرات فروقت الانحلال مع ما كانت قبل الانحلال هذا وانت زمانا وآنا والاول الذي لا بد من
زمان وحكمه فهو بعيد ليس بحكم الله هذا الزمان وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث
هو منه جديد او معدوم قديم واعلم انك اذا كنت متوصلا الى ادراك المكشوفات الجزئية لا على وجه كلي
اسبابها واحاطتك بكلها في التغير او وقعت الاحاطة بجميع اسبابها ووجودها فتعلق
بجميع ما ثبت ابدا ومحيص بين بهذا من قبل ما ذكرت فتعلم كيف يعلم الغيب تعلم منها
ان الاول من ذاته كيف يعلم مبدأ كل شيء وان ذلك لانه مبدأ شيء هو مبدأ شيء او شيء
جانبها ومعلولها وما ينتج منها كذلك الى التفصيل الذي بعده ثم على الترتيب الذي يتم ذلك التفصيل
لزوم التعدية والى ان يعلم من الاشياء مفاتح الغيب **فصل** في نسبة المعقولات
وفي الصحاح ان صفاته الايجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة وان له البهاء الاعظم والجلال
الارفع والمجد الغير المتناهي وفي تفصيل حال اللذة العقلية انه يجب ان يعلم انه اذا قيل عقل للاول
على المعنى البسيط الذي عرفته في كتاب النفس وانه ليس فيه اختلاف صور مرتبة متخالفة كما يكون
في النفس على المعنى الذي يعرف في كتاب النفس فهو لذلك يعقل الاشياء دفعة واحدة من غير ان يتكثر
بها في جوهره او يتصور في حقيقة ذاته بصورها بل يفيض عنه صور المعقولة وهو اولى بان يكون عقلا من
تلك الصور الفائضة عن عقلية ولانه يعقل ذاته وانه مبدأ كل شيء فيعقل من ذاته كل شيء واعلم
ان المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود كما عرض لنا ان نتناول من الفلك بالرصد والحس صورته
المعقولة وقد يكون الصورة غير ماخوذة من الموجود بل بالعكس كما انا نعقل صورة بنائية ثم نخترعها
تكون تلك الصورة محركة لاعضائنا الى ان نوجدها فلا تكون وجدت فعقلناها ولكن عقلناها فوجدت
ونسبة الكل الى العقل الاول الواجب الوجود هو هذا فانه يعقل ذاته وما يوجبه ذاته ويعلم من ذاته كيفية
كون الخير في الكل فيتبع صورته في الكل المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده
لا على انها تابعة اتباع الضوء للمضيء والاسخان للحار بل هو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود وا

وعالم بان خيرية العالم تقتضي فيها الوجود على الترتيب الذي يعقله خيرا ونظاما وعاشق ذاته
التي هي مبدأ كل نظام خير من حيث هي كذلك فيصير نظام الخير معقولا له بالعرض لكنه لا يتحرك اليه وذلك من
شوق فانه لا ينفعل البتة ولا يشتاق شيئا ولا يطلب فهذه ارادته التي لا نقص يلحقها
ولا يحوج قصد الى غرض ولا يظن انه لو كانت المعقولات عنده صورا وكثرة كانت كثرة الصور التي
يعقلها اجزاء لذاته وكيف وهي تكون بعد ذاته لان عقله لذاته ذاته ومنه يعقل كل ما بعده فعقله
علة عقله ما بعد ذاته فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته على ان المعقولات والصور التي له بعد ذاته
انما هي معقولة على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية وانما لها اليها اضافة المبدأ الذي يفيض عنه لا في اضافة
على الترتيب بعضها قبل بعض وان كانت معا لا تتقدم ولا تتأخر في الزمان فلا يكون هناك انتقال
في المعقولات ولا انتقال من الاضافة العقلية اليها اضافة اولى بلا كيف وجدت والاولى كلية
فان هذا من شأن تلك الصور ان تعقل منه بما هي مجردة ومن حيث هو معقول للعقل من حيث اضافة
ومن حيث هي معقولة ولو كان من حيث وجودها في الاعيان لكان انما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل المعدوم
منها في الاعيان الى ان يوجد فيكون لا يعقل من نفسه انه مبدأ ذلك الشيء على ترتيب الا عند ما يصير
فلا يعقل ذاته لان ذاته من شانها ان يفيض عنها كل وجود وادراكها من حيث انها كذا يوجب
الاخر ولنسلم ان يوجد فيكون العالم الربوبي محيطا بالوجود الحاصل والممكن وتكون لذاته اضافة اليها من جهة
معقولة لا من حيث لها وجود في الاعيان فتلك الكثرة في حال وجودها معقولة انها تكون موجودة في
ذات الاول كاللوازم التي تلحقه او تكون لها وجود مفارق لذاته وذات غيره كصور مفارقة على
موضوعة في صقع الربوبية او من حيث هي موجودة في عقل او في نفس اذا عقل الاول هذه الصورة
في انها كانت فتكون في ذلك العقل والنفس كالموضوع لتلك الصور المعقولة وتكون معقولة لهما على انها
ويعقل الاول من ذاته انه مبدأ لها فتكون حينئذ تلك المعقولات ما يعقل عنه ان الاول مبدأ له بلا
واسطة بل النفس وحق اولا والامر المعقول منه انه مبدأ له بتوسط فهو يعقل عنه ذاتا وكذلك
في وجه تلك المعقولات وان كانت اوائلها في شيء واحد لكن بعضها قبل وبعضها بعد على الترتيب

واذا كانت تلك الاشياء المرتسمة في ذات الشيء من معلولات الاول فيدخل في جملة الآخر
بعض ذاته مبدأ لما فلكيف يصدر واحد عن البسيط فيما من ذاته او اخذه جزءا وحدا لانها نفس عقله لكثرة
او يتبين الامر انه يحتاج الى تفصيل بها تحقيق وذلك ان هذه او يلزم انه تعقلها لا انه تعقلها
بواسطة الوجود وكذلك في جانب الوجود ووحده لكن من غير تغير عقله بكثرة فاذا فعل لا تعقلها وحدة
والكثرة معها تعقل لغيره ولكن وجود الا انها تعقلات فلا يكون كما قبل لانه تعقلها او لا انها
وحدت عنه فان كثرة من المعقولات اجزاء وانه عرض كثير ولست بجعلها لواحق
وانما انه لست لا عرض جهتها وان جهة الوجود لما صنف بعض الوجود وانت جعلتها امور انفعالية
لكن ذات جملة الصور الاعتاضية ولست جعلتها مبتدعة في عقل ما يعرض ايضا ما ذكرناه فيلزم ان
انه قبيح لست تجتهد جهدك في التخلص من هذه الشبهة وتتحفظ ان لا تكثر ذاته ولا تبالي بان تكون ذاته
ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها من حيث هي علة الوجود زيد ليست بواجبة الوجود من حيث
ذاتها وتعلم ان عالم الربوبية عظيم جدا وتعلم انه فرق بين ان يفيض عن الشيء صورة من شأنها ان
يعقل وان يفيض عن الشيء صورة معقولة من حيث هي معقولة بلا زيادة وهو تعقل فانه مبدأ الفيضان
كل معقول من حيث هو معقول معلول كما هو مبدأ الفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول ثم تجتهد
في ان لا تصول المعطلة واهل التعطيل ليفتح لك ما ينبغي ان يفتح فالاول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود
في الكل انه كيف يكون فذلك النظام لانه يعقله هو مستفيض كائن موجود وكل معلوم الكون وجوده
عن مبدأ غير مبدأ وهو خير غير مناف وهو تابع لخيرية ذات المبدأ وكمالها المعشوقين لذاتيهما
فذلك الشيء مراد لكن ليس مرادا على نحو ما يكون مرادا لنا حتى يكون لنا فيه غرض فكانك قد
علمت انه يستحيل ان يكون له غرض ولذلك ... الارادة العقلية المحضة وحياته
هذا بعينه فان الحياة التي عندنا تكمل بادراك وفعل هو التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين وقد
صح ان نفس مدركه وهو ما يعقله عن الكل هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله وذلك ايجاب الكل
واحد منه هو ادراك وسبيل الى الايجاب فاذا حياته ليس تفتقر الى قوتين حتى يتم بقوتين ولا الحياة

من غير العلم وكذلك ارادته وانما فان الصور المعقولة التي تحدث فينا فتكون سببا
لصورة الموجودة الصناعية لو كانت بنفسها موجودة لكانت كافية لان تكون منها الصور الصناعية بان تكون
صورا هي بالفعل مبادئ لما هي له صورة لكنها المعقولة عندنا هو بعينه القدرة ولكن الامر ليس كذلك بل ليس تكفي
في ذلك بل تحتاج الى ارادة متجددة منبعثة عن قوة شوقية تتحرك منهما معا القوة المحركة فتحرك العصب و
الاعضاء الادوية ثم تحرك الآلات الخارجة ثم تحرك المادة فلذلك لم تكن نفس وجود هذه الصور
المعقولة قدرة ولا ارادة بل عسى القدرة فينا عند مبدأ المحرك هذه الصورة تحرك لمبدأ القدرة
فتكون المحركة فواجب الوجود ليست ارادته مغايرة الذات لعلمه ولا مغايرة المفهوم
لعلمه فقد بينا ان العلم الذي له هو بعينه الارادة التي له وكذلك فقد تبين ان القدرة التي له هي كون
ذاته عاقلة للكل عقلا هو مبدأ للكل لا ماخوذا عن الكل ومبدأ بذاته لا يتوقف على وجود شيء
الارادة مع الصورة الحقة التي لا تتعلق بغرض في فيض الوجود لا يكون غير نفس الفيض وهو
فقد كان تحققا لا عرض له بوجود ما او اعتذر له غمت ان تكون الارادة نفسها بحجة وافا حقق
كون الصفة الاولى لواجب الوجود انه ان وموجود ثم الصفات الاخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود
مع اضافة وبعضها هذا الوجود مع سلب وليس ولا واحد منها موجبا في ذاته كثرة البتة ولا مغايرة
فاللواتي تخالط السلب انه لو قال قائل للاول ولم يتحاش جوهر لم يعن الا هذا الوجود وهو
مسلوب عنه الكون في موضوع واذا قيل له واحد لم يعن الا هذا الوجود نفسه مسلوبا عنه القسمة بالكم
او القول او مسلوبا عنه الشريك واذا قيل عقل ومعقول وعاقل لم يعن بالحقيقة الا ان هذا المجرد
مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وعلائقها مع اعتبار اضافة ما واذا قيل له اول لم يعن الا
هذا الوجود الى الكل واذا قيل له قادر لم يعن به الا انه واجب الوجود مضافا الى ان وجود غيره انما
يصح عنه على النحو الذي ذكر واذا قيل له حي لم يعن الا هذا الوجود العقلي ماخوذا مع الاضافة الى الكل
المعقولة ايضا بالقصد الثاني اذ الحي هو الدراك الفعال واذا قيل له مريد لم يعن الا كون واجب الوجود مع
عقليته اي سلب المادة عنه مبدأ النظام الخير كله وهو يعقل ذلك فيكون هذا مؤلفا من اضافة وسلب واذا

قال لم جواد اعطاه من حيث هو الاضافة مع السلب زيادة سلب آخر وهو انه لا ينحو غرضا لذاته
واذا اعتبر من حيث ان الكل من الوجه الاخص مع ملاحظة بالقوة والنقص وهذا اسلاف كونه مبدأ للكل
كان هذا اضافة فاذا احضرت صفات الاول الحق وجب ان تكون الوحدة فيما يوجب لذاته اجلالا
اكثر بوجه من الوجوب ولا يمكن ان يكون جمال او بهاء فوق ان تكون الماهية عقلية محضة خيرية محضة برية عن كل
من انحاء النقص واحدة من كل جهة فالواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض وهو مبدأ جمال كل شيء وكمال كل شيء
وبهاؤه هو ان يكون على ما يجب له فكيف جمال ما يكون الوجود الواجب وكل جمال وملائمة وخير مدرك فهو
محبوب معشوق ومبدأ ذلك كله الادراك اما الحسي واما الخيالي واما الوهمي واما الظني واما العقلي وكلما كان
الادراك اشد اكتناها واشد تحقيقا والمدرك اكمل واجمل واشرف ذاتا فاحباب القوة المدركة
اياه والتذاذها به اكثر فالواجب الوجود الذي هو في غاية الكمال والجمال والبهاء الذي يعقل ذاته بتلك
الغاية من البهاء والجمال وبتمام التعقل وبتعقل العاقل والمعقول على انهما واحد بالحقيقة تكون ذاته
لذاته اعظم عاشق ومعشوق واعظم لاذ وملتذ فان اللذة ليست الا ادراك الملائم من جهة ما هو ملائم
فالحسية احساس بالملائم والعقلية تعقل للملائم وكذلك فالاول افضل مدرك بافضل ادراك لافضل مدرك
فهو افضل لاذ وملتذ ويكون ذلك امرا لا يقاس اليه شيء وليس عندنا لهذه المعاني اسام غير هذه الاسامي
فمن استبشعها استعمل غيرها ويجب ان نعلم ان ادراك العقل للمعقول اقوى من ادراك الحس للمحسوس
لانه اعني العقل يعقل ويدرك الامر الباقي الكلي ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ويدركه بكنهه لا بظاهره وليس
كذلك الحس للمحسوس لانه بظاهره فاللذة التي تجب لنا بان نتعقل ملائما هي فوق اللذة التي تكون لنا
بان نحس ملائما ولا نسبة بينهما لكنه قد يعرض ان تكون القوة الدراكة لا تستلذ بما يجب ان تستلذ به لعوائق
كالمريض لا يستلذ الحلو ويكرهه لعارض وكذلك يجب ان نعلم من حالنا ما دمنا في البدن فانا في عالم القوة
الحقيقية كما انا بالفعل لا نجد من اللذة ما يجب لنا بشيء وذلك لعلائق البدن فلو انفككنا عن البدن
لطالعنا ذاتنا وقد صارت عالما عقليا مطابقا للموجودات الحقيقية والجمالات الحقيقية واللذات الحقيقية
متصلة بها اتصال المعقول بالمعقول لنجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له وسنوضح هذه المعاني كلها بعد والله اعلم

ان اللذة هي فوق حصول كمالها لما فلق المحسوسات الملائمة وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر ولكل
شيء بحسبه وللنفس الناطقة مصيرا عالما عقليا بالفعل فالواجب الوجود معقول الخير اولم يعقل معشوق اولم
يعشق او لم يعشق

[illegible] صدور الاشياء عن مدبر الاول [illegible] فصل

وصفة ما علته لمبدأ الاول فقد ظهر لنا ان للكل مبدأ واجب الوجود غير داخل في جنس او واقع تحت حد
او برهان بريء عن الكم والكيف والماهية والاين والمتى والحركة لا ند له ولا شريك ولا ضد وانه واحد من جميع الوجوه
لانه غير منقسم لا في الاجزاء بالفعل ولا في الاجزاء بالفرض والوهم كالمتصل ولا في العقل بان تكون ذاته
مركبة من معان عقلية متغايرة يتحد بها جملة وانه واحد من حيث هو غير مشارك البتة في وجوده الذي له فهو
بهذه الوحدة فرد وهو واحد لانه تام الوجود ما بقي له شيء ينتظر حتى يتم وقد كان هذا احد وجوه الواحد وليس
الواحد فيه الا على الوجه السلبي ليس كالواحد الذي للاجسام بالاتصال او الاجتماع او غير ذلك مما يكون
الواحد بالوحدة من تغير وجه [illegible] وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية
وجود قوة غير متناهية غير جسمانية وانها مبدأ الحركة الاولى وبان لك ان الحركة المستديرة ليست متكونة
تكونا زمانيا فقد بان لك من هناك وجه من وجوه ان مبدأ دائم الوجود وقد بان لك بعد ذلك ان الواجب
الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته فانه لا يجوز ان [illegible]
لكن ان العلل اذا كانت موجبة للمعلول [illegible]
لكنك تتحير فيه [illegible] فنقول انه قد علمت ان كل حادث فله
مادة فان كان الحادث حدث ثم اما ان تكون علته الفاعلية والقابلية لم تكونا فكانتا او كانتا
[illegible]
[illegible]
[illegible] كون [illegible]
[illegible]
[illegible]

فيجب ان يكون حدوث الحوادث المعلولة متعاقبة غير متناهية فان لم تكن العلة غير موجودة بحسب الزمان

او حدثت او موجودة وما وجد منها لزم ما فيه في الاولى وجوب حادث آخر غير العلة

ذلك الحادث هو العلة وكان ذلك الحادث هو العلة القريبة فان تأدى الامر الى عين الحجة وجب

حوادث دفعة غير متناهية وجب معا وهذا هو الاصل الفاسد وبطلانه في الكتب

كلما وجد ولا قرب منه او بعيد فيتوان مبادي الكل شيئ لا قرب منه او بعد او ذلك

فان قد كان غير الحركة وذلك الحركة او صفة المتعلق لها غير الحركة فيها كالتسخين والا رتفاع

لا اول له في الزمان الذي فيها وذلك لانها متناهية وكانت الحوادث الغير متناهية معا

واحد او لا يجوز الكل فرادات متلاحقة متناهية وكل ذلك وجب ان يكون وحده

في ذلك الآن بعد بعد او بعد بعد قرب فكيف وكل الآن نهاية حركة او لا تؤدي الى حركة اخرى

آخر فيراد ان له حركة اخرى او وجب كانت الحركة الاخرى كعلة قريبة لهذه الحركة ومتناهية

المعنى فهي لها مفهوم على انه لا يمكن ان تحقق نهايته الا بحركة وكل حركة فانه

في الطبيعيات ان الزمان تابع للحركة وكل لا اشتغال بهذا النحو من البيان تعرف ان كانت

هو الحدوث في الحركة فحصل ظهور او ان الحركة لا تحدث بعد ما لم تكن الا حادث وذلك الحادث

لا يحدث الا بحركة متناهية لهذه الحركة ولا تنتهي الى حادث كان ذلك الحادث كان قصدا او

او ارادة او طبعا او آلة او طبعا او حصول وقت او حصول شرط او حصول ميل او استعداد

من القابل ايضا او حصول صفة او امر فانه كيف كان فحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا

لا التفصيل ونقول ان كانت العلة الفاعلة والقابلة موجودة في الذات ولا فعل ولا انفعال بينهما

لا مرجح نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال فانه من جهة الفاعل قدرة او ارادة موجبة للفعل او طبيعة موجبة

او آلة او زمان وانها من جهة القابل قوة استعداد او امر من جهتهما جميعا مثل وصول احدهما الى

وقد وضح ان جميع ما يحركه وانه لا يكون الفاعل موجها او يكون قابل البتة فهذا مع انه اذا وان

الفاعل كما يريد لا يحدث الا بحركة لهما ايضا فكيف فرض الحركة حركة وانما بينا فهذا لا يمكن ان يحدث ثم

٣٩٠

قال الشارح المحقق في الحاشية المسماة بحكمة الاشراق ... بوجوب العلة ... فيجب ان يكون كذلك ... وان لا وجه ... انه مع قدرته ... وجوب المعلول بوجود العلة ... فيمتنع ان لا يوجد المعلول ... الدولة ... وجود المعلول مع وجود العلة ... المرجح ... ما قال ان يلزم ان يكون المعلول مع وجود العلة ... بعد العدم والعدم بعد الوجود ... تقصير كما زعموا وقال ...

وجود الفاعل وهو الان وقد كان قد كان الفاعل غير حدث الفاعلية وانا اقول ومع ان الفاعل موجود وكامل

ليس مع وجود الفاعل ما يحدث ويلزم ان يكون حدوثه بغير ذات حركة مع ما وصفنا وانه قد بدا الفعل

واجب الوجود وواجب الوجود واجب ما يوجد عنه والا فكان الكل فليس واجب الوجود من جميع

جهاته فان وضعت الحال الحادثة لا في ذاته بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الارادة في الكلام

على حدوث الارادة فيها اثبت الجواب ارادة او طبع او آلة او امر آخر وجود كان الامكان وهو الموضع

المر حدث بالكلية فانه ليس يوضع حادثا في ذاته وان غير حادث في ذاته مرجح انما شيء مباين لذاته فيكون

الكلام ثانيا في انه حدث في ذاته كان انه متقرر او قد تبين ان واجب الوجود في ذاته واجب الوجود من جميع

جهاته والنظر اولا هو في حدوث المشابهات فيه كما كان فيه وحده وفيه او يوجد ليس فيه غير الاول

الامر على ما كان والا وجد عنه شيء فيكون ليس يوجد عنه شيء بل بقي على الحال الامر على ما كان والا بعد

الوجود عنه او ترجح الوجود فيه حدوث تسبق متوسط ما كان حين ترجح التوجه العدم وكان الفعل عن الفاعل

وليس في الامر الحاجة فانا تكلم في حدوث الحادث عنه بلا واسطة امر يحدث فيحدث ان

كما يقولون في الارادة والمراد والفعل الصريح الذي يحدث بحدوثها الذات كما حدثه او كما

من جميع جهاتها كما كانت وكان لا يوجد عنها فيما قبل شيء وهو الآن كذلك فالآن ايضا لا يوجد

عنها شيء فاذا صار الآن يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات قصدا او ارادة او طبع او قدرة و

تمكن او شيء مما يشبه هذا لم يكن ومن انكر هذا فقد فارق مقتضى عقله لسانا او يعود اليه فانه ان

يوجد ولكن لا يوجد ما يجب لم يفعل ولا ترجح لانه يوجد الا بسبب او ان كانت من الذات الا لعلة

ولا ترجح ولا يجب فيها الترجيح ولا داعي ولا مصلحة ولا غير ذلك فلا بد من حادث موجب او مرجح

في هذه الذات اذ كانت هي العلة الفاعلة والا كانت نسبتها الى ذلك الممكن على ما كانت ولم يحدث لها

امر فكون الامر بحاله ويكون الامكان امكانا على حاله واذا حدثت لها نسبة فقد حدث امر ولا

فلم يحدث لذاته وفي ذاته فانها ان كانت خارجة عن ذاته كان الكلام باقيا ولكن من النسبة المطلوبة

فان النظر النسبة هو في الوجود كل ما هو خارج عنه فانه بعد ما كان من اجمع كانها جملة واحدة وفي حال

قال في المحاكمات ان فرضنا مبدأ الخلق ... الزمان ... ان ما يوجد ... [illegible]

والا فقد اخرج من حد التشكيك ونظر فيما بعده فانه كان مبدأ النسبة ما يناله فليس من اهل الطريقة

فاذن الحادث الاول كيف صح القول فيه ذاته لم يتشرح وكيف يمكن ان يحدث في ذاته شي وكيف

يحدث وقد بان ان الواجب الوجود بذاته واحد فقرر ان ذلك ضعيف حدث منه فكيف ان النسبة

المطلوبة لان تطلب النسبة موجبة لطروح الممكن الاول الى الفعل او عن غيره واجب آخر وقد قيل ان

واجب الوجود واحد وبيّن انه ان كان من آخر فهو العلة الاولى والكلام ثابت فيه ثم كيف يجوز ان يتميز

في العدم وقت ترك ووقت شروع وبم يخالف الوقت الوقت واتضح ان بان ان كل

لا يحدث الا بحدوث حال في المبدأ الاول ... حدوث الحادث عن الاول بالطبع او بالعرض

فيه بغير ارادة او بالارادة او ليس بقسري ولا اتفاق فانه ان كان بالطبع فقد تغير الوضع ان كان

بالارادة فيلزم ان تحدث حدوثا ... ان نقول ان التغير في المراد ونفس الانبعاث او غيرها

منتظر نفعه فان كان ان المراد نفس الانبعاث لذاته فلم لم يوجد قبل وان كان منتظرا الآن او حدث وقته

او قدر عليه الآن ولا تغير فيما نقول فانا نقول ان هذا السؤال باطل لان السؤال في كل وقت عائد

ان هذا سؤال حق لانه في كل وقت جائز ولازم ... الغرض منفعة فمعلوم ان الذي هو لاجل شي

كونه ولا كونه بمنزلة فليس الغرض الذي هو لاجل شي كونه منه اولى فهو نفع فما يحتاج الاول الى الذات

ينتفع بشي والنفع فان الاول جواد ... الآن ... فقط

الواحد ... حركة ... [illegible]

الاول القديم ... ان كان ... الزمان ... [illegible]

ولا عالم ... ولا حركة ... [illegible]

ان كون ... قبل خلق الخلق وذلك الكون ... زمان قبل الحركة

الآن ... الزمان ... [illegible]

فان لم يسبق ... الاول ... حدوث الخلق ... [illegible]

سبق ... الاول ... الخلق وكان ... [illegible]

عند كونه كان وخلق ولا كونه قبل الخلق ثابت مع كونه مع الخلق ثابت وليس كان ان ولا

خلق نفس وجوده وحده فان ذاته حاصل بعد الخلق ولا كان ولا الخلق هو وجوده مع عدم الخلق

بل شي ثالث فان وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه كان وليس الآن وتحقق كون كان

معنى معقول ... الامر لا ننك اذ قلت وجود ذات وعدم ذات ... مفهوم ...

يصح ان يفهم معه التقدم فانه لو عدمت الاشياء صح وجود عدم الاشياء ...

كان ... وجود الذات شي وعدم الذات شي ومفهوم كان شي ...

غير متغير ... الخالق ... قبل ان يخلق ...

فاذا كانت هذه الكانية ... وهذا هو الذي يسمى الزمان ...

تقدر ... ثم ان ...

ان ... معنى كان ...

ان الاول انما سبق الخلق ...

هؤلاء المعطلة الذين عطلوا الله تعالى عن جوده ... ان الله كان قادرا قبل ان

يخلق الخلق ان يخلق جسما ذا حركات تقدر اوقاتها ... وقت خلق العالم او يخلق

مع خلق العالم ويكون له الى وقت خلق العالم اوقات ... يكون للخالق ان يخلق

الخلق الآخر ابتداء وهذا القسم الثاني ... الخالق ... القدرة او استقبال

من ... الامكان ... والقسم الاول ...

يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم انما يتهيأ له خلق العالم ... حركات اكثر او لا يمكن ...

لا يمكن ... خلقه مع خلق ذلك الجسم الاول ... الجسم او ...

قبله ... الحركة ...

لخلق العالم ... الاول ...

عن تقدر ... العدم ... خلق شي ... ذلك ...

ثم ان ذلك الطبع غير منا[illegible] فيشبه [illegible] من وجوه حركة لا تبلغها في الزمان انما المبدء لها

من جهة الخالق و[illegible] فيجب ان تعلم ان العلة القريبة للحركة الاولى نفس لا عقل وان السماء

حيوان مطيع لله عز وجل **فصل في ان المحرك القريب للسماويات لا بالطبيعة ولا بعقل بل نفس**

والمبدأ الابعد عقل فنقول انه تبين في الطبيعيات ان الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الاطلاق والجسم على

حالة طبيعية او كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة [illegible] تفارق بالطبع حالة

غير طبيعية لا محالة فظاهر ان كل حركة فبعيد عن طبع [illegible] حالة غير طبيعية ولو كان شيء من الحركات مقتضى

الطبيعة لما كان شيء من الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة بل الحركة انما تقتضيها الطبيعة

لحالة غير طبيعية اما في الكيف كما [illegible] او في الكم كما [illegible] من البدن [illegible]

في الكيف كما [illegible] لهيئ الهواء وكذلك ان كانت الحركة [illegible] في مقولة اخرى والعلة

في ان [illegible] حركة تتجدد هي ان الطبيعة وتقدير البعد عن الغاية فاذا كان لا يتصور [illegible]

مستمر عن طبيعة والا لكانت عن حالة غير طبيعية الى حالة طبيعية واذا وصلت اليها سكنت

[illegible] فيها [illegible] ان الطبيعيات ان الطبيعة ليست تفعل باختيار

سبيل [illegible] سبيل [illegible] لذات فان كانت الطبيعة تحرك على سبيل الاستدارة فهي تحرك

[illegible] غير طبيعي او وضع غير طبيعي [illegible] وكل [illegible] مطلوب [illegible]

قصد طبيعي اليه والحركة المستديرة تفارق كل نقطة وتتركها وتقصدها وتتركها وكذلك كل النقطة و

نهرب عن شيء الا وتقصده فليست اذن الحركة المستديرة طبيعية الا انها قد تكون بالطبع اي ليس

وجودها في جسمها مخالفا لمقتضى طبيعة اخرى لجسمها فان الشيء المحرك لها وان لم يكن قوة طبيعية كان شيئا

طبيعيا لذلك الجسم غير غريب عنه وكانه طبيعة والبعد فان كل قوة فانما تحرك بتوسط الميل و

المعنى الذي يحس في الجسم المتحرك وان لم يكن [illegible] الحق [illegible] [illegible] يقاوم المتمكن مع سكون

طلبا للحركة فهو غير الحركة لا محالة وغير القوة المحركة لان القوة المحركة تكون موجودة عند اتمامها الحركة و

[illegible] [illegible] الحركة الا [illegible] فان المحرك لها لا يزال يحدث في جسمها ميلا بعد ميل وذلك الميل لا يمنع [illegible]

انما تنبعث عن قسر والقسر خارج ولولا ارادة او اختيار ولا يمكن ان نتحرك او يتحرك الى جهة

محدودة ولا هو مع ذلك بنقضا لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الذي فان تبنيت ان المعنى طبيعي

ولكنا نقول ان الفلك يتحرك بالطبيعة لا ان الطبيعة فيه عن نفس تتجدد بحسب تصور النفس

ان الفلك ليس بمبدأ او كل طبيعة ولانه قد بان انه ليس قسرا فهو عن ارادة لا محالة ونقول ان

لا يجوز ان يكون مبدأ او كل القريب قوة عقلية صرفة لا تتغير ولا تتخيل الجزئيات البتة وكانا قد اشبهنا

لم [illegible] ما نعنيه في موضع هذا المعنى في العلوم المتقدمة او [illegible] ان الحركة معنى متجدد النسب وكل

[illegible] سبب فانه لا ثبات له ولا يجوز ان يكون عن معنى ثابت البتة وحده فان كان عن معنى ثابت

[illegible] يجب تبدل الاحوال الاتي كانت الحركة عن طبيعة فيجب ان يكون لكل حركة تجدد فيه فتجدد

قرب وبعد من النهاية المطلوبة وكل حركة يعدم منه فعدم قرب وبعد في النهاية ولولا ذلك لم يتجدد

الى تجدد حركة فان الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه الا ثابت واما ان كانت عن ارادة فيجب

ان يكون عن ارادة متجددة جزئية فان الارادة الكلية نسبتها الى كل شطر من الحركة نسبة واحدة

ان يتعين منها حركة دون حركة فانها لو كانت لذاتها علة لحدود الحركة لم تخلق منها حركة و

كانت علة لتحدد الحركة بسبب حركة قبلها او بعدها عدوم كان المعدوم موجبا للوجود والمعدوم

لا يكون موجبا للموجود ولكن قد يكون الاعدام علة ما لان يوجب المعدوم شيئا فقد لا يمكن

كانت العلة الا امور تتجدد فالسؤال في تجددها ثابت فانه كما تتجدد الحركة يلزم تجدد الذي هو مبادئها

كان ارادة تحدد بحسب تصورات متجددة فهو الذي نريده فقد تبين ان الارادة العقلية الواحدة

لا توجب البتة حركة ولكنا قد يمكن ان نتوهم ان ذلك لارادة عقلية منتقلة فانه قد يمكن ان نتعقل العقل

معقولا لا معقولا اذا كان عقلا من جهة بالفعل وقد يمكن ان يعقل الجزئي تحت النوع منتشرة مجموعا

عقلا موقعا [illegible] [illegible] اذن ان نتوهم وجها في تعقل الحركة الكلية وبينا ان تعقل

منتقلا [illegible] تحت تلك الحركات وهو موضوع معقول مناسبا او [illegible] ومن [illegible]

ان حركة من كذا الى كذا او من كذا الى كذا فيتعين مبداها ومنتهاها في طرف [illegible] يتم [illegible]

الدائم فلا يبعد ان يتوهم ان تجدد الحركة يتبع تجدد هذا المعقول فيقول لا يصح هذا التسبيب [illegible]
ان يتم امر الحركة المستديرة فان هذا التأثير على الوجه [illegible] عن الارادة العقلية [illegible]
لا سبيل تجدد او انتشار في الارادة العقلية كيف كانت فاما [illegible] كلية [illegible] عنها وليس كان
الحركة تتبعها ارادة تحركه واما عن تحرك [illegible] تخصه ثابت فيستتبع اجزاء الحركة [illegible]
فالحركة لا واحدة ولا واحدة من تلك الارادات العقلية المتفقة واحدة فليس من ذلك جزء اولى
بان يكون واحدة من تلك التصورات [illegible] نسبة الى مبدأ ولا نسبة واحدة فانه بعد
عن مبدأ او بما سواه فلم يتميز ولم يترجح عنه وجه عن وجوده وكل [illegible] فانه لا يكون كما يكون
بل يجب ان يقال ان الحركة عن [illegible] ثابتة عن ارادة عقلية والحركة عن [illegible] لا عن ارادة [illegible]
عن [illegible] في كل واحدة من تلك الارادات غير [illegible] عن الاخرى [illegible]
متباينة في النوع وليس شيء من الارادات الكلية بحيث يتعين [illegible]
الا ان تصير نفسانية جزئية واذا لم يتعين تلك [illegible] في العقل [illegible] الكلية فقط [illegible]
الكلية [illegible] ارادة [illegible] تصور [illegible]
مختلفين [illegible] ولا استنادا فيه [illegible] فان العقل لا يمكن [illegible]
الى الافعال الاختيارية [illegible] العقل [illegible] جملة الحركة و
الافعال [illegible] فان [illegible]
وليس كما [illegible] قوة [illegible] الافعال [illegible]
ان القوة العقلية المجردة عن جميع اصناف التغير [illegible] وان كان معقولها كليا [illegible]
او كلية [illegible] فاذا كان الامر كذلك فالفلك يتحرك [illegible] النفس مبدأ الحركة القريب [illegible]
النفس متجددة التصور والارادة وهي متوهمة اي لها ادراك للمتغيرات كالجزئيات وارادة [illegible]
جزئية [illegible] وهي كمال جسم الفلك وصورته ولو كانت [illegible]
[illegible] لا تتغير ولا [illegible] بالقوة والتحرك [illegible] للفلك ان يكون فعلا [illegible]

فبذلك هو سبب متقدم الحركة الفلكية فقد صح ان هذه الحركة ليست لطبيعة [illegible] قوة غير نفسانية [illegible]
المادة لا تتحرك [illegible] النفس المحركة [illegible] متغير [illegible]
[illegible] المادة [illegible] الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا الينا الا ان لها ان تعقل بوجه ما تعقل
المادة [illegible] الاوهام [illegible] التخيلات حقيقية [illegible]
[illegible] ولكن التحرك لا بد لها قوة غير [illegible] الوجوه [illegible]
التحرك [illegible] الوجوه [illegible] فقد تبين [illegible]
يحرك المحرك [illegible] هو [illegible]
المحرك الذي يحرك [illegible] على سبيل [illegible] بقصده واشتياق فهو الغاية والغرض الذي اليه التحرك
وهو المعشوق والمعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق [illegible]
[illegible] ولشوق [illegible] الطبيعة [illegible] فان شوق الطبيعة [illegible] وهو الكمال [illegible]
واما [illegible] وشوق الارادة [illegible] لمطلوب [illegible] كاللذة او [illegible]
كالغلبة او [illegible] المظنون فطالب اللذة هو الشهوة وطالب الغلبة هو الغضب وطالب الخير
المظنون هو الظن وطالب الخير الحقيقي المحض هو العقل ويسمى هذا الطلب اختيارا [illegible]
غير ملائمة [illegible] الجسم الذي لا يتغير ولا ينفعل فانه لا يستحيل الى حال غير ملائمة [illegible]
[illegible] فيغضب [illegible] لذة [illegible] مشابهة [illegible] فان اكثر المظنونات [illegible]
سرمديا فوجب [illegible] مبدأ هذه الحركة اختيارا وارادة لخير حقيقي [illegible] ذلك الخير [illegible]
[illegible] خير [illegible] لا يجوز [illegible] ذلك الخير
من كمالات الجوهر المتحرك [illegible] بالحركة والا لانقطعت الحركة ولا يجوز [illegible]
كمال [illegible] الافعال [illegible] خير [illegible]
[illegible] فاعل [illegible] فان كمال المعلول [illegible]
العلة الفاعلة [illegible] الاخس لا يكتسب الاشرف والاكثر [illegible] الاخس [illegible]

حتى يوجد هو في بعض الاشياء عن سبب آخر واما التحرك فان المتحرك الذي يطلبه [illegible]

هو كمال غير حقيقي بل مظنون والملكة الفاضلة التي تحصلها بالفعل ليس سببا للفعل بل الفعل [illegible]

[illegible] لما يحدث من الملكة من جوهر المتحرك في نفس الامر هو الفعل فقط او جوهر [illegible]

فان الحركات المعتدة بسبب لوجود القوى التي [illegible] ولكن مع انها كمالية للمادة لا موجودة [illegible]

[illegible] وان الفعل حيثما لم يوجد كما لا [illegible] الحركة في حصوله فليس ممكن [illegible]

[illegible] غير ممكن [illegible] فاما بطلب المثل التشبه به بقدر الامكان والتشبه هو [illegible]

فصير [illegible] في كماله الابدي وجب البقاء الابدي مع الحركة [illegible] جوهر النفس في احواله ولوازمه كما [illegible]

فلما كان [illegible] كماله الاقصى له في اول الامر [illegible] بالحركة وتحقيق هذا ان الجرم السماوي [illegible]

ان المحرك للحركة [illegible] غير متناهية والقوة التي [illegible] متناهية لكنها بالعقل [illegible]

[illegible] غير متناهية ولا يكون [illegible] غير متناهية [illegible] العقل الذي [illegible]

وهو اعني الجرم السماوي [illegible] جوهر [illegible] كماله الاقصى او ابقى له في جوهره بالقوة [illegible]

الا في وضعه او اينه او كمه او فيما يتبع [illegible] فانه ليس [illegible] على وضع او اين

اولى بجوهره من الآخر [illegible] وضع او اين آخر [illegible] فانه ليس [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] بالقوة [illegible]

من جهة وضعه او اينه والتشبه بالخير الاقصى يوجب البقاء على [illegible]

فكما الجرم السماوي [illegible] بالنوع والتعاقب فصارت الحركة حافظة لما يمكن من هذا الكمال و

الشوق الى التشبه بالخير الاقصى في البقاء على الكمال الاكمل بحسب الممكن وهو مبدأ الشوق [illegible]

وانت اذا تأملت حال الاجسام الطبيعية في شوقها الطبيعي الى [illegible] بالفعل [illegible]

حتى يشتاق شوقا [illegible] على وضع [illegible] لو ان [illegible]

متحركة [illegible] ويتبع ذلك [illegible] الاحوال الفائضة [illegible] الاقصى [illegible]

[illegible] الاشياء [illegible] بالاول [illegible]

في نفسه وفيها ينبعث منه من حيث التشبه بالاول لا من حيث يقصد بها امورا بعده [illegible]

ذلك بالقصد الاول وهو ما قلنا ان نفس الشوق الى التشبه بالاول من حيث هو بالفعل [illegible]

الفلكية [illegible] الشيء المتصور يوجب ان يكون [illegible] غير مقصود في ذاته بالقصد الاول [illegible]

لما بالفعل فيحدث عنه طلب [illegible] فيكون بالتعاقب وهو الحركة لان [illegible]

او دوام [illegible] وجوده [illegible] بالقوة فالحركة تتبع [illegible] التصور [illegible]

[illegible] مقصودة اولية [illegible] التصور الواحد تتبعه تصورات جزئية ذكرناها [illegible]

الانبعاث لا على سبيل القصد الاول وتتبع تلك التصورات الجزئية الحركات [illegible]

والجزء الواحد [illegible] الشوق الاول [illegible]

[illegible] قد يوجد لها نظائر بعيدة في ابدانها [illegible] تناسبها [illegible]

[illegible] الشوق اذا اشتد [illegible] فيها تخيلات على سبيل [illegible]

تتبعها حركات ليست الحركات التي تحرك [illegible]

او [illegible] فتحركه [illegible] بالارادة والشوق على هذا النحو [illegible] مبدأ الشوق

[illegible] وليس الحركة مقصودة بالقصد الاول [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] وليس من شرط الحركة الارادية ان تكون مقصودة في نفسها [illegible]

[illegible] تحرك الاعضاء [illegible] النحو الذي [illegible]

[illegible] الغرض [illegible]

[illegible] اذا [illegible] اللذة [illegible] المبدأ الاول [illegible]

[illegible]

الشوق الى التشبه [illegible] طلب الحركة [illegible]

[illegible] الشوق [illegible] العشق [illegible] اللذة [illegible] الشوق [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] المبدأ الاول [illegible] السماء [illegible] المعلم الاول [illegible] الفلكية

بطبعه فهو ذو الغرض او قالت انه متحرك بالنفس فهو ذو الغرض او قالت انه متحرك بقوة غير مشابهة لمتحرك كما يتحرك المعشوق
فهو ذو الغرض وانه ليس في اقوالهم ما فيه [illegible] الا الاختلاف انت تعلم ان جوهر هذا الجرم المعشوق الاول
واحد ولا يمكن ان يجعل هذا المحرك الاول الذي يحرك السماء فوق واحد وانه يمكن ان يكون لكل كرة من كرات
السماء محرك قريب يخصه بحسب ما يراه المعلم الاول وغيره ممن بعده من محصلي علماء المشائين فانهم انما يجعلون
الكثرة في محرك الكل ويثبتون الكثرة للمحركات المفارقة وغير المفارقة التي تخص واحدا واحدا
منها فيجعلون اول المفارقات التي تخص محرك الكرة الاولى وهي عند من تقدم بطلميوس كرة الثوابت
وعند من تعلم بعلوم التي ظهرت لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة وبعد ذلك محرك
الكرة التي تلي الاولى [illegible] اختلاف الرأيين ويعلم من قولهم انهم لا يرون ان محرك الكل شيء واحد وكل
بعد ذلك محرك خاص والمعلم الاول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه ويضع عدد المحركات
المبادي المفارقة وبعض من هو اشد قولا من اصحابه يصرح ويقول في رسالته التي في
مبادي الكل ان محرك جملة السماء واحد لا يجوز ان يكون عدة كثيرة وان لكل كرة محركا ومشوقا يخصها
والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الاول على سبيل التلخيص وان لم يكن يعول فيه على المعالم يصرح
ويقول بهذا معناه ان الاشبه والاحق وجود مبدأ حركة خاصة لكل فلك [illegible] انه [illegible] مبدأ
حركة خاصة [illegible] انه معشوق مفارق [illegible] قدماء تلامذة المعلم الاول من سواء [illegible] ثم
القياس يوجب هذا فانه قد صح لنا بما سلف ان حركات الكرات [illegible] متحركة ومختلفة
الجهة وفي السرعة والبطؤ فيجب لكل حركة محرك غير الذي للاخرى والا لما اختلفت السرعة والبطؤ
وقد بينا ان هذه المشوقات خيرات محضة مفارقة للمادة [illegible] الكرات والحركات كلها
تشترك في الشوق الى المبدأ الاول فتشترك لذلك في دوام الحركات واستدارتها وتحتمل [illegible]
بيانا

فصل

في كيفية صدور الافعال عن المبادي العالية ليعلم من ذلك ما يجب ان يعلم من ان المحركات
المفارقة معقولة بذاتها المشوقة وليتحقق هذا البيان ونفتتح من مبدأ آخر ونقول ان قوما لما سمعوا
ظاهر قول فاضل المتقدمين اذ يقول ان الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه ان يكون للعناية

بالرموز الكتابية الفاسدة التي تحتها [illegible] وكانوا سمعوه انه وعلموا بالقياس ان
حركات السماوية لا يجوز ان يكون لاجل شيء بغيره اسفل ولا يجوز ان يكون لاجل معلولاتها ارادوا ان
يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا ان نفس الحركة ليس لاجل ما تحتها لكن لغرض [illegible] ولكن التشبه بالخير
المحض والشوق اليه فاما اختلاف الحركات فيختلف لكي يكون كل واحد منها في عالم الكون
والفساد اختلافا ينتظم به بقاء الانواع [illegible] في حاجة [illegible] الى موضع
الغرض اليه طريقان احدهما يخلص بالعبادة الى الموضع الذي فيه قضاء وطر [illegible] والآخر بعيدا
البتة ينفع لا يستحق وجب في حكم خيرته ان يقصد الطريق [illegible] وان لم يكن حركته لاجل نفع غيره
[illegible] انه قالوا كذلك حركة كل فلك [illegible] الحركة [illegible]
ينفع غيره ولانا نقول ايضا [illegible] ان يحدث [illegible] الاجرام السماوية في حركاتها قصدا لاجل [illegible]
معلول ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة [illegible] ان يحدث [illegible] نفس الحركة خيرا [illegible]
ان السكون كان [illegible] خيرية [illegible] والحركة كانت لا تقترن في الوجود [illegible]
احدهما [illegible] فاختارت الانفع فان كانت العلة [illegible]
يصير الحركة لينفع الغير استحال ان قصدا فعلا لاجل الغير من المعلولات فهذه العلة موجودة في نفس قصد
اختيار الجهة [illegible] قصد اختيار الجهة انفع قصد الحركة وكذلك [illegible] قصد السرعة والبطؤ
[illegible] وليس في ذلك ترتيب القوة والضعف في الافلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو
والسفل [illegible] ذلك [illegible] فنقول ان الجهة لا يجوز ان يكون بها [illegible] قصد
حركة ولا قصد جهة حركة ولا تقدير سرعة وبطؤ ولا قصد غير [illegible]
فيكون من الكامل [illegible] وجود [illegible] الا ان [illegible] خير
من حيث هو [illegible] الاجل الذي له القصد ولا يجوز ان [illegible]
الوجود الا [illegible] فلا يجوز البتة [illegible] معلول قصدا صادقا غير مظنون [illegible] القصد
ونفيا للوجود ما هو الكمال [illegible] وانما يقصد بالواجب [illegible] القصد [illegible] ومفيد وجود [illegible]

ومثل الغضب [illegible] للقلب لا بعض التهيج [illegible] المادة والآلة وانما يفيد القوة [illegible] من

الذي يعطي المادة جميع صورها ووراءه اشرف من المادة وربما كان القاصد مخطئا في قصده او قصد

[illegible] القصد [illegible] القصد [illegible] وان هذا البحث [illegible]

تحقيق وفيه شكوك لا تحل الا بالكلام المشبع فلنسلك الطريق الاوضح فنقول ان كل قصد فله مقصود

والغاية فيه هو الذي [illegible] عن القاصد اولى بالقاصد من لا وجوده وما دام معدوم

وغير معصوم [illegible] هو الاولى [illegible] وذلك [illegible] فان التجربة [illegible] موجوده

هذا القصد [illegible] هذا القصد [illegible] عن التجربة واحدا فلا يكون التجربة [illegible]

ولا يكون حال سائر لوازم التجربة التي [illegible] القصد

[illegible] التجربة [illegible] هذا القصد [illegible] التجربة [illegible] فان قال

ان ذلك [illegible] فنقول ان هذا

[illegible] ظاهر الامر معقول في [illegible] من لا يقصد [illegible]

[illegible] القصد اتفاق من جماعة اهل العلم [illegible] القصد [illegible] التشبه

الا انه [illegible] القصد الاول [illegible] القصد الثاني وعلى جهة الاستتباع [illegible]

[illegible] بالقصد الاول [illegible] فيكون [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاستتباع [illegible] التحرك [illegible] وجوده

[illegible] من حيث ذاته [illegible] الوجود [illegible]

[illegible]

في الجسم الشوق اليه من طريق التشبه [illegible] الصوت [illegible] فان قال

قائل انه كما قد يجوز ان يستفيد الجرم السماوي بحركته [illegible] فعل [illegible] فكذلك [illegible]

[illegible] والجواب ان الحركة [illegible] كمالا [illegible] الكمال [illegible]

[illegible] استثبات نوع [illegible] الجرم السماوي [illegible]

[illegible] الحركات التي [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الاوضاع [illegible] التعاقب [illegible]

[illegible] فيما سلف [illegible] ان الحركة [illegible] الشوق [illegible] التشبه [illegible]

فان قال ان هذا القول [illegible] العناية بالكائنات والتدبير [illegible] الذي فيها [illegible]

[illegible] الاشكال [illegible] ان عناية الباري [illegible]

[illegible] وان الكائنات التي [illegible] العناية [illegible] الباري [illegible]

الاسباب التي [illegible] العقل [illegible]

بالذات [illegible] القصد [illegible] وان كان [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] القوة الشهوانية [illegible] المجامع [illegible]

ثم انها اللذة لا تكون [illegible] الا ان [illegible]

ولكن [illegible] الا ان هناك [illegible]

[illegible] الاجسام السماوية [illegible]

[illegible] السماوية [illegible] معشوق [illegible] المعشوق [illegible]

[illegible] الشوق [illegible]

ذلك [illegible] ان الحركات مختلفة [illegible] المشوقات [illegible]

[illegible] المشوقات [illegible] الجرم [illegible]

الامر واشرف كما ظن القوم من احداث المتفلسفة الاسلامية الذين شوشوا الفلسفة اذ لم يفهموا
القدماء فنقول ان نزاع في ذلك لان التشبه به يوجب مثل حركته وجهتها والغاية التي يؤمها
المقصود من حركته شيئا فانه لا يوجب الضعف في الفعل لا التخالف في الفعل فانه لا يوجب ان يكون
هذا الى جهة وذلك الى اخرى ولا يمكن ان يقال ان السبب في ذلك اختلاف طبيعة ذلك الجسم كان طبيعة
ذلك الجسم تقتضي ان يتحرك من ا الى ب ولا تقتضي ان يتحرك من ب الى ا فان نزاع فان الجسم بما
هو جسم لا يوجب هذا او الطبيعة بما هي طبيعة الجسم تطلب الاين الطبيعي من غير وضع مخصوص لو كانت تطلب
وضعا مخصوصا لكان النقل فيه قسرا فذلك في حركات الفلك معنى قسري ثم يوجد كل جزء من اجزاء الفلك
تحرك نسبة تحمل طبيعة الفلك حيث تحب ان ينتقل الى اين جزء من جهة اخرى [illegible]
الطبع الا انه هناك تعين حركة كل جهة فيجب ان تكون لكل جهة ولا تجب الى جهة اخرى ليس عليه قصدا
الى ان الحركة ليست طبيعية ولا انه هناك طبيعة توجب وضعا معينا والا جاءت مختلفة فليس ان في
جوهر الفلك طبيعة تمنع عن تحريك النفس له الى اي جهة كانت ولا يجوز ان يقع ذلك من جهة النفس حتى تكون
طبعا بارادته تلك الجهة لا تجيء الا لكون الغرض في الحركة مختصا بتلك الجهة لان الارادة تبع للغرض ليس الغرض
تبعا للارادة فاذا كان هكذا كان السبب مخالفا للغرض فاذن لا مانع من جهة الجسمية ولا من جهة
الطبيعة ولا من جهة النفس الا اختلاف الغرض في القصر البعد يجيء من الاهتمام فاذن لو كان الغرض من التشبه
بعقل الاول الجسم من السماوية لكانت الحركة من نوع حركة ذلك الجسم ولم تختلف بالغاية او اسرع منه [illegible]
من مواضع ولكن لما كان الغرض المحرك لهذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك فذلك كما انه ليس
الغرض في تلك الحركات شيئا يوصل اليه بالحركة شيئا فشيئا وبين الان انه ليس حسيا فبقي ان الغرض
لكل فلك تشبه بشيء غير جواهر الافلاك من مواد او انفسها ومحال ان يكون العنصريات وما يتولد منها
ولا اجسام ولا انفس غيرها فبقي ان يكون لكل واحد منها شوق تشبه بجوهر عقلي مفارق يخصه وتختلف
الحركات واحوالها لاختلافها الذي لها لاجل ذلك وان كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وكون
الفلك الاول متشوق الجميع بالاشتراك فهذا معنى قول القدماء ان للكل محركا واحدا معشوقا وان لكل كرة

محركا يخصه ومعشوقا يخصه فيكون لكل فلك نفس محركة تعقل الخير وبسبب الجسم تخيل اي
تتصور الجزئيات وتريد الجزئيات ويكون ما يعقله من الاول وما يعقله من المبدأ القريب الذي يخصه
القريب منه مبدأ التشوق الى التحرك ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته الى نفسه نسبة العقل الفعال
الى انفسنا وانه مثال كلي عقلي لنوع فعله فهو يتشبه به واما نحن فلا نعقل متحركا منها الغرض فيه من مبدأ
[illegible] ذاته مفارقة فقد علمت ان لكل فلك عقلا مفارقا للذات ومن
[illegible] فقد علمت ان الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة
الاختيارات على الاتصال وتنبعث عن عقل مفارق بحسبه الاول وتتعدد الحركات فان
كانت الافلاك المتحيرة المبدعة وحركات لكل كوكب منها قوة تفيض من الكوكب
تكون المفارقات بعدد الكواكب لها لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الاول واولها العقل
المحرك الذي لا يتحرك وتحريكه كرة المحيط ثم ما يقصر عن الذي هو مثله لكرة الثوابت ثم الذي هو مثله
زحل وكذلك حتى ينتهي الى العقل الفايض على انفسنا وهو عقل العالم الارضي ونسميه نحن العقل الفعال
وان لم يكن كل [illegible] كان كل كرة متحركة لها قوة تحركها وللكل كوكب كانت المفارقات اكثر عددا
وكان على مذهب المعلم الاول قريبا من خمسين فما فوقه واخرها العقل الفعال وقد علمت من كلامه في ارتياد
مبلغ خطوتها من عددها

فصل ٣ في ترتيب العقول والنفوس السماوية والاجرام

العلوية من الاول وقد صح لنا فيما قدمناه من القول ان الواجب الوجود بذاته واحد وانه ليس بجسم ولا في
جسم ولا ينقسم بوجه من الوجوه ولا سبب له الذي عنه ولا الذي فيه او به يكون ولا الذي له
يكون لاجل شيء فلهذا لا يجوز ان يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه كقصدنا لتكوين الكل ولوجود الكل
فاصدا لاجل شيء غيره وهذا الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره وذلك فيه اظهر وتخصه من بيان استحالة
ان يقصد وجود الكل عنه ان ذلك يؤدي الى تكثير ذاته فان يكون فيه شيء بسببه يقصد وهو معرفة
وعلم بوجوب القصد او استحبابه او خيرية فيه توجب ان يقصد ثم فائدة تعود اليه
على ما اوضحناه قبل وهذا محال وليس يمكن ان يكون الكل عنه على سبيل الطبع بان يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ولا

وكيف يصح هذا وهو عقل محض يعقل ذاته فيجب أن يعقل أنه يلزمه وجود الكثرة عنه لأنه لا يعقل ذاته إلا عقلا
محضا ومبدأ أولا وإنما يعقل وجود الكثرة عنه على أنه مبدأ وليس في ذاته نوع أو كثرة لصدور الكل
عنه وذاته عاقلة بأن كماله وعلوه بحيث يفيض عنه الخير وأن ذلك من لوازم جلاله المعشوق له
لذاتها وكل ذات يعلم ما يصدر عنه ولا يخالطه معاوقة ما بل يكون ذلك ملائما أو محضا فذاته راضية بما يكون
عنه فالأول راض بفيضان الكل وكذلك يجب أن الأول إنما يعقل الأول بالذات أنه يعقل ذاته التي هي لذاتها
مبدأ النظام الخير في الوجود فهو عاقل النظام الخير في الوجود وأنه كيف ينبغي أن يكون لا عقلا خارجا عن
القوة إلى الفعل ولا عقلا منتقلا من معقول إلى معقول فإن ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما اتضح
قبل بل عقلا واحدا معا ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود أن يعقل أنه كيف يمكن وكيف يكون
أفضل ما يكون أن يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله فإن الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها علم وقدرة
وقدرة وإرادة وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره إلى قصد وحركة وإرادة حتى يوجد وهو لا يحسن
فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الاثنينية ... فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد
عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده لا أن وجوده لأجل وجود شيء آخر غيره وهو فاعل الكل بمعنى
أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضانا مباينا لذاته ولأن كون ما يكون عن الأول إنما هو على سبيل
اللزوم وقد صح أن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ...
هذا الموضع فلا يجوز أن يكون أول الموجودات عنه وهي المبدعات كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام
إلى مادة وصورة لأنه يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته لا لشيء آخر والجهة والحكم الذي في ذاته الذي
ذاته الذي يلزم عنه هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه لا هذا الشيء بل غيره فإن لزم
عنه شيئان متباينان بالتقوم أو شيئان متباينان يكون منهما شيء واحد مثل مادة وصورة لزوما
معا فإنما يلزمان عن جهتين مختلفتين في ذاته وهاتان الجهتان إن كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته
فالسؤال في لزومهما ثابت حتى يكونا منه فيكون ذاته منقسمة بالمعنى وقد منعنا هذا قبل وبينا فساده
فتبين أن أول الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد وذاته وماهيته موجودة لا في مادة فليس

من الأجسام ولا من الصور التي هي كمالات للأجسام معلولا قريبا له بل المعلول الأول عقل محض
لأنه صورة لا في مادة وهو أول العقول المفارقة التي عددناها ويشبه أن يكون هو المبدأ المحرك للجرم
الأقصى على سبيل التشويق وكم تعجب من القول بأن الممتنع أن يكون الحادث عن المبدأ الأول
مادية لكنها ... فيقول إن الذي يجب بالأول الأشياء التي بعدها من الصورة والهيولى
المادة تكون في المرتبة في درجة المعلول الأول ويكون وجودها بتوسط المادة فتكون المادة سببا لوجود صور
الأجسام الكثيرة في العالم وقوى أو غير ذلك إذ المادة وجودها إنما هي قابلة فقط وليست سببا لوجود شيء من
الأشياء على غير سبيل القبول فإن كان شيء منها ... وليس كذا فليس هو مادة إلا باشتراك الاسم
فكيف إذا كان الشيء المفروض ثانيا ليس في صفة المادة إلا باشتراك الاسم على أنه لا يكون
البدع الصورة في مادة إلا باشتراك الاسم فإن كان هذا الثاني من جهة يوجد عنه غير المادة ومن
جهة أخرى يوجد صورة شيء آخر لأنه لا يكون الصورة إلا وهي موجودة بتوسط المادة كانت الصورة
المادية تفعل فعلا لا تحتاج فيه إلى المادة وكل شيء يفعل فعلا من غير أن يحتاج إلى المادة فذاته أولى
غنية عن المادة فتكون الصورة المادية غنية عن المادة وهذا محال فإن الصور المادية وإن كانت علة
للمادة فإن تحتاج إلى الفعل وتكملها فإن للمادة أيضا تأثيرا في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها
كما تبدأ الوجود من غير المادة كما قد علمت فيكون لا محالة واحد منهما علة للأخرى في شيء وليست علة من جهة
واحدة ولولا ذلك لكان محالا كون الصورة تتعلق بالمادة بوجه من الوجوه فلهذا ...
القول إن المادة لا تكفي في وجود الصورة فقط بل الصورة ... العلة وإذا كان كذلك فليس يمكن
الصورة من كل وجه علة للمادة ... فتبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول صورة مادية ولا
لا يكون مادة ... فواجب أن يكون المعلول الأول صورة غير مادية أصلا بل عقلا وأنت تعلم أن هاهنا
وأنفسا مفارقة كثيرة فمحال أن يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق وبينها
قد علمت أنه لا يجب أن تتصور معنى الكل على ما شرح أولا في بعض التصورات المتقدمة أن الكل الذي
يقترن به الوجود ... يجوز أن يكون سبب الوجود شيء آخر مفارق ولكنك تعلم أن في جملة

عن الأول إيجاباً أولياً وعلمت أن كل جسم متقوم بوجهين فهو من حيث نفسه وأنه يجب بغيره وعلمت أنه لا يجب
لا يكون عن الأول إلا بغيره وبواسطة فهو كأنه عنه بواسطة وعلمت أنه لا يجوز أن يكون الواسطة وحدة
محضة لا اثنينية فيها فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد إنما يوجد عنه واحد فإنه يجب أن يكون
عن المبدأ الأول ذات الاثنينية يجب أن يكون فيها ضرب اثنينية أو كثرة كيف كان ولا يمكن في
العقول المفارقة شيء من الكثرة إلا على ما أقول إن المعلول بذاته ممكن الوجود وبالأول واجب الوجود ووجوب
وجوده بأنه عقل وهو يعقل ذاته ويعقل الأول ضرورة فيجب أن يكون فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود
في حيزها وعقله وجوب وجوده من الأول المعقول بذاته وعقله للأول وليست الكثرة له عن الأول فإن إمكان
وجوده أمر له لذاته لا بسبب الأول بل له من الأول وجوب وجوده ثم كثرة أنه يعقل الأول ويعقل ذاته كثرة لازمة
لوجوب وجوده عن الأول ونحن لا نمنع أن يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة إضافية
ليست في أول وجوده وداخلة في مبدأ قوامه بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم ذلك الواحد يلزمه
حكم وحال أو صفة أو معلول ويكون ذلك أيضاً واحداً ثم يلزم عنه بمشاركة ذلك اللازم شيء فتتبع
من هناك كثرة كلها تلزم ذاته فيجب أن يكون مثل هذه الكثرة هي العلة لإمكان وجود الكثرة معاً عن
المعلولات الأول ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن أن يوجد عنها إلا وحدة ولم يكن أن يوجد عنها جسم ثم لا إمكان للكثرة
هناك إلا على هذا الوجه فقط وقد بان لنا فيما سلف أن العقول المفارقة كثيرة العدد فليست إذن
موجودة معاً عن الأول بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول عنه ثم يتلوه عقل وعقل ولأن تحت كل عقل فلكاً
بمادته وصورته التي هي النفس وعقلاً دونه فتحت كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود فيجب أن يكون إمكان وجود
الثلاثة عن ذلك العقل الأول في الإبداع لأجل التثليث المذكور فيه والأفضل يتبع الأفضل من جهات كثيرة
فيكون إذن العقل الأول في الإبداع يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة
الفلك الأقصى وكمالها وهي النفس وبطبيعة إمكان الوجود الحاصلة له المندرجة في تعقله لذاته وجود
جرمية الفلك الأقصى المندرجة في جملة ذات الفلك الأقصى بنوعه وهو الأمر المشارك للقوة فبما يعقل الأول
يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهتيه الكثرة الأولى بجزأيها أعني المادة والصورة والمادة بتوسط الصورة

أو بمشاركتها كما أن إمكان الوجود يخرج إلى الفعل بالفعل الذي يحاذي صورة الفلك وكذلك الحال في
عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي إلى العقل الفعال الذي يدبر أنفسنا وليس يجب أن يذهب هذا المعنى
إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق فإنا نقول إنه إن لزم وجود كثرة عن العقول
فبسبب المعاني التي فيها من الكثرة وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة فيلزم
كثرة هي معلولات ولا هذه العقول متفقة الأنواع حتى يكون مقتضى معانيها متفقاً ولنبتدئ
لبيان هذا المعنى ابتداءً آخر فنقول إن الأفلاك كثيرة فوق العدد الذي في المعلول الأول من جهة كثرته
المذكورة خصوصاً إذا فصل كل فلك إلى صورته ومادته فليس يجوز أن يكون مبدأها واحداً هو
المعلول الأول ولا يجوز أيضاً أن يكون كل جرم متقدم منها علة للمتأخر وذلك لأن الجرم بما هو جرم لا يجوز أن يكون
مبدأ لجرم وبما له قوة نفسانية لا يجوز أن يكون مبدأ لجرم ذي نفس أخرى وذلك لأنا بينا أن كل
نفس لكل فلك فهي كماله وصورته ليس جوهراً مفارقاً وإلا لكانت عقلاً لا نفساً وكانت لا تحرك البتة إلا على سبيل
التشويق ولما لحقها شيء من حركة الجرم وتغيره ومن مشاركة الجرم بتحيز وتوهم وقد ساقنا النظر
إلى إثبات نفس بهذه الحال للفلك وإذ كان الأمر على هذا فلا يجوز أن يكون نفس الأفلاك
يصدر عنها أفعال في أجسام أخرى غير أجسامها إلا بتوسط أجسامها فإن صور الأجسام وكمالاتها
على صنفين إما صور قوامها بمواد الأجسام فكما أن قوامها بمواد تلك الأجسام فكذلك ما يصدر عن
قوامها يصدر بوساطة مواد تلك الأجسام ولهذا السبب فإن النار لا تسخن أي شيء اتفق
بل تسخن ما كان ملاقياً لجرمها أو من جهتها بحال والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلاً لجرمها
وصور قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام كالنفس ثم كل نفس فإنما جعلت خاصة لجسم بسبب أن فعلها
بذلك الجسم وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعاً لذلك الجسم لكانت نفس كل شيء لا نفس ذلك
الجسم فقط فقد بان من هذا ووضح كلياً أن القوى السماوية المنطبعة في أجسامها لا تفعل إلا بوساطة أجسامها
ليس يفعل بوساطة الجسم نفساً لأن الجسم لا يكون متوسطاً بين نفس ونفس فإن كانت تفعل نفساً
بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاته ولذات الجسم

غير الأمر الذي نحن فيه ذكره وأيضاً إن لم تتعقل الأقسام تتعقل حجماً ... بالآن النفس متقدمة على الجسم في الرتبة

والمكان فإن وضع الفلك ... شيء بعيد عنه في الفلك شيء أو من غير أن تستغرق ذاته في شغل

ذلك الجسم وبه ولكن ذاته مباينة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم فنحن لا نمنع هذا وهذا هو الذي

... العقل المجرد ونحن ... صدوره ... عنه ولكن ... عن الجسم وعن ... ذلك

صورة خاصة به والقابل ... [illegible] ... النفس فقد بان ووضح أن ...

مبادي ... [illegible] ... أسبابها ... ميدأ ...

فلا يلتبس فيه أن هاهنا عقولاً بسيطة مفارقة تحدث مع حدوث أبدان الناس ولا تفسد

بل تبقى وقد تبين ذلك في العلوم الطبيعية وليست صادرة عن العلة الأولى لأنها كثيرة مع وحدة النوع

ولأنها حادثة فهي إذن معلولة الأول بتوسط فلا يجوز أن تكون العلل الفاعلية المتوسطة ...

وسيأتي وبيانها في الرتبة فلا تكون عقولاً بسيطة ومفارقة فإن العلل المعطية للوجود أكثر وجوداً

وأما القابلة للوجود فقد تكون أخس وجوداً فهي إذن يكون جميع الأول عقلاً وواحداً بالذات ولا

أيضاً أن تكون عنه كثرة متفقة النوع وذلك لأن المعاني المتكثرة التي فيه وبها يمكن وجود الكثرة فيه إن

كانت مختلفة الحقائق كان مقتضى كل واحد منها شيئاً غير ما يقتضيه الآخر في النوع فلم يلزم كل واحد

منها ما يلزم الآخر في النوع بل طبيعة أخرى ولو كانت متفقة الحقائق فيما ذا اختلفت وتكثرت ولا انقسام

لا هناك فإذن ليس الأول يجوز فيه وجود كثرة مختلفة الأنواع فليست من الأنفس الأرضية البقية

كأنه عن جميع الأول بلا توسط على أنها موجودة ... عنه أول عالم حتى ... كون مع

الاستعداد القابلة للكون والفاعل المتكثر بالعدد والنوع معاً فيكون تكثر القابل بسبب الكثرة ...

وأنه وحده الذات وهذا العدد تمام وجود السماويات كلها فيلزم ... حتى تكون كرة

القمر ثم تكون الاستعدادات وتهيؤ القبول بأثر واحد بالنوع كثيرة بالعدد من العقل الأخير فإنه لو

لم يكن السبب في الفاعل ووجب في القابل ضرورة فإذن يجب أن يحدث شيء عن كل عقل عقل تحته ويقف

... تحدث جواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد ولتكثر الأسباب فهناك شيء فقد بان ووضح

أن يكون عقل هو في الرتبة فإنه يعقل في وجوده ما يعقل الأول بجهة وجوب وجوده وبما يعقل

يحب عنه فلك بنفسه وجرمه وجرم الفلك كائن عنه ومستبقى بتوسط النفس الفلكية فإن كل صورة

فهي علة لأن تكون مادته بالفعل لأن المادة نفسها لا قوام لها **فصل** في حال تكون الاستقصات

عن العقل الأول وأن أو ... استوفت الكرات السماوية عددها لزم بعدها وجود الاستقصات وذلك لأن

الأجسام الاستقصية كائنة فاسدة فيجب أن يكون مبادئها القريبة أشياء تقبل نوعاً من التغير والحركة

ولا يكون ما هو عقل محض وحده سبباً لوجودها وهذا يجب أن يتحقق من أصول كثيرة أكثرها

فيما قد فرغ منه تقريراً وأيضاً فإن الاستقصات مادة تشترك فيها وصور تختلف بها فيجب أن يكون اختلاف

صورها ... في اختلاف في أحوال الأفلاك وأن يكون اتفاق مادتها بما يتفق فيه اتفاق في أحوال

الأفلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة فيجب أن يكون مقتضى تلك الطبيعة يعين وجود

المادة ويكون ما يختلف فيه مبدأ تهيؤ المادة للصور المختلفة لكن لا صورة الكثير المشتركة في النوع

لا تكون عن عقل بلا مشاركة غيره واحد معين عن ذات ... منقسمة واحدة

فلم يوجد إذن هذا الواحد عنها الأشياء بل تبعاً بواحد ... فيجب أن يكون العقل المفارق

آخراً الذي يليها هو الذي يفيض عنه بمشاركة الحركات السماوية شيء فيه رسم صور العالم الأسفل

الانفعالي كما أن عن ذلك العقل والعقول ترتسم الصور على جهة التفعيل ثم يفيض منه الصور فيها بالتخصيص

بالقوى أو ذاته فإن الواحد يفعل في الواحد كما علمت والواحد ... بمشاركة الأجسام السماوية فيكون

أو تختص في الأشياء ما يتأثر من التأثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصري أو بواسطة ...

فإن البعد العام الذي كان ذلك في جوهر فاض من هذا المفارق صور خاصة وارتسمت في ...

وأنت تعلم أن الواحد يخصص الواحد من حيث كل واحد منها وإن كان الأمر ... يكون ...

لا تكثر هناك محضة مختلفة فتحصل المادة معدة تامة والمعد هو الذي تحدث عنه فيستعد

فيصير مناسبة لذلك الأمر بعينه أو في مناسبة شيء آخر ويكون هذا الإعداد أمراً جائز الوجود

ما هو أو فيض الأوائل الواهبة للصور ولو كانت المادة في التهيؤ الأول تثبت بها لا ...

قال الشيخ المقتول الشيخ شهاب الدين السهروردي في الهياكل النورية ان الحركات الفلكية [illegible] لقصد الاشياء [illegible] [illegible] الاستعدادات ولعطف [illegible] [illegible] [illegible]

فخرج اصلا عن الاتمام الى الاتصال تحكمه تصورات فيه وذلك لاختلاف [illegible] فسبب الى جميع المواد
نسبة واحدة فلا يجب ان يختص [illegible] بوجه مادة مخصوص مادة الا لامر [illegible] يكون في تلك المادة وليس الا الاستعداد
الكامل وليس الاستعداد الا مناسبة ما نحو شيء بعينه هو المستعد وهذا مثل ان الماء اذا [illegible]
تسخنه فاجتمعت السخونة الغريبة والصورة المائية وهي بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة
للصورة النارية فاذا افرط التسخين وذلك اشتدت المناسبة اشتد الاستعداد فصار حقيقا
الصورة النارية ان تفيض من [illegible] [illegible] بطل ولان المادة ليست تتعرى عن صورة فيه [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] عنها وعن الصورة ولان الصورة التي تقيم المادة قد كانت
المادة قائمة بها فليس مع [illegible] [illegible] الصورة [illegible] [illegible]
واستفادة غيرها فلو كانت [illegible] [illegible] سبقت عن الصورة ولو كانت [illegible]
وحدها لما سبقت الصورة [illegible] [illegible] [illegible]
الخاصة [illegible] المادة [illegible] مع الطبيعة المشتركة [illegible] يكون من الطبايع الخاصة وهي الصورة
كما ان الحركة [illegible] الاحوال [illegible] المادة [illegible] الحدوث ههنا وكما ان الحركة تابعة
لطبيعة ما بالقوة لتلك المادة ههنا [illegible] بالقوة وكما ان الطبايع الخاصة والمشتركة ههنا [illegible] مبادئ
او معينات للطبيعة الخاصة والمشتركة ههنا فلك [illegible] يلزم الطبايع [illegible] والمشتركة ههنا [illegible] المختلفة
المتبدلة الواقعة فيها بسبب الحركة [illegible] لتغير الاحوال وتبدلها ههنا وكذلك امتزاج نسبتها [illegible]
سبب لامتزاج نسب من العناصر [illegible] الاجسام السماوية تأثير في اجسام هذا العالم [illegible]
[illegible] منها الى هذا العالم ولانفسها ايضا تأثير في انفس هذا العالم ومن هنا [illegible] يعلمون ان الطبيعة التي
تدبر هذه الاجسام [illegible] والصورة حادثة عن النفس [illegible] في الفلك [illegible] [illegible]
اهل العلم ان الفلك [illegible] مستدير [illegible] المستديرة [illegible] ثابت في حشوه [illegible] محاكة له [illegible]
يستحيل نارا او ما يبعد عنه [illegible] [illegible] والتكثف حتى يصير ارضا وما يلي النار يكون حارا ولكنه
اقرب [illegible] من النار وما يلي الارض منه يكون كثيفا ولكنه اقل كثافة من الارض [illegible]

قوله كالكمال والصورة [illegible] [illegible] [illegible] المجردة [illegible] الصورة [illegible] [illegible] المادية [illegible] [illegible] الطبيعة

الاثر

بسبب صدور عنها وهي مقارنة لاعدام اشياء كمالات يجب ان [illegible] بها ولا تجد شيئا ما يلحق
له شر من الافعال الا ويكون كمالا بسبب الفاعل له [illegible] عن انما هو شر بالقياس الى السبب القابل له او بالقياس
الى فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي هو اولى بها من هذا الفعل فالظلم مثلا يصدر عن قوة
طالبة للغلبة وهي الغضبية مثلا والغلبة هي كمالها ولذلك خلقت من حيث هي غضبية [illegible]
متوجهة الى الغلبة تطلبها وتفرح بها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان ضعفت عنه فهو بالقياس اليها
شر لها وانما هو شر للمظلوم او للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها فان لم
تقدر عليه كان شرا لها وكذلك السبب الفاعل للالم والاحراق كالنار اذا احرقت فان الاحراق
كمال لها لكنه شر بالقياس الى من سلب سلامته بذلك لفقدانه ما فقد واما الشر الذي سببه النقصان
والقصور في الجبلة وليس لانه [illegible] بل لان الفاعل لم يفعله فليس ذلك [illegible] بل لانه لم يفعل
الشرور التي تعرض لاشياء هي خيرات فاما من سببين سبب من جهة المادة انها قابلة للصورة
والعدم وسبب من جهة الفاعل لانه لما وجب ان يفيض عنه الماديات وكان مستحيلا ان يكون المادة
وجودها الوجه الذي يتغير عن المادة وتنفعل فهي المادة الا ان يكون قابلة للصورة والعدم وكان مستحيلا ان
لا يكون قابلة للمتقابلات وكان مستحيلا ان تكون القوى الفعالة [illegible] في المادة [illegible]
وهي لا تنفعل فيها فانه من جهة مستحيل ان تخلق النار بحيث تفيد الغرض المقصود بالنار وهي لا تحرق [illegible]
انما كان يتم بان يكون [illegible] [illegible] [illegible] الغرض النافع فيه [illegible]
فيه من امتناع آفات [illegible] عن الاحراق والاحراق كمثل احراق النار عضوا [illegible]
الامر الاكثر هو حصول الخير [illegible] الطبيعة والامر الدائم ايضا اما الاكثر فان اكثر اشخاص الانواع
في كنف السلامة عن الاحراق واما الدائم فلان انواعا كثيرة لا تستحفظ على الدوام الا بوجود مثل
[illegible] النار [illegible] [illegible] النيران الآفات التي تعرض عنها وكذلك في سائر [illegible]
الشبيهة لذلك فما كان يحسن ان يترك المنافع الاكثرية والدائمة لاعراض شرية اقلية فاريدت
الخيرات الكائنة عن هذه الاشياء ارادة اولية على الوجه الذي يصلح ان يقال ان الله تعالى يريد الاشياء

[illegible] الطبيعة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الثانية



وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهي وتحقيق ما هو بالعرض [illegible] تحقيق القول في العناية

ولا شك انه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه ان العناية الالهية لا يجوز ان يكون [illegible] ايجاد الأشياء

بحيث لا يكون فيها شر [illegible] الآثار العجيبة [illegible] العالم

اجزاء السماوات واجزاء النبات والحيوان [illegible] فان [illegible]

العناية [illegible] نظام الخير [illegible] الامكان

[illegible] نظام الخير على الوجه الابلغ الذي [illegible] النظام [illegible] الامكان

[illegible] الغاية واعلم ان الشر [illegible] الشر النقص الذي هو [illegible] الضعف والقوة [illegible]

وفي شر لما هو مثل الالم والغم الذي [illegible] ادراك [illegible] فقط فان [illegible]

[illegible] المانع [illegible] الشر [illegible]

على [illegible] هذا الاحتجاج [illegible]

فذلك [illegible] من حيث هو [illegible] وليس من حيث [illegible]

[illegible] عدم [illegible] التقاطع [illegible]

فانه من حيث [illegible] فقدان الاتصال [illegible]

[illegible] ادراكات [illegible] الاشياء [illegible]

ادراك الامور الوجودية [illegible] الشر [illegible]

[illegible] فليس [illegible] ليس [illegible] وجوده [illegible]

[illegible] شر [illegible] من حيث [illegible] الاشرار [illegible]

[illegible] شر [illegible] الكلي [illegible]

بما هو شر فالشر بالذات هو العدم [illegible] الكمالات الثانية [illegible]

وطبيعة والشر بالعرض هو [illegible] مطلق [illegible]

[illegible] الشر [illegible] بالقوة [illegible]

وثالثها شر يلحق في طباعها بالقوة [illegible] المادة والشر يلحق المادة [illegible] الامر الاول [illegible]

او الامر طار [illegible] فاما الامر الذي في نفسه فان [illegible] اوجه [illegible]

الشر الحادث [illegible] النبات [illegible] نوع [illegible] استعداد [illegible] الذي [illegible]

[illegible] المادة التي [illegible] منها انسان او فرس [illegible] الاسباب الطارية

[illegible] التخطيط والتشكيل والتقويم [illegible]

[illegible] لان [illegible] الاسباب الطارية [illegible] خارج

[illegible] الكمال [illegible]

[illegible] في النبات [illegible] البرد [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible] اسباب الشر [illegible]

[illegible] سائر [illegible] الشر [illegible]

[illegible] والانواع محفوظة وليس الشر [illegible] الاشخاص [illegible] واعلم

الشر الذي هو [illegible] العدم [illegible] الواجب [illegible]

شر [illegible] الامر الذي هو [illegible] الكمال

[illegible] الكمالات الثانية [illegible] الذي [illegible]

[illegible] النوع [illegible] واجب النوع [illegible]

[illegible] الشر [illegible]

[illegible] شخص [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] الشر [illegible]

[illegible] الكمالات

الثانية التي [illegible] الكمال [illegible] الطباع [illegible] الاشخاص

[illegible] الشر في الاشياء [illegible] العناصر [illegible]

وتنفعل عن الغالب [illegible] الأكثر منها نحو الأنواع الشريفة ولو لم يكن الأمر منها يجري [illegible]
بها لصادف [illegible] فمجرى الكثير [illegible] القليل الأوقات [illegible] وجب [illegible] الخير الكثير
النفع العام فوجب [illegible] الكثير نحو الأكثر في الأشياء [illegible] خير أعم الأكثر ووقوع شر في الأقل
عند وقوعه [illegible] لا يجب أن يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شراً من [illegible]
[illegible] في طباع المادة وجوده [illegible] بدلاً من عدم واحد ولهذا لا يؤثر العاقل الاحتراق بالنار [illegible]
السليم منها [illegible] الموت [illegible] من الخير [illegible] فيكون تركه شراً أفوق من الشر الكائن [illegible]
فكان من مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير أن يقتضي استحقاق مثل هذه الأشياء
[illegible] مع [illegible] الشر فوجب أن يفيض وجوده فإن قال قائل فقد كان جائزاً أن يوجد [illegible]
محضاً بريئاً عن الشر فيقال هذا لم يكن [illegible] مثل هذا النمط من الوجود وإن كان جائزاً في الوجود المطلق
[illegible] ضرب من الوجود المطلق مبرأ [illegible] في هذا الضرب [illegible] فاض [illegible]
العقلية والنفسية والسماوية وبقي هذا النمط [illegible] الشر الذي
[illegible] لوجود [illegible] لا يكون هذا الشر كان ذلك شراً من أن لا يكون هو [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] بحسب الأسباب [illegible] الشر [illegible] فإن وجود
[illegible] يستتبع الوجود [illegible] في نظام الخير [illegible] إلى ذلك [illegible]
[illegible] الوجود من أصناف الموجودات [illegible]
فحصل [illegible] الوجود [illegible]
يفيض عنه الوجود الذي [illegible] الأسباب [illegible] الشرور [illegible]
شر [illegible] الآلام والغموم [illegible]
[illegible] الآلام والغموم وإن كانت معانيها وجودية [illegible]
فلنتبع الإعدام والنقصانات والشر الذي في الأفعال هو أيضاً إنما هو بالقياس إلى من يفقد كماله بوصوله
إليه مثل الظلم أو بالقياس إلى ما يفقد من كمال يجب في السياسة الدينية كالزنا وكذلك الأخلاق الردية إنما هي

هذا الصنف الذي نحن في ذكره من الشر وجدته أقل من الخير الذي يقابله ويوجد [illegible] فضلاً عن أن يقابل
الخيرات لا في الأمور الأبدية نعم الشرور التي هي نقصانات لكمالات ثانية [illegible]
الشرور التي كلامنا فيها [illegible] ومثل فوت الجمال البارع وغيره
لا يضر في الكمالات الأولى ولا في الكمالات التي تليها [illegible] ومن الشرور ما ليس يضر [illegible]
[illegible]
خيرات [illegible] الفضل والزيادة

فصل في المعاد [illegible]

[illegible] إذا فارقت أبدانها [illegible] فنقول يجب أن نعلم أن المعاد منه
ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذي للبدن
عند البعث وخيرات البدن وشروره معلومة لا تحتاج إلى أن تعلم وقد بسطت الشريعة الحقة التي أتانا
بها نبينا محمد صلى الله عليه وآله حال السعادة والشقاوة اللتين بحسب البدن ومنه ما هو مدرك
بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة البالغتان اللتان للأنفس
[illegible] وإن كانت الأوهام منا تقصر عن تصورهما الآن لما نوضحه من العلل والحكماء الإلهيون
رغبتهم في إصابة هذه السعادة أعظم من رغبتهم في إصابة السعادة البدنية بل كأنهم لا يلتفتون
إلى تلك وإن أعطوها ولا يستعظمونها في جنبة هذه السعادة التي هي مقاربة الحق الأول على ما نصفه
عن قريب فلنعرف حال هذه السعادة والشقاوة المضادة لها فإن البدنية مفروغ عنها في الشرع فنقول يجب
أن تعلم أن لكل قوة نفسانية لذة وخيراً يخصها وأذى وشراً يخصها مثاله أن لذة الشهوة وخيرها أن يتأدى
إليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الأمور
الموافقة الماضية وأذى كل واحد منها ما يضاده وتشترك كلها نوعاً من الشركة في أن الشعور
بموافقها وملائمها هو الخير واللذة الخاصة به وموافق كل واحد منها بالذات وبالحقيقة هو حصول
الكمال الذي هو بالقياس إليه كمال بالفعل فهذا أصل وأيضاً فإن هذه القوى وإن اشتركت في هذه المعاني
فإن مراتبها في الحقيقة مختلفة فالذي كماله أفضل وأتم والذي كماله أكثر والذي كماله أدوم والذي

والحصول والذي هو في نفسه الكمال فهو الأفضل والذي هو في نفسه أشد إدراكا فاللذة التي له
أبلغ وأوفى فلا محالة وهذا أصل وأيضا فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل كمالا وخيرا بحيث يعلم أنه كائن ولذيذ
ولا يتصور كيفيته ولا يشعر بالتذاذه ما لم يحصل وما لم يشعر به لم يشتق إليه ولم ينزع نحوه مثل العنين فإنه
يتحقق أن للجماع لذة ولكنه لا يشتهيه ولا يحن نحوه الاشتهاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به
بل شهوة أخرى كما يشتهي من يجرب من حيث يحصل بها إدراك وإن كان مؤذيا وبالجملة فإنه لا يتخيله
وكذلك حال الأكمه عند الصور الجميلة والأصم عند الألحان المنتظمة ولهذا يجب أن لا يتوهم العاقل أن كل لذة
فهو كما للحمار في بطنه وفرجه وأن المبادي الأولى المقربة عند رب العالمين عادمة للذة والغبطة
وأن رب العالمين ليس في سلطانه وخاصيته البهاء الذي له وقوته الغير المتناهية أمر في غاية الفضيلة
والشرف والطيب نجله عن أن نسميه لذة ثم للحمار والبهائم حالة طيبة ولذيذة كلا بل أي نسبة
تكون لما للعالية إلى هذه الخسيسة ولكنا نتخيل هذا ونشاهده ولم نعرف ذلك بالاستشعار بل
بالقياس فحالنا عنده كحال الأصم الذي لم يسمع قط في عمره بتخيل اللذة اللحنية وهو متيقن
لطيبها وهذا أصل وأيضا فإن الكمال والأمر الملائم قد يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع أو
شاغل للنفس فتكرهه وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعوم الرديئة
الكريهة بالذات وربما لم تكن كراهية ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالخائف يجد الغلبة أو اللذة
فلا يشعر بها ولا يستلذها وهذا أصل وأيضا فإنه قد تكون القوة الدراكة ممنوة بضده ما هو كمالها
ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى إذا زال العائق وجعت لغريزتها فتأذت به مثل الممرور فربما لم يحس
بمرارة فيه إلى أن يصلح مزاجه وتستنقي أعضاؤه فحينئذ ينفر عن الحال العارضة له وكذلك قد يكون الحيوان
غير مشته للغذاء البتة بل كارها له وهو أوفق شيء له ويبقى عليه مدة طويلة فإذا زال العائق عاد
إلى واجبه في طبعه فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه وقد يحصل سبب
الألم العظيم مثل إحراق النار وتبريد الزمهرير إلا أن الحس مؤوف فلا يتأذى البدن به حتى تزول
الآفة فيحس حينئذ بالألم العظيم فإذا تقررت هذه الأصول فيجب أن ننصرف إلى الغرض الذي نؤمه فنقول

ان النفس

إن النفس الناطقة كمالها الخاص بها أن تصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام المعقول
في الكل والخير الفائض في الكل مبتدئا من مبدأ الكل وسالكا إلى الجواهر الشريفة الروحانية المطلقة ثم
الروحانية المتعلقة نوعا ما بالأبدان ثم الأجسام العلوية بهيئاتها وقواها ثم كذلك حتى
تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله فتنقلب عالما معقولا موازيا للعالم الموجود كله مشاهدة لما هو
الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق ومتحدة به ومنتقشة بمثاله وهيئته ومنخرطة في سلكه وصائرة
من جوهره وإذا قيس هذا بالكمالات المعشوقة التي للقوى الأخرى وجد في المرتبة بحيث يقبح معه أن
يقال إنه أفضل وأتم منها بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجوه فضيلة وتماما وكثرة وسائر ما يتم به التذاذ
المدركات مما ذكرناه وأما الدوام فكيف يقاس الدوام الأبدي بالدوام المتغير الفاسد وأما شدة الوصول
فكيف يقاس حال ما وصوله بملاقاة السطوح بالقياس إلى ما هو سار في جوهر قابله حتى كأنه هو هو بلا انفصال
إذ العقل والعاقل والمعقول واحد أو قريب من الواحد وأما أن المدرك في نفسه أكمل فأمر لا يخفى
وأما أنه أشد إدراكا فأمر أيضا تعرفه بأدنى تذكر لما سلف بيانه فإن النفس الناطقة أكثر عدد مدركات
وأشد تقصيا للمدرك وتجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة في معناه إلا بالعرض ولها الخوض في باطن المدرك
وظاهره بل كيف يقاس هذا الإدراك بذلك الإدراك أو كيف يقاس من اللذة باللذة الحسية والبهيمية
والغضبية ولكنا في عالمنا وبدننا هذين وانغماسنا في الرذائل لا نحس بتلك اللذة إذا حصل عندنا
شيء من أسبابها كما أومأنا إليه في بعض ما قدمنا من الأصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن إليها
اللهم إلا أن نكون قد خلعنا ربقة الشهوة والغضب وأخواتهما عن أعناقنا وطالعنا شيئا من تلك اللذة
فحينئذ ربما نتخيل منها خيالا طفيفا ضعيفا وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات
النفيسة ونسبة التذاذنا ذلك إلى نسبة الالتذاذ الحسي بتنشق روائح المذاقات اللذيذة
إلى الالتذاذ بتطعمها بل أبعد من ذلك بعدا غير محدود وأنت تعلم إذا تأملت عويصا يهمك وعرضت
عليك شهوة وخيرت بين الطرفين استخففت بالشهوة إن كنت كريم النفس والأنفس العامية
أيضا فإنها تترك الشهوات المعترضة وتؤثر الغرامات والآلام الفادحة بسبب افتضاح أو خجل أو تعيير أو

شعور فإنه ومن جملة أحوال عرضت بعضها أضداداً وبعضها تؤثر مع المؤثرات الطبيعية ويعتبر لها مع المكروه
الطبيعي فيعلم من ذلك أن الغايات العقلية أكرم من الأنس في محسوسات الأشياء فكيف في الأمور
البهية العالية إلا أن النفس الحيوانية تحس بما يلحق الحواس من الأذى والشر وتحس بما يلحق الأمور البهية
ليس فينا من أضدادها ما يردنا فإذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس منا قد تنبهت وهي في البدن لكمالها الذي
هو معشوقها ولم تحصله وهي بالطبع نازعة إليه إذ عقلت بالفعل أنه موجود إلا أن اشتغالها بالبدن كما
قلناه قد أنساها ذاتها ومعشوقها كما ينسي المرض الحاجة إلى بدل ما يتحلل وكما ينسي المرض الاستلذاذ
بالحلو واشتهاءه ويميل بالشهوة من المريض إلى المكروه في الحقيقة عرض لها حينئذ من الألم بفقدانه كفاء ما يعرض
من اللذة التي أوجبنا وجودها ودللنا على عظم منزلتها فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعدلها
تفريق النار للاتصال وتبديلها وتبديل الزمهرير للمزاج فيكون مثلنا حينئذ مثل الخدر الذي أومأنا إليه فيما سلف
أو الذي عمل فيه نار أو زمهرير فمنعت المادة اللابسة وجه الحس عن الشعور به فلم يتأذ ثم عرض أن زال
العائق فشعر بالبلاء العظيم وأما إذا كانت القوة العقلية بلغت من النفس حداً من الكمال يمكنها به
إذا فارقت البدن أن تستكمل الاستكمال التام الذي لها أن تبلغه كان مثلها مثل الخدر الذي أذيق
المطعم الألذ وعرض للحالة الأشهى وكان لا يشعر به فزال عنه الخدر فطالع اللذة العظيمة دفعة وتكون تلك
اللذة لا من جنس اللذة الحسية والحيوانية بوجه بل لذة تشاكل الحالة الطيبة التي هي للجواهر الحية المحضة وهي
أجل من كل لذة وأشرف فهذا هو السعادة وتلك الحالة هي الشقاوة وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد من الناقصين بل
للذين اكتسبوا للقوة العقلية الشوق إلى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم أن من شأن النفس إدراك
ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل فإن ذلك ليس في طباعها بالطبع ولا في
سائر القوى بل شعور أكثر القوى بكمالاتها إنما يحدث بعد أسباب وأما النفوس والقوى الساذجة الصرفة
فكأنها هيولى موضوعة لم تكتسب البتة هذا الشوق لأن هذا الشوق إنما يحدث حدوثاً وينطبع في
جوهر النفس إذا تبرهن للقوة النفسانية أن ههنا أموراً تكتسب العلم بها بالحدود الوسطى كما علمت وأما
قبل ذلك فلا يكون لأن هذا الشوق يتبع رأياً إذ كل شوق يتبع رأياً وليس هذا الرأي للنفس رأياً أولياً بل رأياً

مكتسباً فهؤلاء إذا اكتسبوا هذا الرأي لزم النفس ضرورة هذا الشوق فإذا فارقت ولم يحصل معها
ما تبلغ به بعد الانفصال التام وقعت في هذا النوع من الشقاء الأبدي لأن أوائل الملكة العلمية إنما كانت تكتسب
بالبدن لا غير وقد فات وهؤلاء إما مقصرون عن السعي في كسب الكمال الإنساني وإما معاندون جاحدون
متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية والجاحدون أسوأ حالاً لما اكتسبوا من هيئات
مضادة للكمال وأما أنه كم ينبغي أن يحصل عند نفس الإنسان من تصور المعقولات حتى يجاوز به الحد الذي في
مثله تقع هذه الشقاوة وفي تعديه وجوازه يرجى هذه السعادة فليس يمكنني أن أنص عليه نصاً إلا بالتقريب
وأظن أن ذلك أن يتصور نفس الإنسان المبادئ المفارقة تصوراً حقيقياً وتصدق بها تصديقاً يقينياً
لوجودها عنده بالبرهان وتعرف العلل الغائية للأمور الواقعة في الحركات الكلية دون الجزئية
التي لا تتناهى وتتقرر عنده هيئة الكل ونسب أجزائه بعضها إلى بعض والنظام الآخذ من المبدأ الأول
إلى أقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه وتتصور العناية وكيفيتها وتتحقق أن الذات المتقدمة للكل
أي وجود يخصها وأية وحدة تخصها وأنها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه وكيف ترتيب
نسبة الموجودات إليها ثم كلما ازداد الناظر استبصاراً ازداد للسعادة استعداداً وكأنه ليس
يتبرأ الإنسان عن هذا العالم وعلائقه إلا أن يكون أكد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق إلى ما هناك
وعشق لما هناك يصده عن الالتفات إلى ما خلفه جملة ونقول أيضاً إن هذه السعادة الحقيقية لا تتم
إلا بإصلاح الجزء العملي من النفس ونقدم لذلك مقدمة وكأنا قد ذكرناها فيما سلف فنقول إن الخلق
هو ملكة تصدر بها عن النفس أفعال ما بسهولة من غير تقدم روية وقد أمر في كتب الأخلاق بأن يستعمل التوسط
بين الخلقين الضدين لا بأن يفعل أفعال التوسط دون أن تحصل ملكة التوسط بل أن تحصل ملكة التوسط وملكة
التوسط كأنها موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معاً أما للقوى الحيوانية فبأن تحصل فيها هيئة
الإذعان وأما للقوة الناطقة فبأن تحصل فيها هيئة الاستعلاء واللاانفعال كما أن ملكة الإفراط و
التفريط موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معاً ولكن بعكس هذه النسبة ومعلوم أن الإفراط
والتفريط هما مقتضيا القوى الحيوانية وإذا قويت القوى الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية

في النفس الناطقة هيئة اذعانية وانفعالية قد ترسخ في النفس الناطقة هيئة من شأنها ان تجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف اليه واما الملكة التوسطية فالمراد منها التنزيه عن الهيئات الانقيادية وتبقية النفس الناطقة على جبلتها مع افادة هيئة الاستعلاء والتنزه وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل بها الى جهة البدن بل عن جهته فان التوسط يسلب عنه الطرفين دائما ثم جوهر النفس انما كان البدن هو الذي يغمره ويلهيه ويغفله عن الشوق الذي يخصه وعن طلب الكمال الذي له وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل له او الشعور بالم الكمال ان قصر عنه لا بان النفس منطبعة في البدن او منغمسة فيه ولكن للعلاقة التي كانت بينهما وهو الشوق الجبلي الى تدبيره والاشتغال بآثاره وبما يورد عليه من عوارضه وبما يتقرر فيه من ملكات مبدأها البدن فاذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه فبما ينقص من ذلك يزول غفلته عن حركة الشوق الذي له الى كماله وبما يبقى منه معه يكون محجوبا عن الاتصال الصرف بمحل سعادته ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم اذاه ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية لها وانما كان يلهيها عنها ايضا البدن وتمام انغماسها فيه فاذا فارقت النفس البدن احست بتلك المضادة العظيمة وتأذت بها اذى عظيما لكن هذا الاذى وهذا الالم ليس لامر لازم بل لامر عارض غريب والعارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ويزول ويبطل مع ترك الافعال التي كانت تثبت تلك الهيئة بتكررها فيلزم اذن ان تكون العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة بل تزول وتمحي قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها واما النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فانها اذا فارقت البدن وكانت غير مكتسبة للهيئات البدنية الردية صارت الى سعة من رحمة الله ونوع من الراحة وان كانت مكتسبة للهيئات البدنية الردية وليس عندها هيئة غير ذلك ولا معنى يضاده وينافيه فتكون لا محالة ممنوة بشوقها الى مقتضاها فتعذب عذابا شديدا بفقد البدن ومقتضيات البدن من غير ان يحصل المشتاق اليه لان آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي ويشبه ايضا ان يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو ان هذه الانفس ان كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون لامثالهم

على مثل ما يمكن ان يخاطب به العامة وتصور في انفسهم من ذلك فانهم اذا فارقوا الابدان ولم يكن لهم معنى جاذب الى الجهة التي فوقهم لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال فيشقوا تلك الشقاوة بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الاسفل منجذبة الى الاجسام ولا منع في المواد السماوية عن ان تكون موضوعة لفعل نفس فيها قالوا فانها تتخيل جميع ما كانت اعتقدته من الاحوال الاخروية وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل شيئا من الاجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من احوال القبر والبعث والخيرات الاخروية وتكون الانفس الردية ايضا تشاهد العقاب المصور لهم في الدنيا وتقاسيه فان الصور الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تأثيرا وصفاء كما تشاهد في المنام فربما كان المحلوم به اعظم شأنا في بابه من المحسوس على ان الاخروي اشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل وليست الصورة التي ترى في المنام بل والتي تحس في اليقظة كما علمت الا المرتسمة في النفس الا ان احدهما تبتدئ من باطن وتنحدر اليه والثانية تبتدئ من خارج وترتفع اليه فاذا ارتسم في النفس تم هناك الادراك المشاهد وانما يلذ ويؤذي بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود من خارج فكل ما ارتسم في النفس فعل فعله وان لم يكن له سبب من خارج فان السبب الذاتي هو هذا المرتسم والخارج هو سبب بالعرض او سبب السبب فهذه هي السعادة والشقاوة الخسيستان اللتان بالقياس الى الانفس الخسيسة واما الانفس المقدسة فانها تبعد عن مثل هذه الاحوال وتتصل بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرأ عن النظر الى ما خلفها والى المملكة التي كانت لها كل التبرؤ ولو كان بقي فيها اثر من ذلك اعتقادي او خلقي تأذت به وتخلفت لاجله عن درجة عليين الى ان ينفسخ

المقالة العاشرة وفيه فصل

في المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الالهامات والمنامات والدعوات المستجابة والعقوبات السماوية وفي احوال النبوة وفي حال احكام النجوم

فالوجود اذا ابتدأ من عند الاول لم يزل كل تال منه ادون مرتبة من الاول ولا يزال ينحط درجات فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا وهي الملائكة العملية ثم مراتب الاجرام السماوية وبعضها اشرف من بعض الى ان يبلغ آخرها ثم بعدها يبتدئ وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة فيلبس اول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون اول الوجود فيها اخس وارذل مرتبة من الذي يتلوه فيكون اخس ما فيها المادة ثم العناصر

تستند الى الغيبيات والسماويات وتكون متوجهة لتلك الارادة واما الطبيعة فان كانت ذات

قوى اخرى ولكانت قد حدثت فلا شك انها تستند الى الامور السماوية والارضية وفق جميع ما

فيها من قوى ان لا يدوم ما هي العقل وتضادها واستمرار انتظامها تحت الحركة السماوية والآن

لا اولى من ان ... الى الثواني ... فمن هذا الشبه اعتقدنا ان النفوس السماوية

وما فوقها عالمة بالجزئيات واما ما فوقها فعلمها بالجزئيات على وجه كلي ... نحو ما لا ...

او انها تدرك الاسباب ... فلا شك انها تعلم ما يكون ... انها تعلم ان كثيرا منها الذي

الذي هو اصوب والذي هو اصلح او اقرب من نحو المطلوب من الامر الكلي وقد بان ان التصورات

التي تكون للعقل مبادئ لحركات تلك التصورات اذا كانت ... وان كانت هناك اسباب سماوية تكون

من تلك التصورات ما هو اتم وما هو اصلح ... غير ذلك ... واذا كان الامر كذلك

يجوز ذلك لان الحكمة ... الامر سبب ارضي ولا سبب طبيعي والسماوي ... بوجه ما

في الامور السماوية وليس في الجهة ... وذلك لانه لا امر الامور السماوية فاما

او اتفقت لا ... وذلك ... واو اتفقت في تلك الامور ... ولا ... او اتفقت

كما اذا كان لا مانع فيه الا عدم ... طبيعي ارضي او وجود ... طبيعي ارضي واما عدم ... الطبيعي ...

وذلك الشيء ... يوجد ... ان لا يكون ... طبيعة ارضية فلك الشبه تحدث التصور السماوي ...

كون ... فيه كما انها تحدث ... ان الناس ... بتصورات ... وعلى ما ... فيها

واما ما ... ليس المانع عدم سبب ... فقط بل وجود ... ايضا فالتصور السماوي ...

وجهه ... المرء وذلك ... تصوراتنا ... السبب ... وفيما ... يكون

اختلاف ... الاجابات الامور الطبيعية او ... تحصل ... او نحو ... او اختلاط

وذلك ... واحد منها او ... الغاية النافعة ونسبة التضرع الى استدعاء ...

نسبة ... الى استدعاء ... وكل ... من فوق وليس ... تصورات ...

الا ... وذلك هو الوجه الذي ... وعنده ... يكون ولكن ...

ثم المركبات الجمادية ثم النباتيات وافضلها الانسان وبعدها الحيوانات ثم النبات وافضل

الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ومحصلا للاخلاق التي تكون فضائل عملية وافضل هؤلاء هو المستعد

لرتبة النبوة وهو الذي في قواه النفسانية خصائص ثلث ذكرناها وهي انه يسمع كلام الله ويرى

ملائكته وقد تحولت له على صورة يراها وقد بينا كيفية هذا وبينا ان الذي يوحى اليه يتشبح له الملك

ويحدث له في سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة فيسمعه من غير ان يكون ذلك كلاما من

الناس والحيوان الارضي وهذا هو الموحى اليه وكما ان اول الكائنات من الابتداء الى درجة

العنصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما فهنا يبتدي الوجود من الاجرام ثم يحدث نفوس ثم عقول وانما

هذه الصور لا تحصل عند تلك المبادي ... في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة

السماوية والمنفعلة الارضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية اما القوى الارضية

ما يحدث منها بسبب شيئين احدهما القوى الفعالة فيها اما الطبيعية واما الارادية والثاني القوى

اما الطبيعية واما النفسانية واما القوى السماوية فيحدث عنها اثارها في هذه الاجرام التي تحتها

... او ... بحيث ... للامور الارضية بوجه من الوجوه وكذلك ...

وقوا الجهات ... لما ... مع القوى الارضية ... اسبابها واما ...

والوجه الثالث فيه شركة مع الاحوال الارضية ... بوجه من الوجوه الوجه الذي اقول

فقد ... لك ان للنفوس التي للاجرام السماوية ... بان تتصرف ... على سبيل ادراك

... وان ... ادراك الحادثات الجزئية وذلك ... ادراك ...

اسبابها الفاعلة والقابلة ... من حيث هي اسباب ... وانها ... الطبيعية

او ارادية ... لست ارادية ... الفاعلين ... فان ...

عن طبيعة واما ... عن ارادة ... والقسرية ... الارادات ...

اكثر ... اسباب ... ولا ... الطبيعة والارادة ... النهاية ... طبيعية

كلها ... الارادة ... الطبيعة ... الارادة ... بحدوث ... الموجبات والدواعي

وعلة ذلك كله عند قرب جميع الامور مما يتشفع بالدعوات والقرابين وخصوصا في امر الاستسقاء وفي
امور اخرى ولهذا ما يجب ان يخاف المكافاة على الشر ويتوقع المكافاة على الخير فان في ثبوت حقيقة ذلك
في جزاء الشر وثبوت تحقيقه ذلك بظهور اياته وايات من وجوه شتى معنونة عند ذكره
فيجب ان يعتقد لما وجود فان لم يوجد فهناك سر او سبب لا ندركه او سبب اخر يمنع وجوده وذلك
بالوجود هذا وجود ذلك وجوده هذا معا من النحو واول ما تتيقن ان تعلم ان الامور التي تحدث
سوى تلك المصالح التي اوجدت في الطبيعة على النحو الايجابي الذي علمته وتحققته فما حال منافع الاعضاء
في الحيوانات والنبات وان كل واحد كيف خلق وليس هناك البتة سبب طبيعي بل مبدأ
لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت العناية فكذلك فصدق بوجود الحكم فانه متعلق بالعناية
على الوجه الذي علمت العناية تعلق بذلك واعلم ان اكثر ما يقربه الجمهور ويفزع اليه ويقول به فهو حق وانما
يدفعه هولاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلله واسبابه وقد عملنا في هذا الباب كتاب البر والاثم
فتأمل شرح هذه الامور من هناك وصدق بما يحكى من العقوبات الالهية النازلة على مدن فاسدة و
اشخاص ظالمة وانظر ان الحق كيف ينصر واعلم ان السبب في الدعاء مثل السبب في الصدقة وغير ذلك وكذلك
حدوث الظلم والاثم انما يكون من هناك فان مبادئ جميع هذه الامور تنتهي الى الطبيعة والارادة والاتفاق
والطبيعة مبدؤها من هناك والارادات التي لنا كائنة بعد ما لم تكن وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة وكل
ارادة لنا فلها علة وعلة تلك الارادة ليست من خارج ارضية وسماوية والارضية تنتهي الى السماوية واجتماع ذلك كله
يوجب وجوب الارادة واما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه فاذا حللت الامور كلها استندت
الى مبادئ ايجابها تنزل من عند الله سبحانه والقضاء من الله سبحانه هو الوضع الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه
اليه القضاء على التدريج كانه موجب اجتماعات من الامور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة
الى القضاء والامر الالهي الاول ولو امكن انسانا من الناس ان يعرف الحوادث التي في الارض والسماء جميعها
وطبائعها لفهم كيفية جميع ما يحدث في المستقبل وهذا المنجم القائل بالاحكام مع ان اوضاعه الاولى و
مقدماته ليست مستندة الى برهان بل عسى ان يدعي فيها التجربة او الوحي وربما حاول قياسات شعرية او خطابية في

اثباتها فانه انما يعول على دلائل جنس واحد من اسباب الكائنات وهي التي في السماء على انه
لا يضمن من عنده الاحاطة بجميع الاحوال التي في السماء ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه ان يجعلنا و
نفسه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت وان كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عنده
وذلك لانه لا يكفي ان تعلم انه وجد او لم يوجد وذلك لانه لا يكفيك ان تعلم ان النار حارة مسخنة وفاعلة
كذا وكذا في ان تعلم انها سخنت ما لم تعلم انها حصلت واي تقدير من الحساب يعطينا المعرفة بكل حدث
وبعيد في الفلك ولو امكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال الى
المغيبات فان الامور المغيبة التي في طريق الحدوث انما تتم بمخالطات بين الامور السماوية والتي
انما تحصيلها الكمال عددا وبين الامور الارضية المتقدمة واللاحقة فاعلها ومنفعلها طبيعيها وارادتها
وليست تتم بالسماويات وحدها فما لم نحط بجميع الامرين وبموجب كل منهما وخصوصا ما كان متعلقا
بالمغيب لم نتمكن من الانتقال الى المغيب فليس لنا اذن اعتماد على اقوالهم وان سلمنا متبرعين ان جميع
ما يعطونه من مقدماتهم الحكمية صادق

فصل في اثبات النبوة وكيفية دعوة النبي الى الله تعالى والمعاد

ونقول الآن انه من المعلوم ان الانسان يفارق سائر الحيوانات بانه لو انفرد وحده شخصا واحدا
يتولى تدبير امره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته وانه لا بد من ان يكون الانسان مكفيا بآخر
من نوعه يكون ذلك الآخر ايضا مكفيا به وبنظيره فيكون مثلا هذا يبقل لذاك وذاك يخبز لهذا وهذا يخيط
لآخر والآخر يتخذ الابرة لهذا حتى اذا اجتمعوا كان امرهم مكفيا ولهذا ما اضطروا الى عقد المدن و
الاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار
على اجتماع فقط فانه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكمالات الناس ومع ذلك فلا بد لامثاله
من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين فاذا كان هذا ظاهرا فلا بد في وجود الانسان وبقائه من مشاركة ولا تتم
المشاركة الا بمعاملة كما لا بد في ذلك من سائر الاسباب التي تكون له ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ولا بد
للسنة والعدل من سان ومعدل ولا بد من ان يكون بحيث يجوز ان يخاطب الناس ويلزمهم السنة ولا بد من ان يكون هذا
وما عليه ظلما فالحاجة الى هذا الانسان في ان يبقى نوع الناس ويتحصل وجوده اشد من الحاجة الى انبات

في الاحتجاج روي أنه اتصل بأمير المؤمنين عليه السلام أن قوماً من أصحابه خاضوا في التعديل والتجوير فخرج حتى صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أيها الناس إن الله تبارك وتعالى لما خلق خلقه أراد أن يكونوا على آداب رفيعة وأخلاق شريفة فعلم أنهم لم يكونوا كذلك إلا بأن يعرّفهم ما لهم وما عليهم والتعريف لا يكون إلا بالأمر والنهي والأمر والنهي لا يجتمعان إلا بالوعد والوعيد والوعد لا يكون إلا بالترغيب والوعيد لا يكون إلا بالترهيب والترغيب لا يكون إلا بما تشتهيه أنفسهم وتلذه أعينهم والترهيب لا يكون إلا بضد ذلك ثم خلقهم في داره وأراهم طرفاً من اللذات ليستدلوا به على ما وراءهم من اللذات الخالصة التي لا يشوبها ألم ألا وهي الجنة وأراهم طرفاً من الآلام ليستدلوا به على ما وراءهم من الآلام الخالصة التي لا يشوبها لذة ألا وهي النار فمن أجل ذلك ترون نعيم الدنيا مخلوطاً بمحنها وسرورها ممزوجاً بكدرها وغمومها فتبين فذلك من حفظ هذا الحديث فقال هذا اجماع الكلام الذي دار الناس في كتبهم وما داروه بينهم فيه ثم سمع أبو عبد الله الحديث في ذلك فقال صدق من حفظ هذا أما إنه يحتمله الزيادة والنقصان

على الأشفار وعلى الحاجبين وتقعير الأخمص من القدمين وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها في البقاء بل أكثر ما لها أنها تنفع في البقاء ووجود الإنسان الصالح لأن يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتضي تلك المنافع ولا تقتضي هذه التي هي أسها ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك ولا يعلم هذا ولا أن يكون ما يعلمه في نظام الخير الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبني على وجوده موجود فواجب إذن أن يوجد نبي وواجب أن يكون إنساناً وواجب أن يكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم فيتميز به منهم فيكون له المعجزات التي أخبرنا بها فهذا الإنسان إذا وجد وجب أن يسن للناس في أمورهم سنناً بإذن الله تعالى وأمره ووحيه وإنزاله الروح المقدس عليه ويكون الأصل الأول فيما يسنه تعريفه إياهم أن لهم صانعاً واحداً قادراً وأنه عالم بالسر والعلانية وأن من حقه أن يطاع أمره فإنه يجب أن يكون الأمر لمن له الخلق وأنه قد أعد لمن أطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقي حتى يتلقى الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الإله والملائكة بالسمع والطاعة ولا ينبغي له أن يشغلهم بشيء من معرفة الله فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له فأما أن يعدى بهم إلى أن يكلفهم أن يصدقوا بوجوده وهو غير مشار إليه في مكان ولا منقسم بالقول ولا خارج العالم ولا داخله ولا شيء من هذا الجنس فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين وأوقعهم فيما لا مخلص عنه إلا لمن كان المعان الموفق الذي يشذ وجوده ويندر كونه فإنهم لا يمكنهم أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكد وإنما يمكن القليل منهم أن يتصور حقيقة هذا التوحيد والتنزيه فلا يلبثون أن يكذبوا بمثل هذا الوجود أو يقعوا في تنازع وينصرفوا إلى المباحثات والمقايسات التي تصدهم عن أعمالهم المدنية وربما أوقعتهم في آراء مخالفة لصلاح المدينة ومنافية لواجب الحق وكثرت فيهم الشكوك والشبه وصعب الأمر على اللسان في ضبطهم فما كل ميسر له في الحكمة الإلهية ولا يصح له أن يظهر أن عنده حقيقة يكتمها عن العامة بل يجب أن لا يرخص في التعريض بشيء من ذلك بل يجب أن يعرفهم جلالة الله وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء التي هي عندهم جليلة وعظيمة ويلقي إليهم منه

هذا القدر أعني أنه لا نظير له ولا شريك له ولا شبيه له وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته وتسكن إليه نفوسهم ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالاً مما يفهمونه ويتصورونه وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمراً مجملاً وهو أن ذلك شيء لا عين رأته ولا أذن سمعته وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم واعلم أن الله يعلم أن وجه الخير في هذا فيجب أن يؤخذ معلوم الله على وجهه على ما علمت ولا بأس أن يشتمل خطابه على رموز وإشارات تستدعي المستعدين بالجبلة للنظر إلى البحث الحكمي

فصل في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة

ثم إن هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت فإن المادة التي تقبل كمال مثله إنما تقع في قليل من الأمزجة فيجب لا محالة أن يكون النبي قد دبر لبقاء ما يسنه ويشرعه في أمور المصالح الإنسانية تدبيراً عظيماً ولا شك أن الفائدة في ذلك هو استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي ينقضي منه وقت الفعل مشفوعاً بفعل ثان فيعود به التذكر من رأس وقبل أن ينمحي يلحق عاقبه ويجب أن تكون هذه الأفعال مقرونة بما يذكر الله والمعاد لا محالة وإلا فلا فائدة فيها والتذكير لا يكون إلا بألفاظ تقال أو نيات تنوى في الخيال وأن يقال لهم إن هذه الأفعال تقرب إلى الله ويستوجب بها الجزاء الكريم وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس وبالجملة يجب أن تكون منبهات والمنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تفضي إلى حركات فأما الحركات فمثل الصلوة وأما أعدام الحركات فمثل الصوم فإنه وإن كان معنى عدمياً فإنه يحرك من الطبيعة تحريكاً شديداً ينبه صاحبه على أنه على جملة من الأمر ليس هدراً فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك وأنه القربة ويجب أن يخلط بهذه الأحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها والمنافع للناس إن أمكن ذلك مثل الجهاد والحج وأن يعين مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع للعبادة وأنها خاصة لله تعالى وتعيين أفعال لا بد منها للناس بأنها في ذات الله تعالى

وفي هذا الفصل إشارة إلى أن الأشياء على الإطلاق ... هذا الفصل الذي قبله ... ومن ذلك الفصل الذي ... الذي بعده العبادة

مثل القوانين فانما يعتبر في هذا الباب منفعة شديدة والموضع الذي منفعته في هذا الباب
هو ان يشفعه اذا كان فيه امور الشريعة وسنته فانه يذكره الله ويذكر المعاد [illegible]
آية لذكر الله والملائكة والمعاد والامر الواحد ليس يجوز [illegible] غير ان الله [illegible]
يوقع اليه [illegible] ويجب ان يكون من سنته [illegible]
مخاطب لله ومناج اياه وصائر اليه وماثل بين يديه وهذا [illegible]
الى تستعد للصلوة ما جرت العادة به ان يتخذه الانسان نفسه عند لقاء الملك البشري من
الطهارة والتنظيف وان يسن في الطهارة والتنظيف سننا بالغة وان يسن فيها
ما جرت العادة به ان ياخذ الانسان به نفسه عند لقاء الملوك من الخشوع والسكون وغض البصر وقبض الاطراف
وترك الالتفات والاضطراب وكذلك يسن في كل وقت من اوقات العبادة آدابا وسننا محمودة
فهذه الاحوال تنتفع بها العامة في رسوخ ذكر الله تعالى والمعاد في انفسهم فيدوم لهم التشبث بالسنن و
الشرائع بسبب ذلك وان لم تكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن او
قرنين وينفعهم ايضا في المعاد منفعة عظيمة فيما تتزكى به انفسهم على ما عرفته واما الخاصة فاكثر منفعة هذه
الاشياء اياهم في المعاد فقد قررنا حال المعاد الحقيقي واثبتنا ان السعادة في الآخرة مكتسبة بتنزيه
النفس وتنزيه النفس تبعيدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لاسباب السعادة وهذا التنزيه
يحصل باخلاق وملكات والاخلاق والملكات تكتسب بافعال من شأنها ان تصرف النفس عن البدن و
الحس وتديم تذكرها لمعدنها الذي لها فاذا كانت كثيرة الرجوع الى ذاتها لم تنفعل من الاحوال البدنية
ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه افعال متعبة وخارجة عن عادة الفطرة بل هي الى التكلف فانها تتعب
البدن والقوى الحيوانية وتهدم ارادتها من الاستراحة والكسل ورفض العناء واخماد
الحرارة الغريزية واجتناب الارتياض الا في اكتساب اغراض من اللذات البهيمية ويفرض على
النفس في تحريك تلك الحركات ذكر الله والملائكة وعالم السعادة شاءت ام ابت فتتقرر لها بذلك
هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته وملكة التسلط على البدن فلا تنفعل عنه فاذا جرت عليها

افعال بدنية يؤثر فيها نيته وملكة تأثيرا [illegible]
القلب الى الحق [illegible] عن السيئات فيزيد [illegible] استعمال ملكة الالتفات
الى جهة الحق والاعراض عن الباطل وصارت شديدة الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد المفارقة وهذه الافعال
لو فعلها فاعل ولم يعتقد انها فريضة من عند الله وكان مع اعتقاده ذلك يلزمه في كل فعل ان يتذكر الله
ويعرض عن غيره لكان جديرا بان يفوز من هذه الزكاء بحظ فكيف اذا استعملها من يعلم ان النبي من عند
الله وبارسال الله وواجب في الحكمة الالهية ارساله وان جميع ما يسنه فانما هو ما وجب من عند الله
ان يسنه وان ما يسنه فمن عند الله فالنبي فرض من عند الله ان يفرض عباداته ويكون الفائدة في العبادة
للعابدين فيما يبقى به فيهم السنة والشريعة التي هي اسباب وجودهم وفيما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بزكائهم
ثم هذا الانسان هو الذي يدبر احوال الناس على ما ينتظم به اسباب معيشتهم ومصالح معادهم
وهو انسان متميز عن سائر الناس بتألهه

فصل في عقد المدينة وعقد البيت

وهو النكاح والسنن الكلية في ذلك يجب ان يكون القصد الاول للسان في وضع السنن وترتيب المدينة
على اجزاء ثلثة المدبرون والصناع والحفظة وان يرتب في كل جنس منهم رئيسا يرتب تحته رؤسا
يلونهم الى ان ينتهي الى افناء الناس فلا يكون في المدينة انسان معطل ليس له مقام محدود بل
يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة وان يحرم البطالة والتعطل وان لا يجعل لاحد سبيلا الى ان يكون له من غيره
الحظ الذي لا بد منه للانسان ويكون جنبته معفاة ليس عليها كلفة فان هؤلاء يجب ان يردعهم كل الردع
فان لم يرتدعوا نفاهم عن الارض فان كان السبب في ذلك مرضا او آفة افرد لهم موضعا يكون امثالهم فيه
ويكون عليهم قيم ويجب ان يكون في المدينة وجه مال مشترك بعضه من حقوق تفرض على الارباح المكتسبة والطبيعية
كالثمرات والنتاج وبعضه يفرض عقوبة وبعضه يكون من اموال المنابذين للسنة وهي الغنائم و
ذلك عدة لمصالح مشتركة وازاحة لعلة الحفظة الذين لا يشتغلون بصناعة ونفقة على الذين
حيل بينهم وبين الكسب امراض وزمانات ومن الناس من راى قتل الميؤوس من صلاحهم من المرضى وذلك قبيح
فان قوتهم لا يجحف بالمدينة فان كان لاشباههم اهل قرابة من ترجح له فضل استظهار عن قوته

ونزه عليه كفاية والغرامات حتى كتبها لا يسري على صاحب جناية قابل يجب ان يسري بعضها
على اوليائه وذويه الذين لا يرجونه ولا يحرثونه ويكون ما يسري من ذلك عليهم مخففا فيه بالمهلة
للمطالبة ويكون ذلك في جنايات تقع خطأ فلا يجوز اهمال امر ما يقع وقوعه خطأ وكما انه يجب ان يحرم
الصنايع التي تقع فيها انتقال الاملاك والمنافع من غير مصالح تكون بازائها وذلك مثل القمار فان
القمار يأخذ من غير ان يعطي منفعة البتة بل يجب ان يكون الآخذ يأخذ من صناعة يعطي بها فائدة تكون عوضا
اما عوض هو جوهر او عوض هو منفعة او عوض هو ذكر جميل او غير ذلك مما هو معدود في الخيرات الانسية
وكذلك يجب ان يحرم الصناعات التي تدعو الى اضداد المصالح والمنافع مثل تعلم السرقة واللصوصية
والقيادة وغير ذلك ويحرم ان يحترف بما يغني الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة
مثل المراباة فانها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله وان كانت بازاء منفعة ويجب ان يحرم الافعال التي
ان وقعت فيها رخصة ادت الى ضد ما عليه بقاء امر المدينة مثل الزنا واللواط التي تدعو الى الاستغناء عن
افضل اركان المدينة وهو التزوج ثم اول ما يجب ان يشرع فيه هو امر التزوج المؤدي الى التناسل
لا بد ان يدعو اليه ويحرض عليه فان به بقاء الانواع التي بقاؤها دليل وجود الله وان يدبر في ان يقع
ذلك موقعا ظاهرا لئلا يقع ريبة في النسب فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال المواريث التي هي اصول
الاموال لان المال لا بد منه في المعيشة والمال منه اصل ومنه فرع والاصل موروث او ملتقط او
موهوب واصح الاصول من هذه الثلاثة الموروث فانه ليس عن بخت واتفاق بل عن مذهب كالطبيعي
ويقع في ذلك ايضا [illegible] التأكيد ايضا من وجوه اخرى مثل وجوب نفقة بعض على بعض ومعاونة
بعض لبعض وغير ذلك مما اذا تأمله العاقل عرفه ويجب ان يؤكد الامر ايضا في ثبوت هذه الوصلة حتى لا
يقع مع كل نزق فيؤدي ذلك الى التشتت للشمل الجامع للاولاد ووالديهم والى تجديد احتياج
كل انسان الى المزاوجة وفي ذلك انواع من الضرر كثيرة ولان اكثر اسباب المصلحة المحبة والمحبة
لا تنعقد الا بالالفة والالفة لا تحصل الا بالعادة [illegible] وهذا الباب يجب ان يحكم من جهة المرأة بان لا يكون
في يديها ايقاع هذه الفرقة فانها بالحقيقة واهية العقل مبادرة الى طاعة الهوى والغضب ولكن

الى الفرقة سبيل ما ولكن لا يسد ذلك من كل وجه لان حسم اسباب التوصل الى الفرقة بالكلية يقتضي
وجوها من الضرر وتختل منها ان من الطبايع ما لا يألف بعض الطبايع وكلما اجتهد في الجمع
بينهما ازداد الشر والنبو وتنغصت المعايش ومنها ان من الناس من يمنى بزوج
غير كفو ولا حسن المذاهب في العشرة او بغيض تعافه الطبيعة فيصير ذلك داعية الى الرغبة في غيره
اذ الشهوة طبيعية وربما ادى ذلك الى وجوه من الفساد وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان
على النسل فاذا بدلا بزوجين آخرين تعاونا فيجب ان يكون الى المفارقة سبيل ولكنه يجب ان يكون
مشددا فيه فاما الناقص الشخصي عقلا واكثرهما اختلافا واختلاطا وتلونا فلم يجعل في يديها من
ذلك شيء بل يجعل الى الحكام حتى اذا عرفوا سوء صحبة يصحبها من الزوج الآخر فرقوا واما من جهة
الرجل فان يلزمه في ذلك غرم حتى انه لا يقدم عليه الا بعد التثبت وبعد استظهار ذلك لنفسه من
كل وجه ومع ذلك فالاحسن ان يترك للصلح وجه او من غير ان يمعن في توجيهه فيصير سببا للطاعة
الطيش بل يغلظ الامر في اعادة وهو اشد من التغليظ في الابتداء فنعم ما قرنه افضل الشارعين
انها لا تحل له بعد الثالثة الا بعد ان يوطئها نفسه على تجرع مضض لا مضض فوقه وهو ان يمكن رجلا آخر
من حليلته بان يتزوجها بنكاح صحيح ويطأها وطيا صحيحا فاذا كان مثل هذا معدا من ورائه لم يقدم
على الفرقة بجزاف الا ان يقدم على الفرقة التامة او يكون ممن كانه فلا يرى بأسا بنفسه [illegible]
[illegible] لا يخارجون عن استحقاق طلب المصالح لهم ولما كان من حق المرأة ان تصان لانها
مشتركة في شهوتها وداعية الى نفسها وهي مع ذلك اشد انخداعا واقل للعقل طاعة والاشتراك
فيها يوقع الانفة والعار وهو من المضار المشهورة والاشتراك في الرجل لا يوقع عارا بل حسدا
والحسد غير ملتفت اليه فانه طاعة الشيطان فبالحري ان يسن عليها في بابها التستر والتخدر
فلذلك يجب ان لا تكون المرأة من اهل الكسب كالرجل فلذلك يجب ان يسن لها ان تكفى من جهة الرجل
فيلزم الرجل نفقتها لكن الرجل يجب ان يعوض من ذلك عوضا وهو ان يملكها وهي لا تملكه فلا يكون
لها ان تنكح غيره واما الرجل فلا يحجر عليه في هذا الباب ولكن يحرم عليه تجاوز عدد ولا يسع بازيد مما وراءه

وحوله فيكون البضع المملوك من المراة بابها ادركه وليست عن المولد لكن يجب ان لا يكون تمامها

الغير ويسن في الولد ان يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية اما الوالدة فبما

يخصه واما الوالد فبالنفقة وكذلك الولد يجب ان يسن عليه خدمتهما وطاعتهما واكبارهما واجلالهما

فهما سببا وجوده ومع ذلك فقد احتملا مؤونته الى لا حاجة الى شرحها لظهوره فصل في

الخليفة والامام ووجوب طاعتهما والاشارة الى السياسات والاخلاق والمعاملات ثم يجب ان يفرض طاعة من يخلفه وان

لا يكون الاستخلاف الا من جهته او باجماع من اهل السابقة على من يصححون علانية عند

الجمهور انه مستقل بالسياسة وانه اصيل العقل حاصل عنده الاخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة

وحسن التدبير وانه عارف بالشريعة حتى لا اعرف منه تصح ظهوره واستعلان وتتفق

الجمهور عليه الجميع ويسن عليهم انهم اذا افترقوا وتنازعوا للهوى والميل او اجمعوا على غير من وجد

الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله والاستخلاف بالنص اصوب فان ذلك لا يؤدي

الى التشعب والتشاغب والاختلاف ثم يجب ان يحكم في سنته ان من خرج فادعى خلافة بفضل

قوة او مال فعلى الكافة من اهل المدينة قتاله وقتله فان قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله

وكفروا به ويحل دم من قعد عن ذلك وهو متمكن بعد ان يصحح على الملا ذلك منه ويجب ان يسن انه لا

قربة عند الله بعد الايمان بالنبي اعظم من اتلاف هذا المتغلب فان صحح الخارج ان المتولي للخلافة

غير اهل لها وانه ممنو بنقص وان ذلك النقص غير موجود في الخارج فالاولى ان يطابقه اهل المدينة

والمعول الاعظم العقل وحسن الايالة فمن كان متوسطا في الباقي ومتقدما في هذين بعد ان

لا يتغرب في الباقي وصاير الى اضدادها فهو اولى ممن يكون متقدما في الباقي ولا يكون بمرتبته في هذين

فيلزم اعلمهما ان يشارك اعقلهما ويعاضده ويلزم اعقلهما ان يعتضد به ويرجع اليه مثل

ما فعل عمر وعلي عليه السلام ثم يجب ان يفرض في العبادات امورا لا يتم الا بالخليفة تنويها به وجذبا الى

تعظيمه وتلك الامور هي الامور الجامعة مثل الاعياد فانه يجب ان يفرض اجتماعات مثل هذين

فيها دعاء للناس في التمسك بالجماعة والى استعمال عدد والتحدي والى المنافسة وبالمنافسة

تدرك الفضائل وفي الاجتماعات استجابة الدعوات ونزول البركات على الاحوال

التي تعرف بعض ما قررنا وكذلك يجب ان يكون في المعاملات ما يشترط فيها الامام وهي

المعاملات التي تؤدي الى ابتناء اركان المدينة مثل المناكحات والمشتركات

الكلية ثم يجب ان يفرض ايضا في المعاملات المؤدية الى الاخذ والاعطاء سنة تمنع وتدفع

الغرر والحيف وان يحرم المعاملات التي فيها غرر والتي يتغير فيها الاعواض قبل الفراغ

من الايفاء والاستيفاء كالصرف والنسيئة وغير ذلك وان يسن على الناس

معاونة الناس والذب عنهم ووقاية اموالهم وانفسهم من غير ان يغرم متبرع

فيما يلحق جريرته واما الاعداء والمخالفون للسنة فيجب ان يسن مقاتلتهم وافناؤهم

بعد ان يدعوا الى الحق وان يباح اموالهم وفروجهم فان تلك الاموال والفروج

اذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم تكن عائدة بالمصلحة التي يطلب لها المال و

الفروج لها بل معينة في الفساد والشر واذا لا بد ان يكون اناس من الخدم فيجب ان يكون

اشباه هؤلاء يجبرون على خدمة اهل المدينة العادلة وكذلك من كان من الناس

بعيدا عن تلقي الفضيلة فهم عبيد بالطبع مثل الترك والزنج وبالجملة الذين نشأوا في

غير الاقاليم الشريفة التي اكثر احوالها ان تنشو فيها امم حسنة الامزجة صحيحة القرائح و

العقول فاذا كانت غير مدينة مدينة ولها سنة حميدة لم يتعرض لها الا ان يكون الوقت

يوجب التصريح بان لا سنة غير السنة النازلة فان الامم والمدن اذا ضلت فسنت

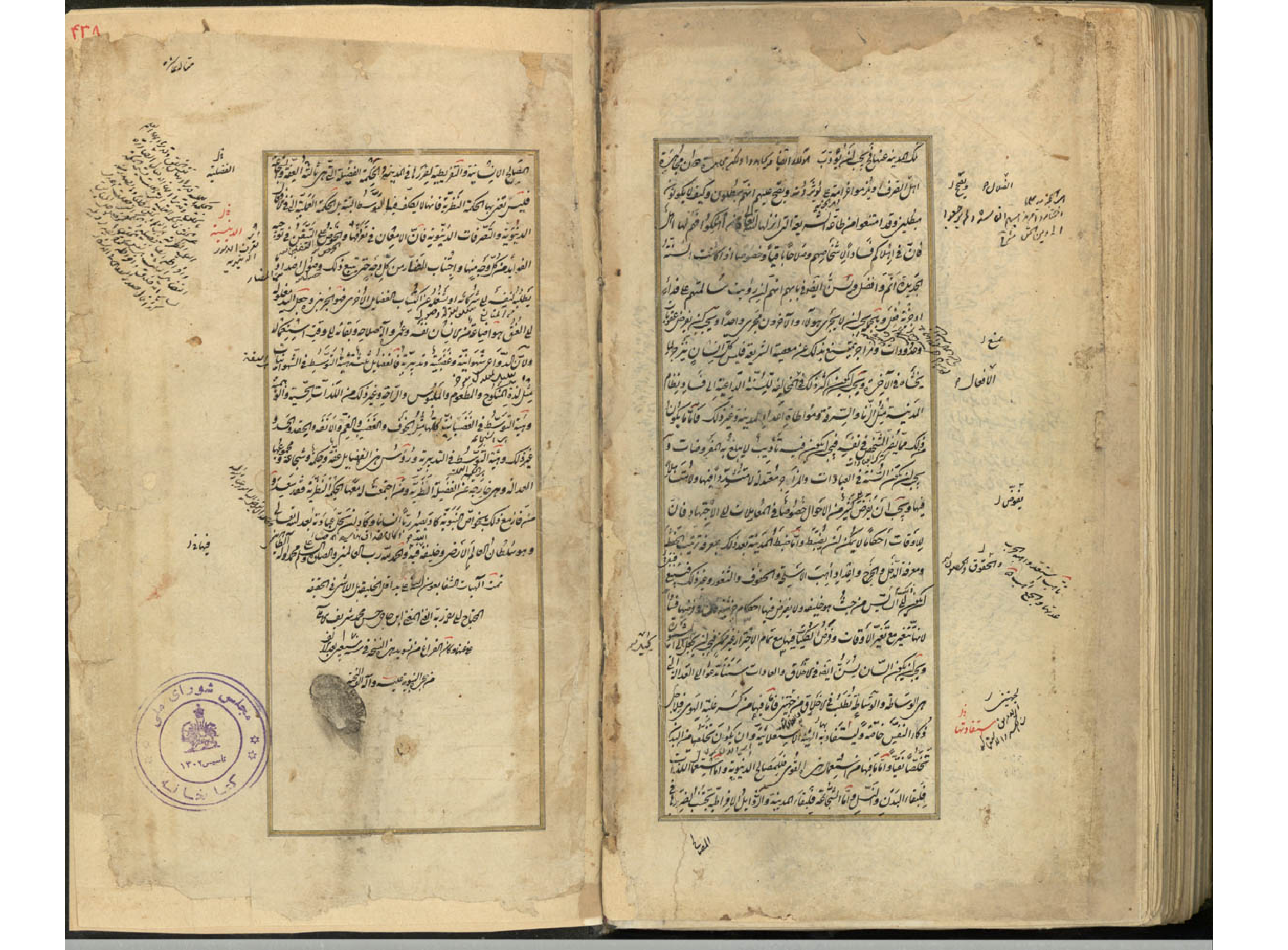
عليها سنة فيجب ان يؤكد الزامها فاذا وجب الزامها فربما اوجب تاكيدها ان يحمل

عليها العالم باسره فاذا كان اهل المدينة الحسنة السيرة يجدون هذه السنة ايضا حسنة

محمودة ويرى في تجدد اعادة احوال مدن فاسدة الى الصلاح ثم صرحت بان هذه

السنة ليس من حقها ان يقبل وكذبت السنن في دعواه انها نازلة على المدن كلها كان

في ذلك وهن عظيم يتولى على السنة ويكون للمخالفين ان يحتجوا في ردها بامتناع اهل



مجلس شورای ملی
کتابخانه
تأسیس ۱۳۰۲